

أحاديث رئاسية

Presidential Talk

Propos Pr sidentiels

شبيلى ملاط

Chibli Mallat

أحادىث رئاسية
Presidential Talk
Propos Pr sidentiels

إعداد مجموعة العمل لدعم

شبيلى ملاط رئيساً للجمهورية

www.Mallatforpresident.com

فهرس

Table des matières Table of Contents

11.....	1. مقدمة
13.....	2. Préface
16.....	3. Preface

2006 /أيار /Mai /May

21.....	31 May: war announced	4
	La Constitution libanaise et le Statut de Rome:	5
28.....	Immunité et souveraineté	
	Mallat and Chomsky- An exchange over the future	6
36.....	of Palestine-Israel	
49.....	7. الكتاب والرئاسة - مجابهة اسرائيل نموذجاً: «من قرأ حُجَّ على من لم يقرأ»	
56.....	Israel's Cabinet needs Arab ministers to be democratic	8
	9. ملاط عن الحكومة الإسرائيلية الجديدة:	
58.....	«لا ديمقراطية في اسرائيل في غياب وزراء عرب»	

2006 نيسان /Avril /April

	Excellence et éducation- Eléments	10
63.....	d'un programme présidentiel	
70.....	Pourquoi il ne faut plus se battre au Moyen Orient	11
74.....	Lebanese democracy and Palestinian suffering	12
	13. ملاط في المجلس النسائي اللبناني	
	تثبيت طرح الإنتخابات الرئاسية المباشرة	
77.....	وتولي المرأة صنع القرار في «ما لا يقل عن ربع الوزارة»	

14. National and Youth Committees formed
79 in support of independent presidency
15. رسالة مشتركة مع بكركي 81
16. إطلاق اللجنة الوطنية لدعم شبلي ملاط لرئاسة الجمهورية 82
17. إطلاق اللجنة الشبابية لدعم شبلي ملاط لرئاسة الجمهورية 90

2006 آذار/Mars/March

18. ملاط: من المعب أن ينتظر سياسيون إشارات من الخارج
ليقرروا بشأن الرئاسة والعلاقات اللبنانية- السورية
لا يمكن أن تقفز على ملفي التحقيق والمعتقلين 95
19. جولة في مدينة صور ومحاضرة في منتدى صور الثقافي 97
20. ملاط بعد لقائه بيدرسون: على القمة العربية احترام الـ1559
وتفعيل البند الرئاسي فيه 99
21. زحلة «وعد بعد غد» 100
22. بيان صادر عن الحملة الرئاسية للمرشح شبلي ملاط
إثر لقائه بفعاليات زحلة 110
23. The Middle East in the shape of the Cedar Revolution 112
24. Lebanon's moment of decision 122
25. ملاط «رئيساً للتلاقي الوطني»، يطرح التغيير الرئاسي منطلقاً للحوار
«البند الرئاسي الآن، ولقاء دستوري جامع لباقي البنود» 125
26. London Dinner Address, Centre for Lebanese Studies 128
27. British House of Lords 132
28. Strategy Meeting, Reform Club, London 133
29. نهاركم سعيد 134
30. الرئاسة اللبنانية وعروبة المستقبل 175
31. Here's how to get rid of Emile Lahoud 177

2006 شباط/Février/February

32. «السبب الآخر» في المادة 74 183
33. الفراغ القانوني في الرئاسة وآلية معالجته دستورياً 189
33. الآلية الدستورية 189

34. 191 حُكْم القانون في ثوبٍ رئاسيٍّ جديدٍ
35. 198 تقديرًا لحكمة حسن السبع: استحالة الردّ بالعنف على العنف
36. 200 بيروت في خبر المستقبل

2006 كانون الثاني /Janvier/January

- 205 Une ville debout: Making a stand in Beirut .37
38. ملاط يرحّب بصدارة البند الديمقراطي في البيان الرئاسي للأمم المتحدة
- 213 ويكشف عن المرحلة الثانية من خطة المختارة لإنقاذ الديمقراطية في لبنان
- 215 Voting Abroad- Practical and theoretical difficulties .39
- 233 Luncheon working session at UN .40
- 234 قوة الكلمة في رئاسة لبنان - بعيدا عنواناً للعالم .41
- 237 «المواطن والقانون» - صوت الشعب .42
- 241 راشيا: مناسبتان من وحي كمال جنبلاط الوظيفة الإجتماعية لفلسفة رئاسية 43

2005 كانون الأول /Décembre/December

- 247 الحدث .44
- 253 الإمتحان والمحنة 45
- 255 وجهالوجه 46
- 270 محكمة مختلطة 47
- 273 بانتظار برامرتز - في معالم العدالة الدولية 48
- 276 العدل الإلهي والعدالة الإنسانية 49
- 280 مش للإستهلاك 50
- 298 Anticipating Mehli: An international tribunal for all .51
- 302 عهد الرئيس الحريري وعهدنا له 52
- 306 الإستحقاق 53
- 354 مع الناس 54
- 363 نقطة نظام 55

2005 تشرين الثاني /Novembre/November

- 375 خواطر دستورية من وحي بكر كي 56
- 378 EuroMed يورو ميد 57

404	Judicial redress in Palestine	.58
412	Assemblée Nationale, Paris, 23 Novembre 2005	.59
414	فلنبتعد عن الفخامات - إلتزامان رمزيان في يوم الإستقلال	.60
	A New York moment	.61
416.....	August 1909- November 2006	
419	Anchor Mehlis's effort internationally	.62
	Opening remarks	.63
422	Luncheon with Lebanese New Yorkers	
	New York: Opening statement	.64
423.....	at United Nations Correspondents Association	
426.....	Restaurer la Constitution	.65
429.....	A first essay on Lebanon's Cedar Revolution: 2221	.66
433	Washington: International rule of law symposium	.67
436.....	تداول الرئاسة: عودة الى تراثنا الدستوري	.68
440.....	كلام الناس	.69
493.....	الرئاسة اللبنانية عند المفترق: خيارنا الحضاري	.70

ملاحق / Annexes

499	أول مرشح ديمقراطي للرئاسة اللبنانية	
501	برنامج لبنان الديمقراطي	
503.....	Lebanon's First democratic presidential candidate	
505	Platform for a democratic Lebanon	
	Le premier candidat démocratique	
507	à la Présidence de la République	
509.....	Programme d'un Liban démocratique	
	ԼԻԲԱՆԱՆԻ ԱՌԱՋԻՆ ԱՆԿԱԽ	
512	ԺՈՂՈՎՐԴԱՎԱՐ ՆԱԽԱԳԱՀԱԿԱՆ ԹԵԿՆԱԾՈՒՆ	

1- مقدمة

شبلي ملاط

هذا هو الكتاب السادس الذي تصدره حملة ملاط للرئاسة، يضع توثيقاً موسعاً لـ«حملة التواصل» التي توالى من تشرين الثاني 2005 حتى حزيران 2006، عشية حرب مع إسرائيل فرضت عملاً من نوع آخر يمكن متابعة بعضه في الصحافة العالمية وفي مساهمات مختلفة لنا عودة إليها في مناسبات لاحقة إن شاء الله.

أما «حملة التواصل»، فهي التواصل مع المواطن والتقرب منه والعمل على التغيير معه، استلزمت جهداً نوعياً جباراً ساهم فيه مباشرة أكثر من ألف شخص تحلقوا لتطوير النقاش وإثرائه في القارات الخمس، فوصلت رسالة مختلفة الى اللبنانيين عبر اجتماعات يومية، وإطلاقات إعلامية، واجتماعات مع المواطنين في سائر أرجاء لبنان وفي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي مرحلة متقدمة، تشعب العمل عبر لجان مختلفة بعضه أيضاً موثق هنا.

في كتاب سابق بعنوان «شبلي ملاط رئيساً: الحملة في مرآة الصحافة العالمية»، قدّمت الحملة للرأي العام اللبناني أكثر من ثلاثين مقالة منتقاة من مجموعة كتابات صدرت في وسائل الإعلام العالمية، وسطرت الاختراق المحدث في جدار السياسات الشرق أوسطية المعهودة.

وسبق الكتاب المذكور منشورات جمعت تحت عنوان «أوراق رئاسية، السيرة والبرنامج والإنجازات». وصدرت الطبعة الأولى في كانون الأول من العام 2005 وتلتها طبعة ثانية في شباط 2006، كما وُضع «البرنامج» كاملاً في كتاب مستقل ونظمت نسخة مختصرة عنه. كما نشرت الحملة على الانترنت دراستين هامتين، الأولى بعنوان «محكمة دولية للجميع» لإنشاء محكمة موسعة الصلاحية في مجلس الأمن، والثانية بعنوان «انتخابات رئاسية عادلة وحرّة»، جمعت وثائق متعلقة بـ«البند الرئاسي» في قرار مجلس الأمن رقم 1559 وفعلته دولياً ووطنياً.

هذه الكتب الستة شهادة فريدة على مشاركة الحملة الفعّالة في صنع مستقبل لبنان بقلب سلمي علمي حضاري، وعلى إنجازاتها الملموسة في مجالات مفصلية، إن على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الدولي.

تقدّم مجموعة العمل هذه «الأحاديث الرئاسية» الى الرأي العام اللبناني بأسلوب غير مسبوق في تاريخ الديمقراطية، وليس في تأكيدنا هذا مغالاة، لأن هذه الحملة سبّاقة في أفكارها الثورية السلمية في خصمّ العنف السائد في منطقة الشرق الأوسط. نرفض العنف، ونتوسّل الأفكار عوضاً عنه. نخوض مع الناس معارك فكرية بالدرجة الأولى، لتكون وحدها «الكلمات جنود الثورة»، على حدّ تعبير الفقيه العراقي الراحل محمد باقر الصدر. هذا ما يجعل حملتنا فريدة من نوعها في تاريخ الحملات الرئاسية، لأنها تقدّم قيادة عملية بفكرها، ولأنها توثّق نصوصها حتى يتمكنّ الناس، مع انتشار الحملة واتساعها، من المتابعة والتقدير والنقاش. هذا الكتاب الجماعي موضوع من وإلى مواطنين مطلعين ومنفتحين يخوضون نقاشاً حول مستقبل وطنهم في سبيل رئاسة تليق بلبنان.

في شتى الحملات السياسية تتكرر الرسالة، ولكن تنوّع المواضيع، والتوق إلى الإصلاح، والغنى الاستثنائي للبنان ولشعبه في هذا الفصل التاريخي، هذا كله لطف رتابة التكرار الذي لا مفرّ منه في أية حملة سياسية. هذه الحملة طموحة، تسعى لأن تكون نموذجاً يحتذى به في المنطقة وفي العالم، تجدد الفسحة السياسية أمام المواطنين المهتمّين والناس التوّاقين إلى رئاسة جديدة. يأمل هذا الكتاب أن يقدّم أيضاً تحية متواضعة إلى ثورة الأرز التي سطرت تحوّلاً تاريخياً نحو اللاعنّف، وهي تجربة لا يجوز أن يكتب لها الفشل.

ملاحظة من المحررين: «أحاديث رئاسية» تنطق بثلاث لغات على غرار المواطنين اللبنانيين، وفي موضع واحد بالأرمنية، وهذا مدعاة فخر إضافي للبنان. النصوص مرتّبة بالتسلسل التاريخي المعكوس لحدوثها.

2. Préface

Chibli Mallat

Ce livre est la sixième publication de notre campagne présidentielle. Plus de mille personnes, réparties dans les cinq continents, ont participé activement à cette campagne, et cet ouvrage offre une nouvelle preuve de la qualité de leur travail, et de leur lutte civilisée au Liban et dans le reste du monde.

La «campagne de proximité» entreprise de novembre 2005 à juin 2006, juste avant que la guerre avec Israël ne commence, a marqué une page nouvelle dans l'histoire du Liban.

Proximité signifie être proche du citoyen, l'écouter, l'inclure, discuter avec lui. L'effort entrepris 24 heures sur 24, pendant six mois, s'est manifesté dans des réunions quotidiennes, dans des interventions nombreuses dans les médias, et dans des rassemblements citoyens à travers le pays, ainsi qu'en Europe et aux Etats-Unis. Dans une dernière phase, le travail a été amplifié par la formation de différents comités.

Dans sa publication plus récente rassemblant plus de trente articles parus dans les médias internationaux et arabes, *Comment la campagne présidentielle s'est imposée dans le monde*, la campagne a offert au public libanais le florilège d'un phénomène exceptionnel au Moyen Orient. Auparavant, *Papiers Présidentiels* avaient fourni, dans une première édition en décembre 2005, dans une seconde édition en février 2006, profil, accomplissements et programme. Le programme a été également publié séparément dans une version renouvelée à la lumière de la campagne de proximité, ainsi qu'en version résumée.

Deux autres contributions majeures ont été publiées sur le site

www.mallatforpresident.com. La première est intitulée *un Tribunal international pour tous*, et offre études et documents pour une justice efficace. Les résultats en sont probants. Le second document, intitulé *Elections présidentielles libres*, reprend la clause présidentielle de la décision 1559 du Conseil de Sécurité et les efforts de la campagne pour l'activer et la mettre en application. D'autres publications sont en préparation, en témoignage de la profonde contribution d'une campagne présidentielle révolutionnaire par ses réalisations tangibles sur le plan local et international.

Ces *Propos Présidentiels* sont offerts dans une forme sans doute unique dans l'histoire de la démocratie. Ils font suite à une conviction profonde que Lucien Febvre avaient énoncée dans ses conférences sur l'Europe au Collège de France, durant la période la plus noire de l'occupation nazie. 'Il ne faut jamais sous-estimer', disait le grand historien français, 'la force des mots dans l'histoire'. Nous croyons à la force des mots, nous rejetons la violence comme moyen de faire de la politique, et nous offrons le combat d'idées comme le seul acceptable dans la Cité. Cette campagne présidentielle est un combat pour la victoire des mots sur la violence.

Comme dans toute campagne politique, le message se répète inévitablement. Mais la variété des sujets nécessaires à la réforme, la richesse exceptionnelle du Liban et des libanais, la conjoncture historique dramatique, ont diminué la portée de la répétition inhérente aux campagnes politiques. Cette campagne présidentielle est ambitieuse et se veut un modèle pour la région, ainsi que dans le monde. Elle a déjà contribué à l'établissement d'un nouvel espace politique pour les citoyens intelligents concernés, et souhaite répondre à leur attente d'un leadership qui leur ressemble à la tête de l'Etat.

Ce livre est aussi un hommage à la Révolution des Cèdres, victoire historique de la non-violence dans un pays, dans une région où il n'est pas permis de la voir refluer.

Note des rédacteurs. *Propos Présidentiels*, comme la plupart des citoyens libanais, est trilingue, et inclut *in fine* un texte en arménien. Ce multilinguisme est une cause de fierté supplémentaire pour le peuple libanais. Les textes sont présentés par

ordre chronologique décroissant.

3. Preface

Chibli Mallat

This collective work is the sixth book-length publication released by the Mallat for President Campaign. More than a thousand people have actively participated in this campaign across five continents. This publication provides yet another record for the quality of their work, and their civilized fight for Lebanon and the world.

As the political forces in the country regroup for the presidential battle after a murderous summer, it is important to offer a comprehensive documentation of the 'proximity campaign' carried out from November 2005 to June 2006, just before the war with Israel. Proximity means being close to the citizen. This is a relentless effort to bring the message to Lebanese citizens in daily meetings and interventions in the media, citizen gatherings across the country, as well as in Europe and in the USA. In a later phase, the work was amplified by friends on various committees coming together to develop the debate and enrich it.

In the most recent book published, *A Compelling Presidency, The Mallat Campaign in World News*, the Lebanese public was offered a selection of over thirty profiles and articles in the world media showing the Campaign as a breakthrough in Mideast politics.

A Compelling Presidency followed the publication of the Campaign platform and achievements in *Presidential Papers*, first edition in December 2005, second edition in February 2006. The *Program* was also published separately, in full and in summary form. Those who follow our site know also about two other major policy publications, the first on the *International Tribunal for Lebanon*, the second on *Free and Fair Presidential Elections*,

developing the 'Presidential Clause' in Security Council Resolution 1559. There will be more such publications. They provide a lasting testimony of the in-depth contributions of a unique and unprecedented democratic Campaign, and its tangible achievements in specific international and domestic areas.

These talks on and around the presidency are offered to the Lebanese public in a way perhaps unmatched in the history of democracy. This is a fact. From the moment the presidential bid was announced, in an op-ed in the daily *al-Nahar* on November 2, 2005, the campaign has sought to provide a record for new, revolutionary, non-violent action in the context of a Middle East full of violence. We, the Lebanese people, reject violence, and offer ideas instead. This presidential campaign is meant as a battle of ideas in the first place. It was inspired early on by the most famous debate in world constitutional history, which was carried out in 1787 over the adoption of the American Constitution. That rightly celebrated debate was compiled as the *Federalist Papers*, a series of articles in the press supporting the draft of the US Constitution. The idea is the same in both cases two centuries apart: an open, informed public debate on the future of one's country. The present campaign is naturally different considering the subject matter and the absence of a common text like the draft US constitution available then to Madison, Hamilton and Jay. This also makes it unique. Never was a presidential campaign so intent in offering reasoned leadership and a record of texts for people to appreciate and judge.

In all campaigns, messages get repeated, but the variety of topics in need of reform, and the exceptional richness of Lebanon and its people at this historic juncture, have lessened the sense of repetition which is inherent to political campaigning. The Mallat presidential campaign is ambitious, and wants to be a model in the region, and in the larger world, for the renewal of political space between intelligent, concerned citizens, and the people who are soliciting them for leadership. This book is the result of the tireless dedication of dozens of friends from the Campaign, old and young: the youngest contributor is not yet 18, the oldest over 90. Thanks to their dedication, this book provides a small tribute to the Cedar Revolution, a historical breakthrough for a course of non-violence

that must not be allowed to fail.

Note from the editors. *Presidential Talk*, like many Lebanese citizens, operates in three languages, and in one case in Armenian. This is a matter of additional pride for Lebanon. The texts are presented in reverse chronological order.

أيار 2006
Mai/May

31 May 2006 - War announced

4. Lebanon and Middle East flashpoints: An analytical list⁽¹⁾

Only a change in the presidency could have offered a chance for Lebanon to avoid the inexorable descent into regional, now international, drama. Two windows of opportunity opened up to this *sine qua non* condition - presidential change -, in March 2005 and February 2006, but they were missed. The deadlock exacts every time more difficulties and complications preventing any fresh start with a leadership that does not belong to the Ancien Régime. As a matter of policy, the more intractable the difficulties, the more strenuous the effort to set things right, and the many regional flashpoints of doom and gloom are rendering meaningful change ever more intractable. A minimal list of such flashpoints reads as follows:

(i) In Iran, a radical populist leader was elected to the presidency in 2005. The system is entrenching against a reformist movement in disarray. Iranian reformists have been overtaken by events, and seem unable to regain the initiative, which is increasingly lost to the provinces. Instability inside Iran takes the form of guerilla movements mounting challenges of a mainly national nature, Arabs, Azeris and Kurds against Persians, who represent slightly over half the total Iranian population. Instability

(1) Speech at USJ, Seminar on 'The new configuration in the Middle East and Lebanon', 31 May 2006. Professor John Donohue, s.j. chaired the meeting, in which participated Professor Vittorio Parsi, from the University of Milan.

outside Iran takes the form of exacerbated language against Israel and the US, and the pursuit of nuclear experimentation as a matter of national pride.

(ii) In Iraq, it took five months after elections for the government to be formed, despite a severe security situation with insurgents on the offensive across the country, and increasingly succeeding in a strategy of civil war between Shi'is and Sunnis.

(iii) In Syria, the government has tightened the screw on dissidents, while its rhetoric increases in a three-forked resistance to western policy in the region, in Palestine in open support to Islamic factions, in Iraq in continuous challenge to the presence of foreign armies, and in Lebanon with attempts to compensate the forced withdrawal of troops in April 2005 by intimidation and support to its Lebanese allies inside and outside power.

(iv) In the West Bank and Gaza, elections led to the victory of the Islamists end of 2005, with a chill across the region resulting in radicalisation and the breaking of all contacts on both sides of the divide. The new Israeli government has adopted a systematic policy of assassination against leaders of the movement, whilst stonewalling as a matter of principle on any negotiation.

(v) In Israel, the government continues to remain oblivious to a large section of its population on account of it representing a Trojan force at worst, at best an oddity in a self-styled Jewish state. The Supreme Court supported an openly discriminatory law against Arab Israeli citizens, preventing them from uniting inside Israel with spouses from outside the 1967 Green Line.

(vi) In Egypt, a president in power for over a quarter of a century fights the slightest challenge to his rule, going as far as jailing a former rival to a presidential contest he had himself called for, while taking on a rebellious judiciary in open resistance to executive abuse of power. Entrenchment is deepened by the dogged attempt of the ruling nuclear family to secure a dynastic takeover.

(vii) The Gulf States witness a combination of political retrenchment

and petrodollars-bought consent, made easier by the rise of oil prices. In Saudi Arabia the ruling family stonewalls on any political reform by putting on the same level peaceful advocates of liberalisation and violent Islamic factions. Entrenchment of dynasties is the trend across the region. Even Kuwait, where a parliamentary tradition is over half a century strong, the ruling family has signaled its determination to put limits on parliamentary life, dismissing Parliament after its scrutiny of the Council of Ministers performance.

(viii) In the West, despite all the talk about democracy, US and European signals are at best ambiguous. The Libyan dictator was brought back from a three-decade cold on the argument that he has foregone his Weapons of Mass Destruction (WMD) programs. Normalisation with Libya suggests to other similarly bent autocrats a model for survival: an open strategy of arming, or threatening to develop such arsenals, against international acceptance, in due course, of the domestic status quo: the regime then disarms or gives up its WMD, real or projected, on its own terms. Such is today also the logic of the Iran-US developing clash. Since Qaddafi's Euro-American rehabilitation, the US administration has explained that Libya is a good example for Iran and others to follow. As a result of this logic, Iran needs to develop its WMD research as a bargaining chip for normalization. Whether it wishes to restrict itself to civilian nuclear power, as it claims, or whether the real objective is an atomic bomb, like Israel or neighbouring Pakistan, the Libyan logic now prevails, and the Iranian government calls the shots. That events can develop in unpredictable manners is immaterial to the strategy.

How do all these flashpoints affect Lebanon? The country remains the sounding board of regional, and now characteristically international, conflicts. This is in part owed to its socio-historical setup, where communities mirror western and eastern contradictions in a unique way. Lebanon's diversity, which is its blessing, becomes its curse. The indicators in the region being so unanimously negative, there is little breathing space for the Lebanese for an unprecedented Revolution to yield decisive results.

Let's consider these eight flashpoints in turn.

(i) In the case of Iran, the large Lebanese Shi'i constituency, which is driven by the dominant military power of Hizbullah, has little leeway to chart an independent course. Not only is the religious structure of the leadership a striking example of how Hizbullah's politics is dominated by mullahs in the *velayat-e faqih* fashion; but the open embrace of its Iranian colleagues by the Lebanese leadership, and its acknowledged following of the Supreme Leader in Iran, is matched by a one-directional flow of material support. Depending on sources, this support takes the shape of 300 to 500 million usd a year. Figures are difficult to document with any precision. What is undisputed is an increase over the past two years, which was facilitated by the rise of oil prices, and the strident ideological bent: with an Iranian president who openly advocates the destruction of Israel, Hizbullah is the acknowledged forefront of the battle for civilization as seen from Tehran.

(ii) The case of Iraq is more complex, but the announced visit of Iraqi radical leader Muqtada al-Sadr to Beirut, which was cancelled at the last moment, captures some of the Iraqi projections onto Lebanon. Sadr hurriedly returned to Iraq upon the news of the sectarian mosque bombings that led to a state of civil war between Iraqi Sunnis and Shi'is. The interruption of the visit underscores a similar concern in Lebanon; there are other telltale signs, such as the Sunni conspiracy, apparently the act of a small group, against the leader of Hizbullah two weeks later. With the exacerbation of the crisis in Iraq between the two large communities, and the lack of governmental cohesion in Lebanon because of the split between the President and the Prime Minister, the lack of trust between the dominant Muslim communities the world over carries grave threats for Lebanon. As in Iraq, such an open crisis would be unprecedented this century, where the strategy of civil war announced by the infamous 'Zarqawi letter' is now real. The country is at risk from fringe groups which drive policies against the will of the majority of citizens, and carry the violent order of the day with the help of a millennium-deep antagonism. To these dark forebodings adds the American and British dismal sinking in the Iraqi shifting sands.

(iii) There is little to be said about Syria in Lebanon that is not obvious. With increasing tension resulting from additional demands by the Security

Council upon the Syrian government, Damascus sees a freed Lebanon (specifically if its press is free) as a clear and present danger. Syrian leaders are convinced that conspiracies are being hatched in Beirut, Paris and Washington for their demise. It is hard to see how the downward spiral can be stopped, which the investigation into Hariri's assassination may bring to a head. Iraqi, Palestinian, Iranian and Israeli files, all operate in fateful triangles where Syria and Lebanon are the two other sides of the triangle, with Lebanon so far on the receiving end of history.

(iv) Palestine in Lebanon is a footnote to the Syrian triangle, as the recurrent Syrian-based Palestinian troubles show. One day, it's the Jibril faction, another the all but forgotten Fatah dissidents. More puzzling is the dynamic emerging independently, which follows the fluid situation in the West Bank and Gaza. The Palestinian camps in Lebanon have traditionally been sympathetic to Yaser Arafat's leadership. With the rise of Hamas, an inevitable rivalry has been developing in the camps. Lebanon witnesses a race against the clock from the Fatah factions to consolidate their 'embassy' at a time when Hamas is in government. The slide into civil war witnessed in Gaza in the past weeks can hardly leave untouched fragile Palestinian camps, which are awash with weapons and lawlessness.

(v) It is received wisdom in the Middle East that Israel calls the shots, and benefits from Arab internecine fighting. This no doubt is true, but as in the case of the Lebanese civil wars, patterns of unrest in the immediate neighbourhood engulf the 'principal' sooner or later. The Israeli government is aware of the slide into civil war in the West Bank and Gaza, and has devised a policy of 'unilateralism' to disengage with the view that such a conflict will further weaken Palestinians. In a cheese-like territory where desperate peoples are stranded and strangled, there will be no let up of violence against the principal. Whether it takes the form of nagging Katiushas across the barbed wires in Gaza, suicide bombs in Tel Aviv, or the more threatening weaponry of Hizbullah on the Northern front, unilateralism as remedy is wishful thinking. 'Unilateral disengagement' may buy some more assent to the Israeli policy of assassinations in Washington, but it will not bring peace to Israelis. Lebanon in this context is another frontier of unrest so long as the outstanding issues

are not negotiated with Palestinians as willing partners. In the near future, radicalism prevails on both sides and renders any negotiation impossible. To that negative picture is also added the Israel-Iran looming confrontation, over Hizbullah and/or the nuclear file.

(vi) How are Egypt and its ruling despots - father and son - relevant? By the mere fact of its 70-million strong population, Egypt always affects the region, and Lebanon owes much of the 1982 Israeli invasion to Egypt's negative disappearance from the scene. A renewed Egyptian interest in Lebanon operates by ricochet. Like other Arab countries, the Egyptian ruler dislikes the Cedar Revolution profoundly, especially as it shows to his own dissenters a real possibility that the street could bring down the head of state. The constitutional amendment in Egypt was a direct reaction to the Lebanese street, but it was also clear that no change in the presidency would be tolerated. Egypt appears as the central weight in an Arab system of leaders-for-life standing up against any precedent for peaceful change that follows the example of the Cedar Revolution.

(vii) This is true *mutatis mutandis* for the Gulf and other monarchies, which unwillingly fan further items of frustration for export to Lebanon, via Syria, in the Qa'eda and Zarqawi type of bombers. This at ground level. Sinister export happens also at the top. In an extraordinary display ofchutzpah, the ruler of Sudan dispatched an envoy to mediate Lebanon's crisis with Syria. Considering the several civil war fronts in Sudan, the absurdity is telling: the Omar Bashir envoy represents the 'black Arabism' syndrome of increasingly failed states, hanging on by a combination of oil buyouts and sheer repression. In the Lebanese context, black Arabism seeks to prevent any political solution that would vindicate (here obviously not meant racially) the Cedar Revolution as a successful precedent against those who use strong-armed policy to simply remain in power.

(viii) To add to the gloomy picture, it's hard to describe US administration policy in the region other than as strong-armed. This translates in Lebanon as a Realpolitik counterbalance, lacking in principles, but dogged and eventually fierce, against Syria, Iran, Hizbullah or Palestinian or Islamic factions.

A new Lebanese government under a new presidency could offer a combination of firmness and wisdom that reduces some of the region's negative impact on the country. How to fulfill the *sine qua non* condition - presidential change - against the ever deepening deadlock is a pressing challenge, but has no easy answers. Violence, if not war, is upon us. Shutting one's eyes to the regional and international complications is not an option.

5. La Constitution libanaise et le Statut de Rome: Immunité et souveraineté⁽²⁾

Dans le cadre du Statut de Rome, la simple adhésion au traité établissant la Cour Pénale Internationale (CPI) résoudrait tout différend sur la question de l'immunité. Aussi le sujet qui m'est imparti ce matin ne soulève-t-il pas de problème particulier de ce chef dans un pays moniste comme le Liban. Dès publication dans le Journal Officiel suivant ratification du traité, le Statut s'applique. Dans l'un des deux cas prévus de saisine de la Cour, crime commis sur le territoire libanais, ou accusé de nationalité libanaise, ni la question de l'immunité, ni celle de la souveraineté ne sont de mise. Le suspect ou l'accusé, au vu de l'Article 27.1, ne peut exciper d'aucune fonction officielle pour échapper aux poursuites prévues par le Statut⁽³⁾.

C'est le principe de complémentarité qui soulève les problèmes les plus intéressants. La question qui se pose, dans le cadre de l'immunité et

(2) Texte présenté au Colloque sur le Liban et la Cour Pénale Internationale, Maison de l'Avocat, Ordre des Avocats de Beyrouth, 19 Mai 2006. Le Juge Ralph Riachi président de séance. Participants: Mme Jacques de Guillenschmidt, Juge au Conseil Constitutionnel Français, Juge Georges Ghantous, Rapporteur Bilal Zein.

(3) 'Le présent Statut s'applique à tous de manière égale, sans aucune distinction fondée sur la qualité officielle. En particulier, la qualité officielle de chef d'État ou de gouvernement, de membre d'un gouvernement ou d'un parlement, de représentant élu ou d'agent d'un État, n'exonère en aucun cas de la responsabilité pénale au regard du présent Statut, pas plus qu'elle ne constitue en tant que telle un motif de réduction de la peine'.

de la souveraineté, apparaît dans le cadre constitutionnel libanais sous la forme suivante: y a-t-il immunité, surtout immunité du Chef de l'Etat et des hauts responsables, dans le cadre constitutionnel interne?

Pourquoi ce sujet est-il important, en théorie et en pratique? La réponse est dans le paradoxe que la complémentarité soulève. Liban Etat partie au Statut de Rome signifie l'abandon, dans les crimes définis par le Statut, de toute argumentation immunitaire ou souverainiste, pour ce qui concerne l'ensemble de ses citoyens, y compris de ses dirigeants. Même si l'immunité n'est pas reconnue par le Statut pour les crimes qu'il punit, l'Article 27.2 prévoit l'existence éventuelle d'immunités en droit interne: 'Les immunités ou règles de procédure spéciales qui peuvent s'attacher à la qualité officielle d'une personne, en vertu du droit interne ou du droit international, n'empêchent pas la Cour d'exercer sa compétence à l'égard de cette personne.' Le problème de complémentarité se pose dans l'Etat de droit dans les termes suivants: si un responsable libanais est accusé de crimes couverts par la CPI, est-il possible, en droit interne, qu'il puisse exciper d'une immunité liée à sa fonction officielle et reconnue par le système juridique interne? Si la réponse est positive, cet officiel sera automatiquement passible de poursuites par la CPI. C'est là que se trouve le paradoxe. Ce n'est que si la réponse est négative, c'est à dire si le dirigeant en question ne peut exciper de l'immunité liée à sa fonction, que le Liban pourra éviter l'embarras de voir son ou ses dirigeants traînés en justice à la Haye.

Paradoxe actuel, pour des raisons évidentes liées à l'assassinat de notre ancien Premier Ministre. Une fois le Tribunal dit 'à caractère international' établi suivant les termes du Conseil de Sécurité (que nous nommerons ici, en attendant son nom officiel, TPIL), nous savons que l'immunité et/ou la souveraineté ne jouent plus de rôle, que ce soit pour les dirigeants libanais, syriens, ou autres. Mais si la justice libanaise est capable de punir les coupables d'un crime CPI (ou TPIL)⁽⁴⁾, le principe de complémentarité

(4) Je ne traite pas ici de la question de la qualification du crime, terroriste par opposition aux crimes définis par le Statut de Rome, qui pose des problèmes extrêmement intéressants, mais qui requiert un traitement hors du sujet actuel.

s'applique, qu'on retrouve dans le Préambule⁽⁵⁾, comme dans ses Art. 1 et 17⁽⁶⁾. Autrement dit, si le système judiciaire libanais est capable de rendre justice dans cet assassinat, le TPIL - ou, mutatis mutandis pour les crimes couverts par le Statut de Rome, la CPI -, il n'y a pas de raison d'aller à la Haye. Mieux: on n'a pas le droit d'aller à la Haye, à cause du principe de complémentarité.

Or nous avons une réponse, aujourd'hui établie, qui résulte de l'assassinat de notre Premier Ministre, réponse que j'ai résumée, suivant les propos de mon éminent collègue de l'Université de Yale, Owen Fiss, en une formule

(5) 'Soulignant que la cour pénale internationale dont le présent Statut porte création est complémentaire des juridictions pénales nationales'.

(6) Art.1: '[La Cour] est complémentaire des juridictions pénales nationales'.

Art.17: '1. Eu égard au dixième alinéa du préambule et à l'article premier, une affaire est jugée irrecevable par la Cour lorsque:

a) L'affaire fait l'objet d'une enquête ou de poursuites de la part d'un État ayant compétence en l'espèce, à moins que cet État n'ait pas la volonté ou soit dans l'incapacité de mener véritablement à bien l'enquête ou les poursuites;

b) L'affaire a fait l'objet d'une enquête de la part d'un État ayant compétence en l'espèce et que cet État a décidé de ne pas poursuivre la personne concernée, à moins que cette décision ne soit l'effet du manque de volonté ou de l'incapacité de l'État de mener véritablement à bien des poursuites;

c) La personne concernée a déjà été jugée pour le comportement faisant l'objet de la plainte, et qu'elle ne peut être jugée par la Cour en vertu de l'article 20, paragraphe 3;

d) L'affaire n'est pas suffisamment grave pour que la Cour y donne suite.

2. Pour déterminer s'il y a un manque de volonté de l'État dans un cas d'espèce, la Cour considère l'existence, eu égard aux garanties d'un procès équitable reconnues par le droit international, de l'une ou de plusieurs des circonstances suivantes:

a) La procédure a été ou est engagée ou la décision de l'État a été prise dans le dessein de soustraire la personne concernée à sa responsabilité pénale pour les crimes relevant de la compétence de la Cour visés à l'article 5;

b) La procédure a subi un retard injustifié qui, dans les circonstances, est incompatible avec l'intention de traduire en justice la personne concernée;

c) La procédure n'a pas été ou n'est pas menée de manière indépendante ou impartiale mais d'une manière qui, dans les circonstances, est incompatible avec l'intention de traduire en justice la personne concernée.

3. Pour déterminer s'il y a une incapacité de l'État dans un cas d'espèce, la Cour considère si l'État est incapable, en raison de l'effondrement de la totalité ou d'une partie substantielle de son propre appareil judiciaire ou de l'indisponibilité de celui-ci, de se saisir de l'accusé, de réunir les éléments de preuve et les témoignages nécessaires ou de mener autrement à bien la procédure'.

militante: le système judiciaire libanais est 'structurellement incapable (structurally inadequate)' de rendre justice dans l'affaire Hariri, comme dans les affaires connexes, depuis la tentative d'assassinat du Ministre Marwane Hamadé jusqu'au meurtre du député Gebran Tuéni et de ses deux compagnons. Les tribunaux libanais sont impuissants à jouer leur rôle naturel, c'est pour cela que j'ai demandé, depuis la tentative d'assassinat de Marwan Hamadé et la mort de son compagnon Ghazi Boukaroum le 1er Octobre 2004, que cette responsabilité soit ancrée internationalement. Cet ancrage était évident pour tout juriste libanais sincère, qui vit au quotidien la réalité de l'impuissance judiciaire libanaise face à ces crimes politiques suspects d'avoir été commandités à l'étranger⁽⁷⁾.

Mais après une Révolution sans précédent dans l'histoire de la région, en partie parce qu'elle est informée par une demande de justice plutôt que par le recours à la violence, et l'insistance des gens sur le refus de l'impunité, le gouvernement a demandé, après maintes résistances, un Tribunal Pénal International, le TPIL. Ce faisant, il admettait l'impuissance de la justice libanaise à enquêter, arrêter et juger les responsables. La question qui se pose est alors analytique: pourquoi cette impuissance, et comment y remédier au cas où la CPI, ou mutatis mutandis le TPIL, est concernée?

Le constat de l'impuissance de la justice libanaise repose sur un ensemble de facteurs, dont certains sont politiques et sécuritaires. Dans leur manifestation la plus simple et la plus évidente, les juges qui traitent de ces affaires sont en danger, et il est plus difficile d'intimider des juges internationaux, ne serait-ce que parce que leurs familles se trouvent à portée facile d'assassinat. Mais laissons la dimension sécuritaire un instant, pour nous porter sur les arguments de droit. Il en est deux. Le premier est la nature internationale du crime. A partir du moment où un crime est international dans le sens premier du terme, cad que des agents non-libanais y ont pris part, il est logique de réfléchir en termes de tribunal international, parce que les recours naturels à l'extradition se heurtent à des écueils variés. Cette remarque porte à nuance, dans la mesure où les

(7) Voir le dossier de la campagne présidentielle sur le TPIL, préparé par Nisrine Abiad, sur www.mallatforpresident.com

crimes sont internationaux également lorsque le degré de l'horreur qu'ils comportent choque l'humanité indépendamment de l'acteur étranger, le cas du Rwanda en étant l'exemple le plus évident. Mais l'argument de droit le plus fort, en réalité, est celui de l'immunité, qui met en relief le paradoxe qui nous intéresse. Laissons donc l'argument sécuritaire, ainsi que l'argument international, et supposons que le crime est interne, et que la justice nationale est capable d'en traiter matériellement sans risque pour ses juges. Dans ce cas reste l'argument de l'immunité, qui est un argument extrêmement puissant pour, d'un côté, empêcher que la justice libanaise ne poursuive les coupables, et de l'autre transférer l'affaire à la Haye sans autre forme de procès. Ce problème engage profondément la souveraineté libanaise sur sa justice.

Le contraste entre absence d'immunités internationales et les immunités internes a pour point de départ la Constitution, qui prévoit diverses formes d'immunité parlementaires et présidentielles. Les députés ne sont pas responsables du chef de leurs positions politiques (Art. 39), et ne peuvent être poursuivis pour infraction à la loi pénale qu'avec l'autorisation de la Chambre. (Art. 40) Le président ne peut être mis en accusation, pour des délits de droit commun comme pour les actes émanant de sa fonction, qu'à la majorité des deux tiers des députés. Il est alors jugé par une Haute Cour jamais établie (Art. 60, Haute Cour Art. 80). Sur cette responsabilité est calquée l'immunité des ministres, avec des nuances sur la responsabilité civile considérée différente de la responsabilité pour haute trahison. (Art. 70)

Remarquons d'abord que la ligne entre délits de droit commun et actes de fonction est devenue tellement floue qu'elle en est rendue inopérante. Le dirigeant est mû par des considérations politiques, mais elles ne jouent aucun rôle pour le protéger dans le cadre du Statut de Rome. Même en droit interne, la motivation politique n'est plus dirimante, et la jurisprudence Pinochet, qui reprend un débat arrêté dans les années 30 sur la jurisprudence *Gorguloff*⁽⁸⁾, rend responsable le dirigeant qui dans un coup de grande colère assassine son jardinier⁽⁹⁾.

(8) Crim. 20 août 1932, DP, 1932, 1, 121, concl. Matter, Desportes et Le Gunéhec, Droit Pénal Général, Paris, 7ème éd., 2000, I, para.158.

(9) R. v. Ex p Pinochet Ugarte (No 3) [1999] 2 All.E.R. 97.

A suivre la lettre de la Constitution, nous nous retrouvons en plein paradoxe par rapport à la CPI. Prenons un cas de figure simple, qui n'est hélas pas inconcevable au vu de la triste histoire libanaise. Un président, un parlementaire, un ministre ordonne le massacre de manifestants paisibles, nombreuses victimes s'ensuivent, défigurées etc, bref, crime contre l'humanité sous l'Art.7 du Statut. Si la majorité requise n'est pas disponible à la Chambre, il ne peut être jugé. A ce moment, la CPI se retrouve compétente parce que la justice libanaise n'aura pas fait son travail.

Si donc un tel crime est commis, et que le Parlement ne vote pas la levée de l'immunité, la CPI est alors derechef compétente, constatant aisément que la justice libanaise est inadéquate. Pour le juriste procédurier, il suffit que le Parlement vote pour empêcher que la CPI ne soit compétente. S'il vote pour que le coupable soit poursuivi, la complémentarité joue, et la CPI n'est plus compétente. S'il vote négativement, il aura fait son devoir, mais la complémentarité joue également, et la CPI ne sera pas compétente non plus. D'où le paradoxe, qui provient du fait que le crime demeure impuni dans le second cas, même si le Parlement a exercé sa fonction judiciaire par un vote.

Y a-t-il un autre choix qui dégage la justice de ce paradoxe? Au Liban, telle que pratique et droit constitutionnels sont exercés, deux écueils juridiques permettent l'impunité, et donc le paradoxe. Le premier est l'absence de la Haute Cour prévue à l'Article 80, absence historique notoire que les auteurs ont bien sûr relevée depuis longtemps. '[I]l est à peine utile d'observer que, depuis 1926, nul des *'ahd* présidentiels n'a songé sérieusement à en commander l'élaboration. L'article 80, à l'exemple des articles 60 et 70 qui lui servent de support juridique, n'a jamais reçu application'.⁽¹⁰⁾ Pas de Haute Cour, donc impossibilité que justice soit rendue. Le second est la mention de l'infraction au droit commun, ici l'assassinat politique *pace Gorguloff*, comme tombant sous le coup des lois ordinaires, pour le président de la République: 'Sa responsabilité pour les délits de droit commun est soumise aux lois ordinaires,' précise l'Article

(10) Edmond Rabbath, *La Constitution Libanaise*, Beyrouth 1982, 498-99.

60, avant de donner compétence à la Haute Cour après vote parlementaire aux deux tiers pour en juger.

C'est là que le paradoxe est à son faîte. En divers endroits du texte, c'est le président qui veille au respect de la Constitution, et par-delà, à l'Etat de droit dans toutes ses manifestations. Condition naturelle pour lui et tout autre haut responsable, dont les députés et les ministres: il doit respecter la loi. S'il commet un crime, qui plus est un crime contre l'humanité, les lois ordinaires sont censées gouverner sa responsabilité. Mais les lois sont inapplicables en l'absence d'un tribunal inexistant jusqu'à ce jour.

Pour résoudre cette contradiction entre droit interne et droit international, trois solutions sont envisageables. La première, la plus naturelle, est d'établir la Haute Cour, mais cette solution reste insuffisante. Avec la demande de majorité qualifiée au Parlement, le principe de complémentarité continuera d'être contraint par une pratique qui consacre l'immunité pour les pires crimes. La seconde est l'amendement de la Constitution comme en France, suite à la décision du Conseil Constitutionnel du 22 janvier 1999. Dans ce cas, l'amendement de l'Art.53.2 de la Constitution française établit simplement la reconnaissance par le gouvernement français de la CPI⁽¹¹⁾. Cette option n'est pas la plus courante en Europe, qui préfère souvent une interprétation large prévenant l'immunité plutôt qu'un amendement constitutionnel considéré superflu: 'Several European States have found it unnecessary to amend constitutional provisions on the immunity of their Head of State. One of the reasons cited was that any Head of State who commits one of the crimes within the ICC's jurisdiction would place themselves outside of the Constitution (Norway was the first State to take this approach)'.⁽¹²⁾ C'est là une solution plus sophistiquée, qui concilie le refus de l'impunité et de la prise au sérieux, pour tout Etat de droit qui se respecte, du principe de

(11) Détails dans la présentation détaillée au présent colloque de Mme de Guillenschmidt.

(12) Manual for the Ratification and Implementation of the Rome Statute, Second Edition, Vancouver, March 2003,

http://www.dfaitmaeci.gc.ca/foreign_policy/icc/Man_2ed_fin_jy03-en.asp#abs, voir aussi les exemples du Cambodge et de l'Ecuador.

complémentarité. C'est alors affaire d'interprétation de tribunaux, sur la base d'une coutume internationale comme dans l'affaire Pinochet, mais aussi sur la base de l'acceptation du principe qu'une constitution a peu de sens si elle permet l'impunité de quiconque suspect de crimes contre l'humanité.

On peut alors se demander si le modèle interprétatif ne serait pas suffisant au Liban, surtout en l'absence de la Haute Cour, et même de manière plus innovante, si l'immunité ne tombe pas automatiquement dans la métaphore du jardinier de la première décision *Pinochet*. Quel pays peut prétendre que sa Constitution met un Chef d'Etat, un ministre ou un parlementaire, à l'abri de la justice lorsqu'il est soupçonné d'avoir commis un crime contre l'humanité?

6. Mallat and Chomsky- An exchange over the future of Palestine-Israel⁽¹³⁾

I am fond of Noam Chomsky. At lunch in Mukhtara with Walid Jumblatt the other day, I promised him I would write about our conversation. Noam, of all people, never had a private as opposed to a public discourse, so this stands in the good order of how the larger debate should be framed. There were other friends at lunch, so obviously many issues came up, but I recall two strong points of robust difference with Chomsky and Jumblatt. One was over Hizbullah and its weapons, which I leave to another occasion as it got spiced up with a dinner that same day at the US embassy when I deliberately brought up Noam's name. The other was over Palestine.

Like many, I woke up to the Middle East under Noam Chomsky's analytical spell. The book that I would still commend as the best introduction to the Israel-Palestine conflict is his *Peace in the Middle East? [PIME?]*, which I read soon after it was published in 1974. This is a collection of articles from the late 60s to the early 1970s, in which I recall two strong arguments: one, that the bias of American policy is unfair and unwarranted with an Israeli government that systematically flouts

(13) On May 16, 2006, a lunch at Mukhtara brought together Walid Jumblatt, Noam Chomsky, Chibli Mallat and a few common friends and family. A draft op-ed was written by Mallat the following week under the title, 'Arguing with Noam Chomsky over Israel-Palestine: end of occupation or equal citizens?'. It was sent to Chomsky on June 6, and Chomsky responded immediately with comments under the various paragraphs, in italics here. An exchange followed on June 7, but the two emails crossed. Further discussion followed in an exchange of e-mails through May and June.

most basic humane obligations towards a people it has systematically victimised; two, that the solution to the Palestine question lies in a bi-national democratic country, in which Jews and non-Jews live as equal citizens under the law.

Three decades later, I have not changed my Chomskyan outlook to either the nature of Israeli policy and government and the concomitant US bias, or to the one-state solution. I think he has on the latter. I continued to follow Chomsky's writings, to which was added over the years a friendship first with his daughter, Avi, now a Professor of Latin American history in Boston, then with him. I had worked with Avi within a small student pro-Palestinian organisation called Cafiot (acronym for the defense of academic freedoms in Palestine, then under heavy pressure from Israeli occupation) at the University of Berkeley in the mid 1980s, where she was a graduate student and I was a visitor with the law school. I cannot remember when I met the great man, many years later, but I have kept my deference to his ideas and courage to date. *Peace in the Middle East?* continues to govern the general philosophy of the solution I advocate for the Palestine question.

Chomsky's change one can read in the one major book that followed, *The Fateful Triangle*, which appeared in 1983 soon after the Sabra and Shatila massacre, and represented another massive argument against US blind policy for Israel, and against the heartless machine of Israeli domination over the lives of excluded, occupied and victimised Palestinians, respectively four million refugees which Israel never recognised and went on massacring all the way to Beirut, three million occupied and humiliated Gazan and Westbankers, and one million Arab Israelis who were not given one ministerial portfolio in six decades of 'democracy.' On this score, Chomsky's arguments remain as powerful as they were then. What has changed is the solution he portrayed in *The Fateful Triangle*, a view he has retained since: a two-state solution rather than a bi-national territorial continuum.

Noam Chomsky. There is a crucial distinction between a one-state settlement and a binational settlement. The US has a one-state settlement. Belgium, Switzerland, UK, Spain, and others have multinational settlements, in various

ways. These are radically different. They reflect different realities. Reality in cis-Jordan is that there are two societies, two cultures, two languages, each insisting on its own identity. That means that the only realistic long-term solution is either federation, or more integrated binationalism. That's what I suggested in PIME?, and still do. There's been no change, contrary to what you write. And then, as now, I do not suggest a one-state solution, because it is completely unrealistic and contrary to the will of both societies. It would be equally unrealistic if it were rejected only by one of the two, instead of by both, and that's certainly and unequivocally true, and will be for the foreseeable future. The number of Israeli Jews who could even contemplate a one-state solution could fit into a telephone booth, and there's no prospect that that will change in the relevant future. Same in the international arena. Therefore, talk about a one-state solution is simply a gift to the ultra-jingoist elements in Israel, which is why they greatly welcome it, just as they greatly welcomed the (quite fraudulent) one-state proposals of the PLO in the 70s. The reason is that they can then claim 'the Arabs want to destroy us,' so to protect ourselves we must take everything we need for self-defense - that is, everything they want, which is just what they are doing now, with the assistance of those calling for a one-state settlement.

*There has been no change at all in my views, and you can find the same passages in more recent work that you found in PIME?. But the world has changed. It changed decisively in the mid-1970s. After the 1973 war, the opportunities for a federal arrangement, hopefully leading on to further integration, disappeared for the short-term. Furthermore, Palestinian national rights for the first time appeared on the international agenda, and by the mid-1970s a broad international consensus arose supporting a two-state settlement, also supported by the Arab states (and ambiguously, the PLO, but unambiguously by 1988). The US and Israel alone blocked it, from 1976, the first US Security Council veto of the two-state settlement. From 1976, I therefore supported a two-state settlement as the first step towards binationalism, and still do. You can find the 1976 and later essays in my book *Towards a New Cold War* (1982) [TCNW], a collection of essays from the 70s, many about Israel-Palestine. From the mid-1970s, that has been the only way to advocate the same binational solution that I supported in earlier years, and still do, and wrote about in PIME?. Note that I have always distinguished clearly between 'proposal' and 'advocacy,' and we discussed this the other day at the Mukhtara. We can propose that everyone should live in peace*

and love, but it becomes advocacy when we sketch a plan to get from here to there. No one - repeat NO ONE - has advocated a one-state or binational settlement without accepting a two-state settlement as the first preliminary stage. I've discussed this since the objective change in the regional/global situation in 1975-6. And I see nothing in your article here that advocates the binational solution I continue to advocate (or the one-state settlement that I think is an illusion, as well as just wrong for cis-Jordan as it exists).

So I put the quandary to him, which I had previous occasions to discuss with Jumblatt, once at a memorable lunch with Selim Abou around 1997 at Ghazi Aridi's house; as it turns out, all four of them are supportive of the two-state solution for various reasons, not least because the Palestinians themselves say it is their preference.

In Mukhtara last week, Noam was even more decided. He faulted my solution not only as impracticable, but one that offers the right wing in Israel what they exactly want, to get away with the occupation. Worse, as I was suggesting the sympathy of Yale Law School colleagues whom I respect to the democratic one-state, referring also to Tony Judt's famous *New York Review of Books* article some two years ago ['The alternative', October 23, 2003], Noam's point was that US liberals would welcome that way out for Israel while keeping their good conscience.

Noam Chomsky. You misunderstood. What I pointed out was that in the early 1970s, when a binational settlement was feasible, the idea was bitterly condemned, and in the US, elicited virtual hysteria. It would have been inconceivable to publish an article about it in the NY Review, or NY Times, precisely because it was feasible. Today, it is understood to be completely beyond reach (except in stages), so therefore the intellectual journals and media are delighted to publish it, understanding that it simply provides support to their rejectionist commitments, for the reasons I mentioned above, and repeated at the Mukhtara. To repeat again, it is not advocacy but only proposal - hence meaningless - and serves as a fine support for US-Israeli rejectionism, on the grounds that 'they want to destroy us' so we must take everything in order to defend ourselves. Why is Judt's proposal welcome now, but anathema when it was feasible? The answer is transparent. Let me put it as strongly as I can: it is not just wrong, but immoral, to propose a one-state or binational settlement now, though it is entirely moral to advocate it,

as I continue to do (with a binational outcome), in the only manner that anyone has ever suggested: step by step.

A hollow advocacy of a bi-national state risks indeed to perpetuate the Occupation. There is danger in flaunting the concept of equality between citizens when the reality on the ground is as dark as the cheesed-up territory that combines an illegal, cold warish wall, with innumerable checkpoints. But I still think that the first Chomsky is the correct way forward, and that we should not yield on the priority of equality, both individual and collective, within one single territorial unit over the whole of Mandate Palestine.

Noam Chomsky. I hope it is clear that this is a complete misrepresentation of my views, and also utterly unrelated to the real world. You are not advocating the solution you prefer, but only proposing it, hence providing a weapon to the rejectionist forces in the US and Israel - which is why they are happy to publish Judt today, and probably your article, though the proposals elicited only hysteria and tantrums when they were feasible.

Here is one recent example why the advocacy is not hollow:

Noam Chomsky. I am sorry, but there is no advocacy. You do not suggest how you will convince Israeli Jews to abandon their national rights, or how you will convince any significant international actor to accept the elimination of Israel that you are proposing. Israelis and the international community will see your proposal much as they interpreted Judt's: another version of Ahmadinejad. And they will welcome it, as support for their extreme rejectionism. Exactly what has happened so far.

As the Israeli government was being formed, I defended the view that, unless it included a quarter or so Arab ministers, the Israeli political system would continue to be undemocratic. The following day, Avigdor Lieberman, one of the most callous Israeli leaders, asked for Arab Members of the Knesset to be shot for conniving with the Arab enemies of Israel, a telling response to the call for a Cabinet that includes them, and a further sign, in my view, that the solution for that intractable problem lies first with Israel's Arab citizens becoming equal. My friend Hoshyar Zebari is Minister of Foreign Affairs in Iraq, a proud Kurd. This is the main thread of hope for a decent Iraqi future. When Azmeh Beshara is Minister of

Foreign Affairs in Israel and Hasan Jabareen Minister of Justice, this will be a sure landmark for engaging in a decent Israeli-Palestinian future with a new vision altogether.

Noam Chomsky. This is an entirely different matter, not to be confused with advocating a one-state settlement. Israel could remain 'the sovereign State of the Jewish people,' in Israel and the diaspora, even if it accepted Arab ministers, proportional to the population, as it some day will, just as it has (though only formally) abandoned the outrageous land laws. It will still be Israel, as it is, now incorporating the valuable parts of the West Bank. And the Palestinians will still be crushed, or probably destroyed. These are just conceptual errors, I'm afraid.

This [advocacy for a joint Jewish-Arab government] is the more pressing since the deadlock in Palestine is ever more tragic, with Palestinians in the West Bank and Gaza left to starvation and civil war, whilst the language of the Israeli Prime Minister on the absence of partners revives Golda Meir's infamous quip, that 'Palestinians do not exist'. I am an advocate of the cessation by Palestinians of all violence, regardless of the continued brutality of the Olmert people, and for a democratic advocacy à la South Africa: No bantustans, a single country with federal arrangements that ensure equal citizenships.

Noam Chomsky's work offers the two poles of the strategy, and we must open up the Mukhtara debate to the world, for we now know that the question mark in *Peace in the Middle East?* concerns the whole planet. On the correct response, tactical and strategic, depends not only the future of Palestine-Israel-Lebanon, but alas now world peace.

Noam Chomsky. That's a factual error. My work offers only one pole: a binational (not one-state) settlement. As circumstances change, advocacy changes with them, in the real world. Proposals, however, can stay the same, since they are divorced from the real world.

If there is some form of advocacy of a binational (or one-state) settlement that does not pass through the first two-state stage, I'd like to hear it. So far, I have seen none. Calling for Palestinian ministers in Israel is correct, but completely irrelevant to these questions.

NOTE: the two e-mails next crossed on June 7. They were followed by a further comment by Noam Chomsky on June 11, below.

Chomsky to Mallat: democratizing Israel

I wrote yesterday in too much haste. I was racing to get to the airport for talks away, and was afraid that if I didn't respond at once, it might be lost in the chaos.

I failed to make clear that I think your major substantive suggestion - about democratizing Israel - is exactly right, very important, and could be a step towards a long-term peace. That includes not only electing legislators (and we wouldn't, of course, want to introduce Lebanon-style sectarianism, so in secular parties rather than confessional/ethnic ones), but also a lot more. Crucial are the extremely discriminatory legislation and practices, like the land laws which, under a variety of guises, restrict land tenure (with marginal exceptions) to people of 'Jewish race, religion, and origin' (the terms of the JNF charter), applying through complex devices to over 90% of the land. In theory, these were struck down, or at least qualified, by the Courts in one case a few years ago: Katzir. But that has not been implemented, and hasn't been clearly extended. After all, it took a century before the civil rights amendments of the US Civil War began to be seriously applied, and it is still very partial. But all steps towards turning Israel into a true secular democracy, a state for its citizens, should be welcomed, remote as these prospects are.

However, this relates only a most indirect way to the one state/binational state issue. Whatever is achieved is within Israel. It doesn't affect the Palestinians outside of Israel, those in the occupied territories or refugees. And any remote effect is now severely diminished by the annexation programs in progress (called 'withdrawal,' in a spectacular propaganda triumph). They are clearly and explicitly designed not only to take over the most valuable land and resources, and to undermine the possibility of an eventual viable Palestinian existence, but also - and this is crucial here - to deal with the 'demographic problem,' the euphemism, as you know, for the racist policies you are directing your suggestions to. So with the 'demographic issue' intensified by the annexation, democratization of Israel has even less effect beyond, virtually none.

That brings up the one-state/binational issue. And reveals why advocacy of it - and again, I continue to take the same stand as I did 60 years ago, and in

2006 أيار - Mai - May

PIME? - must pass through transitional stages. Israel would not conceivably tolerate diminishing the Jewish majority in a Jewish state. Any form of unitary solution in the West Bank - if even imaginable in the near term, which I think it is not - would at once lead to extreme forms of Apartheid for Palestinians within, and would mean that refugees could not return anywhere in cis-Jordan, because of the 'demographic problem' (in a two-state settlement of the general form of Taba or Geneva, they could at least return to the Palestinian state). That's a death sentence for them, and monstrous for Lebanon.

But it's all academic, because it is unimaginable. Israel would never agree. The current annexations based on the 'demographic problem' make that even more obvious than it was before. And meaningful international support is zero. Therefore, proposals for a unitary state are simply another powerful weapon in the hands of the extreme rejectionists, who can argue, exactly as they did after the Judt piece, that 'they want to destroy Israel' so we must take all we can conquer in self-defense. That's surely why meaningless proposals like Judt's are welcomed today in the mainstream, but were utter anathema when they were feasible. You probably don't know the reaction, from Israel and even more extreme as usual within the US, when I wrote about these ideas in the late 60s, early 70s, when the proposals really were feasible.

Advocacy of a unitary state proposal simply must pass through stages, including a Geneva-style settlement (which I think remains quite feasible, and has substantial popular support and enormous international support, outside the US government - the population, in contrast, strongly favors it in the US). I know of no suggestion other than that - and again, I mean advocacy, not proposal. None at all.

I'm sorry if these comments carry an emotional tone. I can't suppress it. We are, right now, witnessing what may be the final destruction of the Palestinians, a horror for them, monstrous for Lebanon, and one of the great modern tragedies. Proposals for a unitary solution simply exacerbate these dangers. I think it is worth thinking this through very carefully, and apologize if I have not sufficiently suppressed my own very deep concerns. Very deep. I think we are witnessing a terrible tragedy, which we can do something about.

Noam

Further comments came in reaction to the following e-mail, sent on June 7 by Mallat to Chomsky. Chomsky's comments are dated June 11.

Noam

Thanks for the long and thoughtful response...

Now to take up some of your points (as I understand them, *habent sua fata libelli*). I had also read the TNCW book, and you're right about it also foreboding *The Fateful Triangle* (I am less up to date with your recent work on Palestine-Israel, though I follow and tend to agree with 9-11).

On the one-state, federal, bi-national: I see them all as variations on the same basic constitutional setup, which is a unitary territory. Of course, each qualification includes important nuances, but the three main issues of power (or sovereignty) are the ones retained at the centre: the economic system generally, that is the common currency and national taxes; security in its larger sense as prerogatives of minister of defense; and foreign affairs. If these are separate, then we have discrete units, in essence two states. If this premise (which might be refined, or rejected) is not accepted, then it's hard to pursue the argument, we'd be talking on two different levels altogether.

Noam Chomsky. I think the distinctions are much more significant, but let's put them aside and keep to a 'unitary state,' whatever form we have in mind. And to repeat, this seems to me a completely abstract proposal, which means nothing unless it passes through preliminary stages.

On advocacy v. proposal: I heard you in Mukhtara, and do not necessarily disagree, perhaps I can put it in this way though. I try, as much as I can, not to make a difference between advocacy or proposal in my political work. A proposal that can't be put in place within a foreseeable timeframe, and with means to effect it, is probably not worth pursuing. So what I propose is indeed what I advocate here. The federal solution as 'first and only step' comes from a conviction developed over the years that the continued deadlock obtains from a zero-sum equation which is coterminous with two-states, and that a different philosophy has better chances of succeeding.

Noam Chomsky. There was a time – 1967-73 – when a federal proposal was

feasible, and one could advocate it. If it could be achieved now, without transition through the stage of a Palestinian state (perhaps along Geneva lines), I'd be all for it. But as I wrote, the number of people in Israel who would accept it is minuscule, vastly below those who would accept a Palestinian state along Taba-Geneva lines (in this case, probably a majority), and it has no international support that matters (in contrast to the two-state settlement, which is accepted everywhere apart from the US-Israel – it was even proposed by Iran 3 years ago, in an offer rejected by Washington). That was true a few years ago - which is why Tony Judt's article was welcomed here, for the ugly reasons I mentioned - but now it seems to me utterly outlandish, as Israel, backed by the US, proceeds to take steps that would render it completely meaningless. There still is a chance to block the annexation and turn to something like the Geneva ideas. But unless that happens, I'm afraid the game is over. I simply don't see the point discussion federal unitary outcome and two-states as if they were alternatives as the first stage. They simply aren't. The federal-unitary outcome is right in the longer-term, but hopeless today. Therefore proposing it is simply a gift to the annexationists, for the reasons I mentioned. That can easily be tested. Call an international conference in some neutral place to propose a federation as the next step, and see who attends. If it works, I'll be the first one to cheer. But I am skeptical, to put it very mildly.

The advocacy/proposal starts, to make it effective politically, with the Arabs in Israel, who are the best placed in forcing it on the system. Having five or six ministers in a Cabinet, with the Foreign Affairs, Justice or Defence portfolio to one or more Israeli Arabs is not inconsequential, it changes the whole picture. This is also why the current characters in the Israeli government refuse it. But for how long if the right sort of non-violent mobilisation seeks to force it on the agenda?

Noam Chomsky. I agree that it should be done within Israel, even though I don't think it is top priority there. Much more important are the outrageous land laws and the various devices that guarantee that Palestinians are second-class citizens in other ways. Having a few cabinet members wouldn't change that. We see many examples. Do Colin Powell and Condoleezza Rice change the miserable conditions for the vast majority of Blacks? In South Africa, there are now Black faces in the limousines, government, etc., and the situation of the vast majority is probably worse than under Apartheid.

But that's a minor point. Even if Israel were to move to true democracy, allowing non-Jews some proportional role, it would not change the relevant picture one bit, just as having Amir Peretz in the cabinet doesn't. The fate of the Palestinians in the territories (and the camps elsewhere) would be exactly the same, and would continue to become worse, as annexation and dismantling of Palestine proceeds, and further steps are taken to pursue the primary goal, now crystal clear, of dealing with the 'demographic problem.'

There is little new in my advocacy, what is perhaps original is the order of political priorities: my argument is that such a Martin Luther King approach has more mileage than the physical battle for two states, which would in any case leave Israel with many of its settlements, the wall and Jerusalem, and limit any return to the Palestinian state on the other side of the Wall (or even to 1967 borders, if some miracle descends on the Holy Land). A federal state (with arrangements to be devised in light of the communitarian, non territorial basis of dominant identities) is easier to reach, I suggest, than a meaningful withdrawal, and the point of departure and most effective pressure start with the Israeli Arabs.

Noam Chomsky. Won't repeat. It would be fine, if there were even the slightest support. There isn't.

As for changes in your writing or position, I accept the argument that the world has changed, also that the Palestinians advocate the two states, to that extent, I will not be more regalain than the King.

My sense is that *PIME?* leans more towards the one-state, binational immediate solution, and that your subsequent writings advocate (or propose?) the two-states again, as immediate solution. But who am I to say what you meant?

Noam Chomsky. You're reading quite accurately. But PIME? was written when federal binationalism was an option (and was therefore ignored or reviled). By the mid-1970s, there was simply no feasible alternative to either a two-state settlement or what has actually happened: US-Israeli rejectionism barring a political settlement, and steady dismantling of Palestine, now reaching its terminal stage.

In sum, I am arguing for reviving the one-state or federal solution as

a more effective advocacy, to be coupled with freedom of movement for all, and would pursue it as president to the extent possible. In Lebanon, it comes with a suggestion that we hold international elections in the camps to allow the Palestinians here to be better, more directly represented internationally, and flaunt the idea of freedom of movement European-style to be introduced by stages short of the right of settling back in their homes.

Noam Chomsky. That's a good idea for Lebanon, but - and here you know far better than I - what kind of support would there be for freedom of movement for Palestinians in Lebanon? As for freedom of movement to Israel, that's flatly barred in the foreseeable future. Support is nil, and if any developed, Israel would resort to its ultimate weapons. Freedom of movement to the occupied territories would be possible, if they had sovereignty. If they are part of a unitary state, the Israeli 'demographic' (i.e., racist) imperative that is their ultimate red line would bar it.

Chomsky added to his comments on 11 June the following introduction:

I think we are – silently – witnessing a really grave tragedy. What Baruch Kimmerling called 'politicide,' the terminal stage in the destruction of a national/cultural group. I'm afraid that is no exaggeration. The Sharon-Olmert annexation programs have for some time been considered 'moderate' and legitimate in Washington, hence almost reflexively the media and general intellectual culture, and that is increasingly the case in Europe. A mere look at the map explains what it means, and the accompanying internal discourse makes it even clearer. The focus of discussion is restricted to whether the destruction of Palestine should be 'unilateral' or negotiated: the US wants it to be negotiated. But the destruction is scarcely even debated. Israel is simply taking the most valuable lands and resources, including virtually all the water, literally imprisoning what remains to Palestinians within territories that Israel is taking (and intends to annex, in the usual 'dunum-after-dunum' style), and worse yet, if that is imaginable, breaking up the rest into three virtually disconnected and unviable cantons, all virtually separated from whatever tiny corner of East Jerusalem will be left for Palestine, of course all separated from Gaza, turned into a hell-hole by the occupation. And to ensure that the program succeeds, Israel is carrying out regular atrocities and provocations in a transparent

effort to elicit a violent reaction that can be exploited within the Western propaganda system, in the usual way, to justify the dismantling of Palestine as 'self-defense,' in the manner that is all too familiar. For Palestinians in the territories, what is to be left is Dayan's formula 30 years ago: they can live like dogs, and whoever will leave, will leave. For those in the refugee camps in Lebanon and elsewhere, it's the end. The ridiculous 'Palestinian entity' that is to be left will not be able to absorb refugees, and surely Israel will not accept more than a merely symbolic number. If that wasn't obvious before, it surely is now, as annexation proceeds guided not only by the goal of enriching Israel and destroying Palestine, but also to solve the famous 'demographic problem.' Meanwhile we watch in silence, engaged in abstract debates. I find it very hard to bear, frankly.

7. الكتاب والرئاسة - مجابهة اسرائيل نموذجاً

«من قرأ حَجَّ على من لم يقرأ»⁽¹⁴⁾

يحضرنى حديث عن زعيم سياسي راحل من تاريخ هذه المدينة العظيمة، سأله والذي يوماً هل قرأ كتاباً يلقي الضوء على حوادث اشترك في صنعها ذاك القائد. فكان الجواب: «وَلَوْ يا وجدي، كيف بدك كون قريتو، شو عنا وقت تنقرا شي غير الجريدة؟»

طريفةٌ أخرى تراودني منذ ما قوّضت المعركة الرئاسية ادعائي في كتابات سابقة عن إمكانية رفع المستوى السياسي المتدني في لغة التنافس الرئاسي في الولايات المتحدة والديمقراطيات الغربية عموماً بوقف الإستعانة بما يعرف «بالكتّاب الأشباح» ghostwriters، وهم مؤسسة باتت راسخة في المشهد السياسي الغربي، تتألف من حاشية تتقن الصياغة وتخطّ خطابات الرؤساء، فيأتي الحديث الرئاسي من قلم غير قلم صاحبه المزعوم كظاهرة طبيعية في الشأن العام.

ومنذ ستة أشهر وأنا أعيش صعوبة الترفع عن كتابة الأشباح، زادها سوءاً واقع معاش السياسة الأليم في حملة رئاسية جعلت القراءة ترفاً. هي أول مرّة في حياتي الواعية تشحّ فيها المطالعة للكتب الى هذه الدرجة، حتى وجدت نفسي الشهر الماضي أتساءل عن آخر كتاب طالعته، والجواب كان محرراً.

هو سؤال سهل يجب أن يطرحه على نفسه كل إنسان، كما كل سياسي. ما هو آخر كتاب طالعته ومتى بدأته وأنهيته؟ سؤال سهل، وإن كان الحرج المرافق للإجابة كفيلاً بتهرب كل منا

(14) محاضرة في ندوة «الكتاب والرئاسة»، مع النائب الدكتور مصطفى علوش - معرض الكتاب، طرابلس، 4 أيار 2006. وتم نشر الكلمة بالكامل في جريدة النهار 2006/11/5.

مهتم بالشأن السياسي، نائباً كان، أم وزيراً، أو رئيساً، أم طامحاً لأية مسؤولية رسمية، أم مهتماً بالسياسة كما يهتم بها أهل الصحافة، أو المحلل الحزبي، الى كل مواطن يرى مفيداً الإطلاع على الشأن العام بغير نوافذه الضيقة، أكانت الصحيفة اليومية أم وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.

واقع غياب الكتاب في يوميات الشأن العام يملي ضرورة التواضع، وضرورة تحويل اليوم يومين إذا أراد المقبل على السياسة أن يبقى أداؤه فيها حياً متجدداً، ومن دون التجدد المستمر لا محل للإبداع. رحم الله كمال جنبلاط، وهو الذي كان يأسف كلما يلقي نظرة الى مكتبته لعدم وجود حياة ثانية تتيح له قراءة كل ما فيها، لما قارن في «ربع قرن من النضال» رجل السياسة بالطباخ الذي يتفوق على غيره من الطبّخين فقط في ترتيب متجدد لمواد غذائية لا تتغير.

وهكذا فأهل السياسة لا يكتبون، ويكتب من أجلهم، ولا يقرأون، وهل يمكن أن يقرأ من أجلهم؟

الإجابة طبعاً أن متابعة القراءة يحتم جهداً شخصياً ينظم فيه الإنسان أداءه السياسي بوعي مستمرّ عنوانه الكتاب. وليس ضرورياً أن يكون الكتاب جزءاً من السياسة بمعنى أن يكون كتاباً في حقل السياسة، بل إن صقل الفكر واللغة بكتب لا تمت مباشرة الى السياسة غالباً ما يوفر عمقاً للحديث يغني الفكر ويهدّب الأسلوب بما يسمح للسياسي أن يطلّ على المستمع بمستوى مختلف. لقد ضاع للأسف تراث الجيل الذي سبقنا، يستشهد بأبيات من الشعر العربي تسحر العقل، ولا سبيل الى الاستشهاد بالشعر إلا بحفظه - كان شاعر الأرز يشجع أولاده على الحفظ بقوله إن «من حَفِظَ حُجَّ على من لم يحفظ»، أي أن غلبة الحجة في دقة الإستدكار.

مؤسف فقدان الذاكرة الشعرية في التربية الحالية، لكن هذا الفقدان محكوم بتغيير النمط التربوي نفسه من الحفظ الى النقد، ولا أظن العودة الى عصر الحفظ ممكن أو مستحب اليوم. ولنا تعزية في زواله بقصة وردت في أغاني الأصفهاني عن شاعر جاءه طالب سرّ نظم الشعر، فنصحه الشاعر قصّد البادية وحفظ عشرة آلاف بيت شعر عند أعرابها الأفعال؛ فلما عاد اليه بعد سنوات أمضاها في البادية وأعلمه بأنه حفظها كلها ولكنه لا يزال عاجزاً عن نظم الشعر، نصحه الشاعر أن يعود الى الصحراء الى أن ينسى الأبيات التي حفظها.

مهما كان أسفنا كبيراً لضياع الشعر عن استشهادات حديثنا المعاصر، فإن عصر النقد الذي يحكم تربيتنا المعاصرة، بقطيعة هامة مع معنى الثقافة حتى جيلنا الحالي، هو عصرٌ أفضل للإبداع في جميع تجلياته المهنية، أدبية كانت أم اقتصادية، من سابقه. لا معنى للإبداع في الطب بتعلم فنون الطب عن ظهر قلب، أو الإبداع في الإقتصاد في درس قواعد الإقتصاد حفظاً. وهكذا الأدب، كما عند شاعر الأغاني، والنقد سُنَّة الإبداع يصح أيضاً في السياسة. هنا أهمية الكتاب: صحيح أن السياسي لا يطالب بقراءة جميع الكتب، أو باستظهار الشعر، إلا أن التفوق في السياسة، وطلب التفوق في القادة من أهل السياسة، مشروطٌ باقتناء الكتاب جليساً، لتهديب الفكر، وصقل اللسان، وتعميق الباع، أقله؛ إضافةً الى ما يأتي به الكتاب في حقل التخصص من إشراق على مسألة سياسية راهنة بمعلومات أدق وتحليلات أعمق.

نتيجتان إذاً في المنهج: لا رئاسة من دون قراءة، ولا رئاسة من دون كتابة. التوصل الى النتيجة الأولى يقتضي تهديب الحياة السياسية لتوفّر مجالسة الكتاب بقدر من الإهتمام لا يقلّ عن مجالسة الناس، ناخيين كانوا أم زملاء في السياسة. أما وكيف يمكن لساعات النهار أن تُضاعف لتلبية هذا المطلب، فهذا ليس من شأننا، ولا يسعنا سوى التأكيد بأنه لا رئاسة من دون قراءة لأن القراءة معيار أكيد للتفوق في السياسة، وطلب التفوق مرادف لتقدّم المرء بادعاء الرئاسة أصلاً.

أما المطلب الثاني، - لا رئاسة من دون كتابة - فهو أصعب منالاً لما يرافق دور السياسي القائد من مناسبات متواترة، فالناس يقصدون القائد كل يوم وكل لحظة لرأيه في المستجدات، وهو مفطور على تلبية هذا المطلب. قد تكون الإستعانة بالكاتب الشبح مَحْتَمَةً في نمطنا هذا، لا أدري. لكن تجربتي الخاصة مستمرة بإبعاد كأس الكاتب الشبح عن أحاديثي الرئاسية، ولو تمّ ذلك على حساب الوقت والعمل المهني - وهنا موضوع لحديث لا بدّ منه في مناسبة أخرى، وهو ضرورة التفرغ السياسي أو عدم هذه الضرورة في الحياة العامة المعاصرة. هذا في المنهج، وتفرّعه في صقل الحديث الرئيس المزدوج كتابةً وقراءةً.

ننتقل الآن الى التطبيق تكملةً لحديث سابق في هذه المدينة الميمونة بزيادة شوقي اليها والى أهلها بما تطلّ علينا من روافد الصداقة والسياسة مجتمعتين.

اليكم مثلاً بسيطاً من وحي مساهمة رئاسية من أسبوعنا هذا، موضوعها الحكومة

الإسرائيلية، والتصريح عن عدم ديمقراطيتها بإقصاء المواطن الإسرائيلي-العربي عن الحكومة باتصال منذ ستين عاماً. (بيان الحملة، المستقبل، 3 أيار - *Daily Star*, 3 May 2006).

طرح بسيط إذاً: في العقود الستة التي تلت إنشاء دولة إسرائيل، لم يسمح لأي عربي تولى حقابة وزارية. هذه ظاهرة تحتاج الى الدقة، بدهمةً بالتأكيد أنه لم يكن هنالك يوماً وزير عربي في الحكومة. أبسط البحث إذاً يبدأ بالتأكد من هذه الحقيقة، والقدرة طبعاً على الإشارة الى أنه سبق أن عرباً كلفوا كمعاونين وزراء - وليس كوزراء - في حقايب غير أساسية أصلاً.

ما أهمية مثل هذا الطرح؟ في الأدبيات الرئاسية اللبنانية، يظن المرء هكذا التفاتة بمثابة الحديث عن المريح، وبالفعل لم تتناول التصريح في لبنان سوى صحيفتين، والأمر ليس سياسياً بمعناه البسيط، فمجريدة السفير نفسها، المهتمة جداً بعرب 1948 تخصّص لهم نافذة مستقرّة على مركزها الإلكتروني، رافقت حدث نشوء الحكومة بقلم خبيرها الفذ في الشؤون الإسرائيلية، الأستاذ حلمي موسى، بعنوان يشير الى كونها خالية من العرب، السفير نفسها تجاهلت التصريح.

عليّ أن أدافع إذاً، في حديث عن الكتاب والرئاسة، مقابل محرري السفير وغيرها من الصحف التي تعتبر حديث مرشح رئاسي لبناني عن هذا الموضوع رجساً من أعمال المريح، عن جدوى مثل هذا التصريح في حملةٍ فضاؤها المرتقب محصور بلبنان.

المعالجة بسيطة في أصلها، معقدة في فروع أداؤها. موضوع اشتراك العرب في الحكومة الإسرائيلية أساسي لمستقبل لبنان لأسباب، نقدّم بعضها بشكل سريع، في سياق الحديث المتصل بطرحنا السابق في طرابلس، المدينة العربية العريقة، بحثاً عن عروبة بيضاء، وعن كيفية الدفاع عن برنامج رئاسي لبناني يرجح منطق اللاعنفي في الصراع العربي-الإسرائيلي على تيرته الدموية المعهودة.

لا أحد ينكر الإرتباط العميق بين نكبة فلسطين المستمرة ومشاكل لبنان، كما أنه واضح عدم قدرة لبنان على حلّ المشكلة الفلسطينية في إسرائيل. هذا الإرتباط المشهود يعالج بسبل مختلفة أحدها المواجهة العسكرية، باتت ترتطم اليوم بقرار 425 المتجدد في قرار 1308 في حزيران 2000، والمانع لأية عملية عسكرية وراء الخط الأزرق. وحتى ولو لم يكن هنالك حاجز اسمه القانون الدولي يمنع هذه العمليات، فإننا نعرف تمام المعرفة أن تحرير الجليل مستحيل من لبنان،

كما أن تحرير الجولان مستحيل في المستقبل المنظور بالقدرات العسكرية العربية، والسورية بالتحديد.

طيب. هل نسكت إذاً بعد مثل هذا الإقرار بأن الخيار العسكري معدوم؟ هل نستنتج أن لبنان جزيرة من المحيط الهادي، وننشد مجدداً صفة قانونية له، هي صفة الحيادية؟ هذا الخيار أيضاً غير متوفر، من ناحية لأننا محكومون موضوعياً في جغرافيتنا ورسالتنا أن نكون موطن صراعات المعمورة، ومن ناحية أوفى لأن الحيادية لم يعد أصلاً لها معنى في عرف العلاقات الدولية.

لذا مقارنة طموحة في موضوع ديمقراطية الحكومة الإسرائيلية تبدو لأول وهلة هابطة من المريخ، لكنها ليست آتية من المريخ لأنها من صلب موضوعنا، متى سلّمنا أن الصراع الإسرائيلي العربي يدلي بثقله الدموي على استقرارنا شئنا أم أبينا، وأن المجاهدة العسكرية غير متوفرة أصلاً.

الجواب إذاً بطرح مستقبلي يحمل في نواته بداية الحل للمعضلة التي لا حل لها في الخيارين الآنفين، وهو جواب يرتبط بالسؤال الأساسي الطارئ اليوم على المنظومة الشرق أوسطية: هل من استقرار من دون ديمقراطية؟

نصطدم هنا حتماً بسياسة الإدارة الأميركية المعلنة في مقاربتها المستحدثة منذ 11 أيلول، ملخصها أن المعضلة الأمّ في غياب الديمقراطية، لكنها تستثني طبعاً إسرائيل لقناعة عميقة وصادقة بأن إسرائيل دولة ديمقراطية في تركيبها الأساسية - أي التركيب التي لا تتناول إشكال اللاجئين كما موضوع الضفة وغزة، وقضيتا المبعدين والمحتلين لها منطقتها الخاص.

هذه التركيب الأساسية موضوعنا الأصل، - كيف يمكن لحكومة أن تدعي الديمقراطية متى أبعدت عنها تمثيل ربع السكان فيها لكونهم ينتمون الى الأقلية غير اليهودية؟ إلا أنها مغيبة في الأدبيات الدولية، والأميركية بشكل خاص. تحصيل حاصل في المجتمعات الغربية - في القيادة كما في غالبية الشعب المطلقة - أن التركيب الأساسية الإسرائيلية تستند الى مبادئ ومظاهر يلتقي فيها المؤمنون بالمبادئ الديمقراطية في العالم أجمع: حرية التعبير، وانتخابات دورية نزيهة، وسلطة قضائية مستقلة وفعّالة، وحكم الأغلبية، مع وجود نواب عرب في الكنيست، أي تمثيل حقيقي في السلطة التشريعية.

اسرائيل دولة ديمقراطية في تركيبها الأساسي إذاً؟ جوابنا سلباً مرتبط بقراءة للديمقراطية في الإستنتاجات المركّبة التي تقدمها مدرسة السوسيولوجيا التابعة لباروخ كيمرلنغ، وبعضها مبني على المؤرخين الجدد أمثال شلايم وموريس ومصالحه. كيمرلنغ عالم اجتماع، والحديث عن العنصرية - أي التمييز العنصري - في التركيبة الأساسية للنظام، يرسمها بالحجج المستقاة من اختصاصه.

هنا نحتاج الى كتب أخرى، هي كتب قانونية. ما طرحه في مقاربة لا عنفية للصراع العربي-الإسرائيلي مطلبٌ راسخ في الأدبيات القانونية المعاصرة عن الديمقراطية باستحالتها على أساس محض أغلبي. لا ديمقراطية طبعاً من دون أغلبية، إلا أن الديمقراطية، كما قالها يوماً غاندي، تحاسب قبل كل شيء على تعاطيها مع الأقليات، ولا حقيقة للديمقراطية، كما هي الحالة في اسرائيل، متى تمنع تمثيل الأقلية في الحكومة، - وليس في الكنيست، حيث لا سلطة للنواب العرب سوى الإحتجاج.

هذه معركة مصير، معركة ديمقراطية أجدى بكثير من أية ترسانة عسكرية، في المبدأ كما في الممارسة. نحن اليوم على مشارف الذكرى الـ58 للنكبة، وربع المجتمع الإسرائيلي، في داخل اسرائيل، يلتقي ليس فقط في النكبة، بل في مفاعيلها السياسية المتجلية في غياب التمثيل عن القرار الحكومي. لا يحق للمواطن العربي في اسرائيل أن يكون وزيراً، أي أن يتمتع بأي سلطة تنفيذية، لأن الأغلبية في المجتمع تشك في مواطنته، في أحسن الأحوال، أو تعتبره غير موجود أو غير أهل للإشتراك في السلطة، حتى طرح الإقصاء القسري (الترانسفر) في أسوأها.

هذا ما لا يرتضيه العالم الديمقراطي اليوم، لكننا نحتاج الى إقناعه به من باب الأولويات في إعادة رسم منطق الصراع نفسه. والإقناع هنا يحمل معاني كثيرة، منها التواصل مع صناع القرار ومع المجتمع في الغرب، ولا تواصل جدّي معه إذا كانت حكوماتنا غير ديمقراطية، ولا معنى للبداية في هذا الطرح، ولا معنى للتواصل مع الغرب في هذه القضية إذا غاب تواصلنا مع عرب اسرائيل التي نعتبرهم أساساً للحل، ولا معنى للتواصل مع عرب اسرائيل إذا كنا غير مستعدين للتعاطي مع أفراد وجماعات في اسرائيل من غير العرب ممن كانوا مقتنعين بطرحنا أصلاً، من أمثال عالم الفيزياء الراحل اسرائيل شاهاك، أو قابلين لمؤازرتنا في الحلّ أمثال شلايم أو كيمرلنغ. ولا معنى للتواصل مع الغرب أو مع أهلنا في اسرائيل إذا كنا دعاة عنف، فالقول بشرعية العنف يطفىء الحجة بداهة.

الكتاب والرئاسة؟ طرح غياب الديمقراطية في اسرائيل لا يمكن أن يفرض نفسه إذا غاب عنه العلم، فمن غابت عنه الكتب لا يدري عمق الجهد الضروري لخطّ ملامح جديدة تكسر الجمود القاتل في فلسطين، الباسط ظلاله القاسية على لبنان. وموضوع الحكومة الديمقراطية في اسرائيل هذا مجرد مثل، وهو مثل مهمّ طبعاً، إنما مثله أمثاله في كل خطوة على طريق رئاسة تهدف الى التغيير الديمقراطي.

أمثلة أخرى عنوانها شبعاء، والجولان - وهما سواء -، واللاجيء الفلسطيني وحرية التنقل في سياسة الجوار الأوروبية المستحدثة، والقدس عاصمة ذات طابع دولي - للإستفادة من مفهوم مستحدث وتقريبي، - والمحكمة عن الجرائم ضد الإنسانية، من شارون الى صدام الى المسؤولين عن مقتل الرئيس الحريري... وراء كل مسألة كتاب، بل كتب، لا بدّ من الإطلاع عليها، جديدها كما دائرها.

من قرأ حجّ على من لا يقرأ.

8. Israel's Cabinet needs Arab ministers to be democratic⁽¹⁵⁾

Beirut: Presidential candidate Chibli Mallat said the new Israeli government cannot be considered democratic «without Arab ministers in the Cabinet.» Commenting from Beirut on the conclusion of the Israeli discussions to form a new government that does not include any Arab ministers, the Mallat for President Campaign Office denounced the continued exclusion of a major part of Israeli society from the Cabinet decision-making process.

A campaign spokeswoman echoed Mallat's repeated warnings about the democratic nature of a state that bars its Arab citizens, who represent almost a quarter of its society, from political decision-making.

Mallat recently criticized the Arab League for failing the Arab citizens in Israel. Last week, Mallat met with Israeli Arab MK Azmi Bishara at the Doha Debates, an international program organized by the BBC, and called for Arab representation at ministerial level in Israel.

The spokeswoman for the campaign said «the exclusion of Israeli Arabs from government contradicts the basic requirements of a democratic system in multi-confessional, multi-ethnic societies such as Lebanon, Israel, and Iraq. All three governments need to represent all segments of society; and offer adequate representation in Cabinet. In the case of Israel, this amounts to no less than a quarter of the seats in Cabinet, and must include key ministerial portfolios.»

(15) *Daily Star*, May 3, 2006.

She also regretted «Western leaders turning a blind eye to the inadequate representation in Israel, at a time when they all agree, and rightly so, that the formation of an Iraqi government which represents all Iraqis is premised on effective participation in it of Sunni and Kurdish representatives.»

The Mallat for President Campaign highlights the importance of democratic political representation in societies with insular minorities, like Israel's Palestinian citizens. A report just released in Israel showed that unemployment in Israel affects 25 percent of Arabs, compared to 9 percent of Jews. Less than 1.5 percent of Arabs are employed in municipalities, the report showed.

The campaign urged «a radical change in this crucial issue, and called on the Jewish majority in Israel to reconsider the Cabinet formation: A three-decade systematic marginalization resulted in the riots on Earth Day in 1976, and riots were repeated two years ago, leading to the report of the official Orr Commission which underlined the depth of racial discrimination in Israel's treatment of its Arab citizens. It has become crucial to resolve these issues in a representative government that frees the people of Israel from a quarter of a century of segregation in decision-making.»

9. ملاط عن الحكومة الإسرائيلية الجديدة:

«لا ديمقراطية في إسرائيل في غياب وزراء عرب»

في تعليق من بيروت بعد استكمال المحادثات في إسرائيل لتشكيل حكومة من دون إشراك وزراء عرب فيها، انتقد مكتب حملة شبلي ملاط الرئاسية النمط المستمر في تعييب شريحة أساسية من المجتمع في صنع القرار الحكومي الإسرائيلي.

وذكرت متحدثة باسم الحملة أن الملاط كان قد نبّه مراراً إلى استحالة إضفاء الصفة الديمقراطية على دولة منعت مواطنيها العرب، الذين يشكلون تقريباً ربع المجتمع، من الإشتراك في القرار السياسي، وقد انتقد مؤخراً الجامعة العربية على تلكؤها في إعطاء الحيز اللازم لقلب المقاييس داخلياً وعالمياً على الحكم الإسرائيلي المدعي تمثيله الديمقراطي لمواطنيه. وكان الملاط قد التقى الأسبوع الماضي النائب العربي عزمي بشارة بمناسبة اشتراكها في نقاشات الدوحة - وهو برنامج عالمي تعدّه الـ BBC -، وكرّر في اللقاء أهمية التمثيل الوزاري للعرب في المجتمع الإسرائيلي، وكان قد وصف الطائفة العربية في أحد كتبه «بنواة التغيير الحضاري في الصراع العربي-الإسرائيلي».

«يتناقض عدم إشراك وزراء من بين الإسرائيليين العرب - والتمثيل المناسب لا يقل عن ربع الوزارة بما فيها حقائب أساسية - يتناقض بشكل واضح مع متطلبات النظام الديمقراطي في مجتمعات مثل إسرائيل ولبنان والعراق على الحكومات فيها أن تمثل فئات المجتمع جميعاً». ولحظ الملاط «التجاهل البيّن في تعاطي المجتمعات الغربية مع هذا التمثيل الناقص بنوباً في إسرائيل، في وقت بات تحصيل حاصل استحالة تأليف وزارة عراقية ممثلة تتجاهل السنّة في العراق، أو أكراده».

وأشار مكتب ملاط على أهمية معالجة هذه الظاهرة على أساس العقد الديمقراطي الصحيح في مجتمعات لا يجوز تهميش فئاتها المضطهدة بالشكل الذي تقدم عليه اسرائيل منذ ستة عقود، لا سيما أن البطالة في اسرائيل تبال 25% من السكان العرب - مقابل 9% من السكان اليهود -، ناهيك عن وجود أقل من 1.5% من الموظفين في البلديات، كما أشار اليه تقرير بالأمس في اسرائيل أصدرته مجموعة تدافع عن حقوق المواطن.

«بعد ظلم متّصل أدى الى الإضطرابات الشهيرة في يوم الأرض سنة 1976 وتكررت منذ سنتين، وبعد تقرير لجنة أور الرسمية التي لحظت - دون أي نتيجة - التفاوت العنصري في تعاطي الدولة مع المواطنين العرب، بات من الضروري معالجة الأمور بروح ديمقراطية تكسر عزلة ربع قرن لسكان اسرائيل عن القرار»، أضافت متحدثة باسم حملة ملاط الرئاسية، كما وأكدت على متابعة العمل الناشط مع المواطنين العرب في اسرائيل أمثال النائب بشارة والمحامي حسان جبارين، وهذا العمل جزء مما يحتاج اليه برنامج رئاسي للبنان متطور يقدم منطق اللاعنف سبيلاً فعالاً لبداية حل الصراع العربي الإسرائيلي بشكل نوعياً أجدى. «إن وصول مواطن عربي الى وزارة مثل وزارة الداخلية أو الدفاع في اسرائيل كفيل برسم خريطة طريق غير مسبوقه لحل الصراع العربي-الإسرائيلي»، أشارت المتحدثه، «ولا يجوز أن يعتبر هذا أمراً مستحيلاً في دولة تدعي الديمقراطية، كما لا يجوز استمرار تغييبه في المواقف الأساسية لدعاة الإصلاح في المجتمعات الغربية كما من داخل المنطقة».

نيسان 2006
Avril/April

10. Excellence et éducation- Eléments d'un programme présidentiel⁽¹⁶⁾

Il est commun d'associer excellence et éducation, et il devient de plus en plus rare d'ouvrir une brochure d'école ou d'université, ou la lettre annuelle de son directeur, sans se faire marteler par le souci pour cette institution d'offrir l'excellence à tous les niveaux, y compris le sport. Un certain agacement s'installe dans la mesure où le concept en devient galvaudé, qui rappelle ces phrases poncifs qu'on pouvait entendre en exergue à toute présentation au fil des mois qui ont précédé l'an deux mille, - *référence oblige* de salutation au troisième millénaire. Jusqu'au jour où les orateurs sont apparus de plus en plus embarrassés d'accommoder la dure réalité arithmétique qui veut que le troisième millénaire débutait en 2001 et non en l'an 2000, en attendant de rougir de la panique planétaire du bogue 2000, tigre en papier qui révèle la fragilité de la masse humaine qui se croyait civilisée, mille ans après la Grand Peur de l'an Mil. On en est resté donc les dernières années 90 à la fascination du troisième millénaire chrétien. J'avais moi-même succombé, comme tant d'autres, à la métaphore grandiloquente dans le petit ouvrage qui me sert encore de programme, préparé en 1998 sous le titre 'Défis présidentiels'. 'A l'orée du troisième millénaire', disait la présentation, 'le Liban se trouve à la croisée de chemins. Soit le malaise étouffe notre créativité, soit cette créativité triomphe. Le destin du pays en dépend, et l'esprit d'une nouvelle

(16) Texte présenté au cours d'une conférence- débat organisée par le Club socio- politique le 27 Avril 2006 au Collège Notre Dame de Jamhour, couverte par L' Orient- Le Jour dans son article "Excellence et Education: éléments moteurs d' un programme présidentiel" en date du 5 Mai 2006.

présidence déterminera si le Liban se bâtira sur les qualités réelles du pays, ou s'il s'enfoncera encore plus dans la fange de la médiocrité.' (*Défis Présidentiels*, Beyrouth 1998, Présentation, 8).

Introduction donc de ces quelques idées autour de l'excellence dans l'éducation, en contre-pied de la médiocrité du politique: une première idée est négative, elle voit le souhait d'excellence tué par la répétition. Mais 'référence oblige' est aussi une bonne chose, dans la mesure où le concept d'excellence en matière d'éducation, comme le concept de démocratie, est devenu un trait commun à l'humanité. Les brochures d'institutions éducationnelles, comme les compagnies qui se veulent florissantes, parlent d'une recherche constante de l'excellence, de la même manière que la référence à la démocratie est devenue obligatoire dans tout discours de politicien. Vous connaissez l'ouvrage célèbre de Francis Fukuyama qui constate la fin de l'histoire dans l'avènement universel de la démocratie, entendue dans son sens classique pratiqué en Occident, par son passage à l'ensemble des Etats de la planète. Cette constatation est irréfragable, Tocqueville l'avait déjà présentée comme fil conducteur dans *La Démocratie en Amérique*: 'Partout on a vu les divers incidents de la vie des peuples tourner au profit de la démocratie; tous les hommes l'ont aidée de leurs efforts: ceux qui avaient en vue de concourir à ses succès et ceux qui ne songeaient point à la servir, ceux qui ont combattu pour elle, et ceux mêmes qui se sont déclarés ses ennemis; tous ont été poussés pêle-mêle dans la même voie, et tous ont travaillé en commun les uns malgré eux, les autres à leur insu, aveugles instruments dans les mains de Dieu.

Le développement graduel de l'égalité des conditions est donc un fait providentiel, il en a les principaux caractères: il est universel, il est durable, il échappe chaque jour à la puissance humaine, tous les événements, comme tous les hommes, servent à son développement. ' (*De la Démocratie en Amérique*, 1830, Ed. de Médicis, Paris 1951, i, 5-6.)

Ce trait d'union universel entre l'excellence dans l'éducation et la démocratie comme principe politique nous sert de troisième idée que je souhaite vous présenter. Il est moins commun d'associer présidence et excellence, et on ne trouvera pas dans les qualifications du Patriarche

Maronite son souci d'avoir un président 'excellent' à la tête de l'Etat. Il est néanmoins intéressant de l'entendre articuler une vision d'un président éduqué, cultivé, *muthaqqaf*, marquant ainsi en creux une demande de distinction basée sur la dimension 'éduquée' du dirigeant politique.

Voici donc le thème que j'ai choisi de développer avec vous, ce trait d'union que représente une certaine idée de la présidence entre l'excellence comme sujet universel de l'éducation, et la démocratie comme objectif universel de la politique.

Comme vous, j'ai usé mon pantalon sur les bancs de cet illustre collègue, comme vous j'ai appris l'importance de l'excellence dans l'éducation, l'excellence comme objet de l'éducation. Le prix d'excellence était pendant longtemps l'apanage du meilleur élève en classe, je ne sais s'il figure encore en tête de la remise des prix en fin d'année. Et je crois que ce collègue a des lettres de créance remarquables sur la réalisation de l'excellence dans la multitude des succès individuels, passés et actuels, de ses anciens. Je n'ai pas fait de recherches particulières, mais je sais que le *Financial Times* a consacré il y a un mois sa rubrique 'man in the news' à mon ami de classe Philippe Jabre pour son excellence dans le domaine financier, et qu'une des recrues les plus jeunes dans l'histoire de l'université de Yale, Marie Tomb, est un autre succès remarquable de votre génération. Et je puis vous assurer que le groupe le plus dynamique à New York est celui qui soutient une présidence d'un style nouveau, dont deux des membres qui ont le plus réussi, s'est constitué autour du noyau des anciens de Jamhour, Raymond Debbane et Gabriel Sara. Deux petits résultats à son actif: une concentration sans précédent de Libanais de New York autour du thème de la présidence libanaise, concentration manifeste également dans un *fundraising* sans précédent; et moi-même comme témoin et bénéficiaire direct, grâce à l'activité de ce groupe, d'une rencontre avec le président américain, mais de manière beaucoup plus importante un travail soutenu au Conseil de Sécurité pour la restauration de la démocratie dans notre pays.

Trois petites idées dans notre propos, donc: excellence dans toute institution éducative comme thème incontournable, démocratie dans tout système politique comme thème également incontournable. Trait

d'union encore manquant entre les deux: excellence dans la présidence de la république comme condition qu'il ne faut pas contourner.

Ce dernier thème est particulièrement difficile à articuler dans la vie réelle, pour deux raisons contrariantes. La première est un principe de réalité, qui est celui de la dimension plutôt médiocre de nos politiciens en général, et de nos présidents de la république en particulier, l'excellence n'étant pas leur caractéristique la plus frappante. La médiocrité dans la vie publique est d'ailleurs un trait qu'on retrouve souvent dans le monde, les grands hommes du style du Mahatma et de Martin Luther King sont rares, qui plus est n'ont pas exercé la magistrature suprême dans leurs pays respectifs. La seconde contrariété est structurelle, et s'inscrit en complément de ce principe de réalité. Voyez-vous, les qualifications présidentielles sont toujours sujettes à interprétation, et une interprétation tellement élastique qu'elle finit par ressembler aux vignettes du zodiac dans la presse populaire. Tout candidat à la présidence, comme tout lecteur avide d'avenir rosé dans son signe du zodiac, s'y reconnaîtra, et s'il ne s'y reconnaît pas d'emblée, trouvera acclimatation correspondante, soit en ignorant 'la petite phrase' chère à Proust, soit en se livrant à des acrobaties métaphoriques du genre 'la jeunesse n'attend pas le nombre des années' pour la rendre adéquate à son profil, soit en utilisant les vieux instruments de l'exégèse dans le *nasikh* et le *mansukh* par des abrogations ultérieures. C'est humain.

Pour avancer donc dans cette recherche de l'excellence présidentielle, il faut trouver une autre route, et cette route est celle de la démocratie. Dans un de ses textes les plus beaux en introduction à la version française du *Capital*, Marx dit qu' 'il n'est pas de voie royale pour la science. Ceux-là seuls atteindront ses sommets éclairés, qui auront pris la peine d'en gravir les sentiers escarpés'. C'est là qu'opère le trait d'union entre présidence et excellence: il n'y a pas, en démocratie, une voie royale pour la responsabilité la plus haute. Pour l'atteindre, il n'a d'autre route que le processus, lent, courageux, persuasif.

Aussi faut-il passer à un autre niveau d'analyse, qui est pratique, et, j'espère vous le montrer, extrêmement actuel. Si une part de médiocrité est un donné dans la politique, libanaise ou mondiale peu importe,

si les qualifications, y compris celle d'excellence, sont élastiques au point d'inefficacité, d'inutilité même, comment encore peut-on parler d'excellence dans la présidence?

La réponse s'articule sur le défi que notre campagne présidentielle lance, consciente de ces difficultés réelles que sont l'inutilité des qualifications des candidats et la médiocrité du politique libanais, tel qu'il est augmenté d'interférences régionales, surtout syrienne, et accablé de cette démocratie confessionnelle des notables qui nous empêchent d'avoir nos présidences élues directement par le citoyen.

Défi que le processus, seul le processus permet de relever. Paraphrasons Marx: 'Il n'y a pas de voie royale pour l'excellence à la tête de l'Etat, celui-là seul qui y prétend se doit d'en gravir les sentiers difficiles', lesquels sentiers sont synonymes avec processus démocratique. Il faut aller au devant des gens, leur parler, discuter avec eux, les convaincre. Le pouvoir de persuader est essentiel à l'être humain, ce pouvoir est ce qui le distingue de l'animal, comme l'est le langage chez les grands linguistes, de Descartes à Chomsky. Or ne peut persuader qui veut, et l'art de la persuasion est vieux comme la rhétorique chez les Romains, et la dialectique chez Platon et Aristote. Pour persuader, il faut savoir parler, et pour parler, il faut avoir lu, écrit, débattu. Voyez comment le trait d'union se forme, entre l'éducation et la démocratie comme deux universels. Pour persuader, l'excellence dans l'éducation est une condition sine qua non. Cette phrase de Spinoza, nous l'avions dite l'an dernier, précisément envers un collègue qui voulait commenter sans avoir lu un document essentiel dans notre histoire, le Rapport Fitzgerald: 'Jamais', disait Spinoza, 'jamais l'ignorance ne servira d'argument'.

Education comme condition sine qua non de la démocratie, voilà qui n'est pas très original. Démocratie comme référent universel dans la vie politique, pas original non plus. Par contre, l'application politique urgente de ce trait d'union en rend l'originalité possible dans notre pays. Alors que le dialogue se poursuit, le trait essentiel de ce dialogue est qu'il soit public. Un dialogue sur des affaires nationales ne peut se faire dans les coulisses, comme ne peut se faire dans les coulisses l'élection du président de la République. Or voilà, contre le cynisme afférant à la

présidence libanaise dans sa dimension traditionnelle, que ce mur du silence se lézarde. La semaine précédente, c'est en candidats déclarés à la présidence que nous nous sommes retrouvés, le général Aoun et moi-même, dans ce qu'il faut forcer comme forme essentielle de la démocratie dans notre pays. Plus de candidature larvée, plus de travaux sinistres et lâches dans les coulisses. Il faut offrir aux Libanaises et aux Libanais une présidence éduquée, et l'excellence dans une présidence éduquée se fait par un programme. Assez de qualifications et de profil, discutons de programmes avec les Libanais, car la présidence ne vaut rien sans eux.

Conclusion pratique: la présidence, comme magistrature suprême, est à l'ordre du jour du pays. Ce n'est pas par hasard. Nous avons échoué dans le changement présidentiel, temporairement c'est vrai, et le problème de la présidence est justement au coeur de l'achoppement place de l'Etoile. Le tabou est brisé, et il s'agit d'anticiper la seconde étape par une confrontation robuste sous forme de compétition démocratique ouverte pour cette présidence. Principe de démocratie, *que peut-être des élections primaires pourraient aider à intégrer dans un processus où une partie des gens a, enfin, une voix, un vote*. Nous méritons l'excellence pour la première magistrature, et l'accès à la direction de l'Etat ne se fera pas dans le chuchotement, ou dans la répétition à l'envi de qualifications présidentielles creuses ou élastiques. A nous alors de prendre au sérieux, comme témoignage d'excellence, la dimension éducative, éduquée, cultivée, de la présidence. Comment savoir qu'une personne est cultivée? Ce ne sera pas par ses diplômes, je puis vous l'assurer. Un des plus grands hommes d'Etat du 20ème siècle, Jean Monnet, fondateur de l'Europe, n'a jamais fait d'études universitaires. Lisez ses *Mémoires* pour comprendre ce qu'est l'excellence mise au service du bien public. Non, ce ne sont pas les études universitaires qui forcément rendent, ni forcément les livres qui forment excellence dans l'éducation. D'avoir lu tous les livres, Mallarmé nous avait prévenu, ne rend pas la vie politique forcément moins triste, hélas. L'excellence dans la présidence est avant tout un pouvoir de persuasion qui la révèle au quotidien, dans un débat public, ouvert, compétitif.

Mais ce débat ne peut se faire à vide, il faut qu'il s'articule autour d'une idée, et d'une campagne. Idées de réforme politique, ça veut dire

un programme. Campagne, ce sont des présentations comme celle-ci, et le passage forcé à des formes de compétition articulées autour de primaires, nouvelle idée sur la scène politique libanaise. Dans les deux cas, nous avons tenté de présenter ces efforts, qui culminent ce soir avec la jeunesse que les politiciens continuent d'ignorer superbement, systématiquement tellement elle semble les déranger, au sein de cette politique de proximité que l'équipe présidentielle, ici, à Londres, à New York, a développé avec les gens depuis six mois.

Il faut ouvrir le débat, et le structurer activement.

11. Pourquoi il ne faut plus se battre au Moyen Orient⁽¹⁷⁾

De temps à autre, il est des petits ouvrages qui sont des tours de force par leur capacité d'explication et de synthèse dans un Moyen-Orient comme celui que notre ami Renaud Girard traite, Orient encore plus compliqué que lorsque le Général de Gaulle le décrivait dans sa phrase célèbre des années trente du siècle passé. Pour nous, embarqués dans une bataille démocratique pour la présidence, cette synthèse a un appel plus qu'explicatif: elle interpelle l'action.

Mais d'abord la force analytique de l'ouvrage: quelques trois cent pages aérées, extrêmement agréables à lire, de Bagdad à Kabul à Jérusalem à Gaza, et une expérience formidable de vétéran qui sait le moment fort, réussite ou occasion manquée, peu importe: dans l'ouvrage, par exemple le 28 février 2005 au Liban, lorsque l'ancien régime échoue dans son appel à interdire les manifestations, réussite; la rencontre de Genève en décembre 2003 entre Beilin et Abd Rabbo, échec; le retrait de Gaza comme reconnaissance de défaite par Ariel Sharon en octobre 2005, réussite relative, et ainsi perçue car elle n'arrêtera pas la dynamique de violence, qui préfigure les retraits israéliens à venir.... Mais aussi la phrase lapidaire, grave et courageuse: «L'apartheid, – étymologiquement développement séparé, – y est visible à l'oeil nu», à propos des colonies

(17) Article paru dans *L' Orient Le Jour* le 15 Avril 2006 sous le titre 'Vaincre l'amertume au Liban par la réussite' , à propos du dernier ouvrage de Renaud Girard, *Pourquoi ils se battent – Voyages à travers les guerres du Moyen- Orient*, Flammarion.

dans les Territoires; ou encore deux appositions magistrales, sur «les généreuses ambitions de Georges W. Bush» et sa politique américaine dure et messianique, explicitée dans des entrevues avec Henri Kissinger et Richard Perle, dans leur contraste avec la vision française de sceptique éclairé chez Hubert Védrine. Au sommet, sont présentées des entrevues avec des personnalités qui pensent fort et clair, mais nous entendons aussi chez Girard la voix et le langage des militants de la rue: dans les bas-fonds de Gaza le militant désespéré qui n'a plus rien à perdre, car tant de membres de sa famille et tant de compagnons ont été tués; ou le médecin au Pakistan qui, malgré la propension humaniste inhérente à son métier, ne peut s'empêcher d'admirer Usama Ben Laden dont il cache la photo lorsque le journaliste occidental lui rend visite.

Il est un fil amer dans cette analyse. Cette amertume est à notre sens liée à ce long apprentissage du désespoir, presque scientifique, que ceux qui ont si longtemps pratiqué la région, prenant tous les jours des risques difficiles pour la mieux comprendre, parce qu'ils s'y sont attachés, des Renaud Girard, Robert Fisk, lui aussi maître d'ouvrage récent (celui-là épique par sa dimension, mais que nous pensons être également traversé d'amertume), des David Hirst et autres grands reporters du Moyen-Orient, – Edouard Saab qui revient à l'esprit dans cette catégorie supérieure du courage professionnel... Cette amertume est fondée. Comme le disait Meron Benvenisti dans un article symbolique dans la *Revue d'Etudes Palestiniennes* vers la fin des années 80, rien n'est plus facile au Moyen-Orient que la prédiction, il suffit de prévoir que les choses vont empirer.

Or cette amertume nous ne pouvons la partager. Pas seulement parce que pour tout citoyen dans la région ne resterait que l'exil, pas seulement parce que nous nous voulons porteur d'espoir à notre peuple dans notre bataille présidentielle, mais parce que nous pensons qu'un élément essentiel manque à la vision qui domine ces ouvrages: la résistance non-violente des honnêtes gens. Cette résistance n'est pas une vue de l'esprit, et elle n'est pas le fait d'une personne, encore moins du mythe de l'exilé sur son cheval blanc. Elle est le fait de peuples solides, et de personnes remarquables, au sein même de nos sociétés, qui ne se sont pas tués malgré le danger, et qui n'ont d'arme que leur présence et leurs mots.

Dans cette bataille pour vaincre l'amertume par la réussite, nous voyons dans l'ouvrage de Girard un fil ténu, mais réel, pour qui sait discerner la nuance. Le livre dénote un attachement profond à cette région, qui explique, dans des idées claires et courageuses, les clivages que nous ne pouvons surmonter avec une baguette magique, et les moments qu'il faut saisir pour renverser le courant. Nous avons vécu un tel moment, que nous devons raconter tant cet ouvrage est clair dans la description de la lente montée vers une guerre mal préparée, mal faite, mal poursuivie en Irak. Nous ne pensons pas, comme Girard le suggère, que Hans Blix aurait pu l'éviter «s'il avait dit, ce jour-là, devant les caméras du monde entier: 'la guerre est, à mon avis, aujourd'hui, totalement injustifiée'.» Tony Blair n'aurait pas changé, car il avait l'aval de son Solicitor General, qui dans une longue analyse, lui avait expliqué que Saddam était en violation d'un tas de résolutions, dont acte. Et que de toute manière, les américains avaient clairement énoncé, par la bouche même d'un Secrétaire de la Défense alors sûr de lui et dominateur, qu'ils iraient seuls à Bagdad le cas échéant. N'empêche, il y avait une troisième voie, celle que nous avons, avec quelques cinquante collègues respectés dans le monde arabe, préconisée et développée dans l'Initiative pour un Irak Démocratique: départ de Saddam, et facilitation de la transition vers la démocratie par un déploiement international d'observateurs des droits de l'homme. Bien sûr, le dictateur irakien n'aurait pas obtempéré, mais nous savons maintenant que même la Ligue Arabe était proche de cette thèse, préconisée par le président des Emirats Sheikh Zayed. En tout cas, nous savons, suite une longue séance de travail avec lui le 5 Mars 2003, que Paul Wolfowitz nous avait soutenus. En vérité, les dirigeants allemand et français n'ont pas voulu en entendre parler.

Ce qui nous ramène à la victoire contre l'amertume par un volontarisme éclairé, fort des honnêtes gens dans la région: l'opportunité d'une nouvelle présidence au Liban est réelle, une présidence qui ressemble à notre 14 mars comme jamais dans l'histoire. Pour Girard l'analyste, les contraintes sont immenses, et il a raison. Mais il est de ces moments qu'il sait reconnaître, et que les gens reconnaissent, qui ont déjà beaucoup souffert, et qui n'ont pas le choix de l'exil. Ces moments sont dangereux et difficiles, comme dans cette nuit de courage, du 27 au 28 février, qui a

scellé la victoire, encore inachevée, de la Révolution des Cèdres. La force immense de notre non-violence, moment Gandhien que le sacrifice de Rafic Hariri a offert en *possibilité*, il faut qu'elle soit au pouvoir. Au Liban comme ailleurs dans la région.

12. Lebanese democracy and Palestinian suffering⁽¹⁸⁾

In the Arab world democracy and human rights are fighting against difficult odds. From the Nile to the Tigris new voices are emerging to defend democratic and humanitarian values, among the more promising of these from Lebanon. On one issue in particular, improving the lives of the Palestinians in its own territory, but also in using this to highlight the failings of Israel's democracy when it comes to its Palestinians or those it occupies, Lebanon can have a powerful impact.

Signs of this potential impact were on show at the Arab League summit in Khartoum recently. For the first time in the region, a majority of democratically elected representatives from the Lebanese Parliament asked Arab leaders to boycott their president, Emile Lahoud, whom they described as illegitimate. This broke many a taboo of inter-Arab politics, even if Arab leaders were little pleased with the precedent set.

The Arab system is fighting back against those determined to bring freedom and accountability to the region. Little was expected from the Khartoum gathering, especially at a time when the host country, Sudan, stands accused of perpetrating genocide in Darfur. The regional status quo - based on absolute lack of accountability from leaders holding onto absolute power - remains the central concern of all Arab democrats. As a further example of how Arab officials invariably seek to extend their

(18) Published in *The Daily Star*, April 14, 2006.

mandate beyond the prescribed time, the Arab League decided to renew the mandate of Amr Moussa, the secretary general of the Arab League.

As usual, the Arab summit issued rote criticism of Israel, rather than first taking stock of positive aspects in the Israeli political system, namely the free and regular elections carried out there without interruption since 1948. Since Arab dictators do not have a leg to stand on in this regard, it is up to the Lebanese to send a different message to their southern neighbor on the strength of the unprecedented and non-violent «Cedar Revolution.»

Despite Israel's regularly scheduled elections, it needs to correct a persistent flaw before its democracy can come of age. A quarter of the country's Arab population needs to be represented fairly in government, and for this to be effective Arabs must fill up a quarter of Cabinet seats. So far, not once was an Arab appointed full minister in an Israeli government. Without active participation in decision-making, a large swathe of Israel's citizens remain insular and silent in what is essentially a Jewish state.

Israeli Arabs are not the only Palestinians who suffer from Israeli discrimination. They actually fare far better than those living in the Occupied Territories, or the 1948 exiles who are prevented from exercising the right of return recognized for any refugee. Israeli Prime Minister-designate Ehud Olmert's acceptance of a Palestinian state is positive, but not if this is enforced unilaterally along borders in the shape of Israel's current separation wall, which has been deemed illegal by the International Court of Justice. Nor can Israel continue ignoring its own responsibility for the Palestinians refugees living in the Arab countries, particularly Lebanon where they languish in terrible conditions.

Lebanese democracy, whatever its defects, has tried to offer a model to solve the first problem, by creating an institutional framework for the participation of different communities in the exercise of power. And it is now addressing the second, namely improved conditions for the Palestinians. For example, last month a delegation of Lebanese ministers visited the refugee camps for the first time in years. At the national dialogue conference sessions between Lebanese politicians,

participants agreed that it was imperative for Palestinian refugees to be granted civil rights.

These developments came in response to prodding from numerous parties for the state to respond to the basic human needs of an isolated and victimized Palestinian population. That isolation, and Lebanese forgetfulness, was broken when the survivors of the Sabra and Shatila massacres registered a lawsuit in Belgium in 2001 against a number of Israeli officials, including Ariel Sharon, to punish them for the crime.

Israel remains responsible for the Palestinians it removed from their homes, and whom it continues to prevent from visiting their land of origin. However, Israel is not alone: Lebanon, the Palestinian Authority and the international community all must take stock of their role in the ongoing Palestinian suffering. We Lebanese must provoke a sea change in Palestinian lives by formulating a vision of human rights and democracy that involves them. Why not, for example, organize internationally monitored elections in the refugee camps, allowing Palestinians in Lebanon to be heard abroad? This would also alleviate Lebanese fears that the Palestinians will be permanently settled in Lebanon.

In the longer term, thought together with comprehensive burden-sharing to arrive at a resolution of the Arab-Israeli conflict, here is another revolutionary proposal that is rooted in basic human rights: Lebanon could open its borders to freedom of movement for all Israeli citizens, on the condition that Israel allow similar movement inside its own territory, principally so that Lebanon's Palestinians can visit their homes.

Both the Hamas government in the Palestinian areas and the next government in Israel can set an example by enhancing participation, renouncing force, and expanding freedoms, especially freedom of movement. Lebanon can play a positive role in this by improving the lot of its own refugee population. The «Cedar Revolution» showed that peaceful change could go a long way in changing attitudes and political behavior. It's up to the Lebanese to take this a step further today.

13. لقاء لملاط مع المجلس النسائي اللبناني⁽¹⁹⁾

تثبيت طرح الإنتخابات الرئاسية المباشرة وتولي المرأة صنع القرار في «ما لا يقل عن ربع الوزارة»

ضمن إطار حملته الرئاسية، وفي خطوة لافتة، التقى المرشح الى رئاسة الجمهورية شبلي ملاط، مجموعة كبيرة من السيدات الناشطات ضمن اطار المجلس النسائي اللبناني من مختلف الأحزاب والتوجهات السياسية، مستقلات كما عضوات من «حزب الله» وحركة «أمل» وتيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب البعث وغيرها من الأحزاب. وتولت الاشراف على الإعداد للقاء الأستاذة سنا الصلح، عضو اللجنة الوطنية لدعم الملاط للرئاسة. حضر اللقاء أكثر من 100 ناشطة في الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي لقاء الأمس، قدمت الأستاذة فائقة تركية رئيسة المجلس النسائي اللبناني المرشح خلال عرض ما أنجزه على الصعيد المحلي كما على صعيد القانون الدولي وعلاقاته الدبلوماسية. وشكل اللقاء مناسبة ليعرض فيها ملاط أفكاره السياسية الاصلاحية وبرنامجه الانتخابي. وشدد على أهمية دور المرأة في تفعيل العمل الديموقراطي من خلال ريادتها في العمل اللاعنفى بما يتناسب وحاجات المجتمعات الشرق أوسطية التي عانت طوال عقود من الزمن من سياسات تغييب الديموقراطية وتهميشها في صنع القرار.

(19) بدعوة من المجلس النسائي اللبناني في 4 نيسان 2006 عرض المرشح الرئاسي شبلي ملاط عدة طروحات جديدة تتعلق بالمجتمع النسائي واللبناني في رئاسة جديدة.

وشدد المرشح في اللقاء الأخير - على «الميزة الأساسية لثورة الأرز التي تمثلت في الأيام الثلاث التاريخية في 8 آذار 2005، و14 آذار 2005 و14 آذار 2006 -، أظهر فيها المجتمع اللبناني قدرته على التعبير عن قناعاته السياسية العميقة من دون إراقة دماء». وشرح الملاح أن «هذه الظاهرة غير المسبوقة في الشرق الأوسط تلتقي بالرسالة الخالدة التي تسطرها المرأة عبر التاريخ وهي رسالة تقدم دائماً وسائل لاعنفية على اعتماد القوة والبطش، ومنطق القوة الذي فرضته اسرائيل هو الذي دمّر خلال الأزمات الكبيرة المجتمعات في الشرق الأوسط على امتداد قرن من الزمن».

وهذه «الميزة الأنثوية اللاعنفية» في طرح الملاح «تتلاقى بقوة متنامية مع النخب المتقدمة في المجتمع اللبناني إثر نقاشات حادة ومثمرة». والطرح «أولاً في كيفية اشتراك المواطن بشكل مباشر بانتخاب المسؤولين في السلطة التنفيذية لا سيما رئاسة الجمهورية». أما الموضوع الثاني فهو «رفع الإعتبار السياسي للمرأة في صنع القرار السياسي المباشر». وطرح الملاح ضرورة اعتماده في الحكومة المقبلة كتمثيل لا يجوز إذا كان معبراً أن يقل عن ربع الحقائق الوزارية بعهدة نساء كفوءات.

وشدد الملاح على أهمية مثل هذه اللقاءات «لفرض أفكار جديدة يلتزم حولها المجتمع اللبناني في رئاسة جديدة تعطي لصانعي وصانعات الرأي والإصلاح المساحة الضرورية التي تستحقها في عملية التغيير المنشودة».

14. March 27 - April 1, 2006

National and Youth Committees formed in support of independent presidency

In a significant development in response to growing support for an independent presidency, the formation of the National and Youth Committees of the Mallat for President Campaign were officially announced during the week.

A group of prominent Lebanese community leaders and intellectuals announced the official launching of the National Support Committee in a press conference (March 31) at the Press Club in downtown Beirut. Former magistrate Hassan Kawas explained the group's support for the Candidate, committee members were also present Mrs. Amale Abdel Sater, Mr. Gaston Helou, Dr. Ali Moukalled, Dr. Albert Sara and Mrs. Sana Solh.

The committee is formed by: Amale Abdel Sater, Auguste Bakhos, Ivette Ballouz, Hasan Chalabi, François Genadri, Albert Helou, Gaston Helou, Hassan Kawas, Abbas Khalaf, Ali Moukalled, Albert Sara, Sana Solh, Sana Tawil.

Earlier in the week the formation of the Youth Support Committee was announced at Université Saint Joseph (USJ) in a meeting (March 28) organized by students and alumni at USJ. Speaking on the role of youth in a new presidency and in the process of change, Mallat noted that it is not normal for a president to be elected without

first being declared a candidate.

Following the press conference of March 31st, Mallat met with members of both the National and Youth committees in a working luncheon session.

15. رسالة مشتركة مع بكركي⁽²⁰⁾

جننا هذا الصرح الكبير التزاماً منا برسالته المزدوجة:

رسالة التغيير للخلاص من أزمة الحكم التي بدأت بالتمديد والتي كان مجلس البطارقة الميمون قد حذر من نتائجه الوخيمة منذ البداية.

أما الرسالة الثانية فهي التي نشترك فيها مع غبطة البطريرك بالنسبة للمطلب الذي رسمه فيما تحتاجه السدة الرئاسية من خصال القيادة القوية بمبادئها وبنهجها المتماشي مع ثورة الأرز، في مقدمتها رسالة من الشباب بضرورة تمسكهم بالوطن والعودة اليه ممن تركوه، ثانياً الثقافة، والثقافة عنوان لبنان فهي علمه المتألق عالمياً بلغات ثلاث بيدع اللبنانيون في جميعها،

ثالثها التواصل مع الناس، في الداخل وفي الخارج، ممن يحسن الحديث المعتدل ويرفع آفاق التلاقي بين أهل لبنان في ما بينهم، كما في ما يمثلون من وصلةٍ مباركةٍ بين الشرق والغرب.

(20) كلمة مجموعة العمل لدعم شبلي ملاط رئيساً، ألقته السيدة سنا الصلح خلال زيارة الى البطريرك الماروني الكاردينال مارنصر الله بطرس صفير في 11 نيسان 2006.

16. إطلاق اللجنة الوطنية

لدعم شبلي ملاط لرئاسة الجمهورية⁽²¹⁾

حسن قواس (ح.ق.)

سمير ضومط (س.ض.)

صحافي (ص.)

أمال عبد الساطر (ا.ع.س.)

علي مقلد (ع.م.)

سنا الصلح (س.ص.)

س.ض.: أهلاً وسهلاً بالجميع. نحن فخورين جداً أن هذه الحملة التي انطلقت منذ أربعة أو خمسة أشهر تتفاعل بشكل جيد جداً. تشكلت أكثر من لجنة دعم لهذه الحملة في العالم كله: لجنة في نيويورك، لجنة في لندن، هناك لجنة شبابية في لبنان اقلعت منذ بضعة أيام، والآن هذه اللجنة الحاضرة امامكم سوف تعلن عن نفسها وسأعرفكم عليها: هناك الدكتور علي مقلد، السيدة سناء الصلح، الرئيس حسن قواس الغني عن التعريف، السيدة امال عبد الساطر، الدكتور البيير سارا والدكتور غاستون حلو. سوف اترك الكلمة الآن للرئيس حسن قواس ليعرّف عن هذه اللجنة.

ح.ق.: شكراً. السيدات والسادة الكرام، هذه اللجان الذي تحدث عنها الزميل الصديق في اميركا وفي الغرب هي لجان لبنانية، من شخصيات لبنانية تحب الوطن كما نحبه نحن جميعاً وهم

(21) وقائع المؤتمر الصحفي الذي عقده بتاريخ 31 آذار 2006 في نادي الصحافة وسط بيروت عدد من أعضاء اللجنة الوطنية لدعم ترشيح المحامي الدكتور شبلي ملاط لرئاسة الجمهورية، وذلك بحضور ومشاركة شخصيات سياسية وإعلامية.

يحرصون كما نحرص نحن ايضاً على سلامة هذا الوطن لا سيما في المناسبات الكبرى التي فيها تتخذ القرارات المهمة. ونحن الآن على عتبة خيار سياسي كبير استحق وسيبقى مستحقاً دائماً في الضمائر وفي قلوبنا وفي نفوسنا جميعاً لان كلاً منا مسؤول في هذا الاختيار عن رئيس بلاده، فكيف بنا نحن؟ لا يجوز علينا ان نتغاضى اكنّا في لبنان او كنا في البلاد العربية ام كنا مغتربين في الغرب وفي اميركا. فهذا الحماس الذي شاهدهه وتعرفت عليه انها يدفعنا جميعاً للوقوف يداً واحداً وسداً منيعاً في وجه كل المعوقات التي قد تعترض الطريق الذي يوصل اللبنانيين الى حرية الرأي والى كرامة الوطن. لذلك نعلن ان فريق العمل الذي لي الشرف في الانتماء اليه يعلن وأعلن باسمه دعم ترشيح الاستاذ شبلي الملائط. وهو غني عن التعريف، فهو معروف ومميز بصفاته الكريمة والحميدة: رجل قانون، مارس المحاماة وهو استاذ في اليسوعية، استاذ في الجامعة، استاذ في جامعة يال، رجل علم، استاذ في الولايات المتحدة، ينشر العلم، لبناني ينشر العلم في جامعة يال. انا فخور به. هو صاحب المؤلفات والكتب والمقالات، وصاحب الرأي السديد بالقضايا القانونية والاجتماعية والسياسية. لنا الشرف جميعاً ان نشد بعضنا الى بعض لمساعدة هذا الترشيح فهو عصامي يقود حقل العمل بنشاطه وبعرق جبينه وباله الحلال وبعنفوانه، يطالب بالسير قدماً نحو الاصلاح ونبد العقلية المضطربة. نحن مقتنعون بأن اللبنانيين، كل اللبنانيين ولا سيما الشباب يؤيدون هذه الصفات ويريدون ان يصل الى الحكم رجل يتمتع بتلك الصفات الحميدة، من الخلق الرفيع والعلم الوافر. فهو رائد في الامتثال للقانون وللمحاسبة عن كل فعل، ملتزم في مكافحة الفساد. ونحن اذ نعاني اليوم من الفاسدين والمفسدين ومن الفساد المستشري في كل الدوائر اللبنانية. انا محامي الآن وكنت في السابق قاضياً، كل صاحب معاملة الى دائرة من الدوائر الرسمية لا يستطيع ان ينجز معاملته بالطرق المشروعة والقانونية. هذا مؤسف جداً، نحن بحاجة اذاً الى رجل ذو بأس وذو علم وذو معرفة وهو داعم لحق المرأة بالتمثيل السياسي. يسعى لتنفيذ برنامج اقتصادي ومصيبتاً نحن اليوم في لبنان نعانينا مع تدهور العملة والاقتصاد ونحن بحاجة لمن يقف في وجه هذا التدهور لإعادة القيمة الاقتصادية الى الوطن والعملة لكي تستعيد رونقها وقيمتها الحقيقية. كان الدولار بالسبعينات يوازي ثلاث ليرات لبنانية وما زلنا حتى اليوم نشتره بـ1500 ليرة لبنانية. كنا نضحك على الدول التي تعرض فيها الاقتصاد الى انهيار وكان لبنان في اوج عزه بالسبعينات. نحن بحاجة الى رجال يعملون على النهضة في الاقتصاد، على نهضة البلاد من هذا الفساد المستشري المضر ويرعى مشاركة المغتربين، نحن بحاجة للمغتربين لكي يساعدونا

في مكافحة عملية هجرة الشباب واصحاب الادمغة واصحاب المشاريع واصحاب الرساميل الكبيرة. وهو ناشرٌ لرسالة اللاعنّف على المستوى الوطني والدولي وهو عضو في مؤسسات اجتماعية كثيرة اعرفها وشارك وياه فيها. في هذا العمل الوطني المهم، هذا هو شبلي الملاط الذي نؤيد، هذا هو الرجل الذي نريد، هذا هو المرشح الذي نتمنى ان يصل امثاله الى الحكم، الى سدة الرئاسة الاولى. انطلاقاً نقول ان الامال معقودة لاجراخ لبنان من ازمته، نعلن من صميم ارادتنا وقلبتنا تأييدنا الى شبلي الملاط لرئاسة الجمهورية واضعين بتصرف هذا المشروع اللبناني كل الامكانات في تحقيق هذا الامر والوصول الى النجاح. وهذا الكلام الذي لي الشرف باطلاقه وبياعلانه على حضراتكم ايها السيدات والسادة هو ليس باسمي فقط بل باسم كل اللبنانيين الاحرار من كافة الاطراف حيثما كانوا. وانني اذكر ههنا بعض اسماء الذين احبوا هذا الترشيح وعاضدوا وساعدوا ومدوا يد العون منذ الساعة الاولى ومنهم النائب الكبير والقانوني القدير أوغست باخوس، السيدة ايفيت بلوز، السيد فرانسوا جينادري، السيد البير حلو، السيد غاستون حلو، السيد عباس خلف، السيد البير سارا، السيد حسن شبلي، السيدة سنا الصلح، السيدة سنا الطويل، السيدة امال عبد الساتر، السيد علي مقلد والعبد الفقير. لذلك نضع هذا الاعلان برسم الاعلام الكريم آملين من الله ومن الجميع التوفيق وشكراً.

ا.ع.س.: اهلا وسهلا فيكم، امال عبد الساتر. من بعد الذي تكلم به الرئيس حسن قواس ليس لدينا الشيء الكثير لنزيده ولكن من الجيد ان يقول كل واحد ما الذي جعله ينوجد الى جانب الصفات التي عددها الرئيس حسن قواس، ما الذي جعل كل واحد منا يندفع وينوجد في هذه اللجنة بدون طلب من اي شخص. نحن نحب ان نقول ان الدكتور ملاط ليس هو الذي اتصل بنا او طلب منا ان نؤلف له لجنة. انا فيما يخصني، انا متابعة للدكتور ملاط من الوقت الذي قدم دعوى بحق شارون. لفتني هذا الدكتور المحامي اللامع الذي بعمره وهو في السادسة والاربعين من العمر - لكن هو منذ 4-5 سنين قد بدأ بهذا الشيء - لفتني ان يكون هذا الشاب من ساعة ان تخصص وانطلق باختصاصه، حامل هم الوطن وهم المنطقة بكاملها وهم الظلم. هو ضد الظلم. فبمتابعتي له كانت آخرها عندما اعلن عن ترشيحه. وقد عملت حتى حصلت على رقمه واتصلت به وقابلته، وبمقابلتي عن قريب له زدت قناعة بهذا الانسان الذي لم اشعر ولا دقيقة انه من ضمن دوافعه للرئاسة او للترشح لديه ادنى شيء من الواجهة، لم المس هذا الشيء اطلاقاً وهذا ما شجعني زيادةً أن اكون الى جانبه. انسان عنده امكانيات، واثق من امكانياته وهو مؤمن ومصمم بأن يضع كل هذه الامكانات في تصرف وطنه وشعبه

ومواطنيه. نحن اليوم بحاجة قوية، مع احترامنا الى جميع المرشحين الذين اكن لهم بما يخصني كل الاحترام والتقدير والمحبة، ولكن ايضاً طاقة مثل الدكتور شبلي ملاط مترفعة عن كل غاية وصولية يهمننا كثيراً ان نندعمها لاننا بحاجة الى هكذا شخص يتمتع بالشباب اولاً وهذا شيء مهم، يتمتع بالعلم الوفير، بالفكر العميق والقادر، يتمتع بالنزاهة التامة. كل هذه الصفات نحن بحاجة لها ويتمتع ايضاً وايضاً بقدرة اتخاذ القرار لان الرئيس عليه ان يكون شمولياً بعلمه وبفكره وان يكون ايضاً رصيناً، متبصراً بالامور ولكن عند اتخاذ القرار ان يكون صاحب قرار حازم لا تردد فيما يفكر. نحن بحاجة للدكتور ملاط وهذه الاشياء التي جعلتنا نكون بقربه ونسانده وسنمضي بمساندته الى آخر لحظة، من الآن والى طول الحياة ان يصبح رئيساً او لا.

ص.: الى اي مدى ممكن اتخاذ خطوات سياسية عملية تستطيعون ان تدعموا ترشيح الدكتور شبلي الملاط؟

ح.ق.: نحن ندعم الفضيلة وندعم العلم وندعم الاخلاق الحميدة المميزة وندعم الشباب كما تفضلت السيدة الكريمة. نعم نحن نحترم كل المرشحين في لبنان ولنا صلات وصدقات مع معظمهم ونحن على وئام وتواصل، ولكن علينا ان نتخذ القرار الحاسم في هذه الساعات الدقيقة وفي هذه المواقف الحاسمة التي تتعلق بتقرير المصير. الحياة علمتنا ان صاحب الخبرة وان صاحب الاختصاص وان المسؤول يجب ان يتمتع بصفات وجدناها بهذا الرجل ولذلك أيدناه، مع احترامنا الكلي الى كل المرشحين أياً كانوا وأياً كان. انما هذا الاختيار هو اختيار منطقي واختيار عقلائي واختيار مبني ايضاً على القرار الذاتي وعلى المعنويات الذاتية وعلى القناعة. لذلك اخترنا شبلي الملاط لاننا وجدناه من المميزين بين سائر المرشحين الذين كلهم نحترمهم ونجلهم.

س.ص.: انا منذ اسبوع الى اليوم اتصل بالهيئات الاهلية، لا استطيع ان اقول لكم كم وجدت ترحيباً وكم وجدت يأساً عند العالم. الناس يائسون بلبنان، الناس محبطون. لا اعرف كيف انا لي الشرف ان اقول انهم كلهم وضعوا املهم بهذا الشاب الذي يعرف الجميع عطائه. تعجبت كم من الناس بكل لبنان جنوباً، شمالاً، في البقاع، في بيروت، في جبل لبنان، في المتن، في كسروان، سيكون هناك من جميعه غداً. جميعهم مؤمنون بشبلي الملاط وكانوا فرحين كثيراً انهم سوف يقابلونه غداً وسوف يتحاورون معه لأن الناس يائسة. يقولون لي انهم لا يستطيعون النوم من القمص الموجودة بلبنان. ايضاً كل المؤسسات منهاره نحن نعلم ونعاطى مع مؤسسات

الدولة كمؤسسات وهيئات اهلية نطالب بحقوق الانسان والمرأة والطفل. لا يوجد حقوق في لبنان للمرأة والطفل أبداً. وحتى اليوم تصوّروا أن اللبنانية لا تعطي جنسية لاولادها اذا تزوجت من اجنبي مثلاً. بكل شيء حقنا محجف ان كان سيدة او رجل. ومثل ما قال الرئيس، تذهب الى دوائر الدولة كلها موبوءة، يجب ان تدفع رغم انك منهار اقتصادياً. لا يستطيع ان اقول لكم كم الناس واضعة امامها بهذا الشاب الذي صيته نظيف، الذي اعطى، مثلاً قالت السيدة امال، قبل ان يكون عمره 40 سنة حتى، دافع عن حقوق المظلومين بالعالم. انا ايضاً صار لدي امل، اولادي بالغبرة واصحابهم يتصلون بي ويقولون لي ارجوكم ادموا هذا الشاب، ان شاء الله خير. شكراً.

أ.ع.س.: ونحن مع انتخاب رئيس للجمهورية، التوافق جميل لكن التنافس ايضاً جيد لان الديموقراطية عنوانها الاختيار وليس الفرض. نحن بحاجة لان نختار رئيساً ونأمل ان يصبح وصول رئيس الجمهورية بالانتخاب، بالاختيار وليس بالفرض.

ع.م.: عندي كلمة. نظام الحكم الذي نشكي منه هو اسلوب من اساليب الحكم. الحكم حكم، معناه اللغوي: الحكم معناه الشدة. لا نريد ان نتكلم عن واقعنا لان واقعنا تكرر في الماضي وسيكرر في المستقبل انما انظر الى شبلي الملاط نظرة تاريخية قليلاً. شبلي الملاط لبناني عريق، ولد وحيد، مثقف، لديه رصيد مالي ومؤسسات يكفيه ان يعيش مرفهاً وان ينال عن طريق العلم المجد الذي يصبو اليه. لكن اشعر اننا ان في جينات شبلي الملاط هناك عراقية، لا اريد ان اقول فينيقية، انما اريد ان اقول عراقية لبنانية هي التي دفعت مثلاً هنيبعل وكل الابطال الذين نشروا قبل كل شيء المعرفة في العالم، في البحر المتوسط كله. وحتى يقال في محيط جزيرة العرب هناك مدن اسمها صيدا وصور مما يدل ان هذا الفينيقي البارع الذي لم يكفه النشاط في البر فركب البحر ونشر الثقافة. اتصور شبلي الملاط فيه جينات من هذا الموروث القديم. فإذا تصدى والمستغني تماماً عن الترشح والتلوث، الحكم لوثة. وعندما يقول ماكيا فيلي ان الحكم لا يتم الا بالاساليب السيئة، لا يتجنى الرجل، انه يصف بين المثالية مثلاً في تاريخنا العربي التي تتجلى في علي بن ابي طالب والواقعية والدهاء المتجلي في معاوية ان تصل دائماً لمعاوية. المعاوية المتكرر في كل العصور. اذاً شبلي الملاط عندما يتصدى لترشيح نفسه مدفوع بإرث ضخ من الجينات - لان هذه موضة اليوم - من الدم الفوار الذي دفع الاجداد على هذه الشواطئ لأن يذهبوا الى بحر الظلمات. فشبلي الملاط طلب ان يكون انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الشعب وهو في ظروفنا المحيطة أسلم طريقة لإيصال رجل غير مرتهن وهو أتصوره عندما

يترشح لرئاسة الجمهورية لا يبغى المجد عن طريقها لان مجد العلم مثلما تفضلوا وتكلموا فائض، ماله جيد لا يحمل على الطغيان ولا يوقعه في ظل التكسب. اذاً شبلي الملاط هو من المرشحين الامثل لان يحققوا حلم افلاطون بالمدينة الفاضلة وهذا مستحيل انها هو يتصدى وهذا حقه. ودفء الشباب فيه وقوة التصور لانه مثقف بثلاث او اربع لغات، هذا يعطيه نوع من القوة التي تجعل نظامه الفكري غير شكل. ولذلك شبلي الملاط عندما يترشح، اتصوره يترشح مدفوعاً من الداخل والجوهرية التي في قلبه وذهنه صقلها العلم فكأنها هو الحاكم المرجو، المأمول. لا مثل اساليب ماكيافيللي ولا كمثالية افلاطون انها هو في الواقع انسان نحن بحاجة اليه. ان شاء الله.

إطلاق لجنة دعم ترشيح شبلي ملاط لرئاسة الجمهورية⁽²²⁾

عقدت اللجنة الوطنية لدعم ترشيح المحامي الدكتور شبلي ملاط لرئاسة الجمهورية مؤتمراً صحافياً اليوم في نادي الصحافة في وسط بيروت، بمشاركة عدد من أعضاء اللجنة وشخصيات سياسية وإعلامية.

بداية تحدث عضو اللجنة القاضي حسن قواس فقال: إن هذه اللجنة في الولايات المتحدة تتشكل من شخصيات تحب الوطن وتحرص على سلامته لاسيما في المناسبات الكبرى خصوصاً وأنا اليوم على عتبة خيار سياسي كبير إستحق وسيبقى مستحقاً دائماً في الضمائر لأن كلاً منا مسؤول في هذا الإختيار. أضاف لا يجوز علينا أن نتغاضى أكتنا في لبنان أو في البلاد العربية أو الغرب مشيراً إلى أن هذا الحماس يدعونا إلى الوقوف في وجه كل المعوقات التي قد تعترض الطريق التي توصل اللبنانيين إلى حرية الرأي وكرامة الوطن، معلناً أن فريق العمل الذي ينتمي إليه يدعم ترشيح الملاط شارحاً مميزات المهنية والعلمية وإنجازاته ومثناً على خلقه وعلمه وإلتزامه مكافحة الفساد.

وعدّد الرئيس قواس الصفات التي يتميز بها المرشح ملاط ومنها أنه عصامي يخوض حقل العمل بالنشاط والعنفوان، يطالب بالسير قدماً بعمليات الإصلاح مع نبذ العقلية المنقرضة، ورائد في الإمتثال لحكم القانون وللمحاسبة عن كل فعل ووعده، وملتزم مكافحة الفساد واعتماد الشفافية، ومؤمن بتوسيع المشاركة السياسية، وبالإصلاح الدستوري، وداعم

(22) بيان صادر عن الحملة الرئاسية في مناسبة إطلاق لجنة دعم ترشيح شبلي ملاط لرئاسة الجمهورية في 31 آذار 2006.

لحق المرأة الكامل في التمثيل السياسي، وساع لتنفيذ برنامج إقتصادي وإجتماعي وبيئي وثقافي يقوم على العلم والمعرفة، وراع لرفع مستوى مشاركة المغتربين في صناعة القرار اللبناني وعكس عميلة هجرة الأدمغة، وناشر رسالة اللاعنف على المستوى الوطني والدولي.

وكانت كلمات لكل من علي مقلد، سناء الصلح، آمال عبد الساتر، أليير سارا وغاستون حلو شرحوا فيها أسباب دعمهم لترشيح الملاط مثنين مكانته على الصعيد المهني والعلمي وسعيه الدائم لمحاربة الظلم معتبرين أن طاقة مثل الملاط مترفعة عن أي غاية وصولية هي حاجة لبنانية، داعين لمساندة الدكتور ملاط في ترشحه لرئاسة الجمهورية.

وتّم في خلال اللقاء توزيع كتيبات على الحضور تتضمن البرنامج الرئاسي للمرشح ملاط.

17. إطلاق اللجنة الشبابية لدعم شبلي ملاط لرئاسة الجمهورية⁽²³⁾

تحية شباب لبنان الطامح،

في وقت نشهد فيه إعطاء فرصة جديدة للطبقة السياسية القديمة والمخضمة، لا نستطيع الإدعاء أننا نسلّم اياً منهم إدارة شؤوننا، ناهيكم عن الإتيان برئيس للجمهورية من تلك الطبقة.

نحن متعطشون للتغيير، وبعد ثورة الأرز إزداد عطشنا للتغيير الجذري في المشهد السياسي. نحتاج رباحاً جديدة تطلق لأطفالنا أحلاماً فتمطر حرية وديموقراطية وازدهاراً على لبنان.

نحن نريد من هو براء من الحرب التي دمرت بلدنا على مرور 15 سنة، نريد من يرفض كل اشكال العنف ونريد من يكون متناغماً مع أصوات المجتمع المدني التي تظاهرت في ساحات الحرية تحت الراية اللبنانية قبل أن يختلف القادة فيما بينهم من قائلهم.

للتغيير، لروح في لبنان جديدة، لإصلاح ما دمر وما يتدمر، نرى أمامنا مرشحاً للبنان الأبيض.

إنه:

- من أبرز المدافعين عن الدستور اللبناني، نشر برنامج الرئاسي الأول في أواخر التسعينات،

(23) كلمة اللجنة الشبابية لدعم شبلي ملاط رئيساً، تلاها عضو اللجنة حسام شاهين اثر ندوة ألقاها المرشح ملاط في حرم جامعة القديس يوسف بتاريخ 28 آذار حول «دور الشباب في التغيير».

وكان من أشدّ المعارضين لتمديد ولاية الرئيس إلياس الهراوي.

- يدعو الى اعتماد المناظرات العلنية بين المرشحين لرئاسة الجمهورية من أجل اختيار الأصلح.

- إصلاحى لبناني، داعم لقضايا المرأة، مدافع عن البيئة، واضح لسياسة اقتصادية عبر اجراءات متوازنة وجريئة، يقود نخبة من المحامين والمدافعين عن الحركات الديمقراطية اللاعنفية في لبنان، والشرق الأوسط والعالم.

- الأكاديمي الوحيد في الشرق الأوسط، المسيحي ولادة واتناء، معتبر في الازهر كما في النجف مرجعاً في الفقه الاسلامي، ما يجعله قادراً على التواصل الصادق والمنفتح على جميع الفرقاء والأطراف في لبنان وفي العالم العربي.

- منفتح على الجميع، له علاقات دولية واسعة، اجتمع في غضون الشهرين الماضيين مع الرئيس محمد الخاتمي والرئيس جورج بوش.

- المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان الذي ترفع لإدانة آرئيل شارون عن جرائمه ضد الإنسانية امام المحاكم البلجيكية، وربح الدعوى، وأدى انتصاره الى سحب اسرائيل سفيرها في بلجيكا والى تدخل ضاغظ لتغيير القانون بشكل رجعي ما أدى الى توقيف مسار الدعوى.

- رشّح البطريك مارنصر الله بطرس صفير لجائزة نوبل للسلام.

- حمل قضية إخفاء الإمام موسى الصدر على كتفيه في المحافل الدولية، وله علاقة تاريخية ووثيقة مع عائلة الصدر والعوائل القيادية في النجف الاشرف.

- شاب، أستاذ جامعي، مثقف، مؤلف لأكثر من 25 كتاباً، حاضر امام العديد من المنابر العالمية، هو مدافع عن حقوق الإنسان، يجمع في رسالته اللاعنفية بين اطراف المجتمع اللبناني.

- يعمل بإخلاص لبلده في كل الأزمنة والعصور، ويؤمن أن لبنان هو المنطلق للديموقراطية في منطقتنا العربية، وهو صاحب نظرية العروبة البيضاء التي تعدّ بعالم عربي متقدم وديموقراطي.

ها هو اليوم أمامكم يطرح نفسه مرشحاً لرئاسة الجمهورية، يطرح نفسه رئيساً عبر برنامج واضح، عصري وشامل، برنامج يؤدي الى التغيير.

برنامج يجيب على الكثير من الأسئلة:

ماذا ينبغي أن نغيّر؟ لماذا نريد أن نغيّر؟ ما السبيل الى التغيير؟ و الى أين؟

ومن على هذه المنصة نعلن انطلاقة اللجنة الشبابية لدعم شبلي ملاط رئيساً واضعين امكاناتنا بتصرّف مشروع المتكامل الذي يحترم عقول اللبنانيين برؤية واضحة وخطة عمل.

آذار 2006
Mars/March

18. أشار إلى أهمية مطالبة لحد بإعادة الرواتب التي تقاضاها بعد التمديد⁽²⁴⁾

ملاط: من المعيب أن ينتظر سياسيون إشارات من الخارج ليقرر وابتشأن الرئاسة والعلاقات اللبنانية - السورية لا يمكن أن تقفز عن ملفي التحقيق والمعتقلين

اعتبر المرشح الى رئاسة الجمهورية شبلي ملاط أنه «من المعيب على بعض السياسيين أن يعلنوا أن مصير رئاسة الجمهورية يتقرر في الكواليس. ومن غير الطبيعي أن تكون الرئاسة رهنا بما سيحدث في القمة العربية أو بما يصدر عن المبعوث الدولي تيري رود لارسن». ورأى أن «خرق اسرائيل للقرارات الدولية لا يجب أن يكون حجة ليخرق بدوره هذه القرارات القائمة. فعلينا اما أن ننفذها كما هي أو أن نذهب بحكومة برئيس جديد يعترف به مجلس الأمن وحكومة جديدة لنعمل على تطوير القرارات».

كلام ملاط جاء في لقاء له نظمته مؤسسة «جيل» في النبطية بحضور حشد من فعاليات المنطقة.

وشرح ملاط الواقع القائم ازاء أزمة رئاسة الجمهورية مشدداً على أنه يجب أن «يعتاد اللبنانيون على مرشح الى رئاسة الجمهورية يتوجه اليهم ويطلب دعمهم رغم أنهم حتى اليوم لا يقترعون مباشرة. فالمشكلة التي نراها اليوم أن بعض السياسيين يعلنون أن مصير رئاسة الجمهورية يتقرر في الكواليس. ومن غير الطبيعي أن تكون الرئاسة رهنا بما سيحدث في القمة العربية أو بما يصدر عن المبعوث الدولي تيري رود لارسن. فهذا الواقع يعكس عدم

(24) بيان صادر عن الحملة الرئاسية عن محاضرة حول «الرئاسة الجديدة والتألق الجنوبي - القرار 1559 وسلاح المقاومة» في مركز جمعية جيل في النبطية في 27 آذار 2006.

ثقة السياسيين بأنفسهم ليتعاطوا بهذا الملف تحت الطاولة أو أن ينتظروا إشارة من الخارج، أيا يكن هذا الخارج، ليقول لهم ماذا يفعلوا. هذا أسلوب غير سليم في اختيار الرئيس ومن غير المقبول الاستمرار به. نحن نقول ان التمديد باطل نظرا الى قسريته ونظرا الى التقارير الدولية التي تظهر كيف أن الرئيس السوري بشار الأسد أرغم الرئيس الشهيد رفيق الحريري على السير بالتمديد. لذلك يمكننا أن نطالب الرئيس لحود باعادة الرواتب التي تقاضاها منذ ما بعد التمديد لأنه تقاضاها بصورة غير شرعية وهي حق للخزينة وللمواطنين».

ورداً على أسئلة أكد أن «اسرائيل تضرب عرض الحائط بكل القرارات الدولية ومنها القرار 425 التي أجبرت على تنفيذه بفعل عمل المقاومة. لكن خرق اسرائيل للقرارات الدولية لا يجب أن يكون حجة ليخرق لبنان بدوره هذه القرارات القائمة. فعلينا اما أن ننفذها كما هي أو أن نذهب بحكومة برئيس جديد يعترف به مجلس الأمن وحكومة جديدة لنعمل على تطوير القرارات. ويمكننا أن نفعل ذلك لأن كل قرار تسبقه مسودة تنشر على الملأ، فاذا سعينا بدبلوماسيتنا الى تعديل المسودة قد نتمكن من تغيير نص القرار. ولقد سبق أن سعيت مع صدور مسودة القرار 1559 أن أقنع الأميركيين بضرورة سحب بند نزع السلاح من القرار لأن ذلك ليس أولوية ويسبب شرخا داخليا لکني لم أنجح. اليوم يمكننا مع رئيس جديد وحكومة جديدة أن نسعى الى تطوير القرار المذكور فنطالب المجتمع الدولي بردع اسرائيل عن القيام بأي اعتداء قبل نزع السلاح. وفي برنامجي أن حل القضية الفلسطينية أيضا لا يمكن أن يستمر 50 سنة اضافية، انما علينا أن نقنع المجتمع الدولي أن هذه المشكلة هي مشكلة دولية وليست مسؤولية لبنان أن يتحملها وحده، ولأننا نعلم أننا لن نستطيع أن نعيد الفلسطينيين الى وطنهم بقوتنا العسكرية». أما في موضوع العلاقات اللبنانية-السورية، فأشار ملاط الى أنها «لا يمكن أن تستقر الا بعد أن تظهر الحقيقة في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري وبعد معالجة ملف المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية حتى لا تبقى عقبات قائمة على طريق عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين. فاعطاء أي ضمانات حول التحقيق أمر غير وارد، والعدالة يجب أن تأخذ مجراها بعد ظهور الحقيقة. أما في بقية الملفات فيمكن مناقشة الكثير من التفاصيل للتوصل الى الغاية المنشودة».

19. جولة المرشح لرئاسة الجمهورية شبلي ملاط في مدينة صور
ومحاضرة في منتدى صور الثقافي⁽²⁵⁾

ملاط: أزمة الحكم تعني حكماً مشكلة رئاسة الجمهورية ولنعمل لمقاربة جديدة للصراع العربي- الاسرائيلي

أكد المرشح الى رئاسة الجمهورية شبلي الملاط أن «سلاح المقاومة لن يحرر الجليل، بل نحرره بمقاربة جديدة للصراع العربي-الاسرائيلي مبنية على مقومات لاعنفية تكون نتيجتها أفضل من الصراع العسكري حيث ميزان القوى لمصلحة اسرائيل». ورفض الملاط معالجة الملف الرئاسي «تحت الطاولة لأن من حق الرأي العام الاطلاع على كل ما يجري. وأنا أرفض أي مقولة تعتبرني مرشح الأميركيين لأنني أعتبر أن الانتخابات الرئاسية في لبنان شأن لبناني داخلي».

كلام ملاط جاء في حوار مفتوح نظمه المنتدى الثقافي في صور بحضور مفتي صور وجبل عامل السيد علي الأمين، مطران صور للموارنة نبيل الحج، رئيس دائرة أوقاف صور الاسلامية وممثل مفتي صور الحاج أحمد جودي، الشيخ عصام كساب، المنسق العام لجمعية «جيل» الدكتور اسماعيل شرف الدين وحشد من فاعليات المنطقة السياسية والاجتماعية والدينية والشعبية.

ملاط اعتبر أن «الدستور أوقف قسراً في 3 أيلول 2004، ولا بد من معالجة هذا الموضوع. ومن غير الصحيح القول ان صلاحيات رئيس الجمهورية اضمحلت بعد الطائف. ولو كانت هذه المقولة صحيحة لما كانت مشكلة الرئاسة قائمة اليوم. ولا يمكن أن يطمح أي انسان

(25) بيان صادر عن الحملة الرئاسية عن محاضرة في منتدى صور الثقافي في مدينة صور حول «الرئاسة الجديدة ومفهوم جديد للسلطة» في 21 آذار 2006.

للوصول الى مركز لا صلاحيات فيه ولا معنى لأي برنامج ما لم تكن الصلاحيات تسمح بتنفيذه. ورغم ذلك أطرح باستمرار مبدأ ضرورة توسيع حلقة المشاركة الديمقراطية في انتخاب أعضاء السلطة التنفيذية من الشعب مباشرة. أما التغيير المطلوب اليوم فيجب أن يكون على مستويات مختلفة. وأما المأزق القائم اليوم فيتعلق مباشرة بالأزمة الرئاسية».

ردا على الأسئلة أشار الى أن «لغطا حصل حين أكدت على ترشيحي عبر برنامج «كلام الناس» من العاصمة الأميركية في حين كنت قد أعلنت ترشيحي عبر جريدة «النهار» في 2 تشرين الثاني الماضي. وأنا أرفض أي مقولة تعتبرني مرشح الأميركيين لأنني أعتبر أن الانتخابات الرئاسية في لبنان شأن لبناني داخلي. فلا علاقة للأميركيين ولا للفرنسيين ولا للسوريين بالانتخابات الرئاسية اللبنانية، رغم أنه قد يحلو للبعض تسويق أنفسهم على أنهم مرشحو هذه الجهة أو تلك. اللبنانيون يدركون جيدا ماذا يريدون ولهم وحدهم الحق بتقرير مستقبلهم».

وفي موضوع سلاح المقاومة أكد أن «الجنوب كان مستباحا لسنوات طويلة حين قصرت السلطة اللبنانية عن القيام بواجباتها. أما اليوم فأرى أن سلاح المقاومة لن يجرر الجليل، بل يمكن أن نحرره بمقاربة جديدة للصراع العربي-الاسرائيلي مبنية على مقومات لاعنفية تكون نتيجتها أفضل من الصراع العسكري حيث ميزان القوى لمصلحة اسرائيل».

20. ملاط بعد لقائه بيدرسون:

على القمة العربية احترام الـ1559 وتفعيل البند الرئاسي فيه⁽²⁶⁾

زار ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في لبنان غير بيدرسون المرشح الرئاسي شبلي الملاط في مكتبه في المتحف وعرضا لمختلف التطورات على الساحة اللبنانية وكل ما يتعلق بالقرار 1559 في ضوء الزيارة المرتقبة الخميس المقبل الى لبنان للموفد الخاص لمتابعة تطبيق القرار تيري رود لارسن. وتداول المجتمعان السبل الكفيلة بتطبيق القرارات الدولية بما يتناسب مع المصلحة الوطنية في لبنان. وعرض ملاط لبيدرسون «أهمية أن تحترم جميع الدول قرارات مجلس الأمن، وخصوصا القرار 1559 والبند المتعلق بالانتخابات الرئاسية فيه والبيان الرئاسي الصادر بالاجماع عن مجلس الأمن حول الموضوع. وأكد ملاط أن «على جامعة الدول العربية التي تنعقد قمتها في السودان أن تتحاشى التعاطي مع العماد اميل لحود الذي يرفض تمثيله للبنان البيان الرئاسي لمجلس الأمن. وهذا هو الموقف القانوني الذي عمل به جميع زوار لبنان الرسميون والدبلوماسيون، وفي مقدمهم وزير خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا». وطرح ملاط «خطورة تجاهل أي مبادرة عربية، بما فيها القمة نفسها، مضمون القرار الدولي، ولاسيما وأن العريضة النيابية التي وقعها غالبية ممثلي الشعب اللبناني أظهرت بطلان التمديد القسري لولاية رئيس الجمهورية». كما كان الاجتماع مناسبة لأن يطلب ملاط من بيدرسون، وعلى غرار ما رافق الانتخابات النيابية في العام الماضي، «رقابة الأمم المتحدة على شفافية الانتخابات الرئاسية في لبنان لتكون تنافسية، ديموقراطية، حرة ونزيهة بحسب مضمون القرار 1559».

(26) بيان صادر عن الحملة الرئاسية بعد زيارة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في لبنان غير بيدرسن للملاط في 20

21. زحلة «وعدّ بعد غد»⁽²⁷⁾

ماء الكروم بزحلة كالروح تسكب في الجسد
تولي الكهولة قوة وتهيج منها ما خمد
وإذا مشت وتحكمت بالشيخ ردتاه ولد

ولا تبقى زحلة عروسة البقاع إلا بقدر التواصل اقتصادياً وثقافياً وسياسياً مع الوطن، والكلّ يعرف كم عانت زحلة من تاريخ حروبنا الأهلية والإقليمية، وهي قلعة الصمود والتضحية والصبر، وفي القصيدة ذاتها يقول شاعر الأرز عن فتية زحلة،

نزلو امن الجبل الذي نشأ وابه غاب الأسد

لبنان وأشواقى الى لبنان والعيش الرغد

أيام كنت أخاهلوى عدل الحبيب أو استبد

والقد يعشق عادلا كاللحظ يعشق مستبد

والحب كل الحب لو بلدي يسير يداً بيد

والعيش نعم العيش لو وطني تساند واتحد

السؤال أيتها السيدات والسادة، وأنتم أعرف بما تقدمونه كل يوم الى هذا الوطن - ولا يقدر عطاؤكم دائماً - من «نعم العيش لو تساند لبنان واتحد»، فلكم بعض هذه الرؤية الوطنية في

(27) كلمة ألقاها المرشح الرئاسي شبلي ملاط في فندق القادري، 19 آذار 2006. خلال ندوة «الرئاسة اللبنانية وتفعيل عرس البقاع» في زحلة حيث التقى في إطار حملته الرئاسية رؤساء بلديات ومخاتير وفاعليات قضاء زحلة.

رئاسة جديدة، يتقدمها عطاء زحلة المميز في بعض الملامح المستقبلية التي نستشفها من واقع الصبر والعطاء لهذه العروس العاصمة.

1. ففي الحقل السياسي، هنالك مفترق تمثله زحلة في الحضارة الكونية وهي مع القدس عاصمة تاريخية للمسيحيين، ولأهلنا الكاثوليك بشكل خاص، على تخوم الديانات السماوية، زحلة العاصمة البقاعية هي أيضاً زحلة ثغراً للإنسانية - كما كان الجغرافيون العرب يسمون التخوم والمرابط - وهو ثغر مبتسم بلقاء الحضارات عنده، وأية حضارات!

هذا يرتب اهتماماً خاصاً في التمثيل السياسي لزحلة، أسوة بالاهتمام الذي نولّيه للتمثيل الإنتخابي الصحيح على مستوى الوطن، وعندني أن أقرب تمثيل للناس وميزاتهم في الحالة الحاضرة من غياب أحزاب وطنية جامعة هو ما يميل اليه كل من غبطة البطريك صفير والفلسفة السياسية العالمية تحت عنوان الإستدراك subsidiarity. ومعناه أن القرار الملازم لأقرب الناس يطغى على القرار المستعلي عليهم وطنياً أو إقليمياً أو دولياً، ولا بدّ هنا في تطبيق هذا الإستدراك من الإهتمام بميزة المدينة في صدارتها للطائفة الملكية الكاثوليكية في لبنان، بل في الشرق قاطباً، وفي تفاعلها النموذجي مع بقية الطوائف.

2. أما في الحقل الإقتصادي، فلقد نظرنا تحضيراً لهذا اللقاء الى بعض ما تتفوق فيه زحلة والبقاع عاصمةً له من أداء اقتصادي متقدم في الوطن يختصره عمل غرفة التجارة العلمي في الأرقام المثبتة في الجدولين المرفقين في الصفحتين (102 - 105).

الأرقام الواردة في الجدولين هامة في تأقلم زحلة مع ما تفرضه العولمة من تحويل متزايد للزراعة الى زراعة صناعية agro business تلعب فيها التكنولوجيا، كما في سائر الصناعات، دوراً محورياً. فدور الدولة، إذا كان لها من دور، يكون قبل كل شيء في تعزيز المبادرة الفردية الزحلاوية والبقاعية في تلازمها بمقتضيات اقتصادية عالمية تطغى اليوم على عالم الصادرات، وهي عصبٌ أساس في دولة صغيرة يبقى سوقها محدوداً بالفطرة.

الجدول رقم 1

الصادرات المصادق على منشئها لدى غرفة التجارة والصناعة والزراعة
في زحلة والبقاع حسب السلع لعام 2005

السلع المصدرة	القيمة ل.ل.	النسبة بالمئة
بطاطا وفواكه وخضار	125,588,677,833	56,36
اجبان والبان	134,592,322	0,06
اسفنج	97,081,508	0,04
الخبوب	759,722,513	0,34
ألومنيوم	2,564,427,378	1,15
أوراق حافظه	19,227,000	0,01
بطاطا شيبس	16,278,926,902	7,31
بلاط سيراميك	13,285,881,724	5,96
بيض	2,158,636,844	0,97
حلاوة وطحينه	355,463,498	0,16
خام الرصاص	4,530,107,400	2,03
خيوط بوليستر	5,153,075,743	2,31
زيت زيتون	691,276,248	0,31
سكاكر	1,174,616,081	0,53
سكراب حديد	3,264,350,134	1,46
شامبو	1,260,197,319	0,57
شرابات	912,064,514	0,41
عربات وآلات	251,082,000	0,11
علف ذرة	367,303,560	0,16
قشط مطاط	128,722,846	0,06
كونسروة	3,316,865,189	1,49
مخللات	5,102,391,875	2,29
مشروبات روحية	4,044,112,697	1,81
مصنوعات الدجاج المثلجة	1,351,559,809	0,61
مصنوعات بلاستيكية	1,216,695,336	0,55
مصنوعات زجاجية	15,801,072,944	7,09
مصنوعات ورقية وكرتون	7,534,556,921	3,38

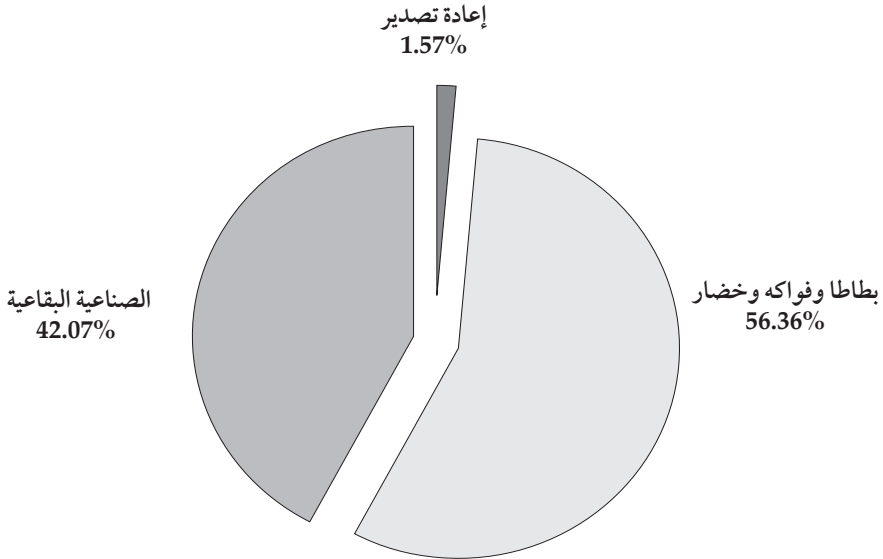
النسبة بالمئة	القيمة ل.ل.	السلع المصدرة
0,02	37,549,200	مفروشات
0,06	126,866,155	مواد غذائية
0,02	45,449,009	مواد كيميائية
0,00	8,740,368	مواد معدنية
0,79	1,762,142,964	مياه طبيعية ومعدنية
98,43	219,323,435,833	اجمالي الصادرات (منشأ لبناني)
إعادة تصدير		
0,09	189,884,816	مصنوعات ورقية وكرتون
0,02	41,825,320	مصنوعات بلاستيكية
0,17	383,377,200	عربات وآلات
0,65	1,441,474,580	معدات طبية
0,10	222,893,710	ألكترونيات
0,03	70,278,897	بلاط سيراميك
0,13	290,017,094	مواد كيميائية ومنع نش
0,01	31,612,200	مصنوعات زجاجية
0,03	67,794,673	الحبوب
0,00	3,420,144	شرابات
0,33	729,528,734	سكراب حديد/ ألومنيوم
0,01	28,127,216	كونسروة
1,57	3,500,234,584	مجموع إعادة التصدير
100,00	222,823,670,418	المجموع العام

كنا أول من أمس مع بعض القياديين من أرباب الزراعة في الولايات المتحدة نتحدث عن زحلة وتاريخها عاصمة للزراعة البقاعية، وجوابهم على ضوء تجربتهم في أهمية الـ niches، أي النوافذ الزراعية التي تجعل من سلعة ما محط إقبال عالمي خاص. فكما أن الصناعة في لبنان متميزة بما يقدمه عالم الجوهرة، كذلك تتميز الزراعة يوماً عن يوم بإنتاجها السلع الخاصة، ومنها النبيذ البقاعي مثلاً، وما نراه هنا من مواد زراعية تكون القيمة المضافة عليها بمثابة البراءة النافذة الى عالم الصادرات.

كما أن حدسنا، وفي هذا المعلم السياحي الخاص الذي يمثله فندق قادري، أن السياحة

الصادرات الزراعية والصناعية البقاعية
2005

النسبة %	مليار ليرة	أنواع الصادرات
56,36	125,59	بطاطا وفواكه وخضار
42,07	93,73	الصناعة البقاعية
1,57	3,50	إعادة تصدير
100,00	222,82	المجموع



في لبنان قادرة على تقديم نمط خاص للتفاعل الحضاري. ومساعدة الدولة في ترشيد هذا القطاع مهمّ، كما في موضوع استكمال المواصلات، بما فيها الأوتوستراد العربي، أو مواكبة دقيقة للمعاهدات الدولية، ولا سيّما معاهدة التجارة العالمية والمعاهدة المميزة التي تربطنا بالمجموعة الأوروبية. هذا ما يتألق به متصلاً في هذه المدينة قرنين من الزمن، أدباءً زحلة وقانونيوها الرائدون، كما يجتمع في شعرها وزجلها لقاء خاص بين الإقتصاد والثقافة - بما هي الثقافة مرتكز اقتصادي هام لا يعرف لبنان بعد كيف يستفيد من غناها في أبنائه.

الجدول رقم 2
أهم البلاد المستوردة للبضائع
من محافظة زحلة والبقاع عام 2005

النسبة %	القيمة ل.ل.	السلع المصدرة	البلدان
0,55	1,215,956,196	مشروبات روحية - مفروشات - زيت زيتون - مخلات - بلاط - سيراميك - حبوب	الولايات المتحدة
0,85	1,904,293,373	مشروبات روحية - كونسروة - خيوط بوليستر	المانيا الاتحادية
0,05	122,063,552	مشروبات روحية - مخلات	سويسرا
0,24	540,302,589	مشروبات روحية - بلاط سيراميك - حلاوة وطحينة - حبوب - خضار	انكلترا
0,02	38,957,069	مشروبات روحية	اليابان
0,60	1,338,919,156	مشروبات روحية - ألومنيوم - حبوب - مواد غذائية - حلاوة وطحينة - شرابات - مخلات - عنب	فرنسا
0,04	78,888,004	عنب	هولندا
0,36	801,306,517	زيت زيتون - مخلات - سكاكر - مشروبات روحية - حبوب - شرابات	كندا
0,22	493,053,493	مشروبات روحية - سكاكر - شرابات - مخلات	السويد
0,01	21,335,184	مواد غذائية	الدانمرك
0,18	400,701,704	مشروبات روحية - خيوط بوليستر - مخلات	اسبانيا
0,09	200,029,370	مخلات - مشروبات روحية - حبوب - شرابات - بلاط سيراميك	استراليا
30,45	67,856,840,533	مصنوعات ورقية وكرتون - مخلات - مصنوعات بلاستيكية - شرابات - بيض - مصنوعات زجاجية - عربات وآلات - سكاكر - بطاطا وفواكه وخضار - شامبو - بطاطا شيبس - بلاط سيراميك - كونسروة - خيوط بوليستر - ألبان وألبان	السعودية
1,95	4,336,232,660	اجبان والبان - مخلات - مصنوعات بلاستيكية - حلاوة وطحينة - شامبو - اسفنج - بيض - شرابات - بطاطا وفواكه وخضار - مصنوعات الدجاج المثلجة - سكاكر - قشط مطاط - كونسروة - مصنوعات زجاجية - بلاط سيراميك - مياه معدنية - مصنوعات ورقية وكرتون	الكويت
3,23	7,199,371,652	مصنوعات ورقية وكرتون - مخلات - مشروبات روحية - سكراب الألومنيوم - مصنوعات زجاجية - عربات وآلات - بطاطا وفواكه وخضار - سكراب حديد - بلاط سيراميك - شامبو - بيض - كونسروة - حبوب - بطاطا شيبس - حلاوة وطحينة - ألومنيوم - مصنوعات بلاستيكية - مواد كيميائية	الامارات

Presidential Talk - Propos Présidentiels

النسبة %	القيمة ل.ل.	السلع المصدرة	البلدان
0,62	1,388,380,170	حبوب - بطاطا وفواكه وخضار - شامبو - سكاكر - كونسروة - شرابات - ألومنيوم - مخللات - عربات وآلات - بلاط سيراميك - مياه طبيعية معدنية - أجبان وألبان - مصنوعات بلاستيكية - بطاطا شيبس	قطر
9,30	20,721,092,138	مصنوعات ورقية وكرتون - مشروبات روحية - مصنوعات بلاستيكية - اسفنج - خام الرصاص - مصنوعات زجاجية - علف ذرة - بطاطا شيبس - خيوط بوليستر - حلاوة وطحينة - حبوب - لحوم مصنعة ومبردة - بطاطا وفواكه وخضار - سكاكر - بلاط سيراميك - شرابات - كونسروة - مواد كيميائية - مياه طبيعية معدنية	الأردن
0,41	912,421,648	بيض - مصنوعات ورقية وكرتون - بطاطا شيبس - بلاط سيراميك - سكاكر - بطاطا وفواكه وخضار - شامبو - حلاوة وطحينة - مخللات - مشروبات روحية - لحوم مصنعة ومبردة - مصنوعات زجاجية - مواد معدنية	البحرين
22,87	50,956,528,040	مصنوعات ورقية وكرتون - مشروبات روحية - مصنوعات زجاجية - سكاكر - بطاطا شيبس - بطاطا وفواكه وخضار - ألومنيوم - أجبان وألبان - شامبو - بلاط سيراميك - مصنوعات بلاستيكية - خام الرصاص - خيوط بوليستر - شرابات - كونسروة - مفروشات - لحوم مصنعة ومبردة - مياه معدنية	سوريا
2,16	4,808,456,330	شرابات - ألومنيوم - بطاطا شيبس - بطاطا وفواكه وخضار - بيض - بلاط سيراميك - لحوم مصنعة ومبردة - خيوط بوليستر - سكراب حديد - كونسروة - مصنوعات بلاستيكية	العراق
0,19	413,193,960	مصنوعات ورقية وكرتون - مشروبات روحية - خيوط بوليستر	بلجيكا
17,97	40,037,616,578	مصنوعات ورقية وكرتون - مصنوعات زجاجية - خضار وفواكه - خام الرصاص - أوراق حافظة - بلاط سيراميك - سكاكر - حبوب - بطاطا شيبس - قشط مطاط - خيوط بوليستر - لحوم مصنعة ومبردة - مصنوعات بلاستيكية	مصر
0,60	1,329,948,932	فواكه (كرز - عنب) - مشروبات روحية	روسيا
0,16	364,961,259	مصنوعات ورقية وكرتون - فواكه وخضار	ساحل العاج
0,38	850,662,810	مصنوعات ورقية وكرتون - خضار وفواكه - مشروبات روحية - مخللات - علف ذرة - بلاط سيراميك - خام الرصاص	قبرص
0,02	38,653,056	فواكه (عنب)	بلا روسيا
0,17	388,495,865	خضار وفواكه	بلغاريا
0,02	39,811,200	حلاوة وطحينة	كولومبيا
0,21	474,030,330	ألومنيوم	المغرب
0,11	243,323,771	مصنوعات ورقية وكرتون - مواد غذائية - كونسروة - خيوط بوليستر	اليونان

النسبة %	القيمة ل.ل.	السلع المصدرة	البلدان
0,67	1,498,001,355	مصنوعات ورقية وكرتون - مشروبات روحية - بيض - كونسروة - بطاطا وفواكه وخضار	سلطنة عمان
0,01	19,801,171	مواد غذائية	فنزويلا
0,11	248,064,673	مصنوعات ورقية وكرتون - بلاط سيراميك - عربات وآلات	نيجيريا
0,03	64,986,989	مصنوعات ورقية وكرتون	كاميرون
0,26	583,946,408	كونسروة - فواكه - بطاطا شيبس - بلاط سيراميك - سكاكر - شامبو - مخللات - مواد كيميائية	اليمن
0,26	570,418,147	ألومنيوم - خيوط بوليستر - مصنوعات ورقية وكرتون - مواد كيميائية - اسفنج	تونس
0,01	14,657,760	شرابات - حبوب	البرازيل
0,06	130,919,899	مشروبات روحية - حبوب	ايرلندا
0,04	93,769,546	شرابات - اسفنج - فواكه (عنب)	السنغال
0,01	17,361,604	شامبو	ارمينيا
0,39	879,319,626	مصنوعات بلاستيكية - بلاط سيراميك - فواكه - مصنوعات زجاجية	السودان
0,01	13,278,558	بلاط سيراميك	البوسنة والمهرسك
0,02	42,239,080	فواكه	أندونيسيا
0,10	221,911,776	مصنوعات بلاستيكية - بلاط سيراميك	غابون
0,09	200,711,226	كونسروة - خيوط بوليستر - مصنوعات زجاجية	الجزائر
0,02	51,396,304	مصنوعات ورقية وكرتون - بيض	ليبيريا
0,00	6,865,924	بطاطا	سيراليون
0,01	18,096,000	شامبو	الفلبين
1,00	2,233,107,911	فواكه (عنب) - سكراب حديد	بنغلادش
0,07	163,825,350	مصنوعات زجاجية - شرابات - سكاكر	أنغولا
0,00	4,465,000	فواكه (كرز)	النرويج
0,02	35,652,528	مصنوعات ورقية وكرتون	الهند
0,05	122,287,007	بطاطا شيبس - شامبو	ايران
0,03	62,146,716	خيوط بوليستر - فواكه (كرز) - مخللات	ايطاليا
0,01	30,647,760	مصنوعات ورقية وكرتون	غينيا الجديدة
0,77	1,713,185,869	مصنوعات زجاجية - مشروبات روحية - كونسروة	تركيا
0,00	10,403,830	مصنوعات ورقية وكرتون	توغو
0,01	22,125,979	خضار وفواكه	جزر المالديف
0,03	56,219,180	ألومنيوم - فواكه (عنب)	غوادالوبي
0,00	5,638,412	اسفنج	غينيا الفرنسية

Presidential Talk - Propos Présidentiels

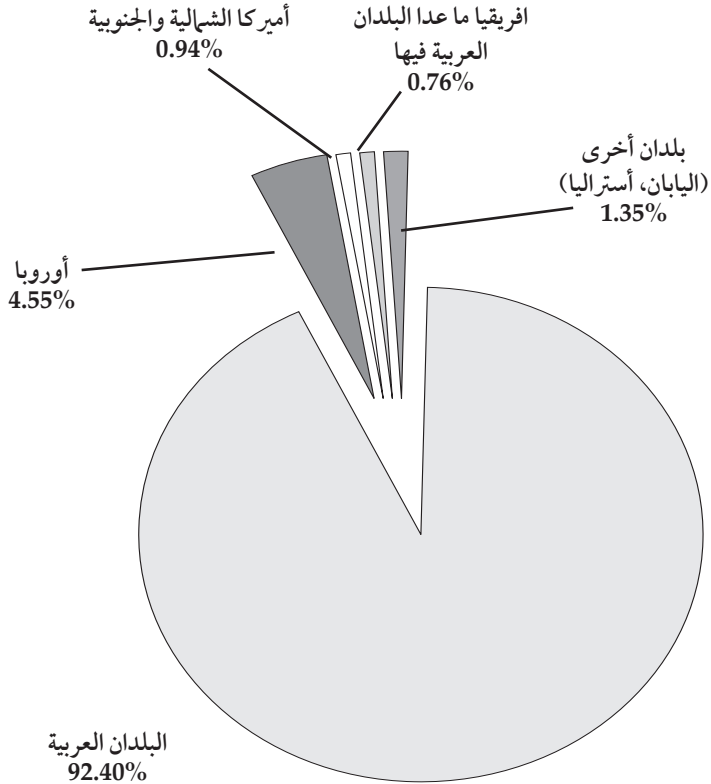
النسبة %	القيمة ل.ل.	السلع المصدرة	البلدان
0,11	237,459,407	ألومنيوم	زامبيا
0,02	52,192,182	مصنوعات ورقية وكرتون - مصنوعات بلاستيكية - بطاطا	غانا
0,02	34,203,971	مصنوعات ورقية وكرتون	غينيا
0,07	161,688,439	خيوط بوليستر	كوريا
0,00	4,522,500	سكاكر	ليبيا
0,01	30,401,280	فواكه (عنب)	جزر المارتينيك
0,06	131,455,376	خضار وفواكه	ماليزيا
0,01	20,233,952	ألومنيوم	فيتنام
98,43	219,323,435,834		المجموع
اعادة تصدير			
0,00	10,970,700	بلاط سيراميك	الولايات المتحدة
0,73	1,636,943,724	مصنوعات بلاستيكية - عربات وآلات - بلاط سيراميك - معدات طبية - كونسروة - مصنوعات ورقية وكرتون - شرايات - مصنوعات زجاجية	السعودية
0,47	1,049,985,084	سكراب الألومنيوم - عربات وآلات - الألكترونيات	الامارات
0,25	555,119,953	مواد كيمياوية - عربات وآلات - حبوب - الألكترونيات	الاردن
0,10	221,576,107	مصنوعات بلاستيكية - بلاط سيراميك - مواد كيمياوية - مصنوعات ورقية وكرتون	سوريا
0,01	23,377,016	كونسروة	تركيا
0,00	2,262,000	مواد كيمياوية	تونس
1,57	3,500,234,584		مجموع إعادة التصدير
100,00	222,823,670,418		المجموع العام

وهكذا،

فزحلة فينا عروس البقاع، وملتقى الحضارات، ورائدة اقتصادية تتناغم مع الكون بإطالاتها
القارية على عوالم لا بد لها من أن تستمر مجتمعة على ضفاف البردوني،
تلهو وتلعب بالقلوب وكل وعد بعد غد.

الدول المستوردة للصادرات البقاعية 2005

الدول المستوردة	مليار ليرة	النسبة %
البلدان العربية	205,89	92,40
اوروبيا	10,13	4,55
اميركا الشمالية والجنوبية	2,10	0,94
افريقيا ما عدا البلدان العربية فيها	1,70	0,76
بلدان اخرى (اليابان، استراليا...)	3,00	1,35
المجموع	222,82	100.00



22. بيان صادر عن الحملة الرئاسية للمرشح شبلي ملاط إثر لقائه بفعاليات زحلة

اعتبر المرشح الى رئاسة الجمهورية شبلي ملاط أنه لا يمكن للأقلية في أي نظام ديموقراطي أن تعطل عملية انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

وطالب «حزب الله» بأن يعلن موقفه الواضح من المرشحين سائلا «هل العماد عون هو مرشحهم؟». وفي رد ضمنى على مقولة خرق الدستور أشار ملاط الى اعتراف لحدود في مقابلته التلفزيونية بأنه، وهو المؤتمن على الدستور، «ذهب الى سوريا وطلب من الرئيس الأسد أن يضغط على رئيس وزراء لبنان كي يمثل لقرار تعديل قسري للدستور!» كلام ملاط جاء في لقاء له في أوتيل قادري في زحلة حضره رئيس اتحاد بلديات زحلة وقضائها الدكتور ابراهيم نصرالله، رئيس بلدية شتورة نقولا عاصي، رئيس بلدية المريجات فيليب مشعلاني، عن تيار المستقبل المحافظ السابق نقولا سابا، رئيس اقليم زحلة الكتائبي ايلي ماروني، عن «القوات اللبنانية» ابراهيم مسلم، عدد من أعضاء بلدية زحلة ومخاتيرها وفاعليات سياسية واجتماعية واعلامية وحشد شبابي.

وبعد مقدمة عن أهمية دور زحلة والبقاع في الحياة السياسية والاقتصادية اللبنانية، اعتبر ملاط أن «المعضلة الأساسية في لبنان هي رئاسة الجمهورية، لأنه ومنذ التمديد تم انتهاك الدستور الذي لا يعود من معنى له اذا لم يحترم مبدأ تداول السلطة بشكل منتظم. وما زاد حجم المصيبة أن الرئيس لحدود اعترف في مقابلته التلفزيونية بأنه ذهب الى سوريا وطلب من الرئيس الأسد أن يضغط على رئيس وزراء لبنان كي يمثل لقرار تعديل قسري للدستور! ونحن أشرنا

منذ اليوم الأول الى خطورة التمديد وكيف أنه سيقودنا الى كارثة كبرى. لذلك فاننا نعتبر أن أزمة الحكم هي أزمة رئاسة الجمهورية وهذه نقطة خلافية مع العماد عون وحلفائه في قراءتهم السياسية. لذلك فان أهم انتهاك قائم اليوم للقرار 1559 هو استمرار مفاعيل التمديد الذي يخالف البند الرئاسي في قرار مجلس الأمن. وبالتأكيد أن سلاح «حزب الله» والسلاح الفلسطيني يخالفان أيضا القرار 1559 لكن الأولوية المطلقة اليوم هي للرئاسة ولذلك صدر بيان رئاسي بالاجماع عن مجلس الأمن يعيد التذكير بضرورة اجراء انتخابات رئاسية حرة وعادلة في لبنان. لذلك أجمع اللبنانيون في 14 شباط على ضرورة رحيل لحود، كما أجمعت عواصم العالم على مقاطعته. لا شيء شخصيا مع الرئيس لحود لكن كلامه بالأمس كان مزعجا جدا الى درجة أنه يحول الأبيض أسود والأسود أبيض، لا بل انه اختلق ودا غريبا عجيبا مع الرئيس الشهيد رفيق الحريري مما يثير الدهشة والاستغراب من أن يكون مستوى الرئاسة في لبنان انحدر الى هذا المستوى، اذ يقول أنه، وهو المؤتمن على الدستور، طلب التمديد! لذلك كانت التظاهرات السلمية، وأنا شخصيا لست مع الزحف الى بعثا لاقالة الرئيس لأن ثمة آلية دستورية وقانونية رسمناها داخليا ودوليا لتحقيق هذا الهدف».

وأضاف ملاط: «الرئيس لحود لن يرحل كنتيجة للحوار بل كنتيجة لتطبيق آلية دستورية. وأنا أرفض منطق التوافق على الرئيس مسبقا لأن ذلك من شأنه أن يعطل الديموقراطية داخل البرلمان. فلنقبل بالمنطق التنافسي ضمن الاطار الدستوري. فاذا شغل مركز الرئاسة كما هو حاصل لا تتوقف البلاد بل يجتمع المجلس النيابي بحسب مواد الدستور ويتم الانتخاب. ومن الخطأ الفاضح اعتبار البعض أنه يمكن لأقلية في المجلس النيابي أن تعطل عملية انتخاب رئيس جديد في البلاد. هذا لا يمكن حصوله في أي دولة ديموقراطية في العالم. فاذا تم توافق على شخص، وهذا صعب جدا برأيي، أمر جيد والا فيجب أن تتم العملية الديموقراطية. واليوم الدعم السياسي للمرشحين ليس معلنا أو واضحا بعد. فحتى «حزب الله» يعتبر أن العماد عون مرشحا جديا للرئاسة ويتمتع بالموصفات المطلوبة لكن هل عون هو مرشح الحزب؟ فليعلنوا موقفهم بصراحة ولتكن المعركة ديموقراطية!».

23. The Middle East in the shape of the Cedar Revolution⁽²⁸⁾

We have come to an achievement of momentous importance in the Lebanon this very past week, it's called *azmat hikm*, please remember this expression, it marks a departure from over half a century of denial and its consequent bungling and stream of deaths. *Azmat hikm* is governmental crisis, crisis of governance in fashionable 21st century terms. The whole body politic in the country, except for the sitting president, acknowledged it in the shape of a statement resulting from the last round of national dialogue.

A deep, persistent crisis of governance, this is the summary of modern history in the Middle East, regardless of its name. It may be called Hamas, or Kidama in Israel-Palestine, in Iraq it was called Saddam Hussein, in Syria the Alawi, or Baath regime, or Asad dynasty, in many Arab countries following the Naser years it was called the Revolutionary Command Council, most lasting embodiment of which is Qaddafi, and its latest manifestation in dapper dresser Western suit the military ruler of Tunisia. It also comes in less acute forms, such as three decades of Moroccan brutal treatment in the Western Sahara, or the Gulf ruling families.

Until this week in Beirut, the crisis of governance wasn't acknowledged in so many words, thence the emphasis on its importance. Positive change

(28) Lecture at the School of Advanced International Studies, John Hopkins University, Washington D.C., 16 March 2006.

can come only to the crisis in governance when society, which knows that there is such deep crisis because it lives it every day, imposes on its body politic its open recognition, that is the public acknowledgment that the massive elephant one knows has been in the room for the past half century can no longer be ignored. Acknowledgment is finally there, *azmat hikm*, all Lebanese faction leaders say, a code for the impossibility to remain with the current president in power. The crisis over the presidency is upon us, the heart of Beirut said this week, we need to solve it. The game is up. In Lebanon, this past week, the nation acknowledged unanimously the header for the crisis, and its solution: we need to elect a new president.

Why? Because no one wants to meet with him any longer, because hundreds of thousands stood up a month ago in the Centre of Beirut saying just one word, 'go home', *fill*, because in the last governmental meeting that he was allowed to attend, minister after minister looked him straight in the eye, and told him, *fill*. Because not a significant ambassador is willing to meet with him any longer, because when the US secretary of state visits Beirut, she says sorry I have no time for you, Mr President, Mr Head of State, I want to deal with someone else in your stead, a president for the future of Lebanon, not for its past.

The crisis is not chiefly an international issue, it's chiefly a domestic one. The president of the Republic of Lebanon was not invited to the reunion of all Lebanese political factions, imagine what that means constitutionally for any decision that comes up from that room. Nay, any decision coming out of that room is meaningless, for who is going to implement it when the presidency is missing, him being so increasingly shunned domestically and internationally? How can a country function when the president has become irrelevant?

The crisis of governance now acknowledged, lawyers will find a way out, a constitutional way out. Alternative plans, should the white smoke of presidential replacement not rise from that room, is available, and it is solid, because it seeks the restoration of our constitution, stopped last year by Syrian fiat upon the request of Mr Lahoud for an extended term and the coercion of the Syrian government over a sitting Prime Minister, then killed because he continued to oppose that coercion, and that

unconstitutional extension which is still upon us, now marked nationally for correction under the header 'crisis in governance'.

So we might have some white smoke next week, in the shape of a name cooked up in the corridors, as shamelessly put by one of the presidential contenders. That name could even be mine, obtaining from 19th century backroom deals in Parliament, whose Members elect the president under our Constitution. Still, as a democrat, I do hope that some forum for open competition between contenders finally finds its way to the country, and that other contenders run openly as I have been doing for the past five months. Even if my name increasingly prevails in the backroom, I will continue to support an open, competitive, process.

Such process is significant as a sign of democratic maturity in the country. Process is important because democracy is far more about process than it is about results. Please do not misunderstand me: I am not running to give an example, or to make a statement. I am running to win the presidency of Lebanon, against domestic and regional resistance to democratic change, at great personal and professional cost, and the formidable team that has assembled to support my presidency is not interested in a mere statement or a role model for future generations. Process is important for a different, far more important reason. When one has become president, as I hope will happen in the few coming weeks, he must have arrived with a program, a team, a coalition that has built up several different layers of support, and he will have created enemies, in the democratic sense, in the process, that is the nucleus of opposition which is crucial to a healthy democracy.

We know from history that the Lebanese presidency is no picnic. What I also know is that there is no effective presidency without a vision, and a vision honed in the campaign as my team and I have been trying to conduct, publically, and shall I dare say immodestly, almost scientifically. Part of this vision is regional, and this is what I am grateful for the hospitality of my distinguished colleague, Professor Ruth Wedgwood and SAIS, to allow me to develop presently.

As one nears presidential responsibility, it is important to remain careful for words that may harm you in power, and this is not a personal matter.

I am not standing as a knight in shining armour to save the Middle East who is solving its fifty-year old crisis of governance. Nor am I a knight in shining armour descending onto the Lebanon to solve its own pressing version of that crisis. The crisis is objective, not subjective, not personal. It unravelled in the Cedar Revolution into a magnificent collective stand that happens rarely in history, and is unique in Mideast history: a non-violent Revolution has borne fruit, the departure of Syrian troops, without shedding a drop of blood amongst its enemies. The Revolution has paid a high price, a quality price for its non-violence, which is called Rafic Hariri, Basel Fleihan, Marwan Hamade, Mai Chidiac, Samir Kassir, George Hawi, last and not least Gebran Tueni, a very heavy price indeed. It hasn't exacted what it yearns for, a president that looks like it, and this will hopefully soon be remedied. Not by a knight in shining armour, but by a president that looks like the millions in the street who are bearing him witness to their yearning to a different type of governance.

Neither is Mallat a knight in shining armour regionally. It is no business for a Lebanese president to address the crisis in governance in each and every country in the Middle East, but it's his task to shield people from the bad habits of neighbouring countries, especially, but also more distant countries like Iran or Libya, finding it naturally to exert violence, directly or indirectly, to pursue their interests as they perceive them at the cost of Lebanese stability and Lebanese lives. This must stop, and desistance from that bad regional habit will come naturally when the new president takes over, if his election has not been tampered with, again, by this or that neighbour, or indeed from the larger world and its Mideast convulsions. In the same way Damascus has no business choosing or vetoing a Lebanese president, Washington is not entitled to interfere in who should be president in Lebanon, and I think that it doesn't. What we want the number one democracy in the world to do is to continue counterbalancing Damascus, and when need be Israel, to support the fragile nascent Lebanese democracy: Damascus for evident reasons of a pattern of brutal intervention over the past thirty years, Israel for unnecessary daily provocations in the shape of forays into our air and maritime space. We want more from Washington, for instance making democratic presidential change a priority, indeed at cost to the priority,

so far dominant here, of Hizbullah's weaponry. And we want Washington to be attentive to the repercussions of whatever bone of contention it has with the Islamic Republic of Iran, nuclear and otherwise, not wreaking havoc in our country. Mutatis Mutandis, this is also true of the Arab-Israeli conflict.

This may have been made so simple that it is actually wrong. When we say, Damascus should stop interfering, and Washington plays an important role in that, we are not paying enough attention to the dynamics of disagreement, mostly of a triangular nature, between Damascus and Washington: Triangular because Washington is saying to Damascus to stop getting involved in Iraq, and in Israel-Palestine. Triangular also, because when we in Lebanon ask for Truth and Justice for our Prime Minister and the other forty people killed since October 2004, we need the UN for the tribunal that can reach into the crimes which we, *pace* the UN investigation, suspect Syrian officials to be involved in. And both Iraq and Israel are complicated matters in their own right, with Lebanon involved in each in an unusual, important way. In the case of Iraq, whether we want it or not, the growing crisis between the Sunni and Shi'i communities will have an incidence on the fragile relationship between Lebanese Shi'is and Sunnis, and the rapprochement between Saad Hariri and Hasan Nasrallah, two Sheikhs of different types, may not carry the whole of their respective communities should things get worse in Iraq, and their rapprochement may be temporary for reasons that have nothing to do in Iraq. Fact is that there is little one can do on that score, short of accelerating the emergence of a functioning government with a new president. In the case of Israel, the matter is different and more intractable: we have a Palestinian problem in Lebanon, and the main responsibility for that problem is, historically, Israel.

Reading the Lebanese situation in these terms, and we haven't even touched upon the nuclear rift between Iran and the US, may well sound hopeless for stability in the country, and simplification above appears in this light naive. Still, making complex matters simple is part of leadership, whether complications are regional or domestic. A case in point is our diagnosis of the Lebanese crisis in governance as one of the necessary (albeit insufficient) change. Here, major points of contention are made

secondary to presidential change, including Hizbullah and Palestinian weapons, Syrian interference, the sectarian deadlock, the corrupt political system, the skewed separation of powers, the economic crisis, and so many other issues. This priority in presidential change is a condition *sine qua non* of stability, because it is the entry-point for a return to our estopped constitution, and to democracy in its most important form, which is the regulated, free alternation at the top.

Let me conclude with trying to throw some questions, which seem to be worth asking, to the debate which will be part of the presidency, on the regional front. I have no doubt in my mind that the weapons of Hizbullah have no place in a stable State, and made that straight argument to the Iranian diplomat who visited me a few weeks ago. It is a point which I choose to make public every time I have an occasion: there is no way the Christians in Lebanon, or the Sunnis, can be prevented from arming themselves if Hizbullah retains its weapons. To the argument that Israel threatens Hizbullah's people, and the South of Lebanon, including Shebaa, the response is that the State is responsible for defending all its citizens, and that the shortcomings of the State under Syrian rule should be remedied, not local sub-national actors allowed to pursue their own self-defense. Indeed, against a taboo which I was the first to break openly, and for the first time since it was created in the mid-80s, we have Hizbullah ministers. It does not make sense to have Hizbullah as an autonomous military force, and have Hizbullah in government commanding, in part, the Lebanese forces at the State's disposal. To the argument that they have 'concerns', *hawajes* I assure them that the Christians of Lebanon, and the Druze and the Sunnis, and some of the Shi'is indeed worry when they see a sea of black shirts whose kalachnikovs are stashed nearby for retrieval at will. These are concerns that people increasingly share, because the leaders of Hizbullah cannot arrive to the table of negotiations with their weaponry lurking in the background, when everybody else doesn't have any. This is a growing concern, and a growing imbalance. It has been augmented this year by the pattern of assassinations, from which all communities suffered, except the Shi'is, and those close to Mr Berri and Hizbullah in particular. Considering the fact that Hizbullah itself boasts of its elaborate security structure, questions are asked about their cooperation into the

Hariri and other investigations, especially with persistent rumours that some of the cars used for bombing may have transited or been fixed in the Shi'i suburbs in Beirut. As time goes, these questions deepen, and it is not clear that Hizbullah has offered any clue, or indeed shown any readiness, to assist the investigation. This is bound to deepen the worries of all Lebanese, including non-Hizbullah Shi'is.

What about Hizbullah's concerns? Are they real, are they accepted by others, are they solvable? Can we address those concerns? Some are unlikely to be entertained, especially when it comes to their open-endedness, say America as Great Satan. Some probably, if one finds a terrain of understanding with the leadership over what these weapons are arguably kept for, deterring Israel. Detering Israel is better conducted nationally, because of the tools at the disposal of the state, but this idea will take time to sink in, and is tied to a more general attitude towards Israel, which is not shared by all Lebanese. Some require special creativity, considering the triangle Lebanon-Syria-Israel. The increasing distance between Lebanese and Syrian interests inevitably benefits Israel, an objective reality which is perceived by Hizbullah as a worrying strategic loss. The rift will remain, and Israeli action against Lebanon because of Hizbullah may not trigger sympathy towards the party that it might have when the South was under occupation, so the open wound of Shebaa needs some form of closure, which is not readily available. But Shebaa is a red herring, insofar as the Hizbullah leadership itself acknowledges this is only part of its deeper concern with, and animosity towards Israel.

With all these complications lurking, and time probably making them even more intractable, the presidency is a priority, because Hizbullah's and other weapons will not be removed without a political agreement of a special nature: not a transient agreement as the one hammered out with one Lebanese faction, not an agreement as the one suggested at the national dialogue table, but a structural agreement, which is the natural involvement of Hizbullah as a Lebanese party into national politics at par with others. Hizbullah is insufficiently Lebanese, as its revolutionary, regional dimension remains strong as well as proudly acknowledged by the party's leadership and following. True, Hizbullah is Janus-faced. It is Lebanese, and has a dozen or so MPs in Parliament, and a few ministers

in government, but it is also revolutionary, both within Lebanon and in its regional calling with Iran and against Israel. Things are moving on this front, and the emergence of Lebanese flags as a component part of Hizbullah's demonstrations may be more than a fig-leaf, but the move is slow, ambiguous, and insufficient for the other communities to feel comfortable.

I believe in *Aufhebung*, that is the elevation of the debate, when deadlocked, to a terrain which brings new perspectives, thereby offering creative solutions out of the zero-sum equation. Shebaa is one example, where *Aufhebung* is necessary. For the international community, it is Undof territory, for Hizbullah and Syria, it is Lebanese, the stranger a depiction since other Lebanese now inimical to Syria consider it Syrian. This oddity shows an untoward element in that equation, which cannot be understood outside the larger Arab-Israeli context, where the Shebaa boundaries are in fact interesting to Syria only as a tool of its struggle against Israel generally, and over the Golan in particular. I promised earlier this week tools for a more fruitful approach to Shebaa, which I described in a dual metaphor that can be summed up as red herring. If indeed the issue of the Golan is the real problem over Shebaa, then maybe we should, as i have consistently suggested, spend some time as Lebanese over that boundary rather than ours. I always had that intuition, and indeed contributed a few years ago to an *Aufhebung* of sorts over the Syrian-Israeli boundaries, discovering some texts and maps which might make things move more readily on that front. Considering the state of mind of the current Israeli government and its preoccupations, and the distraught state of politics in Syria, this is not in the cards for the immediate future, so the *Aufhebung* required will remain for the moment at the level of the following generality: unless the Golan issue remains of concern on the international scene, a matter I think of importance for peace in the Middle East, side issues like Shebaa and Hizbullah's weapons will remain nagging to Lebanon. I have tried, in all my dealings with US officials over the years, usually over a yawn on the other side, to make the point of the Golan as an issue which will not go away, and which needs to be addressed, otherwise we are not out of the woods over such red herrings as Shebaa. My view is that a Lebanese government which is

moved by the rule of law as its guiding principle cannot afford to turn a blind eye on that issue, because it's a cause steeped in international law for which the Lebanese have paid a heavy price as the suffering younger brother of Syria, and that we should bring this wider issue into our focus, lest the smaller red herrings obfuscate our vision and destroy our future as they have wrecked our past over three consistent decades.

A final word on this regional issue, which guides our statement, naive as it may appear, that the future of the Middle East must take the shape of the Cedar Revolution. The characteristic of the Cedar Revolution is non-violence. This should be made true for the Arab-Israeli conflict, and its ongoing domestic and regional wars. From an Arab perspective, war has been a continuous disaster, into which communities and states have been dragged with disastrous consequences. In my program, I have offered 'ending the logic of violence in the Arab-Israeli conflict'. Lebanon can do that, because for the first time in modern Mideast history, it was able to prove, this past year, that non-violence can *succeed*. This is a formidable, unprecedented achievement.

Projecting this onto the Middle East, and the Arab-Israeli conflict in particular, means an array of 'unconventional' tools, some diplomatic with UN detours, for instance into the continuation of the Blue Line all the way to Tiberias, some legal as in ending the impunity for the killers of our political leaders by accelerating the international tribunal now afoot. There are other matters, which I think we can make effective, over the Palestinian problem in Lebanon. One of the results of the case in Belgium for the Sabra and Shatila survivors is the unprecedented international voice that the case has allowed, and, in my view as importantly, the collapse of the 'untouchable' situation in which they had been living for two decades. Before June 2001, when the case was lodged, one could not set foot in the camp. After June 2001, that barrier collapsed completely. Why is that important? Not only because Palestinians have been humanised again, but because there is a unique promise for a non-violent voice emerging from the squalor of those camps to the world, which we have been increasingly advocating by way of internationally-conducted elections amongst the Palestinians of Lebanon that would give them a democratic voice now absent internationally. This of course is complicated, but not undoable.

It certainly jars with Palestinians keeping weapons in the camps, I mean how can non-armed Palestinians campaign and vote, as against those who come to the campaign armed to the teeth?

This is one promising avenue. There are others, some of which based on the formidable lever which allowed Europe to come together: freedom of movement. We know why the Palestinian-Israeli conflict has been stuck: on the Israeli side, the narrative is, Palestinians are refugees who should forget about Palestine, because it doesn't exist any longer. On the Palestinian side, the right of return is not only sacrosanct, it is based on a combination of international law and continued suffering over more than half a century. Freedom of movement for persons, staggered and amplified beyond Israel and Lebanon, should be examined closer. It holds, I would like to suggest in conclusion, a formidable spirit of non-violence, a further formidable embodiment of the Middle East in the shape of the Cedar Revolution.

24. Lebanon's moment of decision⁽²⁹⁾

Lahoud has become irrelevant. Once the president's illegitimacy is formally acknowledged by a majority of parliamentarians, all his acts will be considered beyond his constitutional powers, and the process of electing a new president will be firmly on track. This can only be reversed by violence, which is unlikely, so strong is the consensus that Lebanon needs a new president.

Lebanon is at a historic crossroads. It can choose to lead the Middle East into vibrant multi-sectarian democracy or slump back into corrupt local politics under foreign tutelage. The latter path could easily lead to civil strife and, perhaps, another civil war.

At this very moment, Lebanon's political leaders are meeting jointly for the first time in the country's modern history without the interference of Syria, France, or the United States. Everyone from Saad Hariri, the son of our murdered prime minister Rafik Hariri, to Hizbullah's leader, Hassan Nasrallah, is present to discuss openly the issues that divide the country, as are the leaders of Lebanon's Shia, Sunni, Greek Orthodox, Maronite Christian, and Druze communities.

This national dialogue, held under security measures that have basically shut down central Beirut, began on March 2 and is expected to last up to 10 days. But one player is missing: Emile Lahoud, who claims

(29) Article published on 12 Mars 2006 in *Daily Times* – Pakistan.

Lebanon's presidency as his by right of Syrian power. Lahoud's absence is not surprising, as the discussions deal with the fate of his illegal presidency and how to break the deadlock that his continuance in office has imposed on the country.

Indeed, just as Lahoud's chair at the talks is vacant, so — in the eyes of the world and under the country's 150-year old constitution — is Lebanon's presidency. It has been vacant since September 2004 when Lahoud, backed by Syria, forced an extension of his six-year term on the Lebanese parliament, which elects the president.

We Lebanese can already claim victory in our yearlong non-violent fight for independence and democracy. We have succeeded in placing the issue of the presidency at centre stage in Lebanese politics. Parliament Speaker Nabih Birri, Hizbullah secretary general, Hassan Nasrallah, and Michel Aoun, leader of the Free Patriotic Movement, remain reluctant participants in the search for a new head of state. Nevertheless, the election of a new, democratic, and lawful president has become accepted nationally as a necessary point of departure from the murderous path taken by the country with the extension of Lahoud's mandate.

This was clearly demonstrated on February 14, when roughly a million people assembled to commemorate the first anniversary of Rafik Hariri's assassination. The crowd's sole demand was that Lahoud step down. On that day, I urged Druze leader Walid Jumblatt and Future Movement leader Saad Hariri, a Sunni and the political heir of his slain father, to make this their paramount slogan.

The democratic movement's main objective is to bring about a non-violent, constitutional process to replace Lahoud with a new president in free and open elections. In this we have the clear support of the international community, with the United Nations Security Council giving its unanimous support to my demand for presidential elections. On January 23, the Security Council issued a statement expressing regret that the conduct of «free and fair presidential elections» had not yet been carried out in accordance with Security Council Resolution 1559, which was passed on the eve of Lahoud's extension.

At a historic gathering of the parliamentary majority on February 16,

I presented a four-step process to complete, in a constitutional manner, our non-violent revolt against foreign power. First, the popular and parliamentary majority in Lebanon must declare that no solution is possible without the election of a new president. Second, a majority of parliamentarians must sign a petition declaring null and void the extension of Lahoud's term. Third, the parliamentary majority must formally acknowledge Lahoud's illegitimacy. Finally, Lebanon must elect a new president.

With the national dialogue now underway, we are in the midst of phase three. If, during this dialogue, a consensus is reached on the need to elect a new president, so much the better. If not, phases three and four should be completed by other means.

Lahoud has become irrelevant. Once the president's illegitimacy is formally acknowledged by a majority of parliamentarians, all his acts will be considered beyond his constitutional powers, and the process of electing a new president will be firmly on track. This can only be reversed by violence, which is unlikely, so strong is the consensus that Lebanon needs a new president, and so ingrained is the rejection of force by all Lebanese. While we must be vigilant in preventing extremist groups from derailing the process, the best way to do so is to accelerate transformation at the top.

As for me, I realise that in seeking Lebanon's presidency, we must look to the future. That is why I offer a programme that addresses such key issues as the effective representation of women in government, the need to urgently address environmental problems, to strengthen rule of law, transparency, and accountability, and to move toward universal suffrage in the election of top executive positions. I have also emphasised that Lebanon must develop its comparative advantages, particularly in education, banking, and services. All these issues have now become part of the national debate.

Lebanon's traditional political class may not like it, but, as more of its members are now recognising, the momentum for a new kind of presidency will not be stopped.

25. ملاط «رئيساً للتلاقي الوطني»، يطرح التغيير الرئاسي منطلقاً للحوار:⁽³⁰⁾

«البند الرئاسي الآن، ولقاء دستوري جامع لباقى البنود لاحقاً، بما فيها موضوع السلاح»

ينطلق صباح غد مؤتمر الحوار الوطني بعدما صارت أسباب تعذره جلية والخلل الدستوري فيه الناتج عن غياب رئاسة الجمهورية مقوضاً للموقع الأساس لحماية الدستور واستئناف الحياة السياسية الطبيعية. أنظار اللبنانيين كلها تتجه الى ساحة النجمة في انتظار دخان أبيض يتصاعد منها في أسرع وقت ممكن. وهذا يتطلب صفاء في رؤية وعزيمة وطنية على تصدير الأولوية في مسار التغيير. أما الإنتظار والتسويق، كما حصل الأسبوع الماضي، والإنزلاق الى الثانويات والمواضيع المطاوعة بسرمدياتها، منها مثلاً العلاقات بين لبنان وسوريا، فجميعها تكرر تباطؤاً غير مسموح لأنه نذير كساد اقتصادي وفتنة أمنية.

فانطلاقاً من الواقع القائم، واحتراماً لارادة اللبنانيين التي تجسدت في 14 آذار 2005، وتكرست في 14 شباط 2006 وفي العريضة النيابية التي وقعت عليها أغلبية ممثلي الشعب اللبناني معلنة بطلان التمديد، لا يجوز للقيادات التي تعود غدا الى طاولة الحوار أن تتأخر عن طرح موضوع رئاسة الجمهورية كبند أول للنقاش، وهذا ما التزمنا به أمام الرأي العام وأمام مئات الآلاف من اللبنانيين. لذلك يبقى الزاميا التوصل الى قرار يقضي بانتخاب رئيس جديد فيطلق الدينامية المطلوبة على الصعيد الوطني ويعيد الحوار الى نصابه الدستوري المفقود في ظل غياب السلطة الدستورية الأساسية في البلاد عنه، والمثلة بمنصب رئاسة الجمهورية الذي

(30) كلمة المرشح الرئاسي شبلي ملاط خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده في مكتبه في المتحف في 12 آذار 2006.

هو جوهر الميثاق الوطني اللبناني. فعدم مشاركة فعالة للرئاسة يكرّس تغييب المساهمة السوية المسيحية-الاسلامية على مستوى السلطة الدستورية وتنتهك الدستور اللبناني بحوار وطني لا يجوز أن يكون تأسيساً لمرحلة جديدة من تاريخ لبنان من دون اشتراك هذه الرئاسة الأساسية للنسيج الوطني المتكامل دستورياً.

ومجرد قبول جميع الأطراف بالجلوس الى طاولة الحوار، بحضور رئيسي المجلس النيابي والحكومة وبغياب رئيس الجمهورية، يعني اعتراف الجميع بواقع خلوّ مركز الرئاسة. وهذا يتطلب معالجة فورية لانقاذ البلاد من حالة الشلل المتعاضم ويتطلب فصل بند رئاسة الجمهورية عن البنود الخلافية الأخرى. فإطلاق الحياة السياسية الدستورية والمؤسساتية في البلاد على قاعدة سليمة بعيدة عن التشنجات لن يتم الا عبر رئاسة جديدة تعيد صياغة مفاصل الحياة السياسية على أسس جامعة، عصرية وشفافة.

وباتت الانعكاسات الاقتصادية بغياب رئاسة جمهورية قائمة وفعالة واضحة بتحذير من الهيئات والفعاليات الاقتصادية لأن تزايد حدة الأزمة الاقتصادية والمعيشية لا يرحم ولا يميز بين المواطنين، ولا علاج له دولياً ووطنياً من دون رئاسة تحظى بثقة الناس والمستثمرين اللبنانيين والأجانب.

ملاحظة سريعة على البنود الأخرى، بعضها اتخذت الحكومة اللبنانية فيها قرارات واضحة. ومن هذه المواضيع السلاح الفلسطيني، فهل المطلوب الغاء المؤسسات الدستورية في البلاد وتجاوزها؟ هذا أمر غير مقبول يشكل سابقة خطيرة في عمل مؤسساتنا. أما أطرف ما نصادفه في هذا الحوار فهو النقاش الدائر حول مزارع شبعا التي باتت تمثل مزيجاً من قميص عثمان ومسمار جحا، سوف نقدم في الأيام المقبلة مبادئ حلّها في رئاسة جديدة.

السيدات والسادة الكرام،

توقعات اللبنانيين تتجسد بخروج الحوار بمقررات واضحة لا لبس فيها ولا محل فيها لجماليات لفظية فارغة من المعنى.

ولذلك فإنني أوجه نداءً للتجاوب مع المطلب الأول لجميع اللبنانيين وهو التغيير على صعيد رئاسة الجمهورية. وأي ملاحظة في بت هذا الموضوع تتجاهل آلاف اللبنانيين الذين يوقعون كل يوم العريضة الوطنية المطالبة برئاسة جديدة تتخطى سياسات تقليدية مانعة

للتغيير الذي يريده شعبنا.

ان المواقف الدولية المساندة بشكل لا لبس فيه لحركة التغيير الديموقراطي واللاعنف في لبنان تحفزنا على الإمثال لوعي شعبنا الذي دائماً يسبقنا في قيادة معركة التغيير. وان المساندة الدولية المستمرة لا يمكن أن نتجاهلها، الدعم الدولي ينتظر قرارا منا بالتغيير يبدأ من رئاسة جديدة ويشمل تغييرا شاملا في الأداء القائم. هذا ما لمستة خلال زيارتي الى لندن منذ يومين والقلق فيها من تعثر حكم يغيب عنها رئيس صافٍ لبنانياً، وتلد الغيوم الإقليمية والوضع المهش في لبنان بانقسام الحكومة بسبب رئاسة الجمهورية الواقعة في تجاذب ونهر غير مسبوق لشخص الرئيس من أغلبية أعضائها. لقد أوضحت للأقطاب البارزة في الجالية اللبنانية الذين تكرموا بدعوتنا الى عشاء نظمه مركز الدراسات اللبنانية التابع لجامعة أوكسفرد، إضافة الى لقاءات عمل مع زعماء برلمانيين في مجلس العموم، ضرورة التركيز مجدداً على ما كان دأبنا منذ الإطلاع على مسودة القرار 1559: أولوية إحياء المسيرة السياسية بإجراء انتخابات رئاسية حرة وعادلة تأتي قبل بند السلاح، لأن موضوع السلاح ورفع هواجس اللبنانيين من حملة السلاح ومن لا يحملونه يعالج وطنياً برئاسة جديدة. وأكرر دعوتي الى القيادات كافة للإشراك الديموقراطي الفعال في انتخاب رئيس للجمهورية يخفف من وطأة الخارج أياً كان بإعادة الحوار الوطني الى متطلباته الدستورية الثابتة في رئيس للجمهورية يقود التغيير في مصلحة الجميع، يكون رئيس التلاقي الوطني الذي نطرحه عنواناً لإنجازاتنا المشهودة عالمياً وبرنامج مستقبلي مفصل وعلمي.

وسوف نتابع إن شاء الله الأسبوع المقبل هذا الجهد الدولي والوطني في لقاءات في واشنطن لتكريس الأولوية الرئاسية على سائر البنود، بعد التقدم داخلياً في الآلية الدستورية المطروحة للتغيير السلمي للرئاسة بالتواصل الشعبي والقيادي كان آخره الأمس لقاء العمل الميمون والمطول مع سماحة مفتي الجمهورية والمتابعة لحملة رئاسية نرجو أن تكون قد غيرت معالم السياسة اللبنانية التقليدية الى غير رجعة.

26. London Dinner Address, Centre for Lebanese Studies⁽³¹⁾

London is a special place for me; I completed my studies here, and my two boys were born round the corner. The scientific hospitality of London University extended into a first job which one dreams of as an end of career accomplishment. Many are the good, lifelong friends here, at the Centre for Lebanese Studies with George Esseily and Nadim Shehadeh, Mai Yamani at the Centre of Islamic and Middle Eastern Law, Robin Ostle at Oxford, Tony Allan at SOAS... And since this is an exceptional occasion, let me just say how much I miss the two greatest scholars of Middle Eastern studies in the 20th century, John Wansbrough and Albert Hourani. You don't need many friends, if you choose well.

In London, with Edward Mortimer and David Gore-Boothe, I learnt a different type of politics. Had I realised earlier the force of character associated with the unique drive they bring to the world, by sheer intelligence, knowledge, and honesty, we would have had a far better Middle East earlier. It took some time to gain the confidence to say: yes, of course, the region is a mess, but we can do something about it, and we should stop leaving it to the thugs who run and ruin our lives. It took some time, because one's ivory tower prevents you from realising how much the people are like you, until you see, as we all saw last month, and last

(31) Speech at the Centre for Lebanese Studies, Kensington, London Dinner address - London, March 9, 2006.

year, that there are literally millions just like you, you are standing next to them, they have the same yearning, the same decency, the same drive. They are you, and together you have accomplished an unprecedented Revolution in history. We cannot allow our Revolution to wither away, because it's the best thing that ever happened to the Middle East.

I am a lawyer, and proud of Hammurabi's Code as the inspiration to the Bible and the Qur'an, and the first written manifestation of the rule of law as the distinguishing feature of human civility. Yet it is not Hammurabi's Code, nor the world-class writings of Islamic legal scholars, nor the Bible or the Qur'an, which draw me into superlative mode. It is what the people of Lebanon have achieved this year. You know the summing up of history by Matthew Carlyle, 'Force, till Right is here,' a nicer rendering of an obscure 17th century French author, Joseph Joubert, 'la force en attendant le droit', not a bad formulation either. Until 2005, that little maxim summed up Middle Eastern history, the epitome of which was a character like Saddam Hussein, or a community in Palestine pushing out by sheer force another community and sitting on established facts. Bulldoze your domination in, establish facts, and wait until law comes and recognises you. Force, till Right is here.

This law of history is no longer true. Our Revolution has dented it, and the success of our Revolution will force its comeuppance on violence as the midwife of history. Those who killed our Prime Minister believed, and you can understand this bad habit of theirs, that the murder will quickly pass, that the 'assassination would trammel up the consequences'. The massive bomb on February 14 was not the first assassination, nor indeed, in Amnesty International's characterisation, the first crime against humanity in our region. But the way our people reacted was a first. We told the killers, and the Lebanese and Syrian thugs in the position of leaders who did whatever they could, shamelessly, to cover up the assassination and say: everybody disperse, everybody go home, business as usual. We told them it was enough, we do not want to disperse, we do not want to go home, and never again will it be business as usual. We stood up to infamy; we stood up firmly, gently. By standing up firmly, gently, we offered the Middle East the most beautiful gift in its history: a non-violent Revolution of unprecedented proportions.

Our Revolution prevailed, but not quite. The thugs do not desist. They simply do not acknowledge that we prevailed, because they know that we pushed them to their infamous, long-deserved place, on the wrong side of history. And they continue to kill, because this is what they do. After the stand we took by rallying around our slain Prime Minister in the Revolution that culminated on March 14 last year, they laid low for a while. Then they were at it again, and took the re nascent joy out of our Revolution.

They killed Samir Kassir, and said no courage is safe.

They killed Georges Hawi, and said no age is safe.

They maimed Mai Chidiac, and said no woman was safe.

They killed Gebrane Tueni, and said no pen was safe.

Yet we shall prevail.

We shall not answer in the same way, because we are different, and we have shown to be different in the nonviolence that defines our Revolution. But we must turn that corner of history, when we start feeling safe by having a government that represents us, and a president who looks like one of us, the decent, non-violent people of Lebanon.

The country is in grave danger; we saw it a month ago in Ashrafieh. The economy has stopped, and our government is dysfunctional. We shall not wallow in two dozen items of an open-ended agenda, and be distracted by a red herring in the South of Lebanon, or a necessary, but presently secondary, electoral reform of Parliament.

We need a new president, without whom our non-violent Revolution will remain short of the condition *sine qua non* of its victory.

We need a new presidency to carry our Revolution, in Lebanon, to a new level of democracy and respect for human rights, to a culture where the European Union yearns to have us as a member-state and where the Arab world looks to Beirut as its New York, to an economy that corresponds to the immense talent of the Lebanese people, look how we have lost you to Britain, and to the United States, and to the Gulf, and to West Africa and Australia.

For this, there is a plan, and a program: a short-term plan, to make our Revolution prevail in the coming days, and replace 'thuggishness' at the helm with decency and human rights, a medium-term plan, that establishes benchmarks for reform so that we meet them over the constitutionally-mandated presidential term, and a long-term program, which looks already to a formidable legacy when one has left the presidency to return home as a simple, good Lebanese citizen amongst millions like him.

27. British House of Lords⁽³²⁾

During a visit to the House of Lords on March 9, Candidate Mallat followed a parliamentary session and later briefed his host, Lord Stone of Blackheath and MP Andy Love, Chairman of the Britain-Lebanon All Party Parliamentary Group, on events in Lebanon.

The discussions focused on Lebanon's non-violent revolution and the progress made towards electing a new democratic president, and its significance to the Arab-Israeli conflict. Mallat detailed his 10-year international plan which foresees a solution to all residents of Palestinian camps in Lebanon based on offering new horizons in the region and abroad alongside models of freedom of movement which the EU has successfully developed among its member-states. Follow up action, involving concerned Palestinians, was also considered with MP Andy Love who offered to host Mallat for a talk in Parliament on his next visit to the U.K.

Mallat reminded Lord Stone and MP Love of Lebanon's special place in the Middle East and emphasized that effective non-violence is possible in the country despite unrest elsewhere. Mallat also noted that UK Foreign Minister Jack Straw on his recent visit to Lebanon had not met Mr. Emile Lahoud, whose presidency is increasingly deemed illegitimate by the international community.

(32) Campaign Statement on 9 March 2006, at the British House of Lords, 'Mallat meets with British MPs'.

28. Strategy Meeting⁽³³⁾

At the Reform Club in London, Mallat met with a dozen prominent Lebanese figures and presented his democratic program for Lebanon, his four-point campaign to restore democracy at presidential level, and the progress made towards electing a new head of State.

Mallat, weary of the possibilities of the National Dialogue to agree on the issue of the presidency on March 13, said the next step would be to make the parliamentary petition signed by 71 deputies binding so that the election could go ahead.

Participants in the strategy meeting, organised by Assaad Razzouk, were enthusiastic about Mallat's candidacy, and unanimously agreed that now was the moment to change Lebanon's shady politics that prevent it from flourishing economically, culturally and politically.

'I felt I had to move away from the advisory position I have held to a more active role,' Mallat explained about his reasons for running for the presidency. In this more active role Mallat has already succeeded in shifting the priority of U.N. policy in Lebanon to the change in presidency.

Mallat encouraged the audience to get involved in the renaissance of the country and help dispel the cynical view the Lebanese often espouse about possibilities of change.

(33) Campaign Statement on 9 March 2006, at the Reform Club in London, 'Presidential Candidate Mallat holds strategy meeting'.

29. نهاركم سعيد (34)

المقدم وليد عبود (و.ع) شبلي ملاط (ش.م)
إبراهيم حميدي (ا.ح) بسام أبو زيد (ب.أ.ز)

و.ع.: صباح الخير ونهاركم سعيد. لا يفترض أن ينتهي مؤتمر الحوار إلا بالتفاهم وأقول للمتفاوضين لا تخرجوا من دون اتفاق. بهذه العبارة الأمنية للبطريك صفير والموجهة عبر جريدة صدى البلد يدخل المتفاوضون بعد ساعة القاعة المخصصة للحوار داخل مجلس النواب، ليجلسوا حول طاولة واحدة في يومهم الرابع وفي جلستهم السابعة. طبعاً أجواء ما بعد الأحد ستكون مختلفة عن أجواء ما قبله. فالصورة لوحدها لم تعد تكفي والكلمات الطويلة والمداخلات التي تعرض لكل شيء من دون أن تنتهي الى شيء محدد لم تعد تكفي أيضاً. والابتسامات الموزعة والهمسات المتبادلة والشوشات الموزعة أيضاً تحت قبة البرلمان لم تعد تكفي أيضاً. من هنا فالمحك الحقيقي يبدأ اليوم: فإما يتوصل القادة اللبنانيون الى اتفاق أو تفاهم الحد الأدنى وإلا فإن احتمالات أخرى ومعطيات مختلفة قد تشق طريقها الى المشهد اللبناني العام كما ذكرت جريدة النهار اليوم. في هذا الوقت أكد وزير الخارجية فوزي صلوخ أن لا مبادرة عربية تجاه لبنان وانه ليس على علم باحتمال قيام مسؤولين رسميين عرب بزيارة بيروت. بالتزامن مع هذه التطورات يواصل النائب وليد جنبلاط زيارته الى الولايات المتحدة

(34) الحديث الكامل للمقابلة التلفزيونية على محطة الـ LBC، مع الصحافي وليد عبود خلال برنامج «نهاركم سعيد» بتاريخ 2006/3/6.

الأميركية حيث سيلتقي اليوم مع الوزير مروان حمادة وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، هذا فيما يتعلق بمواقف الأطراف اللبنانية. أما فيما يتعلق بالمواقف العربية والدولية فبرز أمس وقبل أمس موقفان: الأول للرئيس السوري بشار الأسد وفيه اعتبر انه لا يوجد حل وسط في الحوار فإما ابيض وإما اسود. أي إما أن يكون المتحاورون مع المقاومة أو ضد المقاومة، واما مع التدخل الأجنبي أو ضد التدخل الأجنبي. واتهم الأسد قوى 14 آذار بأنها مجرد أدوات غير فاعلة وتنتقل من فشل الى فشل مؤكداً أن سوريا ستظل تدعم التيار الذي تدعمه الآن بغض النظر عن نتائج الحوار. في المقابل دعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك سوريا الى ان تغير تصرفاتها تجاه لبنان وان تتعاون خصوصاً مع لجنة التحقيق الدولية وان تأخذ في الاعتبار تطلعات الشعب اللبناني كذلك التطورات في الشرق الأوسط والعالم. فماذا عن الصورة التي لا بد أن تتظهر بدءاً من اليوم اما سلباً او ايجابياً في ساحة النجمة. واذا كان نجاح هذا الحوار صعباً فهل أن فشله مسموح؟ وبالتالي هل يستطيع اللبنانيون الاتفاق على السلاح الفلسطيني، سلاح حزب الله، مزارع شبعاء، رئاسة الجمهورية او انهم سيفوضون كالعادة الغير حل مشاكلهم؟ لمحاولة الإجابة عن هذين السؤالين الكبيرين المعقدين المرتبطين طبعاً بأسئلة كثيرة اخرى يسرنا أن نستقبل في الاستوديو اليوم الدكتور شبلي ملاط المرشح للرئاسة اللبنانية وطبعاً سنكون في سياق الحلقة مع اتصالات ومقابلات لمواكبة آخر التطورات ولا سيما التطورات الحوارية في ساحة النجمة. دكتور ملاط صباح الخير ونهارك سعيد.

ش.م.: نهارك سعيد استاذ وليد.

و.ع.: هل صحيح بالنسبة الى هذا الحوار الذي يدور اليوم ان نجاحه صعب لكن فشله ممنوع؟

ش.م.: اظن ان الحوار نجح في مجال مهم جداً اليوم وهذا النجاح بغض النظر عن البيان الختامي الذي سيكون ضبابياً كما مثل هذه البيانات، ان شاء الله من الآن الى آخر الأسبوع، نجح بوضع قضية رئاسة الجمهورية صلب الحديث ونجح في تليين المواقف في اجتماع هذه الشخصيات في ساحة النجمة ونجح ايضاً في هذه المبادرة المهمة للأسف بغياب رئيس الجمهورية. هذا هو ما يبقى تاريخياً من هذا الحوار انه حصل حوار بغياب رئيس الجمهورية وهذا دستورياً غير مقبول.

و.ع.: هذا بالنسبة الى ناحية الشكل إذا أمكن القول أو بالنسبة الى دور الرئاسة المعيب.

لكن يقال أيضاً انه بعد ما في اتفاق، صحيح انه في توافق على أن الرئيس لحد نوعاً ما صار يجسد مشكلة بالنسبة الى الواقع اللبناني القائم لكن في المقابل يقال انه ما في اي اتفاق الى الآن الى التوافق حتى على كيفية حل هذه المشكلة أو على آلية حل هذا الموضوع.

ش.م.: هذا صحيح، في شقين استاذ وليد، في الشق المتعلق بالحديث عن توافق على شخص وفي شق متعلق بكيفية آلية التغيير الرئاسي. انا بتصور في صعوبة بالنسبة للشخص. للأسف شخص مثل ريمون اده الذي كان اجتمع لبنان بلا تردد حوله لو التاريخ أنصفنا وتركه يرى هذا الانجاز العظيم بجلاء القوات غير اللبنانية عن لبنان، ما كان حدا تردد. اليوم في مشكلة مستعصية بالنسبة لشخص الرئيس، انا برأيي الجواب عليها يجب أن يكون جواب حضاري وجواب ديمقراطي.

و.ع.: كيف؟

ش.م.: اليوم في دستور يقول كيف ينتخب رئيس جديد، يطبق الدستور. هذا البحث المتواصل عن الشخص ليس حميداً، أولاً انه لا يعطي نتيجة بغياب شخص ممكن التوافق عليه على أساس كما كان التوافق ممكناً لو شخصية مثل ريمون اده موجودة بيننا اليوم إنما هذا ليس متوفراً، إذا السؤال بسيط: ما هي الآلية الدستورية الديمقراطية التي تسمح باختيار رئيس جديد، قضية بسيطة إذا أعيدت في سياق الحضارة الديمقراطية في لبنان وهذه مش معودين عليها بعد.

و.ع.: هي قضية بسيطة يمكن إذا بدنا نهمل بعض مواقف الاطراف على الصعيد السياسي. بالنتيجة منعرف ان حزب الله - حركة أمل من ميل، العماد عون ايضاً من ميل ثاني وعنا قوى 14 آذار من الجهة الثالثة. موقف الجهتين الأولين، يعني عنا موقف العماد عون وموقف حزب الله وأمل انهم سيرفضون بالنتيجة أي تغيير أو القبول بتنحية الرئيس لحد إلا إذا في توافق على شخصية الرئيس الجديد لأنهم عارفين انه ليس معهم الأكثرية ضمن مجلس النواب. هذا الأمر ألا يبرر الحركة السياسية التي يقومون بها؟

ش.م.: صحيح، بس الحال سياسياً معقد، بس نظرياً بسيط. طالما قبلوا، وتصورت قبلوا بالاجتماع بغياب رئيس الجمهورية انه في مشكلة برئاسة الجمهورية بدنا نعالجها، الموضوع بيصير مش الشخص نفسه لان الشخص يأتي نتيجة لتجاذبات سياسية واقتراحات مختلفة ونمط آلية مخصصة لمثل هذا الموضوع يلحظها الدستور. طالما القبول بالمبدأ موجود، الآلية

تتبع والآلية تتبع طبعاً من داخل المفاوضات وسيبقى حتى الأخير التجاذب قوي لان موضوع الرئاسة موضوع أساسي.

و.ع.: لكن هم لن يقولوا، كما تبين من خلال كل مناقشات الحوار ان هذا الإطار النظري الذي تتكلم عنه ليس وارد عندهم أن يقبلوا فيه لأنهم يريدون أن يبحثوا في سلة واحدة. طبعاً القبول بتنحية الرئيس لحدود والتوافق على اسم الرئيس المقبل.

ش.م.: هذا يصير فيه خلاف. اعتقد التقدم الذي صار لان الموضوع صحيح دقيق، التقدم الذي صار انه طالما جسدت هذه المشكلة بشكل واسع شبه مطلق في ساحة النجمة في الأيام الأخيرة، يبقى موضوع الآلية. التعلق بموضوع الشخص اليوم غير محبذ لأنه يخفق التطور الديمقراطي في هذا البلد. لذلك الترشيح مهم هنا والحملة التي نحاول ان نجسدها مثلاً هي المهمة لأنها بالإقناع، كما أحاول إقناعكم أن طرحي وبرنامجي والمستقبل في لبنان في ظل رئاسة أتبوؤها أفضل مما يتيحها منافس آخر، هذا يندرج أيضاً بالنسبة للنواب ولرؤساء الكتل النيابية. وهذا ملحوظ دستورياً. اما اذا تعثرت الامور، اي اذا توصلنا الى تشنج اي عودة الى ما قبل الحوار الذي بدأ في القبة البرلمانية الأسبوع الماضي وكان الحديث انه من المستحيل ان نغير رئاسة الجمهورية الا اذا توفر شخص نتفق كلنا عليه، يعني الـ 128، يوجد مشكلة. ومثل هذه الطريقة فيها معالجة. والمعالجة طبعاً رح تكون عندها حدة اقوى انما الدستور يلحظها ايضاً لانه في مشكلة اساسية اليوم والازمة الدستورية خانقة في لبنان وظاهرها الأكيد غياب الرئيس لحدود في هذا الاجتماع.

و.ع.: الى اي أسلوب تلمح؟ هل في طريقة أو آلية دستورية لإسقاط الرئيس لحدود؟ على ماذا تقوم هذه الآلية؟

ش.م.: تقوم على الدستور. هنالك ازمة دستورية ما يحلها اذا مثل هذا التوافق الذي تفضلتم به ليس موجود. نلجأ للدستور، أصلاً شو الدستور؟ عندما يكون هنالك اتفاق لسنا بحاجة لنفعل القوانين. لان القانون لماذا موجود؟ حتى يعطي المعايير الملزمة في حال عدم الاتفاق، هذه أصل الديمقراطية. هل موجودة الآلية التي طورناها؟

و.ع.: دكتور ملاط، يقال ان كل القانونيين او معظم القانونيين الذين اشتغلوا على موضوع قوى 14 آذار وصلوا تقريباً الى جدار مسدود. عندك حالتين يمكن: استقالة رئيس الجمهورية هي قضية ان هو يقبل طوعاً هذا الأمر او في حال الخيانة العظمى. وهالامر ين طبعاً غير

متوفرين اليوم. عن اي آلية عم تحكي اذا؟

ش.م.: طرحنا آلية استاذ وليد، والآلية متداولة وبدأت. خلينا نسطها قليلاً وطبعاً يظل هناك جدل دستوري بهذه المواضيع. الآلية عندها 4 مراحل: المرحلة الأولى بدأت في الاجتماع الشهر، هذه المظاهرة الشعبية العظيمة في 14 شباط التي نتج عنها إجماع من المشاركين انه في ازمة دستورية خانقة عنوانها رئيس الجمهورية بسبب التمديد. هذا كان الإعلان في البريستول في 16 شباط الذي اجتمعنا وكان عندنا أظن دور مهم في التوصل الى هذا المشترك بين الموجودين. المرحلة الثانية بدأت مباشرة في العريضة. اليوم في عريضة مضاهها 71 نائب وعنوان هذه العريضة أن التمديد كان باطلاً بما بات معروفاً دولياً ودخلياً من الإكراه الذي رافقه. الآن صرنا بالمرحلة الثالثة، في حال صار هناك توافق في ساحة النجمة، حلت الأمور. إذا ما صار هناك توافق تتابع المرحلة الثالثة. المرحلة الثالثة هي الإظهار القانوني لمضمون هذه العريضة.

و.ع.: اي عريضة؟ عريضة الـ71 او عريضة النواب الذين قالوا انهم تعرضوا لضغوط.

ش.م.: عريضة الـ71، لانها قانونياً مهمة. هيديك fact، موضوع انها صارت وأصلاً ما كنا بحاجة لها، تقويها. لسنا بحاجة لها لانها موثقة قانونياً دولياً. نحن نعرف في هذا الاجتماع المشؤوم الشهر في 26 آب بين الرئيس الأسد والرئيس الراحل الحريري صار هنالك إكراه مدوّن في قرار فيتزجير الد الأول، ومدوّن ومؤكّد بالحرف، يعني إعادة صياغة كلمات موجودة في نص قانوني موثق دولي يتمتع ببرهان قانوني جاء من أعلى مصدر قانوني في العالم وهو مجلس الأمن.

و.ع.: دكتور ملاط، في المراحل الثلاث كتار من القانونيين يقولون انه بالنتيجة طبعاً هذا فيه تعبير معنوي عن موضوع معين او تعبير سياسي يرتدي طابع قانوني، بس بالحقيقة كل هذه المراحل ليس عندها أي مفاعيل قانونية حقيقية على صعيد بقاء أو استمرار الرئيس لحد في منصب الرئاسة الاولى.

ش.م.: لا بالعكس، شو العريضة شيء هولي. في عريضة من أغلبية الشعب اللبناني ممثلاً بأغلبية مجلس النواب تقول ان التمديد الذي حصل في الثالث من أيلول تمديدٌ باطل. هناك مفاعيل قانونية للتمديد الباطل.

و.ع.: بس إذا قيل، وعم يقال بالنتيجة أن مجلس النواب هذا لا يمثل أكثرية حقيقية. العماد عون يطرح نظرية الحقيقة او الأكثرية الوهمية التي لا تعبر عن واقع الحال الشعبي. شو يكون الجواب بهذا الموضوع؟

ش.م.: الجواب قانوني. العماد عون عنده مواقف شجاعة احترامها، وعنده مثل bon sens politique مهم لكن هذه لا تقوم بالمقام قانونياً. اليوم لا نعمل انتخابات اذا ستصير لاحقاً الانتخابات: نقول ان هذه النتيجة فاضية لان الانتخابات انتجت اكثرية وهمية. لان العماد عون نفسه اليوم لديه 20 نائب، اذا اليوم قلنا هذه وهمية شو معنى النواب الذي يتقدمهم هو؟ لا نقدر. لماذا الواحد عنده قانون ودستور؟ اليوم عنده الواحد القانون والدستور الذي يجسد بالقنوات الملموسة في حال خلاف الاغلبية والاقلية. تعطيها طابع وهمي او لا، مش مهمة لان الدستور واضح، اذا الدستور يصير وهمي.

و.ع.: اذا اليوم قتلوا ان انتخابات الرئاسة باطلة. هم يقولون حتى يمكن الانتخابات النيابية باطلة، لماذا؟ انتخابات الرئاسة جرت تحت ظل الوصاية السورية ايضاً يقولون ان الانتخابات النيابية جرت تحت وصاية سورية ما لانها جرت ايضاً تحت ظل قانون انتخابات عام الـ2000 يلي معروف انه قانون غازي كنعان.

ش.م.: صحيح. هناك جوايين قانونياً بهذا الموضوع: الموضوع الاول وهو متداول ان ما بني على الباطل فهو باطل، انه اذا التمديد للرئيس لحدود كان باطلاً قانونياً، كل شيء بصير بعد ذلك يكون باطلاً قانونياً غير صحيح قانوناً، لانه ليس هناك بلد بالعالم يقوم في حال بطلان احد الاعمال المتصلة بالشأن العام كل ما تبع ذلك يكون باطلاً. الاتحاد السوفياتي انهار اليوم، هل كل التزامات الاتحاد السوفياتي باطلة؟ ليس هناك الآن دولة اسمها الاتحاد السوفياتي.

و.ع.: تغير دولي.

ش.م.: اقول بالمطلق. اليوم دعنا نأخذ مثل: اليوم تفضل وشوف حضرتك الـpassport تبع حضرتكم وأي مواطن لبناني مضاه اللواء جميل السيد. اليوم هناك شبهة قضائية مهمة فإذا الـpassport باطل؟ هذه حجة لا تقوم بالمقام. اما الحجة السياسية بأن الانتخابات التي حصلت سنة الـ2005 هي انتخابات باطلة لان القانون الذي اعتمد عليه قانون جائر، هذه ايضاً لا تقوم بالمقام. اليوم كل الانتخابات يظل فيها مجال للتحسين ديموقراطياً عنا او بالولايات المتحدة او بفرنسا. اليوم بأول مرة بتاريخ لبنان هذه الانتخابات كانت حرة ونزيهة. كان القانون

اعرج ونعلم ان هناك مشاكل متصلة بالقانون، ليس لدينا اي اشكال فيه لكن منرجع الى نفس الموضوع. اليوم لما يكون القانون اعرج وقابل للتطوير هل يعني كل الانتخابات باطلة؟ هل يعني هذا مجلس النواب باطل؟ ليست حجة جدية ولاسيما انه من المتعارف دولياً وداخلياً انها هذه الانتخابات على عرج القانون الذي طبق فيها، كانت اكثر الانتخابات حرية ونزاهة في التاريخ المعاصر.

و.ع.: لماذا لا يصير اعتماد آلية أخرى، تنطرح من قبل 8 آذار وأيضاً من العماد ميشال عون؟ تتم اجراء انتخابات نيابية ينبثق من هذه الانتخابات مجلس نيابي جديد. مجلس النواب الجديد الذي يكون انتخب بالنتيجة وفق قانون انتخاب عصري وحديث ومتطور، هو الذي يتولى انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

ش.م.: غلط هذا الطرح.

و.ع.: لماذا؟

ش.م.: غلط هذا الطرح على مستويين: الغلط الاول ان المشكلة ليست بمجلس النواب، المشكلة برئاسة الجمهورية. اليوم ما حدا عم بقول ان مجلس النواب هو باطل، اليوم هناك شيء اسمه اكراه عظيم صار على مشيئة هذا الوطن برئاسة الجمهورية. اليوم عندما يكون هناك خطأ هنا، نصححه بخطأ تاني؟ وليس له اي علاقة فيه. هذه اول نقطة. وهذه النقطة تندرج أيضاً في موضوع الوزارة. اليوم يصير هناك طرحان: يصير هناك طرح ان الوزارة لتتغير. ليست مشكلة الوزارة، وأصلاً هذا كان حديثنا منذ السنة الماضية ان المشكلة لم تكن وزارة الرئيس كرامي، كانت وجود الرئيس لحود في السلطة بعد الاكراه واذا لم يتغير وهذا كان خطأ في 14 آذار ان التركيز كان للاسف على وزارة الرئيس كرامي، المظبوط كانت واهية مثل ما هي واهية وزارة الرئيس سنيورة. لكن واهية لسبب، لسبب ان هناك انفصاماً فظيماً في البلد يندرج من عدم شرعية التمديد بالشكل الذي تم فيه. يعني لا موضوع تغيير الوزارة، ولا موضوع انتخابات نيابية جديدة يفيد بالمقام لان المشكلة ليست هناك. المشكلة هي الرئاسة.

و.ع.: اذا نريد ان نكمل بهذا المنطق، كنت وصلت الى المرحلة الثالثة التي هي مرحلة العريضة النيابية الموقعة من 71 نائباً. لكن يظل لدينا المرحلة الرابعة لانك تكلمت بالاساس عن 4 مراحل. ما هي هذه المرحلة الرابعة؟

ش.م.: الثالثة: طبعاً العريضة موجودة، السؤال اليوم كيف تظهر قانوناً، تعلن قانوناً نتائج هذه العريضة. ليست مزحة بالبلد. تصور اليوم بريطانيا اصدر مجلس النواب بالاغلبية عريضة او قرار يقول فيه ان رئيس الوزراء غير شرعي. انتخابه باطل لأمر حدثت وتجلت للعيان بعد هذا الانتخاب. ماذا يصير؟ يتصور الواحد لحظة صغيرة ان Mr. Blair يظل في الحكم. انا برأيي عندها نتيجتين دستورياً: النتيجة الاولى، في حالة خلو، حالة فراغ بالرئاسة تلحظها مادة في الدستور هي المادة 74. عندما يصير هناك فراغ بالدستور، هناك نتيجتان: النتيجة الاولى ان الحكومة تكون مسؤولة عن تصريف الاعمال كما لو لا سمح الله توفي الرئيس او كما لو استقال. اليوم لو استقال على هذا الضغط الرئيس لحود، شو بيصير؟ الحكومة بفترة انتقالية. النقطة الثانية هي ان المجلس يجتمع حكماً، المادة 75 واضحة، ما عنده شي لانه يعرف الدستور اهمية مركز رئيس الجمهورية في حياتنا السياسية والدستورية. ليس هناك شيء ثاني.

و.ع.: سوف ترجع لتقع بنفس المأزق دكتور ملاط.

ش.م.: وهو.

و.ع.: مأزق الثلثين.

ش.م.: لا، غير صحيح.

و.ع.: حتى يجتمع مجلس النواب لانتخاب رئيس جديد للجمهورية كما يبدو انه بدو ثلثي الاعضاء.

ش.م.: من الذي قال؟ هناك المادة 34 تلحظ الكوروم، الكوروم هو النصف زائد واحد. الذي تفضلوا فيه، وهذا لغط.

و.ع.: في ثاني دورة.

ش.م.: في ثاني دورة انتخاب. نقول كوروم بالاول. ما بدو ان يجتمع مجلس النواب، اذا لم يأت النصف ليس هناك كوروم، ليس هناك شيء. اذا جاء النصف يجتمعون. يريدون الثلثين، اذا لم يحصل الثلثين الدورة الثانية انتخابية والا ليس هناك بلد.

و.ع.: لكن هذا اجتهاد.

ش.م.: طبعاً اجتهاد.

و.ع.: سنة 1982 مثل ما نتذكر معركة الرئيس الشهيد بشير الجميل ما كانت معركة تأمين الأكثرية داخل مجلس النواب وانما كانت معركة تأمين النصاب القانوني لإجراء انتخابات رئاسة الجمهورية.

ش.م.: دعني اعطيك المثل. اليوم تصور لسبب من الأسباب استقال الرئيس لحود، تأتي أقلية نيابية تقول انا لا أريد أن اذهب الى مجلس النواب لانتخب رئيس. ماذا يصير؟
و.ع.: ليست أقلية، عندها الثلث. هي تقول ذلك، انا اقول منطقتها.

ش.م.: ماذا يصير؟ نظل من دون رئيس؟ غير معقول بلد يقوم على أساس إمكانية تعطيل مسار دستوري من قبل الأقلية. لا يقوم في المقام.

و.ع.: اذاً دكتور، لماذا المشرع اصر على اكثرية الثلثين، اذاً بروحية الاشرع القصد أن يأتي الرئيس على الأقل حائزاً لثلي النصاب القانوني؟
ش.م.: هذه القراءة غلط.

و.ع.: برأيك حتى في الـ 82 القراءة كانت غلط.

ش.م.: ليس فقط غلط. اليوم هناك شيء اهم هو عريضة الشغور. نرجع الى نفس الموضوع: لازم نتصور اليوم انه لسبب من الأسباب استقال الرئيس لحود، زهق، ترك او لا سمح الله توفي، هل يتعطل دستورياً لأنه لم يقدرُوا أن يتفقوا على رئيس مثلما يحكى؟ سوف يصير هناك معركة. والمعركة تصير اليوم وهذا الجديد إن شاء الله بالنجمة، انه صار هناك قناعة ان المسار الدستوري يجب ان يتحرك لانه هنا عين الآثار: رئاسة الجمهورية. ليس موضوع السلاح المتعلق بحزب الله، ليس موضوع مزارع شبعاء، هذه المعركة الكبيرة اليوم والمتجهة ان شاء الله في الاتجاه الصحيح. ان يقول الواحد تعطل دستورياً الأمور بشكل اعتباطي بشكل اكيد لا تقوم بالمقام.

و.ع.: دكتور، الا يمكن ان نصل الى مأزق على هذا الصعيد بمعنى انه مشيت هذه المراحل الاربعة مثلما ذكرتها حضرتك ووصلنا الى انتخاب رئيس جديد للجمهورية، في هذا الوقت يصير الرئيس لحود ومن معه من قوى سياسية انه هو الرئيس الشرعي الوحيد للجمهورية اللبنانية. يعني سوف نرجع الى زمن الحرب الى زمن الحكومتين اللتين كانتا موجودتين على الساحة اللبنانية؟

ش.م.: استاذ انا لا اتصور انها تصل الى هنا المرحلة.

و.ع.: لماذا؟

ش.م.: حتى اذا صارت هناك فرق مهم جداً في هذا الموضوع. اليوم لما يعلن بطلان التمديد، ما عاد هناك رئيس جمهورية. حديث الرئيس لحود اليوم يكون irrelevant، هذا الموضوع الاساسي. اليوم لا يقدر ان يعطي أوامر بعد الآن. صار خارج الصلاحية.

و.ع.: لا يعطي الأوامر لكن بالنتيجة عنده مروحة واسعة من التحالفات السياسية. او تحالفات سياسية او التقاء مصالح. عنده حزب الله، عنده حركة امل، عنده العماد عون، هؤلاء داخل مجلس النواب وعنده طبعاً ايضاً حلفاء خارج المجلس النيابي.

ش.م.: لكن كيف تجسّد قانونياً. يقول الدستور بالمادة 62 ان الحكومة هي مسؤولة في الصلاحيات المناطة لرئاسة الجمهورية في حال الخلو، لم يعد عنده صوت يقدر ان يفعله. اللجوء الى الشارع هناك يصير مشكلة. اليوم لنرى الوضع: الأزمة ليست من الأشخاص المطالبين بانتخاب رئيس جديد. الأزمة ناتجة من استمرار الرئيس الحالي لان شرعيته منتفية ولو لم تكن شرعيته منتفية بالإجماع في لبنان لكان موجوداً في النجمة. الأزمة ليست من الأشخاص الذين يقولون انه يجب ان نعالج هذا الفراغ، الأزمة ناتجة من التمديد الذي انتج هذا الفراغ لانه صار هناك ردة الفعل الشعبية والسياسية العظيمة التي تجسدت ليس فقط داخلياً ايضاً دولياً، دولياً اليوم هل تراه طبيعياً استاذ وليد ان يأتي وزير خارجية بريطانيا، ان تأتي وزيرة خارجية الولايات المتحدة ولا تجتمع برئيس الجمهورية في لبنان؟ هذا عيب. هذا عيب لا يفهم إلا بإطار الشرعية الدولية التي عنوانها 1559.

و.ع.: هو يقول وطبعاً الذي معه هذا عيب بالنسبة الى قوى 14 آذار والذين يجارونه لكن بالنسبة له انه هو يدفع الثمن الطبيعي للخيارات الاستراتيجية التي أخذها وخصوصاً في ما يتعلق بالتحالف حتى النهاية مع سوريا.

ش.م.: سمعناها هذه استاذ وليد هذه التغطية السياسية لكن دعني اقول ان اليوم كوندوليزا رايس عندما تذهب الى كوريا الشمالية وهل هناك نظاماً أعتى في العالم من كوريا الشمالية؟ تجتمع بكيميلسون.

و.ع.: هذا الرد على كل هذا.

ش.م.: هذا الحديث غير جدي. هذا حديث مؤسف ان يقال انه لما يأتي قيادي العالم ولا يجتمعون بشخص، هم المعيّين. العيب قانوني موجود في قرار من مجلس الامن.

و.ع.: العيب قانوني او العيب سياسي. بمعنى انه خسر الاكثرية السياسية، النصاب السياسي.

ش.م.: أكيد. النصاب السياسي داخلياً ودولياً. غير مسبوقه في تاريخ الامم. وهذا الاستمرار غير طبيعي.

و.ع.: برأيك تحالف قوى 14 آذار سيلتزم هذه المراحل الاربعة؟ هل هذا هو المخطط الحقيقي في حال انه بالنتيجة وصلت عملية الحوار داخل ساحة النجمة الى الجدار المسدود؟

ش.م.: انا بتصوري حقيقةً انا قراءتي للأمر ومعرفتي بالقيادات أظهرها انها متجهة بشكل يغنيها عن هذه الآلية او بالاحرى يجعلها طبيعيةً ومقبولةً من الجميع لان هذا هو الاعتراف والذي اعترف به حتى الجنرال عون نفسه عندما قال ان هناك مشكلة في رئاسة الجمهورية. عندنا مشكلة بتصوري يشترك فيها الجميع: ليس هناك منطق ديمقراطي كافي. عندنا ازمة اليوم، هل ضروري نتوافق على شخص؟ اذا توافقنا على شخص كان به، عظيم، لكن اذا لم نتوافق فلتكن المعركة وهذا طرحي برئاسة الجمهورية من الأول. اليوم عندما دخلت من 4 أشهر على هذه المعركة الرئاسية هي لطرح جديد اسمه التنافس.

و.ع.: بهالاطار يقول العماد عون انه المشكلة ايضاً ليست مشكلة ديمقراطية، المشكلة بالنسبة له ان هناك قوى سياسية ترفض ان تعترف بأحقية الشعب، بالقوة الشعبية الهائلة التي عبرت عنها الانتخابات النيابية الأخيرة وبالتالي تحاول ان تقصيه عن رئاسة الجمهورية علماً انه يعتبر نفسه الأحق بهذا المنصب.

ش.م.: طبعاً لما يتقدم الواحد، لما انا أتقدم، لما الوزيرة نايلة معوض تتقدم، تتقدم على أساس هناك أفضلية. لو عندي قناعة ان العماد عون يمثلني أمشي وراءه. اليوم لا يكفي ان اقول انا احسن الاشخاص، يجب ان أبرهن.

و.ع.: يقول هو انا اقوى الاشخاص.

ش.م.: اقوى الاشخاص نحكي فيها. اقوى الاشخاص من الناحية التمثيلية انا لست مقتنع فيها.

و.ع.: لست مقتنع ان العماد عون هو الاقوى؟

ش.م.: ابدأ. اصلاً لماذا أتقدم بطرح رئاسي، أتقدم بطرح رئاسي على خلفية فراغ في القيادة. والمشكلة ليست بالحقيقة تجاه العماد عون انما تجاه الزعماء الآخرين على نسق الاستاذ بطرس حرب او على نسق الاستاذة نايلة معوض. وهي موضوع التمثيل. اليوم هناك طلب لتمثيل جديد برئاسة الجمهورية. الأشخاص الذين يطرحون أنفسهم في هذه الرئاسة لا يتجاوبون مع حالة شعبية وطنية عامة تمثل هذه الروح الجديدة.

و.ع.: تتكلم عن الجميع؟

ش.م.: عن الجميع أكيد.

و.ع.: العماد عون، الشيخ بطرس حرب، والنائب السابق نسيب لحود،...

ش.م.: طبعاً وإلا انا ليس عندي تفسير. انا إذا ليس عندي شيء جديد وليس عندي قناعة أن التمثيل ناقص وطنياً بالنسبة لرئاسة الجمهورية، لا اطرح نفسي. لو لم يكن هناك القناعة الراسخة والطلب الراسخ انه نريد رئاسة جديدة لديها انجازات مميزة تاريخياً، عندها مواصفات مميزة من ناحية التجديد، عندها برنامج مفصل يطرح للناس، عندها اقبال نهج مختلف بحملة تكون ليس بالوشوشة مثلما تفضلت وبدأت فيها انما بالانفتاح. أعقد محاضرة، اذهب عند الناس، يأتي الناس لعندي، هكذا تصير الامور. هذا لا يعني عندما يقول السيد حسن نصر الله ان العماد عون جدي وجيد، طبعاً نتفق معه. انما الخلاف هو ان هناك منافسة وهذه المنافسة طبعاً لو لم اكن مقتنعاً ان تمثيلي للحالة الشعبية اليوم والمرتقب الوطني افضل واقوى من سائر المرشحين لا اتقدم اصلاً.

و.ع.: هذا يعني على كل المرشحين للرئاسة.

ش.م.: ليس هناك من شك.

و.ع.: المرشحين التقليديين.

ش.م.: بهالمعنى، نعم التقليديين. بهذا المعنى ان هناك شيء جديد اليوم بهذا الترشيح. لان هناك طلب جديد وهذا الطلب الجديد عنده مواصفات، عنده تاريخ، انجازات اظن انها متقدمة كثيراً على سائر الاصدقاء بالنسبة لطرح حكم القانون، طرح حقوق الانسان، طرح الشفافية ومستقبلاً ببرنامج مفصل تتم مناقشته بالتفصيل مع الناس، مع النواب كما مع رؤساء الكتل النيابية كما مع الشعب مباشرة.

و.ع.: لكن بالنسبة للزعماء التقليديين او المرشحين التقليديين عندك نقطة ضعف يعني مقابل هذه العناوين التي طرحتها، نقطة الضعف انك لست داخلاً حقيقةً بالسياسة اللبنانية، بالتفاصيل، بالدهاليز، الالعب تحت الطاولة وبكل هذه القصص، علماً ان السياسة سواء بلبنان او يمكن بالشرق او حتى بالعالم تقوم على هذه التفاصيل الصغيرة.

ش.م.: العايب تحت الطاولة ليست من شأني. اليوم اذا كنت اريد ان اقوم بالعايب تحت الطاولة لن أكون موجوداً معكم، وبطرابلس البارحة وبعامة هايغازيان ما قبل البارحة وبراشيا. ليس عندي الأعايب تحت الطاولة، هذه نريد كسرها.

و.ع.: هل هناك سياسة حقيقية من دون العايب تحت الطاولة؟ نحن نتكلم بالملق ولسنا نتكلم فقط عن لبنان. هل حقيقةً السياسة هي بالنتيجة فن الوضوح وان تقول كل الحقائق للرأي العام او انه دائماً هناك مقدار من الحقيقة يظهر الى الرأي العام لكن حقائق الأمور هي التي تجري في الخفاء؟

ش.م.: انا لست ساذجاً استاذ وليد، انا لست ابن البارحة. اليوم موضوع الأعايب تحت الطاولة، طبعاً هناك شق في السياسة داخلياً وعالمياً لكنني لا أحبذ وارى ان التزام السر والعلن بالحديث السياسي هو ما يجعل السياسة ناجحة. كل السياسات الأخرى فاشلة، الشأن العام اسمها، السياسة هي الشأن العام، اذا الشأن العام لا ينطبق مع هذا الحديث تحت الطاولة، هناك شيء غير مطبوع بالبلد. اليوم سوف ترى بالنسبة للعملية التفصيلية أين بدأنا من 4 أشهر وأين وصلنا فيها في هذه الحملة المفتوحة. هناك تجاوب قوي. اليوم هناك مجموعة رائعة من اللبنانيين اجتمعوا في الولايات المتحدة دعماً لترشيحي ويجهدون. وفي لندن وفي باريس وفي لبنان. اليوم هدي في ليس تسجيل موقف، هدي في النجاح في الرئاسة والتواصل اليوم مع الدكتور جعجع، مع النائب سعد الحريري، مع البطريك صفير، مع الأستاذ وليد جنبلاط، مع السيد حسن نصر الله والجنرال عون إن شاء الله في الأسابيع المقبلة، هذا جدي. الأشخاص المنافسين المشكلة معهم انهم لا يتقدمون. الوحيد اليوم الذي يتقدم بشكل جدي هو الجنرال عون، ومرحى به. الآن العملية فيها معركة.

و.ع.: لماذا الوحيد؟ أيضاً الشيخ بطرس حرب كان قد قدم برنامج ترشيح بصيف 2004 وأعلنه في وقته بمجلس النواب.

ش.م.: عندها هنأتة وسحبوه له بالتمديد البشع الذي صار. انما اليوم الفرق، انا اعزه للشيخ بطرس والاستاذة نايلة عند البطريك...

و.ع.: حضرنا المؤتمر الصحفي وكان هناك عرض لمعظم القضايا المطروحة على الساحة اللبنانية.

ش.م.: الشيخ بطرس اليوم عنده قليلاً هذا الطرف تحت الطاولة الذي نريد ان نخرج منه قليلاً.

و.ع.: اي طرف تحت الطاولة؟

ش.م.: اليوم الذي يصير في ساحة النجمة، طبعاً معركة رئاسية، هذه حقيقة. اليوم لازم الشيخ بطرس وغيره إذا جدي أن يعود وي طرحها ويقوم بحملة.

و.ع.: يعني يرجع يطرح برنامج الرئاسي.

ش.م.: طبعاً. برنامج رئاسي وحملة. لا يكفي اليوم أن أقول انا بطلع رئيس جمهورية، اقوم بتصريح صحفي يأخذ أول صفحة وأعود الى البيت. هناك معركة، هناك ناس. الناس ليست قطع غنم.

و.ع.: في معركة وفي ناس لا شك لكن انت تعرف ايضاً دكتور ملاط، نتكلم بالنسبة للشيخ بطرس حرب، انه مقدار التهديدات التي توجه حقيقةً الى قوى 14 آذار وكيف ان وضعهم الأمني لا يسمح لهم ان يكون لهم كثيراً تواصل مع الناس في هذه المرحلة الأمنية الدقيقة.

ش.م.: وهذه عندي مشكلة مشابهة. لا تفتكر اني بهالمعركة اليوم...

و.ع.: لست مرتاح امنياً.

ش.م.: هناك قلق أكيد للاسف لهذه الأمور. وينتبه الواحد، اليوم ليس هناك مهرجانات شعبية لان المهرجانات الشعبية تهدد الناس الذين يجتمعون. انا لست أقوم بمهرجانات شعبية. نقوم بلقاءات مميزة مع 50، 70 شخص هكذا تصوير وطبعاً يظل هناك حيز من الخطر، إن تقدمت أو لم تتقدم. هذا ينطلي على الشيخ بطرس وعلي وعلى غيرنا.

و.ع.: وعلى الأستاذ نسيب حود؟

ش.م.: ليس هناك من شك، كل الناس اليوم. اليوم للاسف اهل السلم بلبنان مهددين. بغض النظر اذا كانوا يطمحون لرئاسة ام لا.

و.ع.: دكتور ملاط ما دمنا نحكي عن الترشيحات وأشرت الى موقف او الى تجاوب ما

لبطيريك الماروني مار نصرالله بطرس صفير، اليوم هناك عنوان لافت بجريدة صدى البلد يقول فيها البطيريك صفير: «نريد رئيساً مثقفاً ووسطياً». هل تجد أن هذه المواصفات تنطبق عليك؟

ش.م.: دعني أقول شيء، انا لا أتحرك. انا ابن المارونية القديمة.

و.ع.: السياسية؟

ش.م.: طبعاً.

و.ع.: لكن بمعناها الايجابي وليس السلبي.

ش.م.: بمعنى ان هذا البلد اصدر شخصيات مميزة بهذا البلد. كان الله يرحمه بشاره الخوري يحكي عن جدي، شبلي: c'est le terroir يعني نحن الجبل. لا أتحرك اليوم عن قصة ليس تحت الطاولة، يجب أن يكون هناك حنكة سياسية بالتحرك لكن الحنكة السياسية ليس بالضرورة أن تكون حنكة ثعلب ممكن ان تكون حنكة أسد. اليوم أتحرك دون ان يكون هناك توجيه عام من سيدنا البطيريك؟ واصلاً عندما بدأت، هناك التواصل قديم مع سيدنا البطيريك، ان من جدي أيام البطيريك المعوشي او الوالد يطول عمره الذي هو قريب جداً من البطيريك خريش ومن سيدنا البطيريك. الطرح أكثر من هذا، انا من سنة ذهبت عند سيدنا وقلت له ليس لدينا خلاص الا اذا اتم سيدنا تبوأتم رئاسة الجمهورية. هناك حديث، وكلما ارى سيدنا البطيريك يكون business meeting لأنني أريد توجيهات.

و.ع.: اجتماع عمل.

ش.م.: اجتماع عمل لماذا؟ مثلاً عندما ذهبنا الى نيويورك أول مرة بند 1559، من سمح أن نتكلم قليلاً عن حالنا لنقدم تراثنا لان هناك ناس لا يعرفون. اليوم 1559، هذا البند كان منسياً، من حافظ عليه سنة ونصف؟ ولم احافظ عليه إلا بعد أسبوع من التمديد، سعدت عند سيدنا.

و.ع.: عن أي بند تتكلم دكتور؟

ش.م.: البند الرئاسي الذي اليوم أساس عدم اجتماع كوندوليزا رايس بالرئيس لحدود.

و.ع.: او جاك سترو.

ش.م.: هذا موجود بالنص لكن كان مغيباً. من حافظ عليه كل هذه الفترة؟ اجتماعات مع تيري رود لارسن. لكن بعدما قابلت البطريك. لا أتحرك بموضوع بها لاساس.

و.ع.: اخذت موافقة البطريك بهذا الموضوع؟

ش.م.: تعلم كيف تصير الامور؟ دعنا لا نقول موافقة، هناك استمزاج لسيدنا البطريك لان مباركة سيدنا البطريك روحية. يظل لديه هذه المسافة الحكيمة تجاه السياسة. بالعودة الى موضوع هذه المواصفات طبعاً يثلج القلب، انه هناك تماهي، طبعاً تصور اغلب الاصدقاء المتنافسين منهم الشيخ بطرس او الاستاذة نايلة او حتى الجنرال عون يقولون انا ايضاً مثقف وانا وسطي انما يثلج القلب. لكن هذا موضوع عندما طرحنا الترشيح طبعاً ذهبنا عند سيدنا البطريك حتى يوجهنا. ان شالله مفكر ان الآلية الدستورية التي اتكلم عنها اتقدم فيها بهذا الزخم لو لم يكن لدي قناعة ان سيدنا يرتاح اليها عندما تصدر. تابعوا حديثي في حديث سياق غبطة البطريك. انا مقتنع ومن هذه الناحية ضد اغلب الاشخاص في 14 آذار انه لا يوجد تغيير عنفي لرئاسة الجمهورية، لا يوجد زحف على بعدا.

و.ع.: هم أكدوا ايضاً.

ش.م.: اكدوا لكن بعد. لكن اليوم انا لو لم اؤكد هذه وأكدت هذه وقلت ان لحد يبقى وتبقى الأزمة مستمرة، ماذا فعلنا؟ يجب ان تكون الطرق الدستورية جاهزة، دولياً بال1559 وداخلياً بهذا الطرح الذي ناقشناه. هذه لا تصير إلا تحت إشراف البطريك.

و.ع.: وسقف بكركي هذه الآلية الدستورية التي تكلمت عنها، هل وفق معلوماتك تنبث الآن في مؤتمر الحوار الوطني؟ او لا تزال كل الامور باطار التمنيات واطار الكلام العام؟

ش.م.: نتكلم بمواقف اليوم محورية، لدي مآخذ على موضوع الحوار: المآخذ الاول الذي انتم تفضلتم فيه اننا نريد نتيجة، وهذه النتيجة لا تكون الا عن طريق تغيير رئاسة الجمهورية لاعادة الديمقراطية الى البلد. الديمقراطية موقوفة منذ الثالث من ايلول.

و.ع.: فقط منذ الثالث من ايلول؟ يقال انه يمكن الديمقراطية موقوفة منذ العام 1992 يعني من بعد الانتخابات النيابية بـ13% وبالنتيجة احكمت القبضة السورية على لبنان.

ش.م.: صحيح والخطأ كبير كان داخلياً ودولياً، انه لم يحترم الطائف في صيف 92 لكن عندنا تواصل. تقول لي ان ليس لدي تاريخ سياسي، التاريخ السياسي بالانجازات منها تنجح ومنها

لا تنجح. كان عندي حديث شهير مع العميد ريمون اده بال92 ومع سيدنا البطيريك وهو في ايار ال92 انه دعنا اليوم، ضروري الانتخابات ستصير في الصيف ان تكون تحت اشراف دولي، لانه اذا لم تصر هكذا سنضطر ان نقاطع لان السوريين بالشكل الذي كانوا فيه ضارين عرض الحائط المطلب الواضح في الطائف في إعادة التمرکز كما يقال أي الانسحاب من بيروت والشاطئ لم يطبق. وقتها صحيح دخلنا بالدهاليز.

و.ع.: سأكمل معك لكن ذكرت انك حكيت عن هذا الموضوع، لكن هل كانت المشكلة عند العميد ريمون اده او البطيريك صغیر او المشكلة عند الطرف السوري؟

ش.م.: اکید كان عند الطرف السوري. لكن اليوم الطرف السوري نريد ان نقف في وجهه.

و.ع.: هل كان الطرف السوري من الوارد القبول باشراف دولي عليه؟

ش.م.: اليوم فرض هذا الشعب امور كثيرة بالحجة وبالوقوف.

و.ع.: تحت ظل الوصاية؟

ش.م.: طبعاً، الوصاية كيف انتهينا منها؟ الشعب خلص من الوصاية. لا يفكر شخص ان الوصاية السورية انتهت بسبب القرار 1559.

و.ع.: طبعاً الشعب لكن برأيك دكتور ان الواقع الاقليمي، المتغيرات الاقليمية من بعد أحداث نيويورك، ليست هي ايضاً شكلت الرافد الضروري لتصل صرخة الشعب الى متغاهها؟

ش.م.: ليس هناك من شك. دعنا نقول الامور بوضوح اليوم: اليوم لو لم يصبر هناك تغيير في العراق على مستوى القيادة، لما تغير شيء عندنا. لكن هذه ليس فيها علاقة سببية واضحة. العلاقة السببية الواضحة للأزمة الحالية في لبنان هي التمديد. نرجع الى ال98، ونرجع الى سايكس - بيكو. اليوم عندك ازمة تعالجها سياسياً وليس ان نعمل تحليل سياسي، لسنا بوارد اليوم تحليل عالمي وسياسي. اليوم بوارد حل ازمة خانقة: البلد معطل، هناك انفصام بالحكومة وهذا الانفصام لا يحل الا اذا كان عندنا رئيس جديد يشبه الشعب.

و.ع.: ما دمت تحكي عن انفصام، ايضاً هناك حجة يقولها اطراف 8 آذار انه ايضاً بفرنسا وبأعرق الديمقراطية في العالم احياناً يكون هناك انفصام. بالنتيجة الرئيس جاك شيراك

قبل ان يصل رئيس جمهورية تعايش هو والرئيس فرانسوا ميتران: كان الرئيس ميتران رئيس جمهورية والرئيس جاك شيراك رئيس حكومة.

ش.م.: لكنه لم يمدد بالقوة حسب ما ا تذكر الرئيس شيراك.
و.ع.: لكنه مدد. جدد بالأحرى.

ش.م.: انا عندي خلاف مع الرئيس بري، هنا عندكم الله يطول بعمرها مي شدياق انه كان لازم يصير هناك تجديد بالانتخابات النيابية بحزيران. لكن كان هناك فرق: الفرق ان الرئيس بري اليوم لم يفرضها بتغيير دستوري قصري - التمديد - صار هناك حركة سياسية. انا اعتقد اخطأت، كان لازم ان اقول على الأقل كان لازم ان يكون هناك تنافس لرئاسة المجلس النيابي لان التنافس هو روح الديمقراطية.

و.ع.: جميل منك الاعتراف بالخطأ العلني بهذه الطريقة.

ش.م.: أكيد. لانه كان هناك مودة مع الرئيس بري. هناك اشياء اقولها: اليوم ابعاد نائب الرئيس الاستاذ فريد مكارى الذي حصل في الاسبوع الماضي، غير صحيح وكان يجب ان يتداركه الرئيس بري. وبهذا الموقف انا مع الرئيس مكارى.

و.ع.: كنت قد بدأت تتكلم عن بعض الملاحظات السلبية على الحوار. هل هذه اول ملاحظة؟

ش.م.: هذه ملاحظة سلبية. والملاحظة السلبية الثانية انه لا يجب ان تكون الامور ضبابية بالحوار بمعنى انه لا يوجد 300 الف بند. اليوم نحن عملنا معركة ولندع الاصدقاء في حزب الله ان يقدروها لنا قليلا، اليوم ندخل ببند اسمه الرئاسة من ناحية ومن ناحية ثانية سلاح حزب الله على المستوى ذاته، هذه معركتنا المستمرة منذ وقت صدور 1559 ان الموضوع الاساسي ليس سلاح حزب الله. الموضوع الاساسي الديمقراطية الموقوفة، يعني رئاسة جديدة. لماذا شملوهم اليوم؟

و.ع.: لانهم يقولون انهم مربوطون ببعضهم.

ش.م.: نعم انهم مربوطون. اليوم 1559 رابطها لكن اليوم منذ سنة ونصف نعمل معركة ونقول ان التصدير للأمر وحل مشكلة سلاح حزب الله يأتي بعد ذلك برئاسة جديدة. اليوم من الخطأ جمعها.

و.ع.: لكنهم يقولون حتى اكثر من هذا، انهم بالنتيجة ليوافقوا على هذه الآلية الدستورية: آلية اسقاط رئيس الجمهورية والاتيان برئيس جديد للجمهورية، يريدون ضمانات فيما يتعلق بالبند الآخر بما يتعلق بسلاح حزب الله وبلبنانية مزارع شبعا.
ش.م.: وهذه هي بتصير الضمانات.

و.ع.: هنا نرجع الى قضية الاتفاق على مواصفات الرئيس الجديد، وربما على برنامج عمل الرئيس الجديد وحتى على اسم الرئيس الجديد.

ش.م.: d'accord. لكن هكذا تصير ايضاً قصة سلاح حزب الله داخله بهذه الورشة السياسية العظيمة بما فيها سلاح حزب الله التي لا تقدر ان تبدأ بدون رئيس جديد.
و.ع.: لذلك هناك تشديد عندهم على بنود بالنتيجة كلها سلة واحدة.

ش.م.: لا. الموضوع اليوم بالسياسة: تقول لي اليوم ان السياسة قصة طاولة. هناك حنكة بالسياسة هي التراتبية. فن الممكن: السياسة. اليوم طرحنا للاميركيين وعندي مع اعلى السلطات الاميركية واقنعتهم اظن لانه ايضاً السفير فيلتمان هناك تواصل معه بالموضوع. الموضوع الأساسي بالنسبة لأميركا من سنة ونصف حتى الآن كان الحديث عن سلاح حزب الله. هذا غيرناه. وهذا الذي نطلب عنه التقدير من القيادات في حزب الله. غيرناه عن قناعة.
و.ع.: عوضاً ان يجل الأمر فوراً وبالطرق الممكنة، انه بالنتيجة من خلال الحوار بين اللبنانيين؟

ش.م.: طبعاً. برئيس جديد لان الرئيس الجديد يعطي زخماً سياسياً عظيماً ان يشترك به حزب الله. هذه الضمانة الوحيدة وإلا الضمانة كيف تقدر ان نأخذ نص؟

و.ع.: عندهم خشية دكتور من هذا الامر بمعنى ان الآن مجلس النواب مسيطر عليه الأكثرية المعروفة أكثرية قوى 14 آذار. الحكومة ايضاً مسيطر عليها من هذه القوى. بعد عندهم بالنتيجة متراس أخير ضمن هذه السلطات الأساسية هي رئاسة الجمهورية. لذلك بالنسبة لهم لا يمكن ان يتخلوا عن هذا المتراس الا اذا بالنتيجة اخذوا ضمانات فيما يتعلق ببقية المواضيع.

ش.م.: ماذا يعني الضمان؟ المشكلة انك يجب ان تجسد هذا الضمان. اليوم حتى اذا طلع قرار هام بعد 3 ايام: المقاومة وتكريس المقاومة، ماذا يعني؟ لا يعني شيء. اليوم نريد ان نرفع موضوع حزب الله الى مستوى وطني ارقى وهذا الطرح. اليوم لماذا يخاف حزب الله؟ انا اليوم

كرئيس اطرح على حزب الله ان هذه ليست مشكلة السلاح. اليوم انا اقول بشكل واضح: خاطئ وكاذب من يقول لحزب الله ان أي دولة ممكن أن تقوم إذا كان قسماً من المجتمع يتحلى بسيطرة على إمكانيات العنف. لا تمشي. عندما جاء لعندي القائم بالأعمال الإيراني بعد السفير الاميركي كان نفس الحديث. اليوم انا مسيحياً، اليوم اذا تسلم الشعب المسيحي بأي حجة تردوه؟ يقول عندي هاجس؟ اليوم انا عندي هاجس، في عندي 200 الف قميص سوداء عم تجتمع اليوم كلها عندها سلاح. كيف سأدافع عن نفسي؟ لا يكفي ان يقول الواحد لدي هاجس، هناك ايضاً امور وطنية اساسية لا تقوم بالمقام اذا كان هذا الهاجس غير قابل للتداول. الآن ماذا يُعطى حزب الله؟ انا اطرح على حزب الله شيء اهم بكثير. اليوم لدينا معركة حضارية مع اسرائيل، لدينا مشكلة فلسطينية بلبنان سببها الاساسي اسرائيل. هذه هي المعركة الحقيقية وهكذا تصير المعركة الحقيقية مع حزب الله بالحكم. انا عندي مأخذ على حزب الله. مع الزميل الاستاذ مرسل غانم منذ اكثر من سنة كان قد طرح موضوع حزب الله والسلاح، وكان طرحي انا ان لدينا مشكلة في لبنان: لماذا اليوم هناك هذا ال tabou على تبوء حزب الله مراكز في الوزارة؟ تتذكر كم؟ 10 سنين. ماذا اعطونا حزب الله خلالها؟ معقول الواحد يدخل بوزارة، يكون قسماً منها عنده قوى عسكرية. ما هي الحكومة؟ الحكومة هي السلطة التنفيذية، والمسؤولية الدستورية لقيادة الجيش هي الحكومة. اليوم عندك هذه القوة المتمثلة بالجيش، كيف تحافظ على سلاحك؟ هناك شيء غير منطقي بهذا الموضوع.

و.ع.: يعني انت من الداعين ان حزب الله يجب ان يتخلى عن سلاحه بالنتيجة.

ش.م.: انا برأيي هذا مسلّم به من قبل حزب الله.

و.ع.: دكتور حتى قبل حل مسألة مزارع شبعا وتحرير ما تبقى من الأراضي اللبنانية؟

ش.م.: طبعاً.

و.ع.: لماذا؟

ش.م.: لان اليوم المعركة اذا فرضنا وهذه فيها اشكال طويل عريض ان قانونياً رغم ما حصل في ساحة النجمة الاسبوع الماضي، لدينا مشكلة طويلة عريضة اسمها مجلس الامن. مجلس الامن اشتغل هو لم يأت بلبلة لا ضوء قمر فيها وقرر ان مزارع شبعا هي سورية. هناك شغل قانوني طويل عريض امتد على عدة اشهر كان هذه نتيجتها: ان مزارع شبعا تدخل في

القرائن الموجودة امام مجلس الامن والتي منها القرائن التي قدمتها الدولة اللبنانية، هذه قرائن مرجحة بشكل واضح ان هذه المناطق تدخل تحت الاوندوف. وهي احتلت سنة 1967، اذاً خاضعة لـ 242 وليس للقرار 425. اذاً لا يكفي مع الاحترام لهذا النوع من الاندفاع الوطني الذي رأيناه الجمعة الماضية، ان نقول مزارع شبعاً لبنانية، لا تقلع بالامم المتحدة، لم نعمل شيئاً. انها حتى لو هكذا، وحتى اذا كانت هناك ارض محتلة، ارض وطنية محتلة وهناك ضرورة لاستعمال العنف لتحريرها، الحكومة والدولة مسؤولة وليس طرف. موضوع المقاومة طبعاً نحن كلنا فخورين بعمل المقاومة بتحرير الجنوب.

و.ع.: ماذا عن التوازن الاستراتيجي، اذا نريد ان نأخذ بهذه النظرية فيما يتعلق بمزارع شبعاً وتحرير الاراضي. لكن ايضاً حزب الله يقول ان تمسكه بسلاحه ناتج ايضاً من حرصه على استمرار التوازن الاستراتيجي بين لبنان من جهة وبين اسرائيل من جهة ثانية.

ش.م.: هذا صحيح. لكن هذا التوازن يكون متضافراً عندما يجتمع سلاح حزب الله بشرعية الدولة اللبنانية. لا نريد ان نقصي حزب الله بالعكس نريد ان ندخل حزب الله في الحياة السياسية عن طريق رئاسة جمهورية جديدة تعطيه زخماً هائلاً كقسم من هذا الوطن اللبناني الذي نشترك به اولاً.

و.ع.: بالنتيجة سيتخلى عن سلاحه في هذا الإطار لمصلحة الجيش اللبناني؟

ش.م.: ليس هناك من شك. لمصلحة الدولة. كيف تصير؟ لذلك نعود لنطرح رئاسة الجمهورية قبل، الباقي يأتي تبعاً. اليوم الـ decommissionning تبع الـ IRA، صار الاتفاق السياسي منذ 5 سنين ولا تزال الوتيرة متواصلة، تأخذ وقت. وهذا الوقت يعطي نوع من راحة للهواجس. لكن انا اقول اكثر من هذا بالنسبة لحزب الله، انا عندي معركة حضارية مع اسرائيل ومعركة اربحها لكن معركة تكون بالنموذج الديمقراطي في لبنان.

و.ع.: ما قصدك بمعركة حضارية مع اسرائيل؟

ش.م.: انا عندي مشكلتين مع اسرائيل. عندي مشكلة فلسطينية، هم مسؤولون عنها وسيحملون قسماً منها وسنحل هذه المشكلة اذ لا يجوز ان يظل الوضع الفلسطيني على هذه الحالة الرثة والخطرة في لبنان، يجب حله وهذا يحل بطريق نموذجي حضاري، لبنان قسم منه، لأن الجزء الاكبر هو دولي والجزء الاعظم في الجزء الدولي هو مسؤولية اسرائيل التي لا

يمكنها أن تتهرب من هذه المسؤولية، هذه سوف تعمل معركة، لكن ليس معركة سلاح.

و.ع.: معركة بالمحافل الدولية وبالجهود الدبلوماسية.

ش.م.: من دون شك. والضغطات تكون عندها الطرف الطاعي، طرف حضاري. هذه معركة مع اسرائيل. والمعركة الثانية مع اسرائيل هي الموضوع الداخلي في اسرائيل، الديمقراطية.

و.ع.: كيف الداخلي؟

ش.م.: اليوم ما هي الحجة؟ خلافاً للمتداول طرح اسرائيل بتفوقها عالمياً ليس مرتبطاً بما يسمى بالشبكة اليهودية. ليست هي القوة الاسرائيلية. قوة اسرائيل ان هناك قناعة في الغرب ان الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط هي اسرائيل. وهذا الطرح غير صحيح. وهذه معركة طويلة عريضة بالطرح.

و.ع.: الا يمكننا ان نعتبر ان اسرائيل من خلال العمليات الانتخابية التي تجرى، من خلال الآليات الانتخابية كلها، انها دولة ديمقراطية؟

ش.م.: أبداً. بالمعايير الغربية للديمقراطية غير صحيحة. هذه المعركة التي بدأنا نربحها بالمحافل الدولية بالفكر. بكلية الحقوق في Yale صار هناك قناعة متزايدة عند ارباب القانون من الزملاء في هذه الكلية ان هذه الدولة لا تحترم المبادئ الديمقراطية التي يعتبرونها كأئمة الفقه في القانون العالمي والاميري.

و.ع.: انطلاقاً من ماذا دكتور؟ سيطرة المؤسسة العسكرية يعني؟

ش.م.: شغلة سهلة. اليوم اذا قلت ان اسرائيل دولة يهودية وفيها فقط يهود طبعاً ديمقراطية. لكن اليوم المشكلة ان اكثر من نصف الناس التي تسيطر اسرائيل على حياتهم اليومية ليسوا من اليهود. ما هو صوتهم بالعملية الانتخابية بالعملية الديمقراطية؟ ما هو صوت 3 ملايين نسمة بالضفة وبغزة هم منذ 40 سنة تحت الاحتلال؟ ما هو صوت الناس الذين تهجروا من 40 سنة بالعملية الديمقراطية باسرائيل؟ ما هو صوت العرب الاسرائيليين؟ هم 3 شرائح، المعيار الديمقراطي الـ minimum غير موجود. كيف يقولون ان اسرائيل دولة ديمقراطية؟

و.ع.: العرب ليسوا ممثلين؟ ليس عندهم نوابهم بهذا الاطار؟

ش.م.: اين الوزراء؟ اليوم العرب minimum، كم يمكن ان تعطيهام اليوم: لديهم 10 نواب، لديك 12 نائب؟ كم لديها اسرائيل، من الـ48؟ كم وزير؟ كم قاضي؟ كم قاضي بالمحكمة العليا؟ من له السلطة؟ نعطيهم فتات وكل القوانين معرضة للاحتيال ضدهم. اليوم جرب ان تجد عمل باسرائيل اذا لم يكن لديك ورقة تقول انا انجزت خدمتك العسكرية، لا يوجد خدمة عسكرية للعرب، لا يوجد عمل. عندما يتكلمون عن نظام تمييزي موجود في القانون...

و.ع.: برأيك ليس هناك ديمقراطية اجتماعية حقيقية وحتى ديمقراطية سياسية ضمن الكيان باسرائيل؟

ش.م.: لا سياسية ولا اقتصادية ولا اجتماعية. ويوجد براهين قانونية. دخلنا كثيراً بهذا الموضوع. كل الذي اقوله بالنسبة لحزب الله هو فكرة ان معركتنا الحضرية مع اسرائيل تتوقف على سلاحه، غير صحيحة. المعركة اكبر والمعركة هي التي جسدناها، هي هذه السذاجة السياسية التي قتلها.

و.ع.: لا لم اسمها هكذا انت وصفتها بهذه الطريقة.

ش.م.: انا احبها لانه ليس لدي مانع، هناك قسم من هذا اللقاء مع الناس اليوم بالنسبة للتمثيل ناتج من نوع من الطهارة. هل تعرف كم مرة عرض علي النيابة؟ بالتعيين سنة 92، بالانتخابات سنة الـ92، سنة 2000 اختلفت مع وليد جنبلاط كان يريدني ان اكون رئيس اللائحة في بعبداء. أردت ان اعمل رئيس لائحة في بعبداء - عاليه وكنت مقتنعاً بوليد وبمعركته، اتذكر كانت معركة شجاعة وكان وحده. ولكن كان عندي مشكلة ضميرية التلفزيون.

و.ع.: اي تلفون؟

ش.م.: التلفزيون الى عنجر. تريد ان تقوم به تقوم بتلفون الى عنجر.

و.ع.: هو طلب منك ذلك؟ النائب وليد جنبلاط طلب منك ان تقوم بالاتصال بعنجر؟

ش.م.: كلا. طلب مني ان اكون بالقائمة وبمقدمة القائمة في بعبداء - عاليه. انا حسبتها وانا مقتنع ضميرياً ان معركته كانت صحيحة لأنها كانت معركة شجاعة لكن كي اصل الى هذه المرحلة واقدر ان اتخطاها، مستحيل الواحد الا يمر بعنجر.

و.ع.: احسست انها تستلزم تلفون لعنجر القصة.

ش.م.: مستحيل. هل نضحك على بعض؟

و.ع.: الم يكن لديك اي تلفونات مع عنجر طوال زمن الوصاية؟

ش.م.: ابدأ. اذا ممكن ان يكون هناك تعيب سياسي علي بالنسبة الى اشخاص آخرين.

و.ع.: لا تتعاطى مع الوقائع.

ش.م.: لا، لأن اذا واحد فقد روحه بعملية هكذا اليوم، انتهت. لا يقدر ان يقوم بشيء. اليوم انا طارح رئاستي استاذ وليد، ليس موضوعاً انانياً، الموضوع يمكن ان يغير الواحد. لم اعمل برنامج 400 صفحة مفصل حتى آتي واجلس عليه. لماذا؟ لا معنى له؟ اذهب واجلس عندي مركز عظيم بالولايات المتحدة اقدر أن ادرس فيه، ومركز هنا محامياً وفتياً في الجامعات تخليت عنه بالنسبة لهذه الرئاسة. موضوع ثاني: اليوم صديق اتصل بي، آخر تأليف وزاري قال لي ان اليوم هناك على اللائحة انت والرئيس انطوان خير زميلنا وصديقنا وزير عدل. قلت له قل لهم انا لا اجلس على الطاولة مع الرئيس لحد. لا تتعذبا، Get it out of the system. اليوم هذه لا اريد ان ادفع حقها.

و.ع.: مع ان ابرز المعارضين للرئيس لحد يجلسون معه على الطاولة.

ش.م.: لا اقدر. انا لدي تماسك. لا نعيّب المعارضين. الذي يقول لك اليوم ان كل شخص تعامل مع السلطة السورية خائن، هذا ليس صحيحاً. ليس عندي هذا الغرور. يقول سيدنا البطريرك وسط.

و.ع.: يمكن هم فضلوا التعاطي مع الواقع.

ش.م.: لكن انا موقفي كان هذا. لكن انا غير قبل اليوم ان كل هذه المواقف الناتجة من مبدأ والتي دفعت حقها بعدم البروز سياسياً مثل ما تتفضلون يعيب علي اليوم في موضوع رئاسة الجمهورية.

و.ع.: هل تعتبر ان بقية المرشحين لرئاسة الجمهورية كان لديهم هذه العلاقات مع عنجر ومع سوريا؟

ش.م.: اكيد الجنرال عون والأستاذ جعجع لا. جلس الرجل 11 سنة بالعتمة. لا ليس كذلك.

و.ع.: والعماد عون الآن؟

ش.م.: العماد عون الآن ملبك مواقفك تجاه سوريا. ملبك ليس بسبب التواصل او عدم التواصل معهم ايام الوصاية. ملبك لاننا لا نفهم كثيراً هذه المواقف المدافعة عن سوريا. انا لست عدو سوريا بالمعنى، بالعكس ولا ازال حتى الآن اي اجتماع مع مسؤول اميركي كبير، عندي مبدأ اساسي: لا تنسوا الجولان، لا تنسوا ان الجولان ارض سورية. لكن هذا موضوع حق، وموضوع غير حق ان نوقف التحقيق بالعملية الدولية. لا نقدر اليوم. هناك شبهات واسعة اتت من هذا التحقيق. لا نقدر اليوم ان نتجاهلها ونقول لا، سوريا ليس لها بهذا الموضوع.

و.ع.: صرت ذاكر مرتين علاقات مع اعلى السلطات الاميركية ومجتمع مع اعلى المسؤولين الاميركيين.

ش.م.: صحيح.

و.ع.: على اي مستوى يعني اعلى السلطات؟

ش.م.: انا مؤخرًا تحاشيت الـ executive branch، وعندي اجتماع ان شاء الله الأسبوع القادم في واشنطن على مستوى مهم في الكونغرس. ويمكن ان يكون هناك اجتماع على أعلى مستوى. عندي هذا الموقف اليوم مثل ما اتكلم معك، ليس هناك سر. اليوم اول بند هو موضوع تغيير الرئاسة لان هذه مسؤولية ديمقراطية ناتجة عن 1559 وناتجة بالحقيقة عن 1559 وتبعاته الاجرامية. وموقف ثاني هو موقف سلاح حزب الله. انه ليس وقتها الآن. سلاح حزب الله نعالجه بالمسار السياسي مثل ما تعالجت بايرلندا ويفهمونها. وتغيرت الامور.

و.ع.: متى برأيك؟ او من دون تحديد موعد زمني؟

ش.م.: هل تريد ان اقول لك الحقيقة؟ انا برأيي موضوع حزب الله في رئاسة جديدة تتقدم بها في هذا الطرح ان شاء الله ونجاحي، يعني ان 80% من المشكلة لا تعود موجودة.

و.ع.: لماذا؟

ش.م.: لان هناك مسار سياسي متوافق في لبنان وطبيعي ولم يعد هناك مشاكل. اليوم هناك ازمة سياسية وحين تحل هذه الازمة السياسية يهبط موضوع حزب الله.

و.ع.: ويهبط وضع التشنج حول كل المواضيع.

ش.م.: طبعاً كل التشنج. وهو موضوع نرى كيف نعالجه. واذا اردنا ان نعالجه فلنكن واضحين، نعالجه على مبدأ حصرية استعمال القوة في الدولة.

و.ع.: دكتور اكيد سوف نعود لتتابع معك ما تبقى من مواضيع ومن ملفات انها بعد break الإعلاني.

و.ع.: عودة الى نهاركم سعيد ونحن الآن في اتصال مباشر من دمشق مع مدير مكتب الحياة - LBC في العاصمة السورية الزميل ابراهيم حميدي. ابراهيم نهارك سعيد.

ا.ح.: نهارك سعيد.

و.ع.: امس اعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم عن التوصل الى تفاهم مع لجنة التحقيق الدولية كما حكي عن آلية محددة. ما هي معلوماتك في هذا الشأن؟

ا.ح.: كما هو معلوم وليد ان القاضي البلجيكي سيرج برامرتز جاء الى دمشق قبل نحو 10 ايام والتقى وزير الخارجية السفير وليد المعلم ومستشارين بينهم طبعاً المستشار القانوني رياض الداوودي ومعاون الوزير ورئيس اللجنة القضائية السورية القاضي محمد نبيل الخطيب. المعلومات المعلنه كانت قليلة جداً بعد ذلك حصل لقاء بين الوزير المعلم مع السفراء العرب وجرى في هذا اللقاء اعطاء ايجاز دبلوماسي وصحفي ومعلوماتي عن طبيعة العلاقة المستقبلية مع لجنة التحقيق الدولية وبحسب المعلومات المتوفرة لدي ان القاضي برامرتز وعد الجانب السوري باحترام القوانين السورية واحترام السيادة السورية وان يعمل بشكل مهني وموضوعي للوصول الى الحقيقة وليصل التحقيق الى نهايته. يضاف الى ذلك تفاهم الطرفين على موضوع السرية والحد الأدنى من المعلومات والتسريبات الى وسائل الاعلام. من النقاط المهمة طبعاً انه وعد بانه مستعد للتعاون وان يقيم علاقة تعامل مهنية وقانونية مع لجنة التحقيق الدولية. هذه النقاط اذاً تختلف بشكل كبير عن الاسلوب الذي كان يتبعه سلفه القاضي الالماني ديتليف ميليس.

و.ع.: ابراهيم، اللافت ان الاعلان عن هذا الامر او عن هذا التفاهم جاء قبل 9 ايام من التقرير الاجرائي الذي سيقدمه برامرتز. برأيك هل سيكون التقرير انطلاقةً من هذه المعطيات ايجابياً تجاه سوريا؟

ا.ح.: هناك ترجيحات بأن يأتي برامترز او فريقه او احد من فريقه الى دمشق قبل التقرير او الموعد المقرر للتقرير. الجانب السوري مرتاح الى الآن الى الوعود التي قطعها برامترز واعتقد ان اتصالات ستجري في الايام المقبلة بين الطرفين قبل حصول التقرير. الواضح جداً ان الجانب السوري متمسك وجدد قراره على ضرورة التعاون الكامل مع لجنة التحقيق الدولية خصوصاً ان هناك قناعة ووعود بأن برامترز يعمل بطريقة مهنية وموضوعية بطريقة مختلفة عن آلية عمل ميليس.

و.ع.: ايضاً الوزير المعلم قال بعد مشاركته بمؤتمر وزراء الخارجية العرب، قال ان مزارع شبع ارض لبنانية تحتلها اسرائيل. هل سيكون هناك موقف اكثر تقدماً من سوريا باتجاه الامم المتحدة فيما يتعلق بهذا الموضوع؟

ا.ح.: هذا بالفعل موضوع قديم جديد. الجانب السوري لأول مرة قال مزارع شبعاً لبنانية، اعتقد حسب معلوماتي حصل هذا الامر بأذار او نيسان العام 2001. ثم شدد على هذا الامر الرئيس بشار الاسد في خطابه امام جامعة الدول العربية في القمة العربية في الجزائر الاخيرة. اعتقد بان هذا الموضوع كان بندياً في المبادرة السعودية - السورية او المبادرة السعودية - المصرية التي طرحت في الفترة الاخيرة. اي الجانب السوري من الناحية الرسمية اعلن مرات عدة ان مزارع شبعاً هي لبنانية. لكن الجانب السوري يقول انها اراض محتلة وبالتالي من الناحية العملية والواقعية من الصعب ان تحصل عملية الترسيم قبل انتهاء الاحتلال لهذه المزارع.

و.ع.: مدير مكتب الحياة - LBC في دمشق الزميل ابراهيم حميدي شكراً جزيلاً لك. برأيك هل هذا المنطق السوري هو حقيقي يعبر عن مقتضيات القانون الدولي او عن الاعراف الدولية المطبقة في هذا الموضوع؟

ش.م.: لا اظن للأسف ليست صافية هذه المواقف خاصةً لجهة تسريع تحرير هذه الاراضي المحتلة من قبل اسرائيل بشكل يناقض القانون الدولي. لقد قمت بطروحات مختلفة للقيادة السورية وان شاء الله بمرکز الرئاسة تكون هذه الطروحات عندها فعالية اكثر.

و.ع.: الطروحات ماذا كان الهدف منها؟

ش.م.: الطروحات الهدف منها تخفيف الهاجس السوري والعزلة السورية باتجاه انفتاح للشعب السوري وللحكومة السورية يفي بالمقام دولياً. مثلاً لما طرحنا من 4 اشهر ضرورة

اخلاء سجناء الرأي في سوريا، كان هناك ردة فعل ان لا. صارت لكن اخذت 3 - 4 اشهر وبرز سجناء الرأي اخلي سيبلهم. اليوم بالنسبة لموضوع الجولان عندي تصور اظنه متقدماً اكثر بالنسبة للمصلحة السورية، كخبير لم تعد تهمني موضوع الخبرة اليوم. اليوم موضوع الرئاسة والترشيح الرئيسي وتقديم الامور فعلياً على المستوى الدولي. عندي تصور قانوني اظنه يضع موضوع الجولان وموضوع الحدود التي تتقدم على الحدود التي يقدمها الدبلوماسيون السوريون بالنسبة لخط 5 حزيران. لكن هذا موضوع طويل يتطلب حديث مختلف. بالنسبة لموضوع التحقيق او لموضوع مزارع شبعا بتصوري الحجج السورية لا تفي بالمقام.

و.ع.: ما القصد منها برأيك؟ التسوية والمحاولة وان يتركوا هذا الموضوع تحت المجهر بالنتيجة حتى يستفيدون منه سياسياً؟

ش.م.: نحن نعرف بموضوع التحقيق انه عندما بدأ الحديث عن تحقيق دولي باغتيال الرئيس الحريري صار هناك مجابهة قوية من قبل سوريا واصدقاء سوريا في لبنان ضد التحقيق وضد المحاكمة. اليوم منذ سنة يقول السوريون ان ليس لهم علاقة بمقتل الرئيس الحريري، لو قالوا اهلاً ومرحباً بالتحقيق الدولي ونحن نريد محكمة دولية اليوم قبل الغد. كنا قد وصلنا اليوم الى نفس النتيجة من دون هذا التشنج الذي يضع سوريا في موضع الشبهة.

و.ع.: لكن الا ترى ان القصد من كل هذه الحركة السورية والتسوية والمحاولة بمعنى ان دائماً سوريا تلعب لعبة الوقت؟ بالنتيجة غداً مثل الذي صار سنة 82 دخلت الولايات المتحدة بكل قوتها الى الملف اللبناني ثم خرجت منه لظروف واعتبارات. هل من الممكن ان تكون سوريا تراهن على تبدل باللعبة الدولية او في المواقف الدولية تجاه لبنان؟

ش.م.: من دون شك هذا السبب لكن هذه قراءة خطأ. اليوم برامترز سيقول: هل تتعاون سوريا ام لا. سيقول في 15 آذار تتعاون ام لا. اذا لم تتعاون عادت الى مجلس الامن واذا تعاونت ماذا يعني؟ يقول الاستاذ ابراهيم ان اليوم نريد الحقيقة كاملةً ونتعاون بشكل كامل. اليوم سؤال بسيط جداً: غداً ممكن القاضي برامترز يقول انا اتهم فلان وفلان على اساس ان سوريا مستعدة للتعاون بشكل كامل كما سمعنا. ماذا نكون قد ربحنا؟ سنة من التسوية واعطت نفس النتيجة والنتيجة اقسى لان صار التضعضع السوري عالمياً وعربياً لان حالة التضعضع السوري اقوى اليوم ان بتعلقها بالرئيس لحود عن طريق فرض التمديد او في هذا الكابوس القضائي الذي نعيشه.

و.ع.: دكتور برأيك مراهنة سوريا على نوع من التغيير، التغيير الرئاسي أولاً في فرنسا لان هناك استحقاقات ديمقراطية بهذا الاطار يعني الرئيس شيراك ممكن الا يرجع طبعاً ايضاً بالنسبة الى الرئيس جورج بوش الذي ليس هناك ابداً امكانية او احتمال التجديد لمرة ثالثة. ليس ممكن هذا الرهان السوري على الوقت وعلى تغيير الادوات التنفيذية سواء في فرنسا او في اميركا، اليس ممكن ايضاً ان يدعها ترجع تلعب الورقة اللبنانية كما تتمنى وتشتهي؟

ش.م.: ممكن طبعاً. لكن انا لست احكي من موقف تحليل. غير مقبولة اليوم الفكرة وحتى السيد حسن نصرالله قالها من 6 اشهر: خلص، سوريا خرجت من لبنان وطوبناها هذه الصفحة. نحن نعرف انها تحاول لكن خطأ. الآن هي بتقديرها ممكن ان تنقلب الامور دولياً لسبب ما او ترجع تظن على لبنان. بغض النظر عن هذه الامكانية تحليلاً، هذا خطأ. لا نريد ان نتدخل في موضوع من هو الرئيس في سوريا ولا نريد لسوريا ان تتدخل بمن هو الرئيس في لبنان.

و.ع.: طبعاً سأتابع معك ما تبقى ايضاً من مواضيع وملفات لكن عندنا وقفة مع ابرز عناوين الصحف الصادرة والموزعة في العاصمة بيروت.

و.ع.: هل تعتقد ممكن ان يكون الحوار مجرد مرحلة تمهيدية للمبادرة العربية؟

ش.م.: كان عندي لقاء مع سعادة السفير السعودي الاسبوع الماضي لاستوضحه موضوع المبادرة العربية مع مأخذ، المبادرة العربية اذا جاءت لتكرس الـ statu quo بمعنى استمرار اميل لحود في الرئاسة فلا نريدها. لتكن واضحة. اذا تسهل هذه العملية وتطريها، اهلاً وسهلاً بها.

و.ع.: ماذا كان الجواب؟

ش.م.: هذا موقفي.

و.ع.: ابلغته موقف من دون ان يكون لديه اية ردة فعل.

ش.م.: انا لن اتكلم باسمه. مثل لما اجتمع بسيدنا البطيريك هذا موقفي. ردة الفعل ترونها، لستم بحاجة الي كي تروا ردة الفعل.

و.ع.: يعني المجالس بالأمانات.

ش.م.: لا ليس المجلس بالأمانات. لا تمثي السياسة اليوم لو اقول ماذا قال لي البطريك. البطريك عنده وسائله، المملكة السعودية ليست بحاجة لشبلي ملاط لتقول ما هو موقفها. هناك اداب سياسية.

و.ع.: هذا بالنسبة الى اللقاء مع السفير السعودي.

ش.م.: هنا نتكلم عن موضوع المبادرة العربية. موضوع الرئاسة لم يحل.

و.ع.: هذا المنطلق بالنسبة لك.

ش.م.: بالضبط. وليس فقط لي.

و.ع.: بالنسبة للواقع كله.

ش.م.: بالنسبة للواقع وبالنسبة للأشخاص طالبي التغيير وبالنسبة للأشخاص الذين يترددون في التغيير، الذين يعولون على المبادرة العربية لعدم مجابهة هذا الاستحقاق الأساسي وهم مخطئون.

و.ع.: اكمل عناوين الصحف.

و.ع.: من الظاهر حتى موضوع السلاح الفلسطيني غير محلول مثلما اشير في الاسبوع الفائت.

ش.م.: صحيح. اصلاً كل هذا الطرح غير صحيح. انا برأيي ما هذا السلاح داخل وخارج؟

و.ع.: برأيك ب6 اشهر حوار، يعني هناك حوار بين الحكومة والفصائل، ايضاً هناك حوار بين لجنة حوار بالنتيجة ستشكل ايضاً لتحاوّر الفلسطينيين. اليس لديك الخشية بأن هذا الحوار المتعدد المستويات ان نصل الى طبخة بحص بالنتيجة؟

ش.م.: من دون شك. اصلاً طبخة بحص اذا لم يكن هناك رئيس جمهورية.

و.ع.: يعني كله تسويق؟

ش.م.: موضوع السلاح الفلسطيني انا برأيي يجب ان يكون الواحد صادق مع الفلسطينيين في لبنان. غير مقبول السلاح لا في الداخل ولا في الخارج وحرام بالنسبة لهم. هل تعرف الوضع

بالمخيمات اليوم؟ لا يوجد قانون، الذي لديه سلاح هو الذي يطبق شريعة الغاب. صار لديهم مع الوقت نوع من التوازن لكن لا يقدر، لا يوجد بؤرة في العالم يمكن ان تخضع لشريعة الاقوى.

و.ع.: برأيك يجب ان يحلوا في آن واحد، يعني خارج المخيمات وداخل المخيمات وفق نفس الآلية؟

ش.م.: ليس فقط بنفس الآلية. هذا طرحي الجديد، هذا الذي اقله استاذ وليد: نحن بحاجة لرئاسة جديدة عندها خلفية انسانية متفوقة. اليوم اصلاً الاصدقاء خاصة في بعض الاطراف المسيحية عيّنوا عليّ دوري في دعوى صبرا وشاتيلا. انا ما زلت حتى الآن اظن هذا اضعف الايمان بالنسبة للإنسان ان مجزرة بهذا الحجم يكون اربيل شارون الذي سببها وقادها غير مسؤول فيها. هذه قناعة. بالنسبة للموضوع الفلسطيني عندي طروحات ولا نريد ان نطول بها كثيراً لأنها ليست اولوية بلبنان. اليوم السلاح خارج المخيمات او داخل الخيمات هو محتوى نسبة ولا أتصور الأمور تتأزم بشكل أساسي لأنه حرام ليس عندهم مقومات، ماذا سيفعل الفلسطينيون في لبنان؟

و.ع.: لكن مع انه تفصيل مثلما تفضلت، ولكن مع هذا كله يبدو ان لجنة الحوار والمتحاورون لم يتوصلوا حتى الآن الى نتيجة ثابتة وحاسمة بهذا الموضوع.

ش.م.: لأن الطرح اصلاً خطأ. اولاً سياسياً يجب ان يكون هناك انطلاقة سياسية. لدينا طروحات مختلفة بالنسبة للفلسطينيين وهذه اول مرة اقولها بهذا الشكل: انا برأيي اليوم التمثيل الفلسطيني الدولي ناقص. لماذا؟ لان هناك اهل الشتات واهل الشتات من أهمهم أهلنا الفلسطينيون في المخيمات. لماذا لا نعطيهم تمثيل دولي لائق؟ لماذا لا نعمل انتخابات برعاية دولية بالمخيمات الفلسطينية حتى صوتهم يصل الى طاولة الحوار العالمية الذين هم جزء منهم؟ اصعب المقومات في المعادلة الفلسطينية: اهل الشتات وموضوع حقهم في العودة. من يحكي عنهم هؤلاء الناس؟ ليس لديهم احد. هم الاهل نفسهم ليس لديهم ممثل. لماذا لا نعطيهم التمثيل؟ ليست هذه احسن من ان يكون لديهم سلاح؟ ماذا يعرفون عن سلاحهم بالمخيمات؟ انظر الى الفرق بين انتخابات نقع فيها الرئيس كارتر والرئيس نلسون مانديلا وكوفي انان أن يأتوا، ولندع الفلسطينيين ينتخبون في ظل السيادة اللبنانية ممثلين لهم حتى يسمع صوتهم دولياً لهذه المعضلة. هذه من ناحية حضارية والسلاح بالمعركة مع اسرائيل، أيها أقوى؟

و.ع.: يعني ايضاً برأيك الديمقراطية هي الحل حتى بالنسبة لموضوع المخيمات.

ش.م.: الانسانية والديمقراطية والآلة القانونية الصارمة.

و.ع.: اكمال العناوين.

و.ع.: امين الجميل: مؤتمر الحوار سيفضي الى وثيقة تاريخية. متفائل الشيخ امين بهذا الموضوع!

ش.م.: لا ان شاء الله ان يطلع بيان، مثلما تفضلتم وقلتم طبخة بحص بلا تغيير رئاسي.

و.ع.: ولا يوجد وثيقة تاريخية؟

ش.م.: احسب انها صارت، من سيطبتها؟

و.ع.: لا افترض لأننا نحن نتكلم عن كل الموضوع، هل انت متفائل بإمكان التوصل الى وثيقة؟

ش.م.: هذه لا تمشي. هذا تعيب ثاني للحوار وهذا ايضاً مأخذ دستوري على الرئيس بري: اليوم لدينا مشكلة ان من الذي يمكن ان يكون ضد الحوار؟ كل عملية ليست بالقوة هي حوارية. تحصيل حاصل موضوع الحوار. شكل الحوار مفروض ان يكون المجلس النيابي.

و.ع.: لانه هو مؤتمر حوار منعقد بشكل دائم.

ش.م.: طبعاً. ما هذا التأصيل لحوار بشكل مختلف غير موجود بالدستور. الآن لئن الامور هناك تشنج ونرجع لنقول مرحى به لئن الامور واطن كما بدأنا بهذا الحوار انا وانت لان هذا حوار، طبيعي ان يصير هناك حوار لكن حوار طبيعي بمجلس النواب. اليوم القضية الأساسية انه صار هناك لين لمبدأ تغيير الرئاسة. هذا مهم.

و.ع.: نرجع الى الملاحظة التي طرحتها، يمكن منطلق الرئيس بري انه بالنتيجة السيد حسن نصرالله غير موجود في مجلس النواب ايضاً الدكتور سمير جعجع غير موجود. هناك قيادات وزعامات كبيرة في لبنان غير موجودة شخصياً داخل مجلس النواب. برأيك هذا التبرير الا يبرر الحركة الحوارية التي قام بها الرئيس بري؟

ش.م.: نعم، جميل جداً إنما دعني أقول شيء بالنسبة لهذا الموضوع، انا اعتقد أن هناك خطأ. خطأ قسم منه هو مسؤول عنه الرئيس بري: انا برأيي تأخر كثيراً الرئيس بري بعجلة اطلاق

الدكتور جعجع والذي يعيبه في قصة الانتخابات، من العيوب التي أثارَت العملية الانتخابية ان هذا التيار المهم في مجتمعنا وهو تيار القوات اللبنانية لم يكن متمثلاً في المعركة الانتخابية في ايار الماضي بقائد، كان قائده لا يزال مسجوناً. هذا خطأ اساسي بالنسبة لهذا المعنى، وهذا يمكن ان يبرر الموضوع. انا برأيي الدكتور جعجع لا يهيمه كثيراً، لا يهيمه الموضوع. لان اليوم دكتور جعجع جاء مرغماً قليلاً على الموضوع لانه لا يريد ان يصير هناك تسويق بموضوع رئاسة الجمهورية وهي واضحة بالنسبة اليه وهنا عندي تلازم تام في مقارنة فكرة التغيير الرئاسي مع الدكتور جعجع، عندي تلازم اكثر معه حقيقةً ومع اصدقاء آخرين من مستوى الشيخ سعد او الاستاذ وليد جنبلاط، لديه ثقب بالفكر الدكتور جعجع بهذا الموضوع، احس انه الاقرب الي من زملاء الآخرين الذين هم ثاقبون ايضاً.

و.ع.: يمكن انتم الاثنان موقفكما جذري بهذا الموضوع؟

ش.م.: ليس هذا فقط. هناك وضوح بالفكرة اننا لا نقدر ان نموه هذه الأمور لان البلد يذهب من بين ايدينا. موضوع السيد نصرالله انا عندي مشكلة معه لان هناك سؤال اليوم مطروح، لدينا آلية دستورية لتقديم الزعامات السياسية في بلادنا منها يطرح في الموضوع النيابي. ما هو دستورياً موقف السيد حسن نصرالله الذي هو القائد التاريخي والحقيقي لحزب الله، في غيابه دستورياً من الحديث الذي يحصل في مجلس النواب. هل في كل مرة نريد ان نسمع صوت السيد حسن يجب ان نقوم باجتماع مثل الذي يقوم به الرئيس بري؟ هذا النقص انا برأيي خلافاً لموضوع الدكتور جعجع. هذا نقص مرتبط بالآليات الداخلية لحزب الله، ليست صحيحة، لأنها لا تتلاءم مع المطلوب يعني القيادة السياسية الحقيقية للسيد حسن. وهذا سؤال ينطرح انه نرى ونرجع الى نفس الموضوع، ان شاء الله لا يستعملوها ضدنا مثل ما استعملت المرة الماضية، ان السيد حسن كوزير فكرة شيقة انما تأتي على فكرة ان لا بأس قصة السلاح يجب ان يعتبر انه لا يقدر ان يحتفظ بالاثنين.

و.ع.: كوزير في حكومة اقطاب اذا تم التوافق على حكومة اقطاب.

ش.م.: برئاستي ان شاء الله.

و.ع.: ان شاء الله. اكمال عناوين الصحف. قطاع النسيج اللبناني خسر 8500 عامل خلال

6 سنوات.

ش.م.: هذا الموضوع الاقتصادي كارثة.

و.ع.: والموضوع الصناعي.

ش.م.: الموضوع الصناعي والاقتصادي بالبلد متوقف، ناس كثير حالتهم المادية. طبعاً نحن، أوقفت المحاماة بسبب الحملة، لكن اعرف اصدقاء متابعين الاعمال: هناك انهيار اقتصادي في البلد.

و.ع.: وخصوصاً بقضايا الافلاس، محاكم الافلاس وكل هذه القضايا.

اكمال عناوين الصحف. ما رأيك بهذا الموقف السوري: تبادل السفراء مع لبنان ينتظر ظروفاً مؤاتية.

ش.م.: اذا كان ينتظر ان شاء الله شهراً ليكون لدينا رئيس جديد حضاري، ننتظر شهراً. لكن نعود لنفس الموضوع، اليوم اعتقد هناك ضرورة استعجال سفارات جديدة بين لبنان وسوريا بسبب الجالية السورية الموجودة في لبنان والتي لا تتمتع بأية حماية قنصلية او قانونية في هذا البلد.

و.ع.: بالحقيقة انا حين طالعت فيه موقف وليد المعلم، تساءلت يمكن الآلية لا يجب ان تكون معكوسة بمعنى انه يمكن تحقيق الظروف المؤاتية بين لبنان وسوريا، من هو الذي يجب ان يحتم تبادل سفراء بين البلدين؟

ش.م.: من دون شك. وتخفف كثير من التشنج.

و.ع.: دكتور تكلمت عن الوقت الذي يصير هناك لدينا رئيس حضاري بعد شهر. هل حقيقةً صارت المدة الزمانية الفاصلة بين العهد الحالي والعهد المقبل هي فقط مدة شهر؟

ش.م.: انا بتصورى لازم من الآن حتى 14 آذار تكون الآلية راكبة. يعني يكون هذه المعركة التي بدأت حقيقةً على الأرض تكون معركة مفتوحة بين المتنافسين.

و.ع.: اذاً من الآن ولغاية آخر آذار؟

ش.م.: من الآن ولغاية نصف آذار. اي بال10 ايام.

و.ع.: اقل من 10 ايام.

ش.م.: لازم اذا لا يوجد مانع ان تقوم لان اليوم الأغلبية وقّعت العريضة، يبقى تظهيرها قانونياً. عندما تصير هذه، تكون المعركة الرئاسية فتحت قانونياً، واذا فتحت المعركة الرئاسية قانونياً أنا من محبذي الا تطول وانما الا تقصر. فلنقم سجالات رئاسية نحن منها معكم على plateau مثل اليوم، اطرح برنامج اليوم ويطرح الآخرون برنامج بقناعة هناك رئاسة.

و.ع.: يمكن احلى ان تكون على الطريقة الاميركية يعني مرشحين مقابل بعضهم، يطرح كل مرشح الافكار والمبادئ التي يؤمن بها.

ش.م.: تكون حملتي توصلت الى نقلة نوعية بالديمقراطية هذا البلد.

و.ع.: اكمال عناوين الصحف.

مؤتمر بيروت واحد، هناك الكثير من الكلام عنه وكل مرة يؤجل.

ش.م.: لأن ليس هناك رئيس جمهورية جديد. اللحظة التي يصير فيها رئيس جمهورية جديد، هناك اكثر من 4 مليارات مساعدات مرصودة لهذا البلد لانهاضه اقتصادياً عالمياً.

و.ع.: برأيك ايضاً مرتبط هذا الامر بالواقع السياسي.

ش.م.: اليوم لدينا مجلس وزراء لا يجتمع. هل تتصورون استاذ وليد السابقة الكارثية التي ترى مجلس وزراء يتواتر فيها وزير بعد وزير في نقض لاذع لرئاسة الجمهورية؟ لا يجوز. نريد ان ننتهي، اذا لم تصر هذه، أي اقتصاد وأي بيروت أول وأي اجتماع عالمي.

و.ع.: تصبح النتيجة مثل باريس 2.

ش.م.: لا يبدأ حقيقة.

و.ع.: لكن يمكن المجتمع الدولي تعلم.

ش.م.: والبرهان، بيروت أول كم نتكلم عنه؟ كان مفروض أن يكون بديسمبر لكنه لم يحصل. هناك انفصام سياسي ناتج عن الكريهة المتعلقة بالرئاسة.

و.ع.: اكمال عناوين الصحف.

وقبل ان نأخذ break كما يبدو زميلنا الموجود في ساحة النجمة اليوم الزميل بسام ابو زيد عنده جديد يوافينا فيه حول استئناف جلسات الحوار الوطني اليوم. بسام بهارك سعيد.

ب. أ. ز.: نهارك سعيد وليد.

و.ع.: بسام ما هي اجواء اليوم الرابع من الحوار الوطني وتحديدًا بدء الجلسة السابعة من هذا الحوار؟

ب. أ. ز.: وليد الجلسة بدأت منذ دقائق، بدأت بدايةً بالحديث عن التسريبات الاعلامية التي تصير من خلال بعض الصحف. هناك كثير من الاطراف المشاركة بالحوار الى الآن ترفض هذه التسريبات او تستنكرها. يبدو ان هذه التسريبات مجتزأة كما قال وزير الاعلام صباح اليوم غازي العريضي الذي سيثير هذا الموضوع داخل الجلسة وقد بدأت بالفعل اثارته. الوزير العريضي هدد انه في حال استمرار هذه التسريبات فسيلجأ الى تسريب المحاضر كاملةً والى اعلان هذه المحاضر كاملةً امام وسائل الاعلام. من جهة ثانية ايضاً هناك موضوع آخر سيطراً على مناقشات الجولة السابعة من الحوار هو الموضوع الذي صدر عن الرئيس السوري بشار الاسد والمتعلق بموضوع الحوار حسب ما علمنا ايضاً الوزير العريضي، الدكتور سمير جعجع، الشيخ سعد الحريري، النائب غسان التويني اضافةً الى غيرهم من الشخصيات خلال جلسة الحوار سيثيرون الموضوع وسيحدثون عن هذا الموضوع. اصف الى ذلك وليد ما سيثار بخصوص القرار 1559 والبنود المتعلقة بهذا القرار لناحية رئاسة الجمهورية ولناحية سلاح حزب الله واطراف العلاقات اللبنانية - السورية والسلاح الفلسطيني وليد.

و.ع.: بسام اليوم ايضاً مثلما تحدثت عن تسريبات في بعض الصحف هناك اجواء ان البحث بدءاً من الجلسة السابعة سيكون في القضايا المطروحة على الحوار لكن وفق مبدأ بند وراء بند. هل صحيح هذا الامر وهل عندك اجواء من المتحاورين حول هذا الموضوع؟

ب. أ. ز.: صحيح سيتم هذا الامر بالحوار بند بعد بند بموضوع 1559، في الايام الماضية كان يتم الحوار في كل هذه المواضيع دفعةً واحدة وهي مواضيع متشابكة ومتداخلة. لا اعتقد ان الحديث في موضوع سلاح حزب الله لا يرتبط بالسلاح الفلسطيني او لا يرتبط بالعلاقات اللبنانية - السورية. كل هذه الامور ستكون متداخلة لكن ستكون هناك محاولة لان يتم الحديث فيها بنداً بنداً. بموضوع السلاح الفلسطيني مثلاً وليد هناك اجواء في الصحف كانت تقول بانه تم الاتفاق على تشكيل لجنة وان مهلة اعطيت لهذه اللجنة هي مدة 6 اشهر او 3 اشهر لتطبيق موضوع نزع السلاح الفلسطيني. حسب ما علمنا انه في الجلسة الاخيرة التي انعقدت قبل هذه الجلسة، جرى الحديث في هذا الموضوع ولم يتم الاتفاق على لجنة تساند الحكومة بتطبيق

القرار المتخذ في مجلس الوزراء من ناحية نزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وتنظيمه داخل المخيمات. اذاً ولید كل المواضيع لا تزال موضع بحث، هناك العديد من التسريبات، هذه التسريبات يبدو انها بدأت تؤثر بشكل سلبي على موضوع الحوار. سيحاول المتحاورون اليوم وضع حد لها بطريقة من الطرق ولكن سنرى اذا ما سيتم الالتزام من قبل جميع الاطراف بهذا الموضوع.

و.ع.: زميلنا الموجود في ساحة النجمة بسام ابو زيد شكراً جزيلاً لك. دكتور ملاط طبعاً سنتابع معك ما تبقى من مواضيع وملفات وانما ايضاً بعد break الاعلاني.

و.ع.: نعود لمتابعة حوارنا مع المرشح الرئاسي دكتور شبلي ملاط. دكتور ملاط قبل ان نأخذ break كان زميلنا بسام ابو زيد تحدث عن التسريبات الإعلامية التي تثير لغط حتى داخل المتحاورين، داخل جلسات الحوار. برأيك هذه التسريبات ما الهدف منها؟ وهل هي ظاهرة صحيحة في ظل ما يجري على الساحة اللبنانية اليوم؟

ش.م.: الظاهرة غير الصحية عدم وجود تسريبات. هل الشعب قطع غنم؟ ماذا يفعل المتحاورون؟ اليس هذا من شأنهم؟ نرجع الى موضوع السر والعلن: شو المشكلة اذا كانت كلها متلفزة.

و.ع.: جلسات الحوار كلها متلفزة؟

ش.م.: طبعاً. ما المشكلة؟ هذا الفرق بين الذي يحكى في الداخل والذي يحكى في الخارج غير صحيح. نحن نعرف مواقف الشخصيات. اليوم قضية مهمة بمستوى الحوار الا نعرف شيئاً؟

و.ع.: الرئيس بري بأخر كل نهار يقدم عرض سريع لأبرز الأفكار ولأبرز الأمور الواردة.

ش.م.: لا يكفي. يقول الأستاذ غازي والحق معه. فليسرب المحاضر، ما المشكلة بالمحاضر؟ لماذا الواحد ينجعل ماذا يحكي في الداخل فهو زعيم سياسي. نرجع الى موضوع الطائف: ما زلنا حتى الآن الرئيس الحسيني اطال الله عمره آخذ المفتاح ومسكر لنا على محاضر الطائف.

و.ع.: رح يصير لدينا مفتاح ثاني دكتور ملاط.

ش.م.: غير صحيح.

و.ع.: لانه من الظاهر انهم متفقون كما يبدو من خلال بعض الأخبار الواردة في بعض الصحف والجرائد اليوم ان التسجيلات هي تسجيلات صوتية ويحتفظ بها ايضاً الرئيس نبيه بري. رح يصير لدينا في الجمهورية الثانية خزانتي: خزانة عند الرئيس الحسيني وخزانة أخرى عند الرئيس بري.

ش.م.: هذا لا يصلح ديمقراطياً. لا يجوز بالنسبة للشعب. ليس بالضرورة ان يفعل كل شيء. اليوم هذه حقيقة، الحقيقة اليوم ان هذا الشعب متقدم على زعمائه، وما زالوا يقومون هذه الطبخة مثل الطالب الذي لا يريد ان ينقلوا عنه. ليس موضوع امتحان.

و.ع.: لازم ان تكون الأمور فيها شفافية أكثر ومكشوفة أكثر بالنسبة للرأي العام.

ش.م.: اكيد ليش بدّي أتصور ان العماد عون سيقول داخلاً الذي لا يقوله خارجاً. فلندع الشعب يرى كيف يتحاورون. انا على العموم بأي جلسة ليس لدي أي عيب. مثلاً بأمور التعيين، اجتمع مع بول وولفوفيتز ليس لدي مانع فلتأت كل الصحافة بالعالم وتحضر اجتماعي. لن اقول لهذا الشخص شيء مختلف عن الذي سأقوله في الخارج.

و.ع.: سيكون الظاهر والباطن نفسه.

ش.م.: هذا اتحاد السر والعلن. اتحاد السر والعلن بالشأن العام اساسي.

و.ع.: يمكن تحدثنا كثيراً بهذه الحلقة قضايا محلية واهملنا بعض الجوانب خصوصاً المتعلقة منها بالواقع الاقليمي. كيف تقرأ اليوم الوضع في كل المنطقة على صعيد العراق، على صعيد فلسطين؟ وهل تعتبر حقيقةً كما يعتبر بعض المراقبين وبعض المحللين انه يمكن ان نكون امام خريطة جديدة لمنطقة الشرق الاوسط؟

ش.م.: اكيد. وعين الاعصار هو لبنان.

و.ع.: خريطة سياسية او خريطة جغرافية جديدة؟

ش.م.: سياسية.

و.ع.: يعني الجغرافية ليس فيها اي تبديل؟

ش.م.: جغرافية صفر. لان اي تبديل جغرافي ينتج فيه انهيار عام للمنطقة كلها. يعني دخول في حروب لها بداية وليس لها نهاية لا تخيلها اصلاً. جغرافياً غير مطروح. الموضوع

اليوم هو الاستقرار والاستقرار لا يصير الا بالديمقراطية والديمقراطية بحقوق الإنسان ان كان بالعراق او بفلسطين او عندنا. اليوم القضية الأساسية بلبنان هي اننا عين الاعصار، نحن الإمكانية الحضارية الأولى في تاريخ هذا الشرق البائس. هذا الشرق ماشي منذ 200 سنة على القوة. نحن بفضل شعبنا استطعنا هذه السنة إعطاء رسالة مختلفة بعد استشهاد الرئيس الحريري: رسالة اللاعنف. هذه نريد ان نعممها على الشرق الأوسط. لدينا رسالة مهمة ورئاسة جديدة ليس لها معنى اذا نمطها الديمقراطي ونمط اللاعنف فيها ونمط الوساطة الذي تحدث فيه سيدنا البطريك بعد القرآن الكريم أمة وسط نريدها، عليها ان تكون هذه الأمة الوسط عنواناً للشرق اجمع.

و.ع.: برأيك هل هذا هدف المجتمع الدولي من هذا الاهتمام اليومي اذا أمكن ان نقول بالواقع اللبناني، تقديم نموذج حضاري، تقديم نموذج ديمقراطي للشرق الأوسط بدءاً من لبنان؟

ش.م.: صحيح. هذه مصلحة.

و.ع.: مصلحة المجتمع الدولي.

ش.م.: طبعاً. اليوم مصلحة أميركية صارت أساسية لان العنف صار عندها داخل نيويورك. اضطروا حتى يغيروا كل النظرة الاستراتيجية وهذه النظرة الاستراتيجية طبعاً تستوجب وقتاً، خصوصاً ان اميركا منحازة للاسف خاصةً بموضوع ادعاء الديمقراطية الاسرائيلية. هذه نريد تغييرها. انما الاتجاه صحيح، اليوم من دون ديمقراطية بالشرق لا يوجد مستقبل.

و.ع.: نعم ان هذا التغيير كما يتبدى من خلال مشروع الشرق الاوسط الكبير او غير مشاريع، له عنوانان: العنوان الأول هو طبعاً المتعلق بنشر الديمقراطية والتي نرى مظاهرها. لكن هناك ايضاً عنوان ثان هو حقوق الأقليات او الحفاظ على الأقليات، برأيك هذا الهدف الثاني يمشي حقيقةً بالتوازي مع الهدف الأول؟

ش.م.: للاسف لا. والموضوع الأساسي، دعنا ننظر تاريخياً ببعض البعد. ورئاسة جديدة ليس لها عمق تاريخي بالمعنى. اليوم هناك مشكلة أساسية بالشرق عنوانها اضمحلال الوجود المسيحي. اليوم ترى القدس سنة الـ67 كان فيها 30 الف مواطن من التابعة المسيحية، اليوم هناك الفين. بالعراق غياب الجاليات المسيحية آخر 3 سنين كارثة. اليوم الهجرة اللبنانية التي

من أهم عناصرها كانت الهجرة المسيحية جعلت خللاً بالتوازن علينا ان نعالجه في الرئاسة الجديدة. نعالج مشكلة الاستهداف المسيحي، الاستهداف للمسيحيين في الشرق بمعنى انه لا يوجد مخطط لكن هناك واقع يفرض نفسه بيجب ان نعالجه بأولوية مطلقة.

و.ع.: كيف سيعالج؟

ش.م.: بدأنا نعالجها مثلاً بموضوع تصويت اللبنانيين في الخارج. اليوم كيف سنرجع اهلنا في الخارج؟ هناك قسم كبير منهم من المسيحيين.

و.ع.: لكن اي لبنانيين؟ اللبنانيين المقيمين في الخارج او المغتربين؟ يقال ان هناك اختلاف في هذين المفردين.

ش.م.: لنبدأ بالأسهل والطبيعي أكثر. استاذ وليد اذا كنت موجوداً في باريس في نهار انتخابي لا يمكنك ان تصوت. شيء غير طبيعي. اليوم اذا تركت منذ سنة لأقوم بدراسة في الولايات المتحدة، لا يمكنني أن أصوت. اذا كنت في الرياض مضطر ان اعمل ولا استطيع ان اترك عملي، لا أصوت في لبنان. هذا شيء غير طبيعي. على الأقل هذه بداية. هذه خطوة أظن نجحنا فيها.

و.ع.: كيف نجحنا فيها؟ اين نجحنا فيها؟

ش.م.: نجحنا لأن أول شيء اصبحت طاغية بالحديث السياسي وأحلى من هذا اليوم من الأمور الجيدة بالاتفاق بين حزب الله والتيار العوني قبول هذا البند. انا برأيي هذا أهم بند، صار هناك تقدم ان الاصدقاء في حزب الله قبلوا بمبدأ تصويت اللبنانيين في الخارج.

و.ع.: لكن كان معنا الأستاذ الياس الزغبى يوم الجمعة الفائت وتحدثنا عن هذه النقطة وقال ان المشكلة يمكن انه ايضاً التيار الوطني الحر أخذ مفهوم حزب الله في هذا الموضوع. يعني المقيمين اللبنانيين في الخارج ولم يأخذ بالنتيجة المهاجرين وذوي الأصول اللبنانية.

ش.م.: هذه بداية.

و.ع.: تعتبرها بداية؟

ش.م.: لانهم محرومون. اذا حسبنا بتصوري انا تقريباً مليون لبناني من المقيمين وليس قليلاً اذا سمحنا لهم التصويت، نحن أكثر. بحمليتي أستاذ وليد لدي هذا الاهتمام الخارجي لان

هناك تعلق حقيقي للبنانيين هناك طاقم واسع من أعظم الخبرات والنجاحات في العالم وعلى رأسها الأستاذ راي دباني رئيس اللجنة لدعم ترشيحي وساكن في نيويورك. دخل المجتمع المغترب المقيم خارجاً الحلقة السياسية اللبنانية، انا بتصوري بهذه الحملة هذا انجاز فريد من نوعه. كيف ممكن ان نحولها برئاسة جديدة تضاعف 10 أضعاف عندما يكون شخص بالرئاسة متنبه للطاقة العظيمة للبنانيي الغرب.

و.ع.: هل تتابع موضوع قانون الانتخابات الجديد؟

ش.م.: نعم اكيد.

و.ع.: سيقر ايضاً هذا المبدأ؟

ش.م.: اظن للأسف لم يكن هناك شفافية كفاية انما تصوري اليوم من الذي اقرأه بالصحف لأنني لست كثيراً مهتم بالقانون لانني اتصور ان موضوع الرئاسة اهم اليوم، لكن ان شاء الله هذا يدرج.

و.ع.: على كل حال ان شاء الله كل الملفات وكل المواضيع وكل الطموحات فيما يتعلق بمستقبل لبنان تتحقق. المرشح للرئاسة اللبنانية الدكتور شبلي ملاط نشكر على هذا اللقاء. ايضاً نشكر الاصدقاء المشاهدين على متابعتهم هذه الحلقة من نهاركم سعيد، طبعاً الموعد يتجدد غداً، الى اللقاء.

ش.م.: شكراً لك.

30. الرئاسة اللبنانية وعروبة المستقبل⁽³⁵⁾

هناك أسلوبان في الخطاب السياسي، أحدهما حماسي مهرجاني، بما في المهرجان من هرج ومرج وحبور، والثاني إعلامي، بمعنى الكلمة 'إعلام' الأصلي، أي حامل العلم والخبر الى من ليس عنده علمٌ بذاك الخبر.

الخطاب المهرجاني مشوق، خاصة في الفترات الثورية كالتي نعيشها منذ عام، لأن المخاطب، وهو عموماً جمهوراً من المخاطبين، يريد في قيادته أن تخطّ له ما يمكنه التلاقي به لأنه بحاجة لمثل هذه القيادة التي تشدّه الى مستقبل هو حذرٌ تجاهه، كما هو راجٍ منه تحقيق آماله الكبيرة وإن كانت قلقة.

أما الخطاب الإعلامي الصرف، فهو في غير محلّه اليوم في دياجعة أكاديمية. لست هنا متقدماً اليكم بتحليل أكاديمي، لأن رسالتي هي رسالة مرشح رئاسي، وليست رسالة أستاذ جامعي أو حتى رسالة محامي حقوق الإنسان. خطابي أرجوه مبنياً على العلم والأخبار المعللة بالمعرفة، إنما لقاءنا اليوم لقاء التغيير وليس لقاء التحليل.

أريد إذاً أن أشارككم خطاباً من نوع آخر، خطاباً مركّباً يجمع الحماسة والعلم، لما أتلاقى به في هذه المدينة العظيمة التي أحببتها الى قدر مُضَيٍّ أشهر طويلة منكباً على سجلاتها القضائية الفريدة. طرابلس مدينة عربية عريقة، في عروبة انحدرت نحونا في تجليات لا تحصى، أعرف نزرأ

(35) كلمة القاها المرشح الرئاسي شيلي ملاط في محاضرة حول «الرئاسة اللبنانية وعروبة المستقبل» في قصر نوفل البلدي في طرابلس بتاريخ 4 آذار 2006 .

يسيراً منها في ما كشفه فخر مؤرخيها، وبالأخص في سفر فريد من نوعه الدكتور خالد زياده، طرابلس المدينة العربية، والحضارة المدنية العربية فيها. والحضارة ليست فقط في سجلاتها، بل في مواقفها الأبية، وهي العاصمة التي زفرت بروح المقاومة ضد الإستعمار، وخوضها معارك الحرية بروح عمّت العالم العربي واشتركت به في غير مناسبة، وأكتفي هنا بتلاقٍ تاريخي مع كلمة لمفتي طرابلس الشيخ نديم الجسر، لخمسين عاماً خلت، مردداً معه:

«بل أقف وأرجو أن يقف معي كل واحد منكم، عند تلك التي تهمننا، نحن أهل هذا البلد، أن نتلاقى فيها على حب العروبة والتعالى على صغائر الشعوبية والطائفية، فهذا هو الذي ينفعنا اليوم في بناء هذا الوطن العزيز، وهو الذي حمل هذا الرهط الكريم من أمراء الأدب العربي الى لبنان في هذا الشتاء، من غير أن تلبس الثلوج ولا الغيوم العابرة عليهم مسالكهم.» رسالة نديم الجسر بمناسبة تكريم شاعر العروبة كان أيضاً شاعر الأرز، هي رسالتي اليوم، شغفاً بعروبة تتعالى على صغائر الشعوبية والطائفية. هذه رسالتي المهرجانية الحماسية. أما الآن فالى بعض تجلياتها الحقيقية، في بعض عناوين البرنامج الذي أقدمه لكم، والذي اخترت أن أناقشه معكم في بعض نقاطه الأساسية في تعلقها بعروبة من نوع جديد قديم، ذاك الذي ضاع منذ نديم الجسر مفتي طرابلس وشبلي الملاط شاعر الأرز، تلك العروبة البيضاء ومتفرعاتها الدولية التي نحن بصددتها في الرئاسة الجديدة.

31. Here's how to get rid of Emile Lahoud⁽³⁶⁾

As a national Lebanese dialogue began on Thursday, we, the people of Lebanon, could claim victory. We have now succeeded in placing the issue of the election of a new president at the center stage of Lebanese politics, and have brought on board in the search for a new head of state Parliament Speaker Nabih Birri, Hizbullah Secretary General Hassan Nasrallah, and Michel Aoun. The three remain reluctant, but the election of a new, democratic, lawful president has become the nationally accepted starting point out of the murderous path resulting from the extension of President Emile Lahoud's mandate on September 3, 2004.

Lahoud's absence in Parliament, where the dialogue is taking place, vindicates the position I had taken publicly six months before the president's extension, and have repeated many times since. «We» not only means the Lebanese, but also the million or so people assembled last February 14, whose sole demand was for Lahoud to step down. On that day, a day of remembrance for the late Rafik Hariri, I urged Walid Jumblatt and Saad Hariri to make this their paramount slogan.

«We» also stands for the international community, embodied in the unanimous Security Council presidential statement of January 23 last, which «regretted... particularly» that the conduct of «free and fair presidential elections» had not yet been carried out in accordance

(36) Article published in *The Daily Star*, 4 March 2006.

with Security Council Resolution 1559, passed on the eve of Lahoud's extension. The statement was carefully prepared both domestically and internationally by a plan made public on December 27, 2005, and known as the Mukhtara Plan. It outlined a two-stage process, to focus on the centrality of the presidential election clause in Resolution 1559, and to develop constitutional arguments to remove Lahoud.

On a more personal level, «we» stands for the formidable team that has rallied around my presidential bid in Beirut, New York, London, and Paris. It has succeeded, through an unprecedented and open presidential campaign, in regaining the initiative on the future of the presidency.

The main objective is to bring about a non-violent, constitutional process to replace Lahoud with a new president in free and open elections. With respect to my own candidacy, I hope to make my efforts during the past four months, and my dedication to human rights and the rule of law, benefit Lebanon, principally by encouraging the access to the presidency of an innovative, fresh, untainted, creative and incorruptible contender.

At the Bristol gathering of February 16, I presented a four-step process to complete the Cedar Revolution constitutionally: first, the popular and parliamentary majority in Lebanon had to declare that no solution was possible without the election of a new president. Second, a majority of parliamentarians had to sign a petition declaring null and void Lahoud's extension. Third, the parliamentary majority had to formally acknowledge Lahoud's illegitimacy. And fourth, Lebanon had to elect a new president.

We are in midst of phase three, which is playing itself out in the shadow of the national dialogue. If a consensus is reached during this dialogue on the need to elect a new president, so much the better. If not, phases three and four must be intensified and completed. In either case, we need to complete Lebanon's non-violent revolution by winning the presidency.

As I argued last week on the BBC interview program Hardtalk, Lahoud has become irrelevant. Once the president's illegitimacy is formally acknowledged by a majority of parliamentarians, all his acts will be considered *ultra vires*, in other words beyond his constitutional powers, and the process of electing a new president will be firmly on track. This

can only be reversed by violence, which is unlikely, so common now is the consensus that we need a new president, and so ingrained the rejection of force by Lebanese of all categories and communities. We need to be vigilant in preventing extremist groups from derailing the process, but the best way to do so is to accelerate the transformation at the top.

Two constitutional consequences follow from the formal acknowledgment that Lahoud's extension was invalid. First the government must take over until a new president is sworn in. This is a delicate matter, but is entrenched in Article 62 of the Constitution. The second is that Parliament must meet as soon as possible to elect a new president, under Article 74. Contrary to the idea ventilated by Lahoud's dwindling supporters, Article 34 of the Constitution establishes the quorum at a majority of parliamentarians, while Article 49 says that a two-thirds majority to elect a president is required only for the first turn of the election.

As for me, I have realized that in reaching out to the people, it is vital to look to the future. That is why I have articulated a program, offered in countless venues, that addresses such key issues as the effective representation of women in government, the need to urgently address environmental problems, to strengthen rule of law, transparency and accountability, and to move toward universal suffrage in the election of top executive positions. I have also underlined that Lebanon must develop its comparative advantages, particularly education, banking and services. All these issues have now become part of the national debate.

This I have done in an open way, engaging groups of citizens in meetings across the country and in the press. In several opinion polls published this week, my name has come up among the four or five top contenders, in recognition of an unprecedented campaign carried out domestically and internationally. The traditional political class may not like it, but the momentum created for a new kind of presidency will prevail.

By all accounts, my campaign has introduced something new in Lebanese politics. The implementation of the program I have outlined now requires a president at the helm whom the Lebanese deserve.

شباط 2006
Février/February

32. «السبب الآخر» في المادة 74

الفراغ القانوني في الرئاسة وألية معالجته دستورياً⁽³⁷⁾

موضوعنا اليوم عنوانه «المرضية الرئاسية»، «في تاريخ لبناني لا يتجزأ»، وهما عبارتان من تراث كمال جنبلاط الأديب الفريد، يعالج في وافر ظلها التمديد الرئاسي الذي حصل عنوةً في 3 أيلول 2004 قاتلاً لرجالات لبنان منذ المحاولة التي طالت مروان حمادة في 1 تشرين الأول 2004، وحتى اغتيال جبران تويني في 12 كانون الأول 2005. التمديد كان قاتلاً، والصرخة الشعبية والقيادية العارمة في ساحة الحرية جاءت منذ يومين تتويجاً للمعرفة الشعبية العميقة بتفشي هذه المرضية الرئاسية التي سخرت جميع طاقات صاحبها في صيف 2004، وأحزنها التواصل الحميم مع شريكه في التمديد في الشام، لتفرض حالة دستورية أدت الى الكوارث التي عشناها منذ ذاك الحين، في لبنان كما في سوريا. هذا الأمر كان واضحاً للعيان قبل التمديد، وكان لقاءنا الأخير مع الرئيس الحريري سنة قبل الكارثة لتنبهه الى أن المعادلات الرياضية التي كان مؤمناً بأنها كافية لمنع تفويض الدستور لا يؤبّه بها في الجو المشنج المرتقب تفاعله في لبنان وفي سوريا عندما يجين الأوان للبحث الجدي في رئاسة الجمهورية غبّ اقتراب نهاية الولاية دستورياً. وكان هذا اللقاء قد أتى إثر نصائح المتكررة، لا سيما للسفير اللبناني في واشنطن بما يعرف من قربه لرئيس الجمهورية، بضرورة تخلي اميل لحود عن نزعه التمديدية لدرء الكارثة عليه وعلينا، بل جاء عدد من مداخلاتي على امتداد سنة 2004، لا سيما في كلام الناس وعلى صفحة النهار مراراً وتكراراً، آخرها صبيحة نهار التمديد المشؤوم، لمعرفتنا الوثيقة بأن اللبنانيين لا يرضون

(37) كلمة المرشح الرئاسي شبلي ملاط خلال مؤتمر صحافي عقده في الجامعة الأميركية، 16/2/2006 أعلن خلاله الآلية الدستورية للتغيير الديمقراطي.

بالتמיד، فاللبنانيون ديمقراطيون متقدمون على سائر الشعوب عالمياً في تناولهم بجدية مبدأ تداول السلطات المنتظم في القمة.

المرضية الرئاسية إذاً، بسابقتها العظيمة في الثورة البيضاء ضد تمديد أول رئيس لجمهوريتنا، وتفشيها اللاحقة سنة 1958، مرضية رئاسية تكررت بوادرها مجدداً سنة 1976 وسنة 1988، ويذكر التاريخ العريضة الشهيرة لنواب الاستقلال، كما يذكر لائحة الشرف بوجه التمديد القسري الأخير، وجميع هذه المواقف الأبية من شعبنا جاءت رداً على المرضية الرئاسية المتكررة رفضاً للديمقراطية والتداول المنتظم حول السلطة.

نحن اليوم مجتمعون لمعالجة هذا المرض الذي أودى بأهلنا، وآثار المرضية لم تنته. وكنا قد التمسنا مباركة غبطة البطريرك الروحية على ضرورة التغيير السلمي في الرئاسة، لما أصابها من وهن في القيم عليها رغم التحذيرات المستمرة من بكركي لجهة ضرورة احترام الدستور قبل التمديد وبعده. فالتمديد حرق عميقٌ للدستور في تواصله الثابت على التغيير المنتظم في قمة الهرم. الحرق يصحح، ولا يصحح بالتعاضدي عنه. ولا يصحح دستورياً باعتبار التعديل الدستوري ناجزاً. فإذا أردنا، يوماً، لا سمح الله، لتعديل دستوري أن ينفي جميع اللبنانيين من ذوي العيون الزرقاء، أو أن يمنع النساء من الاقتراع، فمثل هذا التعديل باطل أصلاً، ولو صوت عليه 128 نائباً بالتصفيق الحادّ. وإذا لا سمح الله في مثل هذه الحال تحركت قوى الأمن لتجميع ذوي العيون الزرقاء لترحيلهم، فإن مثل هذا القانون الدستوري يوقف مفاعيلاً عند هذا الحدّ. وإذا بدأ الترحيل ونفي ذوو العيون الزرقاء، فإنهم يعادون الى البلد عند هذا الحدّ. وإذا رحل ذوو العيون الزرقاء ومات بعضهم في المنفى، فيعاد من بقي حيا ويعوّض من توفي عند هذا الحد. يعالج الأصل الأول، وتحدّ مفاعيله ثانية قدر الإمكان والمنطق.

الخلاصة أن القوانين المنافية لشوايت حقوق الانسان والديمقراطية، باطلة أصلاً والبطلان يحتم في حقل القانون الداخلي والدولي إبطال مفاعيلها عند الحد الزمني الأقرب. وإذا كانت هذه المفاعيل مستحيلة التصحيح رجعيّاً بشكل مطلق، وهذا غالباً ما يحدث، فيحكم مبدأ الملاءمة واستمرار الدولة في مرافقها الطبيعية. هذا إرث بديهي في الحقل العام، نراه في قرارات المحكمة الدستورية المصرية مثلاً أو في الاتفاقات التي تعقدها دول زالت فيها الدكتاتورية بل زالت فيها الدولة نفسها، كما في الاتحاد السوفياتي، فبعض المفاعيل يبقى، ويصحح ما يمكن تصحيحه، ويعوّض ما يمكن تعويضه، ويزول الأصل.

هذا تحصيل حاصل في الفقه الدستوري، وهذا ما يعرفه أصلف المتعدين على الدستور في مبادئه الديمقراطية الأساسية - أي التداول السلمي والطبيعي والمنتظم في القمّة -، ونعرف كيف جاء دائماً التعدي على هذا المبدأ في لبنان متخاذلاً موارداً مدافعاً عن نفسه في الصياغة الحذرة التي تتالت على تحقير دستورنا بتعديلاته اللاديمقراطية المتتالية، وجميعها أجريت خجلاً «لمرة واحدة وبشكل استثنائي».

النتيجة الأولى إذاً في أنّ التعدي على مبدأ أساسي دستورياً - إن كان ماساً بحقوق الإنسان بداهته، أم كان ماساً بمبدأ تداول السلطة - يعدّ باطلاً أصلاً وفقاً لشرعة إنسانية متواترة وراسخة قوامها في القانون الطبيعي jusnaturalisme المتلاقي في أعماقه بالمبادئ الدينية الطاهرة التي ترعاها الأخلاق الإنسانية بعلاقة مميزة مع الباري، وقد لحظها القرآن الكريم، في تناوله أعمال قيصر، «أمرأً يكون دَوْلَةً بين الناس». هنا يلتقي المبدأ الإنساني الدفين بحواشٍ فقهية كانت معالجتها مطبئة من قبل فلاسفة القانون الغربي في القرن الثامن عشر، وأعادها في صياغة لبنانية فريدة في شجاعتها وعمقها الرئيس سليم عبو في محاضراته عن الحريات، في قلب لبنان وفي أحلك أيام الوصاية، وهو عندنا قبل غيره رائد الثورة اللبنانية التي نعيش نجاحها المبين اليوم.

الى فلسفة القانون الطبيعي هذه ينضم أصحاب المدرسة الوضعية positivisme. فعلاوة على الرفض الفكري للقانون المجحف إنسانياً في أساسه، وبطلانه أصلاً مع معالجة المفاعيل على ضوء هذا البطلان باحتراز لما يمكن تصحيحه بالكلفة الأقل على مرافق الدولة ؛ لقد لحظت الدساتير في العالم، كما الأعراف المتنامية لثبات الديمقراطية سنةً عالميةً مشتركة، المبدئين التوأمين لجهة اختيار الشعب لممثليه في السلطة وتداولهم الملتمزم بالتواريخ المرسومة لها في النص الدستوري. من هذا التراث رفض المساس بالثوابت الديمقراطية في القانون الأساسي الألماني لسنة 1949 على خلفية التجربة الألمانية المريعة في استتباب الدكتاتورية النازية بغطاء «انتخابي» سنة 1933، ورديف هذا المبدأ في فرنسا «المبادئ الجمهورية» التي لا يُسمح لأي تعديل دستوري أن يتعرض لها في الجمهورية الخامسة. من هذا التراث أيضاً المستقى من التجربة الراسخة في جبل لبنان خلال المتصرفية، والمتمثل بضرورة تغيير شخص المتصرف رغم المحاولات الكثيرة لبعض المتصرفين تمديد ولاياتهم، من هذا التراث المادة 49 في دستورنا، وقد أشار مؤخراً الدكتور أنطوان مسرة ما أضيف إليها في التعديلات الدستورية سنة 1990 من ضرورة «السهر على احترام الدستور» عوضاً عن الدأب المتتالي على خرقه استثنائياً لمصالح محض شخصية. هذا

في حقل الفلسفة الوضعية التي نحن في صدد منطقتها الآن.

أما دولياً، فهذا ما يتميز به لبنان من بين الدول في الاستقامة الدستورية التي فرضها شعبه على العالم تفعيلاً للبند الرئاسي (أو الديمقراطي) في القرار 1559. وللتذكير، فإن القرار 1559، بعد لحاظ ديباجته أهمية الانتخابات الرئاسية المقبلة - نحن في 2 أيلول 2004، أمس التمديد - طلب في بنده الخامس أن تكون «الانتخابات الرئاسية المقبلة حرة ونزيهة من كل تدخل أو تأثير أجنبي». نحن في لبنان كنا نعرف طبعاً مدى التأثير الأجنبي، لكننا لم نكن نعرف حجمه قبل إلقاء التحقيق الدولي الضوء على ما دار في الاجتماع المشؤوم بين الرئيس الأسد والرئيس الحريري من تهويل أرغم رئيس وزرائنا، وهو الذي نعرف كم كان رفضه للتمديد عميقاً، على الالتحاق بركب التعديل الدستوري مهدداً مرغماً. هذا التواتر في الأنباء المقلقة عما آل إليه التدخل الأجنبي لم يكن ليظهر الى العلن موثقاً لولا التحقيق الدولي المرتكز على قرار من مجلس الأمن غداة مقتل رئيس وزرائنا الراحل. وهكذا رأينا في تاريخ لبنان القريب تلاقي رافدين عظيمين للقانون في تاريخ الأمم، ذاك المرتبط بالانتخابات الرئاسية الحرة من كل تدخل أو تأثير أجنبي، وهذا الملتزم بكشف النقاب على الجريمة الدولية، والذي انتهى مؤخراً - وهذا الحديث للمحقق الدولي نفسه أشهراً بعد بداية التحقيق - الى أن «دافع قتل الرئيس الحريري مرتبط بالتمديد».

في العرف الفلسفي لفقهاء لا شيء أكثر أهمية ضمن القانون الوضعي من الشق الجزائي منه، لاتصاله بوقائع هي بعيدة كل البعد عن الفلسفة. فما أثاره الموقف الديمقراطي اللبناني من رفض للتمديد هز لبنان والعالم في ركيزتين أساسيتين فرضتا تقدماً نوعياً فيه، تمثلت أولاهما في البند الخامس نفسه، وتمثلت ثانيتهما بتلاقي الموضوع الجزائي بانتهاك هذا البند. أما البند الخامس، فقد رافقه التقرير الأول لتيري رود لارسن، والذي يشجب فيه الأمين العام عدم احترام المواعيد الدستورية المقررة، كما جاء تثبيته بالإجماع المبين في البيان الرئاسي الذي صدر عن مجلس الأمن في 23 كانون الثاني 2006. وأما التحقيق الجزائي، فقد آل في ما آل إليه الى ربط الجريمة المحقق فيها بالتمديد دافعاً أساسياً لها.

والنتيجة جبارة قانونياً، وجناية العجاء جبارة، فقد بتنا في هذا البلد نواجه أزمنا الدستورية الخائفة بتلاقٍ مركّب، فلسفياً في اجتماع الفلسفة الطبيعية والفلسفة الوضعية، وقانونياً في التلاقٍ المزدوج في القانون الدولي بين الشق الديمقراطي الإنتخابي والشق الجنائي،

كما بين القانون الدولي والدستور اللبناني. وأصل التلاقي في هذه المستويات الجبارة كل منها على السواء في تاريخ بلادنا كما في تاريخ العالم، ما يخطّه شعبنا من بطولة صدرها عار برجالنا ونسائنا المغدورين لقولهم «لا للتمديد»، آخرها الهتاف الأوحّد في ساحة الحرية في الرّابع عشر من شباط 2006، مذكراً العالم أنّ أصل التلاقي الجبار هذا هو التمديد القسري، وأنّ ضرورة معالجته أولويّة ملحّة.

لهذه الأسباب جميعاً ردّ واحد: معالجة قانونية فعالة لهذا الخلل، يكون بتفعيل المادة 74 من دستورنا غداً قبل بعد غد، واليوم قبل الغد، بالتّام المجلس «حكماً» - على حدّ تعبير هذه المادة - لانتخاب رئيس جمهورية تصحيحاً للخلل الأصل وتدايعات التمديد القسري الداخلية والدولية، كما الجزائية والدستورية في هذا التلاقي المركّب المزدوج المريب.

الأصل إذاً تصحيح الخرق الدستوري والدولي بانتخاب رئيس جديد في أسرع وقت ممكن. وفي الخيارات المتاحة قانونياً فإنّ تفعيل المواد 73 و74 و75 و49 أجدى السبل دستورياً لمعالجة هذا الخرق المبين، يكون بالتّام المجلس «حكماً» لتصحيح الخلل الدستوري والدولي، وفتح العملية التنافسية من الراغبين في خوض المعركة الرئاسية مرشحين معلّنين لها متنافسين عليها أمام الشعب ونوابه.

بعض هذا الطريق دستوري وبعضه سياسي، بعضه مخطوط وبعضه يحتاج الى تفعيل العقل في أكثره تلاؤماً مع روح الديمقراطية المسالمة المستقاة من ثورتنا اللاعنافية، وعنوانها الأول تضحية رفيق الحريري ورفاقنا المغدورين من أجل الديمقراطية.

والتفصيل الدستوري يؤكد الإجماع «بحكم القانون» في موضوع الرئاسة وتكريس الإنتخاب الرئاسي حصرياً في المادة 75 من الدستور: «المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي عمل آخر». ولذلك فلا بدّ في لغة دستورية دقيقة أن ننأى عن كلمة «الحوار»، لما هو الحوار تحصيل حاصل في حياة الشعوب جماعةً أو فرادى، في حين يستقي الحديث الملتحّ اليوم عبارته دستورياً من «حكم القانون» الملزم في المادة 74، وهو دستورياً قاض على منتدى حوار عادي في الأوضاع الخاصة الموجودة فيها البلاد لمعالجة شواذها القانوني المركّب.

أما التفصيل السياسي، فهو ما نريده جامعاً، وقد شجعنا الأطراف جميعاً، وأؤكد جميعاً، على

التلاقي في معالجة التمديد، طلبناها من الرئيس السوري علناً إبان ترشيحنا، ونكررها اليوم للتخفيف من تشنج مستقبلي كلنا غنى عنه، ونطلبها مجدداً من القوى السياسية اللبنانية المترددة في حوض المعركة الرئاسية، ولا سيما منها التيار الوطني وحزب الله.

فنقول: سياسياً أقلع القطار، ولا شيء يثنيه، فلتكن هذه المعركة الرئاسية مفتوحة على الناس ونوابهم على السواء كما اتبعناها منذ إعلان ترشيحنا في صحف بيروت لثلاثة أشهر خلت، فالتقى شعبنا في ذكرى ضحية التمديد القسري، - والمقاوم الأول له الرئيس رفيق الحريري -، التقى الشعب على المطلب الأوحده بالهتاف المسالم على ساحة الحرية: نريد رئيساً للجمهورية منا ولنا، ننتخبه بالقدر الديمقراطي الأوسع المتاح دستورياً وسياسياً.

ونقول: دستورياً لا فرق إذا استقال رئيس الجمهورية أو لم يستقل، ومن واجبنا في العملية الملزمة داخلياً ودولياً أن ننتخب رئيساً جديداً لسد الفراغ الهائل المحدث بالتعديات العظيمة على دستورنا، فنتوصل ديمقراطياً، أي سلمياً، أي في النقاش المثري لأمتنا بعد تضحياتها العظيمة، الى معالجة الخرق الدستوري المزمّن في منع تداول السلطة الرئاسية قسراً في الثالث من أيلول 2004، فنتوصل قبل الرابع عشر من آذار تاريخاً رمزياً الى اجتماع وطني يشملنا جميعاً، جميعنا، في رئيس جديد وحكومة جديدة.

لا عمل للمجلس بعد اليوم غير انتخاب رئيس جديد بشكل نزيه، من دون تدخل أو تأثير خارجي، ولا عمل آخر للحكومة سوى تصريف الأعمال قدر إمكانها عليه وهي المنوطة دستورياً بتحمل المسؤولية ريثما ينتخب الرئيس الجديد بحسب المادة 62، ولا عمل آخر سوى طرح المرشحين للرئاسة برنامجهم وانجازاتهم لإقناع اللبنانيين، ونوابهم، في مسار ديمقراطي تنافسي يُبنى على المفاضلة، وعلى الحجة، ليتم الإنتخاب الحر لرئيس جديد في غضون أسابيع. أما الرئيس القسري المفروض علينا من الخارج والمستمر عنوة في السلطة بالدعم المعلن من الخارج فلا يعتد به بعد اليوم. إن شاء استقال، وخفف من التشنج وحفظ بعض ماء الوجه، وإن لم يشأ زال دستورياً في غضون الشهر، لأن الشعب اللبناني مشدود الى رئيس الجديد تعلقاً بمبادئ الديمقراطية، ولأن العالم كله بانتظاره عملاً بالقانون الدولي المعاد تبيته في البيان الرئاسي المقر بإجماع مجلس الأمن في نهاية الشهر الفائت.

ومن هنا الآلية الدستورية في مراحلها المتعاقبة تسهيلاً لسد الفراغ الدستوري الذي يمثل السبب الآخر في المادة 74 من الدستور، وهو سبب قلماً واجهت هولمة أمة في تاريخها.

33. الآلية الدستورية(*)

14 شباط/14 آذار 2006

مرحلة أولى:

إعلان من قوى أغلبية نواب الشعب عن آلية دستورية هدفها انتخاب رئيس جديد بشكل حرّ ونزيه قبل الرابع عشر من آذار لإعادة الدستور المقوّض بالتمديد القسري في 3 أيلول 2004 الى عهده، ولإعادة لبنان الى كنف الشرعية الدولية، واعتبار قوى الأغلبية النيابية أن صلاحيات رئيس الجمهورية قد أنيطت وكالة بالحكومة القائمة عملاً بأحكام المادة /62/ من الدستور.

مرحلة ثانية:

توجيه نواب هذه القوى عريضة الى رئيس المجلس تعلمه فيها رسمياً بخلوّ سدة الرئاسة دستورياً بحسب المادة /74/ من الدستور وتدعوه الى عقد جلسة فورية لتلاوة هذه العريضة أمام المجلس مجتمعاً وللتصويت عليها إذا اقتضى الأمر.

مرحلة ثالثة:

تعيين رئيس المجلس حالاً موعداً لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية تماشياً مع المادة /73/ من الدستور؛ وفي حال امتناع رئيس المجلس، يجتمع المجلس فوراً وبحكم القانون بالارتكاز مجدداً الى أحكام المادة /74/ من الدستور.

مرحلة رابعة:

يتابع المجلس مع رئيسه - وبرئاسة نائبه في حال استمرار امتناع رئيس المجلس عن الحضور

* وزّعت على المؤتمرين في فندق البريستول، مساء 2006/2/16.

- عملية انتخاب رئيس الدولة من دون مناقشة أي عمل آخر، عملاً بالمادة /75/ من الدستور، إلى أن ينتخب وفقاً لترتيبات المادة /49/ رئيساً للدولة من بين المرشحين المعلنين.

34. حُكْم القانون في ثوبٍ رئاسيٍّ جديدٍ (*)

نعيش وقتاً تاريخياً خاصاً، لذا أودّ أولاً أن أشكر المركز ورئيسه لهذه الإطالة المهمة التي يتابعها على المنابر العربية والدولية، وكان آخر لقاء مع الدكتور وسيم حرب في واشنطن منذ شهرين في ندوة عارمة لثقافة المحامين الأميركية حول موضوع حُكْم القانون الدولي، وهو الذي برهن على أنّ حضور لبنان في المحافل الدولية من الأمور التي ترفع من شأننا جميعاً في مهنة القانون لما يتصدّرها شخصٌ بصفاته وبمستواه.

حُكْم القانون هو البداية والنهاية، وهو عنوان الرئاسة المرجوة. وأعرف اليوم أنّ حديث الرئاسة، كل البلاد تواقّة إليه، وهو الحديث المتصل بالآلية الدستورية اللاعنفية التي تسمح للناس أن يتوصّلوا إلى رئاسة جديدة، خصوصاً بعد ما تضافر بالأمس من صرخة شعبية لمثل هذا التغيير. وعندما اتفقنا على موعد اليوم، ودَدت الاستفادة من مثل هذا الحضور في مناسبة نادرًا ما تحدث في حملة رئاسية غير معهودة كالتّي حاولت خوضها مع أصدقائي.

ولذلك كان عنوان الحديث عن حُكْم القانون في ثوبٍ رئاسيٍّ جديدٍ، ويسرّني أن أكون بينكم اليوم، مناقشاً أمام أهل التخصص لأوّل مرة في هذه الحملة موضوع التخصص بمعناه المهني في البرنامج المطروح أمام الشعب اللبناني. ويقدم البرنامج الموزّع عليكم في شقّه الدستوري خطوطاً عريضة تنضوي تحت فكرة حُكْم القانون، أو دولة القانون، وهي التي تربط المواطن بشكلٍ طبيعيٍّ بمجتمعه وحكومته ودولته، كما يراه الفقهاء المتقدّمون في الغرب أمثال بول

* ألقى هذه المحاضرة في 15 شباط 2006 في المركز العربي لحكم القانون غداة الحشد الشعبي الكبير المطالب بتغيير رئاسيٍّ دستوريٍّ.

كان Paul Kahn في جامعة يال Yale في الولايات المتحدة، ويورغن هابرماس Jürgen Habermas في ألمانيا.

فعندما يركّز الفيلسوف الألماني هابرماس على المواطنة كالرابط الطاعني بين الفرد والهيكل الجديد الذي تقدّمه المنظومة الأوروبية؛ أي عندما يتحدّث هابرماس عن إلتزام عضوي للمنظومة الأوروبية بنظرة مختلفة للمواطنة، وعن إرتباط هذه الهيكلية الواسعة التي ترتسم أمام أعين الأوروبيين برابط المواطنة القانونية أساساً محضاً؛ وعندما يعيد فقيه جامعة يال قراءة ولادة الدستور الأمريكي في كتابه *The Reign of Law* برسم سلطة القانون وسيطرته كميزة أساسية لماهية الدولة الأميركية ومجتمعها، بل لخصوصية مواطنتها السبّاقة في تاريخ الأمم؛ فإنها يختصران ما آلت إليه الأهمية الفكرية اليوم من تحديد العلاقة المحورية التي تربط الإنسان الفرد بدولته، وهو ما يصبو إليه جميع من على هذه المعمورة، كما يمثله في تاريخنا اللبناني القريب، على طرفي نقيض، رئيس جمهوريتنا في ما يُسمى بخطاب القسم، ورئيس مجلس شورى الدولة القاضي غالب غانم في محاضرته الأخيرة في هذا المركز.

الخطوط العريضة لحكم القانون تأتي في طروحات سياسية من الطبيعي أن تشدّ إليها كلّ مواطن وكل مواطنة لما يصبون إليه من علاقة مميّزة مع الدولة، يحكمها القانون بشكل أساسي إن لم يكن حصرياً. ثوب الرئاسة الجديدة مُفصّلٌ إذاً على هذا التوق العام الذي يريد للقانون أن يكون حصرياً بالنسبة لتعاطي الدولة مع المواطن، كما وتعاطي المواطن مع الدولة بمعنى واجباته وليس فقط حقوقه. ولأنّ التأخّر الفطيع الذي يشهده المواطن اللبناني في استقرار حكم القانون مرتكزاً حصرياً لهذه العلاقة، فإننا، وفي أحسن الأحوال في الرئاسة الجديدة، نحاول وضع حكم القانون أساساً في أول العهد، حتى ننظر في آخره إن شاء الله الى نتيجة تجعل المواطن راضياً بانضوائه الحصري - وليس فقط الأساسي - تحت سلطة القانون في نهاية العهد الرئاسي المرسوم دستورياً.

مختصر إذاً للخط العريض هذا: البداية عنوانها حكم القانون أساساً لرابط المواطن بالدولة، وهذا بحدّ ذاته ليس موضوعاً سهلاً لأننا نعرف كيف أنّ سلطة القانون اللبناني غائبة أصلاً من مناطق لبنانية كثيرة، إن في المخيمات الفلسطينية والجنوب في مجمله، أو في الحدود مع سوريا وإسرائيل.

كما أنّ النهاية للرئاسة المرجوة عنوانها حكم القانون حصرياً، ليس فقط بمعنى ماكس فيبر

Max Weber الذي جعلنا منذ أول لحظة نقول ونردد لحزب الله أنه كاذب من يقول لكم أنّ أيّ بلد يمكن أن تكتمل فيه عناصر الدولة الطبيعية عندما يسمح لأثرة القوة أن تبقى خارج سلطتها الحصرية . هذه السُّنّة - L'Etat a le monopole de la violence - التي كشف عن ثباتها ماكس فيبر، لا بُدَّ وأن تكون النهاية لحقبة طويلة من اللاقانون، وهي النهاية لأنّ موضوع السلاح المتراكم في ظلّ المعركة مع إسرائيل، كما الموضوع الفلسطيني في لبنان، يحتاجان إلى وقتٍ ومراحل، ولا تكون نهايتها أصلاً بخطّ قلم.

بدايةً حكم القانون أساساً، ونهايةً حكم القانون حصراً، هذا هو عنوان الرئاسة الجديدة. ولا بدّ من إضفاء بعض التروي على صفة الحصرية نهايةً، لأن حكم القانون ليس فقط موضوع استئثار الدولة الحصري بالأمن، أي بالقوة الرادعة أو المعاقبة، بل حكم القانون لا يصلح بالنظر الى هذه العلاقة وكأنها قسرية إجبارية مفروضة من علياء الدولة على المواطن الأعزل. لا، فإن حكم القانون قبل كلّ شيء هو حكم اختياري، لأن المواطن هو صاحب القانون أولاً وأخيراً، أخيراً لأنه يقبل بالالتزام تجاهه، وأولاً لأنه هو المخوّل سنّه. هنا الفارق الذي أرجو أن يمثله ترشيحي للرئاسة، ليس فقط في الآلية الحوارية التي نشترك بها اليوم بطلبي منكم الإستماع الى هذا الطرح ونقاشه وتبنيه، بل في تعميق حكم القانون بما هو خاصّة الناس، ليحمل بلادنا الى مستوى أرفع من الديمقراطية عبر ورشة دستورية حقيقية بعض معالمها المميّزة مطروحة في البرنامج. إلا أن هذه الطروحات تبقى عمومية، على أهميتها. ما يشدني اليوم الى هذا الحضور المميز، هو النظر بعمق أكثر دلالة الى تفصيلات عملية تتعلق بحكم القانون في معناه الأسمى، أي في الآليات القضائية التي تهمنا كمحاميين، وكقضاة، في المواضيع الثلاثة التالية:

- مكافحة الفساد بإطلاق المؤسسات.
- القضاء المنزّه مرادفاً للقضاء المستقلّ.
- الاصلاح الدستوري.

في إطلاق المؤسسات مقابل الفساد

حُكم القانون واسع الأطراف بطبيعته، يتصل بالبيئة، ويتصل بالاقتصاد، وبالعلاقات العائلية لما هي في بعضها خاضعة لحكم القانون، وبالانتخابات قانوناً ورقابةً الخ؛ أما حكم القانون في

المعنى المهني الأساسي فهو إطلاق المؤسسات، وهو إطلاقٌ دستوري لها في القمة، أي في رئاسة الجمهورية.

المشكلة المعضلة التي تجابهنا كحقوقيين وكمواطنين هي صعوبة مكافحة الفساد. نحن نعرف طبعاً أنّ عنصراً أساسياً في مكافحة الفساد قسري؛ يعني معاقبة جدية للذين يخالفون القانون بقبولهم الرشوة أو تقديمها. أما الرشاء والارتشاء، فيذهبان من صورة «الفوتوكوبي» التي نضطرّ إلى إعطاء المسؤول عنها في العدلية مالاً إضافياً للحصول عليها في أي ملف، وهذا طبعاً أحد مظاهر الرشوة، إلى الرشوات العملاقة التي ترتبط مثلاً بـ«بنك المدينة».

عندي أنّ مكافحة الفساد تبدأ قبل كل شيء في بلادنا بتقديم المثال الأعلى، ولا تبدأ باستعمال النيابة العامة: طبيعي تحريك النيابة العامة على المستويات الفاضحة من استعمال المال رشوة في الحياة السياسية، إنّما لا أظنّه ممكناً أو مفيداً في تجربتنا اللبنانية اللجوء إلى القسرية قبل تقديم المثل الرّادع بالامثال إلى حُكم القانون من قبل الأشخاص أصحاب القرار والمسؤولية، وأول هذه المواقع هو رئاسة الجمهورية، وليس خافر الفوتوكوبي.

كما أنّ الحديث الذي يتداوله البعض من «تعليق للمشانق» و«قطع للأيدي» لا أظنه مفيداً بالنسبة لمكافحة الفساد كحالة مستشرية في البلاد؛ وهذا ما عنيته أنفاً بأخطاء خطاب القسم سنة 1998، لأنّ طرحي مختلف، وهو مرتبط مباشرة بنا كمحاميين وقضاة وأساتذة قانون، يتجلى بتقديم المثل الأعلى في المنصب الأعلى، وهو منصب المسؤولين الكبار في الجمهورية بدءاً بالرئاسة، كما يكون بتعزيز القضاء المستقل. ويعني هذا ترفع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة عن أيّ تدخل في عمل القضاء.

القضاء المنزه مرادفاً للقضاء المستقل

نحن نعلم أنّ هناك جزءاً من المسؤولية القضائية تضطلع بها الحكومة عن طريق وزارة العدل، كما عن طريق الوصاية القانونية التي تربط النيابة العامة والنيابات العامة بإدارات الأمن، وهذا من صلب العمل القضائي؛ ونعرف أنّ فصل السلطات ليس أبداً فصلاً مطلقاً لأنّ مثل هذه الأمور لا بُدّ للدولة، ولا سيما النيابات العامة، أن تكون هي المشرفة بشكل حصري على التعامل بالموضوع أو المواضيع خصوصاً الجزائية منها، والتي تتصل بداهة بها؛ فالقضاء المستقل ليس قضاءً مستقلاً بالمطلق، هذا تحصيل حاصل بالنسبة لمهنيين مثلنا.

طبعاً العامة تقول «قضاءً مستقل»، وهذا جيّد. لكن الدقّة تفرض على أهل الاختصاص معايير ونفاصيل علينا أن ننظر فيها ببعض التروي، وإلاّ مضيّنا في إفراغ صفة الإستقلال النبيلة التي نرجوها للقضاء، عملاً بالمادة 20 من الدستور اللبناني، من أيّ مضمون عملي.

التوصل إلى قضاء مستقل ليس بالأمر السهل. فكيف يراقب الإنسان الاتصال غير المشروع أصلاً بين رجل السياسة والقاضي، وما هي سبل منع مهاتفة السياسي للقاضي؟ الجواب ليس سهلاً، لأن الموضوع موضوع ثقافة عامة، وهذه الثقافة لا تبنى بيوم، ولا يمكن أن تملى باليات المعاقبة الصرفة. ولئن عرف مثلاً أنه في بريطانيا، لا يستطيع «السياسي» مهاها علناً شأنه أن يتناول الهاتف ويتصل بقاض في ملف يريد أن يتدخل فيه؛ وإن تم هذا في لحظته تكون نهاية الرجل السياسي وإلغاء حياته العامة، فضلاً عن التبعات الجزائية المترتبة على تصرف غير مقبول.

هذا يعني خلاصةً أن القضاء المنزه أمل حقيقي على درب الرئاسة الجديدة، ويكون في قدوة الرئيس في تصرفه اليومي على امتداد الأسابيع والشهور الأولى من العهد، مما يؤدي الى مناخ عام يسمح بالنزاهة القضائية فاستقلال القضاء في أحد أهم معاني المادة 20 من الدستور. والأمر يتم عن طريق وتيرة خاصة تقضي باحترام القاضي كصاحب رسالة منزهة من التدخلات، من أهم نتائجها أنه لا يمكن تصوّر استعمال السياسي لهاتفه، أو التقرب في مناسبات اجتماعية مختلفة من القاضي لدفعه إلى النظر خارج الإطار المرسوم قانونياً في ملف له أصوله الجزائية أو المدنية جميعها تمنع «التليفون» من أي دور في المنازعة؛ فعندما يتوقف رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس المجلس النيابي والوزراء من الإتصال بالقضاة في شؤونهم الخاصة، أو في شؤون يراجعهم فيها المتقاضون ومن يتوسّط لهم، يكون القضاء فعلاً قد بدأ طريقه الطويل إلى النزاهة أي إلى الاستقلال.

الإصلاح الدستوري

في حديث جرى الأسبوع الماضي مع نساء رائدات في هذا المجتمع اللبناني، وهنّ رائدات في أعمالهنّ، كانت المحادثة على وتيرة التواصل التي تفترض أن نعيشه في هذه الحملة الرئاسية كمحطة مختلفة عمّا اختبرناه في الحكم الرئاسي الماضي، والارتفاع إلى دور المرأة الأساسي في المجتمع بضمن تمثيلها تمثيلاً متقدماً لصناعة القرار السياسي. وكان اللقاء حديثاً مستفيضاً عن الـ «كوتا» في المجلس النيابي أو في الحكومة أو في المناصب المختلفة وضمن تمثيل صحيح

للمرأة الرائدة مقابل الحديث على هامش تمثيل ليس ممكناً بدوره أن ننتقل إلى مستوى أرفع للديموقراطية. هذا من صلب البرنامج وأولويات الاصلاح الدستوري.

نقطة أخرى في هذه الخطوط العريضة ترتبط بالارتفاع بنظامنا إلى درجة أعلى من النضج الديموقراطي تتعلق باختيار الشعب مباشرة لرؤسائه في السلطة التنفيذية.

هذا البحث عن تمثيل مباشر للناس في الحكم من الأمور التي أراها تصبُّ في خانة التواصل مع اللبنانيين في الحملة الرئاسية التي آتي إليكم في ظلها. يقول المواطن: لماذا تأتون إليّ، أنا ليس لي صوت. ونقول في الحملة: هذا صحيح إنما هذا أمرٌ غير طبيعي و النمط الأساسي الفعّال في أية ديموقراطية تحترم نفسها أن المراكز الأساسية في الدولة تستقي شرعيتها من انتخاب مباشر وليس انتخاباً على طريقة القرن التاسع عشر، الطاغية في بلادنا، والذي لا يزال حتى الآن فيه ننتمي إلى جمهورية الأولياء، أو الأعيان. فلا بأس أن نشارك المواطن في الحملة، رمزاً وأملاً بمستقبل مختلف.

مشكلة التركيبة الطائفية

لكن الأمور في الشرق ليست سهلة. فالانتخاب المباشر لرئاسة السلطة التنفيذية فارغ من دون الاحاطة بالمعضلة الطائفية، وبمعرفةكم بثنايا الأمور، أعتمد الحديث عن الرؤساء في السلطة التنفيذية بالجمع، وليس فقط عن رئيس الجمهورية إفرادياً، لأن البحث عن مستوى أرقى من الديموقراطية يرتبط بمواجهة مشكلة التركيبة الطائفية الشائكة في لبنان؛ وترون مختصر هذا الطرح معبراً فيه في البرنامج بمواكبة منطق التركيبة الطائفية في لبنان في حماية «فصل السلطات» تفرزه إيجابياً عبر منهج قرارات مختلفة متفاوتة، وفي الوقت نفسه العمل على تقليص وقعها السلبي «بتوسيع المساحة العامة غير الطائفية للمواطنين».

مشكلة التركيبة الطائفية في لبنان لها طابع في الفقه المقارن وكأنها من الرسوبيات الدينئة في تاريخ الأمة. إلا أننا نعرف، وأظننا من الضرورة أن نعرف، أن التركيبة الطائفية ليست سيئة بالمطلق وأنها تقدّم نوعاً من فصل السلطات سابق لـ «مونتسكيو»، وأنها جعلت في لبنان مثلاً حالة ديموقراطية مترفعة عن مجمل سائر الدول العربية وغير العربية بما فيها إسرائيل، لأن النظام اللبناني في حالته الدستورية الحالية ومن خلال قراءاتي له - وهنا يمكن أن نتناقص وضروري أن نتناقص - يوفر حالة مترفعة عما يدعى به أنه «الديموقراطية الوحيدة» في الشرق

الأوسط - نعني طبعاً إسرائيل في المتداول الغربي.

أظن أنّ تركيبتنا الدستورية أكثر تمثيلاً وأعمق ديموقراطية مما نعرفه اليوم في إسرائيل من تهميش عميق مؤسّساتي وسياسي لكل من لم يكن في طائفته يهودياً؛ كما نعرف اليوم أنّ ما يقارب الربع من سكان إسرائيل، وتحدّث عن سكان الـ 48، لمجرد أنهم مسلمون ومسيحيون، هم منذ إنشاء دولة إسرائيل مهمشون دستورياً وسياسياً.

يختلف الحال في نظام دستوري كالنظام اللبناني، بحيث أنه من المستحيل أن نرى مثل هذا التهميش المتواصل والذي ينمّ عن نقص عميق في العمل الديموقراطي في إسرائيل، مهما كانت ساحة الحريات واسعة فيها، لأنّ النظام الدستوري في حالته الأغلبية كما هو مقنّن في إسرائيل يمنع في طبيعته أن يُسمع صوت غير اليهودي من المواطنين بشكل فعّال وأساسي؛

وأعطي مثلاً آخر لسبق النظام الدستوري اللبناني على المستوى الكوني: فالحديث اليوم الذي تواتر عليه رئيس الجمهورية الأميركي عن ضرورة إشراك السُنّة العراقيين في الحكم «مهما كلف الأمر» ينمّ عن اعتناق غير معلن للحكمة النسبية التي تتحلّى بها التركيبة الدستورية في لبنان. وعندما نعرف أنّ الطائفة السُنّية عموماً في العراق لا تتعدى 15 إلى 20% من المواطنين العراقيين، فإنّ إصرار الرئيس الأميركي وما له من قدرة على إشراك ممثليها في الحكومة العراقية يصطدم بشكل واضح مع العملية الديموقراطية كما هي مقرّرة في الدستور الأميركي، كما أنه يعطي إشارة إلى أنّ النظام الدستوري كما هو متداول في الديموقراطية الأميركية لا يزال قاصراً في منطق الشرق الأوسط عن أداء التمثيل الكافي لاعتبار الحكومة التي تدير شؤون الدولة ديموقراطية طالما ليست ممثلة لجزء من الناس يبقى مهمشاً في العملية الديموقراطية الطبيعية الراسية على غلبة الأكثرية.

ولا بد لمناقشة هذا الموضوع من متابعة كونية لمفاصله المتشعبة.

35. تقدير الحكمة حسن السبع:

استحالة الردّ بالعنف على العنف⁽³⁸⁾

لكل دينه ولكل دين

مصون كرامة تأبى التحدي

شاعر الأرز (1925)

هذه كانت عبرة شبلي الملاط في قصيدة شهيرة الى اولاده ينبههم فيها الى ضرورة احترام مشاعر المؤمن . وكما في رواية سلمان رشدي عندما نشرها منذ عقد وتيف، فجأة تحوّلت أبعاد التعرض للقيم الدينية ورموزها في الصحف الأوروبية الى تداعيات أكثر مما تحصى، لأنها تشدّ الإنسان الى دفين معتقداته، أياً كان دينه، في سنّة راسخة عالمياً، سواء كانت أفلاماً تتعرض لحياة السيد المسيح أو رفاقه، أو قوانين نزع الحجاب الذي ترتديه المسلمات في الغرب، أو التعرض لمعالم هندوسية في الهند، أو المسّ بحرمة القبور في أي بقعة كانت من المسكونة.

تداعيات أكثر مما يمكن إحصائها أو ترقبها إذاً، لها في عصر معلوم منطقتها الخاص ووقعها المميز بحسب المجتمع الذي يتلقّى خبرها، فكان دور لبنان في التظاهرات العنيفة نهار الأحد وما لحقها من انفعال ملموس في مجتمع خاص هو المجتمع اللبناني، وبيئة خاصة هي بيئة الأشرفية وسكنها المسيحي.

صحيح أن الترتيبات لم تكن كافيةً تحسباً لأعمال الشغب، لكنه واضح أن وزير الداخلية،

(38) نشر في جريدة النهار في 2006/2/9.

والحكومة وراءه، وجد نفسه في وضع صعب لأن التظاهرة كانت حاشدة في أولها لوجود جموع ينتمي بعضها الى فلول «حزب الله»، وبعضها الى «الجماعة الإسلامية» وهي نصيرة تيار الحريري انتخابياً، فكان مستحيلاً منعها أصلاً أو التضييق عليها لواقع مشروعية القيام بها أصلاً، كما كان أيضاً واضحاً أن المتظاهرين المسالين لم ينسحبوا إلا في وقت لاحق لاندلاع العنف. فالظاهر أن العنف بدا سيّد الموقف على غفلة، فطغى التدافع عدداً وحده على قوى الأمن والجيش حتى في الأعداد الموجودة، وكان صعباً أن يوقفوه من دون إراقة الدماء.

هذا يعني أنني ميّال اليوم على أساس ما تناقلته الصحف غداة الحدث وفي تقرير الوزير فتفت الأول، الى ردّ الإعتبار الى الوزير السبع للدور الحضاري المميز الذي تحلّى به في موقف إنساني ومسؤول على السواء، فلو انتهج طريق البطش لأدخل البلاد في كارثة تطغى عليها الطائفية.

وشاءت الظروف أن هذه الحكمة تلاقت مع الإنضباط الكبير الذي أظهره أهلنا في الأشرفية ومع سرعة تحرك الشخصيات المسيحية والمسلمة الدينية والسياسية على وتيرة التهذئة. فلنتصور لحظة ما كانت اليه الأمور لو قتل متظاهرون برصاص الأمن، إن في بداية المظاهرة أم لاحقاً.

يبقى أن درء مثل هذه الفتن شبه مستحيل في الإزدواجية المستمرة في السلطة، وأن الوزير السبع محقّ مجدداً في أن استباق السوء أمر عسير عندما تكون السلطة مكبّلة منذ ما بدأت تتراجع الثقة القانونية مع تمديد ولاية الرئيس لحدود، فضاعت المقدمات الدستورية الأساسية التي تحتاج اليها البلاد.

أما أن يستقبل وزير الداخلية في مطلق الأحوال، فهذه ظاهرة إضافية لسلوكه الحضاري. وحتى تظهر معلومات جديدة للملأ، في التحقيق القضائي أو في تحقيق خاص، أرى مناسباً أن يُحتذى نمط الوزير السبع في تقدير دقيق لاستعمال العنف من قبل الدولة حتى في وجه العنف، والعبرة الأخيرة بتفوق لبنان حضارياً، بفضل هذه الفلسفة، على ما نراه في دول أخرى مثل ما كانت الحال في أفغانستان هذا الأسبوع وما من المرجح أن يحصل في دول أخرى في عالم بات واحداً.

إن امتناع قوى الأمن والجيش عن تفريق المتظاهرين بالرصاص ظاهرة متقدّمة في عرف الأمم، وفي الخيار بين المحافظة على الممتلكات وازهاق الأرواح - ولو كانت أرواح متظاهرين متدافعين على التدمير، تبقى الأفضلية مطلقاً لحفظ حياتهم، وتعالج التعديات في ما بعد قضائياً كما هي الحال الآن.

36. بيروت في خبر المستقبل⁽³⁹⁾

عندنا كلنا تساؤل عن طبيعة ما جرى فينا، وفيما بيننا، هذه السنة. عناوين الثورة اللبنانية تتزاحم، فهي انتفاضة الإستقلال، وهي ثورة الأرز. هي سَنَة الشهداء كما هي سنة الجلاء. وهي وقفة الحرية، كما هي لحظة عالمية. هي البلاد مستعادة الى أهلها، كما هي وطن على كف عفريت. هي صرخة الحقيقة، كما هي استمرار الإعتيالات. هي بداية المحاسبة كما هي انتخابات ضائعة. هي حكومة ناشئة، وهي حكم معطل. وهي كلها بيروت، ولبنان هو بيروت. وهي شعب لبنان المسلم كله في بيروت، وهي قيادات بيروت الوطنية خارجها. وبيروت، يا بيروت، تتهافت على تساؤل نفسها، في ختام سفر عظيم خط بعضه في هذا المكان، على تلك الطاولة التي طالما التقينا به فيها، مؤرخها المغدور سمير قصير، في كتاب فذيقع في 700 صفحة من الأدب المتواصل نثراً *Samir Kassir, Histoire de Beyrouth, Fayard, 2005*. فصله الأخير عن بيروت بسؤال مستوحى من هاملت، être et avoir été، هل كانت أو هل تكون، وختام مسكه عن حقنا وحق بيروت في الوجود. وبيروت هي الوجود، لم تعد البيروت في خبر كان، بيروت اليوم هي وجود، وجودنا المشترك نخط المستقبل كما نريده، وكما نستحقه بالفكر والشجاعة والعمل والأصالة والعقل، هي إذاً بيروت في خبر المستقبل.

هذا مطلب مستقبلنا، شخص مثلكم ومثلنا في رئاسة الجمهورية، وهذا سبب لقائنا اليوم، في عمل مشترك عن بيروت المستقبل، وعن لبنان كما نستحقه.

(39) نص الكلمة في لقاء مع أقطاب المجتمع اللبناني بدعوة من السيدة ريتا نمور والأستاذ بشارة نمور في مطعم ألدنتي، 3 شباط 2006، قدم لها القاضي حسن قواس.

وقبل الحديث عن البرنامج وعن الإنجازات في هذه الحملة التي قوامها وسرّها هم أهل لبنان، أو هكذا نحاول استدراجهم الفعّال إليه، لنا ملاحظتان مستقتان من سؤال الوجود هذا:

الملاحظة الأولى عن ثورتنا. صحيح، ما حصل في لبنان كان كل ما أشرنا إليه، بل أكثر في سنة التاريخ الأعظم. فثورتنا، أو انتفاضتنا، أو وقفنا، منعطف في تاريخ بلادنا، بل في تاريخ الشرق، بل في تاريخ العالم، لأنها مبنية على رفض العنف. ثورة الأرز هي ثورة اللاعنّف، وهذا كنز عظيم نحيا به لأن أهلنا وأحبابنا هلكوا من أجله. هي ثورة المهاتما غاندي في القارة العربية، واللاعنف فيها أعظم ما قدمناه للعالم، وللشرق، ولبلادنا، نحافظ عليه مهما كان الجهد غالياً. اللاعنّف، رفض العنف سبيلاً للسياسة، ونجاح اللاعنّف سبيلاً للتغيير، هذا كنز ثورتنا، وخاتمة تاريخ بيروت، يا جبران، يا مروان، يا باسل، يا ماي، يا جورج، يا سمير ويا كل من ضحوا وتعذبوا معكم. هذه روح الرئيس الحريري مستقبلاً لمنطقة لا عنف فيه.

ملاحظة ثانية: هي ثورتنا هذه، هي ثورتنا نحن، نحن قمنا بها، فملكناها أمانةً للتاريخ، فهي ثورة كل من عمل لها، ونزل الشارع إيماناً بأن ثورة اللاعنّف هي له ومعه، تحمل آماله وسيرته وطباعه ومحبته، هي ثورتنا نحن الذين بنينا بيروت على أنقاض العنف. والآن الى العمل والى البرنامج.

محاور خمسة في البرنامج، مفتوحة كل منها لنقاش مطب، ومختصرة من «الأوراق الرئاسية» التي يمكن مراجعتها على مركز الحملة الإلكتروني www.mallatforpresident.com

كانون الثاني 2006
Janvier/January

37. Une ville debout: Making a stand in Beirut⁽⁴⁰⁾

A few days ago, a similar occasion - unfortunately minus the fundraising - was organised by prominent friends in Baabda, my native village. That day I promised my friends and colleagues of Baabda that our village deserved to be known the world over for what it is, an extraordinary town of combined poetical and governmental wisdom: surely an oxymoron of a combination. I promised them that the name Baabda will be carried to the world. That's a promise that you are allowing me to honour tonight, even before becoming president, and I can only be so very grateful. That surely must be acknowledged as a manifestation of poor politics. Politicians are best at promising what they cannot deliver.

Beyond the anecdote is a hallmark of a different type of campaign we have been carrying together: this is a campaign that delivers even before getting into office. Just imagine how much more we can deliver once in office. This is in great part why I am here with you tonight. Together in Beirut and in New York, we have already delivered, and we are called upon to deliver more.

New Yorkers might not have heard of Baabda, though it's likely Baabders might have heard of New York. No matter. New Yorkers know of Beirut, and they associate now Beirut with a city that has no longer to do with thirty years of an awful civil and regional war. New Yorkers

(40) Speech in New York City, 25 January 2006.

now know of a different Beirut than that of civil war. My address tonight wishes to build on this novelty, by bringing together our two dear cities over one common historical mark, that of making a stand for history, for decency, for liberty, for our common humanity: Beirut, like New York, standing tall.

People of New York and Beirut have already delivered. The Lebanese have delivered on the acknowledgment that a country cannot live without democracy, without regular, free change in the person running our country at the top, regular, unconstrained change of the person in our presidency once every six years. And New York delivered, for there is no greater mark of success than what was accomplished in the unanimous presidential statement released by the Security Council on Monday. In it, the world reminds Lebanon from New York that while its sacrifices and the heroism of its people have achieved much, including the withdrawal of Syrian troops and the holding of parliamentary elections, much remains to be accomplished, 'particularly', I quote from the text, 'particularly the disbanding and disarming of Lebanese and non-Lebanese militias and the extension of government control over all Lebanese territory, and free and fair presidential elections conducted according to the Lebanese constitutional rules, without foreign interference and influence.'

These words do not come in a vacuum: surely the disarmament of the militias has been a constant litany, one indeed that precedes UNSCR 1559, and goes back at least to the request of the world since the late 1990s that Lebanese armed forces should be exclusively in charge of the country generally, and the South in particular. But the presidential clause, the democratic clause as it is also known through our efforts, through your efforts, has been hard work. It is the key to achieving the unfinished, democratic business of the Cedar Revolution.

So you see, a group of prominent Lebanese New Yorkers, many of whom are around Ray Debbane tonight, and a presidential candidate in Lebanon, were able, over a matter of a few weeks for the former, a bit longer for the latter, to bring in, probably for the first time of recorded UN history, the request for democratic alternation at the top into the agenda of the Security Council. This is not an insignificant achievement, we are

here together to celebrate it, and to offer it as a model to the world: US-Lebanese democrats in the world, Lebanese in Lebanon, can be proud for the inclusion of a democratic clause in a Security Council Resolution, probably for the first time in the world's recorded democratic history at such a level.

This is the hallmark of our presidency: action for democracy even before office, indeed achievements of an international scale as we can see culminating in NY this week.

Ladies and Gentlemen, Lebanese Americans are ahead of the time. I had dinner with colleagues at Yale law school in honour of Senator Jack Danforth, the previous US ambassador at the UN, who is a central architect, on the US side, of UNSCR 1559. He was surprised to be appraised of the immense resonance of the democratic clause. We are ahead of our times, ladies and gentlemen, and you deserve to be proud of your achievements for humanity.

Imagine then what a presidency in Lebanon could be like, for Lebanon and the Lebanese across the world, if this common work can be pursued with the same spirit of creative undertaking. More than once, you have been ahead of our times: I am here in large part because of joint work, achieved last year, over the right of Lebanese citizens to vote abroad. Professor Nada Anid was at the center of the work here, and the enhancement of Lebanese democracy on that level started with our electronic, serendipitous exchanges.

I can assure you that you will vote in the next national round of Lebanese elections. This battle has been all but won, and you will see how prominent it will appear in the recommendations of the Boutros Commission. Last weekend with leading lawyers from the Middle East and the United States, this featured as a profound question for all citizens of democratic countries on the planet: will they be able to participate even if they do not reside in the country at the time of elections? There are surely questions of a practical or theoretical nature, but again, this is enhancement of the democratic framework not only for Lebanon, but for the new world citizen. And you can imagine what a model a president will be to the Middle East who brings into

office the promise of Lebanese participation across the globe.

Together we have achieved a lot for the world even before getting to office. The Cedar Revolution brought onto the street of Beirut half of the active population; you would have had in comparative terms, over 100 million people in the streets of Washington. Imagine what that would have meant for this country as a landmark of history, as we still live in awe of those extraordinary days of equality around Martin Luther King's dream in the middle of the 1960s. The Lebanese dreamt on March 14, we now need to achieve the dream to the full, and there is no better achievement than a person like you or me at the helm in the country. There is no reason, indeed, to settle for anything less.

You have surely come to ask me for my program. In living memory, it is doubtful that a more elaborate program has been offered to one's people than what you can find on the site, and in this thick volume of *Presidential Papers*. In Lebanese living memory, there has never been a program for presidential candidates, even before the Israelis and the Syrians started dictating their candidates onto the presidency of our country. Our great constitutional colleague, the late Edmond Rabbath, lamented in his landmark commentary on the Lebanese constitution how no candidate to the presidency ever presented a program. Well this is no longer true. It is being remedied by my candidacy, through our dogged and principled campaign. We must not accept, we cannot accept a president of Lebanon who does not articulate a vision, and who does not put it to the people. On the occasion of the formidable presidential statement at the UN released on Monday, I have called again upon my compatriots who wish to be president to come forward with their achievements and their ideas. No more presidency by stealth. No candidacy, no presidency. No campaign, no presidency.

So you can read about my achievements and my program, achievements you know well with regard to the end of impunity, whether it is Ariel Sharon, Muammar Qaddafi, or Saddam Hussein. No one has done more in the world, I think, on that score, and this is indeed the hallmark of our battle over the past two years. Colleagues at the UN recall how I fought, in addition to keeping alive the presidential, democratic clause

of UNSCR 1559, for an international investigation into the murderous attempt on the life of Marwan Hamade on October 1, 2004. Rafic Hariri might have still been with us if the SC had shown more courage, and it may well be that Gebrane Tueni would be with us today had the SC established an international tribunal as we requested in the evening of February 14, 2006, when our Prime Minister, Basil Fleihane, and 21 other innocent souls fell to the vindictiveness of Emile Lahoud's Syrian and Lebanese defenders.

Unfinished business indeed, but so much closer to being accomplished: we have been working intensively, with you, on an international tribunal for all. From Marwan to Gebran, an international tribunal for all. Now. We will make sure, together, that this will happen, whether I am or not the president of Lebanon.

One essential thing may not happen, unless a person like you or me is at the helm: the restoration of democracy, and through democracy, of security in our country. Security in Lebanon is premised on change in the presidency: the sooner the change, the sooner a decent, united Lebanese government can work on ending the atmosphere of impunity that prevails in the country because there is either no one at the helm, or because there is no belief at the helm in democracy and security, and no action to end the murders.

Let me end, with a powerful, personal experiment, one that has surely made its mark on each one of us. It was in the immediate aftermath of 9/11, and the stand that the people of New York made that day, and the days that followed. Like you and the rest of the world, we were in awe before the courage of firefighters, of a worldwide mayor, of the solidarity of New Yorkers. Time and again was conjured up that passage from the French classic, *Voyage au bout de la Nuit*, when Céline's hero Bardamu arrives in New York. Recall, Bardamu arrives from derelict France on a derelict ship, the *Infanta Combitta*...

Waking next day, we realized on opening the portholes that we had reached our destination. And what a sight it was!

Talk of surprises. What we suddenly discovered through the fog was so amazing that at first we refused to believe it, but then, when

we were face to face with it, galley slaves or not, we couldn't help laughing, seeing it right there in front of us...

Just imagine, that city was standing absolutely erect. New York was a standing city. Of course we'd seen cities, fine ones too, and magnificent seaports. But in our part of the world cities lie along the seacoast or on rivers, they recline on the landscape, awaiting the traveler, while this American city had nothing languid about her, she stood there as stiff as a board, not seductive at all, terrifyingly stiff.

We laughed like fools. You can't help laughing at a city built straight up like that⁽⁴¹⁾.

New York c'est une ville debout. New York is a standing city, a city that makes a stand. Well, today, I am here with you to make a stand, as the people of Lebanon have, so bravely, over the past year. In the summer of 1982, Beirut stood to the Israeli invasion, in 2005 Beirut stood to Syrian brutality. We stood there, half of the active population, on March 14, saying enough. We made a stand, a huge collective stand for decency, for non-violence, for independence, for self-rule, for democracy.

We made a stand, on 14 March. We made a stand for Lebanon, for the Middle East, for the world. That stand honours civilisations, and it was a physical, palpable, material stand for non-violence and for the end of impunity.

We live again, in a city a thousand times killed, a thousand and one times relived. Through our stand, like New York, Beirut stands tall with a universal message of non-violence, a message of non-violence to

(41) 'Pour une surprise, c'en fut une. À travers la brume, c'était tellement étonnant ce qu'on découvrait soudain que nous nous refusâmes d'abord à y croire et puis tout de même quand nous fûmes en plein devant les choses, tout galérien qu'on était on s'est mis à bien rigoler, en voyant ça, droit devant nous...

Figurez-vous qu'elle était debout leur ville, absolument droite. New-York c'est une ville debout. On en avait déjà vu nous des villes bien sûr, et des belles encore, et des ports et des fameux mêmes. Mais chez nous, n'est-ce pas, elles sont couchées les villes, au bord de la mer ou sur les fleuves, elles s'allongent sur le paysage, elles attendent le voyageur, tandis que celle-là l'Américaine, elle ne se pâmait pas, non, elle se tenait bien raide, là, pas baisante du tout, raide à faire peur'.

Lebanon, to the Middle East, to New York and the world. Allow me to end with Nadia Tuéni's, the mother of Gebrane, verses on Beirut, in my approximate translation:

Beirut...

A thousand times dead, a thousand times relived...
In Beirut each idea dwells in a house
In Beirut each word is ostentation.
In Beirut are unloaded thoughts and caravans,
pirates of the spirit, priestesses and sultans,...
So be she religious or sorceress
be she both, be she pivot
of the sea door or of the Levant's gates
be she adored or be she cursed,
be she bloody or water blessed
be she innocent or murderous
be she Phoenician, Arab or a relaying post
be she Levantine with multiple vertigo
like these strange flowers fragile on their stems
Beirut is in the East the last sanctuary
where humanity can always don the robes of light⁽⁴²⁾.

(42) Elle est mille fois mort, mille fois revécue...
À Beyrouth chaque idée habite une maison.
À Beyrouth chaque mot est une ostentation.
À Beyrouth l'on décharge pensées et caravanes,
flibustiers de l'esprit, prêtresses ou bien sultanes.
Qu'elle soit religieuse, ou qu'elle soit sorcière,
ou qu'elle soit les deux, ou qu'elle soit charnière,
du portail de la mer ou des grilles du levant,
qu'elle soit adorée ou qu'elle soit maudite,
qu'elle soit sanguinaire, ou qu'elle soit d'eau bénite,
qu'elle soit innocente ou qu'elle soit meurtrière,
en étant phénicienne, arabe ou routière,
en étant levantine, aux multiples vertiges,
comme ces fleurs étranges fragiles sur leurs tiges,
Beyrouth est en orient le dernier sanctuaire,
où l'homme peut toujours s'habiller de lumière.

Let us wear again, in Beirut, in a new and different presidency, the robes of light. Let us make that decisive stand for humanity.

38. ملاط يرّحّب بصدارة البند الديمقراطي في البيان الرئاسي للأمم المتحدة ويكشف عن المرحلة الثانية من خطة المختارة لإنقاذ الديمقراطية في لبنان⁽⁴³⁾

أكد المرشح للرئاسة اللبنانية شبلي ملاط أن الجهود في الأمم المتحدة لتصدير البند الرئاسي في القرار 1559، بدأت تعطي ثمارها. و تكثفت الجهود بعد اطلاق غبطة البطريرك مار نصرالله بطرس صفير على تفاصيل تحركه وطنياً ودولياً وبعد تنسيق وثيق مع القيادات اللبنانية، بالأخص رئيس الوزراء فؤاد السنيورة والزعيمين النائين سعد الحريري ووليد جنبلاط، بهدف تنحية الرئيس اميل لحود عبر آليات دستورية لا عنفية لانقاذ البلاد من التسيّب الامني والجمود الذي نتج عن التمديد على الصعيدين السياسي والاقتصادي،

ورحّب ملاط بإصدار مجلس الأمن الدولي بياناً رئاسياً يسطر في القانون الدولي ما لم يُصر الى تنفيذه من بنود قرار الأمم المتحدة 1559 وفي صدارتها المطلقة البند الديمقراطي الذي ينص على إجراء انتخابات رئاسية حرة وعادلة في لبنان. وألقى ملاط أهمية خاصة على تصدر هذا البند على سائر البنود في القرار، لاحتظاً إمكانية تطوير المسار الإنفتاحي بشكل أسهل متى انتخب رئيس جمهورية جديد يحظى بثقة الشعب.

وعملاً بخطة المختارة وعلى ضوء الإجماع مع البطريرك صفير كان ملاط قد شدد في مقالات ومقابلات متتالية مع عدد من وسائل الإعلام اللبنانية والغربية على «ضرورة انتخاب رئيس جديد للجمهورية لإعادة إحياء تراثنا الدستوري»، مشيراً اليوم أنه «بعد صدور القرار

(43) بيان صحفي صادر عن حملة ملاط الرئاسية في 24 كانون الثاني 2006.

1559 ووجب الذهاب الى نيويورك وإحياء البند الديمقراطي... فالتمديد حالة شاذة تمت قسراً كما ظهر في وثائق دولية عديدة -آخرها حديث نائب الرئيس السوري عبد الحلیم خدام- تؤكد ما بات راسخاً في تقارير فيتزر جوالد وتيري رود لارسن وميليس دليلاً وافياً في القانون الدولي لما يعرفه اللبنانيون جميعاً، وهو أن التمديد القسري هو سبب الكوارث التي حلت بأهل لبنان منذ أيلول 2004».

وصرح الملاط من جامعة يال، حيث يلقي محاضرة الأربعاء عن «ثورة الأرز مفصلاً في تاريخ الشرق: عوائق بنيوية وفعل التغيير» قبل توجهه الى نيويورك لإلقاء كلمة في الحفل الجامع الذي نظّمته اللجنة اللبنانية الأميركية لدعم ترشيحه، والتي يرأسها رجل الأعمال البارز ريمون دبانة: «واضح الآن، بعد صدور البيان الرئاسي، أن التمديد خرق للقانون الدولي من الضروري للبنان معالجته فوراً لإعادة الدستور الى نصابه، والديمقراطية المسلوبة الى الشعب»

وأوضح «أن المرحلة الثانية للخطة بدأت، وأن المسؤولية تقع على ممثلي الشعب اللبناني أن يلتزموا ليفتحوا أولاً باب السجال الرئاسي واسعاً، ثم في غضون أسبوعين الى شهر انتخاب رئيس للجمهورية: فهناك خلو في الرئاسة وفق المادة 74 - مقر به دولياً - كرسه البيان الرئاسي في الامم المتحدة».

وطلب ملاط من وسائل الإعلام أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية «عند هذا المفصل»، وعلى المرشحين أن يتبعوا نهجه المنفتح على مستوى مختلف من التواصل الديمقراطي، وأن يتقدموا الى الشعب اللبناني بإنجازاتهم وبرنامجهم ليختار ممثلوه بالمفاضلة رئيساً جديداً يفتح على لبنان مرحلة ديمقراطية جديدة لاثقة بطموحات الناس، وقدراتهم، وتضحياتهم العظيمة في الرئيس الحريري ورفاقه، من مروان الى جبران والأربعين مغدوراً مثلهم من أبطال لبنان في سنة التحرير».

وأشار مكتب حملة ملاط الرئاسية أنه يمكن الإطلاع المفصل على «معركة البند الديمقراطي» الذي خاضها المرشح في العامين الماضيين، ووضعت الحملة تقريراً مفصلاً عنه على مركز الحملة، www.mallatforpresident.com

39. Voting Abroad - Practical and theoretical difficulties⁽⁴⁴⁾

On the technical side, casting one's vote abroad is not difficult. A citizen will be able to cast his or her vote by mail, by proxy, at the national embassy or consulate of the country she resides in, even electronically. Voting by internet is proving more difficult than expected, and has taken a step backwards in recent years. In 2000, the Arizona Democratic Primary was the first in history to allow internet voting. But in 2004, elections in the US and Britain did not carry any such electronic voting due to fear of security breaches⁽⁴⁵⁾. Where the more difficult question lies is in the theoretical underpinnings of dual or more citizenships in a world still ruled by the logic of the Nation-state. Some of these overarching frameworks have also practical effects on the technical dimension, as it complicates modes of voting depending on the electoral rolls, the system of representation, or the various levels of electoral consultations.

In a first part, I examine some of the practical arrangements arising from actual or projected schemes for voting abroad in some Mideast countries. The list can be extended, but the survey includes first Turkey, Israel, Morocco, Iran, for which I could gather some useful data with the help of colleagues, then Iraq, Syria and Lebanon.

(44) Paper contributed in New Haven, at the Yale law school Middle East Legal Seminar, 20 January 2006.

(45) Michael Cross, "Voting against internet elections", *The Guardian*, 12 February 2004.

The emerging patterns (if any) are set in the second part against the more theoretical problems that arise from a new form of conundrum for the 21st century citizen in the shape of dual (or multiple) exercise of his or her voting right. The analysis of the Vote Abroad issue is set against conclusions reached elsewhere on the challenge to the constitutional order as operates against a discreet and non-insular ME legacy.

I

Each Mideast country has problems of its own with regard to voting abroad for citizens, and each society has its own idiosyncratic characteristics in this important respect. The Turkish constitution leaves it to the law to define how Turkish citizens exercise their right to vote⁽⁴⁶⁾. Turkey counts 70 million citizens. In a diaspora of 3.5 m Turkish citizens abroad, the German Turkish diaspora is the largest, and includes some 2.2m people. One problem in Germany is arguably technical, and has to do with the fear that Turkish consulates are unable to deal with the voters if they come in significant numbers over one day. Despite recent pressure from within the political parties, voting however has been allowed only at the border, to serve the Turkish minorities living in the Balkans after the disaggregation of the Ottoman Empire almost a century ago. Clearly, this is done not so much to increase the democratic participation of Turks abroad, but as a measure of old-style 'minority' politics that allows some leverage to Turkey in neighbouring countries like Bulgaria. Numbers do not tally, and some 100,000 citizens at most benefited from this arrangement in the last elections⁽⁴⁷⁾. No doubt the issue is controversial in Turkey, especially considering the EU factor, but it is also probable that the impact of voters abroad is bound to remain limited, even with a full participation of the diaspora, which is unlikely.

In the case of Israel, the Jewish factor is unique not only for the Middle East, but as a *sui generis* example the world over. Israeli law allows a Jew

(46) "Article 67. (As amended on October 17, 2001)... However, the conditions under which the Turkish citizens who are abroad shall be able to exercise their right to vote, are regulated by law".

(47) Communication from Soli Osel, 5 Jan. 2006.

living anywhere in the world to acquire citizenship, if he or she wishes, by performing *aliya* and 'elevate' him or herself to settle in Israel. The debate over who qualifies as Jew is a thorny one, in Israeli society one of the most elusive and passionate. The debate used to be more inflamed in the early years of the Israeli Republic, owing to the strong stream of *aliya* performers and the division between Ashkenaz and Sephardim, Western and Oriental/Arab Jews respectively. This division drives an immense sociological literature best epitomized in the school of Professor SM Eisenstadt. I have argued elsewhere that the successful integration of the two allegedly opposed ethnic groups and the rise to prominence of both the Palestinian problem composed by the refugees of 1948/occupied Palestinians of 1967 and the 'Israeli Arab' Palestinians on the other, all these developments have resulted in the fracture within Israel to shift from Ashkenaz/Sephardim to Israelis and Jews, with the Kimmerling school replacing in prominence and centrality the previous Eisenstadt school. The Voting abroad problem shifts in consequence. It was never a prerogative of a Jew who has not performed *aliya* to be able to cast his or her vote. However, arrangements for Israeli citizens (both Jewish and Arab) to vote abroad are limited. All Israeli nationals physically present abroad are barred from voting even if their names appear on the electoral register rolls. They could cast their vote only if they took the plane and came back on V-day. Over the past decade, the law was altered slightly, first to allow military personnel who happened to be abroad to vote in the nearest Consulate, then to allow diplomats posted abroad to cast their vote. The overwhelming majority of 'yordim'⁽⁴⁸⁾, some 420,000 in the national elections of 2003, are not allowed to vote⁽⁴⁹⁾. Leaving Israel

(48) Hebrew yordim is the apposite of olayim, from aliya, yordim perform yerida, 'exit' from Israel and settle abroad, olayim perform aliya, 'elevation'.

(49) "Israeli law does not provide for absentee ballots, and voting takes place only on Israeli soil. The sole exceptions are Israeli citizens serving on Israeli ships and in Israeli embassies and consulates abroad." Official summary of electoral law by Israeli Ministry of Foreign Affairs, "Elections to the 16th Knesset - Jan 28, 2003, Special Update", 10 March 2003, <http://www.mfa.gov.il/MFA/History/Modern%20History/Historic%20Events/Elections%20in%20Israel%20January%202003%20-%20Special%20Update>, See also for figures Yossi Verter and Motti Basok, Ha'aretz survey: Likud on 31 seats, Labor on 18-19 seats, Ha'aretz, 23 Jan. 2003.

is obviously a matter of concern to the Jewish authorities, and some controversy has built up over the right of Israeli citizens living abroad to cast their votes. Technically an easy problem considering the voting system by proportional, national lists, my sense is that the relative dominance of the Israeli right since the late 1970s over the national agenda prevents any major move to accommodate a demand which would probably yield a larger vote to Labour from disappointed *yordim* who leave Israel for what they must perceive as better skies. But there is a less fleeting concern. Jewish society within Israel finds difficulty in accommodating the vote of citizens abroad as it means the risk of undermining a unique nationality law that considers all Jews as *potential* Israeli citizens. In light of this potentiality, and irrespective of the willingness of Jews living abroad to vote in Israeli elections, the passage of time makes it difficult to draw a clear boundary between *yordim* Jews and *non-yordim* Jews living abroad.

Morocco offers an alluring example of the forward move operated centrally when the key authority, the King, sees a way to enhance his popularity with a tinge of post-modernism electioneering. In a speech in Washington in early November 2005, King Mohammed vi made the following promise after praising the Moroccan expatriate community:

To show how keen I am to fulfil the legitimate aspirations of the various generations making up our expatriate community, who look forward to full-fledged citizenship, and in order to guarantee effective, credible participation of Moroccans who live abroad in the nation's institutions and in public life in general, I have made four important, complementary decisions:

- First, to enable Moroccans residing abroad to benefit - deservedly - from appropriate, realistic and rational representation in the House of Representatives;
- Second, and building on the first decision, to have constituencies set up abroad so that Moroccans may elect their representatives to the Lower Chamber. Moroccans abroad enjoy the same political and civil rights as those guaranteed by the law for their fellow citizens at home, which means they, too, can vote and seek office.
- Third, to make it possible for members of the new generations of

Moroccans abroad to vote and to run for office, just like their parents, in accordance with the principle of equal citizenship. I therefore call on the government to take the steps needed to implement these three decisions when reviewing the electoral system. Over and beyond these decisions, however, my goal is to continue responding to the legitimate aspirations of our citizens who live abroad, seeking to enable them to participate as actively and as fully as possible in the country's development.

- Fourth, and further to what I have just said, to set up a higher council for the Moroccan community abroad, to be placed under my chairmanship. Its membership shall be determined in a democratic, transparent way in order to guarantee true representation, as well as credibility and efficiency. It will be composed of members whom I shall choose from among distinguished persons known for their commitment to defending the rights of Moroccan emigrants as well as the nation's interests. The council will also include representatives of state agencies and institutions concerned with emigrants' issues⁽⁵⁰⁾.

The scheme is particularly telling because it underlines both the aspirations and limits on the voting abroad policy as considered from the top decision-maker in Morocco. Aspirations the King underlined reflect the general mood current in the Middle East, most probably the unease of Moroccans to remain behind the Iraqis or Lebanese on an issue in which they pride themselves to be ahead. But limitations are also reflected in the fuzziness of the scheme despite the structured way the King presents it. Two directions are offered for legislative reform: one concerns the possibility of having special representatives in Parliament who would be voted in by the diaspora, and represent them, arguably on a par with other, nationally elected, representatives. The other is the principle of voting abroad for deputies elected also in local or national cases. The former case is a red herring, as the idea of representatives abroad can at best offer a marginal representation such as the so-called DOM (usually it

(50) <http://www.washingtonmoroccanclub.org/King'sspeechonmoroccanabroad.html>

comes with TOM, Departements d'Outre-Mer, as opposed to Territoires d'Outre-Mer, the DOMs having MPS sitting in Paris, the TOMs not). Some hesitation over the issue was conceivable in times of colonialism, for instance when Algerian French wanted serious representation in the French parliament, but a small group of 'abroad deputies' is a moot case in the post-colonial world. In contrast, the issue of voting for MPs in Morocco when one lives abroad will certainly prove more complex than suggested in the Monarch's speech.

A word on Iran, for which I did not gather more data than what Professor Abbas Amanat kindly offered in the following communication: 'As for voting rights, all Iranian citizens abroad can vote if they produce proof of citizenship (birth certificate or passport). No restrictions as far as I know are applied and religious affiliation and political orientation is not questioned, at least in theory. Since there are Jewish, Armenian and Assyrian representatives in Majlis, 'recognized minorities' too can vote for their representatives. Baha'is of course are neither recognized nor have a representative but can vote. It's a «don't ask, don't tell» kind of policy'⁽⁵¹⁾.

The Iranian experiment deserves closer attention, especially considering the issue of minorities defined religiously by Iranian law. There are quotas, reserved seats in Parliament for religious minorities, and so co-religionists can vote for them even if they live abroad, with the proviso of the shunned openly, and cyclically mistreated, Baha'i community. Voting abroad however cannot matter much in Iran in the context created since the Islamic Revolution in 1979. This is because of two factors: the first is the sociological setup of the country when defined by religious sects. Shi'is are an overwhelming majority, over 80 per cent, and the other minorities do therefore not matter much, especially since there is no one group that can count on more than a small percentage of the population. Even the Sunnis, who are perhaps slightly more numerous than other religious sects, tend to be scattered across the country rather than concentrated in a single province or town, and so their vote gets diluted naturally.

(51) Communication from Abbas Amanat, 3 Jan. 2006.

The other, more important factor, is the heavily constraining role of the Council of Guardians, that vets both parliamentary and presidential candidates, and does so energetically: over 90 per cent of postulants in presidential elections are barred from becoming candidates, and the same ratio is probably true for MPs as well. Voters abroad will therefore find it unlikely, if they dissent from the Islamic system as practiced in Iran, to vote for a candidate to their taste on the roster of candidates. This non-democratic weight is duplicated, in an interesting variation, in the case of Syria.

Syria is a straightforward example of a characteristically authoritarian system where vote does not count as democratic exercise. Voting does not matter for representation at the top, yet Syrians living abroad are entitled to cast their votes in various elections. The 'right to vote' gets therefore deformed in further levers for authoritarianism's grip. An interesting twist is added to the perversion of the system. In the case of the up-to-one million Syrians living in Lebanon, who probably represent the most important component of the Syrian diaspora, the absence of an Embassy in Lebanon has made the voting right abroad moot. The absence of voting arrangements in Lebanon in the absence of an embassy despite the theoretical right to vote abroad forces Syrian citizens working in Lebanon to return to Syria for the vote. They must cast their vote in the referendum for the president, for instance (with the foregone result), to receive the 'has voted' stamp without which they are severely penalized by seeing the Syrian administration shut to any request. As a result of forced voting with the absence of an Embassy where it can be exercised, the system ensures that the 'voter' comes back to Syria from Lebanon for a trivial exercise for him. This allows the government to reassert his power over any reluctant citizen by sheer exercise of arbitrariness: you better come and vote in the referendum, otherwise the administration is closed to you. For the citizen, the threat is tantamount to getting deprived from basic civil needs.

It is not particularly useful therefore to dwell on the Syrian voting experience, except to underline that an extended voting right leads in fact to further burdens on the citizen for reasons that have nothing to do with voting per se. The Syrian model applies to any electoral consultation in a

non-democratic country - the majority in the Mideast region. In this case, voting abroad becomes useless, actually perverse.

Iraq since the collapse of the Baath system in April 2003 offers a strong counterpoint to Syria, and the keenness of the former 'brothers' in Damascus to trumpet the Syrians' right to vote abroad must be understood against this historic rivalry, suddenly distorted by US occupation and the carrying out of two major elections since. Also, Iraq's diaspora is large, and in the two consultations in 2004 and 2005, Iraqis abroad were allowed to vote. Against a plethora of articles on the subject, one can offer two conclusions: first, voting abroad has proved easy technically, even with an inexperienced Electoral Commission, the more so since voting inside Iraq was a major exercise in bravery. Secondly, far fewer Iraqis availed themselves of the vote, this probably also because the first elections were organized on a national, proportional basis, and the 300,000 or so votes cast abroad for the 31 January 2005 elections proved marginal in shifting the trend. I do not have the exact figures for the elections on the constitution in late Summer 2005 and the latest parliamentary vote in January 2006, but I suspect that the disaffection has remained. Iraqi vote abroad will remain marginal, until a more coherent political configuration takes root in the country.

The Lebanese example I have grown more familiar with, partly as an advocate of the right to vote abroad for citizens. The Lebanese electoral system is a complex one, which is bedraggled with communitarian constraints - a quota system for deputies according to their religious sect -, and with the demographic weight of history. While it has fluctuated in terms of size of precincts, the smaller *qada'* (some 20 in the country) as opposed to the larger *muhafaza* (five), about four times the *qada's* size, the number of sectarian MP posts does not. Over most of the 20th century it responded to the principle of an equation called 'six-five multiplied, *sitti-khamsa mukarrar*,' meaning that for each six Christian deputies, you'd have five Muslim deputies (so a Parliament of 66, with 36 Christians, 6 x 6, and 30 Muslim, 5 x 6; or, in its latest such form, from 1972 to 1992, 99 deputies, with 54 Christians, 6 x 9 and 45 Muslims, 5 x 9). At the end of the civil war in 1990, partly as a move forward to accommodate a demographic shift perceived to stand in favour of Muslims, and partly out of a search for

overall sectarian equality between Muslims and Christians, Parliament was declared to be composed of an equal number of Christian and Muslim MPs, standing since 1992 at 128.

Things are more complex, because communities cannot simply be divided in two, and the further sectarian drive makes the Christian-Muslim divide pale at times before the deep cleavages within the communities belonging to the same religion. While numbers make it less palpable amongst Christians, because the largest denomination is the Eastern Catholic Church known as 'Maronite', with the Greek Orthodox trailing relatively far behind, the divide between Muslim Sunnis and Muslim Shi'is is sharp. This was always evident, but the sectarian tensions from Lebanon all the way to India, in all countries with a sizeable or majoritarian Shi'i populations compared to their Sunni component, also reflects strongly in Lebanon, and trumps the whole Muslim-Christian equation. At times of tension, such as throughout 2005, the divide appears to be thick as a brick, making the whole electoral system particularly fragile and even more prone than usual to communitarian distortions.

This naturally reflects on the Lebanese Vote Abroad initiative. How did the concept arise in the first place? Like Italy in the 19th and 20th centuries, Lebanon is a country of emigration. It stands amongst one of the densest countries in the world, with some 400 persons to one square kilometer⁽⁵²⁾. Depending on how you define them, Lebanese abroad vary between half a million and 20 million (!). It is true that few Brazilians from old Lebanese descent will feel a stronger urge to vote in Lebanese elections than Americans with an Italian origin will bend over backwards to vote in Italian domestic elections, even if they emigrated to the US recently.

Common sense is necessary, and works both ways. The picture fluctuates historically, and few Italians living abroad care much for

(52) 3.5 to 4 million inhabitants for 10,000 square kilometers- For comparison, Connecticut has 14,000 square kilometers, with 3.5 million inhabitants. Also for comparison, total gross state product for 2004 in Connecticut was \$187 billion, for Lebanon in 2003 about \$ 19 billion.

their national elections nowadays, compared with the scene we have from Italian movies of an era which is past. They show that at one point in the 60s and 70s, the large Italian working force in Northern Europe did show great attachment to its vote, and returned back in droves for national elections to cast it⁽⁵³⁾. Similarly, interest of Lebanese abroad for the vote is novel, and was tied in 2005 to the great enthusiasm generated by the Cedar Revolution. A number of internet-driven organisations emerged, partly in support of the anti-Syrian street movement in Lebanon, coupled with a natural interest in making the Lebanese voice abroad heard at the polls in May-June 2005. At one point the opposition needed to show its strength in numbers, as opposed to the vast Hizbullah crowd-cum-mobilisation capabilities, and the showing at the polls appeared both important and feasible. Cheaper Fly-to-Lebanon arrangements were sponsored, and were made prominent by some powerful groups who had the means to support them. This 'return to cast the vote' did not matter in the end, as the political scene had shifted with the collapse of the opposition. It was no longer a simple Syrian/anti-Syrian issue, but a battle for or against one populist Christian figure. The Vote Abroad issue then moved to principle, namely to a right to vote for Lebanese living abroad.

I worked hard to force the issue in the last elections, acting as 'counsel of record' for the groups that emerged abroad in favour of the right to vote. At one point in a highly fluid situation, it seemed that the right to vote was about to be agreed, and some of the key leaders appeared to favour it, including the Speaker and the head of the opposition at the time. But the Prime Minister did not rise to the occasion and refused to put his imprimatur on his brief period in power by arranging for Lebanese to vote at the nearest embassy or consulate, as the lobby groups suggested. The issue moved to the newly established Commission to reform the electoral law, which was headed by veteran figure Fouad Boutros⁽⁵⁴⁾.

(53) One of my favourites, 'Pane e cioccolata', 1973, by F. Brisati with Nino Manfredi.

(54) Communication with lawyer Ziad Baroud, who is a member of the Boutros Commission, and his presentation on the subject on 27 Dec. 2005. For the issue generally, see mallatforpresident.com, and the section Profile/Achievements on Lebanese Vote Abroad.

II

Can one argue that there is a Mideast pattern for voting abroad, beyond the differences in the various countries? The results evidently belie any such pattern on a superficial level. Countries are too different, the voting patterns too uneven, and the electoral practice of democracy in any case wobbly and uncertain. In that, Israel offers a contrastive pattern only if the Jewish section of the population is artificially severed from the population under Israeli-Jewish control since 1967, if not 1948.

The argument therefore could be reduced to a simple Mideast set: the right to vote abroad is either meaningless democratically (there is no democracy, as in Syria or Iran) or marginal (Turkey, Morocco, Iran, Iraq recently), or it simply doesn't exist (Lebanon, Israel, Egypt, Jordan and many other countries). In any case, differences between one Mideast country and another, on that surface reading, are neither less nor more significant than differences between a Mideast country and, say, Argentina, or between Argentina, Canada or Japan.

One could stop the analysis here, and claim some intellectual satisfaction with the patchy survey conducted above.

Having been tempted recently by the argument of a specific form of constitutionalism in the Mideast, different in nature from constitutionalism understood as a common base of democratic practices elsewhere in the world, I will indulge in a further probe along these specifically Mideastern lines for the Vote Abroad issue.

Let me try to make the argument clearer against the following conclusions, reached elsewhere in my research, of a history-laden, deep constitutional structure in the Middle East, one that pits personal v. territorial Law in an identifiable counter-model to the dominant system in the world. After this longish detour, the issue of citizens voting abroad might appear in a different light⁽⁵⁵⁾.

(55) Follows an edited excerpt from Chapter 2 of my *Introduction to Middle Eastern Law*, forthcoming, also published as article in the forthcoming issue of *Case Western Reserve Journal of International Law*.

Despite the transnational appeal on Arab, Muslim, or other ethnically or religiously defined constituent groups, all countries in the modern Muslim world have adopted constitutions or basic laws, including the Kingdom of Saudi Arabia in 1992. For comparative public law, more telling than the discussion of the explicit «reference to Islam in the constitutional text» is the Westphalian model of nation-states as a contrast «territorial model» to what we can describe as the «personal model.» Under the personal model, law adheres more to the person as a member of a given religious sect rather than to her belonging, as a citizen, to a nationally defined territory.

The system of nation-states is well-entrenched in all Muslim countries with sizeable Muslim populations; this is a fact of the twentieth century. Another fact is that the nation-state straitjacket does not operate well. In his *Summa* on Mediterranean society as seen from the Cairo Geniza documents of the 10th-13th centuries, Samuel Goitein provides archival evidence to the historical depth of a dysfunctional structure: «At the root of all this was the concept that law was personal and not territorial. An individual was judged according to the law of his religious community, or even religious «school» or sect, rather than that of the territory in which he happened to be.»⁽⁵⁶⁾

Compare this to René Maunier's in a 1935 report, on the «effects of the transformation of law.» After noting «the gains of written law over customary law, with the emergence of *Codes* in Muslim land,» Maunier describes the second most important characteristic to be «the gains made by *territorial* law over personal law.»⁽⁵⁷⁾

Confronted with the failure of democratic constitutionalism both in terms of working transnational institutions and domestic arrangements, one should therefore wonder whether the difficulty

(56) S.D. Goitein, *A Mediterranean Society: The Jewish communities of the Arab World as portrayed in the documents of the Cairo Geniza*, Vol. 1: *Economic foundations* 66 (1967).

(57) René Maunier, 'Plan d'enquête sur le progrès du droit en pays musulman', in *L'Enseignement du droit musulman* 168 (M. Flory & J.-R. Henry eds., 1989).

does not lie in deeper historical structures outlined, in the some society a thousand years apart, by our two scholars.

While fashionable after Samuel Huntington's *Clash of Civilizations*⁽⁵⁸⁾, in which the fault line between Islamic and Western civilizations emerges as the defining paradigm of the international scene, any grand approach requires an initial *caveat*: The modern nation-state is eminently territorial, including in the Middle East. Within one's boundaries vests a legal system which is by definition exclusive of any other. All citizens in the state are bound by that system, and they become bound by the next door system as soon as they cross the international boundary.

Here is perhaps the historical fault line identified already in Goitein's works on 10th to 13th century Egypt. In the received world of Islamic law, this is illustrated in the divide made by classical lawyers between *dar al-harb* and *dar al-silm* or *dar al-islam*, the war territory as opposed to the peace-Islam territory⁽⁵⁹⁾. The distinction forces a relation onto the law which tends to be far more strongly personal than it is territorial. The citizen carries under the divide her or his *religious* attachment to the law wherever he or she goes: while this is not completely unknown to an American or a French national, who may be bound for instance by fiscal laws of her country irrespective of territory, personal law is not the dominant relation outside one's country in a Westphalian system. It is in an Islamic one.

This sort of generalisation may be facile, with examples or counter-examples strengthening or weakening assumptions that the theory may render unnecessarily rigid. Still, one component is decisive,

(58) Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the remaking of world order* (1996).

(59) See Chibli Mallat, The Need for a Paradigm Shift in American Thinking: Middle Eastern Responses to "What We are Fighting for?" in *The Case of Ariel Sharon and the fate of universal jurisdiction*, app. 1, at 150 (John Borneman ed., 2004). See also Khaled Abou El Fadl, *Rebellion and violence in islamic law* (2001); and Noah Feldman, *After Jihad: America and the struggle for Islamic democracy* (2003).

which grounds the issue of personality versus territoriality of laws in a special mould of a typical Middle Eastern constitutional system and arguably beyond, in Pakistan, India, Malaysia, and now Europe because of emerging, self-defining Muslim communities. This mould is at the root of the difficulty present nation-states in the Middle East confront for the future of their people.

The pre-Westphalian dimension of the debate can be brought into a more philosophical perspective. John Rawls addressed precisely the issue of democracy and religion in one of his latest works by giving the example «of Catholics and Protestants in the sixteenth and seventeenth centuries when the principle of toleration was honored only as a *modus vivendi*. This meant that should either party fully gain its way it would impose its own religious doctrine as the sole admissible faith.»⁽⁶⁰⁾ In this case, which Rawls finds in «a constitution resembling that of the United States... honored as a pact to maintain civil peace,» one does «not have stability for the right reasons, that is, as secured by a firm allegiance to a democratic society's political (moral) ideals and values.»⁽⁶¹⁾ Tolerance therefore is not a sufficient ground rule for conviviality of citizens.

Modus vivendi thus fails. Equally insufficient to the democratic ideal is the individual's identification with a group as a be-all and end-all component of society. Nor is democracy ensured in the second example adduced: «Nor again do we have stability for the right reasons in the second example - a democratic society where citizens accept as political (moral) principles the substantive constitutional clauses that ensure religious, political, and civil liberties, when their allegiance to these constitutional principles is so limited that none is willing to see his or her religious or nonreligious doctrine losing ground in influence and numbers, and such citizens are prepared to resist or to disobey laws that they think undermine their positions.»⁽⁶²⁾

(60) John Rawls, *The Law of peoples* 149 (1999) (footnote omitted).

(61) Id. at 149-150 (footnotes omitted).

(62) Id. at 150.

Rarely has the «demographic threat» in Israeli, Iraqi, or Lebanese societies been more clearly depicted in philosophical terms. The demographic argument, which attaches to communities fearing the loss of their numerical majority, is deafening in the Middle East. «Here again, democracy is accepted conditionally and not for the right reasons,»⁽⁶³⁾ which is the equality of individuals coming together as transcendental citizens, that is as citizens moved by a moral law which is superior to their communitarian belonging, and even to the morality that may derive from their religion. Rawls states: «What these examples have in common is that society is divided into separate groups, each of which has its own fundamental interest distinct from and opposed to the interests of the other groups and for which it is prepared to resist or to violate legitimate democratic law. In the first example, it is the interest of a religion in establishing its hegemony, while in the second, it is the doctrine's fundamental interest in maintaining a certain degree of success and influence for its own view, either religious or nonreligious. While a constitutional regime can fully ensure rights and liberties for all permissible doctrines, and therefore protect our freedom and security, a democracy necessarily requires that, as one equal citizen among others, each of us accept the obligations of legitimate law.» The conclusion is a damning verdict for any Middle Eastern-style democracy: «While no one is expected to put his or her religious or nonreligious doctrine in danger, we must each give up forever the hope of changing the constitution so as to establish our religion's hegemony, or of qualifying our obligations so as to ensure its influence and success. To retain such hopes and aims would be inconsistent with the idea of equal basic liberties for all free and equal citizens.»⁽⁶⁵⁾

Powerful as the conclusion may be, we think it may not be a decisive indictment if the religious belonging of the individual, which forms in much of the Middle East a defining bond to his and her community, is

(63) Id.

(64) Id. (footnote omitted).

(65) Id.

perceived in a different mould. This mould is typically constitutional, and suggests that in the same way majoritarianism gets trumped in democracies by the federal principle, as well as by the role of courts and government in acknowledging and defending «discreet and non-insular minorities,» some constitutional arrangement can, even must be sought, to accommodate that pervasive communitarian trait of Middle Eastern societies. Non-insular should not be a surprising trait: it is the idea, both national and religious, that nationals in one country belong to a group or a sect which finds comfort, and therefore allegiance, beyond its borders: this is the case typically of Kurds in Iraq, Iran, Syria, Turkey, the Amazighs in North Africa, when it comes to national/linguistic groups, of Shi'is in Iran, Lebanon, Iraq, India, when one focuses on sects....

For domestic constitutionalism, including voting issues of course, the problem can be put in simple words: the individual's allegiance in the Middle East, including Israel and Lebanon, is dual in law. He or she operates nationally, as a constitutional citizen in a Habermas way. But he or she also relates to public affairs through his or her religious or sectarian affiliation, which makes the community a constitutional agent recognised in law. That fault line is hard to bridge, and new constitutional formulas may be needed that bring together not only the dilemma identified in this section, between the personal and the territorial, but also the two other constitutional conundrums discussed earlier: (a) how does a federal system acknowledge communities on the other side of the border - for instance for Kurdish Iraqis their folk in Syria, Iran or Turkey, and even communities who do not live in adjacent states, for instance Lebanese Shi'is vis-à-vis their sister communities in Iraq or Iran; and (b) how are the classic pillars of constitutional democracy, popular and competitive choice of leaders, separation of powers, and judicial or constitutional review operate in such a system?

For the Middle Eastern world, bringing citizenship and community allegiances together into one working framework is the challenge of constitutionalism for the twenty-first century. Meanwhile, the clash between the two legal logics remains daunting, and it is against

the pulls and pushes that they force onto the world system that constitutional law must be assessed inside each Middle Eastern jurisdiction.

To this conclusion, intricate enough in itself, we now need to graft some consequences on the Vote Abroad initiative. This requires further simplification, and the allegiances just delineated should in this perspective be put in the proper voting context. No one is arguing that Kurds of Turkey should vote in Iraq, or Lebanese Shi'is vote in Tehran. What is problematic is the inclusion of the vote of citizens abroad when the domestic situation itself is volatile in terms of basic rights tagged on sectarian or nationalistic constraints. To put it in a comparative context, the example which comes to mind is about the dual nationals in America from Hispanic origins. Should they, could they be allowed to vote in the US for their previous or other 'country'? In his latest book⁽⁶⁶⁾, Huntington does not bring up the issue. This failure to discuss an important aspect of sovereignty and identity is telling, especially since Mexican changes (effective or discussed) to the right to vote abroad (essentially for US Mexicans, if the word could be coined) make the issue less perfunctory than one may think.

Again, let's take the Lebanese perspective from a presidential candidate who has to confront it practically, even short of a system which recognises the right of Lebanese citizens to elect their president. The issues that have developed are much deeper than the mere voting right, because organised Lebanese-US citizens confront questions of a new character. Given that US law would obviously not prevent them, so long as they pay their taxes, to contribute to their families, or to businesses, back home, would they be allowed to support the campaign of one given candidate financially? What happens in that case to the taxation/representation principle at the effective root of the democratization of England in the 17th century? What is the effect on allegiance and citizenship overall?

(66) Samuel Huntington, *Who Are We?: The Challenges to America's National Identity*, New York 2004.

The problem, for the moment, is not critical, in the US or in the Middle East, and there are more pressing issues for democracy taking root in that forlorn region than the right of citizens abroad to cast their vote. I suggest nonetheless that a doubly paradigmatic question is raised: one question concerns duality of identities, a common enough phenomenon, the political/democratic consequences of which will be increasingly raised the world over, in shapes which are yet unknown to the democratic polity. The literature about dual or multiple identities is immense, anthropologically and sociologically, but it is far poorer on such practical terms as the issue of the vote. The second paradigmatic question is specific to the Middle East.

For the Middle East, if our constitutional conundrum of the personal v. territorial law is correct, there is the additional defiance to the Westphalian system and its repercussions on the right to vote abroad. Only some form of Kantian cosmopolitanism could solve some of the resulting problems, an issue that brings us back to international justice and constitutional frameworks, but even then, Kant's reflection never went as far as the practical questions which cosmopolitanism forces upon the debate. Kant himself never asked what happens to the vote of a dual-national cosmopolitan citizen.

40. Luncheon working session at UN as presidential statement regarding 1559 debated⁽⁶⁷⁾

Candidate Mallat held a working lunch with UN representatives and leading members of the US Mallat for President Support Committee January 18, as the UN presidential statement regarding UNSCR 1559 and specifically the 'presidential' clause, was being discussed and debated. The text of the presidential statement, adopted unanimously by the Security Council on January 23, noted with regret that provisions of resolution 1559 (2004) have yet to be implemented, in particular the clause stipulating «free and fair presidential elections conducted according to the Lebanese constitutional rules, without foreign interference and influence».

(67) Campaign Statement on 18 January 2006, New York.

41. قوة الكلمة في رئاسة لبنان

بعيدا عنونا للعالم⁽⁶⁸⁾

يروي وجدي:

«1873-1883. رستم باشا المتصرف الوافد الى الجبل بعد داود باشا وفرنكو باشا، مال الى الإقامة في دار أحد الأمراء الشهابيين في الحدث، الأمر الذي حمل أهالي بعيدا الى خطوة لافتة، جمعت شملهم وأدت الى حيازة قطعة أرض في الهضبة المطلة على البحر في بلدتهم، وتقديمها للسلطة من أجل ابتناء دار الحكم عليها.

دوائر المتصرفية تلزم السراي منذ ذلك الحين خريفاً وشتاءً وريبعاً...»⁽⁶⁹⁾.

وهكذا، وبفضل أسلافنا والعقل الذي حكموه بشكل مستقبلي منذ قرن ونصف، تحولت بعيدا عاصمة جبل لبنان أيام المتصرفية، فعاصمته الإدارة والسياسة الفعلية منذ الإستقلال، ومقرّاً رئاسته، ووزارة دفاعه، ووزارة خارجيته قريباً إن شاء الله.

نقول: هذا همّة أهل بعيدا منذ قرن ونصف، وعقلهم النير، وبصيرتهم المحكمة، فبفضلهم بات العالم يلفظ 'بعيدا' كما العالم يلفظ اختصاراً لقيادة فرنسا «الإيليزيه»، و«البيت الأبيض» اختصاراً لقيادة العالم. هذا يا أهلنا في بعيدا كان قاعدته قراراً من أسلافنا الميامين، نستوحى به حديثنا اليوم، وهو رحلة بعيدا الى العالم في ثوب رئاسي جديد.

(68) كلمة ألقاها شبلي ملاط في لقاء نظّمته لجنة من نخبة أهالي بعيدا، 2006/1/14.

(69) وجدي ملاط، شبلي الملاط شاعر الأرز، مدرسة التلاقي الوطني، بيروت 1999، ص 23.

نقول أيضاً: بعبدًا متنفساً لبيروت، بعبدًا البيئَة، بعبدًا التي نحبها بأرزها ويرزها، والتي حافظتم عليها رغم الفوضى المستشرية عقدين طويلين، والتي نريدها همتمكم شجرة واسعة وافرة تعيد الى لبنان حقيقة خضراء يتوق اليها الناس من عكار الى الناقورة.

نقول: بعض ريادة بعبدًا اللبانية كان إدارياً، وبعضه كان سياسياً، وبعضه بفضلكم بيئياً. لكن القاعدة الأصيلة كانت أيضاً أدبية، في شاعر الأرز، والشاعر العبقرى تامر، وفرائد الملائم⁽⁷⁰⁾، ومساهمات جيلنا الجديد الأكثر تواضعاً نحن في سلالة مجروحة شهادتها، لن نتوقف عندها سوى لما تشكل من إلهام لقوة الكلمة، وقوة الكلمة عنوان حملتنا الرئاسية. آخرون كثر في الجيل الجديد من مؤرخين وشعراء شبان بلغات مختلفة نفتخر بهم وبهنّ، هم إلهامنا وفخرنا لأن «الكلمة هي البداية» في تعاليم يوحنا العظيمة، «في البداية الكلمة»، أليس على اليراع بنى شاعر الأرز مجده⁽⁷¹⁾؟، والكلمة هي النهاية، وهي كما بات متداولاً منذ شهادة اليراع الكبرى في جبران التويني، الفرق بين النور والظلماء، «تراخت» في وطننا لولا الكلمة «سدلاً على سدل»⁽⁷²⁾.

نقول: الكلمة عنوان بعبدًا، وريادتها العالمية ما نصبو اليه بإطلاق ترشيحنا اليوم من بعبدًا بهذا العنوان - قوة الكلمة - بين أهلنا وأحبنا. هذا العنوان لبناي طبعاً، وهو عربي طبعاً، إنما بعروبة مختلفة عما طغى على العالم العربي زهاء نصف قرن من العتمة والإستبداد، العروبة البيضاء التي خطها سوية شبلي الملاط وسعد زغلول، العروبة النيرة النابذة لكلّ عنف، العروبة اللبانية الطاهرة.

نقوله أيضاً، والقول طموح: بعبدًا عنواناً للعالم.

نقول: بعبدًا عنواناً لبناي في طرح رئاستنا على العالم، والبوادر طيبة، فكما أننا التقينا في نيويورك مجموعة مميزة في نجاحها في الولايات المتحدة من مدرسة الجمهور، فقد وصلت أعالي

(70) ديوان تامر وشبلي الملاط، الجزء الأول، بيروت 1925؛ ديوان شبلي الملاط، الجزء الثاني، بيروت 1952؛ فريد أمين الملاط، ديوان الفرائد، بعبدًا 1985.

(71) ديوان شبلي، الجزء الثاني، قصيدة الشاعر لأولاده، ص 522:

ودونكم البيان فاتقنوه أليس على اليراع بنيت مجدي

(72) تامر الملاط، قصيدة النمر، ديوان تامر، 1925، ص 40:

وليل تكاد الكف تلمس جلدّه ترامت به الظلماء سدلاً على سدل

بعبداء يا أحباب الى أقاصي العالم بقوة الكلمة التي تعلمناها على تلك الهضبة العالمة قبالتنا.
نقول: هذا حاصل، في رئاستنا ومن دونها، وها هي السفارات قاطبة، تؤم بعبداء، ورمز
شموها منزل السفير الإيراني على قاب قوسين من محط رحال الدبلوماسية الأميركية التي
تنتظرها بعبداء ضيفة جديدة على رحابها.

نقول إذاً: بعبداء ملتقى الشرق والغرب، كما أرادها شاعر الأرز في بعض أعظم أبياته:

أيهما الغرب ضيف ذا الشرق خفف	عنه وارهل وأنتما صاحبان
غاية الشرق أن يصيب انطلاقاً	من أسار ونجوة من هوان
فإذا الغرب حرر الشرق فعلاً	فهما عند ذاك يلتقيان ⁽⁷³⁾

نقول ختاماً: الرمز موجود، لكن هدفنا أكثر طموحاً بهذه المعركة الرئاسية الطاحنة التي
بدأت تتحول عنواناً لتلاقي الشرق والغرب في قيم الحرية.

(73) ديوان شبلي الملائط، الجزء الثاني، 1952، ص 494 .

42. ويكون التلاقي بداية جديدة بين الشرق والغرب، فعلاً، بالانتصار «المواطن والقانون» مع شبلي ملاط - «صوت الشعب»⁽⁷⁴⁾

س - تم الاتفاق بينكم وبين النائب جنبلاط على وضع خطة تتعلق بتصدير البند الديموقراطي في قرار الامم المتحدة 1559. فما هي هذه الخطة؟

ج - هناك أمران يجتمعان في التباس هذا الموضوع، الاول، هو نص القرار 1559 وهو يشمل ثلاثة مواضيع اساسية: السيادة، اي ضرورة مغادرة القوات الاجنبية من لبنان؛ وموضوع الحياة الطبيعية المتعلق بالميلشيات، اي انه يجب الا يكون هناك قوة عسكرية مستقلة عن الدولة، وهذا مرتبط بسلاح حزب الله والسلاح الفلسطيني؛ اما البند الثالث والاهم، هو يقول كما ورد حرفياً بالنص: «ان الانتخابات الرئاسية المقبلة يجب ان تتم من دون تدخل او تأثير اجنبي». وهذا القرار صدر في الثالث من ايلول 2004 اي قبل يوم واحد من التمديد للرئيس اميل لحود. التمديد، واصبح ذلك معروفاً، تم قسراً ومن جراء التدخل السوري المباشر ضغطاً على الرئيس المرحوم رفيق الحريري والنواب. ما يعني ان هناك خرق واضح في بند اساسي وهو البند الرئاسي الديموقراطي. هذا البند، برأينا وبرأي وليد جنبلاط يجب ان يكون له الاولوية المطلقة. اما موضوع السيادة فقد طبق بأغلبته. والبند المتعلق بسلاح الميلشيات، له وضع خاص واهميته تقل كثيراً عن البند الرئاسي لأن الأخير مرتبط بتوقيف الحياة الدستورية والسياسية والديموقراطية في البلاد.

(74) جزء من مقابلة على إذاعة صوت الشعب مع الصحافي عبد الكريم حجازي ضمن برنامج «المواطن والقانون» في 2006/1/12.

س- ولكن ما هي آلية ازاحة الرئيس لحدود؟

ج- هناك وتيرة دولية اليوم لها طابع قانوني واضح. علينا ان نحبي هذا البند المنسي (البند الديموقراطي من القرار 1559). وعلينا ان نتذكر ان الوتيرة الاجرامية التي وقعت تحت وطأتها البلاد كانت بسبب التمديد. اما نسيان هذا البند فنتاج عن ظروف دولية صعبة. اما الواضح اليوم من خلال عدم زيارة وزير الخارجية البريطاني جاك سترو لرئيس الجمهورية، هو ان التمتع يعود لسبب قانوني وهو عدم شرعية التمديد له. ولقد قال ديتليف ميليس ان الدافع لمقتل الرئيس الحريري هو التمديد.

س- هل يحق للرئيس بشار الاسد ان يمتنع عن الاستجابة لمطلب اللجنة الدولية للتحقيق في مقتل الرئيس الحريري بالتحقيق معه، لا سيما وان المحكمة الدولية تعطي حصانة لرؤساء الحكومة ووزراء الخارجية؟

ج- هناك جدل حول موضوع الحصانة مرتبط بقرار محكمة العدل الدولية كما حصل في الجرائم السياسية التي ارتكبتها وزير خارجية الكونغو. لكن الجواب قانونياً عن هذا الامر واضح كما هو صادر عن محكمة العدل الدولية، وهو أنه لا يتمتع رؤساء الدول او وزراء الخارجية بحصانة عندما تكون الهيئة المخولة التي تتعاطى معهم هي هيئة دولية. لذا لا يستطيع الرئيس الاسد رفض استجوابه من حيث القانون.

س- بالنسبة للقرار 1644، هناك من قال إنه اعطى البذرة لانشاء المحكمة الدولية، وهناك من قال انه ألغى الفكرة تماماً. فما رأيكم؟

ج- اننا وطاقم في نيويورك من اللبنانيين الذين نجحوا نجاحاً باهراً هناك، نعمل معهم مع مجلس الامن على مواضيع أساسية وهامة لمستقبل هذا البلد. والموضوع الاساسي الذي نعمل عليه هو محكمة دولية للتحقيق بكافة الاغتيالات من غازي أبو كروم الى جبران تويني، خاصة وأن القضاء اللبناني قاصر عن تولي هذه المهمة لان القضاة معرضون للتهديد والخطر. ثانياً، انه ليس طبيعياً بحسب النسق الواضح في سلسلة الجرائم الذي حدثت أن لا تشكل محكمة دولية للنظر في كافة هذه الجرائم. تطورت العملية كثيراً دولياً من ناحية قبول فكرة المحكمة الدولية الشاملة لجميع الجرائم. ولقد اجتمعنا مع رئيس الوزراء فؤاد السنيورة والنائب وليد جنبلاط لأجل هذه الغاية. في مجلس الامن تصدر، عادة، مسودة قرار قبل صدور القرار النهائي، وهذه المسودة يمكن ان تضعف او تقوى. ويرتبط إضعافها او تقويتها بتحريك جدي، وصدرت

المسودة قبل مقتل تويني. حاولنا التواصل مع أهل الضحايا لكي يشكّلوا «لوبي» ويجمعوا في مجلس الامن بهدف تقوية هذه المسودة. لكن الأمور جمدت عند اغتيال جبران تويني ورفيقه. هذا، ووقع خطأ من قبل الحكومة الفرنسية والحكومة اللبنانية على هذا الصعيد. تأخرت الحكومة اللبنانية بطلب تشكيل المحكمة الدولية. وموضوع الضغط الذي يتمثل بوجود مجموعة من أهالي الضحايا قد غاب. ومن ثم الخطأ الفرنسي، اذ قال الفرنسيون ان دور لجنة التحقيق في مقتل الرئيس الحريري ينتهي في 15 كانون الأول، وهذا يعني انه كان يجب التوصل الى قرار بشأن المحكمة الدولية قبل هذا التاريخ، لأن الطابع القانوني يزول بعد هذا التاريخ. هذا أضعف المسودة فظن الشعب اللبناني الذي كان قد اطلع على المسودة أننا خسرنا في إصدار قرار بشأن إنشاء محكمة دولية. غير أن ذلك غير صحيح لأن النص واضح حيث يقول: «أخذت الامم المتحدة علماً بطلب الحكومة اللبنانية بإنشاء محكمة ذات طابع دولي للنظر بكافة الاغتيالات». برأيي إن الأهم هو إنشاء محكمة راسخة دولياً. تأخير المحكمة الدولية ليس لصالح أهالي الضحايا، ولا لصالح المتهمين او الموقوفين.

هذا وإن المحكمة الدولية يجب أن تتضمن قضاة لبنانيين، على الأقل لموضوع اللغة.

ومن ناحية أخرى إن الاعتبارات التي كانت تؤخر إنشاء المحكمة الدولية، وكان الرئيس السنيورة يأخذها بعين الاعتبار، أي رفض حزب الله وحركة أمل لهذا الموضوع، قد زال، لأنهم يعلمون أنه يجب عدم التأخير بالنظر في قضية الموقوفين الأربعة. ومن ثم هناك سابقة، وهي قضية اختفاء الامام موسى الصدر، الذي لم يُشكّل للنظر فيها، محكمة دولية.

س- ما هو تأثير تصريحات نائب الرئيس السوري عبد الحلیم خدام على مسار تحقيقات اللجنة الدولية؟

ج- أهمية حديث خدام من الناحية القانونية البحتة هي أن الرجل يطرح شهادة خاصة من موقع السلطة من الداخل. وهذا مقلق جداً إذ يقول إنه مقتنع بأن الرئيس الاسد أعطى الامر بقتل الرئيس الحريري. وأنا عندي انزعاج شديد ادبياً وتاريخياً بان يُثبت أن الرئيس الاسد او الرئيس لحود مسؤولان عن هذا الاغتيال.

س- هل تبادل العلاقات الدبلوماسية بين سوريا ولبنان يؤثر على المصالح المشتركة بينهما؟

ج- العلاقات المميزة في ظل اتهام الرئيس السوري بقتل رئيس الوزراء اللبناني أمر مربك. لكن أحبذ معالجتها عبر إنشاء علاقات دبلوماسية مع سوريا، وذلك لتسهيل التواصل مع المسؤولين السوريين، وإنسانيا لتحسين أوضاع العمال السوريين في لبنان الذين يفتقدون الى مرجع هنا، وهم في وضع مزرٍ.

س- والنسبة الى ترسيم الحدود في مزارع شبعا؟

ج- لا تكون المزارع لبنانية إلا اذا قدمت وثيقة رسمية مكتوبة من قبل الدولة السورية مرفقة بترسيم مفصل بخريطة الحدود تفيد أن المزارع لبنانية. لكن هذا الامر لم يحدث لأن له طابع سياسي أكثر منه قانوني.

هناك قرية مرتبطة بـ«أوندوف» UNDOF وهي المجموعة العسكرية التابعة للأمم المتحدة والمسؤولة عن مناطق التماس والمناطق المحتلة من قبل اسرائيل في حرب 1967. وهذه القرية تقول إن المزارع سورية، وهي القرية الأقوى في القانون الدولي. اي أن تلك المناطق التي خضعت منذ حزيران 1967 لسلطة الامم المتحدة المتمثلة بـ«أوندوف» تشير الى ان هذه المنطقة هي سورية كسائر المناطق التي تخضع لسلطة «أوندوف». اذا أرادت الحكومة السورية أن تزيل هذه القرية عليها أن تقدم كتاباً رسمياً واضحاً مع حدود مرسومة، تقول إن هذه المزارع لبنانية، او إنها كانت سوريا وتتنازل عنها للدولة اللبنانية على شرط ان تقبل الدولة اللبنانية ذلك. عندها يتم الاقرار بأن ترسيم الخط الأزرق خاطئ ويجب إعادة تصحيحه.

43. مناسبتان من وحي كمال جنبلاط

الوظيفة الإجتماعية لفلسفة رئاسية⁽⁷⁵⁾

مناسبتان في مناسبة، ولما لا؟

مناسبتان في راشيا اسم أولاهما التواصل مع الأحاب، لأنها ليست أوّل مرّة، وإن شاء الله لن تكون آخر مرّة نتواصل كلاماً وودّاً؛ مناسبة حملة رئاسية تابعها مختلف لأنكم بتضحياتكم رفعتم عن هذا البلد وطأة التدخل اليومي الإعتباطي في كل شاردة وواردة من أمورنا الدنيوية التي وحدهم اللبنانيون - وليس السوريين ولا الأميركيين ولا الأوروبيين - نحولون تقريرها، فيما بيننا وفي نقاش عنوانه تقرير المصير، وتقرير المصير رديف الديمقراطية متى صحّ تحديدهما قانوناً.

مناسبة أولى اسمها تواصل في عنوان الديمقراطية الأسمى، وهو التنافس الحرّ، الواسع الأطراف، الجامع أطراف الجمهورية كلها، على ما يصحب الطامح الى المسؤولية العليا في الجمهورية من ضرورة إجابته على أسئلة الناس. صحيح أن جمهوريتنا لا تزال قاصرة عن المبدأ الديمقراطي الأرفع، وهو ببساطة أن الشعب يختار مسؤوليه في القمّة مباشرة، أي المسؤولين في السلطة التنفيذية، وليس فقط نوابه في المجلس التشريعي. هذا لا يمنع، في ساحة الحرية الناشئة في بلادنا، أن نصحح النواقص قدر الإمكان، بهذا السعي الى التواصل مع أهلنا في راشيا، كما نتواصل مع أهلنا في عكار، وفي الجنوب، وفي زحلة، وفي المتن، وفي طرابلس، وهي

(75) حديث المرشح الرئاسي شبلي ملاط في راشيا في 2006/1/3.

كلها محطات المسؤولية التي نصبو الى تلبية دعوات أهلنا وشعبنا فيها قدر الإمكان. هذا ما نسميه سياسة التواصل politique de proximité، ليس بالحقيقة لأننا غافلون عما يشوب ديمقراطيتنا الناشئة مجدداً من رواسب الإنحطاط، عما يشوبها من نواقص لا بد من معالجتها، بل لأن الخدمة العامة تبدأ بمناسبة كتلك التي نعيشها الآن سوياً: هموم الناس وأولوياتهم وخصوصياتهم في كل منطقة، وعظمة اختلافهم، كما عظمة اتحادهم.

مناسبة أولى إذاً عنوانها الكلام، والديمقراطية، والحجة تقرر الحجة، مولدة شرارة العقل، وحكم القانون.

هنالك مناسبة أخرى متضافرة مع الحملة الرئاسية في سياسة التواصل هذه، وهي تنشأ من مواهب خاصة جاءت بها راشيا الى العالم في شعرائها وكتابها، أقتصرها، مع الاعتذار، بوعد قديم الى أهلنا في راشيا الحرّة نحياه في هذه المناسبة، وعنوانها كمال جنبلاط، جنبلاط والوظيفة الاجتماعية للفلسفة، وموقعنا من هذا البعد لفكره العميق، وهو بعد كان مجهولاً حتى أثرت المكتبة الجنبلاطية، وهي المكتبة اللبنانية والعربية، بتلك المساهمة المبدعة من شوقي أبو لطيف، «كمال جنبلاط والوظيفة الاجتماعية للفلسفة». السؤال، في تضافر المناسبات، يتجلى بما ورد في هذه الدراسة من معالجة «للمشكلة الخطيرة» التي «تظهر للمتبرصين في الأمور السوسولوجية، وهي مشكلة الانفصال بين العقل والسياسة، مما يعيق الفلسفة عن تأدية وظيفة اجتماعية في الواقع السياسي اللبناني». (كمال جنبلاط والوظيفة الاجتماعية للفلسفة، بيروت 2000، ص 46-47)

هو العقل وحده قادر على جمع المستويات الإنسانية الثلاثة، الفلسفة، والاجتماع، والسياسة. أما تراث جنبلاط الأفلاطوني، منذ أولى مداخلاته السياسية العظيمة، في «رسالته كئائب (1947)»، فهو ما غاب عنا في لبنان منذ تضحيته العظمى في 16 آذار 1977.

بالعودة الى هذه الدراسة، يتضح أن مفهوم القانون عند كمال جنبلاط كان أرقى من المفهوم المتداول لدى أهل القانون: هو سنّة الحياة بما هي تضم القوانين التي يسنّها الإنسان، إنما هي أوسع مدىً وروحاً، تجمع في فلسفته التراث الغربي مع التراث الشرقي، لا سيما الهندي منه. «تبدو القوانين، لدى جنبلاط، مرتكزاً وراثياً لعلم السياسة، لأن العالم الفرضي، عالم الصوت والشكل واللمس والمذاق والشم، هو عالم لا يمكن أن يكون موجوداً، بحد ذاته». (الوظيفة الاجتماعية، ص 298)

طموحنا لرئاسة كمالية لا يرقى الى هذا المستوى. صحيح أننا نتناول قدر الإمكان رفع العبارة الى طاقات أدبية ليست متداولة في الشأن العام، إلا أن الوظيفة الإجتماعية للفلسفة كما رأها كمال جنبلاط تحمل عندنا أوجهاً لها طابع أدنى مرتبةً مما نجح هو وحده بالارتفاع اليه.

ما نريده لا يرقى الى العالم الكمالى الفرضي، هو أكثر تواضعاً، وهو حقيقة عالم الصوت والشكل واللمس والمذاق والشم، في تعبيره اليومي. فلا يخفى على أحد عمق الأزمة المعيشية التي نعاني منها في هذا البلد، ولا بدّ من معالجتها اقتصادياً ليعود الى كلّ منا في لبنان أفقٌ لبنانيّ، وليس رحيل الإغتراب الصعب في آفاق المهجر. في الفترة التي عاشها كمال جنبلاط، لم يكن هذا الطرح الأساسي، وكانت البلاد قد ازدهرت منذ الإستقلال على نحو لم يُلغِ الإغتراب، إنّما حدّ من بعض تواتره على حياة اللبنانيين على امتداد قرنين.

الوتيرة الحالية مختلفة، لأن الأزمة المستمرة لا تسمح للوظيفة الإجتماعية للفلسفة أن تقتصر على ما انتهت اليه «النظرة الكمالية... من منطلق التنظير السياسي؛ إن تطلعاً كمالياً الى تحقق الإنسجام والتوحد في المجتمع اللبناني، ونمو الوعي الوطني، وعلمنة الدولة، هو تطلع، لتوظيف المفهوم التقدمي، المنبثق عن مقولة اقتران الوعي بالحرية؛ كما أن التطلع الى اتحاد عربي، هو تلبية للتقدم نحو الظاهرة القومية، بمعناها التوحيدي المنفتح إنسانياً» (الوظيفة الإجتماعية، ص 312)؛ أو حتى «من منطلق الفلسفة؛ باعتبارها، لدى جنبلاط، تفسيراً لواقع الحياة، لواقع الوجود، والوصول من خلال هذا التفسير الى الإلتقاء بين التغيير والثبات، بين التبدل والتحقق، مما يستلزم رؤية صوفية تتميز بتناسها في المعاش، وبالتالي بكونها فلسفة اجتماعية.» (م. ن.)

الوتيرة الحالية، وهي وتيرة ملحة، هي انتصار الحرية بطاقتي قيادي جديد يمثل هذا المجتمع البطل الذي تجلّى في لبنان هذه السنة، شعبياً في ساحات بيروت، وقيادياً في أعظم التضحيات، من مروان الى جبران، على خطى قربان معلّم جيل القرن العشرين.

مناسبتان في مناسبة واحدة يأتي بها المستقبل توظيفاً لأرقى الفكر وأرقى التضحيات، عنوانها رئاسة بثوب جديد تعطي فعلاً بعض الوظيفة الإجتماعية للفلسفة الكمالية.

كانون الأول 2006
Décembre/December

44. الحدث (76)

رنا نجيم (ر.ن) شبلي ملاط (ش.م)
محمد حبش (م.ح)

ر.ن - نحنا معنا على الهوى مباشرة عضو مجلس الشعب السوري محمد حبش لنسأله عن رد الفعل السوري وتداعيات حديث عبد الحلیم خدام.

استاذ محمد حبش اهلاً وسهلاً بك.

م.ح - اهلاً وسهلاً.

ر.ن - كيف تصف حديث نائب الرئيس السوري السابق عبد الحلیم خدام أمس وكيف ترى توقيت هذا الحديث بالذات؟

م.ح - والله كنت واحداً من السوريين الذين تابعوا هذه التصريحات على التلفزيون، وفي الواقع شعرت بالمرارة في البداية عندما رأيت السيد خدام يتحدث عن الفقر في سوريا والناس تأكل من المزابل كما قال بعض الناس، ولكن مع ذلك رأيتة يجلس في قصر باريصي فخم وأبت الدراهم إلا أن تظهر أعماقها، التمثال الذي كان وراء ظهره يمكن هذا أن يساعد في مئات، يمكن أن نقول ألوف العوائل التي تعيش في سوريا.

في الواقع، يعني لم أشعر بارتياح عندما كنت أسمعه يتحدث عن المعاناة الاقتصادية لأنه هو أول وزير اقتصاد في الثورة، في ثورة آذار، وفي الوقت نفسه كان دائماً في مصادر القرار العليا وكنت أتمنى فقط، يعني أتمنى فعلاً من الذين راقبوا هذا التصريح أن يتصرفوا بمسؤولية. ذات يوم سيقف الإنسان أمام شعبه وأمام الناس، يعني كنت أتمنى من السيد خدام أن يكون خلال توليه لعمله الرسمي في سوريا، أن يكون فعلاً مصدرًا للديمقراطية. نحن نتذكر تماماً أن الرجل الذي أوقف كل المنتديات وألغى كل الحوار السياسي في سوريا كان هو السيد خدام. قد يقول إن هذا كان قرار قيادة وأنا كنت أنفذ. يا أخي إذا كان المطلوب منك أن تنفذ إجراءات ديمقراطية في البلد لماذا لم تستقل في ذلك الوقت؟ لماذا لم تقل للعالم في ذلك الوقت أنا غير موافق على هذا القرار؟ لماذا وجدناك أنت، أنت من يصدر المراسيم المخالفة للدستور وأنت من يصدر وانت من يقف أمام الناس ويمنع تجمعهم في الحياة الديمقراطية؟

والله يا אחتي يعني أنا كنت أتمنى فعلاً أن يسمع ذلك كل مسؤول عربي، سواء كان في السلطة أو كان خارج السلطة، ليفهم تماماً أنه في يوم من الأيام سيقف الانسان ويحاكم تاريخ نفسه، فإذا حاكم تاريخ نفسه هو الرجل الذي ارتبط اسمه في إلغاء الديمقراطية في البلد، هو الرجل الذي ارتبط اسمه في سقوط القنيطرة وكان محافظاً في تلك المرحلة، هو الرجل الذي ارتبط اسمه بكثير من الأعمال في تاريخ سوريا، يعني آخرها كان موضوع إلغاء المنتديات السياسية التي كانت تجري في سوريا وكان في الواقع هو الذي تصدى كوجه، عفواً عفواً، يعني كوجه قبيح للحرس القديم ومنع أي نشاط سياسي في المنتديات وقال نحن لن نساوم على الاستقرار في سوريا وهؤلاء يريدون أن يخربوا سوريا، والآن هو يقول إن الشعب لن يستطيع أن يقاوم طالما هو مغموع سياسياً أو ممنوع من الحراك السياسي، ونحن لم نساهم فيه. والله يعني أن المسألة لم تكن مقنعة وكان بعض الكلام ينقض بعضه وأوله ينقض آخره وشعرت أن في كل ما...

ر.ن - نعم استاذ محمد حبش، استاذ محمد وجه السيد خدام انتقادات الى النظام السوري الى طريقة التعاطي السوري من قبل النظام السوري ومن قبل رستم غزالي مع لبنان. كيف تصف أو كيف ترى هذا الكلام الذي صدر عن خدام؟ كيف تصف أيضاً كلامه على أنه لم ينجح ربما هذا الإصلاح الذي يقوم به الرئيس حالياً؟

م.ح - المشكلة أنه أنا لا يمكنني أن أدافع عن الاستبداد أو عن، عفواً، إحتقار الآخرين

الذي ينسبه الى غيره، ولكن أعلم تماماً كما يعلم كل لبناني، أن السيد خدام كان جزءاً من هذا كله وكان هو طرفاً، وهو الذي ضرب بعض المسؤولين اللبنانيين بنفاضة السجائر. ربما يساعدني هذا المسؤول أن يقول للإعلان، هناك يعني أخطاء، أنا كنت مسرور أنه قال إذا اعترفنا أن هناك أخطاء دعونا نحاسب المخطئين. وأنا أطلب بتنفيذ هذه الفكرة الذي طرحها السيد خدام، وأعتقد أنها منطقيّة تماماً. دعونا نحاسب المخطئين في لبنان الذين اوصلوا علاقاتنا مع الشعب اللبناني الى هذا التدهور، وأعتقد أن السيد خدام لن يكون خارج دائرة المساءلة في مشروع كهذا.

ر.ن - استاذ محمد حبش ضيفنا الدكتور شبلي ملاط يوّد أن يوجه اليك سؤالاً، استاذ شبلي، دكتور تفضّل.

ش.م - دكتور من باب المسؤولية، تعرف أنا مرشّح الى رئاسة الجمهورية وعندي طبعاً مبدأً أساسياً هو أن التغيير الديمقراطي هو أساسي عندنا وعندكم، وما سمعته منكم يعطينا أملاً كبيراً قد يكون سبقاً بوجود الاستاذة رنا.

أنا عندي سؤال: تقول وأنا أوافقك، أن عبد الحليم خدام عنده تاريخ وقسم كبير منه غير ديمقراطي وغير مسؤول. أتم كعضو في مجلس الشعب السوري اليوم في الموقف نفسه. وسؤالي لكم: لأن هذا موضوع مهم كثيراً لمستقبل سوريا ومستقبلنا، وعدم إراقة الدم بعد اليوم في بلادنا. اليوم عندكم زميلان واحد اسمه الاستاذ رياض سيف وواحد اسمه الاستاذ عارف دليله، زميلان بمجلس الشعب لهم خمس سنين في الحبس، اليوم السؤال كيف يمكن أن يصير إنفتاح في مجلس الشعب السوري نحو تحمّل المسؤولية الديمقراطية في سوريا بشكل أوسع إذا بقي هذان الشخصان في الحبس. يعني اليوم مطلوب موقف شجاع منكم ومن الرئيس الأسد، انفتاح ديمقراطي يبدأ بإخلاء أقرب زملائكم وهم مسؤولون مثلكم كانوا في مجلس الشعب.

م.ح - والله هذه فرصة فعلاً أولاً عارف دليله ليس عضو في مجلس الشعب

ش.م - آه عفواً

م.ح - أعضاء مجلس الشعب الموقوفين هم مأمون الحمصي ورياض

ش.م - إيه مأمون، مأمون عفواً

م.ح - لكن فعلاً أنت منحتني الآن فرصة، فعلاً الآن فرصة مناسبة للإفراج عن الرجلين

ويعني حتى الاعتذار منهم، لأنني أعتقد تماماً أن السيد خدام كان من أصلب الناس اللذين وقفوا وراء اعتقال هذين الرجلين. انا أعتقد أنها نواب وقاموا بحق دستوري لهم، وكان من حقهم أن يشار إليهم بالاحترام لما فعلوه. ولكن كان هناك طبعاً مجموعة، منهم السيد خدام نفسه، كانوا يرون أن هؤلاء يمثلون خطراً على الاستقرار. لست سعيداً بوجودهم في السجن وأنا أتمنى لهم العافية والسلامة والخروج بسلامة اليوم قبل غد. وهذه فرصة أعتقد أن الحكومة في سوريا يجب أن تتبه لذلك، وأن الرجل الذي كان يمثل أشد المغالين في قمع المنتديات السياسية، أصبح الآن خارج النظام، وأعتقد أن هذه فرصة لتصحيح بعض الأخطاء التي ارتكبت.

ش.م - بارك الله شجاعتكم.

م.ح - على عيني.

ر.ن - استاذ محمد حبش أيضاً هناك سؤال يتعلّق بموضوع جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. هناك اتهامات وجهها السيد خدام خلال لقاءه أمس كيف ترى هذه الاتهامات؟ وكيف ترى تداعيات هذا الحديث على تعاطي سوريا مع لجنة التحقيق الدولية؟ يعني هل سيصبح السيد خدام الشاهد الثالث الأساسي في تقرير اللجنة الدولية؟

م.ح - لا أعتقد أن تصريحات السيد خدام تشكل إدانة لسوريا في هذا الجانب، أولاً كما هو معلوم فالرجل يتحدث من قصر أحد الفرقاء المعينين بالتحقيق وعندما يكون الأمر كذلك فمن غير المعقول أن تكون شهادته ذات موضوعية في هذا الموضوع.

ر.ن - يعني تشكك بصدقيته.

م.ح - نعم. لكن من جانب آخر لم نسمع، يعني أنا كنت أراقب البارحة التصريح، هو تحدّث أن الرئيس الأسد عادة يظهر لباقة عالية في خطابه مع الناس، وفي الوقت نفسه تحدّث أن الرئيس الأسد وجه كلاماً قاسياً للسيد المرحوم رفيق الحريري، ولكن يعني أمام هذا التناقض في الشهادة في وقت واحد يدعو للتساؤل، لكن في المعنى نفسه أنا اتفهم تماماً أن يكون بين السياسيين علاقات غاضبة، أن يكون بين السياسيين مواقف متقابلة، ويمكن ان يصدر كلام كهذا، ولكن هذا كله لا يتضمّن أي إدانة في الشروع بعمل من أعمال الإغتيال، خاصة أنه يتحدث عن أحداث قبل استشهاد السيد الحريري بحوالي سنة كاملة كما هو بيّن ذلك، فلا

أعتقد أنه يمكن أو من السهولة الربط بين مثل هذه الخلافات والمجالس وبين جريمة إغتيال الرئيس الحريري.

ر.ن - وجهت اليك سؤالاً: هل يمكن أن يؤثر هذا الحديث الذي أدلى به السيد خدام على تعاطي سوريا مع لجنة التحقيق الدولية هل له تداعيات عليها؟

م.ح - انا أظن أنه سيكون له تداعيات طبعاً، لأن اللجنة في الواقع معنية بأية شهادة، ومهما تحدثنا لا يمكن التقليل من أهمية شهادة رجل مثل خدام، ولكن هو لم يطرح نفسه كشاهد وإنما كان يتحدث كمحلل سياسي.

ر.ن - شكراً لك عضو مجلس الشعب السوري محمد حبش على هذا الإتصال معنا.

دكتور شبلي منرجع لإلك كيف بتشوف، يعني الدكتور محمد حبش عضو في مجلس الشعب ويمثل رأياً سورياً رسمياً ولو أنه ليس وزيراً، يعني كيف ترى رد فعله على الحدث؟

ش.م - يعني هناك نقطتان، أول شيء الحديث حديث موزون، وهذا أول مرة نسمع من مجلس الشعب في سوريا حديثاً بهذه الشجاعة وهذا الانفتاح. السؤال هو هل يسمح للحكومة السورية رسمياً، ولبشار الأسد في شكل خاص، أن يتحدث كما تحدّث محمد حبش، والسؤال اليوم هو هذين الشقين: ما هي مواضيع الإنفتاح الضرورية في سوريا أي الخروج على انفراد في السلطة كما رسمها عبد الحليم خدام الأمس بالنسبة لأداء الرئيس بشار الأسد، ويبدأ هذا بإطلاق سجناء الرأي وأهمهما الدكتور رياض سيف والأستاذ مأمون الحمصي.

ر.ن - لكن يبدو أن هناك تسليم في هذه المسألة. يعني استاذ محمد حبش كان يقول أتمنى لهم أي لا يبدو أن هناك تحرك بارز بالمجلس.

ش.م - لكن لم يخرجوا.

ر.ن - بارز بالمجلس ليعني إخراج.

ش.م - تب هذه مسؤولية السوريين لا مسؤوليتنا.

ر.ن - طبعاً.

ش.م - مسؤولية خاصة شخص مثل الذي هو زميل لهذين الشخصين الموجودين في الحبس، كيف سيتحرك هو، كيف ستتحرّك الحكومة السورية، هذا شأنهم لكن إذا ما صارت

هذه لن يكون إنفتاح بسوريا، هذا أهم شيء. اليوم ليس مطلوباً من الرئيس الأسد أن يستقيل غداً صباحاً، غير ممكن، غير حادث. السؤال كيف يمكن أن نمرّ من الحالة المغلقة في سوريا اليوم الى حالة الإنفتاح شيئاً فشيئاً، من دون إراقة الدماء. طرحي وطرح الاستاذ اليوم أن يبدأ ذلك بإعادة الحياة السياسية أي المنتديات التي كانت بدأت في ربيع سنة الألفين، ربيع 2001، وثانياً وهذا أهم شيء لأنه ملموس اليوم، ضرورة إخلاء سجناء الرأي يعني ناس في الحبس بسبب رأيهم لم يرتكبوا عنفاً، هذا الموضوع. بموضوع اللجنة القضائية عندها منطق خاص. اليوم يوجد 19 متهم حسب ميليس، من منهم في القيادة السورية، هل رستم غزالي من بينهم؟ هل الاستاذ آصف شوكت من بينهم؟ هل الأستاذ ماهر الأسد من بينه؟ ما هو دور الرئيس بشّار الأسد بالنسبة لهذا الموضوع؟

ر.ن - حصلت مساومات حول الأسماء يبدو قبل ما يتوجّهوا.

ش.م - كيف مساومات؟

ر.ن - يعني حتّى قبل تقرير ميليس الأول كان في أسماء شطبت.

ش.م - إيه هلق في

ر.ن - وتحدّث أنا عنهم، وحتّى وقت الاستجوابات أيضاً لم يذهب آصف شوكت للتحقيق.

ش.م - لا بس عم بحكي عن آخر تقرير، هلق بالتقرير الأول في 6 أسامي منعرفهن.

ر.ن - إيه آخر تقرير بركي صار في إستدراك حتّى ما يصير مثل أول مرة ويحكي أنا.

ش.م - لا، لا، أنا منّي داخل بموضوع اللجنة الداخلية أنا أقرأ مثل ما حضرتك تقرّيها، مثل ما أي شخص يقرأها، يوجد لائحة تحدّث عنها ميليس فيها 19 اسم، هذه أسماء في منها سخيف بيكون أو غير مهم، الأداة على الأرض التي فجّرت، وفي ناس بالقيادة، ناس بالقيادة أربعة منهن منعرفهن هول الأربعة جنرالات لي موجودين بالحبس، بس من الباقي، يعني من الـ 15 شخص الباقيين، من هم الأشخاص يللي هم بالقيادة سورياً أو لبنانياً، هيدي ما عرفناها بعد هيدا السؤال الأساسي يللي اضطراراً بدو يبدأ باليومين المقبلين أو في الأسبوع المقبل هيدي الوتيرة هيدا السؤال الأساسي يللي بعد موضوع عبد الحليم خدام اليوم ما عاد ممكن للقيادة السورية تتهرّب منهن بطرح أنه هيدا مسيس.

45. الإمتحان والمحنة⁽⁷⁷⁾

ما أصعب الإمتحان، وهو ما تقدمونه كل لحظة في كل وقفة، في كل انتقال، في كل حضور، لأن هذا دأب شجعاننا منذ التمديد.

امتحانات صعبة تعيشونها، نعيشها معاً منذ عام ونصف، لاستعادة تراثنا الديمقراطي الذي سُلِب منا بالتهديد والبطش بدأ في انتفاضتكم، مع انتفاضة الصحافة كلّها، كلها، في لبنان للدفاع عن هذا التراث القانوني الفريد من تداول في السلطة - التداول الأساس - التداول في القمة، «ليكون الأمر دَوْلَةً بيننا» كما رسمته الآية الكريمة مبدأً سرمدياً. هذا امتحان الديمقراطية المستمر، امتحان دولة القانون الذي نعمل على إعادتها فيصلاً في نقاشنا.

امتحانات صعبة علينا وعلى أحبائنا، بسبب هذه الثورة السلمية، هذه الوقفة الديمقراطية الفريدة من نوعها في شرقنا الدامي - لأن ثورتنا دائماً كانت رافضة للعنف. الرئيس الحريري كالمهاتما غاندي في القارة الهندية بات روح لبنان، بل روح العالم العربي الذي نصبو اليه. هذا امتحان التاريخ هو امتحان نجاحه في تحقيق العدل محل الإنتقام، من مروان الى جبران، في عدالة دولية فعالة صارت في صلب قرار مجلس الأمن الأخير.

امتحانات صعبة لا بدّ من اجتيازها في سياق ما ارتبط عذابنا فيه، والسياق في العودة الى روح دستورنا، وهو أقدم الدساتير في الشرق، وأحد أقدم الدساتير في العالم ومن أعظمها في الفقه المقارن - على علاقته وآمالنا بتخطي ساحاته الطائفية بمساحات وطنية جامعة. هذا

(77) حديث بمناسبة تكريم القاضي حسن قواس، 30 كانون الأول 2005.

امتحان نجاحه في رئاسة جديدة تشبهنا، وتشبهكم، وتشبه أهلنا وشعبنا، لأنه يستحقّ هذا النجاح بما ضحّى به في ثورة اللاعنّف طوال هذا العام.

هذا كله اليوم امتحان المستقبل، نجاحه يتجلى قريباً في رئاسة جديدة جامعة، اسمها تنافس مفتوح بالكلام للتوصل إليها، لأن الكلمة - رحم الله جبران - هي المفتوق بين النور والديجور والمفتوق بين امرىء وامرىء، وتنافس مفتوح عبر كلام مباشر مع شعبنا قدر الإمكان - وإن لم يكن له صوت مباشر في المعركة الرئاسية، - وتنافس مفتوح في كلام صادق معكم، وأنتم قادة شعبنا سياسياً وصحافياً وعلمياً وقانونياً - ولهذه الريادة اليوم رمز نكرّمه لما يحمل من علم قانوني وشهامة أدبية، حبيبنا أبو سامي، القاضي حسن قواس. هذا امتحان لحضارة لبنان التي نعتزّ بها حضارة السياسة والصحافة والعلم والقانون، حضارة رائدة في العالم، حضارة يستحقها لبنان فيكم ومعكم لتخطّي المحنة العظمى التي يمر بها أهلنا وأحبابنا منذ عام ونصف.

46. وجهاً لوجه (78)

أهلاً بكم بحلقة جديدة في برنامج وجهاً لوجه،

من نافذة القانون اختار أن يمارس العمل السياسي من بابه العريض. فاجأ اللبنانيين بترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية اللبنانية من نيويورك. ما هو برنامج هذا المرشح السياسي؟ كيف سيعالج الأزمات اللبنانية الكثيرة والكبيرة والأمنية والسياسية والإقتصادية؟ ما هي مقاربتة للمواضيع الشائكة من قرار 1559 مروراً بسلاح حزب الله، والعلاقة مع سوريا؟ هل يمكن أن يصل الى سدة الرئاسة وحيداً وبلا دعم محلي وإقليمي ودولي؟ كل هذه المسائل وغيرها نظرناها اليوم على المرشح للرئاسة في لبنان الخبير بالقانون الدولي الدكتور شبلي الملاط.

ج.ع.: أهلاً وسهلاً بك دكتور.

كما صدف وسردنا بالمقدمة ترشحت من نيويورك. لماذا لأول مرة يترشح رئيس الجمهورية اللبنانية من نيويورك؟

ش.م.: تصحيح صغير. الترشيح كان في الثاني من تشرين الثاني من هذه السنة وكان في مقالة في صفحة القضايا التي يديرها الأستاذ جهاد الزين. هذا كان الطرح الأول. والطرح الثاني على مستويات: المستوى الأول إذا لقينا رئيس توافقي في هذا البلد لازم نمشي فيه لأنو هذا البلد بحاجة لرئيس توافقي إنما رئيس توافقي وحيد على مستوى لبناني عارم وعلى مستوى عربي عارم وعلى مستوى عالمي عارم. وحده كان برأي الاستاذ غسان تويني وكتبناها وقتها بالجريدة.

إذا ما طبقت توافقياً لازم تكون حملة تنافسية. بس كانت رمزية ومهمة جداً بالنسبة لي أنو تطلع باللغة العربية وبالنهاري أو احدى الصحف العربية المرموقة. لهذا انو من نيويورك أولاً مش مطبوط. صارت قصداً وعمداً باللغة العربية في جريدة رائدة لبنانية لأنني قبل كل شيء لبناني. وتاني نهار كانت متابعة. وكنت بالولايات المتحدة واتصل بي الاستاذ مرسال غانم زميلنا لاطلع على الهوا وعلى هذا الأساس كان الحديث بالعربي. كنت جسدياً بنويورك لكن جمهورنا لبناني.

ج.ع.: دكتور انت تفتح جبهة جديدة عليك. اليوم قليلاً ما نرى إنو هناك مرشح لرئاسة الجمهورية من خارج النادي السياسي إذا سمح التعبير. في لبنان هناك أطراف ومرشحين وأشخاص لهم في العمل السياسي فترة طويلة. يعني كيف سيرى نفسه شبلي الملاط رئيساً للجمهورية في جو تناغم كبير بالمصالح السياسية إذا صح التعبير في لبنان؟

ش.م.: جورج هذا صحيح إنما ثلاث مستويات هي. أولاً يقول الإنسان شو المانع؟ طرح اليوم رح يكون أهم على المستوى العربي من على المستوى اللبناني. وشخص اسمه شبلي الملاط غير مسموع به كثير غير ببعض الأوساط عم يتقدم للرئاسة هذا شيء طبيعي. هذه المشكلة بعالمنا العربي انو المواطن الطبيعي لا يترشح الى مناصب سياسية رائدة. الخلل هو بالسؤال. إنو شو المانع انو مواطن عادي يترشح لرئاسة الجمهورية. هلق من الناحية الشخصية طبعاً أظن أن الحديث عن سوابق سياسية غير صحيح، معروفة بعض مواقف العربية والدولية سواء كانت بالقضايا القانونية الكبرى أو كانت على المستوى اللبناني. على المستوى اللبناني عنّا معركة عمرها عشر سنين، وهالمعركة أذكر جيداً إني بدأتها مع الرئيس سليم عبو. الحديث السياسي يفرغ من معناه بسبب السيطرة السورية. ولقد عرض عليّ وليد جنبلاط، واختلفت مع وليد لأنو لم أقبل سنة 2000 أن إنزل على الانتخابات النيابية لأنو كان في ضرورة وقتها إنو اتقرب من بعض الأوساط السورية لكي تكون حظوظي ممكنة بالنيابة. والموضوع الأهم انو اليوم في طلب مختلف، اليوم في شيء اسمه 14 آذار في شيء اسمه ثورة لا عنفية، نحننا مع الناس بالشارع يلي اختاروا اللاعنف هذا التمثيل اليوم غير موجود سياسياً.

ج.ع.: لقد تحدثت عن مواقفك السياسية العربية. هناك من استهجن بعض المواقف التي طرحتها بالماضي واعتبرها صورة مشهدية أكثر ما هي واقعية منها الإدعاء على شارون أو صدام.

ش.م.: قصة شارون اسمح لي نحنا ربحنا معركة تاريخية. في القضاء البلجيكي 14 شباط 2003 حكمت المحكمة لمصلحة ضحايا صبرا و شاتيلا، وتذكرون سحبت اسرائيل سفيرها من بلجيكا. هذه أول مرة بتاريخ العلاقات الأوروبية الإسرائيلية، من وقت إنشاء دولة اسرائيل لم يحدث هيك شيء. الحديث إنو هذه معركة مشهدية غلط. نحنا تعبنا وكثير تعذبنا. واليوم رح قلك شو النتيجة. وقصة صدام نفس الشيء. لصدام لم أكن بالواجهة لأنو الرجل عنده خطورة. بس القضية الأساسية بالعراق هذا البطش تجاه الشعب العراقي وليس فقط الشعب العراقي. حتى نحنا تأثرنا بصدام حسين. هل تذكر المعارك التي جرت بسبب المعارك العراقية الإيرانية. أهلنا بالكويت اخترب بيتهم. بإيران الحرب سنة 1980. هل بالنسبة لصدام حسين ليش ما في نتيجة؟ والموضوع الأساسي بتقول إنو مشهدي. مش مشهدي. اليوم فضلت ان أدخل الى المعركة الرئاسية من باب القانون. هذا المدخل الوحيد اليوم المغاير لسياسة البطش مش القوة. القانون. القانون كما يصير في حديث عن محكمة دولية للرئيس الحريري. من وين إجت الفكرة. الفكرة إجت من قصة صدام حسين. واتابع مع شارون ومستمر اليوم مع القذافي إنو ما في قتل سياسي من دون معاقبة. من هون إجت الفكرة.

إذا منرجع للموضوع. اليوم تقديمي للناس وللمنطقة بمدخل مختلف على مر 10 سنين هو يلي بيعمل أثر. مش الحديث الضوضائي عن إنجازات غير موجودة. هيدا الإنجاز، هو تغيير الجو بالمنطقة الى جو محاسبة قانونية.

س: ولكن هل يمكن أن تنافس بعض المرشحين غير المعلنين ولكن على الأقل في شخص معلن. هؤلاء الأقطاب أهل السياسة في لبنان. أنت في وارد الدخول بمواجهة مع هؤلاء. وكيف ستستقطب الدعم المحلي العربي الإقليمي أو الدولي؟

ش.م.: المنافسين أهلاً وسهلاً بهم أهم شيء بموضوع الحملة الفرق بين ترشيحي مع سائر المسؤولين اللبنانيين هو نوعي بالنسبة للحملة. إتفضلوا إنزلوا على المعركة بشكل مفتوح. تفضلوا وأهلاً وسهلاً بنايلة معوض. نايلة الوحيدة يلي تقدمت اليوم من أسبوعين عند سيدنا البطرك. اليوم في معركة رئاسية جدية لأنو تقدمنا بالترشيح وشافوا الزملاء إنو في إمكانية وهيك لازم تصير. بس تكون حملة. مش نوصل نحنا بالخفايا ونوشوش عند النواب بالبرلمان وبصير في شوية رشوة ومنركض على أميركا لكي نطلب موعد من فلان بالخارجية الأميركية لكي ندعم حظوظنا. الحملة الرئاسية مفتوحة هذا الذي نظرته. يتفضل السجال الرئاسي

وهذا طلبني. شو المانع اليوم، يصير بكل بلد متحضر ديمقراطياً إنو المتنافسين على الرئاسة يتقدموا على التلفزيون أمام الناس لأنو الناس هم المهمين. هلق بتقول بالنهاية إنو البرلمان ينتخب، معك حق مزبوط، وعندنا معركة إنتخابية سياسية أيضاً تصور إنو ما كنت دخلت هذه المعركة لو ما عندي قناعة إنو حضوري على هذا المستوى، يعني على مستوى القيادات السياسية التي نقدر، سنتخيني على منافسي لأسباب متعلقة بالنهج الوطني، بالنهج العربي، بالطرح، بالحملة الرئاسية.

ج.ع.: ستتكلّم عن برنامجك السياسي إذا وصلت لرئاسة الجمهورية.

ش.م.: لازم الناس يقدموا برنامج. هلق خلينا نحكي. ويدافعوا عن هذا البرنامج. لازم الشعب يدخل بالحديث.

ج.ع.: انت تتكلم عن رئاسة الجمهورية وذكرت غبطة البطريك صفير بالأمس قال بعظته بعيد الميلاد قال إنو هذا الموضوع يعود الى رئيس الجمهورية. إذا هو أراد البقاء لمصلحة البلد أو إذا أراد الاستقالة لمصلحة البلد. ليس هناك موقف من قبل غبطة البطريك أو من قبل رئيس الكتلة المسيحية إذا اعتبرنا العماد ميشال عون لرحيل الرئيس لحود.

لماذا شبلي الملاط اليوم يفتح معركة بنظر البعض ليس موجودة.

ش.م.: أولاً أصعب شيء تأويل سيدنا البطرك. لأنو لا يحتاج الى تأويل. ما يقوله يقوله بإتزان خاص. هلق قبل ما ندخل الى المعركة، أول ما رجعت من أميركا أول مشوار كان للمباركة الروحية من سيدنا البطرك. في علاقة قديمة عمرها 150 سنة بين أهلنا وعيلتنا وبكركي. اليوم قراءتي لمواقف سيدنا من الأول من وقت التمديد قراءة واضحة. هو الرجل الأساسي في هذه الجمهورية الذي وقف ضد التمديد والباقي كله متابعة شخصية مع سيدنا. أنا ما بتحرك خارج الإطار المعنوي الذي يرسمه رئيس المجموعة المسيحية بلبنان ورئيس بهذا المستوى. نحنا عندنا حظ وكتبناها باجتماع مع سيدنا الصيف الماضي إنو في شخصين بالعالم العربي روحانيتهم عم بتجلس إنهار بلادهم السيد سيستاني بالنجف وسيدنا البطرك في بكركي. هلق سيدنا البطرك عم يقول: هذا موقف التمديد مش مزبوط. لكن مش دوره سيدنا إنو يقول لأميل لحود إرجع على البيت. لهذا لازم الواحد ينتبه على الفرق. اليوم موقفنا نحنا كسياسيين إنو نقول كيف بدنا نخلع إميل لحود. إنو توصل العملية إنو نترجى إميل لحود لكي يرجع على بيته ما بتمشي هذه. لأنو إميل لحود اليوم للأسف دخل بالنفق متل صدام حسين. أو الكرسي أو لا حياة لي بعدها.

هذا مش مزبوط. هلق شو منعمل. حديث مختلف.

ج.ع.: يعني شبلي الملائ أنت رجل قانوني. هل تعتقد إنو بالقانون يمكن إزاحة رئيس الجمهورية؟

ش.م.: طبعاً. هلق في تفاصيل سابقة لأوانها. إنما الإطار العام الدستوري والقانوني واضح. الرجل بـ 3 أيلول خرق الدستور خرق بـ 3 أيلول المبدأ الديمقراطي الأساسي يلي هو تداول السلطة وهذا أهم شيء. ارجعنا لأيام المتصرفية كان المتصرف كل 10 سنين يتغير. ولقد خرق، وهذا الجديد القرار 1559 هذا القرار بـ 2 أيلول يقول بالبند الخامس أنو الإنتخابات الرئاسية المقبلة في لبنان عليها أن تكون حرة من تدخل خارجي، ولقد برهن مليس ورود لارسن برهنوا انو القيادة السورية ضغطت بشكل قاسي على النواب وعلى رأسهم رفيق الحريري رحمه الله لتغيير الدستور.

ج.ع.: هذا لا يمنع دستوريتها. رئيس منتخب مدد له من قبل نواب منتخبين من الشعب وهذا اجتهاد سياسي.

ش.م.: موضوع الاجتهاد طبعاً الكلمة مضبوطة. طبعي انو الإنسان مش الله. الإنسان يجتهد دايماً، يفسر حديث يجتهد، مضبوط. لكن اليوم الحديث عن دقة الاجتهاد. الموضوع في هذا الاجتهاد 3 عناصر نتيجتها شو؟ نتيجتها إنتفاء شرعية وقانونية لحدود. اليوم لقد تأخر البرلمان عن مسؤوليات أساسية هي انو يعيش مع رئيس جمهورية خارج القانون الداخلي والدولي. اليوم ما في شيء ييمنع البرلمان اللبناني إنو يجتمع، لأنو المادة 74 من الدستور بتقول في حال شغور رئاسة الجمهورية لأي سبب من الأسباب. وهذا أسوأ شغور. شغور استعمال القوة السورية للتمديد. البرلمان ينتخب رئيس جديد متل كأن لا سمح الله توفي إميل لحدود. هذا أسوأ.

ج.ع.: استاذ شبلي هناك كما ذكرت هناك أقطاب سياسيين مرشحين أيضاً. لماذا مجلس النواب اللبناني سينتخب شبلي الملائ أو لا ينتخب مثلاً نايلة معوض أو بطرس حرب أو نسيب لحدود أو ميشال عون مع حفظ الألقاب ما هو برنامج شبلي الملائ لينتخبه مجلس النواب اللبناني؟

ش.م.: المبدأ الأساسي هو التنافس، ورح يكون تنافسي، بس الفرق انو تنافسي بالعلن.

اليوم أنا عم بطرح بالنسبة للمنافسين ان كان ميشال عون او نايلة معوض او سمير فرنجيه او بطرس حرب واللائحة طويلة وناس عندهم قدر وقيمة. اليوم عم بطرح أمرين. أنا انجازاتي القانونية والدولية بتحوير الحديث في العالم عن أولوية الديمقراطية بالشرق الأوسط وصار لي 20 سنة عم اشتغل على هذا الموضوع. على المستوى العربي تغيير الحكومة في العراق تقديم الموضوع الديمقراطي في العراق على سائر المواضيع. تقديم المبدأ القانوني في فلسطين على مبدأ البطش الذي يتحلى به Ariel Sharon. تقديم في لبنان على فترة 10 سنين الحديث الحر على الطغيان السوري وروافده.

ج.ع.: لكن هذا طرح كلاسيكي في وضع استثنائي. هناك الحالات السياسية الأمنية الاقتصادية.

ش.م.: مطبوط. لكن اليوم الموضوع الاساسي عم بتقول للنواب اتفضلوا انتخبوا. شو بتقول للنواب. بتقول شو انجازات هذا الشخص بالنسبة لإنجازات الشخص الآخر الذي ينافس وشو برنامجه. قلنا هذه إنجازاته. أما البرنامج. فأين برامج الزملاء، أين طرحهم. أنا شجعت غيري على التقدم. وقلت لهم إذا ما تتقدموا على الانتخابات ما يبصير في معركة حضارية تقدموا. لكن الغلطة إنو ما بيتقدموا. طبيعة وشوشة. اليوم نصف الشعب اللبناني كان بالطريق وحتى بـ 8 آذار كان في ظاهرة حضارية إنو ما كان في هناك عنف. اليوم ليش بدنا نعمل أقل من أي بلد متحضر ومتقدم وينزل الواحد على رئاسة الجمهورية أهم مركز دستوري بالبلد بالخفاء. ليش بدي روح وشوش للنواب. اتحدث اليهم مثلي مثل غيري. وأنا ليش بدي روح على أميركا وعلى فرنسا وعند السفير الاميركاني قدم له زيت وتين حتى يقوي حظوظي على حظوظ غيري. العملية مفتوحة. بالإقناع.

ج.ع.: برأيك من يقرر رئاسة الجمهورية في لبنان. أعضاء مجلس النواب أو حالة إقليمية او دولية. ما هي معطيات شبلي الملاط للوصول الى سدة الرئاسة. هل لديك اتصالات على مستوى محلي إقليمي أو دولي؟ طالما اعتمدت انو هناك جو.

ش.م.: اليوم بلبنان في روافد دولية وروافد عربية وروافد محلية كل واحدة لديها جوابها. المهم فيها هو انو اللبنانيين يقررون من هو رئيسهم. هلق بتقول لي أنو في جو عربي أكيد عندنا دور عربي ثقافياً، عنّا دور عربي. اليوم أهم محطات تلفزيون أهم دور نشر أهم انجازات فنية عندنا طرح اساسي بلبنان كدور عربي. عندنا معركة ضد اسرائيل والتعايش بين الطوائف. ليش بتخاف منا اسرائيل، لأنو بدها تعمل موديل تتعمل نموذج ديمقراطي. متل ما عم نظرحه

اليوم كيف بتقدر اسرائيل تمارس عنصريتها؟ هذا طرح موجود هذا طرح معركة مفتوح. المنافسين يقولوا شو تصورهم لإسرائيل وين انجازاتهم بالنسبة لاسرائيل.

ج.ع.: هناك أحلاف سياسية في البلد.

ش.م.: هذه الأحلاف السياسية لح نحكي عنها. رح أعطيك متل. اليوم آخر 24 ساعة الاتصالات منهم ومني مع العميد كارلوس إده مع الاستاذ وليد جنبلاط مع الوزير يعقوب الصراف مع الاستاذ مصباح الأحذب مع النائب هنري حلو مع السيد صدر الدين الصدر استغرق 7-8 ساعات. هؤلاء أشخاص أتحدث معهم شغل. أتحدث معهم رئاسة. ومستقبل البلد. معركة على مستوى الشعبي. تواصل مع الصحافة، مع الناس، قدر الإمكان، قدر الوقت، قدر الموضوع الأمني. مع النواب هناك حملة مع واحد واحد. مع الأقطاب المهيمين من سيدنا البطرئ الى مواضيع متعلقة بالقيادات الشيعية في الجو المتلبد على المستوى السياسي.

ج.ع.: تكلمت عن بعض الأشخاص هل تعتقد أنو رؤساء الكتل في حال تمت اللعبة السياسية والمصالح السياسية في البلد. لا يتخلون عنك في اللحظة الحاسمة وأنت تتكلم كأنك ضممتهم؟

ش.م.: أنا لا أقول ضممتهم. أنا أقنعهم. لازم غيري أيضاً يقنعهم. اليوم أنا أقول لك وليد جنبلاط رح يمشي معي ليش؟ لازم تقنعه لوليد جنبلاط.

ج.ع.: يمكن يمشي معك اليوم بالكلام ولكن في لحظات الحسم هناك خطر مثلاً بينك وبين بطرس حرب.

ش.م.: هذا مطبوط. لكن أنا لا أقول إنو وليد مشي معي. وليد أرهف من هيك سياسياً. بدو يجي وقت بدو يوقف وليد مع ضميره ويقول هذه جلسة رئاسية. وإن شاء الله آخر الشهر من كانون 2006 بتكون المعركة مفتوحة. وليد مع ضميره وكتلته يتناقشون. أنا وليد كل يومين أتحدث اليه. صدر الدين الصدر أيضاً. لازم تقنعهم. يمكن يقولوا عندي هذا الشخص وفي نايلة أو بطرس أو غيرهم. بين شبلي ونايلة أنا ضميرياً مع مين بكون؟ أنا مصلحياً مع مين بكون؟

ج.ع.: يعني انت تعتبر أنو يجب المرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون له برنامج سياسي. انت تتكلم عن برنامج سياسي لكن أين هو هذا البرنامج. كيف يرى شبلي الملائم المواضيع الشائكة

التي سيواجهها 1559 - سلاح حزب الله - العلاقات مع سوريا - الوضع الدولي والإقليمي .
 د. شبلي الملاط هناك مواضيع كثيرة وكبيرة وستواجه الرئيس المقبل الى لبنان وعلى رأسها
 موضوع 1559 هناك اليوم وجهتي نظر في هذا الموضوع، من يقول أنه في شقه الخارجي تم
 وانتهى ومنهم من يقول انو هذا الموضوع هو داخلي قابل للنقاش. أين يجد نفسه المرشح
 للرئاسة شبلي الملاط؟

ش.م.: معضلة كبيرة. خلدنا نعمل طرح بسياقه الحالي الآني. الحديث يلي عم بيصير من
 أوساط حزب الله ومن أوساط القيادات في مقدمتهم الرئيس سنورة والاستاذ وليد جنبلاط.
 اليوم هناك مشكلة الـ 1559 فيها 3 بنود أساسية بند السيادة غير اللبنانية على أرض لبنانية
 وهذا حلت عقده بنسبة 95% لما خرجت القوات السورية من لبنان. أما البند المتعلق بحزب
 الله وهو بند طبيعي لأنو ما في مجال الميليشيات بالبلد. وفي البند الرئاسي وهو التمديد لإميل
 لحود وهو تمديد قسري وغير مقبول وخارق للدستور والقانون الدولي. أول شيء أريد أن
 أؤكد هو في أولية تغيير إميل لحود. هذه أهم من موضوع السلاح ولقد رأينا هذه التجربة
 بإيرلندا Decommissioning وهذا يأخذ وقت كثير حتى ولو صار في اتفاق مبدئي.
 اليوم القضية الأساسية إعادة الأولويات الى رئاسة الجمهورية ليش؟ لأنو هذا البند
 ديمقراطي.

ج.ع.: هل رئاسة الجمهورية قبل الأمن والسياسة؟

ش.م.: طبعاً. مع الأمن والسياسة لأنو هي أساسية. لقد سمعنا الاستاذ سعد الحريري ماذا
 يقول: كيف بدي أجلس أتجاوز مع شخص اعتبره مسؤول عن مقتل أبي وهو اميل لحود. اليوم
 إذا هذه لم تتغير، وهنا التقارب مع سيدنا البطر ك صفير، إذا بقي هذا البلد محكوم من الرئيس
 سنورة هناك خلل، هناك خلل مسيحي بسبب الانهيار الأدبي للرئيس لحود، هناك خلل عميق
 لأنو ما في قيادة جدية مسيحية والبلد ما بيقوم غير إذا المسيحيين والمسلمين بيعطوا أفضل ما
 عندهم، هذا ما قاله المرحوم جبران تويني.

اليوم وين بتصير هذه دستورياً، بتصير برئاسة الجمهورية. المسيحيين للأسف بهذا البلد ما
 عندهم مركز أساسي غير رئاسة الجمهورية. رئاسة الجمهورية فيها شخص ضعيف. شخص
 لا يملك ثقة البلد. كيف بدنا نتقدم. كيف بدنا نروح على 1559 على نيويورك ونقول إنو 1559

غير مناسبنا. غلط يفكر لحظة قانونياً إنو منقدر نعلن نحننا بتصريح إداري أو غير إداري إنو طبقت 1559 بيضحكوا علينا. تصوروا اليوم عم بيقولوا الحكومة الاسرائيلية انو طبقت 242 يا شباب. خلص لم يعد عندها وجود دولي. 1559 هو القانون الدولي بدك اما تطبقه او غيره. ما بتقدر تغيره مع إميل لحدو رئيس الجمهورية، لأنو بدها رئيس جمهورية عندو ثقة.

ج.ع.: اليوم حزب الله يثق به إميل لحدو. كيف يمكن أن تبني ثقة بينك وبين حزب الله في حال انتخبت للرئاسة.

ش.م.: أنا متقدم بالنسبة لمصلحة حزب الله على طرح أي شخص آخر بما فيه إميل لحدو. اليوم بيروح إميل لحدو على نيويورك ما حدا بيستقبلوا. لما روح أنا على نيويورك علاقتي والعمل الذي عملته على موضوع المحكمة الدولية متقدم جداً. اليوم هناك ال-Lebanese US Committee لدعم حملتي، هؤلاء تحركوا آخر شهرين على مستوى المحكمة الدولية أكثر بكثير من أي شخص آخر بلبنان.

ج.ع.: يعني أنت تتكل على الدعم الخارجي قبل الدعم الداخلي.

ش.م.: عم نحكي عن موضوع 1559. اليوم أين يقرر 1559. بنويورك بمجلس الامن. مين عم بيأثر على مجلس الأمن. هذا السؤال. اليوم لأنو تصوري كان واضح من الأول وحتى قبل أن يصدر 1559، كتبت لشخصيات سياسية مهمة تؤثر على مجلس الأمن، خاصة أميركياً، انو ضعوا جانباً موضوع حزب الله، رح تخفوننا. خلقوا لنا شرح. 8 آذار متحدر من 1559. اليوم عم منقول منغير 1559 وأنا اتجاوب من هذه الناحية مع قيادات حزب الله. إنو في خلل. خلل على مستوى مختلف. خيلنا نقوله. عن موضوع حزب الله اليوم إذا سيد حسن نصر الله أخلى سلاحه مين بيوقف أمام اسرائيل. ما عندك شخص اسمه أرييل شارون عنده سياسة تقول اقتل القيادات، مين قتل الرنتيسي وقال ذلك. مين بدو يتفضل ويقول لنا نحننا كلبنانيين كيف بدنا نحمي قيادات حزب الله من اسرائيل. الجواب ليس لبناني.

ج.ع.: قد يقول البعض انو بدعم حزب الله وعدم استغناؤه عن السلاح، هكذا نحميه.

ش.م.: بالنهاية في وجهة نظر. أنا اليوم بعد مقتل الرنتيسي والقيادات بفلسطين هل بأمن لأرييل شارون انو ما بيتصيدنا واحد واحد. مين رح يحميننا إذا ما عملنا شي على المستوى الدولي واتفصلوا قولوا لنا إنو أرييل شارون يتحاسب على جريمة أو مقتل لبناني.

ج.ع.: أين أنت اليوم د. ملاط مع ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا.

ش.م.: أنا كان عندي حديث مع الرئيس فؤاد السنيورة على هذا الموضوع. ترسيم الحدود معقد قليلاً، ترسيم الحدود تخفية لموضوع شبعاء. إنو اليوم إذا السوريين اعطونا شبعاء، الورقة الأخيرة المتعلقة بإسرائيل تزول، وحزب الله يفقد هذه الورقة.

خلينا نجابه الأمور مباشرة. مش أولوية بالنسبة لي ترسيم الحدود. ما ننسى إنو من شهرين قتل مهندس على الحدود هل تتذكروه. لماذا قتل؟ كيف الحكومة السورية تتعدى على مواطن لبناني؟ هذا غير مقبول. إذا الجواب على هذا الضغط عليهم لترسيم الحدود كان به ولكن أنا لا أرى ذلك. أنا أرى إنو لازم يكون في مستوى نقاش مع سوريا على مختلف الأمور.

ج.ع.: يعني بالعودة لموضوع حزب الله. هناك اليوم سجال قائم بين الزعيم وليد جنبلاط وحزب الله. برأيك كيف يمكن الوصول لرئاسة الجمهورية بوضع حكومي مهتز. انت تطرح نفسك رئيس للجمهورية وتخوض المعركة بينما لا حكومة فعلاً في لبنان. قبل الوصول الى الرئاسة دع اللبنانيين يتفقون على حكومة.

ش.م.: أنا برجع بقول في طرح هناك خطأ عميق من ميشال عون وسليم الحص. إنهم يطرحون أمرين. منعمل انتخابات جديدة لأنو في شيء مش ظابط بالبرلمان والانتخابات بتفرز حكومة جديدة، أو طرح مقابل، نحنا نزيل هذه الوزارة ونأتي بوزارة ثانية. أساس المشاكل هي رئاسة الجمهورية اليوم في ثنائي بالسلطة اسمه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. شو ما عملنا رح يكون ثنائي مخربط وفاشل، لأنو رئاسة الجمهورية منهارة دستورياً وقانونياً وأديباً.

إذا ما خلينا هذه المشكلة. الأشياء الثانية هي دريفة. رئاسة الوزراء لا تغير شيء. الخطأ كله كان بمعركتنا شو عم نتهجم على عمر كرامي ليس هو المشكلة. المشكلة هو بالتمديد. المشكلة هو انو رئيس الجمهورية راح استعان بسوريا لكي يمدد قسراً ويهدد.

ج.ع.: لكن رئيس الجمهورية اليوم إما له وجود وله فعالية، ومعناه أنه موجود ويحكم، أو إنه ليس موجوداً. هناك تناقض في الكلام.

ش.م.: في وجهة نظر. لكن هذا المنطق غير مناسب للحالة. لأنو عندما أقول إنو رئيس الجمهورية المشكلة فيه هو انه اليوم في شغور. لتأخذ القضية الأمنية إذا ما عندنا رئيس جمهورية يهتم بالأمن كقضية أساسية بالنسبة له. المركز سيبقى فارغ. وهذا مرتبط بشخص اميل لحود،

بسبب التراكم اللاقانوني. نحننا بحاجة لرئيس جمهورية لأنو في مركز اساسي قيادي في البلد شاغر، ونحننا بحاجة له سياسياً وأمنياً، بحاجة له لإصلاح موضوع الخلل عند حزب الله، خلل الفساد. وإميل لحود كيف سيحلله وهو سببه؟

ج.ع.: هناك من يقول إنو ضعف موقف الرئاسة في لبنان نابع من مواقف بعض المسيحيين الذين يتجمعون على موقع الرئاسة بوجود فخامة الرئيس. اليوم لو رئيس الجمهورية أنت احترمته وليس عليك أن تفتح النار عليه كمسيحي لن يتجرأ الآخر أن يفتح النار عليه. يستعملون المسيحيين خارج عن أهداف اللبنانيين كافة. كيف يمكن له أن يكون رئيس إذا أهل البيت لم يدعموه؟

ش.م.: هذه ليست بحجة ديمقراطية. اليوم لما يكون عندك شخص عنده مسؤولية سياسية تسكت عنه لأنه من طائفتك، هناك خلل عميق من ناحية المبدأ. أنا اليوم لما أتهدم على صدام حسين كرجل بطش لازم وقت كون من أهل البيت انتقد أكثر أنا مسؤول من أهل البيت وهذه واجباتي. الموضوع الثاني وهنا التلاقي مع سيدنا البطرئ. إميل لحود انهك موقع الرئاسة لأنه لا يمثل شيء. الطرح اليوم هو إعادة الاعتبار للمركز. لا يمكن إعادة الاعتبار للمركز إلا إذا كان أحد مثلنا في القيادة.

ج.ع.: د. د. ملاط تتكلم عن زعيم مسيحي له وزنه على المستوى الشعبي والبرلماني. لماذا لا يتم دعم هذا المرشح وهو العماد ميشال عون وله دعم كبير على المستوى الشعبي وكتلة مسيحية لا بأس بها بالبرلمان. لماذا لا يتم الاتفاق المسيحي حوله ودعمه لكي يصل الى سدة الرئاسة، ولأول مرة رئيس جمهورية مدعوم من الشعب اللبناني والدعم الطائفي والمذهبي.

ش.م.: هذا سؤال مهم وأساسي. اضطر للأسف التحدث على المستوى الشخصي. أنا لو مقتنع انو العماد عون أو نائلة أو بطرس أو كارلوس أو سيمون كرم أفضل مني بهذا الطرح للرئاسة كنت دعمته. ميشال عون تعذب بالمنفى لكن لو اقتنعت بخطابه وبسياسته، اليوم لست مقتنع بخطابه السياسي واعتقد أنو أغلبية الشعب اللبناني ليس مقتنع بخطابه السياسي للجنرال. منها الشرخ الذي خلق في وحدة المعارضة، منها العلاقات الغريبة بالنسبة للتحالفات النيابية، منها الخطاب الحالي الذي هو قاصر عن إدراج السوريين في مقتل جبران التويني. التحالف مع حزب الله على وتيرة واحدة. كيف تدعموني لرئاسة الجمهورية وأغير كل حديثي السابق عن حزب الله. كلها مزعجة.

ج.ع.: هو قال إن الشق في 1559 المسؤول هو عنه انتهى بالنسبة له.

ش.م.: لازم يضل في مستوى. هلق عنده أشياء جيدة. رح أعطيك مثل انو بالتجديد للرئيس بري قال انو هذا شيء لا يقتصر على المجموعة الشيعية. وانه يختص بالوطن وانا غير مستعد أن أغير مبادئ. يوجد فيه أشياء كثيرة منيحة. لكن الطرح الرئاسي الشامل غير مقتنع به. الرجل ليس بالمستوى الذي أرجوه، ولكن موضوع التمثيل موجود ولكن قناعتني مختلفة.

إني أتكل على الشعب المسيحي يلي تبع عون لقيادته واليوم تراجع عنه لأنو ما يفهم شو عم بيعمل عون. هؤلاء صاروا معي، هؤلاء يدعمونني في الداخل وفي الخارج هذا طرحي.

ج.ع.: يعني انتقل جمهور العماد عون الى شبلي الملاط على المستوى الوطني والعالمي؟

ش.م.: ما في شك.

ج.ع.: د. شبلي اليوم بالعودة الى موضوع العلاقات مع سوريا أو بالأحرى قبل، هل بإمكان شبلي الملاط إذا وصل الى رئاسة الجمهورية إدارة حوار وطني على مستوى لبنان للوصول الى حل كافة الأزمات الكبيرة على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي.

ش.م.: بالطبع لو ما عندي قناعة ما بتقدم، وأنا أفضل على كلمة حوار كلمة نقاش لأنو سنتصدم في مصاعب، يجب أن نجابه المصاعب. عندي قدرة أكبر من منافسي المواردة ولهذا أتقدم وأترشح. اليوم عندي حديث عمره 10-15 سنة مع قيادات سياسية بلبنان على مستوى العمل. اليوم بموضوع موسى الصدر، عندي قناعة منذ عشرين سنة انو مقتل اللبنانيين من قبل سلطات خارجية إن كان بشير الجميل أو اختفاء موسى الصدر، مقتل كمال جنبلاط سنة 1977 أو رينه معوض، هذه كلها يجب أن نتكاتف كلبنانيين. هيدا تاريخي. واسألوا نايلة معوض، سنة 1993-1994 قلت لها اني سأعطيها دعم في لندن للمسؤولية عن مقتل رينه معوض. هيك الأمور بتصير، انو كيف عندك هالقدرة الأدبية الأخلاقية انو تقدم طروحات تجمع اللبنانيين، وهذه بالنسبة للآخرين ضعيفة. هيدا تقدم بالنسبة للآخرين تاريخياً وحالياً بالتصور. هذا يجمع اللبنانيين. وآخر مرة مع جبران تويني واندره مراد ونقولا فلوتي كيف يتجرأ أحد غير لبناني على قتل لبنانيين ولا يتحاسب على عمله؟ هذا هو السؤال.

ج.ع.: تكلم عن الحوار في مجلس النواب. هناك صقور في مجلس النواب، هناك وليد جنبلاط سعد الحريري ميشال عون حزب الله وأمل خروج الدكتور جعجع وانخراطه

بالعمل السياسي. هل في إمكانية لشبلي الملاط إذا لم يدعمه أي من هؤلاء للوصول الى رئاسة الجمهورية؟ هل يمكنه ان يدير حوار مع هؤلاء الصقور؟

ش.م.: إذا صار شبلي الملاط رئيس للجمهورية طبعاً. وأكون برهنت انو الأغلبية بالبرلمان معي ويكون عندي شعبية. انا اليوم لكل هؤلاء الأشخاص كل واحد عنده مصالحه وتطلعاته وصدقاته. أنا عم بقول تفضلوا هذا طرحي هذا برنامجي هذا تاريخي. أنا سأفنعكم اني أفضل من منافسي. ما في غير طريق. إن شاء الله هذا الزخم لن يقتصر على المستوى السياسي بل على مستوى تصور في الشرق الأوسط.

ج.ع.: د. ملاط حضرتك رجل قانون هل لديك حلّ للأزمة الاقتصادية في لبنان؟ هناك 45 مليار دولار دين. هناك من يطالب بـ Audit للتحقيق بالديون اللبنانية، وهذا طرح العماد ميشال عون. وهناك من يقول لا لزوم لهذا الموضوع ومنتخب رئيس دون فتح هذا الموضوع. أين يجد شبلي الملاط نفسه؟

ش.م.: هذا موضوع مهم جداً لأنكم تطرحونه من نافذة قانونية وهي الأفضل. الإقتصاد له منطق خاص. لكن في غياب دولة القانون في لبنان لا منطق. أنا لديّ مواقف أنو لما رئيس الجمهورية وصل للحكم 1998 فتح باب الفساد والملفات. خطأ بالنسبة لميشال عون فتح موضوع المحاسبة الاقتصادية. لماذا؟ لأنو اليوم في حسّ بالعدالة والمحاسبة مرتبطة بفجور سلوكي. ما هو الفجور السلوكي؟ هو قتل الآخر لأنه بذلك يقتل هذه المحاسبة السياسية. الأولوية الأولى ستبقى موضوع محاسبة قتلة رئيس الحريري. لا افتح ملفات عشوائياً. يجب المحاسبة بروية. لا تفتح كل الملفات سوية. حتى جزائياً الاستاد سمير جعجع الاستاذ وليد جنبلاط ميشال عون نفسه كم من الناس يريدون محاسبتهم. هل أحاسب ميشال عون على ضرب الضاحية سنة 1982 أو سنة 1990 أو أحاسب سمير جعجع على مقتل طوني فرنجية سنة 1978. اليوم بتقدر تعمل محاسبة اقتصادية بشكل مطلق وإدخال ناس على الحبس بسبب رشوة أما ناس مسؤولين عن مقتل مواطنين لبنانيين لا تحاسبهم!

ج.ع.: هناك مقتل شعب كامل من خلال الإقتصاد. اليوم 45 مليار دولار دين هو مقتل لمن بقي حيّ.

ش.م.: هذه صورة مقتل الشعب اقتصادياً ليس كـ Rwandan genocide لا هذه صورة. اليوم الشعب يتعذب ولكن يعالج بهذه الطريقة، أي بإيقاف الفساد. مثلاً في حملة اليوم رئاسية،

في ناس عم يدعموني، وهذا يكلف، ولكن كل الحسابات مهينة لمراقبة Transparency International. هيك بيكون المثل، مش بدي حاسب. يتفضلوا جميع المنافسين للقول من أين يأتون بالمال للدعم السياسي وكيف يصرفون هذه الأموال. كل بلد دستوري قانوني بالعالم كل الأمور المتعلقة بالحسابات السياسية مفتوحة للشعب.

ج.ع.: أنت لست مع Audit بالنسبة للتحقيق المالي؟

ش.م.: أنا لست ضد ولكن مع الانتباه للأولوية.

ج.ع.: في أزمة اليوم بين لبنان وسوريا وهذه الأزمة ظاهرة جداً. في حال وصلت الى سدة الرئاسة كيف ترى حلاً لهذه المشكلة بين لبنان وسوريا؟

ش.م.: المشكلة كبيرة بين لبنان وسوريا، قسم منها جزائي وقسم آخر سياسي. القسم الجزائي اليوم إذا اتضح انو في مسؤولين سوريين كانوا وراء مقتل الرئيس الحريري، ان في التحضير او في عرقلة التحقيق، انا ليس لدي جواب انا لا أستطيع أن أحميهم من المسؤولية. الرئيس السوري هو نفسه يقول إذا عنّا أحد ضالع بالموضوع بدنا نسلمه هذا ليس بيدي أن أحله.

ج.ع.: ولكن كيف ترى موضوع مستقبل العلاقات مع سوريا. يعني تتوقف كل العلاقات مع سوريا طالما هناك تحقيق في مقتل الرئيس الحريري؟

ش.م.: أكيد. هذا ليس خيار، هذه حالة.

ج.ع.: متى أهل الحريري يقولون أنو يهمهم انو يكون في علاقات صداقة وتحالف مع سوريا. انت لا يهمك هذا الموضوع.

ش.م.: بالعكس. هذا أيضاً تحصيل حاصل. أنا اليوم عندي شغف خاص بتدمير ولا أريد أن تنقطع العلاقات. ما بدي امنع السوريين المجيء الى لبنان. هذا تحصيل حاصل. المشكلة بسوريا مش هيك. الموضوع هو حل المشاكل القائمة بين البلدين.

ج.ع.: يعني إنك تترك موضوع سوريا الى مرحلة أخرى.

د. ملاط بالذهاب الى الموضوع العراقي، هناك وثيقة للدستور وطرحت الفدرالية وكأنها بند أساسي من هذا الدستور. هل تعتقد أنه في حال أخذ بالفدرالية في العراق سيؤثر ذلك على

الوضع اللبناني وهل ستتقل الفدرالية في العراق الى لبنان؟

ش.م.: أنا مسؤول عن قضية إدخال الفدرالية قانونياً الى العراق. واقنعت الزملاء الشيعة في ندوة قانونية أن الفدرالية هي النظام الأنسب بالنسبة الى الفسيفساء الشرق أوسطية.

ج.ع.: ولكن ما يجري في العراق هو فدرالية الطوائف وما يجري في لبنان شبه فدرالية طوائف. هل تعتقد أنت يا مرشح للرئاسة المقبلة، هل تعتقد أنه يمكنك الحؤول دون وصول فدرالية الطوائف الى لبنان؟

ش.م.: فدرالية العراق التوافقية يا استاذ جورج بتبين بحديثكم أنها سلبية. ليست بالضرورة سلبية. اليوم عندما جورج بوش يقول أن السنة لازم يشتركوا بالحكم على أساس منطق فدرالي، يقول أن الأقلية لازم تشترك بالحكم. الفدرالية بأمركا يعني انه New Jersey يلي فيها 10 مليون نسمة تشترك مع واشنطن بالقرار متل ما تشترك كاليفورنيا يلي فيها 60 مليون نسمة. دستورياً في تفاوت، تقول الفدرالية رغم التفاوت، نجد صيغة دستورية لكي يكون في اشتراك، لأنو الاشتراك أهم من الأغلبية، هذا هو الموضوع في العراق. المشكلة الأساسية بالفدرالية على مستوى السلطة المركزية. الأصدقاء الأكراد يعرفوا المشكلة مش إنو مين عم بيحكم بإربيل ما حدارح يحكم بإربيل غير الأكراد نفسهم المشكلة شو دور الأكراد في بغداد. اليوم بلبنان الى أن نحل هذا الموضوع الطوائفي رح تبقى المشكلة الاساسية بالسلطة التنفيذية. السلطة التشريعية كيف بدها تنقسم؟ كيف بدو يشترك البلد فيها؟ لهذا الطرح الفدرالي اليوم إمكانية نافذة قانونية جدية لفتح هذا الموضوع على خطأ وصعوبات التطبيق الديمقراطي.

ج.ع.: في نهاية هذا الحدث أنت مرشح للرئاسة، ولكن متى ترى موعد انتخاب رئيس للبنان. اليوم أو بعد 6 أشهر أو بعد سنتين؟

ش.م.: الأسرع هو الأفضل. هناك أزمة دستورية عميقة لن تنحل إلا بانتخاب رئيس جمهورية جديد. وأرجو أن تكون هذه المعركة تنافسية. وفي قراءتي للأمر أرجو أن تحصل في أواخر أول شهر أو في الشهر الثاني من سنة 2006 على أساس معركة رئاسية مفتوحة.

ج.ع.: د. شبلي الملاط المرشح الى رئاسة جمهورية لبنان نشكرك ونشكر المشاهدين الكرام. الى اللقاء.

47. محكمة مختلطة⁽⁷⁹⁾

صَدَرَ ليل 20-21 تشرين الاول 2005 سلّم ديتليف ميليس، رئيس اللجنة المعينة من قبل الامم المتحدة، تقريره بمعرض التحقيق باغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في 14 شباط 2005. وكان لهذا التقرير فوراً تأثير دراماتيكي، رغم انه يتصف بالموقت لأكثر من سبب.

فالتقرير موقت لأن مهمة ميليس قد مددت لغاية 15 كانون الاول، ولذلك ينبغي التوقع ان يتوالى التحقيق الى ذلك الحين، وعلى الأرجح بأشكال اخرى وبوسائل موسعة، وسيصدر تقرير آخر آنذاك، فهو اذا موقت من الناحية الفنية.

وميليس يعمل كمحقق جنائي دولي في غياب محكمة دولية تنعقد للنظر في ما استتبته، فليس من صلاحياته الاتهام والامر بالتوقيف، رغم «اقتراحه» على السلطات القضائية اللبنانية حبس عدد من المشتبه بهم، ومن بينهم جنرالات أربعة كانوا يتولون مناصب أمنية خلال الفترة التي تم فيها الاغتيال. وقد تلا ذلك توقيفات اخرى، كما استدعي عدة مسؤولين سوريين كبار للمثول امام ميليس في مقر اللجنة في لبنان. وليس واضحاً ما اذا كانت الحكومة السورية ستمثل: فهي تراوغ مع لجنة ميليس، ومن ورائها مع مجلس الامن الدولي الذي اصدر بالاجماع القرار الرقم 1636 مطالباً سوريا بالتعاون تحت طائلة الفصل السابع.

والتقرير قاس حيال القادة السوريين: «هنالك سبب جدي للاعتقاد بأن قرار اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري لم يكن ليتخذ بدون موافقة المسؤولين السوريين الكبار، ولم يكن

(79) مقالة نشرت في جريدة النهار في 24 / 12 / 2005.

الاغتيال ليتمّ بدون اشتراك وتسهيل نظرائهم في الاجهزة الامنية اللبنانية».

والمأسوي ايضاً في التقرير هو الاشارة الى تورط الرئيس السوري شخصياً من خلال تهديده رئيس الوزراء اللبناني السابق. وهذه التهديدات كان سبق ان اشار اليها مفوض الشرطة الايرلندي بيتر فيتزجيرالد الذي عينته الامم المتحدة على رأس بعثة استقصاء، والذي اورد في تقريره افادات مطولة - منها ما هو صادر عن مسؤولين سوريين - تؤكد مضمون اللقاء الاخير الذي تم بين الحريري والرئيس السوري بشار الاسد في 26 آب 2004. وهذا يشكل اللب السياسي للتقرير، الناتج عن قرار الاسد ارغام الحريري ونواب لبنانيين آخرين على تمديد ولاية رئيس الجمهورية الذي تم في الثالث من ايلول 2004 رغم صدور قرار مجلس الامن الرقم 1559 قبل التمديد بيوم واحد.

وفي ما أدلينا به من على منبر «نادي مراسلي الامم المتحدة» في نيويورك يوم 17 تشرين الثاني، موقف فحواه ان التمديد لولاية رئاسة لحود لم يخرق الدستور اللبناني (المادة 49 منه) والمبادئ الاساسية للديموقراطية فحسب، بل ايضاً - وفي ضوء ما استتبته ميليس حيال اجتماع 26 آب 2004 - ان استمرار الرئيس اللبناني في منصبه يشكل خرقاً للقانون الدولي وخاصة للمقطعين في القرار الرقم 1559 اللذين يدعوان الى اجراء انتخابات حرة بعيدة عن اي تدخل او حتى تأثير influence أجنبي.

حتى وزير الخارجية السوري لا ينكر هذا الواقع. ففي رسالة وجهها الى الامم المتحدة، كتب ان النقاش الذي دار في الاجتماع بين الاسد والحريري كان حول «احتمال تمديد ولاية الرئيس اللبناني اميل لحود، وذلك في ضوء الاضطرابات في المنطقة وبلاستناد الى المصالح المشتركة في المحافظة على استقرار لبنان». وقد سطر تقرير ميليس تناقضات وزير الخارجية السوري: «بالرغم من تعاون السلطات السورية بدرجة محدودة مع لجنة التحقيق وذلك بعد تردد، فإن مقابلات عديدة حاولت تضليل التحقيق من خلال اعطاء افادات مغلوطة او غير مناسبة، وقد ثبت احتواء الرسالة التي وجهها وزير خارجية الجمهورية العربية السورية الى لجنة التحقيق على معلومات خاطئة». فاضافة الى الشكوك التي تحوم حول دور القيادة السورية في عملية الاغتيال، بات وزير الخارجية السوري ومساعدته متهمين بتضليل التحقيق.

وعلى الصعيد الجنائي الصرف، كشف ميليس جزئياً عن شبكة المتآمرين، ولعل أبرز ما

اورده بهذا الصدد يرتكز على الاتصالات الهاتفية التي توصل من خلالها الى تسمية اكثر من عشرين شخصا انشغلوا برصد تحركات الحريري خلال الشهر الذي سبق اغتياله، وقد تكثفت هذه الاتصالات في اليوم الاخير. اما ما يثير القلق بالنسبة للرئيس اللبناني، الذي حاول ان يتخطى توقيف كبار معاونيه الاربعة، فهو العلاقة مع احد المتطرفين اللبنانيين، وقد كشف التقرير ان هذا الاخير «اجرى اتصالا بالهاتف النقال للعائد للرئيس اللبناني اميل لحود في الساعة 12:47، اي قبل دقائق من الانفجار»، واستجوب المحققون الدوليون الاسبوع الفائت لحود لمدة ست ساعات.

قد تتطلب هذه الوقائع المزيد من الوقت لسبر غورها، غير ان وقعها السياسي مرتبط بالوضع المتوتر داخل لبنان، كما داخل سوريا منذ انتحار وزير داخليتها قبل اسبوع من صدور التقرير. ومن الناحية القانونية، يعرض التقرير مطلبين واضحين: متابعة التحقيق على مختلف الاتجاهات التي صار كشفها، وقيام محاكمة يكون للأمم المتحدة دور فعال فيها.

على مجلس الامن ان يقرر ما اذا كان من الافضل ان تتولى محكمة دولية متابعة الملف وفي الوقت الذي يعارض بعض اعضاء مجلس الامن، بمن فيهم الولايات المتحدة، انشاء محكمة خاصة اخرى، ننبّه الى عدم قدرة النظام القضائي اللبناني القيام بمثل هذه المهمة الخطيرة، ونقترح انشاء محكمة مختلطة على غرار ما حصل في سيراليون، وذلك في حل يجمع بين هذه المحاذرة ضمن مجلس الامن وإصرار صائب لتكتل النائب سعد الحريري وحلفائه، لا سيما وليد جنبلاط، على انشاء محكمة دولية.

مهها كان شكل المحاكمة الآتية، فإن اي تحقيق بحاجة الى استمرار الدعم الدولي، حتى يتمكن على الاقل من تنفيذ استقصاءاته خارج الحدود اللبنانية كما تتطلبه بوضوح الوقائع التي كشفها تقرير ميليس.

48. بانتظار برامرتز - في معالم العدالة الدولية⁽⁸⁰⁾

يمثل سيرج برامرتز الوجه الجديد للقانون الجنائي الدولي في شبابه، وهو من مواليد سنة 1962، وفي سيرته، فمعظم مراكزه وكتابات متعلقة مباشرة بهذا الحقل المستحدث بعنوان «الجريمة المنظمة» و«الفساد» و«الجرائم ضد الإنسانية»، وجميعها من منظار دولي. مثل سلفه الألماني، من الواضح أن عمله في القضاء، في بلجيكا أولاً، وفي الجمعيات والمؤسسات القانونية الأوروبية المختلفة، وفي المحكمة الجنائية الدولية منذ أيلول 1993 كنائب للمدعي العام لويس مورينر أو كمبو، كلها تصب في حقل خاص تبرز في ثناياه الشؤون العالمية والإقليمية الحساسة والجريمة الدولية المركبة كأداة للتنفيذ السياسي أو المالي.

بحسب المصادر القانونية البلجيكية التي راجعناها، حافظ برامرتز طوال توليه منصبه كمدع عام فيديرالي على وجه كتوم، فليس معلوماً مثلاً دوره بالضبط في قضية صبرا وشاتيلا، وكانت أحد إنجازات القضية المهمة، الى جانب انتصار الضحايا في قرار محكمة التمييز في شباط 2003 ما أدى الى سحب اسرائيل سفيرها من بلجيكا، مراحل أساسية في الإتهام العام، أي الإتهام الصادر من مكتب المدعي العام كممثل للدولة ومصحتها في القضية. فقد انضم مكتب المدعي العام مرتين الى الضحايا باعتبار شارون ويارون متهمين في المجزرة، في الدرجة الأولى أولاً، وعلى مستوى الإستئناف ثانياً. وأذكر غضب محامي شارون في جلسات المرافعة تجاه الموقف المحوري الذي اتخذته مكتب المدعي العام البلجيكي الذي يعمل ضمن هيكله برامرتز كمدع عام فدرالي بمناصره الضحايا بالرغم من الضغوط الهائلة والتعدادات

(80) مقالة نشرت في جريدة السفير في 22/ 12/ 2005.

الإسرائيلية المتتالية. أما في أوساط المحكمة الجنائية الدولية، فليس خافياً الاضطراب الذي رافق تعيين برامرتز، ليس لأمر سوى أن المدعي العام لويس أوكمبو، وهو رجل قدير شاعت الظروف أن أتعرف عليه في ندوة علمية اشتركنا فيها السنة الماضية، وهو مشهور بملاحظاته لأركان النظام العسكري كمدع عام لأرجنتين بين 1984 و1992، بات يفتقد مساعداً هاماً كان يتكل عليه في أحد الملفات الأكثر صعوبة، وهو ملف دولة الكونغو الغارقة في بحر من الدماء والحروب، قتل فيها في السنوات العشر الماضية أكثر من ثلاثة ملايين إنسان.

من المستحيل التكهن بأداء برامرتز في الملف اللبناني، ما عدا استعداده الواضح لمغادرة منصبه في المحكمة الجنائية الدولية، ولو مرحلياً، من أجل هذه المهمة الصعبة. أمران لا بدّ من تسطيرهما، أحدهما عمومي يتعلق بالقضاء الدولي، والثاني آني يتعلق بشخصية برامرتز. أما الأمر الأول فهو ضرورة تعاطي اللبنانيين مع ظاهرة القضاء المستحدث دولياً من دون شخصته المبالغ فيها. فبرامرتز يخلف ميليس، وميليس خلف فترجيرالد، وسوف يتبع ميليس وبرامرتز محققون ومدعون عامون آخرون، كما أن المحكمة التي من المرجح أن تبصر النور سوف تحوّر بعض الإهتمام، عاجلاً أم آجلاً، على طاقم قضائي واسع، بمن فيه القضاة اللبنانيون المحتمل تعيينهم على قوسها. ولذا فإن التركيز على شخص واحد لا يفيد في هذا المقام لأن القضاء الدولي يمثل العبارة الأمثل للمؤسسة وليس للفرد مهما علا شأنه.

أما إذا تمّ الإصرار على محاولة رصد شخصية برامرتز القضائية، فيمكن الإطلاع على بعض اتجاهاته العامة في ضوء كتاباته واهتمامه بالجوانب المعقدة لحقيقة الجريمة الدولية المنظمة، كما يمكن قراءته في حديث له عن طبيعة عمله مدعياً عاماً فدرالياً في الملفات الدولية: «في المستقبل على المحققين أن يركزوا على جمع عناصر إثبات أخرى، إضافة الى شهادات الضحايا. فالتنصت والمراقبة التليفونية، والتحقيقات المالية، والبحوث الخاصة تحتاج الى اهتمام مضاعف (برامرتز، «عن دور العدالة والشرطة»، تموز- يوليو 2003). كان هذا في رصده مستقبل التحقيق وسبل فعاليته آنذاك، وهذا طبعاً ما ورث جزءاً منه عن ديتليف ميليس، وفي هذا السياق إشارة إضافية في الحديث لما يسميه برامرتز «تحقيقاً استباقياً» *enquêtes proactives*، أي «التحقيق الذي يشمل تحقيقات تبدأ قبل ارتكاب الجريمة»، في النسق القاتل المتتالي للجريمة في لبنان، معالجةً للمسلسل الذي بدأ مع مروان حمادة، والمستمّر مع جبران تويني ورفيقه، ولا بدّ لمثل هذا النوع الخاص من التحقيق أن يتبوأ أهمية خاصة عند القاضي البلجيكي الجديد إذا ثبت تعيينه.

قد يكون أهم ما جاء به برامرتز هو روح بلجيكا بتصدرها القانون الجنائي الدولي الحديث تشريعياً وعملياً، والروح هذه أصل المعالجة المختلفة التي يطلبها الشعب اللبناني منذ مقتل الرئيس الحريري والوزير باسل فليحان وواحد وعشرين مواطناً، بل منذ التعدي على مروان حمادة في وضح النهار. فشعبنا يُردّد مع غسان تويني «أن الإنتقام ممنوع» ومع الفقيه الشافعي ابن أبي دم، أن «العدالة لا تتجزأ».

49. العدل الإلهي والعدالة الإنسانية⁽⁸¹⁾

إلى جبران تويني،

فكنت إذا أصابني سهامٌ تكسرت النصال على النصال

وهكذا يلتقي أبو الطيب وجبران تويني وأهله، وأهلنا. هكذا الأسطورة الإغريقية الفظيعة، هل كانت تدري ناديا في ملحمتها عن نكبة حزيران والدهريات *Juin et les Mécéantes* أن أولادها الثلاثة سوف يخطون بروحهم الأسطورة اللبنانية، والأسطورة العربية، جزءاً أساساً من ملحمة التاريخ العالمية؟

مع شاديا تويني أول من أمس في كنف الحزن، السؤال كان: هل هنالك من رب؟ ساحني أيّ شك، سبحانك تعالى يا الله.

فالله العدل، والعدل منذ شرعة حمورابي ما تصبو اليه الإنسانية نهايةً لتاريخها. هنا امتزاج تضحية الإنسان بالعدل الإلهي، ونهاية التاريخ مع لقاء العدل الإنساني بالعدل الإلهي، بتلك الوتيرة البطيئة التي لا بُدَّ من استعجالها على روح جبران، لنهني تاريخ حروبنا العبثية مع بعضنا، وحروب الآخرين في بلادنا.

أما بالنسبة للعدالة الإنسانية: يشكّل تقرير ميليس منعطفاً تاريخياً بالنسبة لكل من سوريا

(81) مقالة نشرت في جريدة النهار في 15/ 12/ 2005 مهداة الى جبران تويني .

ولبنان. سنترك الجزء المتعلق بسوريا لتعليق لاحق. أما لجهة الشق اللبناني فبات المسار الأفضل للعدالة المرجوة واضحاً.

كانت مسألة المحكمة خلافية في لبنان، لكن وبعد مقاومة قاسية الأسبوع الماضي من وزراء «حزب الله» و«أمل»، تمت إعادة قراءة المواقف بحكمة من قبل القيادات، من ناحية لأن القرار في يد مجلس الأمن وليس في يد الحكومة اللبنانية، ومن ناحية تماشياً مع الفكرة التي أصرينا عليها الأربعماء الماضي في مقابلة استضافنا فيها الأستاذ علي حماده مع النائب حسين الحاج حسن من «حزب الله»، والفكرة مفادها أن لبنان يمكن أن يستفيد من هذه السابقة لتفعيل دولي لقضية اختفاء الإمام موسى الصدر في ليبيا عام 1978، وهي المسألة الوطنية التي لا تزال نتخبّط فيها منذ أكثر من ربع قرن. وقد اقترح أخيراً زعيم «حزب الله» السيد حسن نصر الله النظر في تحقيق دولي بشأن خطف موسى الصدر، القائد اللبناني التاريخي، مع رفيقيه عباس بدر الدين ومحمد يعقوب، بعد أن أصدر المدعي العام اتهاماً بحق معمر القذافي و17 شريكاً له في آب 2004، وهو الإتهام الذي يراوح مكانه ما لم يتمّ تفعيله في الفضاء القضائي الدولي.

هنالك أيضاً مقاومة لإنشاء المحكمة على الجبهة الدولية. لا تتحمس الأمم المتحدة بسهولة لإنشاء محكمة خاصة جديدة، كما أن حكومة الولايات المتحدة الأميركية لا تحبذ عموماً العدالة الدولية. وفي مباحثات لدى الأمم المتحدة، وفي اجتماع لنقابة المحامين الأميركية خلال الأسابيع المنصرمة، كان لدفاعي عن إنشاء محكمة راسخة دولياً - بمعنى أن مصدر شرعيتها مجلس الأمن، كما هي الحال اليوم بالنسبة للتحقيق - بعض الأثر في تذليل هذه المقاومة، في عمل هو نزر يسير مواكبةً للزخم الهائل المرتبط بتبني الأكثرية اللبنانية المتضامنة مع سعد الحريري ووليد جنبلاط هذا الموقف. وكان رئيس حكومتنا القدير فؤاد السنيورة اقترح خلال اجتماعنا الأسبوع الفائت أن تقدماً دبلوماسياً قد أحرز في هذا المجال.

ينبغي وضع هذه المسألة في أعلى سلم الأولويات، وبشكل أساسي بلغة العدالة كما رسمها البطريرك الماروني: «إذا كانت المحكمة اللبنانية بمقدورها أن تقوم بما يجب من العدالة في حق الفاعلين فليكن، وإلا فيكون ساعته المحكمة الدولية هي التي يجب أن تتولى الأمر»، («النهار» في 4/12/2005). وهذا أيضاً هو موقف القانون الدولي، ويتجلى في نظام المحكمة الجنائية الدولية تحت مبدأ التكامل أو الإستدراك complementarity, subsidiarity.

فقصور النظام القضائي اللبناني أمام مثل هذا التحدي حقيقة جليّة للعيان. ولكل من

يعرف حالة الاضطراب التي يعاني منها قضاتنا، وهو الإضطراب المفطور على حلقة قانونية فارغة أملت على لبنان خمس عشرة سنة من الحرب الأهلية، تبعها خمس عشرة سنة من التدخل السوري في شؤون الدولة والقضاء قاطبةً.

فالقضاة اللبنانيون غير قادرين على تحمّل الضغط الناشئ عن توقيف القادة الأميين الأربعة، ولم يتمّ حتى اليوم أي تحرّك بشأن محاكمتهم، كما يمكن تصوّر الخوف الذي تولّده ضرورة إصدار مذكرات التوقيف بحقّ مسؤولين سوريين. وفي مقابل ذلك، فمن الواضح أن طلب الحكومة السورية استجواب الشهود الخمسة في فيينا بدلاً من بيروت أمرٌ محقّ، لما يعترى مجيئهم الى لبنان من خطر عليهم وعلى ميزان العدالة بحقّهم في مناخ التشنج السائد بين البلدين.

وعلى سبيل المقارنة، لدينا الحالة المؤسفة للمحكمة الخاصة العراقية في العراق، والمقتل المأسوي لمحامين وكيلين عن صدام حسين. وبات واضحاً أنه لا يمكن تحقيق العدالة في محكمة بهذه الأهمية لمستقبل الشرق الأوسط، إلا إذا نقلت الى خارج العراق وشملت قضاة ومدعين عامين دوليين. إن الأوان لم يفت بعد. وقد أكّدتنا مع منظمات قيادية لحقوق الإنسان عالمياً، أن قانون المحكمة الخاصة العراقية يترك المجال مفتوحاً لاستدراك يخصّ عدالتها، فقد نصّ على جواز انضمام قضاة مستشارين غير عراقيين، وينبغي على العراقيين وعلى المجتمع الدولي العمل في هذا الإتجاه لحماية سير العدالة فيها بشكل أفضل. وما أدركناه من تجربة العراق ينطبق حتماً على الحالة اللبنانية.

الامر الهم لتحقيق العدالة هو مطالب الضحيّة. وكما أشار التقرير الأخير لموفد الأمم المتحدة تيري رود لارسن، بدأ مسلسل الاغتيالات بعد فترة قصيرة من طلب الرئيس اللبناني إميل لحود من السلطات السورية ممارسة الضغط لتمديد ولايته في نسق pattern متّصل (الفقرة 52 من التقرير). فالتمديد المفروض سورياً كان في مطلع أيلول 2004. وفي الأول من تشرين الأول 2004 أصيب الوزير مروان حمادة، وهو المعارض البارز لتحويل الدستور قسرياً، كما قتل معاونه غازي بو كروم. واستمرّ المسلسل الإجرامي مع رفيق الحريري واثني عشر تفجيراً آخر مماثلاً، قتل في المحصلة 31 شخصاً من بينهم ثلاثة مواطنين هنود، وأصيب العشرات من الأشخاص إصابات بالغة، حتى ذاك الصباح المشؤوم الإثنين الماضي في فاجعة جبران تويني ورفيقه.

ولكي تتحقق العدالة، لا بدّ من شملها هؤلاء الأشخاص في المحكمة التي ستنظر في قضية الحريري. لقد التقيت العديد من الضحايا وعوائلهم خلال الأيام الماضية، وجميعهم مصرون على إنشاء محكمة دولية كما هي الحال بالنسبة لعائلات الحريري والضحايا الـ22 الذين قضاوا في تفجير 14 شباط، كما شجعتهم على الذهاب الى الأمم المتحدة، ليطلبوا رسمياً عناية الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن بقضيتهم على غرار الطرح الذي اتخذته الآن رسمياً الحكومة اللبنانية.

من الناحية القانونية الصرف، يستطيع مجلس الأمن إنشاء محكمة دولية بمعزل عن هوية من يطلبها، والمثال على ذلك محاكم يوغوسلافيا ورواندا التي أنشئت بالرغم من معارضة بعض أو كل أعضاء الحكومتين الصربية والرواندية. المهم هو أن يستجيب مجلس الأمن لمطالب الضحايا إنشاء المحاكمة الدولية الشاملة لقضاياهم، وقد بات واضحاً من استنتاجات تقارير فيتزجيرالد وميليس أن العناصر الجرمية لم تقتصر فقط على الأراضي اللبنانية تحضيراً وتنفيذاً وتغطيةً وعرقلةً.

لا يمكن بأي حال تحقيق العدالة إذا لم تكن المحكمة راسخة دولياً من ناحية، ومن ناحية أخرى إذا تمّ استبعاد أيّ من الضحايا. فالضحية أولى بضرورة معاقبة المجرمين جزائياً، سواءً لجهة القصاص الجسدي من توقيف وسجن، أو لجهة التعويض المالي. تبقى حجة أخيرة لإزالة كل تردد: مع محاولة اغتيال أحد قادة «حزب الله» في بعلبك الأسبوع الماضي، يبقى لبنان مكشوفاً على مسار الاغتيالات السياسية المستمرة، وقد قسا عليه الدهر مجدداً صباح الإثنين بما يجعل ملحقاً لجميع عمليات الاغتيال التي حصلت منذ الأول من تشرين الأول 2004 أن تخضع لصلاحيّة المحكمة الدولية التي ينشئها قرار مجلس الأمن تبعاً لتقرير ميليس الثاني.

والسابقة موجودة قانونياً، فهكذا تماماً أنشئت في العام 1993 أول محكمة خاصة دولية ليوغوسلافيا السابقة. ولا بدّ للمحكمة الدولية التي تنشأ لإسعاف لبنان أن تساهم في الحدّ من موجة الاغتيالات السياسية بتذكيرها جميع المواطنين، أمراً وأداةً، أن الأعمال العنيفة المقبلة تكون حكماً وعفواً من صلاحيتها، وأن تعطي على الأقل ذوي الضحايا أملاً بأن قاتلي أحبّهم عرضة للعقاب عاجلاً أم آجلاً، كما هي الحال اليوم بالنسبة للمجرم الكرواتي الذي لحقت به العدالة بعد عقد ونيّف.

50. مش للإستهلاك⁽⁸²⁾

كلود أبو ناصر هندي (ك.هـ.)
شيلي ملاط (ش.م.)
فريد الخازن (ف.خ.)

مساء الخير وأهلاً بكم في حلقة جديدة من برنامج مش للإستهلاك.
باغتيال جبران التويني فقدت الصحافة علماً مناضلاً من أعلامها، وفقدت السياسة قلباً نابضاً شاباً شكّل نقطة مضيئة بل وعداً بغير أفضل للبنان، وفقدت النهار محركها الرئيسي والصحافي المسكون بالطموح الذي نقلها الى الحداثة، من دون ان يفقدها تقاليدها ومفاهيمها العريقة التي جعلت منها الصحيفة اللبنانية الأولى والصحيفة العربية المثال.

الوقت ليس للبكاء والتفجع. نقولها مع اب الشهيد، ايوب الصحافة غسان التويني، بل الوقت للعمل والنضال وعدم الإستسلام، لأننا بالاستسلام نكون قد اتمنا فصول المؤامرة ونكون قد اغتلتنا روح جبران الحرة بعد ما اغتال الاشرار جسده.

إغتيال جبران يعود ليفتح ملف حقوق الإنسان وحرية التعبير في لبنان وملف الاغتيالات السياسية التي طاولت المطالبين باستعادة الحرية والاستقلال، وطرحت ملف القضاء بل ملف العدالة في لبنان. بل ابعد من ذلك فتح ملف خصوصية الدول في أن يكون لها قضاؤها الخاص،

(82) مقابلة تلفزيونية على شاشة ال ANB مع الإعلامية كلود أبو ناصر هندي بحضور الدكتور فريد الخازن في 2005/12/13.

ومدى قدرتها على استثثار الحكومات والحكام، وتحديدًا في العالم الثالث، في تقرير مصير شعوبهم بحرية وبلا وازع وبلا رقيب، ومن دون أن يتحرك القانون الدولي العام بشؤون الدول جارفًا في طريقه الحق الخاص، ومقتطعًا لنفسه مكانة أكبر بل أولوية على القضاء الخاص.

وليس مستغرباً بظل عولمة كل شيء أن تتعولم العدالة، وقد رأينا في هذا المضمار تجارب عدة بدأت في بدايات القرن الماضي قبيل الحرب العالمية الأولى وبعيد الحرب العالمية الثانية في محاكمات Nuremberg على سبيل المثال، مروراً بمحاكمات Rwanda ويوغوسلافيا، والسعي الى محاكمة أرييل شارون من قبل المحكمة البلجيكية، وصولاً الى السعي الى قيام محاكمة دولية في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، والسعي الأوسع الى قيام لجنة تحقيق دولية في كل الجرائم السياسية، وقد شكلت جريمة اغتيال جبران التويني إحدى أسبابها الرئيسية.

النائب الدكتور فريد الخازن أهلاً وسهلاً فيك ببرنامجي، والدكتور شبلي الملاط كمان استاذ في القانون الدولي كمان أهلاً وسهلاً فيك. موضوعنا اليوم يلي رح نحكي فيه عن ظروف وتدايعات اغتيال الشهيد جبران تويني.

نبدأ بكلمة عن جبران تويني دكتور خازن.

ف.خ: يعني خسارة كبيرة خصوصاً انه جبران تويني كان صديق وشريك بالمرحلة الاخيرة بالنضال السياسي، ولكن أهم ما في الامر انه جبران تويني من وقت ما بعرفه من سنوات، يعني اسم جبران تويني مرادف للنضال المستمر والمتواصل من اجل السيادة والحرية في لبنان. ما عم بالغ اذا قلت كثير قلال بلبنان الشخصيات السياسية والفكرية والصحافية يلي ارتبط اسمهم بهذا الشكل وبشكل صافي ومستمر خلال كل هذه السنوات، يعني عم بتقولي جبران تويني عم بتقولي فعلاً النضال للحرية في لبنان بشكل متواصل بشكل القوة يلي عندوا اياها. خسارة كبيرة جداً، ولكن واذا في مجال من تعويض، التعويض رح يكون عبر العمل على المحافظة على الزخم يلي كان كل حياته، وكل الزخم يلي كان عنده ياه، وكل الديناميكية يلي كان عنده ياه، من اجل الوصول الى الاهداف التي ناضل من أجلها جبران تويني يلي لبنان لا يزال تحت قبضة الارهاب والمجرمين. والتكريم الوحيد لجبران تويني هو الاستمرار في هذا النضال، ونحن يلي بعدنا عايشين علينا حمل صوته، وقلمه ومسيرته ونضاله والاستمرار فيها. وجريدة النهار اليوم كان عنوانها مهم جداً: جبران تويني لم يمّت والنهار مستمرة. من خلال جريدة النهار والاستاذ غسان تويني، الله يعطي الصبر، يعني طبعاً مصيبة كبيرة له وبالنسبة للعيلة، منقدر نحافظ على

هذه المسيرة وعلى روحيتها وعلى مضمونها، ومنحوق الأهداف يللي ما قدر استكملها جبران تويني في حياته.

ك.هـ: دكتور شبلي ملاط هل تعوّض خسارة جبران تويني؟

ش.م: تعوّض؟ طبعاً لا. عندي صورة بوجود دكتور فريد هون، عندي صورة من ايام الثورة كنت واصل فجأة كنا بساحة الشهداء ساحة الحرية، بأوائل الثورة أول الشهر، عندي صورة فجأة بيصير في اتجاه العالم كله صوب حركة واصلة، صوب طيف، والطيف كان بوسطه جبران وفريد. عندي هالصورة انه جبران وفريد داخلين مع هالانشراح بالشجاعة وبالاقدام، بتذكر الشغلة الاولى، الاحساس الأول لما قتل سمير، انو هالمجرمين ما اکتفوا وقتلونا الحريري، قتلونا فرح الثورة، اليوم ثورتنا فقدت الفرحة فقدته بجبران، فقدته بعذاب ماي وفقدته بجورج حاوي، فقدته بسمير قصير، واليوم فقدته بجبران. يعني جبران انا ما كنت اعرفه منيح، عندي علاقة خاصة مع غسان تويني شبه يومية. هالاحساس يللي كان مع جبران وغسان حديث بيت شعر لأبو الطيب بيقول: وكنت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال، غسان وجبران، اخوه قتل بحادث سيارة واخته توفيت بالسرطان وامه اعظم شاعرة باللغة الفرنسية في القرن العشرين في لبنان توفيت بعد عذاب طويل، مأساة فيك تتحدث عن ايوب، في حديث عن...

ك.هـ: هل تعتقد ان بيضل ايوب يعني بعد كل هذه الفاجعة بعد فقدان الولد الثالث فينا نقول تسكّر بيتو.

ف.خ: استمرارية النهار هي الموضوع.

ش.م: منحكي تنقوي حالنا، فعلاً لما نشوف كيف هالناس طلّعوا الجريدة ثاني نهار ما فيني كون غير معجب لكن ما بتتعوّض...

ك.هـ: دكتور خازن قلت انو يد الارهاب ما زالت تطاول اللبنانيين السياديين الذين يطالبون بحرية واستقلال لبنان. واول شهيد كان رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري. واليوم تقرير ميليس يلي هو بعبر فعلاً عن مطالبة اللبنانيين بكشف الحقيقة عن اغتيال الرئيس الحريري، واذا منكشف الحقيقة منقدر نتوصل لكشف الجرائم الاخرى التي اعقبت جريمة اغتيال الحريري. تقرير ميليس صدر مبارح واليوم الليلة الساعة عشرة بتوقيت بيروت سيمثل ديتليف ميليس امام مجلس الامن،

كيف بتقرا بطريقة عامة هذا التقرير، قيل انه التقرير ضعيف والتقرير غير واضح، البعض منهم راح يقول انو التقرير بيزيد من الاحباط. كنا متأملين باكثر من الشفافية واكثر من الحزم واكثر من الصلابة واكثر من الادانات.

ف.خ: في ناس قرروا شو بدو يكون التقرير قبل ما قدم ميليس تقريره. مش هيدي القصة، طبعا في قرارات عديدة وكل واحد يقرأ في التقرير ما يريد او ما لا يريد. الاهم انو واضح بالتقرير انه لا يزال في مرحلة انتقالية، هيدا نوع من internal report نوع من تقرير ضمن سلسلة تقارير للوصول لغاية انتهاء التحقيق. كل مقاطع التقرير في محل يوضعنا بصورة وين صار. لكن بمعظم فقراته الباب مفتوح لاستكمال التقرير، خصوصا في ما يخص الجانب السوري. في لبنان موضوع تعاون السلطات اللبنانية واضح واشاد فيه التقرير.

لم يستكمل المشهد السوري بعد، اخذ ميليس شهرين لاقتناع الجانب السوري، شهر للوصول الى Vienna، في الشهرين الماضيين اساس العمل في التحقيق هو الجانب السوري. المرحلة الاهم خلال الست اشهر القادمة لاستكمال التحقيق. اعتقادي ان بعض الامور والادلة تم الحصول عليها، ويبقى ان يستكمل الباقي بالمعايير الدولية المطلوبة.

ك.هـ: دكتور ملاط التقرير يذكر عدم التعاون السوري الذي ينص عليه القرار 1636 قرار مجلس الأمن يللي يقول: على سوريا اعتقال السوريين المشتبه بهم. كيف يتم اجبار سوريا على التعاون، وماذا يعني هذا التعاون خاصة ان هذا القرار أعطى اللجنة الدولية الحقوق والسلطات نفسها في سوريا تماماً كما في لبنان؟

ش.م: انا مش كثير موافق مع دكتور فريد بالنسبة لاهمية هذا التقرير. انا اظن انو هيدا التقرير اساسي وفيه معلومات كثير جديدة وأساسية وعلى درجة من الاهمية، وفي أدلة وظواهر مهمة جداً، منها أولاً موضوع الـ 19 متهم، يعني نحننا منعرف انه في 4 بالحبس وفي عبد العال يعني 5.

ك.هـ: 19 متهم بين لبناني وسوري.

ش.م: نعم. موضوع المتهمين السوريين جديد. لما يقول نحننا ما كان عندنا وضوح في Vienna وانه هالاشخاص يللي أجوا كانوا ما أجوا كشهود أو معاونين للجنة التحقيق، اليوم عم بيقول التقرير بشكل واضح انه فيه 6 متهمين سوريين معروفين لانو اسماءهم مدرجة

في التقرير القديم على زلّة مجلس الأمن لما أخطأوا بالنص، عرفنا الخمسة يليلي راحوا، وأظن السادس هو آصف شوكت. هيدا موضوع مهم جداً لأنه يطلب بالتقرير أنه يتوقف آصف شوكت.

ك.هـ: لماذا لم يرد أسماء. انحكى عن مشتبه بهم، انحكى عن اكيد شهود لاء؟ لماذا لم لا يذكر المشتبه بهم على الاقل؟

ش.م: لازم الواحد يقرا التقرير كتقرير تقني تيحافظ على تقنيته، منو بحاجة تيعيد الأمور. عموماً بيشفوف اشارات لتقارير سابقة، لما يرجع للتقارير السابقة بتكون واضحة. اليوم في لغة دبلوماسية تقنية، بهيك تقارير بتصدم لما بتشفوف الاسماء بشكل واضح، لكن النتيجة قانونياً واضحة: لما تطلب انو هؤلاء يتوقفوا الستة في سوريا ويوضعوا بتصرف اللجنة، في طلب واضح...

ك.هـ: هل تعتقد ان رستم غزالي هو بين هؤلاء المشتبه بهم الـ19؟

ش.م: كان رستم بـ Vienna بيذكر اسمه بشكل واضح.

ك.هـ: دكتور خازن كيف بيقدروا يجبروا السوريين على التعاون. انو في لجنة تحقيق بسوريا وميليس ابدى استعدادة للتعاون مع هذه اللجنة. كيف بيقدروا اليوم وبالرغم من تشكيل لجنة التحقيق السوريين على التعاون مع التحقيق؟

ف.خ: بعتمد دخلنا بمرحلة جديدة. قد يكون ما حصل في لبنان باغتيال جبران قد أثر على أعضاء مجلس الأمن. في دول كانت مريثة اكثر في موضوع سوريا، ودول بدها تسهياً لتحقيق مثل روسيا. لكن تواصل سلسلة الاغتيالات بدو يكون لها تأثير. طبعا ما عم نقول المتهم فلان او فلان هيدي ضمن سلسلة مترابطة من الاغتيالات. اقله في اغتيال واحد في تحقيق دولي فيه.

ك.هـ: انتو كتلة التغيير والإصلاح الوطني اليوم يليلي بتقولو انو ما منقدر نتهم الطرف السوري مباشرة، مع العلم انو جبران التويني كان مهدد، حتى هو قال انو هو على قائمة الاسماء يليلي موجهة لهم التهديدات.

ف.خ: لازم نتفق انو نحننا مش محكمة. كلنا منعرف شو كانت التوجهات السياسية لجبران رحمه الله. كلنا منعرف باي اتجاه كان، وانو ابرز كتاباته تطالب بالسيادة ونقدية بالنسبة لدور

سوريا بلبنان، وخصوصا بالفترة الاخيرة. كلنا منشوف اين كان موقع جبران بالسياسة. هيدا شي والشئ الاخر انو نصفهم اتهامات. نحننا ما عم نقول انو فلان بريء، فينا نتهم سوريا ويعد. هذا شو بقدوم وباخر هذا الكلام. تنفترض انو جريمة التويني مسؤول عنها خمسة اسماء واعطيكم اياهم واعطيكم ثلاث دول. مش مبارزة المواقف. موافقنا معروفة وكل شي معروف. في حدا دون مسؤولية في هذا الموضوع. هذا لا يعني تبرئة اي طرف. وبموضوع الرئيس الحريري اليوم صار في عندنا وثيقة اسمها تقرير ميليس. في تحقيق نلتزم فيه. نحننا ما عم نقول التحقيق وهمي كما يقول البعض انو هذه مؤامرة وسوريا بريئة. اذا سوريا بريئة تتعاون مع التحقيق. لكن مش نحننا نقرر مين. في مبارزة وفي مزايدات بالكلام. لا تقدم ولا تؤخر تبرئة اي طرف. ولا يعني اصدار محاكمات لانو نحننا مش محكمة. منعرف انو الناس يليلي اغتيلو واستشهدوا عندهم سياسة معارضة لسوريا. في مسؤولية بالكلام معنوية وسياسية. هذا لا يعني انو نحننا عم نبرىء اي طرف وعلى راسهم سوريا.

ك.هـ: منرجع للموضوع ومنسال خاصة انو في تصريح للنائب وليد جنبلاط يتهم بشار الاسد ونظامه باغتيال جبران التويني.

ك.هـ: اهلا بكم من جديد في هذه الحلقة من مش للإستهلاك. دكتور ملاط يقول الدكتور الخازن انو قصة اتهام سوريا مباشرة بدون الاستناد الى التقرير وخاصة وانه قال بعد شهرين ذهب الشهود الى Vienna وصدر تقرير ميليس الثاني. اليوم وليد جنبلاط اتهم مباشرة بحديث للتلفزيون بشار الأسد ونظام بشار الأسد في اغتيال جبران تويني. يعني حضرتك مقرب من وليد بك، كيف تفسر هذا الاتهام المباشر؟ اكيد منعرف أنه الاصابع موجّهة ضد النظام الأمني اللبناني السوري، وحتى يروح مباشرة الى بشار الأسد خاصة وانه استعمل ألفاظ تصعيدية مثل this guy (هذا الولد) كان في لهجة جداً قوية.

ش.م: طبعاً في موضوع السياسي. الاستاذ وليد اسبابه ما بعرفها، بتعطي وتيرة خاصة للاتهام. اريد ان ارجع الى موضوع اللي ذكره الدكتور فريد، هو انو في قضيتين الاولى اغتيال الرئيس الحريري والثانية عن جبران مبارح. موضوع الرئيس الحريري كان ميليس واضح لما يقول المتهمين الك من كبار المسؤولين السوريين، عم بيتهم سوريا والنظام السوري، لسنا بحاجة ان نراجع عنه بهذا الموضوع.

ك.هـ: اذا في إتهام للسوريين ماذا ينتظر المجتمع الدولي للادانة؟ لقد سمعنا اليوم تصريح

من البيت الابيض، سمعنا تصريح من وزير خارجية فرنسا، تتعالى اصوات انه تقرير ميليس يوجّه اصابع الاتهام على سوريا، لكن لا ادانة. لكن دكتور ملاط يقول ان هناك اتهام مباشر.

ش.م: في اتهام مباشر وفي نص لازم ننتبه قانونياً. هذه قضية دقيقة، اليوم لما يصير في اتهام يقول ميليس انو بشكل خاص هالاشخاص ال6 يلي اتهمناهن بسوريا لازم سوريا توقفن وتسلمن للجنة، يقول هؤلاء المتهمين ابرياء حتى تثبت ادانتهم قضائياً، يعني في مستويات مختلفة للموضوع القضائي لما يصير في متهم يوقف المتهم، ما بيعني انو منو بريء لأنه إلو حق طبيعي بالمحاكمة، التدرج اليوم الي عم يصير تدرج قاض. الحديث الي عم بتفضلي في مضبوط، مبارح طلع التقرير، ميليس قال لازم يتوقفوا هول، وإذا ما توقفوا لازم مجلس الأمن يقرر.

ك. هـ: من يوقفهم، السلطات السورية؟

ش.م: هو طلب من السلطات السورية توقفهم وتسلمهم للجنة، وبالتحديد اكثر توضعهم بتصرف اللجنة.

ك. هـ: اذا السلطات السورية لم وقفهم، وهذا هو الأرجح ما هي الآلية؟

ش.م: عندنا système يوغوسلافيا، يعني اي تحرك خارج سوريا بوقفهم.

ك. هـ: يعني اذا بقوا داخل سوريا؟ هل هذا التحقيق...

ش.م: في ازمة دولية على نسق صدام حسين و Milosevic، صار في اتهام لـ Milosevic من مدعي عام محكمة يوغوسلافيا الخاصة وبقيت واقفة حتى تمّ توقيفه، ومبارح الجنرال الكرواتي.

ك. هـ: صار في حرب ضد يوغوسلافيا.

ش.م: موضوع ميليس موضوع جدّي أمام مجلس الأمن، لدينا أزمة دولية بحجم العراق، بحجم يوغوسلافيا، لأنه في 6 اشخاص متهمين من ميليس المخوّل من مجلس الامن التحقيق في هذا الاغتيال الخاضع لسلطة مجلس الامن. اذا المتهمين ما تسلّموا في أزمة.

ف.خ: وصلنا تأكيد على انه يوجد مشتبهين سوريين وفي طلب ما قال يوقفهم.

ش.م: مبلا توقيفهم *and to put them at the disposal of the commission*

ف.خ: وضعهم في التصرف، موضوع مجلس الامن وسوريا. قبل كنا بعدنا بالتحقيق اللبناني اليوم انتقلنا من لبناني الى سوري. اليوم في مشتبهين سوريين يطلب التقرير وضعهم بتصرف اللجنة الدولية.

ش.م: مطبوط.

ف.خ: اذا سوريا لم تنفذ ولم تتعاون، النزاع هو مع مجلس الامن، مما يعني مستوى آخر من التحقيق ومن التعامل الدولي مع سوريا، وهون وصولاً بيدخل موضوع العقوبات، الازمة بين سوريا والمجتمع الدولي، انتقلنا من مستوى الى آخر.

ش.م: في موضوع بدّي ارجعله، الموضوع السليبي الي ذكره فريد، موضوع أيجابي همنا كثير هو متعلق مباشرة باغتيال جبران التويني. التقرير صدر قبل من تاريخ 10، اي امس الاغتيال، لكن المهم جداً ان ميليس كما قبله تيري رود لارسن في تقريره الاخير الرسمي، يشير بشكل واضح في 3 فقرات الى ان هنالك نسقاً مترابطاً بين جميع المتفجرات التي حصلت في لبنان.

الحديث عن عين الحلوة يشير ايضاً في احدى الفقرات ان هنالك براهين واضحة واثباتات واضحة ان الحكومة السورية زوّدت مجموعات مسلحة في لبنان لخلق اللغط الامني.

ك.هـ: مجموعات فلسطينية!

ش.م: طبعاً. يجب قراءة هذا النص بتروّي، وهيك عم يقرأوه بمجلس الأمن اليوم. يلي عم يبصير بعين الحلوة جداً خطير لمجلس الامن لأنو ميليس اشار إلى في تقريره.

ف.خ: بعتمد بعد ما طلع التقرير وقرارات مجلس الامن، تيري رود لارسن بالمقدمة اشار الى العمليات الارهابية في لبنان وكلام انو كل هذا مترابط، هناك اشارة لها في تقرير تيري رود لارسن. وبما انو لبنان ما يزال مستهدف، خاصة بعد اغتيال جبران التويني، هذا يسلط الضوء على هذا الموضوع وهو المدخل عملياً، ومبارح الحكومة ونحننا كتكتل طلبنا بتوسيع مهمات لجنة التحقيق لتشمل كل الجرائم منذ محاولة اغتيال الاستاذ مروان حماده.

ك.هـ: اريد ان اسأل دكتور ملاط اكيد انو الحكومة اللبنانية اصدرت مبارح في بيانها انو طلبت انو يكون في محاكمة دولية وانو يتوسع التحقيق ليشمل كافة الجرائم والتفجيرات التي حصلت في لبنان. كيف تتم آلية هذه المحاكمة الدولية؟ لبنان طلب، مين لازم يتلقى هذا الطلب وكيف يتم تشكيل هذه المحكمة؟

ش.م: القضية بسيطة جداً. لأنه في سوابق، السابقة الأسهل هي سابقة صارت في رواندا ويوغوسلافيا وسييرا ليون. المطلوب من مجلس الأمن قرار جديد غير القرار 1636 يلي يسمح بتوقيف مشتبهين سوريين. تقدمت بالمرحلة لازم يتحاكموا هؤلاء الاشخاص، وين لازم يتحاكموا؟ اليوم نحن ما عنا الهيكلية القضائية الكافية لمحاكمة هؤلاء الاشخاص بلبنان. ولهذا طلبت المحاكمة الدولية. وعلى ضوء ما حدث مباح أي هالجريمة الفظيعة باغتيال جبران، ربطت الحكومة اللبنانية بعد طلبنا وصار لنا شهرين نطالب ونعمل lobbying بهذا الموضوع، انو تيري رود لارسن متل ما قال فريد، بالفقرة 52 من تقريره يلي صدر منذ 3 أشهر يقول هناك ترابط طبيعي بهذا الموضوع pattern، امر غير مقبول انو فقط الرئيس الحريري رحمه الله و22 شخص وعائلاتهم يستفيدوا من التحقيق الدولي لانو التحقيق الدولي لازم يشمل هؤلاء الاشخاص، يلي حتى بالنسق ذاته كانوا عرضة للعنف والاعتداء، اذا كيف بتصير عملياً؟ اليوم مجلس الامن مطلوب منو 3 اسطر قرار على ضوء تقرير ميليس وما اصدره، ومحدثاتنا الامس بيسرد كل القرارات من 1559، نرى ضرورة انشاء محكمة دولية مختصة بالشؤون اللبنانية منذ تاريخ الاول من تشرين 2004 للنظر بجميع اعمال العنف التي صدرت ضد شخصيات بريئة في لبنان.

ك.ه: يعني ابتداءً من مروان حمادة مروراً بالحريري حتى جبران التويني.

ش.م: انا افضل ابتداءً من 1559 لانو مسؤوليتهم. النسق مهم سياسياً اذا بدأ من القرار 1559 لازم يطال موضوع التمديد لان القضية الثانية كتير مهمة، ميليس يثبت انو سبب كل هذا العنف في لبنان الظاهرة الفظيعة يلي الرئيس اميل لحود يروح على سوريا ويطلب من الرئيس الاسد انو يضغط على النواب اللبنانيين حتى يمددوا له الرئاسة. هيدا نسق مهم جداً تحليل مرتبط بشكل واضح. ومن هذه النظرة بعد الامور تنجلي نحو انفتاح جدي على الموضوع، وايضا على الموضوع السياسي بضرورة تنحية الرئيس لحود لانو هو كان سبب لبداية هالجحيم يلي عشناه كلنا والذي انتهى البارحة ضد جبران.

ف.خ: اريد ان اقول بالمحكمة الدولية طلب الحكومة اللبنانية طبعاً مساعد لكن القرار عند مجلس الامن، وقد يتخذ مجلس الامن هذا القرار بدون طلب الحكومة اللبنانية.

ك.ه: ماذا تنتظر الليلة من مجلس الامن؟

ش.م: سيستمعوا الى ميليس وبالايام المقبلة يبصير في حديث او بيعملوا محكمة او لا.

المشكلة المحكمة مش مرتبطة بلبنان.

ف.خ: هل ستكون المحكمة مختلطة، واين مكانها وراء الكواليس، الى اين رايجين بالمحكمة الدولية، هناك تشاور وتفاوض، يمكن ناس تعارض او ناس تأيد. لكن مجلس الامن قادر على اتخاذ قرار بالمحكمة الدولية دون الرجوع الى اللبناني.

ك.ه: كم من الوقت لازم ينتظر اللبناني خاصة انهم محبطين؟

ش.م: لازم الاسراع، وعندنا خلاف فيه مع الرئيس السنيورة. موقف الحكومة اللبنانية عملت خطوة مهمة جدا وانا مع الكتلة يللي بيتسمى لإلها فريد الحازن، مع موقف جديد، وجيد من نواب ووزراء امل وحزب الله، الانفتاح على المحكمة بعجل الامور والذي يعجل بالمحكمة هم اهل الضحايا. لازم اهل الضحايا يذهبوا الى نيويورك ويعملوا Lobbying لانو هالمحكمة لأهل الضحايا، لأنه نمط التحرك الدولي بالأمم المتحدة نمط بطيء ونحنا مستعجلين. عنا ضحية مبارح ورح يصير في ضحايا اخرى. ضروري الذهاب.

ك.ه: هل المحاكمة الدولية مرتبطة بقضية توسيع مهمة هذه اللجنة؟ هذه الآلية هي نفسها أو علينا ان ننتظر مزيد من الوقت لنرى لجنة التحقيق توسع مهامها؟ او يمكن انشاء لجنة تحقيق خاصة دولية لباقي الجرائم؟ كيف تصير دكتور ملاط؟

ش.م: برأيي صار في غلط مبارح من قبل الحكومة اللبنانية، لازم تطلب المحاكمة الدولية تبدأ من مروان حمادة وتبقى مفتوحة على الجميع بمن فيهم مثلا الشيخ بعلبك يللي استهدف هيداك اليوم. الحكومة اختارت ترطبها تنقول نطلب لجنة التحقيق وهذه اللجنة تطلب منا بالضرورة. اليوم لازم نطلب مباشرة: مجلس الامن مطلوب منو يقول انو في محكمة دولية مطلوب منها النظر منذ ذاك التاريخ وهي مفتوحة. وهذه المحكمة ترتب تفصيلها من لجنة اخصائيين يتقدمها مدعي عام يعينه الأمين العام، ويعود الى الأمين العام النظر في ترتيب التفاصيل لهذه المحكمة لانو المحكمة لازملها شغل بدو يعمل هيكل للمحكمة. اهم شيء اليوم هو المدعي العام يكون دوره الأساسي الأخذ بمهمة ميليس بشكلها الموسع، الجديد لازم يكون عم يشتغل على اساس قرار جديد لمجلس الامن هو بوسطه. المحكمة بتجي بعدين. مش مهم من بعدها سرعة المحكمة بس هيكلية المحكمة كمبدأ مهمة كمرجعية دولية ثابتة لانو القضاء اللبناني والسوري ليس بإمكانهم اتمام هذا.

ك. هـ: عندي اتصال من السعودية من السيد عطالله العقبية.

عطالله العقبية: احبيكي واتمنى لك التوفيق وحببت عزيزكم بالاستاذ جبران لانو عن جد نحن مش لبنانيين ولكن نحب الحرية ومبسوطين لكم انشالله تنالوا الحرية وفقدان جبران خسارة كبيرة. وكما قال الرئيس السنيورة انو الحرية والاستقلال لها ضريبة كبيرة، فأنتم تدفعون الضريبة وأنتوا دها وكل الشعب السعودي معكم ومشاعرهم وصلواتهم وانشالله تكون خاتمة احزانكم. وسلامي الى الاساتذة الموجودين.

ك. هـ: شكرا سيد عبدالله.

يعني بهاليوم الحزين القلب بينشرح لما نسمع انو مواطن سعودي يتابع الوضع بلبنان وهو يثني على اجواء الحرية والمطالبة بالسيادة والاستقلال. دكتور خازن الك السؤال. اغتيال البارحة جبران تويني ونخشى المزيد من الاغتيالات بعد اغتيال سمير قصير وجورج حاوي والحريري ومحاوله اغتيال مروان حمادة والياس المر والزميلة ماي. ومنعرف انو الأمن يبدأ بالتوافق سياسيا. اليوم الوضع مفتوح بسبب عدم وجود توافق وهذا الشيء يسمح انو يكون في ثغرة يدخل منها السوريون او يمكن غيرهم للاستباحة على الساحة اللبنانية. يعني اليوم لا يوجد توافق فبالعكس يوجد تمايز وتباعد بعد تعليق وزراء حزب الله وأمل وتشجيع كتلة الإصلاح والتغيير. تحالف 14 اذار منقوص.

ف. خ: نحنا منذ خروج الجيش السوري من لبنان واول عملية تطهير للاجهزة الامنية وهم بالسجن وتاليف الحكومة الحالية، وهيدي حكومة تضم اطراف عديدة بالبلد باستثناء كتلة الاصلاح والتغيير، هذه الحكومة مسؤولة عن الوضع الامني بالبلد ومسؤولة قبل الوضع الامني عن الوضع السياسي، ومسؤولة قبل الاثنيين عن وضعها هي. اذا هي الحكومة غير متجانسة، اذا هي غير موحدة حول المسائل المصرية، هذه مسؤولية الحكومة. فيما يخصنا نحن في المعارضة، الحكومة اول شرط من شروط سد الثغرات الامنية هو ما يكون فيها ثغرات سياسية، وتكون حكومة موحدة حول المسائل الامنية تحديداً وهي غير موحدة. اما ما يخصنا نحن، نحنا بالاساس مستثنين من اول يوم. كان في اتفاق على تشكيل الحكومة وتوج بالاتفاق بين العماد عون وسعد الحريري بقريطم، وفجأة نتبلغ بان الاتفاق كان على 4 مقاعد وصاروا 2 بدون سبب ولا تفسير. اذا الحكومة فيها تباينات وظهر هذا الشيء في البيان الوزاري، وكان فيه طرحان للمسائل السياسية وطرحان للمسائل الامنية وبالمسائل

الاقتصادية. عملياً هناك حكومتان او طرحان متباينان، هذه مسؤولية الحكومة من شكلها والاطراف فيها. هذا كله يؤثر على الوضع الامني. وهناك مسؤولية اخرى هي الاجراءات الامنية. لكن نأخذ بعين الاعتبار انو وضع لبنان وسوريا او غير سوريا والحدود المفتوحة بينهما في مناطق في لبنان، الدولة ليس لها تواجد فيها. بالنتيجة هذه مسؤولية السلطة وهي مسؤولة عن هذا الملف بالدرجة الاولى مع الاخذ بعين الاعتبار الوضع الصعب الذي نعيشه، خصوصاً انو الاستهدافات تتكرر، والخطر من هذا السهولة. جبران تويني وصل الى لبنان الاحد مساء بعد 15 او 14 ساعة كانت المتفجرات جاهزة وكأنها بشنطة يأخذها من مكان الى آخر. شيء فظيع.

ك.هـ: خاصة انو السيارة جايي من لبنان. معي اتصال من فرنسا سيد رثيف عازار.

سيد رثيف عازار: اريد ان اعزي اللبنانيين بهل مصيبة الجديدة واريد ان اصفق الى اميل لحود وبدي قلوبو انو يترك هل كرسي او ياخذها معه الى القبر.

ك.هـ: والان باخذ اتصال من سوريا من محافظة الحسكة مع السيد ادمون بوجي.

السيد ادمون: اعزي بهالمناسبة كل لبنان بوفاة الكاتب والاعلامي جبران تويني واتمنى الا نلقي الاتهامات. هل يعقل في هذا الظرف انو نفكر بالاساءة الى اللبنانيين. سيأتي اليوم الذي تقولون فيه انكم مخطئون تجاه سوريا واقول دمشق لانو هي شقيقته التوأم مع بيروت. تحياتي لكم.

ك.هـ: سمعنا من السيد عازار انو يطالب الرئيس اميل لحود بالاستقالة. ولكن اليوم بموضوع استقالة الرئيس لحود، الذي طرحه اليوم تحالف قوى 14 اذار وطالبوا مجلس النواب بدرس هذا الموضوع ورجعوا على قضية التمديد انو قضية غير شرعية وأوصلت البلاد الى ما هي عليه لأنها بناء على تعليمات السوريين. اين موقفكم اليوم من هذه الماطلة خاصة انكم شاركتكم بقسم من اجتماع تحالف قوى 14 اذار أنكن لم تبقوا حتى البيان.

ف.خ: نحننا بالأساس لم ندع الى الاجتماع ولم ندع للمشاركة باللجنة المتابعة يلي سبقته قبل يومين.

ك.هـ: السيد زهرة عقب على النائب بطرس حرب وهو يتلو البيان وقال انو مبارح صار في دعوة.

ف.خ: كلا لم يكن هناك دعوة. لم يكن في دعوة لا للجنة المتابعة ولا الى اجتماع اليوم. صار في تمني انو نكون موجودين. نحننا باسم التكتل نعبر عن موقعنا بالتضامن بعد استشهاد جبران مع عائلته واسرة النهار ومع اللبنانيين المفجوعين، واعلنا عن موقفنا وتركنا الاجتماع لانو هني كانوا اصلا مبلغين بهذا الموضوع. لم نكن بالمناقشة كنا بموقف تضامني مع عائلة التويني واللبنانيين.

ك.هـ: جوابك على قصة الطلب من مجلس الأمن النواب لدرس جدي لموضوع استقالة رئاسة الجمهورية.

ف.خ: الآن عندنا مشكلة ثانية. انا ما بعرف اذا الحكومة باقية او رح تستقيل او اذا باقية موحدة. ما منعرف شو موقف حزب الله بالنسبة لتعليق مشاركتهم في الحكومة. الآن يوجد ازمة جديدة استجدت البارحة. اليوم في ازمة بعدما عرفنا شو نتائجها على مستوى الحكومة. هل الحكومة قادرة ان تستمر بعد تعليق حزب الله، يعني اذا قبلت الاستقالة لـ5 وزراء يمثلون حزب الله والطائفة الشيعية في البلد، هل الحكومة قادرة ان تستمر والمستقلين هم على خلاف سياسي مع الحكومة. والخلاف على مسائل اساسية موضوع توسيع مهمات اللجنة الدولية. لا نعرف اليوم مصير الحكومة. وبموضوع استقالة الرئيس لحود، هو بيعرف شو بدو يعمل. استقالة الرئيس هي ايضا تسبب ازمة لانو ما منعرف الى اين ستاخذنا لانو في مواضيع اخرى كبيرة مطروحة، والاستقالة لن تحل هذه المواضيع. وهذه الازمات لن تحل الا بتوافق داخلي. والموضوع هو كيف بدنا ننتقل من مرحلة الى اخرى هناك مواضيع عديدة استقالة او عدم استقالة الرئيس. فهناك موضوع الحكومة، موضوع المحاكمة الدولية التي لم يبت بامرها بعد، موضوع التحقيق، موضوع الجنوب وسلاح المقاومة والمخيمات والحوار الداخلي يللي مطلوب انو يبدأ وهذا بهدف انو نوصل الى موقف يوحد اللبنانيين وليس ادخال المزيد من الانشقاق الى الصف اللبناني، لانو البلد باكملة سيدفع الثمن، كلنا سندفع الثمن، كلنا بباخرة واحدة. اكيد الفرض والاقصاء والعزل لا يؤدي الى نتيجة، خصوصاً اذا كان فريق لديه تمثيل حقيقي جدي وكبير. يوجد الآن اشارات اجابية انو يرجع يصير في تفاهم وتنسيق وترجع تنوضع الامور على الطاولة لكي نصبح في مرحلة جديدة من التعاون مع كل الاطراف، وان شاء الله هذه الامور تثمر.

ك.هـ: اريد ان اسمع رأي دكتور ملاط بعد الاعلان.

اهلا بكم من جديد، قبل سماع دكتور ملاط سأخذ برأي تاج الدين سيف من المنية في الشمال.

تاج الدين: مسا الخير، طول ما في سلاح خارج عن المؤسسة العسكرية اللبنانية رح يبقى في اغتياالات. طول ما في ناس بلبنان عم تتهم رموز الوطن بالعمالة والخيانة رح يبقى في اغتياالات. طول ما في اميل لحود ببعدا رح يبقى في اغتياالات. نحنا عتبنا على كتلة الإصلاح والتغيير لانهم خرجوا عن الموقع يللي لازم يكونوا فيه، خاصة بهذا الوقت، نتمنى عليهم الرجوع الى قاعدتهم. ما بيهما شو هي الأسباب يللي جعلتن يخرجوا عن القاعدة. نتمنى عليهم يكونوا مثل ما كانوا رموز 14 آذار ويكونوا غدا من الرموز اللي رح يشيعوا الشهيد جبران التويني.

ك.هـ: تصحيح للكلام، صار في بيان من كتلة الإصلاح والتغيير ودعوا كل المناصرين الى الاشتراك بجنازة الشهيد.

ت.الدين: الدعوة للمشاركة كنزول الى الشارع ليس هو المطلوب. المطلوب العقل السياسي لهذه الكتلة الكبيرة التي خرجت عن القاعدة الأساسية التي هي لها، يعني ما عم يفهم وين راحو.

ك.هـ: شكرا للمداخلة استاذ تاج الدين والكلام الى فريد الخازن.

ف.خ: مواقفنا معروفة ومش نحنا خرجنا عن قاعدتنا، ونحن طالبا 14 آذار من 14 سنة. ونحن بهذا الموقع وسنبقى فيه، ولازم يكون في دقة بالتعبير في هذه المواضيع وما يتسرعوا بالاتهام.

ك.هـ: دكتور شبلي ملاط، هل انت موافق انو التوافق السياسي هو الأساس لاستتباب الأمن وخلق المناخ الذي يتيح بالاستقرار وبالأمن.

ش.م: انا سمعت حديث الصديق الزميل من فرنسا رغم قساوة الكلام و الصديق من الشمال وانا وافق معهم بالمشكلة الاساسية اليوم أميل لحود لانه يشكل شخص بالسلطة ما يشبه الشعب. هلق يترك أميل لحود مثل ما عم بيتفضلوا ويقولوا، مش رح تمشي، اميل لحود مثل صدام حسين، مثل كل الحكام العرب، راح عند بشار الأسد تيفرض على رفيق الحريري يمددلو. انو معقول يستقبل اليوم منو لخالو؟! اليوم لما عم نقول في تقصير من بعض الأوساط، أوساط العماد عون، أوساط حزب الله على موضوع تغيير أميل لحود، لان ما ممكن كان يبقى

لحود اذا ما في اشخاص متلن أخذوا موقف. المطلوب فكرياً والمطلوب أدبياً انو ضرورة مغادرة هذا الرجل لسدة الرئاسة التي فرضت على الشعب قسراً وادخلنا بالجحيم بسبب تعلقه بهذا الكرسي. الآن كيف بتصير العملية؟ بشكل بسيط جدا: المجلس بيلتئم ويبتخب رئيس جديد. خليني كون إيجابي معك فريد. أنا برأيي العماد عون مش عم يطلب الاستقالة لسبب بسيط: عامل حسابه انه بهذا المجلس ما بيطلع رئيس.

ف.خ: موقف البطريرك بهذا الموضوع، لأنه موقفه.

ش.م: المطلوب من العماد عون موقف وطني يخلينا ننزل على المعركة بشكل تنافسي ويقنع الشعب، ويبتخبوا النواب عن طريق الشعب، وما يتأخر لانو اليوم البلد ما بيقدر يتحمل اميل لحود. انا عم بترشح للرئاسة تتكون العملية تنافسية. لو عنا توافق بالوسط الماروني كنا اخترنا شخص مثل ريمون اده. اليوم ما في توافق خلينا ننزل تنافسيا، انا عم جرب افنع الشعب اللبناني والنواب بهالموضوع، كل واحد بيقدر يقنع.

ك.هـ: اذا استقال رئيس الجمهورية هل هو الحل؟ هل تحلّ الازمة في لبنان؟ انا عم بطرح السؤال ولست طرفا.

ش.م: ما لازم نعقد الامور مثل قصة مجلس الامن. طرحت بعض الآليات يلي تؤدي الى تبسيط الأمور، المواضيع مثل حزب الله وسلاح المقاومة وايران والى آخره.

اذا استقال رئيس الجمهورية، المادة 72-74 من الدستور تحكم هذا الموضوع. والمجلس بيجتمع حكماً. رح يصير في نقاش بين مرشحين ورح يصير في تصويت، لما من بعد هالتصويت والتنافس الذي نرجو ان يكون مفتوحا حتى يعرفوا الناس مين عم ينتخبوا، ويكون في واحد ربحان وواحد خسران ويكون في معارضة اذا خسر واحد. لما تصير هذه العملية بيرجع البلد لطبيعته لانو بيجي رجل بيلتف حوله هالمجتمع وبيصير هالثنائية الفضيعة اليوم يلي فؤاد السنيورة حاكم هالبلد من دون أميل لحود، يعني الطرف المسيحي غائب كلياً لانو هالسلطة الدستورية الأساسية المنوطة برئيس الجمهورية دستورياً منوطة بالموارنة والمسيحيين عن طريقهم. هيدا كان حديث البطريرك وحديثي بالنهار. مش مضبوط اليوم يلي عم يقوله عن البطريرك. البطريرك مشغول بالو اليوم انو هالبلد عم يدار من فؤاد السنيورة وهذا شيء غير طبيعي. الوسيلة الوحيدة كي لا يدار البلد من فؤاد السنيورة لوحده انو يكون عنا رئيس جديد. اليوم راح لحود الى الامم المتحدة في اجتماع معه، ما حدا اجتمع فيه ! اليوم ليس لدينا

تمثيل. اهم قرار اليوم بيصير لمستقبل لبنان عم يكون بنيوبيورك. مين عم يروح على نيوبيورك؟ بطرس عساكر لماذا؟ لازم يروح أميل لحود، بس لما يروح مين بيسمعه؟

ف.خ: في طريقة لتبسيط الموضوع طريقة ثانية وتحويله الى موضوع تقني، انو في مادة بالدستور بتسمح بهالشيء وبتمحلنا بانتخاب رئيس ويصير في تنافس. ما في لا تنافس ولا ديمقراطية بلبنان.

ش.م: ماذا؟

ف.خ: لانو ما في ديمقراطية في لبنان.

ش.م: منعملا. شو ناقصنا.

ف.خ: انشالله تنتخب رئيس جمهورية وتعملها. بس في عندك بلد مخطوف من عدة محلات. ما زلنا بمرحلة انتقالية صعبة، الوضع الأمني مكشوف، في خلافات داخل الحكومة يلي مفروض تكون متجانسة مع بعضها، في الوضع الأمني يلي عم نحكي عنه، في عدد من الملفات الكبيرة المطروحة بلبنان منها ملف رئيس الجمهورية، وانا لست بموقع الدفاع عن بقاء رئيس الجمهورية، وهناك جزء ثاني بالموضوع ونحن ما بدنا نصير نوعاً ما بحالة طوارئ سياسية ومنتقل من هيمنة الى أخرى، ما بدنا ننتقل من هيمنة خارجية الى هيمنة داخلية. هيدا ما يبطلّط الوضع الديمقراطي بالبلد ولا بيوصلنا الى حكم قادر يحكم بالمعايير يلي متمناها. هيدي كلا امور مترابطة وما حدا يبسط الأمور ويتخبا ورا اصبعه او يقول اكبسوا هالزر بيمشي البلد كلو سوا. لا كلنا منعرف.

ك.ه: هناك اطراف، فينا نقول الاشياء مثل ما هي، الطرف الشيعي ليس متوافق لا مع 14 آذار ولا مع غيرهم يعني عندن مواقفهن الخاصة. من هون عم بطرح سؤال الى اليوم استقالة الرئيس هل هذا الشيء هو الحل للازمة الموجودة اليوم؟

ش.م: الجواب اول شي اذا استقال الرئيس مش مطبوط، ما في شي بيمنع المجلس انو يلتئم ويختار رئيس جديد. اليوم عنا رئيس جمهورية غير دستوري، عنا رئيس جمهورية استعمل الوصاية السورية تيجدد لنفسه، عنا رئيس جمهورية خارق للقانون الدولي، عنا رئيس جمهورية بحالة المتنفي قانونياً، يعني في فراغ، بتحسو مش موجود هالرجل. بس هالمركز ما في يضل شاغر. اليوم ما في اسهل منا وهدا الاتجاه يلي طرحناه من اسبوعين واليوم اخذ مداه مع

التصريح يللي صدر اليوم. واضح انو بيقدروا والرئيس بري ماشي. الرئيس بري عنده كثير حس ومعرفة بالسياسة اللبنانية.

ك.هـ: في اتصال من السيدة نصر من بيروت.

السيدة نصر: ألو مسا الخير. اول شي بقدّم التعازي للشعب اللبناني، وبسأل شو ناظرين لاعلان حالة الطوارئ. ياريت حدا من الاساتذة بيجاوبني، من وقت اغتيال الحريري لمبارح بعتمد انو لازم تعلن هالحالة.

ف.خ: حالة الطوارئ يعني عسكرة الوضع بلبنان، الانتقال من ما تبقى من الوضع السياسي، وهذا وضع خطير خصوصا انو كانت حالة طوارئ امنية وعسكرية، يعني دخلنا على حالة ممكن توصلنا ليس فقط الى نزاع داخلي ولكن الى ضرب الحريات والديمقراطية.

ك.هـ: اين هي الاشارات الايجابية التي تحدثت عنها اليوم، وما هي؟

ف.خ: اجتماع السنيورة مع العماد عون الاخير كان اجتماع ايجابي، واعتقد رح يكون في متابعة إلو. في كلام عن لقاء قد يتم قريبا بعد عودة العماد من السفر مع السيد جنبلاط وسيتم بوقت قريب، وايضا في كلام عم نسمعه انو الوضع الذي كان قائم يعني تحييد فريق من دون سبب يعني أنّ الاوان للحوار والتفاهم.

ك.هـ: دكتور ملاط اريد ان اختم معك اليوم مصير لبنان عم يتقرر، وسمعنا آراءكم عن حلول او شبه حلول للأزمات التي نمر بها. وتحدث فريد الخازن عن اشارات ايجابية بلقاء بين الرئيس فؤاد السنيورة والجنرال عون، ولقاء قريب بين وليد جنبلاط والعماد عون. شو تعليقك؟

ش.م: انشالله وهذا مهم جدا. اليوم الموضوع الذي طرحه فريد لا يجيّد احد انما اليوم منرجع على القضية الاساسية طرحتها سيدة على الهوا وهي حالة الطوارئ: حاول اميل لحود بـ 28 شباط انزال الجيش ليمنع التظاهرات. هذه الحالة مستحيلة اليوم لانه في شرح بين شخص اسمه فؤاد السنيورة وشخص اسمه أميل لحود. ممكن يكون في حالة طوارئ مفيدة بفترة من الفترات لما تكون الحكومة ملتزمة على الموضوع، منرجع لنفس القصة: الحكومة لن تلتزم على الموضوع طالما اميل لحود بالحكم، وتسريع الآلية الدستورية لانشاء بشكل تنافسي رجل او امرأة جديدة في هذا الحكم اساسي وهذه الآلية يدخل فيها جميع الاطراف.

ك.هـ: انا رح اختم باتصال مع السيد خليل اندراوس .

خليل اندراوس: عندي سؤال الى دكتور ملاط. هو يطالب باستقالة رئيس الجمهورية اذا استقال الرئيس هل بيوقفوا التفجيرات بالبلد؟

ش.م: استاذ الحق معك ما بتخلص، بس رح قلقك شو الفرق: لما صار الانفجار بلندن المجتمع البريطاني انهار او خاف؟ كلا لانو عندو قائد منتخب له ثقة به ويعرف انو هالازمة رح يتخطاها. لما يروح اميل لحود ويجي شخص يثق به الشعب، حتى لو صار في متفجرات ما بيعود في هالهلع والخوف المستمر لانو ما في قيادة اليوم تدافع عنا.

ك.هـ: شكرا لحضورك دكتور فريد الخازن ودكتور ملاط لمشاركتم هذه الحلقة. انشالله ترجع تتوحد الحكومة لمصالح لبنان وخدمة لمصالح اللبنانيين، وبرجع بقول خسارة جبران التويني لا تعوض، انها نامل بان تكون مدخلا للتوافق والتفاهم حول القيم والمبادئ التي من اجلها استشهد جبران التويني وشكراً.

51. Anticipating Mehlis: An international tribunal for all⁽⁸³⁾

No doubt the Mehlis report, to be released today, will constitute a landmark for the history of both Syria and Lebanon. We need to leave the Syrian part for a later comment. On the Lebanese side, however, a course of action for the best justice to be served can be anticipated with some certainty.

The issue of the tribunal is highly fluid in Lebanon. After fierce resistance, Hizbullah is reconsidering. They can do little to prevent it, and we insisted last Wednesday on a television show hosted by journalist Ali Hamadeh that Lebanon would greatly benefit from such a precedent, both for Imam Musa Sadr's disappearance in Libya in 1978, a national trauma still unresolved, and more generally with regard to international justice. Hizbullah's leader, Hasan Nasrallah, suggested recently that an international investigation be carried out for the abduction and disappearance in Libya of Shiite leader Musa Sadr. In August 2004, the Lebanese Prosecutor General issued an indictment of Muammar Qaddafi and 17 co-conspirators, but there is little one can do if the indictment is not projected internationally.

There is also some resistance on the international side. The UN tends to be reluctant to create a new ad hoc tribunal, and the US Government

(83) Gebran Tueni, editor of An-Nahar, was killed on December 12, the day this article appeared in *the Daily Star*.

doesn't like international justice. In conversations at the UN and at the meeting of the International Bar Association over the past weeks, my advocacy of a mixed tribunal strongly anchored internationally has diluted some of that resistance, which will melt decisively in response to the majority faction in Lebanon, which has coalesced around Saad Hariri and Walid Jumblatt over the past months. Fouad Siniora, our respected Prime Minister, suggested in our meeting last week that he has made progress diplomatically on this score.

The issue should be put first and foremost in terms of justice, as put by the Maronite Patriarch: 'If Lebanon can set a tribunal that serves justice as well, let it be Lebanese. If not, we should have recourse to an international judicial forum.' This is also the position of international law, and appears in the International Criminal Court Statute.

The structural inadequacy of the Lebanese judiciary is a fact. For anyone who knows the troubled Lebanese judiciary, it is clear that it continues to reel from fifteen years of civil war, followed by another fifteen years of Syrian domination. Lebanese judges are unable to withstand the pressure that results from the arrests of the top security leaders, who have been in prison for the past four months, and there has been no move yet on their trial. Imagine the fear triggered by the need to issue arrest warrants against high Syrian officials.

Conversely, the five suspects called upon by UN-appointed Prosecutor Detlev Mehlis felt safer being interrogated in Vienna than in Beirut. As a measure of comparison, we have the sorry situation of the Iraq Special Tribunal, and the tragic killing of two lawyers defending Saddam Hussein. It has become clear that justice would be better served, on such an important tribunal for the history of the Middle East, if it sits outside, and includes international judges and prosecutors. It is not too late, and we have insisted, together with leading human rights organisations, that the IST leaves this possibility open. Its law includes the right to appoint non-Iraqis on the bench, and the Iraqis and the international community should act on it. What we have learnt from Iraq is no less true for Lebanon.

Most importantly for justice to be done, there is the matter of the victims'

demands. As was noted in UN envoy Terje Roed Larsen's latest report, a pattern of assassination started soon after the current Lebanese president, Emile Lahoud, asked the Syrian government to exercise coercion in order to extend his mandate. This was in September 2004. On October 1, 2004, Minister Marwan Hamadeh, a major opponent of the forced extension now documented in detail by two consecutive UN reports, was wounded in a car bomb. His aide Ghazi Boukarrum was killed.

The pattern continued with Rafic Hariri, and 12 other similar explosions, killing scores of innocent people, including celebrated writer Samir Kassir and leftist figure George Hawi. Minister Elias Murr escaped narrowly, but Mai Chidiac, a leading journalist, was brutally maimed in the last such attempt on September 25. Altogether 31 people were killed, including three Indian nationals. Dozens of people were severely wounded.

Clearly, for justice to be served, these people must benefit from the tribunal that will try the Hariri case. I have met many of the victims and their families over the past few days, they are adamant to have an international tribunal, as are the families of Hariri and of the 22 other victims of the 14 February bombing. I have encouraged them to go to the UN as a collective of victims, and to solemnly request the attention of the Secretary-General, and the members of the Security Council, to their plea.

In legal terms, the SC can set up an international tribunal regardless of who is requesting it, indeed like in the Yugoslavia and Rwanda tribunals, it was set against the resistance of part or whole of the Serbian or Rwandan governments. What is important is for the Security Council to respond to the requests of the victims, and to dwell on a clearly identifiable pattern, a pattern which is clearly not limited to Lebanese territory in terms of preparation, execution, and cover up.

Justice will not be served if a tribunal is not anchored internationally, and if any of the victims are excluded from retribution, both criminal and monetary. A final argument should remove any remaining resistance: as the attempt to kill a Hizbullah operative in Baalbeck demonstrates, Lebanon remains open to the pattern of political assassinations continuing and possibly getting worse. In the Security Council Resolution that

establishes the international tribunal upon the report to be made public today, all assassinations since October 1, 2004 should be included within its competence. The time-bound precedent exists, and it was exactly how the first International ad hoc Tribunal for former Yugoslavia was set up in 1993. A similarly comprehensive tribunal for Lebanon will deter further political assassinations by stipulating that any such violent action will automatically come under the Tribunal's competence.

52. عهد الرئيس الحريري وعهدنا له⁽⁸⁴⁾

في سعينا الى رئاسة الجمهورية سعيي أيضاً مستمر لإدخال الجمهور اللبناني الى قلب النقاش المفتوح على مستقبل أفضل للبنان والمنطقة. وحاولنا في الأسابيع الماضية أن نفتح هذا الحوار تباعاً في سائر الصحف اللبنانية عبرَ دياجعة جديدة لبرنامج كنا قد وضعناه صيف سنة 1998 لرئاسة ذات طبيعة تنافسية، نظنّها ممكنة بل ضرورية اليوم.

وفي سياق دياجعة 2005 في موضوع كان مخصصاً «لسنوات الحريري» في برنامج 1998، أهمّ ما في سيرة الرئيس الحريري التحوّل العملاق الذي أضفته تضحيته العظمى في 14 شباط على تاريخ لبنان، بل على تاريخ المنطقة. والمقالة المدرجة هنا كُتبت غداة مصرعه بطلب زميلة صحافية ايطالية، ونشرت في معظمها الكترونياً بالإنكليزية على مركز يديره الدكتور ايلي الشاعر في أيار من هذه السنة، كما نشرت بالفرنسية في «لوموند» في طبعتها الشرق أوسطية.

حاصل القول إننا اليوم على مفترق بالنسبة لتركة رفيق الحريري، هي وعد لبنان ولعالم عربي غارق في الألم، وعدٌ بتخطي العنف السياسي باعتناق الشعب لرفيق الحريري مثلاً غاندياً لبناء لبنان، بل لبناء شرق أوسط يمتد من الخليج الى المحيط على أساس رسالة اللاعنف التي يمثلها الحريري كما مثّلها غاندي منطلقاً لقارة هندية ديمقراطية باستشهاده سنة 1948.

ربّ قائل أن الهوّة واسعة بين رجل إلتحف السماء ليلاً وسار حافياً صباحاً، ورجلٍ عُرف بثروة عظيمةً قليلون الذين يضاهاونها بالعالم.

(84) مقالة نشرت في جريدة المستقبل في 2005/12/12.

لا بأس، صحيح أن طهارة غاندي أيضاً نابعة من تقشّفه. لكننا ننتمي الى جيل مختلف، والى تغيير عميق في التعاطي مع المال هو أقرب الى سيرة رفيق الحريري المنشرحه منها الى فلسفة غاندي المتنسّكة.

المسألة اليوم ليست في اللحاق بالفقراء للتهاهي معهم، كما كان الأمر بالنسبة لغاندي، المسألة هي كيف يخرج الفقير من فقره، بعدما انتقل العالم بأسره من انهيار نظام ثقافي يمثله كتاب كارل ماركس الشهير برأس المال الذي صدر جزؤه الأول منذ قرن ونصف. فالثروة اليوم، في المنظومة الداخلية كما في المنظومة الدولية، لا تتركز في أغلبها على منطى الإستغلال (Ausbeutung)، داخلياً على شكل استغلال القيمة المضافة لجهد العامل، ودولياً في أشكال الإستعمار المختلفة. صحيح أن مثل هذه الأنماط موجودة، إلا أنها ليست صُلب ثروة الأثرياء في عصرنا، ونسق الرئيس الحريري نفسه في جمعه لثروته الطائلة لا يرتبط عضويّاً بأي منطى استغلالي أو استعماري. بل أهم من ذلك، فإن تواضع الحريري وكرمه وحُلقه الوافر لفرص العمل والنهضة الإقتصادية في لبنان ما بعد الحرب، على الشوائب العديدة التي فصلّناها في تقييمنا لها سنة 1998، يوفّر نمطاً نظّنه أكثر صدقاً من الخط الغاندي الساذج بالنسبة للفقير. طبعاً من الصعب أن يضاهي أي شخص في العالم تقشّف غاندي وترفعه عن كلّ دنيئة بالمعنى الأصيل لهذه الكلمة لكننا لا نراه مثلاً يُحتذى إنسانياً في عالم لم يعد يؤمن بأن الثروة لا تجمع إلا على حساب الفقير وأن المتعة في الحياة عار. وعلى أي حال فإن الفقر ليس مشكلة لبنان والعالم العربي الأول، إنما هو العنف والإضطهاد وضرورة التخلص منه سبيلاً في السياسة، من هنا وعدنا لذكرى الحريري في رئاسة هيئة الثوب مُشَرّحتَه، وهو وعدٌ غانديّ انتصر فيه شعب لبنان في آذار هذا العام، ولم تكتمل مسيرته فيه بعد. هو وعدُ العهد القادم.

قد يكون من الصعب تصوّر أن تضحية رفيق الحريري في 14 شباط 2005 توازي في التاريخ مقتل المهاتما في 30 كانون الثاني 1948. يقول كارل ماركس إن «التاريخ لا يكرر نفسه إلا على سبيل التمثيل»، ويعلمنا المثل الفرنسي كما الفقه الإسلامي أن «القياس ليس قاضياً». ومع ذلك بتنا مقتنعين أن رفيق الحريري يمثل بالنسبة للبنان وللشرق الأوسط وعداً مختلفاً عن سياق التاريخ الدموي الذي عهدناه فيه، تماماً مثل الذي مثله المهاتما بالنسبة الى الهند. فمن الصعب أولاً العثور على شخص في العالم العربي أكثر مسالمةً وتسامحاً من رئيس وزراءنا السابق، وأكثر نفوراً من العنف كأداة لتقديم مصالحه، ليس فقط لأنه لم يستخدم العنف إزاء خصومه في حياته السياسية، بل أيضاً لأنه رفض على الدوام الإنزلاق في عملية قد تصبح دموية في بلد

وفي منطقة يسودها العنف يومياً أساساً للحكم. حتى معارضته الملموسة للرئيس إميل لحود لم تتطور لحظة باتجاه اللجوء الى العنف، وهو، على غرار غاندي، من الأولياء الطيبين الذين لجأ قتلته الى العنف للتخلص من طبيته العارمة سياسياً وإنسانياً.

انتصار اللاعنف في المشهد السياسي هو اليوم الاختبار المحوري بالنسبة لأولئك الذين، مثلنا ومثل نصف الشعب اللبناني المتظاهر يوم 14 آذار 2005 وكما حقيقة كانت أيضاً ميزة التظاهرة الحاشدة التي نظمها حزب الله في 8 آذار، أولئك الذين كان رفيق الحريري لهم قدوة في معركة تؤدّي اليوم الى إستعادة الديمقراطية في لبنان، بعد الانتصار في معركة استعادة السيادة. يوم 14 آذار كان على حد سواء إنجازاً ورسالة: إنجازاً للمقاومة الصامتة والثابتة التي مارسها الشعب اللبناني ضدّ الإذلال والهيمنة خلال الخمس عشرة سنة السابقة، ورسالة لاعنفية فعالة من لبنان الى المنطقة مفادها أنه ينبغي لأشخاص مثلنا ومثل أصدقائنا في شوارع بيروت أن يتولوا القيادة السياسية في مجتمعهم ابتداء من الحين.

وعلى الساحة اللبنانية، فإن الرئاسة اللبنانية الحالية لا تتلاءم مع الروح الديمقراطية المستعادة في لبنان، ويتحمّل الرئيس الحالي مسؤولية التمديد غير الدستوري وغير الديمقراطي للولاية الرئاسية، كما يتحمل مسؤولية خرق القانون الدولي وما تبعه من هول على المجتمع. على الرئيس الجديد أن يفكر وأن يعمل مثل أولئك الذين تظاهروا في وسط بيروت يوم 14 آذار طالبين الحقيقة والمحاسبة، أمّا الطموح الأكبر فهو نشر هذه الرسالة اللبنانية عن اللاعنف في المنطقة، بدءاً من تقوية الأدمغة الخلاقة ونشطاء الحرية عبر الشرق الأوسط.

هنالك حاجة ماسة لأن تعكس المراكز العليا في نظامنا الدستوري تمثيلاً لإرادة الشعب، وأفضل ما يحقق ذلك هو بالاقتراع الشعبي المباشر الذي يبرز معه الخيار الوطني على حساب الاصطفاف الطائفي. ومع علمنا بأن الإرث الطائفي قدّم توازنات حالت دون نشوء الدكتاتورية في لبنان، غير أن الطائفية تعمل دوماً لعرقلة تحقيق الاستحقاق والمساواة بين المواطنين. ولعل من المهمات الأساسية تقليص المساحات الطائفية من خلال تشجيع المواهب الشخصية والوطنية لجميع اللبنانيين على قاعدة الاستحقاق والمساواة، المتمثل بتجديد الديمقراطية وإغنائها عبر اختيار قادتنا الدستوريين بواسطة الاقتراع الشعبي المباشر. وهنالك وسائل أخرى لتوسيع الحلقة الديمقراطية اللبنانية عالمياً: لقد اقترحنا تفعيل حق اللبنانيين المقيمين في الخارج بالاقتراع، وذلك بدايةً للتجاوب مع نداء الأهل والأصدقاء المنتشرين في العالم،

والراغبين في أن يكون صوتهم مسموعاً في وطنهم وعملهم فعالاً أيضاً فيه.

أما على الساحة العربية الكبرى وفي الشرق الأوسط، فينبغي أن تصبح الحرية وحقوق الإنسان هدفاً ووسيلة للتجدد الديمقراطي، وهذا يتطلب تجمعا لمواطنين متجانسي التفكير في المنطقة من أجل تكرار التجربة اللبنانية اللاعنفية، وذلك بنقيض الحرب الأهلية العبيثة والهمجية التي وسم به وطننا طيلة الربع الأخير من القرن العشرين. وهذا يعني انتقالاً سلمياً في السلطة وتنظيم انتخابات وطنية وحرّة لاختيار جميع القادة في العالم العربي وتداولهم على رأس السلطة في جميع أقطاره.

لقد كان لبنان خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة مصدر وحي للمنطقة في نواح غير مسبوقة في تاريخه، فحصلت تظاهرات في البحرين والقاهرة وسوريا وتونس. وبموازاة الحرية التي استعادها لبنان، تبرز الحاجة لتفعيل الشبكة المتنامية من المواطنين الأحرار في المنطقة، بدءاً من إطلاق جميع سجناء الرأي، وتنظيم مزيد من التحركات اللاعنفية بهدف تغيير الحالة الراهنة وغير المسؤولة لحكومات بائسة من نواكشوط حتى إسلام أباد.

قد يبدو بعض ما ذكر أعلاه متجاوزاً لصورة رفيق الحريري القائد اللبناني، ولكن صورته إقليمياً ودولياً أيضاً واضحة في منحاه السلمي دائماً، وهي العهد الذي نلتزم به له في الشكل الذي يحوّله الدهر فيه الى الأبد، على حدّ قول الشاعر الفرنسي *Tel qu'en lui-même enfin l'éternité le change*. فباغتيال رفيق الحريري يترتب على جميع ضحايا النظام العاتي المترسخ في الشرق الأوسط ألا يترددوا في طرحه مثلاً يحتذى بإيانه بحقوق الإنسان ورفضه العنف حتى الإستشهاد، في وعدٍ يرفع لبنان الى أعظم رسالته ويلهم جميع الأحرار المسالمين في المنطقة.

إن التقاء العوامل الحادة المتناقض محلياً ودولياً، يجعل من معركة الاستقلال والديموقراطية المتنامية في لبنان الأكثر تحدياً بالنسبة لأولئك المصممين، على غرار رفيق الحريري، في عدم الانزلاق الى العنف من أجل كسب مطامح سياسية. لن يتردد بعض أهل النظام القديم في سفك الدماء مجدداً، وذلك في معادلة لم يكن الحريري يوماً على استعداد أن يتبناها، فجاءت تضحيته يوم الرابع عشر من شباط تكريساً لاقتناعات حميمة بنقيضها.

إذا انتصر تحدينا، فإن شهادة رفيق الحريري قد تحوّل المنطقة شيئاً فشيئاً الى الوجه اللبناني والإقليمي للمهاتما غاندي. لقد تحقّق الكثير من الإنجازات منذ أسود يوم في تاريخنا القريب. هذه الإنجازات هي، وينبغي أن تكون، حافزاً لتنامي الديموقراطية واللاعنف.

53. الإستحقاق (85)

علي حماده (ع.ح.) غطاس خوري (غ.خ.)
حسين الحاج حسن (ح.ح.) شبلي ملاط (ش.م.)

ع.ح.: مشاهدنا الكرام مسا الخير من تلفزيون المستقبل، برحب فيكن بحلقة جديدة من برنامج الإستحقاق. الليلة عدة مواضيع مثيرة للإهتمام على الساحة اللبنانية، طبعاً بها الأيام القليلة التي مضت، من النقاش الحاد الى حد الإستقطاب الخطير، بين مزدوجين حول قضية المحكمة الدولية في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، الى قضية التحقيق نفسها في الجريمة التي تشارف على الإنتهاء في فصلها السوري الأول في فيينا، الى قضية المقابر الجماعية في عنجر، الى موضوع الأزمة التي تضرب رئاسة الجمهورية واستشراف المستقبل اللبناني. مجموعة أسئلة وهو اجس مطروحة على بساط البحث: استقرار الحكومة، العلاقات بين الغالبية النيابية من جهة والثنائي حزب الله وحركة أمل من جهة ثانية، انعكاسات على أكثر من مستوى طبعاً رح نفوت فيها بالعمق. العلاقة مع سوريا في ظل الهجوم الهجوم السوري طبعاً على التحقيق، وهل يمكن القول أن هناك فرزاً بين لبنانيين متعارضين الى حد بعيد لا عودة عنه. وهل هناك من يعرقل مشروع الدولة في لبنان؟ والسؤال كيف نبني وطناً يقوم على خوف وعلى خائفين أبداً ودائماً.

(85) مقابلة تلفزيونية على شاشة ال Future TV ضمن برنامج الإستحقاق للإعلامي علي حماده في 2005/12/7. الضيوف في الأستوديو النائب السابق الدكتور غطاس خوري والنائب حسين الحاج حسن، والضيف من مكتبة في المتحف البروفسور شبلي ملاط .

يعني للإجابة على هذه الأسئلة معنا الليلة عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب حسين الحاج حسن، مساء الخير حاج حسن.

ح.ح.: مساء الخير

ع.ح.: بتشرف يعني دايماً على هذا البرنامج

ح.ح.: الله يخليك

ع.ح.: وأيضاً برحب بصدیقنا النائب السابق عضو تيار المستقبل الدكتور غطاس خوري، مساء الخير د. غطاس.

غ.خ.: مساء النور

ع.ح.: وينضم الينا من مكتبة في المتحف المحامي والبروفسور في القانون الدولي والمرشح على الرئاسة شبلي ملاط، وهو عائد للتو من نيويورك وفي جعبته ربا الكثير ليحدثنا عنه في هذه الحلقة. مساء الخير دكتور ملاط.

ش.م.: السلام عليكم أستاذ علي، بارك الله.

ع.ح.: وقبل ما نباشر من تابع هالروبورتاج

الروبورتاج: مسألة إنشاء محكمة دولية في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري فتحت على مصراعها، وكاد هذا الأمر أن يفجر الوضع مجدداً داخل مجلس الوزراء الذي اكتفى بطلب تمديد مهمة لجنة التحقيق الدولية ستة أشهر إضافية في مجلس الأمن. رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة بدأ جولة مشاورات لإنشاء محكمة دولية مع المرجعيات السياسية اللبنانية، باعتبار أن المحكمة الدولية مطلب لبناني وأن التجارب الدولية تدلّ الى أن إنشاء هكذا محكمة يتطلب فترة تتراوح بين سنة وستين. وقابل هذا التحرك كلام حاسم لرئيس كتلة المستقبل النيابية النائب سعد الحريري بأن لا مساومة على المحكمة الدولية وإجماع كذلك بين قوى الرابع عشر من آذار على هذا المطلب بمن فيهم التيار الوطني الحر. في المقابل كان هناك اعتراضات للحزب الثنائي أمل - حزب الله على المحكمة الدولية وعلى توقيت هذا الطرح، وتقاطع هذا الرفض مع موقف لرئيس الجمهورية العماد اميل لحود قذف فيه فكرة المحكمة الدولية الى مرحلة لاحقة وقال إن الآليات تُبحث بعد انتهاء التحقيق. وفي موازاة التحرك بشأن المحكمة الدولية، بدأت لجنة التحقيق الدولية استجواب مسؤولين سوريين أمنيين في فيينا وسط أنباء باتت شبه مؤكدة

عن نية ميليس عدم التجديد لمهمته وانتداب شخص آخر مكانه. وفي غمرة المطالب بشأن المحكمة الدولية اكتشفت مقبرة جماعية في عنجر وكل مؤشرات هذه الجريمة كانت تدل الى مكان واحد وهو مركز تحقيقات قيادة الإستخبارات السورية المجاور.

ع.ح.: حج حسين يعني قبل ما نفوت على موضوع المقابر، المقبرة الجماعية في عنجر طبعاً في هناك الخلاف الذي استحكم في الفترة الأخيرة حول قضية المحكمة الدولية، الخلاف الحاد بين الثنائي الشيعي إذا جاز التعبير والغالبية النيابية من جانب آخر. برأيك هل وصلنا الى صدام نهائي يعني بين موقفين نهائيين لا عودة عنهما لا من جهتكم على الأقل هلق منحكي فيها ولا من الجهة الأخرى.

ح.ح.: أولاً نحننا وشركائنا بالحكومة، من حق كل طرف أن يكون له موقف من أي قضية، ومن واجبنا كلنا أن نتحاور للوصول الى موقف واحد يصدر عن الحكومة اللبنانية. وبالتالي، الجو مش مأزوم الى الحد اللي عم يصورو بعض وسائل الإعلام أو بعض السياسيين. هناك نقاش، بآخر جلسة مجلس وزراء تم الإتفاق على تحديد عمل لجنة التحقيق الدولية، أو طلب تمديد عمل لجنة التحقيق الدولية من الأمم المتحدة، وتم الإتفاق على تأجيل البحث بموضوع المحكمة الدولية لأنه لم يثن الأوان بعد، باعتبار التحقيق ما انتهى وسمعنا الرئيس السنيرة بإتصاله مع كوفي أنان عم يقولوا تينانن إنه هلق بدّن يطلبوا التمديد ست أشهر قابلة للتجديد. مبارح الرئيس مبارك عم يحكي عن تحقيق بدو يطول لأكثر...

ع.ح.: بين سنة وسنة، ست أشهر وسنة.

ح.ح.: وبالتالي التحقيق ما انتهى، وبالتالي ما في داعي للإستعجال بالبدء ببحث النقاش، بالبحث والنقاش حول شكل المحكمة اللي بدھا تتشكل. هلق فينا نفوت بالبحث تفصيلياً.

ع.ح.: رح نفوت بالبحث. يعني إذا إنتو بعدكن على هذا الموقف إنو لا حاجة...

ح.ح.: هيدا رأينا، هيدا رأينا، وإيه بعدنا على هيدا الرأي طبعاً.

ع.ح.: بس سؤالي هو، هل هو رأي نهائي؟

ح.ح.: هلق نهائي.

ع.ح.: هلق نهائي!

ح.ح.: طيب. ما أنا ما بقدر قلّك.

ع.ح.: ويؤدي الى استقالة الممثلين إذاً؟

ح.ح.: ما في داعي نروح هلق بالنقاش وما في داعي نروح هلق بالتوقعات. أنا عم بقلك هيدا رأيي هلق.

ع.ح.: هيدا اللي نقال.

ح.ح.: مين قال؟

ع.ح.: نقال داخل مجلس الوزراء. هيدا نقال بين الوزراء في ما بينهم إنو إذا فتحتوا هذا الموضوع نحننا منفلّ.

ح.ح.: عم نقول هلق. طيب أنا عم بقلك هلق إنو هيدا البحث سابق لأوانه، لا التحقيق خلص ولا عرفنا وين راح التحقيق بعد، وهلق منحكي تفاصيل كثيري.

ع.ح.: طبعاً.

ح.ح.: طيب. فإذا إنت ليش مستعجل، مش إنت، يعني الفريق الآخر بالرأي عم بحكي، ما عم بقول الفريق الآخر بالخلاف السياسي. في اتفاقات حول نقاط كثيري، متفقين حول قضايا كثيري وفي نقاط عم نختلف عليها. ما في داعي للإستعجال بفتح هذا النقاش. وهون أخذ الرئيس السنيورة مبادرة وعم يبرم على القيادات. بكر اراح يلتقي، التقى بالبعض وراح يلتقي بالبعض الآخر، حيسمع وجهات نظر. سمعنا رأي الرئيس لحد، سمعنا رأي العماد عون العماد عون عم يحكي عن محكمة مختلطة. إذا صار في أكثر من رأي بالبلد. ومش رأي الثنائي الشيعة. هون نقطة ثانية بدي أكد عليها واتمنى على كل السياسيين وكل الإعلاميين نوقف الحكي عن ثنائي شيعي. في فريق سياسي إلو رأي بالبلد وإذا بدنا نبلس ثنائي شيعي ونحكي بعدين الطائفة الفلانية والمذهب الفلاني.

ع.ح.: بس طبعاً إنت بتعرف إنو العماد ميشال عون هو بالمبدأ مع، على سيرة العماد عون، حتى يكون واضح الأمر، هوي مع المحكمة الدولية من حيث المبدأ. إنتو بالمبدأ لستم معه. يعني حتى يكون واضح.

ح.ح.: ما عم نحكي عن هيك. انحكى عن محكمة مختلطة، وانحكى حكي واضح عن

محكمة مختلطة. البطرك صفير حكي عن محكمة محلية، وإذا ما أدت واجبها ومهاما بينحكي عن محكمة دولية في ما بعد. في أكثر من مستوى بالرأي.

ع.ح.: كنت عم تحكي عن الشيعة والسنة.

ح.ح.: هيدا اللي بدي أكد عليه، إنو مش كل ما واحد عطى موقف، يعني هلق إذا إما فريق من الموارنة أو فريق من السنة عطى موقف وغالبية السنة عطوا موقف بدّي إحكي عن سنّة، وهيداك بيحكي عن موارنة وفلان بيحكي عن شيعة. مش فرز طائفي هيدا. هيدا موقف سياسي وليس موقف طائفي. نحنا منأكد: رفض أي فكرة ليس موقعاً شيعياً، والقبول بأي فكرة ليس موقفاً سنياً. هيدا موقف سياسي مش مذهبي ولا طائفي ولا مناطقي مفترض يكون.

ع.ح.: بس ألا يجدر بنا أن نعترف يا حج حسين، مع احترامي لهذا الرأي، إنه هيدا التعارض بين الموقفين السياسيين عم يؤثر بجانب غرائزي إلو علاقة بالطوائف؟

ح.ح.: أنا كموقع مسؤول: أنا وإنت والدكتور غطاس وكل السياسيين والإعلاميين، مسؤولين عن التثقيف والتعبئة والتوعية باتجاهات غير غرائزية وباتجاهات غير مذهبية. أنا لما بطلع على المنبر وبقول هيدا موقف أنا عم بعبر عن موقف سياسي، ما يممس الشيعة ولا السنة ولا الموارنة ولا الكاثوليك ولا الدروز ولا حدا، هيدا موقف سياسي، الناس بتصير شوي شوي تنفس غرائزها السياسية وغرائزها الطائفية والمذهبية وتروح باتجاه موقف سياسي. نتناقش على أساس مواقف سياسية.

ع.ح.: جيّد. دكتور غطاس خوري يعني سمعت هذا الكلام، الجوليس مأزوماً كما يروج الإعلام وبعض السياسيين وبعض الإعلاميين، يعني وهيدا موقف مش منك يعني بس الحاج حسن، هيدا موقف الشيخ نعيم قاسم الذي يعني يقول يتناول ويقول إنو بعض الإعلاميين وبعض رجال السياسية عم بروجوا لشئ خطأ اللي هوّي موضوع العلاقات السنّية - الشيعية اللي...

ح.ح.: طبعاً.

ع.ح.: اللي متأثرة بهذا الموضوع. إنت بموقعك بمتابعتك وبدورك، كيف ترى، هل تعتقد أن الموضوع مأزوم أم لا؟

غ.خ.: أول شيء أتمنى أن يكون الوضع ليس مأزوماً وأن نصل الى حل، لأنو بالنهاية هذا البلد فيه مسائل أساسية مطروحة فيه، لا يمكن حلّها إلا بالتوافق. فطبيعي إنو ضمن الآلية الدستورية الموجودة عنا، في عنا مجلس نيابي وعنا حكومة، وهذه الحكومة قادرة على الحكم، ما زالت تتمتع بثقة المجلس النيابي. هلق الآن لماذا نفتح المحكمة الدولية. في كلام انحكى عن الحقيقة وعن ضرورة ظهورها الحقيقة، بس الحقيقة ما عم نطالب بأن تظهر الحقيقة لمجرد ظهور الحقيقة. يعني أنا شو بينفني إذا عرفت فلان أو علتان قام بالتخطيط والتنفيذ لقتل الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه ولم نصل الى حكم عادل بحق هؤلاء. هذه المحكمة أنشاؤها مرتبط بتنفيذ شعار الحقيقة. يعني لا يمكن اليوم إنو نتكلم عن شعار إنو نحننا نطالب بالحقيقة بس ما بدنا نعرف كيف بدنا نحاكم هؤلاء الأشخاص. كل تحقيق مرتبط بمحكمة معينة. اليوم التحقيق اللي يجريه المحقق العدلي مرتبط بمجلس القضاء بالمجلس العدلي. التحقيق اللي بيجري مدعي عام التمييز مرتبط بمحكمة الجنايات لمعرفة من هم المتهمون. المحكمة موجودة وهي موجودة حتى قبل ما يكون في اتهام أو تفكير بالإتهام.

المحكمة يجب أن تكون موجودة. لماذا المحكمة الدولية؟ المحكمة الدولية لأن هذا القضاء اللبناني بوضعه الحالي، بالأزمات اللي مرّ فيها، بالتداعيات السياسية الموجودة في المجتمع اللبناني، لم يستطع مجارة التحقيق، واضطرينا الى الإستعانة بالتحقيق الدولي. هو لم يستطع لا حتى التحقيق ولا الحكم بقضايا أقل تعقيداً من قضية مقتل الرئيس الشهيد رفيق الحريري، مثل أحداث الضنية اليوم إنت بتعرف تأجلت من أول مجلس عدلي للتاني، للثالث، بالأخر اضطرت المجلس النيابي يتدخل ويعمل محكمة ويصدر أحكام.

ع.ح.: يعني ليس هذا استعجال في الأمر.

غ.خ.: هو ليس باستعجال. هو تأكيد لأنو نحننا بعد معرفة الحقيقة نريد العدالة. وإذا كان في هنالك من هدف لإنشاء هذه المحكمة هو لتطمين هذا الفريق اللبناني الواسع اللي هوي بالمناسبة ليس سنياً وليس شيعياً وليس مسيحياً وليس درزياً، هو الشعب اللبناني بأسره يريد معرفة الحقيقة، ويريد محاكمة المجرمين. نحن نريد أن نطمئن أنه سوف يكون هناك محاكمة عادلة وشفافة تعطي أحكام لا مجال للمراجعة فيها ولا مجال للشك فيها. وهذا غير متوفر بالتركيبة الحالية للوضع القائم، بغض النظر عن من هم المتهمون.

ع.ح.: بس هلق بهذا الموضوع يعني أولاً الموضوع تشعب أكثر من موضوع التوقيت وعدم

التوقيت وإنو مستعجلين ولا مش مستعجلين. تشعب لموضوع آخر يتناول فكرة، بيصلحلي الحاج حسين إذا أنا غلطان، الفكرة الي الها علاقة بتدويل وضع البلد. أمام التدويل إنه بعدان أيضاً هناك بعض الأسئلة يريد لها حزب الله أو ثنائي حزب الله وحركة أمل الي هوي: ما هي المحكمة، طبيعة المحكمة، دورها، اختصاصها، حدودها، القضاة مش هيك.

ح.ح.: بس تعطيني الدور.

ع.ح.: إيه. بس إذا غلطان وقفني إذا غلطان. يعني هذه كيف ممكن معالجة هذه المخاوف؟

ح.ح.: ما تعطل هم.

ع.ح.: مخاوف حزب الله في هذا المجال، لأنه في مخاوف؟

غ.خ.: أول شيء فيما يتعلق بالتدويل، طيب هلق التدويل، وهوي نحنا بالمطلق ضد التدويل يعني؟! هو شو حسب الموضوع الي عم نتكلم عنو إذا كان التدويل هوي بموضوع الحريات، حقوق الإنسان، الديمقراطية، ما بفتكر حدا ضد التدويل. ولا أظن أنو حزب الله كان ضد التدويل باتفاق نيسان الي أعطى حماية للمقاومة. إنه لو ما يومتها يصير في تدويل لهذه الحادثة بعد عناقيد الغضب ودخول الطرف الدولي على المعادلة، لم تكتسب المقاومة شرعية معينة وتستمر من ضمن هذه الشرعية الي أتاحها لها المجتمع الدولي. فخلينا نرجع للموضوع الأساس. التدويل شو؟ هو تدويل يعني إذا كان في محكمة دولية بكون دولت القضاء اللبناني. نحنا عم نتكلم عن شي محدد. وبتأمل إنو يعني يكون هذا واضح. نحنا عم نتكلم عن محكمة دولية بجريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه. نحنا ما عم نجني نقول كل ملفات القضاء الموجودة في القضاء تفضلوا سلموها لمحكمة دولية ونحن متقعد نتفرج. مش هيدا الحديث. الحديث عم نتكلم عن محكمة دولية بجريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه لأنو هيدي من التدايعات الموجودة محلياً وإقليمياً تبدو أنها أكبر من أن يقوم قضاة لبنانيون بمعالجة هذا الموضوع بدون معاونة دولية. هيدا هوي الموضوع. بس بعد في نقطة ثانية كمان بدنا نقولها، إنو بالنهاية الي دول الأزمة بلبنان هوي مش المقتول، القاتل الي دول الأزمة. الي دول الأزمة بلبنان هو الذي دعا المجتمع الدولي للتدخل السفير بشؤون لبنان بمواقف كان يمكن أن تحلّ من دون هذه الأزمة. في كانه قبل صدور القرار 1559.

ع.ح.: مين يعني؟

غ.خ.: رح قول. كان هنالك بيان دعا إنه لنستدعي المجتمع الدولي للتدخل، في ضغوطات عم تمارس على النواب اللبنانيين ليقوموا بموضوع التمديد للرئيس لحد. هذا هو الي دعا ان يصدر القرار 1559 ويصدر فيه قرار آخر ونذهب من هيداك الوقت هللق بمتاهة لم تعد تنتهي إلا بمقتل الرئيس الشهيد رفيق الحريري. أنا بس يعني... برجع بكفي.

ع.ح.: منرجع على كلٍ منحكي.

البروفسور شبلي ملاط يعني إنت عم تسمع وجهات النظر. بروفسور ملاط يعني في أزمة، أزمة عميقة بين الداعين الى المحكمة الدولية الآن والرافضين لها. حتى إنه يبدو إنو موقف حزب الله بهذا الموضوع هو موقف إلو طبيعة مبدئية، وموقف الآخر إلو طبيعة مبدئية. كيف بدنا نعالج هالأزمة بين موقفين مبدئيين. إذا جاز التعبير من الناحية السياسية والقانونية أيضاً. كيف بدنا نوصل يعني؟ كيف بدنا نضهر من هالأزمة بتقديرك أنت العائد من نيويورك ومن لقاءات يعني مهمة على جانب مهم؟

ش.م.: أستاذنا الكريم، خلينا نعمل، نصنع شوية تاريخ سوا اليوم عشية معكن. اليوم أول أمر، التوضيح. التوضيح الأول ركيزته قانونية. اليوم ما بهم شو يقول حزب الله أو شو يقول الحكومة. اليوم قرار المحكمة الدولية قرار بينبع من مجلس الأمن. وهالقرار في عنده سوابق عديدة منها سوابق في رواندا وفي كوسوفو. كانت الحكومة الرواندية وحكومة كوسوفو ضد المحكمة، إنما رأى مجلس الأمن إنو ينشئ مثل هالمحكمة لأنه العدالة الدولية كانت بتطلبها. الأمر الثاني وهيدا مهم لأنه سمعنا كثير وحتى من صديقنا الرئيس فؤاد السنيورة إنه مش مستعجلين. خليني قول إنه هيدا طرح سياسي بس مش مظبوط قانونياً بالعكس.

ع.ح.: كيف يعني.

ش.م.: نحنا مستعجلين. ليش مستعجلين، مستعجلين أو لا لأنه في أشخاص اليوم بالحبس، إلن ثلاث أشهر بالحبس هول الأربع جنرالات. وصار في أظنّ تقريباً 15 أو عشرين شخص موقوف بهالجريمة، متهمين بشكل أو بآخر. هول ما منقدر نخليهن بالحبس بلا ما يصير في محاكمة إلن. ونقطة الإستعجال مهمة لأنه في طلب عالمي على إظهار هالحقيقة. ما بنقدر ننظر سنة وستين وتلاتة بالنسبة للقضية. هللق ممكن واحد يستعجل؟ أكيد ممكن واحد يستعجل.

اليوم في محكمة دولية إسمها International Criminal Court. هالمحكمة الدولية ممكن تحال إلهها هيدي القضية بقرار من مجلس الأمن هيك عم بيصير الحديث...

ع.ح.: بس نحنا مش ماضيين عليها؟

ش.م.:... بالأمم المتحدة على موضوع دارفور بإحالة لهالمحكمة. هلق في صعوبات قانونية منعالجها. بس موضوع الإستعجال وموضوع القرار مهم قبل ما ندخل بهالقصة. هلق خليني استفيد، وأنا بفهم شكوك حزب الله بالنسبة للعدالة الدولية، بفهمها لأنه بالفعل العدالة الدولية شفناها بقضية شارون. طبعاً ما كانت محكمة دولية، كانت محكمة بلجيكية وأصدرت قرار لصالح ضحايا صبرا وشاتيلا، إنما صار في تغيير رجعي للقانون في بلجيكا. اليوم في معايير مختلفة، خلينا نرفع المعايير ونرفعها بشكلين: الشكل الأول طبعاً الإستعجال وضرورة الحقيقة وطلب الحقيقة مرتبتين بشكل أساسي بالضحايا، عائلة الرئيس الحريري، عائلة الواحد وعشرين أو الإثنين وعشرين شخص يلي توفوا بـ14 شباط، إنما كمان عوائل كل الأشخاص يلي من غازي بوكروم ووزيرنا الحبيب مروان حمادة لمي شدياق طالبين حقيقة وطالين مساءلة. في طلب اليوم من كل هالأشخاص، وللأسف القضاء نفسه في لبنان يقوله، القضاء غير قادر في هذا العمل العالمي أن يتحمل هذه المسؤولية. بيقتلوهن، بيقتلو القضاة. شايفين نحنا شو عم بصير بالمحاميين بالمحكمة اللي موجودة لصدام حسين اليوم بالعراق. هلق موضوع مهم جداً بالنسبة لهالشكوك الصحيحة اللي عم يتفضّل فيها الدكتور حسين. اليوم عنا طرح وهيدا طرح مهم جداً، اللي طرحه السيد حسن نصر الله بالنسبة لقضية وطنية عندها تدايعات دولية اسمها قضية الإمام المغيب موسى الصدر. اليوم نحنا بنعرف إنو القضاء اتهم القذافي و17 شخص آخر. أظهر التحقيق إنهن ضالعين بهالقضية. وين عم نروح؟! ما عم نقدر نتوصل أكثر لأنه لسبب بسيط إنو ما عنا الآلية الدولية الكفيلة لإظهار الحقيقة والمساءلة.

ع.ح.: شو صار بموضوعنا؟

ش.م.: وصلنا بموضوعنا إنو موضوع العدالة موضوع مهم جداً ومستعجل في لبنان، في موضوع الحريري مهم جداً، وموضوع التلاقي الوطني على موضوع العدالة وتحقيق هالعدالة، للأسف لأنو العدالة اللبنانية ليست كافية وليست قادرة، تحقيق هذه العدالة على المتابر الدولية.

ع.ح.: طيب. على كلٍ نحنا منفوت على الفاصل الإعلاني ونطرح السؤال: كيف يمكن

الجمع ما بين موقفين مبدئيين حتى الآن يبدو ان نهائيين وما رأيك يا سعادة النائب الحاج حسين بفكرة التسوية التي طرحها سعد الحريري في دبي، وهي التوازن أو الموازنة ما بين الموقف من المقاومة سلاح المقاومة والموقف من الحقيقة، حقيقة من اغتال الرئيس الشهيد رفيق الحريري؟ خليك معنا.

ع.ح.: عودة إلنا معكن مشاهدينا الكرام ببرنامج الإستحقاق هذه الليلة مع الحج حسين الحاج حسن النائب عضو كتلة الوفاء للمقاومة، النائب السابق الدكتور غطاس خوري، والبروفسور شبلي الملاط المرشح الرئاسي طبعاً، شبلي ملاط فيك تتدخل بأي وقت إنت معنا لأنه live من مكتبك، فيك تتدخل بالسياق، يعني إذا لاقيت في شي يستدعي تدخلك قبل ما يجيك السؤال.

يعني حج عم نحكي بالتقنيات بعدنا. إنو بعد كبير أو مش كبير، بتاخذ 6 أشهر أو بتاخذ سنة، بتاخذ 3 سنين أو من هلق لازم، لكن في شي إلو علاقة بالسياسة، في مخاوف يعبر عنها حزب الله عبر الأفنية السياسية في موضوع إلو علاقة بالتدويل، حكينا بموضوع التدويل في إنو شي موضوع إلو علاقة بفتح الملفات، إنو هناك موضوع اليوم اللي هوي موضوع لزميلنا محمد شقير بجريدة الحياة بيحكي إنو هناك مخاوف إنو بتبلس بمحل المحكمة الدولية ما بتعود بتخلص بملفات أخرى، وربما يكون يعني عبرها في هجوم أميركي على الممانعة وعلى المقاومة. بالسياسة، كيف بدكن توصلوا للتسوية؟ لأنه إنتو متشبهين والآخرن متشبهون.

ع.ح.: خيلنا نبلش، جواب متكامل، وبوعدك بسرعة. أول نقطة بدنا نتفق عليها لا مساومة على معرفة الحقيقة في من قتل الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

ع.ح.: كلام عظيم.

ع.ح.: فلنطلع من فكرة إنو المحكمة، شكل المحكمة هو شكل من أشكال المساومة على معرفة الحقيقة، لأن الكل بدو الحقيقة لمصلحة البلد ولمصلحة المنطقة، والكل بدو الإقتصاص من القتلة والكل بدو العدالة. فإذا هاي النقطة خيلنا نحسمها، ولا علاقة لهذا الموضوع بشكل المحكمة. يعني لن نسمح لأحد أن يستفيد من شكل المحكمة كفكرة وكموضوع حتى يضيع الحقيقة. هالنقطة خيلنا نطلع منها. خلص. النقطة الثانية، سمعت من الدكتور ملاط، وبروفسور ملاط، وسمعت من زميلنا الدكتور خوري موضوع الإستعجال. المطلوب استعجالو مش المحكمة، المطلوب استعجالو التحقيق لأنو ورد البروفسور ملاط إنه في، كأني فهمت منه

وهو أستاذ بالقانون يعني بنهاية المطاف...

ع.ح.: نعم، بالقانون الدولي.

ح.ح.:... فهمت منه إنه ممكن فتح المحكمة قبل ما ينتهي التحقيق. تصحيحاً أنا بدي وضّح، لا يمكن فتح محكمة، بدء المحاكمة قبل انتهاء التحقيق.

ع.ح.: لا، إنه تشكيل المحكمة، ربما قصد، على كل من مفهوم منه بعدان.

ح.ح.: طول بالك. إذا المطلوب استعجال شي فهو استعجال انتهاء التحقيق. واللي بلشنا نسمعو من ميليس نفسه، من كوفي أنان، من الرئيس السنيورة، من حسني مبارك، إنه التحقيق ممكن يمدّ سنة، أنا بشكل محكمة من هلق والتحقق يمكن يمد أكثر من سنة. النقطة الثالثة،...

ع.ح.: هيدا بعدنا بالتقني.

ح.ح.: طول بالك، مش تقني بعدني عم بحكي هلق...

ع.ح.: خدني عالسياسة.

ح.ح.: هلق باخدك عالسياسة. المسألة الثالثة، أنا ما بوافق إنه القضاء اللبناني غير قادر على المحاكمة، القضاء اللبناني قادر على المحاكمة وقادر أنو يصدر أحكام. منو فولو الضمانات الأمنية والضمانات السياسية وكل الضمانات. نحنا، كلنا كلبنايين. شغلة ثانية...

ع.ح.: إنت فيك توفّر، مع احترامامي الكلي لحزب الله، فيك توفّر حماية لقاضي لبناني، ربما بدو يحكم بقضيته يكون فيها رئيس الإستخبارات العسكرية مثلاً، عم نحكي جدلاً...

ح.ح.: جاين للنقاش.

ع.ح.:... العسكرية السورية أصف شوكت، فيك تحميلو قراره؟

ح.ح.: فينا نوفر اللي بدنا اياه كلبنايين، لما متفق بين بعضنا منوفر الحماية السياسية والأمنية، بس قبل ما كفي في هالفكرة، بفترة ما بعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، صار في نقاش سياسي بالبلد حول التحقيق. بوقتها ممكن كان إفهم أنا الأكثرية النيابية الحالية، وخاصة يعني تحالف 14 أذار ممكن افهموا أنا إنه كيف بدن يسلموا التحقيق لسلطة هم متهمينها. مفهوم. بس اليوم هني السلطة. أو هني ونحنا الحكومة. يعني تيار المستقبل، الحزب التقدمي، القوات

اللبنانية، حزب الله، حركة أمل هني الحكومة، يعني السلطة الأمنية هني، السلطة القضائية هني. طيب، وين المشكلة؟ يعني السلطة مش قادرة توثق بنفسها إنها هي تشكل محكمة؟ شغلة كبيرة كثير هاي.

ع.ح.: إيه: نعم هي تقول بذلك.

ح.ح.: جينا، وهيدا واحد هوي مدخلنا على موضوع التدويل. إذا نحنا بدنا ندوّل الأمن وندوّل السياسة وندوّل الإقتصاد وندوّل القضاء، هلق عملياً في إشيا كثير صارت مدوّلة بالبلد وشوي شوي عم تندوّل الأمور، شئنا أم أبينا. بعد مندوّل المحكمة؟ لأي غاية؟ لأي غاية؟ إذا كان الغاية إظهار الحقيقة، نحنا كلبنانيين، أنا أثق تماماً بالقضاء اللبناني بكفاءته المهنية. مطلوب منو الضمانة السياسية والضمانة الأمنية. بعد، بالسياسة يعني فينا ننفي، في حدا بيقدر ينفي اليوم إنه في مشروع أميركاني بالمنطقة عم بعبّر عن نفسه بوضوح؟ طيب إذا اليوم منسمع كوندوليزا رايس وبولتن سفيرن بالأمم المتحدة ما بيقبل إلا ميليس. وتصريح علني مش معلومات سرية، أنا مش من عندي عم جييا. وآخر شي ما بيقبل إلا ميليس أو نسخة مستنسخة عنه. يعني هيدا، نحنا هلق إذا صرّحنا لبني محكمة جنایات إنو ما منقبل إلا القاضي فلان رئيس محكمة جنایات، تدخّل بالقضاء. كوندوليسا رايس وبولتون مش تدخّل بالقضاء لما بيتدخّلو وعم بيشدّدو على إسم رئيس لجنة التحقيق...

ع.ح.: هاي السياسة اللي عم بتخوض فيها.

ح.ح.: جايك بعد.

ع.ح.: والوصاية الأجنبية؟

ح.ح.: أوف. ليش هلق ما فيش وصاية عملياً؟ تقرير تيري رود لارسن شو؟ تقرير تيري رود لارسن أنا بفهم، ما بقبل، بفهم إنو تقريره يتطرّق لموضوع الحدود مع شمال فلسطين المحتلة المسماة إسرائيل. بقبل يقول إنو ولا الطيران الإسرائيلي راح وإجا والمقاومة ضربت قذائف. مفهوم.

ع.ح.: لكن ما الذي لا تفهمه؟

ح.ح.: شو إلو علاقة تقرير تيري رود لارسن بالموضوع الثقافي بالبلد؟ بند للإصلاحات الثقافية. شو إلو علاقة تقرير لارسن بالإصلاحات الإدارية؟

ع.ح.: ثقافة السلام.

ح.ح.: شو إلو علاقة؟ شو إلو علاقة تقرير تيري رود لارسن بالإصلاحات الإدارية وبقانون الإنتخاب المقبل؟ في حداً يقدر يقللي لارسن ما علاقته بهذه الأمور؟

ع.ح.: القرار 1559 للتذكير...

ح.ح.: ما إلو علاقة بها الأمور.

ع.ح.:... كان انفتح إذا سمحتو، ذكّرت إنت، انفتح موضوع 1559 على إستحقاق إنتخابي، على موضوع، على رئاسة الجمهورية.

ح.ح.: دقيقة. رئاسة الجمهورية. القرار 1559 وعلى موضوع الانتخابات الأخيرة. شو إلو علاقة بالموضوع الثقافي؟ والإصلاح الإداري؟ وقانون الإنتخاب القادم؟ اللي عم تصيبو السلطة اعترفت فيها الأمور بالتحقيق.

ع.ح.: جيد.

ح.ح.: هيدا تدويل، هيدا تدويل، وعم ينقلب. طيب. إجت ديبل على بيروت والرئيس السنيورة راح على نيويورك.

ع.ح.: واحتجيتو على إنو...

ح.ح.: وإجا سولانا عبروت.

ع.ح.: وكان إلكن موقف سلبي من الرئيس السنيورة.

ح.ح.: وعاطول عاطول الرئيس السنيورة بيقول، أنا بوثق بكلام الرئيس السنيورة وبتهم هوديك بمحاولة التدويل والتدخل بالشؤون الداخلية اللبنانية، الرئيس السنيورة بيقول: ما في ربط بين السياسة والإقتصاد، ديبل بالقصر الحكومي بتقول في ربط بين السياسة والإقتصاد. على الأقل بدي قول حتى كون منصف أنّ هناك محاولات أميركية دائمة ودؤوبة ولم تتوقف للإمساك بالوضع السياسي اللبناني بكل تفاصيله. أمام هذا الأمر، نحنا كلبنانيين منشوف مصلحتنا أن لا نسمح بمزيد من التدويل. نخفف التدويل.

ع.ح.: هيدي واضحة الأفكار. في فكرة بعد...

ح.ح.: بعد في فكرة أخيرة.

ع.ح.: تفضّل. لنعد إلى الدكتور وبعدها إلى البروفسور.

ح.ح.: طبعاً. أنا قلت بكون سريع قد ما فيني. الفكرة الأخيرة شو بتقول؟ إنو نحنا هلق خليّ نظر التحقيق ونشوف شو تكوين مكوناته. خاصة إنو بين بالتحقيق في مشاكل. ما بدي وهن التحقيق مثل ما البعض عمل. بدي قول بهالتحقيق بين في بعض النقاط الضعف. وبين أيضاً بالتحقيق على لسان ميليس نفسه، شو بدي هاو الشهود الي عملو مؤتمرات صحفية، ميليس نفسه بقدّم تقرير للأمم المتحدة يوم الجمعة بذكر فيه الجبهة الشعبية للقيادة العامة على إنها هي الي فخخت سيارة الميتسوبيشي. ونهار الإثنين بيعمل مؤتمر صحفي ويسألوا الصحفيين بالأمم المتحدة، بقول ما خصّن الجبهة الشعبية للقيادة العامة. أنا بس هيدي الحادثة، بقول إنو التحقيق في أسئلة حوله. خليّ ينتهي التحقيق وساعتها البحث بالمحكمة ببدا. نحنا هلق موقفنا هيك، الآخرين موقفن هيك، ما في داعي نعمل مشكلة بالبلد، ما في داعي نعمل مشكلة أو نأزم الوضع أو نكبّر النقاش وهيدا الي صار بمجلس الوزراء بالوعي الي يملكو كل الأطراف إنن قرروا يمددو، يطلبو تمديد عمل لجنة التحقيق ونأجل الموضوع...

ع.ح.: وتم تمديد موضوع المحكمة.

ح.ح.: إذاً النقاط الخلافية التي تنشأ داخل تحالف الأكثرية الي بتشكّل الحكومة، إذا الإستحقاق داهم مناقش للآخر، إذا الاستحقاق مش داهم...

ع.ح.: بس في تهديد بالخروج، بالاستقالة، واستقالة الثنائي حزب الله - أمل هي استقالة بتأثر على التركيبة اللبنانية.

ح.ح.: انتبه. إذا شو؟ أنا بدي إسأل سؤال بسيط...

ع.ح.: خليّ نعطي للدكتور.

ح.ح.: خلّصت. شو هي اللعبة الديمقراطية؟ اللعبة الديمقراطية إنك تقول أنا إذا في شي أنا مش موافق عليه بقدر إضهر من الحكومة. ما إلي حق؟ وإلا شو بكون عم بعمل؟ ومع ذلك برجع بأكدك، وعلى التلفزيون هون هلق، نحنا حريصين على استمرار عمل الحكومة، حريصين على الاستقرار السياسي والأمني والإقتصادي بالبلد إلى أبعد الحدود. لما منحس إنو في نقاط كثير جوهرية، كثير حساسة، عم نطلب النقاش والحوار حولها إلى أبعد الحدود

ومتتمنى نوصّل بالتوافق والنقاش إلى قرارات تحفظ البلد.

ع.ح.: جيد. دكتور، عدة نقاط. سجّلت إنت عدة نقاط على هذا الموضوع. الوقت لإلك.

غ.خ.: أول شيء يعني بدي قول إنو الهجوم على كل ما تقوم به الأمم المتحدة قد لا يكون بالسياسة الحكيمة. ابتداءً الهجوم أول شيء على ميليس وعلى تقرير ميليس ومن ثم على تيري رود لارسن اللي قد يكون أخطأ بعدة نقاط، وأنا منّي موافق على كل شيء إجا بتقرير تيري رود لارسن بالمناسبة، ومن ثم على مهمة بيدرسون، يعني هيدا هالهجومات أنا ما عندي مانع يكون عنّا هاالاختلاف...

ع.ح.: تتعدى عن صعيد سياق يعني.

غ.خ.: إيه. صحيح أنا ما عندي مانع يكون عنّا خلاف مع يعني دول محددة لها طابع قد يكون عندا مصالح معيّنة بالمنطقة. لكن هجوم على مؤسسات الأمم المتحدة، هجوم يحمل بطياته قلق عند اللبنانيين إنو نحنا لوين بدنا نكفّي بهيدا الموضوع؟ إنو هيدا يخلق قلق عند طرف كبير من اللبنانيين إنو نحنا غير قادرين على مواجهة المجتمع الدولي.

ح.ح.: مش طالبين نواجه المجتمع الدولي.

غ.خ.: صحيح. بس أنا عم بقول...

ح.ح.: ابدأ، ما عم نفكر بمواجهته.

غ.خ.: جيد. بس أنا، أما الهجوم عندو سلسلة هجمات عددتلك ياهن.

ح.ح.: عم نعبر عن مواقف.

غ.خ.: ابتدأت من ميليس، لتحقيقه، لغير بيدرسون، لتيري رود لارسن، يعني كان في سلسلة...

ح.ح.: استقبلنا جمهري وحكينا معه وعبرنالو عن مواقف إيجابية.

غ.خ.: هيدا الموضوع إجا بسياق...

ع.ح.: بحبّو العالم الثالث. بفضلوهن لما يكونون، لما يكونون قراب ما...

ح.ح.: بحسّو فينا.

غ.خ.: هلق أنا بدي وافق مع الحاج على شغلة أساسية إنو في مشروع أميركي بالمنطقة. صحيح. في مشروع قد يكون هيدا المشروع الأميركي بالمنطقة من أحد سماته أن يحاول فرض مصالحه إن كان في العراق أو في لبنان أو في سوريا أو في كل المناطق العربية. طيب فيكن تقولولي شو هبي استراتيجيتنا لمواجهة هذا المشروع؟ نحنا عم نطرح استراتيجية محددة: أن نتفق لبنانياً على كل شيء، ونقول للعالم هذه هي استراتيجيتنا فتنفصلوا نحكي نحنا وياكم فيها.

ح.ح.: موافقين.

غ.خ.: إذا كان عن سلاح المقاومة، وإنتم سمعت الكلام الي قالو الشيخ سعد عن سلاح المقاومة. إذا كان عن التحقيق الدولي، إذا كان عن كل شيء وإذا أنا وإياك بدنا نواجه المجتمع الدولي، منواجه متفرقين أو متوحدين؟

ح.ح.: متوحدين.

غ.خ.: منواجه متوحدين. الي يربطنا جميعاً كلبنايين هوي الدستور واتفاق الطائف. بدنا نحتكم للآليات الدستورية المتبعة. هلق بدي إرجع لهالنقطة.

ع.ح.: عال. هو عم بقلك إنو إذا ما بدي خلوني إضهر يا خبي.

غ.خ.: في مجلس الوزراء، طبعاً تستطيع أن تعترض وتستطيع أن تعترض وتخرج. هلق الاعتراض الي صار على الأداء هوي الي عندما طرح من خارج جدول الأعمال خطاب الرئيس الأسد الي حاول يناقشه الرئيس السنيورة.

ع.ح.: والذي رفض الثنائي...

غ.خ.: والذي رفض. وأنا كنت بتمنى يطلعو كلن ويتركو وزير واحد. يتركو الوزير صلوخ الي هوي وزير خارجية. يا أخي كي لا تأخذ هذا الطابع الي عم نتحدث عنه. طيب مطلوب منا نحنا كلنا الأطراف السياسية الأخرى أن ننظر إلى موقفكن كموقف سياسي منقول إنو هذا مش موقف الطائفة الشيعية. هذا موقف سياسي. طيب مطلوب منكن أيضاً إنو إنو تساهمو بهذه النظرة وتتركولكن واحد بهذه الجلسة. شغلة بسيطة يعني. مطلوب من الطرفين أن يكون هنالك ليونة معينة. مش مطلوب من طرف واحد. هذا الموضوع أدى لأنو عندما حاول مناقشة لجنة التحقيق الدولية، المحكمة الدولية وصار في إصرار أنها لا تناقش. أول شيء إنت بتعرف، رئيس الحكومة قادر أن يضع على جدول الأعمال نقطة معينة.

ع.ح.: من خارج جدول الأعمال ما يقدر داخل الجلسة. وحده رئيس الجمهورية.
 غ.خ.: صحيح. مع الاتفاق مع رئيس الجمهورية. فيك إنت ترفض مناقشة هذا الموضوع إذا تغلب مجلس الوزراء وقال: لا، بدنا نناقش. فيك تناقش وإنو ترفض حتى مبدأ المحكمة الدولية. بس الإحتكام إلى منطق إنو منطّح الوزراء كلن مجموعين، هيدا عم بيؤدي إلى هذا الجو المشنّج. وأنا بالمناسبة ما جايي لهون إنو أعمل أنا وياك جوّ متشنّج. جاين تنخلق جو تفاؤلي.

ح.ح.: ما تخاف.

غ.خ.: صحيح. أنا جايي تاخلق جو تفاؤلي بالبلد. جو تفاؤلي يكون إذا في مشروع يستهدف هذه المنطقة، الطريقة الوحيدة لمواجهته: الاحتمام إلى الدستور، خلق دولة حقيقية بالبلد، خلينا نبني دولة حقيقية، وخلق استراتيجية لبنانية موحدة. بكل المواضيع ساعتها منقدر نواجهه. وما في طريقة غير هيك.

ح.ح.: موافقين عليه.

ع.ح.: بس قبل ما أعطي للبروفسور ملاط. يعني طيب هيدا إنت كمان ما جاوبت على السؤال اللي كمان ما جاوبني عليه الحاج حسين الي هوي إنو طيب إنتو متمسكين وإنو متمسكين. رح نضل هيك معطلين البلد؟

ح.ح.: وين؟ ليش معطل البلد؟

غ.خ.: نحنا عم منقول...

ع.ح.: هنيّ بعطلو وإنو بتعطلو.

ح.ح.: طول بالك.

غ.خ.: نحنا عم منقول الحقيقة مرتبطة مش بس بكشف الحقيقة. يعني ما حدا من اللبنانيين كان عم بفكر إنو ولاّ بدي أعرف مين قتل رفيق الحريري؟ بدي أعرف مين قتل رفيق الحريري وبدي اياه يعاقب. آلية معاقبة هذا الشخص هبي عبر إنشاء محكمة دولية. هلق عبر موضوع القضاء اللبناني، لو كانت القصة موضوع في لبنان كان ممكن للقضاء اللبناني...

ع.ح.: شبلي ملاط قال، أيّد هالكلام. قال إنو بيقتلوهن للقضاة.

غ.خ.: وأنا، هيدا واحد. واتنين، إنت عم تحكي يعني هلق في اتهام لجهاز أمني يتخطى الحدود اللبنانية. جهاز أمني متعلق بالوضع الإقليمي. مينوي القاضي اللبناني؟ عم منحكي عن الجهاز الأمني السوري - اللبناني. هيدا هوي الاتهام المتوجه إليه. فإنت عم تحكي على شغلة تفوق مقدرة القضاء اللبناني. هلق أنا بتمنى...

ح.ح.: يا دكتور.

غ.خ.: بتمنى إنو يطلعوا بكرا كلهم أبرياء ويطلع يا أخي طرف تالت. عم بينحكى إنو ليش إنتو عم تتهمو...

ح.ح.: خالص التحقيق؟

ع.ح.: شبلي الملائط هناك موضوع. شفت السؤال: آخر سؤال طرحه الحاج حسين الي هوي: خالص التحقيق؟ لنفوت على موضوع المحكمة ولأ ما خالص. السؤال هوي من شقين: هوي إنو هل نستطيع أن ننشئ محكمة قبل ما يخلص التحقيق أو بدنا ننظر متل ما عم بيطلب حزب الله وفينا ننظر وما في، ما بأثر الموضوع على مجريات الأمور؟ هيدا السؤال الأول. الثاني هوي كيف يمكن أن تتحول محكمة دولية غير واضحة المعالم إلى مشروع وصاية على البلد؟ وهيدي مخاوف حزب الله. إذا بتريد بروفيسور شو فيك تعطينا بهالموضوع؟

ش.م.: نقطة طبعاً قانونية مع الاحترام للحاج. يللي في خلل فيه اليوم موجود.

ع.ح.: بس فيك تختلف مع الدكتور غطاس كان. آيه! معلش.

ش.م.: إيه كمانه، كمانه. لا بس عن جدّ تصوّري اليوم إنو هالحلقة مهمة حتى نقدم الأمور بشكل شوي جذري، ببعض التطورات الي عم بتصير مطرح ما هو مهم تصير أي بنويورك. بالنسبة للموضوع يللي أثاره الدكتور حسين، اليوم الخلل الموجود أنو هالتحقيق الدولي يتم اليوم من دون رعاية محكمة دولية. هنالك أصول معقدة تربط التحقيق الدولي بالمحكمة اللبنانية وبالأصول القانونية اللبنانية. هذا غير كافي وغير طبيعي. عامةً، لا يمكن للمحقق أن يتحرك من دون رعاية قاضي فوّه. وهو قاضي يكون جالساً على قوس القضاء. اليوم، مش موجود هيدا. إذا الاستعجال مهم من هالناحية. في شي مش طبيعي اليوم إنو عم بيصير تحقيق دولي بلا ظلّ قانوني دولي.

ح.ح.: مش مطبوط. الياس عيد. القاضي الياس عيد.

ع.ح.: في إعتراض على كلامك بس قبل ما، في إعتراض إنو في الياس عيد موجود. في القاضي الياس عيد.

ش.م.: أكيد ومن شان هيك اليوم عم تكون الأمور مش طبيعية. عندك محقق دولي بيرجع بعدانه بحول الأمور لقاضي لبناني وينصح القاضي اللبناني إنو ياخذ هالموقف وهيدك الموقف.

ع.ح.: هيدا البروتوكول اللي توقع مع الدولة اللبنانية.

ش.م.: هيدا سببه إنو ما في محكمة. هلق بيوغوسلافيا مثلاً أو برواندا، تنشأ محكمة وفي مدعي عام بالمحكمة ومحقق وقضاة محققين. هاي مش موجودة. يعني كان أحرى بمجلس الأمن يبدأ بالمحكمة بعدان يصير في تحقيق دولي تيكون في رعاية قانونية متكاملة بالموضوع.

ع.ح.: طيب. بالنسبة لإختصاصاتها حتى ما نشط.

ش.م.: وغير قصة إنو الضحايا مستعجلين وغير قصة إنو في ناس اليوم موقوفين. شي 20 موقوف مطلوب محاكمتهم. ما منقدر نضل نخلين لها لأشخاص بالحبس بلا محاكمة. وإضافة حاج، وهيدا مهم جداً لأنو أنا اللي بهمني العدالة والعدالة ما بتنفصل، موضوع المحكمة الدولية مهمة جداً بالنسبة للمتهمين السوريين. اليوم هالأشخاص ليش راحو على فيينا؟

ع.ح.: ما في متهمين.

ش.م.: ليش ما إجو على لبنان؟ اليوم إذا إنت سوري، بالوضع المشتج بلبنان، بتسترجي تجي على لبنان؟ عم بيزتوا علين حجار على الطريق. ليش راحو على فيينا؟ وليش أنا برأيي في حكمة إن يروحو على فيينا؟ لأنو الجو ثقيل جداً في لبنان لتحقيق عدالة يدخل فيها طرف مثل الطرف السوري. إذا هيدي الأمور خلينا ناخذها بعين الاعتبار ونسهل القضايا حتى نركّز شوي أكثر على موضوع العدالة نفسها، مقوماتها، وأظن من هالناحية لا أنا ولا حضر تكن ولا الدكتور غطاس مختلف فيها.

ع.ح.: شبلي الملاط، السؤال إذا عم تسمعي، بالموضوع السياسي يعني كلام إنو هيدا ممكن أحد أدوات الوصاية؟

ش.م.: D'accord، أنا الوصاية بفهمها وعندي مشكلة كبيرة بتاريخ الاستعمار ببلادنا والي تعذبنا كثير وتعذبو أهلنا في. الوصاية مطبوط، مطبوط في خطر، بس خليني وضّح

الحديث عن المشروع الأميركي، أنا بقلكن من ثلاث أسابيع كنت عم بشتراك بندوة عالمية نظمتها نقابة المحامين الأميركية. ومن الأشخاص المتحدثين المسؤول اليي بسموه Legal Advisor لـ State Department يعني أعلى شخص إسمه Bellinger، أعلى شخص بالطاقم الإداري الأميركي بالنسبة للقانون الدولي. المشكلة للمحكمة الدولية كانت جايي منه. إنتو بتعرفو موقف الأميركيان بالنسبة للمحاكم الدولية. ما بحبّوها لأنو بيخافو ينجعل عدالة دولية بتطالن.

ع.ح.: الحاج حسين عم بقول بحبّونا لإلنا بس. ما بحبّوها لإلن بس بحبّوها لإلنا بس.

ح.ح.: ممنوع تكون في محكمة دولية على الأميركان.

ش.م.: مطبوظ. بس عم بتقل حديث صار مع هالشخص وصار معي بالنسبة لهالموضوع. إنو متلكئ الرجل بالنسبة للمحكمة الدولية حتى إذا كانت Ad Hoc. يعني Ad Hoc بس إذا بتتعلق بموضوع الحريري ورفاقه، لأسباب متعلقة بنمط أميركي خاص تجاه المحاكم الدولية ومعها حق الحاج. إذا شفتو كيف موضوع الوصاية. بدو يشوف الواحد بالتفصيل شوي أكثر كيف بدو يتعاطى معه بقضية جديدة ومهمة بالنسبة لتاريخ بلادنا وللعدالة فيها، إسمها المحكمة الدولية أو المختلطة اليي هي ذات الشيء. هلق التعطيل وهيدا موضوع مهم جداً حاج. التعطيل عم يجي لأنو عنا رئيس جمهورية فقد ثقة الشعب. اليوم اليي عم يجعلنا ما نقدر نتحرك بهالقضية وكل القضايا ونفتح هالباب لو صاية دولية، رجل للأسف إسمه إميل لحود جرّ علينا الهولات بسبب، متل ما قال الدكتور غطاس خوري، بسبب هالتمديد غير الدستوري. اليوم إذا تخلّصنا من رئيس الجمهورية وصار في معركة تنافسية كبيرة صدر عنها رئيس جمهورية جديد، إنت بتتصوّر ملاً وقع دولياً بتكون حكومة متماسكة. الحكومة ما هي متماسكة لأنو في شخص إسمو إميل لحود يعتبر فؤاد السنيورة إنو هوي سبب مقتل أقرب المقربين إلو. طالما هالأمر مستمره هيك ما رح يمشي الحال. رح يكون تعطيل هيدا، رح يكون تعطيل بالمازوت، رح يكون في تعطيل بالمحكمة الدولية، بكل المجالات. من شان هيك دوركن إنتو كنيابين، كأعضاء بمجلس النواب، إنو تعجّلو قدر الإمكان خلق مناخ جديد لانتخاب رئيس جمهورية بالتنافس. ومن شان هيك طرح نفسي رئيس جمهورية. وهالرئيس الجمهورية الجديد يكون في إقبال عليه بعد الانتخاب لا مثيل له بطاقم حكومي جديد متماسك. والتحرك عندئذ يكون تحرك هائل على مستوى محكمة ومستويات أخرى.

ع.ح.: جيد. هيدي دعاية إنتخابية لإلك.

ش.م.: إيه طبعاً.

ع.ح.: على كل أهلاً وسهلاً.

ش.م.: طبعاً مع ثقة ضميرية. أنا مش عم بنزل عالانتخابات تاتسلي. أنا عم بنزل لأنو في عننا أزمة دستورية خانقة من 3 أيلول.

ع.ح.: OK. بعد الفاصل الإعلاني منرجع منفوت على مسألة المقابر الجماعية. منفوت على موضوع المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية. هيدا موضوع، بحزب الله حتى الآن هناك يعني كثيرون يعتبرون أنكم لا تقدمون على عمل، يعني هيكي تبينو إنو عم تتطلعوا بهالناس الموجودين بالسجون السورية.

ح.ح.: بعد الـ Break الإعلاني منجاوبك.

ع.ح.: خليك معنا.

ع.ح.: عودة إلنا معكن مشاهدنا الكرام بهذه الحلقة من برنامج الإستحقاق مع النائب حسين الحاج والنائب السابق الدكتور غطاس خوري والبروفسور شبلي ملاط.

كنت أنا بدي روح على موضوع مثل ما قلتكن موضوع التحقيق بموضوع المقابر الجماعية في عنجر والحديث عن مطالب تحقيق دولي فيها. الحاج حسين مصرّ بدو يرجع لموضوع، في عندو بعض التوضيحات على موضوع تقرير ميليس وأنا، كنا عم نحكي تحت الهوا تيكون كل شي واضح أمامكن مشاهدنا الكرام وهوي إنو هذا التحقيق يعتبر الحاج حسين إنو هذا التحقيق يعني ميليس طعن به في حين أن هناك وجهة نظر أخرى تقول إنو وتأخذ على حزب الله وتقول يا حاج حسين إنو طيب هجمتمو على التقرير قبل ما يخلص.

ح.ح.: نحننا ما هجمنا عالـتقرير. نحننا التزمنا...

ع.ح.: بخطط، ما في موقف من مسؤولي حزب الله إلا ما هجم على التحقيق وعمل استنفار بقواعدكن ضد التقرير.

ح.ح.: إذا منجيب جدول زمني، منشوف أيتمى بدأ مسؤولو حزب الله يعلّقوا على التحقيق. منشوف إنو ميليس بلّش بأواسط حزيران تقريباً أو اخر حزيران.

ع.ح.: إنتو في آب بلشتو.

ح.ح.: لا لا، آخر أيلول. أنا من الناس اللي عم بيتابعو التفاصيل. آخر أيلول. ليش؟ لأنو بلش أول تقرير لميليس إذا متذكر إنت، أول تقرير هوي طعن فيه مش نحنا. هوي مقدم معلومات قتللك عن الجبهة الشعبية للقيادة العامة نفاها هوي بمؤتمره الصحفي. هاي أول وحدة. تاني وحدة موضوع Mr. X. طيب. إجا فيما بعد موضوع زهير الصديق وموضوع هسام هسام. مش أنا...

ع.ح.: أخذتو وجهة السوريين فيها.

ح.ح.: لا، نحنا عم نقول ما أخذنا وجهة نظر السوريين وهلق أنا أمامك بوسيلة إعلامية وأمام كل الناس، نحنا عم نطالب هلق لجنة التحقيق توضّح مش نحنا. لجنة التحقيق قالت إنو هيدا شهد عندن من أواخر حزيران لآخر أيلول لمضى إفادته. وهي قالت لجنة التحقيق هوي شاهد الأساس عندن. وهيدا بطريقة ما صار عند السوريين وعمل مؤتمر صحفي. يا هون عم يحكي صح، يا هون عم يحكي صح. مطلوب من لجنة التحقيق، وهلق فهمنا إنو راح على فيينا. هيكي قرينا بمعلومات صحفية إنو راح على فيينا يتحقق معه. مطلوب لجنة التحقيق تقول هيدا الشي اللي عم بيصير حول التحقيق هي تقول هلق لجنة التحقيق بدا تصدّر بيان، تقريرها بمنتصف هيدا الشهر.

ع.ح.: عم يقولو من الـcontrôle إنو ما راح على فيينا. ميليس...

ح.ح.: سمعنا، قتللك قرينا بالصحف، ما بعرف. مطلوب لجنة التحقيق هيي توضّح. لا أنا بلجنة التحقيق ولا إنت ولا الدكتور ولا حدا من الموجودين. في ميليس وفريقو عم يجروا التحقيق. قتللك هو بمؤتمره الصحفي نقض فقرة من فقرات تحقيقه. مش أنا نقضتها. طيب. أنا لما بشوف هيك، بتتراكم هذه النقاط، حقي كمواطن لبناني مش كسياسي يا خيي قللك إنو في شي...

ع.ح.: أن تطرح أسئلة.

ح.ح.: حقي إطرح أسئلة عن الجدّية اللي عم يجري فيها التحقيق.

ع.ح.: بس يا حاج حسن إذا سمحتلي.

ح.ح.: دقيقة، خليني بس هالفكرة، حرصاً على إظهار الحقيقة. ما إذا حريصين على إظهار

الحقيقة ميليس مطلوب منه، هلق اعتكف ميليس وبدو يفلّ، ميليس مطلوب منه يقول شو هبي النقاط وليس صار هيك، مش أنا. النقطة الأخيرة اللي قلت أنا بدي وضّحها، بعدني عم بسأل سؤال قانوني، هل يعني ممكن تشكّل محكمة، بس فيك تقول لها المحكمة بلشي المحاكمة قبل ما يجتم التحقيق. لأ. طيب شو معنى هلق نعمل خلاف سياسي أو خلاف مبدئي حول نقطة لم يئن أو انها؟

ع.ح.: تفضل دكتور.

غ.خ.: أنا بدي بلّس من النقطة الأخيرة. أنا بفتكر الموقف الأساس اللي عم يرفض المحكمة الدولية جاء على لسان الوزير الشرع، اللي قال إنو المحكمة الدولية هبي لتدويل لبنان وفرض إملاءات على سوريا ولبنان.

ع.ح.: مبارح بمصر قالها كمان.

غ.خ.: فهيدا الموضوع تبيّن وكأنو في تنسيق معين نحنا عم نتساءل شو في إلو مصلحة حزب الله إنو يدخل بهذا الموضوع. هذا الموضوع في شكوك حول جهاز أمني لبناني - سوري متورّط بهذا الموضوع وفي محاكمة وفي تحقيق. نحنا لانستبق التحقيق. بكرة إذا هالتحقيق وحتى التشكيك بالتحقيق يا حاج مانو لمصلحة حزب الله...

ح.ح.: ما عم منشكك نحنا، يا دكتور، يا دكتور...

غ.خ.: بس خليني كفي.

ح.ح.: تفضل.

غ.خ.: رح كفي فكري. في تحقيق معين. هذا التحقيق مثل أيّ تحقيق آخر ممكن بلحظات معينة يدخل عليه شهود صادقون وشهود كاذبون. مثل أيّ تحقيق. بالنهاية نتيجة التحقيقات تعطي شو هبي الصورة الحقيقية.

ح.ح.: عظيم، عظيم.

غ.خ.: منيح. هلق اللي بدي قولو أنا بهذا الوقت: ما في لزوم لأنو نعمل هجومات. هذا التحقيق منو تحقيق أميركي، ولنو تحقيق روسي ولنو تحقيق فرنسي. هذا تحقيق يجري تحت مظلة الأمم المتحدة. في مجموعة من المحققين من مختلف الجنسيات، ما في مجال لأنو يكون للأدارة

الأميركية وحدا تأثير. نفهم إنه فيه هواجس عندكم، نفهم إنو في هواجس عند الآخرين. إن مسaire هذه الهواجس هي عم تخلق هذا الجو. نحن عم منقول اليوم هذا كأنو في تنسيق معين إنو يحكي فاروق الشرع، بصفي ممنوع علينا إنو نحكي بالمحكمة الدولية. المحكمة الدولية مطلوبة لأنو هذا الوضع يتجاوز القضاء اللبناني. ويتجاوز المتهمين اللبنانيين. نحن عم منقول فلنظمن حاج، فلنظمن إنو إنتو تسايرو مطلب محكمة دولية والتوقيت منحكي فيه بعدين.

ح.ح.: فلنظمن إنو كلنا بدنا الحقيقة وبدها تظهر الحقيقة، وعندما يظهر التحقيق بنتأجه منبلش...

غ.خ.: جيد، الحقيقة مرتبطة ب...

ع.ح.: بس بكلامك...

ح.ح.: بس بكلامو شي بدي إحكي عليه.

ع.ح.: طبعاً بس بمناسبة كلامو للدكتور الي قلت مني. إنو ما يشبه شي من التماهي أو الصدفة ما بين الخطاب السوري وخطاب حزب الله. كلام اليوم للرئيس نبيه بري الي مختصره المفيد إنو مبين نحن الشيعة مطعون بوطنييتنا ومبين الآخرين من خلال هالصورة هيدي الغير صحيحة مطعون بعرويتي. كيف بدنا نوفق بين الطعن بالوطنية والطعن بالعروبة.

ح.ح.: أنا لذلك قلت بدي، بديش رد والدكتور غطاس، بدي وضح...

ع.ح.: على كل بدي هني لدولة الرئيس على هالصورة...

ح.ح.: جملة كثير موفقة.

ع.ح.: موفق فيا.

ح.ح.: إذا كان هلق...

ع.ح.: بس ما عطانا الحل.

ح.ح.: إذا كان هلق تيار المستقبل أخذ موقف آخدينو الأميركان، أنا ما بسمح لنفسي إتهم تيار المستقبل إنو تابع أو عم بينسق مع الأميركان. لأنو أخذ موقف هو مقتنع في. هيدا لا يعني إنو تيار المستقبل تابع لأميركا وعم ياخذ أوامرو من أميركا. فإذا أخذنا نحن موقف، يمكن يتقاطع مع الموقف السوري أنا بقلك، ما بدي قول ما بسمح لحدا يتهمني، بدي قول إنو نحن

ما مناخذ أوامر بموقفنا من حدا، نحنا منفكر، منقننن بافكارنا، منحللها مطبوط، مندرسها مطبوط، ومنعلن موقفنا.

غ.خ.: أنا بوافق على الكلام، أنا ما إتهمتو إنو...

ح.ح.: لا ما قلت إنك إتهمتني.

ع.ح.: هيتت، إنو عم تحكي في هذه الصدفة.

غ.خ.: أنا قلت إنو في تقاطع، هيدا التقاطع خلق جو مش...

ح.ح.: إذا خلينا نتفق هون يا دكتور.

ع.ح.: لكن كمان ما منقدر نرجع على نفس الملاحظة اللي عطيتك اياها. ما منقدر، لا نستطيع أن ننكر يا حاج إنو هناك إستقطاب وهناك إستنفار يعني يبدو...

ح.ح.: ليك، سليمان فرنجية شيعي؟؟؟ سليمان فرنجية شيعي!!!

ع.ح.: سليمان فرنجية مخاوي بيت الأسد.

ح.ح.: طول بالك.

ع.ح.: ربيان عندن. موضوع تاني.

ح.ح.: بفترة من الفترات، مواقف العماد ميشال عون شو كانت؟ كانت قايمة القيامة بينو وبين تيار المستقبل وحزب التقدمي الأشتراكي. صار سوري؟ متل ما إتهمو البعض، ليك نحنا بلبنان خلينا نتفق، نقطة أساسية ذكرها الدكتور غطاس. هي التالية: خلينا نتحاور بهدوء ولمصلحة البلد ونظهر الموقف لمصلحة البلد. نحط الإتهامات على جنب.

ع.ح.: طيب عال،...

ح.ح.: لما يطلع التحقيق، ليش عم نستبق؟ ليش نحنا عم منقول هيك؟ لما يطلع التحقيق، إنو إذا طلعو السوريين في طبيعة ما، إذا ما طلعو السوريين في طبيعة ما. إذا طلع غير السوريين، إنو غير اللي عم منفكر فيهن في طبيعة تالته. طيب ليش مستعجلين على اتهام سوريا. إنو خلص أكيد سوريين وما فينا نحاكمين بلبنان وما بعرف شو.

ع.ح.: وليش مستقتلين بالدفاع عن سوريا إلى هذه الدرجة؟ هذا السؤال...

ح.ح.: أنا بقلّك. ليش مستقتلين مش بالدفاع عن سوريا.

ع.ح.: سألتو عنك؟

غ.خ.: لا أنا رح قول ليش. لأنو فيتزجيرالد قال كلام، رجع إجا ميليس بعد منو تقريباً قال نفس الكلام، وهلاً التقرير نفس...

ح.ح.: نفس المصدر هول. نفس المصدر.

غ.خ.: يا حاج، التشكيك بالمرجعيات الدولية شغلة خطيرة.

ح.ح.: ما عم شكك.

غ.خ.: إذا فيتزجيرالد إيرلندي.

ح.ح.: ليك دكتور، دكتور، إذا بدي بلّش شكك بالمرجعيات الدولية باخذك على لجنة باتلر بالعراق. اللي طلعت كلّها CIA. بالعراق أول لجنة مفتّشين عن أسلحة الدمار الشامل طلعت كلّها CIA.

غ.خ.: و قالو إنو ما في أسلحة دمار شامل. و بليكس قال إنو ما في...

ح.ح.: طوّل بالك. طوّل بالك. بليكس طلع غير شي.

غ.خ.: و البرادعي قال ما في nuclear.

ح.ح.: عظيم، طوّل بالك، طوّل بالك، طوّل بالك. إذا بدي فوت على هيدا الموضوع في إيه وفي لأ. في إيه وفي لأ. أنا ما عم بقلّك... دقيقة شوي عليّ. أنا ما بدي برّئ السوري، بس بدي أطلب منك ما تدينه.

غ.خ.: ما عم دينه أنا.

ح.ح.: عظيم. إذا أنا ما بدي برّئ وإنت ما بدك تدينه. ما فينا أنا وياك نظرت نتيجة التحقيق تبع ميليس أو هلق ما بعرف مين خليفته؟

غ.خ.: جيد.

ح.ح.: وساعتها هالتقرير بدو ينشر وتتشكّل محكمة؟

غ.خ.: وما فيك إنت تطمني وتقلي أنا موافق على محكمة ذات طبيعة محايدة دولية ومنتفق على التوقيت؟

ح.ح.: أنا بطمنك بما يلي: وهيدي على التلفزيون.

غ.خ.: إذا هوي التوقيت المشكل، منتفق عليه.

ح.ح.: أنا بطمنك بما يلي: عندما ينتهي التحقيق، الجميع معنيون ونحن قبل تيار المستقبل، الجميع معنيون بأن يجدوا الشكل المناسب لإجراء محاكمة عادلة تظهر الحقيقة والعدالة وتقتص من المجرمين.

ع.ح.: بروفسور ملاط. يعني الاتفاق على ما يطرحه، ما يطرحه الحاج حسين عن الاتفاق أو عفواً ما يطرحه الدكتور غطاس إنو خرينا نتفق على المبدأ ومنتك التوقيت عندما ينتهي التحقيق ربما هيدا بكون صيغة تسوية. رجعنا على البيضة قبل الدجاجة ولا الدجاجة قبل البيضة. كيف بدنا نطلع من هالدوامة هيدي؟

ش.م.: إستاذ علي، أنا أظن اللي عم بتقولو حضر تكن مرهف أكثر. اليوم في إستقطاب وفي مشكلة من شان هيك طرحت بأول الحديث موضوع العدالة الدولية. العدالة الدولية أكبر نصير للشعب اللبناني، ما لازم نتأخر، يعني ضلت الحكومة اللبنانية السابقة أشهر تأخر موضوع التحقيق وصار التحقيق. اليوم الطرف السوري عم يؤخر التحقيق، عم يعمل صعوبات لتطوير الأمور القضائية دولياً. ما رح ينجح، اليوم لا الدكتور غطاس مع إحترامي ولا حزب الله مع إحترامي رح يقررو. يلي رح يقرر هوي مجلس الأمن وحتى لو كل الدولة اللبنانية قالت ما بدي، ممكن مجلس الأمن إنو يقول نحنا بدنا نعمل محكمة دولية لأنو بتفيد الحقيقة والمساءلة بموضوع الرئيس حريري.

ع.ح.: بس برواندا هيك صار يعني.

غ.خ.: بتسمحلي بس.

ش.م.: وهيك صار أصلاً. خرينا نحكي، نتقدم شوي لأنو عقيم الحديث عن الفرامات المطروحة بلبنان أو بسوريا عن موضوع المحاكمة الدولية. الموضوع الأساسي اليوم هوي دور الضحايا بالمحاكمة. مع إحترامي لحزب الله أو الدكتور غطاس. الناس الأساسيين بالموضوع اللازم نسأل رأيهم هم الضحايا.

ع.ح.: لآ، في موضوع وطني بس كمان.

ش.م.: OK. الرئيس الحريري وعيلة الرئيس الحريري عم تطلب هيك. مين بلبنان بيقدر يشكك بمطلبين؟ حتى لو غلطانين. ليش عم بتشككو بمطلبين. الضحية قبل كل شي رأياها. من شان هيك طرحنا بنيويورك إنو ضروري اليوم من غازي بو كروم لمي شدياق إنو يصير في لآنو هني طالبين محاكمة دولية للجنة يللي بيكشفن التحقيق.

ع.ح.: طيب بتسمجلي كلمة. كان بدو، كان بدو يدخل على...

ش.م.: خلينا نُقبل على العدالة الدولية، ما نتأخر عنها.

ع.ح.: بس سمجلي، كان عندك تعليق؟

غ.خ.: عندي تعليق بسيط...

ع.ح.: بدو يحكيك الدكتور غطاس.

غ.خ.: عندي تعليق بسيط...

ش.م.: تفضل.

غ.خ.: هوي بالنهاية القرار للمحكمة الدولية مثل ما كان قرار لجنة التحقيق الدولية. هو قرار أخذو مجلس الأمن ويمكن ياخذ قرار مجلس الأمن.

ش.م.: بالضبط.

غ.خ.: لكن هدف هذا الحوار مش حزب الله أو نحنا منقرّر، يمكن نحنا ما نقرّر.

ع.ح.: لا، إنو نحمي البلد.

غ.خ.: هدف هيدا الحوار ننشئ شبكة أمان وطنية تتقبل هذا الموضوع بتفاهم وطني حد أدنى.

ع.ح.: حتى ما يفوتو اللبنانيين ببعض.

غ.خ.: بشكل ما نفوت بعضنا واليوم بلّشت الحديث إنو أنا بدني إتفاهم أنا والطرف الآخر إنو كيف نحنا منقدر نحمي البلد. منحمي البلد إنو نتفاهم كلنا سوا. هيدا هوي الهدف مش إنو نحنا بدنا نقرّر عن مجلس الأمن.

ع.ح.: تفضّل كملّ فكرتك.

ش.م.: خلينا. هيدا موضوع مهم. وبيرجعنا لموضوع بهمني أكثر، خاصّة بوجود الأصدقاء من حزب الله. اليوم موضوع الضحية وأسبقية الضحية على سائر المعنيين بجريمة، هوي الأمر الأقدس والأساسي. منشان هيك منرجع لموضوع، طلبي ملحّ للقيادة في حزب الله. ما عندي شك إنو الرئيس برّي بيوافقني على هالموضوع. ما بقا تتأخروا عن موضوع العدالة الدولية لأنو هبي اللي رح تفيدينا بشكل اساسي بموضوع تغيب الإمام موسى الصدر. هيدي مسؤولية تاريخية عليكم. ما تأخروا بهالموضوع، ما تستقطبوا الأمور، ما تخافوا من العدالة الدولية لأنو هبي وحدا اليوم بتقدر متل ما الطرح كان ذاته مع السيد صدر الدين الصدر لما رحنا عأسترايا: الحقيقة والمساءلة. الحقيقة والمساءلة في موضوع وطني عالمي قضية الإمام الصدر، بدنا نلجأ للعدالة الدولية، فما تأخروا. بتكون سابقة مفيدة جداً وعمّا حديث مع الرئيس السنيورة بهالموضوع وهو متفهمّ. ما تأخروا هالموضوع لأنو أولاً ما بتنفع. مجلس الامن رح يقرّر شتم ام أبيتهم، وثانياً خلينا نكون كلنا سوا بهالموضوع لأنو أوسع من موضوع الرئيس الحريري ورفاقه، بيمتدّ للضحايا من غازي بوكروم ومروان حماده إلى مي شدياق وبيمتد لأموار أساسية ورح نرجع لموضوع المقابر هلق، قضية وطنية عالمية هي قضية الإمام موسى الصدر.

ع.ح.: عال. إنت فتحت الموضوع المقبل بعد الفاصل الإعلاني: مقبرة جماعية. حاج حسن شفت هالصور.

ع.ح.: ليش عم بتأرجيني إلي يعني.

ع.ح.: لأ، رح فرجيك. شو رأيك فيها هيدي.

ع.ح.: نحنا أكثر ناس عانينا من الظلم والقتل على يد إسرائيل.

ع.ح.: بس هيدي لأنو مركزها بعنجر.

ع.ح.: يعني ممكن يصير في تحقيق وتبيّن الحقائق قبل ما نتهم.

ع.ح.: ما رح نتهم. لكن بس بأحد البيانات اللي أصدرها، أصدرها الإخوان السوريين إنو هيدي من نتائج القتال بين عون وجعجع سنة 88-89 و90. يعني ما يعرف كيف قتلو هودي وصارو هونيكي. على كل خليكنا معنا.

ع.ح.: موضوعين بهذا القسم مشاهدنا الكرام بهذه الحلقة من برنامج الاستحقاق مع

النائب الحاج حسين الحاج حسن والدكتور غطاس خوري النائب السابق والبروفسور ملاط. موضوع المقبرة الجماعية حكينا فيها. قبل فرجيتك صورة، قلتلي ليش عم تفرجيني اياها. بفرجيتها كمان للدكتور الصورة وكان في إلنا تعليق، وأيضاً بدنا نحكي عن موضوع المعتقلين والموقوفين في السجون السورية وهذه قضية بلّشت أيضاً تكبر. طيب. أول تعليق من الدكتور، من الدكتور غطاس خوري حول هذه الصورة إذا بيفرجونا ياها؟ إذا فيكن تشوفوها. صورة تماماً، صورة نبش الجثث بأول يوم بالتركتورات. يعني كيف بدكن ينكشف عن هذه الجثث بهذه الطريقة المتخلفة من البحث الجنائي. هذه أيضاً منحّب نوجه رسالة إلى القوى الأمنية بهذا الموضوع. حاج كان عندك موضوع وكان عندك موقف وكان عندك معلومة حول قضية المقابر الجماعية في عنجر.

ح.ح.: أولاً ياكشف هذا العدد من الجثث. من الطبيعي أن يتحرك القضاء والقوى الأمنية المختصة لتجري بحث جنائي حول تاريخ وفاة هؤلاء الأفراد، البشر. طبعاً يمكن ما يعرفون مين هني وشو جنسياتن. هلق بقول ليش عم بقول شو جنسياتن. من الطبيعي إنو يصير هذا البحث حتى يتم تحديد تاريخ الوفاة ومعرفة ظروف الوفاة إذا في إمكانية طبية لمعرفة ظروف يمكن أنا كوني قريب من هذا العالم، عالم العلم الفيزيائي. إنو يقدر الواحد يحدد تاريخ الوفاة بفحوصات معينة بس ما يعرف إذا يقدر يحدد إذا زال اللحم كلاً، إلا إذا كان في شي بالعضم ميين، كسور أو إصابات. على كل حال، مفترض ننتظر التحقيق لنحدد.

ع.ح.: وماذا عن المعلومة؟

ح.ح.: المعلومة، في يمكن شي شافو كل اللبنانيين، هوي المؤتمرات الصحفية لتلات أشخاص لحد الآن اللي أفاد واحد ممن إنو، وهلق المعلومة اللي أنا خاصة فيبي قولاً: أفاد أحد المواطنين بمؤتمر صحفي مبارح إنو دفن في هذا المكان عدد من المواطنين وعدد من الجنود السوريين أثناء القصف الإسرائيلي سنة 82. مؤتمر صحفي لأحد أبناء المنطقة أيضاً إنو في مشاكل معينة حصلت ودفن هناك عدد من المواطنين: المعلومة هيبي: اتصل فيبي أحد المسؤولين الصحيين الفلسطينيين اللي قلّي إنو كانوا يدفنوا موتاهن بهذه المنطقة. المطلوب، هاي المعلومات كلها اللي تكوّنت سواء بالأدلة الجنائية، سواء بإفادات المواطنين وسواء بغير كل الوسائل الممكنة أن يجري تحقيق لمعرفة ظروف هذه المقبرة التي اكتشفت. علماً أن الجو السياسي اللي نعمل حول هالقضية عم يبصّب بنفس المناخ السياسي الموجود.

ع.ح.: نعمز.

ح.ح.: وللأسف، عم بيتشجّج الجو أكثر، بين لبنان وسوريا المقصود، مش بين اللبنانيين. أنا بتمنى شغلة. هناك قضايا خلافية بين لبنان وسوريا. انحكى هلق عن موضوع المعتقلين اللبنانيين بسوريا.

ع.ح.: نعم، وبدي اعرف شو موقفكن انتو.

ح.ح.: نحنا مع إيجاد كل الحلول لهؤلاء المعتقلين إن كانوا موجودين، عم بقول إن كانوا موجودين مش متبنيّ إنو مش موجودين ومش متبنيّ إنو موجودين، بمعنى إنو ما عندي معلومات خاصة أنا. إذا كانوا موجودين، ظروف إعتقالن شو هيبي وليس معتقلين.

ع.ح.: تدخّل الصليب الأحمر.

ح.ح.: وليس معتقلين ويتم معالجة هذا الأمر بين الدولتين اللبنانية والسورية. بس بدك إنت عم تحكي هلق كسياسي، بدك جو هادئ. تهذا العلاقات اللبنانية - السورية شوي لتعالج هيدا الكم من ترسيم الحدود لمشكلة، بالأساس، القضية الأساسية اللي هي قضية الشهيد الرئيس الحريري اللي أنا ما بتهم سوريا فيها بس في جو لبناني ضد سوريا فيها. وبالتالي انعكس جو سوري تجاه اللبنانيين فيها. طيب، لقضايا الحدود، ترسيم الحدود، للقضايا الاقتصادية اللي عم تتشعب، لموضوع المعتقلين، وهلق إجت موضوع المقابر اللي دغري اتهمت سوريا فيها.

ع.ح.: فينا نقول جغرافياً مش قليل الإسم يعني مكان عنجر هاي.

ح.ح.: صح. يمكن من سوء الصدف. خلي يبين التحقيق. ليش عم قول. مثلاً ترسيم الحدود. بمنطقة بعلبك-الهرمل اللي أنا نائب عنها، محافظة بعلبك-الهرمل، في عنا مشاكل حدودية بين أكثر من ضيعة لبنانية وضيعة سورية عمرها 50 و60 سنة. يعني قبل إستشهاد رفيق الحريري، الشهيد رفيق الحريري بسنوات، وقبل الطائف بسنوات، وقبل دخول السوريين على لبنان بعشرات السنين أيضاً، هيدا المشكل موجود. طيب. يعني إيام الرئيس شهاب كان موجود وإيام الرئيس حلو كان موجود، إيام الرئيس شمعون موجود طب ليش...

ع.ح.: منخلّيه؟

ح.ح.: ما عم بتقول منخلّيه، انتبه. أنا ما عم قول نخلّيه. انتبه شو عم قول. عم قول جينا كل هالملفات الخلافية مع السوريين حطيناها عالطاولة عم نزيد عليها قضية نحنا متهمين فيها

سوريا، بعض اللبنانيين متهمين فيها سوريا، هي قضية إغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. ما صار كل قضية عم يضيفها عم بيزيدها لهيذا النار الملتهب بالعلاقات اللبنانية - السورية. وهيدا برأيي، ليس من الحكمة معالجة هالحجم كله من الملفات بهذه الطريقة. ما عم قول عدم معالجتها، ما عم بتبني عدم معالجتها وما عم بدعي لعدم معالجتها. عم بقول خلي هالعلاقات اللبنانية السورية تهدأ شوي. ما عم نقول علاقات لبنانية - سورية صحية ومميزة وطبيعية؟ هاي منا صحية ومنا مميزة ومنا عادية ومنا طبيعية. بالعكس علاقات متوترة. وعم نجيب ملفات إضافية قد هيدا الملف يطلع في ملفات لسوريا وقد ما يطلع في دور، بس إتهام سوريا مباشرة وتجميع هالملفات هالطريقة بيخلي إمكانية معالجة هالملفات إمكانية غير قائمة.

ع.ح.: دكتور غطاس يعني، إنتقالاً من المقبرة الجماعية، مقبرة عنجر إلى موضوع المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، وصولاً إلى الملف اللي فتحه وقصة العلاقات اللبنانية - السورية.

غ.خ.: أول شي فيما يتعلق بالمقبرة الجماعية، يعني أشرت حضرتك إلى موضوع التنقيب الجنائي عن هذه المقابر، إلو تقنية معينة، يعني يجب أن تتبع لنقدر نعرف حقيقة شو هوي الوضع وما نزيل غالبية الدلائل اللي بتعطي عن تواريخ دفن.

ع.ح.: يعني عم ينشو بالبوكلمن يعني شغلة غيبة. أول مرة بشوف هيك.

غ.خ.: يجب مراعاتها وخاصة الهيئة الأجواء مفتوحة على مجموعة من المقابر الجماعية. بلشت يعني طبعا متل ما بتعرف إنت وزارة الدفاع، وهلق انتقلت هيدي لموضوع عنجر، وقد يكون هنالك أمكنة أخرى. أنا اللي بدني قولو بهيدا الموضوع: سمعت مطالبة بلجان تحقيق دولية وقد يكون يعني هذا الشيء إلو مبررات. بس فينا نقول شغلة؟ في مجلس نيابي عنا، مجلس نيابي يجب أن يضع يده على المقبرتين اللي اكتشفوا حتى الآن ويقوم بتحقيق معين عبر لجنة برلمانية بهذا الموضوع، قد تكتشف هذه اللجنة البرلمانية عبر توفير كل الأدلة لها، مسائل بتحل قضايا كبيرة وأنا بهيدا الموضوع بفتكر يعني يجب المبادرة من قبل المجلس النيابي على هذا الموضوع.

ع.ح.: على كل صار في إجتماع برئاسة ميشال موسى وصار في موقف لكن موقف مش أكثر.

غ.خ.: ممكن للمجلس النيابي أن يشكل لجنة تحقيق برلمانية بموضوع بهذا الحجم، وهيدا

بساير الحاج إنو ما نطلع دغري على موضوع الدولة. إنو فينا نحنا نعمل شي على الأقل بيننا، نشوف شو هوي الموضوع. هلق بما يتعلّق بموضوع العلاقات اللبنانية - السورية، العلاقات اللبنانية - السورية متشجّة منذ مقتل الرئيس، استشهاد الرئيس الشهيد رفيق الحريري. الطرفين مش عم بيساعدو. مبارح كان في كلام سوري حول إنو ميليس غلّط ويجب أن يعتذر.

ع.ح.: هيدا كلام الرئيس الأسد.

غ.خ.: في أخطاء كمان سورية في لبنان لم يتم الاعتذار عنها ولا يتم التراجع عنها. أخطاء متعددة وكثيرة. بفتكر يجب أن أشير هون لكلام قالو النائب سعد الحريري حول إنو الرئيس الحريري كان حليف من الحلفاء الرئيسيين لسوريا.

ع.ح.: نعم.

ح.ح.: مطبوط.

غ.خ.: والرئيس الحريري من شان ما ننكر هيدا الموضوع...

ع.ح.: وقد فعل الكثير من أجله.

غ.خ.: فعل الكثير من أجل أن تتغيّر منحى العلاقات اللبنانية - السورية. وكان عنده خطة. كان كل العالم بتعرفها، إنو يا خيي منعمل إنتخابات رئاسية، منجيب رئيس جمهورية جديد، كائن من يكن هذا الرئيس، منعمل إنتخابات نيابية، منألف حكومة وندير شؤوننا بنفسنا. وبهذه الطريقة نستطيع أن ننهض بالبلد وأن يكون في هنالك ندية بالعلاقة بين لبنان وسوريا ونستطيع أن نمارس حكم حقيقي لا حكم سوري. هيدي كانت نظرتة للأمر. للأسف ذهبت الأمور باتجاه آخر وتم فرض التمديد، وتم سلسلة من، وطبعاً من القرارات الدولية و...

ع.ح.: معقول يكون اغتيال من أجل هالفكرة هيدي. إنو مندبر حالنا بين بعضنا؟

غ.خ.: أنا بالحقيقة ما بعرف ليش اغتيال الرئيس رفيق الحريري. أنا ما بقدر فكر بأي لحظة إنو كان في سبب واحد بخليّ حدا يفكر باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

ع.ح.: عطيت سبب إنت.

غ.خ.: أنا قلت إنو هيدا سبب غير كافٍ وهيدا غير مقنع. وأنا عم بقول إنو في سلسلة أخطاء ارتكبت بلبنان أدت لمطرح ما نحنا وصلنا، وأدّت إلى تآزيم العلاقات اللبنانية - السورية

بهذه الطريقة. الآن في صعوبة إنك تبحث بهدوء بموضوع تحسين العلاقات اللبنانية-السورية. في صعوبة إنك تبحث بهدوء قبل اكتشاف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين عن هذا.

ع.ح.: إذاً مثل ما قال الحاج حسين: لشو عم نتقل على هذا الملف المأزوم؟ يعني إذا نحنا...

غ.خ.: بس أنا بدي وافق معه. موضوع الحدود، ترسيم الحدود، في قرار أتخذ الجيش اللبناني والسوري بترسيم الحدود قبل ما تصير كل هالمشاكل، في لجنة مشتركة معمولة. وما كانت شي جديد هيدا. بس طرح أي مبادرة الآن بهذا الوضع بتخلق أزمة حقيقية. فطبيعي إنو، قد يكون من المفيد أن لا نذهب أكثر من متابعة موضوع التحقيق ونتائجه قبل ما ندخل بمبادرات جديدة.

ع.ح.: طيب. إذا قرينتك هالتصريح أو بعض مقطع من التصريح الوزير فاروق الشرع مبارح بمصر بعد ما قابل الرئيس المصري حسني مبارك: إن سوريا تريد أفضل العلاقات مع لبنان كما يريد لبنان أفضل العلاقات مع سوريا، لكن المشكلة تكمن في محاولة البعض داخل وخارج لبنان تدويل المسألة اللبنانية. ويقول: سوريا لا تريد تضخيم الأشياء وإنما تسعى للوصول إلى الحقيقة ومعرفة من هم وراء الجريمة النكراء. ويجب ألا يستخف أحد بعقول اللبنانيين أو السوريين والعرب بصفة عامة. تعليقك؟

غ.خ.: تعليقي إنو من وصف القرار 1559 بإنو قرار سخيف.

ع.ح.: تافه.

غ.خ.: تافه ومن ثم اضطر للتعامل معه ولآخر بند هو بالتالي كان في مفارقة مبارح، في مفارقة أخرى على إنو لجنة التحقيق الدولية والأمم المتحدة لا تريد التعاون مع سوريا وإنو أغلقت كل الأبواب. بعد 24 ساعة بصرح نائبه إنو لا، تم اتفاق حول تسوية معينة بفيينا ومشت الأمور. يعني أنا لا أريد الدخول بهذه التفاصيل كلها لكن الي بدي قولو الاعتداء على إرادة الشعب اللبناني أدت إلى التدويل.

ع.ح.: طيب. وبعدان لما بيقولوا دمشق تحاول بذل كل جهد ممكن لتحسين العلاقات مع لبنان من دون أن تضع أي شروط على تحسينها. لكنه يقول: أنه كلما بادرت سوريا بتحسين العلاقات مع لبنان نجد هناك من يعترض عليها داخل لبنان. يعني ربما أنتم المقصدون،

تيار المستقبل أو أحد الأطراف.

غ.خ.: أظن أن...

ع.ح.: إنو عملت كل شي وإنو عم تضربوا بهال...

غ.خ.: يعني هللق ما عرفنا شو الي نعمل. نحنا كل ما نطالب به تعاون مع لجنة التحقيق الدولية وتنفيذ القرار 1636 بما يتعلق بلجنة التحقيق الدولية وإظهار الحقيقة. هذا كل ما نطالب به. إذا تم التعاون مع لجنة التحقيق الدولية وإظهار الحقيقة، ما إلنا أي مطلب آخر سوى إنو من يكون متورطاً يؤخذ إلى العدالة، إنشالله ما يطلع حدا متورط.

ع.ح.: ما حكيتني عن موضوع المعتقلين في السجون السورية.

غ.خ.: المعتقلين في السجون السورية، أنا كنت من الأشخاص الي اعتقدوا أول ما إجا الرئيس بشار الأسد وقال إنو أطلق جميع السجناء اللبنانيين في السجون السورية. كنت من المعتقدين إنو انتهى هذا الملف. وإذ يتبين بعد فترة إنو أطلق 5-6 مع مجموعة أخرى ومبارح كمان تم إطلاق 5-6 آخرين مع مجموعة أخرى من المعتقلين السياسيين. لم يكن هنالك مصداقية بالتعامل من الطرف السوري مع قضية المعتقلين. لذلك هذا الموضوع يجب أن يحلّ بإطار تبيان ما حدث لهؤلاء الأشخاص الي معروفة أسماهم وموجودة. في منن أهلن عندن إثباتات كاملة إنو موجودين بسوريا وفي منن ما عندن إثباتات كاملة. تبيان مصير هؤلاء الأشخاص: من هو ما زال على قيد الحياة أنو قول ما زال على قيد الحياة، ومن توفي منهم إعلام الأهل بأنه توفي. لأنو هيدا موضوع إنساني لا يمكن أن يترك.

ع.ح.: بروفوسور ملاط يعني منرجع لموضوع، نفس المواضيع هي المقابر الجماعية، الموقف من هذه المسألة. رأيك إنو صار في إستعجال لاثام بعض الجهات سوريا من خلال الموقع وبرأيك هل أنت توافق على تحقيق دولي في هذه المسألة؟ قبل ما نحكي على موضوع آخر الي هوي المعتقلين في السجون السورية.

ش.م.: إستاذ علي تحت إشرافك خليني وسّع شوي الحلقة بمواضيع فقط برنامج بمستوى الي عم بتديره بيسمح فيها. اليوم هالمقابر الجماعية، القضية الوحيدة يليلي ظاهرة فيها إنو عندنا تاريخ قديم. تاريخ بعود سنوات إن لم نقل عقود. الطرح المباشر طبعاً هو طرح يتعلق بالتحقيق وآليته واحترام التقنيات. بعتمد كلنا متفقين على الموضوع. بس طرح أهم هوي التعامل مع

تاريخنا. التعامل مع تاريخنا إنتو بتعرفو إنتو بعد سنة التسعين صار في نوع من القرار إنتو مننسى كل شي ومنرجع منبلش كأنو ما صار شي. ما ظبتت هاي. ما ظبتت وهاي المقابر الجماعية عم تذكرونا إنتو في عنا تاريخ أليم من الإجرام ببلادنا بعد ما طوينا صفحته. هلق كيف منقدر نظوي صفحته؟ منرجع عالموضوع اللي طرحه الإستاذ غطاس. اليوم بدنا قيادة جديدة وقيادة جديدة بشكل خاص لرئاسة الجمهورية. ليش بدنا قيادة جديدة؟ لأنو موضوع المقابر الجماعية ييطرح سؤال عميق بالنسبة لتاريخ الإجرام بلبنان. وعلى مستويات مختلفة. خليني أطرح هيدا الموضوع بالنسبة للمقابر الجماعية، خاصة المقبرة اللي اكتشفت في...

ع.ح.: عنجر.

ش.م.: في اليرزة مبارح.

ع.ح.: في اليرزة.

ش.م.: لأ، اليرزة. ليش اليرزة؟ لأنو أنا سمعت وهاي أول مرة كنت بسمعتها. سمعت من الرئيس الهراوي 11 سنة الماضية في لقاء جمعنا إنتو ب13 تشرين سنة التسعين، بالمعركة يلي منعرف كيف عموماً صارت واللغط الواسع بالنسبة للعماد عون إلى آخره. قتل بحسب الرئيس الهراوي، قتل في هذه الحادثة نهار 13 تشرين، 750 جندي سوري. 750 جندي سوري. هيدا موضوع بالنسبة للسوريين ما عم يحكو عنه. يصطفلو. بس هيدا موضوع بالنسبة لرجل قانون ومحبّ لحقوق الإنسان، ما بيتستّر عليه بسهولة. هيدا التاريخ الأليم يلي عنا وبسوريا. تاريخ صعب بدنا نجابهه بس ما بنقدر نجابهه بالقيادات الحالية. ما منقدر نجابهه لأنو مطلوب مستوى مانديلاً.

ع.ح.: جبران تويني اليوم طرح سؤال على رئيس الجمهورية إنتو عندما كان قائداً للجيش وطبعاً كان هيدا الموضوع بحث في المجلس النيابي وعلى شكل سؤال للحكومة: لماذا لم يبادر رئيس الجمهورية إلى يعني حلّ هذه المسألة والإشكالية اللي هيا قصة العسكريين المدفونين باليرزة كمان؟

ش.م.: مطبوط. هلاً هيدا الطرح بعيدنا كمان، كمان طلب تاريخي للحاج ما زالو موجود بالنسبة للموضوع. اليوم في صلف...

ع.ح.: بتطلب منه اليوم، يعني الليلة.

ح.ح.: بمون البروفسور.

ش.م.: إيه. لأنو سبب اليوم، أنا اليوم طرحي الرئاسي طرح جامع. OK. أنا بدي إسمع شو المشاكل الي عندن بالأطراف خاصةً بالأطراف الشيعية بالنسبة لمواضيع مختلفة، لأنو ما رح نتقدم بلا هيك.

ع.ح.: إيه. بس خلينا بالموضوع. هلق رجعنا على قصة رئاسة. خلينا بالمقابر الجماعية والتحقيق الدولي.

ش.م.: إيه. ما هيدا هوي الموضوع إستاذ علي. قصة المقابر تتشوف اليوم كيف المقابر مرتبطة بهالأمر. بترتبط بهالأمر لما نقول لازم يكون في إعادة نظر بالتاريخ الأليم بلبنان، ما منقدر نستثني حداً. ما منقدر نستثني حداً. ما منقدر نستثني الأشخاص يلي قتلوا، يلي قتلتن إسرائيل، المغيبين. في مواضيع صعبة جداً. إنها تحتاج إلى قيادة جديدة، قيادة حقوق إنسان، قيادة مفكرة جديدة تطرح العدالة وحقوق الإنسان في الصلب. اليوم إميل لحود ما يعرف شو يعني حقوق الإنسان. وهوي نفسه إميل لحود أنا بتذكر إيامها ما كنت بالبلد، بس صار في مظاهرة قوامها الأساسي كان حزب الله وكان رئيس جيش وأطلقوا النار على المظاهرة، بتذكر بشكل واضح إنو انزعجت. معقولة! طيب مظاهرة.

ع.ح.: بأوامر من القيادة السياسية ما هيك؟

ش.م.: نعم؟

ع.ح.: عم بيتسم الحاج.

ش.م.: ما منقدر، تاريخ لبنان، الله يرحم كمال جنبلاط بذاكرة شاعر الأرز إنو تاريخ لبنان لا يتجزأ، لا يتجزأ التاريخ. إنما المشكلة الي عندي مع حزب الله والطروحات من وقت ما توفي الرئيس الحريري، من وقت ما اغتيل الرئيس الحريري، إنو عم يتأخروا. عم يتأخروا عن الجو اللبناني المطالب بالحقيقة، ما لازم يتأخروا بالعكس لازم يُقدّموا، ومن الطلبات الأساسية يتعدوا عن إميل لحود لأنو العقبة الأساسية اليوم لبداية جديدة بمستوى مختلف هي الرئاسة.

ع.ح.: طيب خلينا موضوع إميل لحود نأجله. موضوع المعتقلين اللبنانيين قبل ما أخذ الـ break الإعلاني إذا بتريد المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية.

ش.م.: لأ. هيدا سؤال سهل. المعتقلين اللبنانيين، اليوم أنا بيت خوند إجو لعندي. OK.
بتقدر تقلن لبيت خوند أخروها يا شباب نحنا عنا علاقات مع سوريا، ما منقدر نزيد الملفات.
ما بيقدر الواحد يروح عند الضحية ويقلن طولوا بالكن خلينا نشوف سياسياً كيف الأمور عم
تتجه.

ع.ح.: إيه بس نظروا بيت خوند.

ش.م.: منرجع لموضوع الإمام الصدر. معقول اليوم نقول لأ. نحنا بدنا، في علاقات عربية
مميزة وليبيا إلى آخره، بدنا نأخر هيدا الطرح لأنو بتعرفوا كيف الوصاية الأميركية والتدخل
الأميركي. ما منقدر. ما بيقدر الواحد يقول للضحية، لازم على الضحية تقول، هيدا حديث
جميل جداً للإستاذ عقل عويط بمناسبة إحدى مقالاته كانت بالنسبة لجنين وقتها: على الضحايا
أن يخطوا المستقبل.

ع.ح.: طيب. حاج حسين بدي آخذ ال break. في إشارة كثير مهمة، صار أشار إلها عدة
مرات، أكثر من مرتين البروفسور ملاط هبي قصة التحقيق في قضية الإمام المغيب موسى
الصدر. ما شفتك يعني عملت إشارة فيها بمعنى إنو هل توافق على مسعى دولي لهذا الموضوع؟
هل هذا الموضوع مطروح عندكن في سياقات النقاشات داخل الحزب؟ هيدي قضيتكن أيضاً،
موسى الصدر هو إمامكم.

ح.ح.: بتعرف ليش ما عملت ولا إشارة؟

ش.م.: سيد حسن طرحها. أول مرة طرحها السيد حسن.

ح.ح.: بتعرف ليش ما عملت ولا إشارة؟

ع.ح. ليش؟

ح.ح.: لأنو أي إشارة مني هلق حتبين وكأون نحنا عم نطرح قضية السيد موسى مقابل
كل القضايا اللي عم تنطرح. ويفهم إنو هناك موقف شيعي يريد أن يضع هذه القضية مقابل
تلك القضايا. بالحقيقة هيدا هوي السبب الوحيد اللي ما دفعني إني أطرح هالقضية فقط. أما
قضية السيد موسى بقلك للأسف كونك إنت فتحت المجال وكوني أنا علقت هالتعليق بقلك
للأسف لم تنل الاهتمام الوطني الكافي ولا الاهتمام العربي الكافي ولا الاهتمام الدولي الكافي.
ولم تشكل لها لا لجنة تحقيق لا محلية ولا عربية ولا دولية ولا محكمة ولا شي.

- ع.ح.: دكتور. بموضوع الإمام موسى الصدر قبل ما أخذ الفاصل.
- غ.خ.: يعني إنو أنا بوافق إنو لم تنل الاهتمام الكافي وطبعاً جرت تسويات معينة أدت لأنو هذا الموضوع يتأجل للأسف.
- ح.ح.: وما علقت فقط حتى لا يفهم أي لبناني إني عم بنحط قضية السيد موسى تغطي على قضية الرئيس الحريري أو على قضية تانية من القضايا اللي عم تنطرح.
- ع.ح.: بعد الفاصل الإعلاني، القسم الأخير من برنامج الاستحقاق عن موضوع الرئاسة. مع إنو شبلي ملاط فتح هالموضوع عدة مرات.
- ح.ح.: بس كثير أسئلة بدي علق عليها.
- ع.ح.: بتعلق أكيد. إلك كل الحق. هل طويت الصفحة؟ هل تأخرت؟ هل هناك من جديد على موضوع الرئاسة بين مختلف الفرقاء؟ ومن يطيح بالرئيس لحد أو من يدفعه إلى التنحي عندما تحين الساعة؟ خليكن معنا.
- ع.ح.: عودة إلنا معكن بالقسم الأخير مشاهدنا الكرام. يعني أظرف تعليق بالنسبة للقسم الأخير من هالبرنامج هوي من الدكتور غطاس. عمحككي عن موضوع إنو بدنا نفتح موضوع رئاسة الجمهورية. قلّي ما منأول الساعة مفتوحة. فتحا صديقنا البروفسور ملاط. يعني بموضوع الر... عندك شي غير موضوع الرئاسة؟
- ح.ح.: البروفسور ملاط عدة مرات...
- ع.ح.: آه. في شي لإلك بروفسور ملاط لإنو، بعدان على الرئاسة. تفضّل.
- ح.ح.: إيه. إيه. شغلة منا كثير صعبة. بس إنو أشار إنو دايماً نحنا متأخرين، بالحقيقة نحنا مش متأخرين. نحنا عم نعبر عن موقفنا السياسي حتى ما نقول نحنا متقدمين بكثير إشيا و تصير قصة شوفة حال. نحنا مع اللبنانيين ماشيين ببلد واحد عم نعبر عن مواقف سياسية بتختلف مرات و بتتفق كثير مرات. وإذا جمعنا نقاط الاختلاف بتلاقيها كثير قليلة قدام نقاط الإتفاق. هذا ما ييمنعنا من الاختلاف، ما بيعني تأخر على الإطلاق، بيعني إنو كل واحد عندو رأي عندو رؤيا بس ما ييمنع نكون ببلد واحد عم ندافع عنو كلنا وعم نحقق مصلحتو.
- ع.ح.: دكتور غطاس يعني بالإشارة لها الموضوع المفتوح من أول الحلقة متل ما تفضلت

وقلت. يعني موضوع رئاسة الجمهورية. إنو مثلاً خود على سبيل المثال وجهة نظر شبلي ملاط. إنو بالنتيجة عم ترجع الأمور كلها لبيت الداء الذي يعتبره كثيرون اللي هوي موضوع رئاسة الجمهورية. أزمة رئاسة الجمهورية. هالوضع المكربج بالبلد اللي جزء أساسي منو هوي رئاسة الجمهورية. إنت بتقدير كيف يمكن الخروج من هذا الوضع وهل طويت الصفحة حقيقةً كما يقال وإلى أجل غير مسمى؟ و من يقف عائقاً في وجه تنحية الرئيس إميل لحود؟

ع.خ.: أول شيء لنكون منصفين...

ع.ح.: ثلاث سؤالات. أو واحد من ثلاثة.

ع.خ.: الرئيس لحود في الوقت الحاضر ما زال مستمر بمنصبه لعدة أسباب أهمها إنو لا يوجد توافق...

ع.ح.: على بديل.

ع.خ.: على بديل. وهيدا طبعاً سبب، مش إنو كل السبب. السبب الآخر إنو هوي غير مقتنع بأن يرحل. لو كان الرئيس لحود مقتنع بأن يرحل كانت القصة محلولة، بيفلّ وحسب الآليات الدستورية يمكن انتخاب رئيس للجمهورية.

ع.ح.: شو هوي Papa Noël بأخر السنة بدو يعطيكن هدية!

ع.خ.: مش عم نحكي على هيدا، أنا بفتكر أي رئيس للجمهورية، نحنا قلنا القرار 1559 أول بند فيه كان موضوع رئاسة الجمهورية وفرض التمديد على الشعب اللبناني قسراً، أي رئيس للجمهورية يجب أن ينظر الى ما يستطيع أن يحققه وما هي مدى الصلاحيات وقدرته على ممارسة مهامه. في مهام للرئيس يجب أن يارسها. هل يستطيع ممارسة هذه المهام أم لا. إذا كان لا يستطيع ممارسة هذه المهام فعليه أن يرحل. هلق أنا قلت في السبب الرئيسي والسبب الآخر أيضاً إنو في مجموعة من القوى السياسية لم تتفق على بديل، وفي مجموعة أخرى من القوى السياسية تريد أن تساوم على هذا الموضوع. بهذا الجو في عندك تحقيق دولي ماشي وفي موضوع المحكمة الدولية، وفي كل هيدا التآزيم الموجود بالوضع الداخلي. طرح عقيم آخر بهيدا الموضوع قد يعني يأخذ هذا التركيز على إظهار الحقيقة والعدالة إلى مكان آخر. لذلك كما ترى إستاذ إنو الآن لا يتم التركيز على هذا الموضوع في هذه اللحظة.

ع.ح.: لكن في وجهات نظر كثير بتقول إنو البلد مكربج لإنو في موضوع رئاسة الجمهورية.

غ.خ.: أنا سمعت اللي قالو الدكتور.

ع.ح.: مش بس هوي. عم تسمعا...

غ.خ.: في أطراف آخرين، عم نسمعا كل يوم.

ع.ح.: كل يوم. نعم.

غ.خ.: لكن حتى الآن لم تصدر أي مبادرة وطنية على هذا الصعيد يجمع عليها اللبنانيون أو غالبية القوى السياسية في لبنان. في هنالك تموضع للقوى السياسية اللبنانية عندما يطرح هذا الموضوع. في تموضع يكاد يصل إلى حد...

ع.ح.: فسّرلي التموضع. خرينا حتى المشاهدين أصلاً...

غ.خ.: في تموضع، يعني في قسم واضح من المعارضة الموجودة ما حابب يدخل بهيدا الموضوع قبل أن يعرف البديل.

ع.ح.: يعني العماد ميشال عون.

غ.خ.: العماد ميشال عون، حزب الله ما بيدخل بهيدا الموضوع قبل أن يعرف من هو البديل، يمكن حركة أمل، يمكن كمان اللقاء الديمقراطي. في مجموعة من القوى السياسية لن تدخل في هذا الموضوع قبل أن تعرف ما هو شكل الرئيس البديل. و لذلك طرح هيدا الموضوع الآن دون نضوج فكرة معيّنة قد لا يؤدي إلى إن يحدث هذا الشيء. ففي هنالك تريث و هذا التريث أنا برأيي هوي من باب عدم تقسيم المقسّم.

ع.ح.: يعني حاج حسين في أيضاً الموضوع الي أيضاً من المآخذ على موقف الحزب واللي هوي إنو أنتم أيضاً من الحواجز التي تمنع تنحية الرئيس لحود بولايته الممددة واللي صحيح هلق بدك ثقلي إنو قانوناً نزلو صوتو وجابو أصوات. لكن انت بتعرف والأخرين يعرفون والجميع يعرف إنو بأي طريقة تم التمديد، أعطيت أوامر وتمت ضغوطات ونزل رستم غزالي عالساحة وتقتل مع الحلفاء السابقين وصاروا خصوم معه وإنتو بتعرفوا هالشغلة. طيب، لماذا تدافعون إلى هذا الحد عن الرئيس إميل لحود؟ هل لأنه قومي، وطني، عروبي، ممانع، يعني عم يحمي المقاومة؟ معارض للمشروع الصهيوني بالعالم العربي؟

ع.ح.: خالص السؤال ولأبعد؟

ع.ح.: شرف.

ح.ح.: أولاً موضوع الرئاسة مش مطروح. يعني هلق القوى الأساسية بالحكومة وبالأغلبية، جعلت الاستحقاق الرئاسي غير ذات أولية. والسبب برأيي لا موقف حزب الله ولا موقف حركة أمل. السبب الأساسي إنو هالقوى هيا ما اتفتت.

ع.ح.: وفي موقف مسيحي طبعاً.

ح.ح.: ما اتفتت على بديل نعم للرئيس لحد. وإجا موقف البطريرك ليقول إنو ما يقبل إسقاط الرئيس في الشارع وموقف الرئيس لحد إنو هوي مكمل ولايتو حتى نهاية الولاية والعهد وما في آية دستورية لإقالة الرئيس وإسقاطه. و بالتالي ليش عم تنزت القصة عند حزب الله و كأنو هو...

ع.ح.: لا لا. أنا من بين القوى، عفواً.

ح.ح.: جايبك. و كأنو لا ما عم تنزت، كل ما عم منفتش عن قصة بالبلد مش راكبة الثنائي.

ع.ح.: لا لا. لأنك موجود. عم نفتح الموضوع لأنك موجود.

ح.ح.: عم بحكي. طول بالك. الجو الموجود برّا في بعض وسائل الإعلام. كل ما قصة مش راكبة: الثنائي الشيعي. وفي داياً هيك. إنو إذا الشيعة قالو الأمن العام موقع شيعي وشعر بيتعين شيعي. شو هالكارثة النووية هيدي يعني، هلق اذا شعر موقع قائد الجيش حنجيب سني؟ ولا حنجيب ماروني؟ في مواقع معروفة بالبلد. من هونيك وجاي، لما تحرك حزب الله وأمل بقضية: الشيعة.

ع.ح.: شي واحد بس ما تتحركو مع بعض فيه، بس ليفك الموضوع.

ح.ح.: ليك. حقلك شي. من مصلحة البلد نكون كلنا موحدين. كلبنانيين. ما قدرنا، إسلام ومسيحي، ما قدرنا، يا خيي، نحنا موحدين صفنا الشيعي. الطوائف الثانية توحد صفوفها لمصلحة البلد. وين المعضلة، وين المشكلة، وين الكارثة. يعني لازم يختلفوا الشيعة لينسطوا بعض المدري مين؟ بالعكس تماماً. نحنا عم نقول وحدة الصف الشيعي، وحدة الصف الإسلامي، وحدة الصف الوطني. نحنا ممكن نختلف على قضايا، متقعد متناقش للصبح. مرة وتنين و ثلاثة لنوحد الموقف. شو هالمعضلة. طيب، خلينا نرجع لموضوع الرئاسة.

موضوع الرئاسة أنا برأيي اليوم مش موضوع شيوعي. موضوع الرئيس لحود موضوع بالدرجة الأولى مسيحي. وبعدان موضوع غالبية. شو، واضح إنو البطريرك موقفو واضح.

ع.ح.: و العمداد عون.

ح.ح.: و العمداد عون موقفو واضح. والرئيس لحود بموقفو واضح. هيدا ما بيعني إنو نحنا والرئيس لحود لنا نقاط نتفق عليها. هيدا ما بيعني، خرينا نرجع كمان لورا. نحنا بالانتخابات النيابية مع مين تحالفنا؟ تحالفنا مع تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي. وموضوع بعدا- عاليه كان واضح للعيان وأكلنا تصريحات من التيار الوطني الحر إلهما أول ما إلهما آخر.

ع.ح.: عن التكليف الشرعي.

ح.ح.: مطبوط. طيب، هاي ما بتشاف ليش؟ نحنا مقتنعين. وبعدنا مقتنعين باللي عملنا. ولما متناقشو مجدداً، منجدد قناعتنا باللي عملنا. طب هاي شو؟ هيدي هون مطبوط التكليف الشرعي مثلاً؟ هون الثنائي الشيعي اشتغل صح، بمحل ثاني أخذ موقف ثاني. السياسة مش صبة باطون. السياسة بتقرا موقف، بتقرا حدث، بتعمل رؤيا، بتحدد موقف. نحنا شايفين إنو موضوع رئاسة الجمهورية هلق بالشكل اللي عم ينطرح فيه ما إلو مخرج. طيب، قلي هلق لو اتفقوا كل الأغلبية وكل النواب وكل القوى السياسية إنو ما بدن الرئيس لحود. كيف بيثيلوه؟

ع.ح.: يعني.

ح.ح.: قلي. وقف. تنين: هذا الموضوع ما عاد بالنقاش. يعني بعدين برجع بقول الأولوية بالبلد شو هلق؟ الأولوية هيي إنو نواجه الضغوط الدولية؟ الأولوية بالبلد إنو نفتش عن نقاط الاختلاف أو عن نقاط الوحدة؟ الأولوية إنو نفتش عن نقاط الوحدة.

ع.ح.: جيد.

ح.ح.: الأولوية بالبلد نشوف التحقيق وندفش في للآخر لنوصل للحقيقة. الأولوية بالبلد، نواجه الضغوط الدولية بمساحة من الوحدة الوطنية. الأولوية بالبلد هيي إنو نعالج الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. طيب، أنا بدي روح أبعد من هيك بالنقاش. تيار المستقبل الممثل برئاسة الحكومة، بدولة الرئيس فؤاد السنيورة، أمام موضوع رئاسة الجمهورية، شو عمل؟ اليوم، بديش، مش بس تعايش ومساكنة، في نوع من العمل بحدّه الأدنى مع رئيس

الجمهورية بالتفاهم، وما في عرقلة بأداء الحكومة. يعني رئيس الجمهورية اليوم ما عم بعطل عمل الحكومة. اليوم رئيس الجمهورية ما عم بعطل إمضاء المراسيم. يمكن هلق تقي قانون ما يمضي ومرسوم معين ما يمضي. عم بهارس حقو الدستوري. هلق يمكن أنا وافقو إنت ما توافقو، أنا ما وافقو إنت توافقو، هيدا موضوع تاني. بدنا نمشي البلد بفترة حرجة.

ع.ح.: إذا، ليست أولوية. يعني هذه خلاصة الأمور.

ح.ح.: بالنسبة إلنا مش أولوية.

ع.ح.: بالنسبة لكل الأطراف علكن. دكتور...

ح.ح.: لكل القوى السياسية صارت مش أولوية.

ع.ح.: دكتور، الدكتور كمان بقول، الدكتور غطاس خوري بقول... نفتح هالموضوع.

ح.ح.: بحاجة، كل يوم بدك تشوف عم نشغل لفتح هيدا، لنحط أولويات هيدا البلد شوية. نخطأ، نتفاهم كيف بدنا نعالجها، ونتابعها.

ع.ح.: دكتور ملاط، هيدا، بمدخلتك الأخيرة شفت حكيثنا رئاسيات. إنت أعدت الأمور إلى رئاسة الجمهورية والخلل برئاسة الجمهورية. عندك طرفين: طرف مش قليل بتمثيلو من حيث مش بس حزب الله، الثنائي 33 نايب. وتيار المستقبل 37-36 نايب. يعني هيدا تقريبا نص المجلس النيابي إذا مش أكثر، بيشوفو إنو منأ أولوية. كيف بدك ترجع هالموضوع للأولوية وكيف إنت بتعتبر إنو هيدي هي أولوية، إنو إنك تغير في رئاسة الجمهورية بمدخله الأخيرة و إذا بتريد إذا فينا تكون مختصرة.

ش.م.: الموضوع إستاذ علي إنو قصة إميل لحود منأ قصة بابا نويل. قصة إميل لحود صارت اليوم مثل قصة صدام حسين، ما بيروح رغم إنو لا دستوري. ما بيروح رغم إنو مناقض لمبدأ الديمقراطية. وما بيروح رغم إنه البند الأول مثل ما قال غطاس القرار 1559 بيحكى عن حرية، ضرورة حرية الانتخابات الرئاسية من دون تدخل أجنبي. اليوم نحنا صرنا نعرف من بعد التحقيق الدولي إنو إميل لحود راح على سوريا وطلب من سوريا إنو يضغطوا على الرئيس الحريري، يضغطوا على الرئيس الحريري تيمدد. وبلشت الكوارث ومستمرّة لليوم. هلق أولويات أو غير أولويات، دكتور غطاس هيدي عقلية مش مقبولة، مش مقبولة إنو ما نقدر نحنا نطلب إنو يروح رئيس الجمهورية غير إذا اتفقنا على بديل. وين في ديمقراطية؟ تفضل

حضرتك يقولون عنك إنك بدك تنزل على الانتخابات تفضل نزال على الانتخابات الرئاسية مش بالوشوشة. الحاج نايب، شو دوركن إنتو بمجلس النواب؟ في دور أساسي بمجلس النواب هو إنتخاب رئيس الجمهورية. كم مرة تغيب؟ آخر مرة مارستوا هالدور بشكل طبيعي أو نسبةً طبيعي سنة السبعين. دوركن اليوم إنو تقولوا إنو سلبننا قراراً دستورياً أساسياً هو إنتخاب رئيس الجمهورية بالقوة التي اشترك فيها إميل لحود وبشار الأسد بفرض التمديد. وليش مش أولوية؟ عنا تعطيل دستوري أساسي بالبلد، وبدنا نعالجو ديمقراطياً. مش إنو ما في بديل، أو الطرف المسيحي هوي هيك أو الطرف المسيحي.

ع.ح.: خيلنا نعطي لغطاس خوري جواب لأنو حقيقة ما بقا بقلنا وقت. غطاس خوري يعني وجه الكلام لالك.

ش.م.: عن موقف البطرک. تفضل.

غ.خ.: يعني أول شي. أنا لما كان عليّ آخذ موقف ما أخذتو بالوشوشة يا دكتور ملاط. قبل ما نسمع إنك إنت مرشح، أنا أخذت موقف علناً و قلتو لكل الناس.

ش.م.: حضرتك مرشح هلق؟

غ.خ.: و قلتو لكل اللبنانيين. أنا مني مرشح هلق.

ش.م.: شو عم نحكي لكان؟

غ.خ.: و قلتو لكل اللبنانيين. و قلت إنو هيدا التمديد سوف يجلب الولايات للبلد وصوتت حسب قناعاتي رغم كل الظروف الي كانت موجودة بهيداك الوقت.

ع.ح.: يعني بأيلول 2004.

غ.خ.: هيدي الحقيقة. هلق أنا برجع بوضّح. قلت الأسباب الي هلق ما عاملة هيدا الموضوع مطروح الآن. أنا ما قلت شو تمنياتي، أنا...

ع.ح.: عطى توصيف للموضوع.

غ.خ.: أنا تمنياتي إنو أفضل شي ممكن يعملو إنو الرئيس يقتنع إنو هذا الموضوع يجب ألا يستمرّ وهو ما عم يقدر يمارس صلاحياتو، ويستقيل ويذهب، هذا أحلى حل. إذا هيدا الحل ما كان متوفر، في...

ش.م.: إيه. منلاقي حل ثاني.

غ.خ.: لحظة. في لحظة سياسية معينة تخلق نوع من الوقت المناسب تطرح فيها الأمور.

ع.ح.: طب، شو الحل الثاني؟

غ.خ.: الآن متل ما هبي الأمور، اللحظة السياسية الحاضرة غير مؤاتية. واضح جداً إنو في تركز للقوى السياسية بمواقعها. هيدا ما بيعني إنو ناس متل الدكتور ملاط حابين يترشحو ويفتحوا الحوار. يفتحوا الحوار، ما بضر هالشي. لكن آلية دستورية لهيدا الموضوع، في صعوبة. ما بعرف، هو بيعرف بالدستور أكثر مني.

ع.ح.: لا ما بينقصك شي، شاغل منيح...

غ.خ.: أنا عم بحكي على هذا الموضوع. آلية شعبية في كمان تتمتع لتيار أساسي بالبلد عم بقول ما بدو يدخل بهذا الموضوع تيار العماد عون قالها بوضوح الزلمي. مش هيك؟

ع.ح.: موقف البطيرك.

غ.خ.: وموقف البطيرك. فأنا ما عم بقول إنو ما لازم رئيس الجمهورية يتغير. بس عم بقول إنو الوضع الراهن، بهذه اللحظة، ما قادر شوف كيف بدنا نشغل بهذا الموضوع.

ع.ح.: طيب، بأخر كلمة شبلي ملاط. آخر كلمة. شو هوي الخيار الثاني؟ شو هبي الطريقة الثاني؟ الحقيقة باختصار كثير كثير. معك 30 ثانية إذا فيك تحكين.

ش.م.: ok. 3 كلمات وخاتمة. لحد غير دستوري. خرق المادة 49. لحد غير ديموقراطي خرق مبدأ التداول بالسلطة. لحد مخالف للقانون الدولي، خرق البند الخامس بقرار الـ1559. نتيجة، الرجل فاقد كل شرعية. إذا من واجب المجلس النيابي اليوم بأغلبية بسيطة أن يجتمع ويختار خلفاً. من واجبه.

ع.ح.: شكراً. البروفسور شبلي ملاط كان معنا من المتحف. من مكتبه من المتحف. منتشرك جداً. بالخاتمة، عندي سؤال أخير معلش بيسمحولي هوني بالرجي. يعني ساعتين ما قدرنا نوصل إلى موقف حقيقي يقرب بينكما. بتحكو عن خلاف، بتحكو عن اتفاق، بتحكو عن وحدة. بالنتيجة يا حاج إذا بكرافؤاد السنيورة فتح موضوع المحكمة الدولية. رح ينسحبوا وزرائكن من مجلس الوزراء؟ نعم أو لا؟ هيدا بكل. خرينا نحكي بالمشبرح.

ح.ح.: بتسأل الرئيس السنيورة. هوي ناوي يفتح الموضوع؟

ع.ح.: هيدا سؤال بسؤال.

ح.ح.: يعني أنا بعتمد، أنا بعتمد الرئيس السنيورة كممثل لتيار سياسي هوي تيار المستقبل لما بدو يروح على مجلس الوزراء، هو يحرص كل الحرص على التفاهم مع حلفائه، مع الحزب التقدمي الإشتراكي، مع حركة أمل ومع حزب الله على قضية حساسة بهذا الحجم. هاي القضايا بتضلاً تنبث، هي موضع بحث وبعتمد إنو الرئيس السنيورة هو من العقلاء الذين يتكل عليهم وإنشاء الله الأمور بتروح، الأهم برجع بأكد...

ع.ح.: ما في جواب شافي. مش عم نقدر.

ح.ح.: طول بالك. الأهم ويرجع بأكدك، الأهم إنو نحنا نكون كلنا واثقين إنو حزب الله بطليعة القوى السياسية التي تريد كشف الحقيقة ولا مساومة على كشف الحقيقة.

ع.ح.: عال. لا مساومة. غطاس خوري الكلمة الأخيرة لإلك. لا مساومة. سعد الحريري قال إنو لا مساومة على المحكمة الدولية في النظر بقضية الرئيس رفيق الحريري. كيف بدكن تطلعو من هيدا الموقف؟ هل بتعتقد إنو صرتو إنتو بالزاوية فيها؟

غ.خ.: لا. أظن...

ع.ح.: لا مساومة. ماذا يعني؟ إستقالة الثنائي؟

غ.خ.: لا مساومة على كشف الحقيقة ولا مساومة على العدالة. بالمبدأ، وهيدا بالمبدأ، وأظن أننا بالنهاية نحن احتكمتنا كلنا، نحنا وحزب الله وكل الأطراف بלבنا، قبلنا هذا الدستور وقبلنا هذه الإنتخابات النيابية اللي أفرزت مجلس نيابي وأفرزت حكومة.

ع.ح.: عال. بس هو مش ضاهر من الدستور. هو عم بقلك أنا بش بدي يا أخي...

غ.خ.: عظيم. سوف نحاوّر حتى الرmq الأخير لنصل إلى اتفاق.

ح.ح.: الرmq الأخير قبل الموت. سوف نحاوّر حتى الوصول إلى اتفاق.

غ.خ.: للوصول إلى اتفاق. وإذا لم نصل إلى اتفاق، دائماً الإحتكام يكون إلى الآليات الدستورية.

ع.ح.: يعني التصويت بالأكثرية.

غ.خ.: يعني إذا بالنهاية لا تستطيع أن تحسم خلافاً بتعطل البلد؟ بس نحنا منفتحون على الحوار، وكل هذه المحاولات هي محاولات حقيقية للوصول إلى توافق. وإنت متل ما شفت هلق نحنا أول الناس اللي طرحنا ضرورة تغيير رئيس جمهورية. مش هيك؟

ع.ح.: نعم.

غ.خ.: لكن نحنا لا نريد أن نفرض هذا الموضوع من طرف واحد. ولذلك الحوار مفتوح مع كل القوى السياسية لإيجاد اللحظة السياسية المناسبة. وهذا موضوع إذا أردنا مقارنته بموضوع لجنة التحقيق الدولية، ايضاً سوف يتبع نفس الأسلوب لإيجاد اللحظة السياسية المناسبة للتوافق على هيدا الموضوع.

ع.ح.: طيب. بتعتقد إنو البلد بيحمل إنسحاب الثنائي أمل - حزب الله من الحكومة؟

غ.خ.: لا أظن، أنا حاول الحاج من أول الحديث يقنّعني إنو هيدا موقف سياسي وليس موقف طائفي. وأنا أريد أن آخذ هيدا الموضوع كموقف سياسي. إذا كان موقف سياسي لفريق سياسي، أظن أن هذا الفريق السياسي يستطيع التعبير عن نفسه ولن يعطل البلد.

ع.ح.: شكراً دكتور غطاس خوري، شكراً لإلك حاج حسين على هذه الحلقة، وطبعاً الشكر للبروفسور ملاط أيضاً على مشاركته لإلنا.

ع.ح.: شكراً لإلكن.

غ.خ.: merci لإلكن.

ع.ح.: الشكر لإلكن مشاهدنا الكرام ولكل الفريق العامل. تصبحوا على خير، طبعاً موعدنا الأسبوع المقبل بنفس الوقت.

54. مع الناس⁽⁸⁶⁾

المقدمة

قبل عشرة أيام على رفع رئيس لجنة التحقيق الدوليّة القاضي ديتليف ميليس تقريره الى مجلس الأمن في حيثيات قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، برزت تطوّرات لافتة قلبت موازين الأمور. فموضوع تأليف محكمة دولية للنظر ومحاكمة المشتبه بضلوّعهم في جريمة الاغتيال، لا يزال مدار بحث وتجادب بين مختلف القوة السياسية، ويسعى رئيس الحكومة فؤاد السنيورة الى حشد أكبر عدد ممكن من المؤيدين. على خط مواز، قرر رئيس لجنة التحقيق الدولية عدم المضي في عمله بعد انتهاء المدّة المحدّدة بالخامس عشر من الشهر الحالي، إلا أن المساعي لا تزال قائمة لحضّ ميليس على العزوف عن هذا القرار وإكمال مهمّته حتى النهاية.

على خطّ التحقيقات أيضاً، إطلاقات متعدّدة للشاهد المقنّع هشام الذي قال في مؤتمر صحفي عقده في دمشق، إنه أجبر تحت ضغط التعذيب على الإدلاء بشهادة كاذبة تفيد بتورّط سوريا في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد.

مرشّح الرئاسة المحامي الدكتور شبلي ملاط تطرّق الى كلّ هذه المواضيع، مشيراً الى إمكان أن يكون عزوف ميليس عن عمله إيجابياً، ومشدداً على وجوب إقامة محكمة دولية للبت في قضية الرئيس الشهيد.

المحاورة: اليوم عم نسمع أنه القاضي ديتليف ميليس قرّر عدم الاستمرار بمهمته من

(86) لقاء تلفزيوني مع المرشح الرئاسي شبلي ملاط على شاشة تلفزيون لبنان في 5/ 12/ 2005، والتحقيق لجويس الحاج .

بعد 15 كانون الأول، وهي المهلة المحددة كانت له. برأيك هيدا التراجع قديش بيؤثر على مستوى التحقيق، خصوصاً أنه عندما قدّم ديتليف ميليس تقريره للأمين العام للأمم المتحدة كان في تجاوب لإمكانية تمديد المهلة حتى من بعد 15 الشهر. برأيك قدّيه بيؤثر على مستوى التحقيق؟

ش.م: صعب واحد يتصوّر شو هي التفاصيل يلي أدت لها لقرار. بيسوا يكون قرار إيجابي، بمعنى أنه القاضي توصل لنتائج بتكفيه حتى المهلة يوكلها لحدّ ثاني، وبيسوا تكون أسباب مختلفة صعب واحد يتكهن فيها، المهم بالموضوع أن ميليس كشخص ليس أساسياً. القضية في مسار، هالمسار أصلاً لا معنى له من دون شمولية المحاكمة التي ترافق هذا الموضوع، والمحاكمة اليوم مش واضحة بعد، يعني اليوم في طلب من الاوساط الحكومية في لبنان أو بعضها وأغلبها أو أهمها، يعني رئيس الوزراء، لمحكمة دولية. وفي طبعاً إتجاه ثاني هو تخفيض الاهتمام الدولي وجعلها محكمة وطنية لبنانية. هيدا سؤال بعد ما نبت، وهيدا بدو ينبت على مستوى مجلس الأمن، وما إلو علاقة مباشرة بموضوع ميليس نفسه كشخص.

المحاورة: طيب برأيك، حضرتك حكيت عن موضوع المحاكمة الدولية، يعني برأيك من بعد كلام وزير خارجية سوريا أنو لا يمكن استجواب الضباط السوريين في لبنان، لأسباب أنه، مظاهرات، وللموضوع الأمني، وهيدا برأيك يمكن فرضاً محاكمة هؤلاء الأشخاص في لبنان إذا ما قدرنا نستجوبهم؟

ش.م: أنا موقفي طبعاً حريص جداً على رسوخ المحاكمة بالمعنى السيادي اللبناني، يعني عدم تغييب القضاء اللبناني. انما نحننا بالمهنة ونحننا بخبرة لهالمحاكم، المحاكمات الواسعة الدولية اللي أكيد اليوم واضح فيها طرف دولي، عندي قناعة ان القضاء في لبنان غير قادر على تحمّل هذه المسؤوليات. لما ركنا لميليس لما قتل الرئيس الحريري، لما ركنا لميليس كان شي طبيعي لأن وحده الغطاء الدولي في جريمة بهذا الحجم الدولي ممكن يؤدي للعدالة. وبهالمعنى مستحيل برأيي ان يركن فقط الى القضاء اللبناني. لا بدّ أن يشترك لبنان، لأنه أصلاً باللغة العربية بدها تصير كل الوثائق.

المحاورة: من خلال يعني مشاركة قضاة لبناني في محكمة دولية؟

ش.م: ممكنة بس أنا برأيي، المحاكمة الدولية وترسيخ المسار القانوني دولياً أساسي للعدالة.

المحاورة: طيب ما الفرق بين محكمة دولية ومحكمة دولية؟ أو لا فرق؟

ش.م: ما في فرق، ما في فرق، يعني المسار أصلاً صار دولي. يعني نحن منعرف أن التحقيق جزء منه كبير دولي. ميليس يعني اليوم طاغي على التحقيق وطاغي على التحقيق الداخلي اللبناني. عم بيعاونوه لبنانياً بحسب قرار مجلس الأمن. والمحكمة بدها تصير على ذات الشكل، يعني بدو يصير في معاونة لبنانية لمحكمة أو لمحكمة دولية، هالمحكمة بتضمّ قضاة لبنانيين أم لا غير موضوع، بيصير تفصيل هيدا، أنها الأساس تحتي يكون فيه عدالة بالحجم المطلوب لأنه خيوط المؤامرة بالمعنى الجنائي، خيوط واضح أنها خيوط دولية بما فيها قسم منها سوري، لذلك حتي السوريين عم يقولوا شي مطبوط من هالناحية انه صعب عليهم أن بالوضع الحالي هالتنافر بين الحكومتين اللبنانية والسورية، صعب أن متهمين سوريين يحصلوا على عدالة في لبنان، من شان هيك أفضل للعدالة أن يكون عندها غطاء دولي مش غطاء محصور في لبنان.

المحاورة: بما أنه ذكرنا سوريا، برأيك كيف يمكن تفسير التعاون السوري مع لجنة التحقيق، خصوصاً أن هيدا التعاون إجا باللحظة الأخيرة، وتمّ إستثناء بعض الأسماء يللي كانت بترت بتقرير ميليس بنيويورك؟

ش.م: يعني للأسف الحكومة السورية أخطأها مثل أوائل الحكومة اللبنانية بتذكره مع الرئيس كرامي، لمنّ صارت هالجريمة الفظيعة والخضّة اللبنانية والعالمية اللي نتجت عنها، واضح أن الحجج القديمة والعثرات الأصولية بأصول المحاكمات ما كان عندها محل يعني، يعني نحن في لبنان تقريباً حول نيسان صار واضح انه حجج غير نافعة، بدو الواحد يتعامل بشكل مطلق مع الحقيقة ومع المساءلة القانونية التابعة لهذه الحقيقة. اليوم في سوريا بعدن متلكّين بعدن يبصردوا حجج، بيعملوا الأعيب عندها طابع منو بالمستوى المطلوب، ونتيجتها ضعيفة جداً، مثلاً اليوم لما الحكومة السوريّة قررت بمقابل موضوع القرار 1636 ان تُنشئ لجنة قضائية سورية، شو نفعها اللجنة القضائية السورية؟ اللجنة القضائية السورية قانونياً لا تمثّل شيئاً، لأنو حتي إذا عطيت شي إيجابي هالجنة، ما بيهمّ شو عطيته...

المحاورة: أصلاً ما استجوبت حتي الأشخاص يللي طلب الاستماع إهن ميليس.

ش.م: حتي لو استجوبتهن، ما إلهما قانوناً ما إلهما صلاحية، لأنه اليوم في قرار مجلس الأمن هوّي يللي بيقدر مين عنده صلاحية والصلاحية اليوم أعطاها...

المحاورة: للجنة التحقيق الدولية.

ش.م: للجنة التحقيق يللي بيترأسها ميليس اليوم ويللي ممكن يترأسها حداً ثاني إذا هوي انسحب لأي سبب من الأسباب.

المحاورة: برأيك التعاون السوري مع لجنة التحقيق كان تحت صفقة معينة؟

ش.م: أنا بخبرتي القانونية من الصعب جداً تصوّر أي صفقة ممكنة لأنها، الخيوط لا يمكن إدارتها، يعني اليوم القاضي ميليس بيسوا واحد يتفق معه، ما يتفق معه، بس ما عندي أي تصوّر انو القضاء على المستوى الدولي قضاء يتم التلاعب فيه، ما في، ما بتمشي، اليوم في حقيقة لإستقلال قضاء، وهيدا بييجعل للأسف الغرب متفوق علينا، ما حداً بياخذ تلفون وبيتصل بالقاضي وبيقول شو لازم يعمل. من شان هيك هالصورة القائمة المستوحاة للأسف من بلادنا لأنو ما فيها استقلال قضائي، هاي ما بتمشي، ميليس بينخرب بيته إذا عمل شغله بشكل غير ...Professional

المحاورة: مهني.

ش.م: بيتهدم تماماً، القاضي الكبير، القضاة في العالم بيحترم القضاء لأنه بيعرف أن بلا استقلال قضاء ما في دولة، ما بيعمل هالة، هول اللي بيسموا الصفقات ما في شي اسمه صفقة بالمحاكمات الدولية. حتّى في قضية لوكربي ما في صفقة، في مسار قانوني قضائي خاص عنده خصوصياته، بس ما في حداً مدبر قبل بيقول تعا يا قاضي انا بدّي قلّك: هيك بدك تعمل، وهيدا التوجّه، وبدك توصل لهون، ما بتمشي هاي. حتّى كوفي أنان ما بيعرف شو عم بيعمل ميليس، كوفي أنان...

المحاورة: قال أكثر من مرة...

ش.م: ما بيعرف شو عم يعمل ميليس...

المحاورة: انو أنا لا اتدخل.

ش.م: غير النهار يللي بييجلو التقرير ميليس، لما بييجلو التقرير ميليس عموماً كوفي أنان بيقول على راسي نحنا منقدمو لمجلس الأمن وهو بيقرّر، طيب وين بدّه يصير في صفقة؟

المحاورة: بذكر لوكربي. لو أوكلت اليك هذه القضية، قضية استشهاد الرئيس الحريري

لأية جهة، عن أية جهة تندافع؟

ش.م: أنا عموماً، عندي محاولة تطابق بين قناعاتي بأهمية الضحية ودورها السابق على الجاني، أعتبر كأى محام أنه لكل شخص الحق بدفاع مشروع وجدّي، إنما إذا كان الخيار ممكن، وعادة في هذه الأمور الخيار ممكن، طبعاً أنا اليوم قضية الحريري، غير أنها قضية وطنية، متابع هالعملية من أول نهار. يعني حتى لما صارت جريمة ليلتها، كان عندي محاولات إقناع لأوساط قضائية عالمية أنه هيدي لازم تكون محاكمة دولية، ووقتها بتذكروا صار في لغظ بالأول، والفرنسيين إقترحوا فكرة التحقيق الدولي، ومشي التحقيق الدولي بضغط كبير من أوساط قضائية مختلفة.

المحاورة: دكتور، اليوم عم ينحكي عن إنو الضباط الخمسة السوريين اللي رح يستجوبوا في فيينا، يجب أن يعودوا وتم وعد من قبل لجنة التحقيق بعودتهم الى سوريا.

ش.م: ما بعتمد مطبوطة هاي.

المحاورة: يعني هيدا السؤال، أنه هل يمكن للقاضي ميليس أن يغيّر رأيه ويقول لا، هؤلاء الأشخاص سيتمّ توقيفهم، وبالتالي من شهادة هؤلاء الأشخاص هل يمكن أنه يتم استجواب أشخاص آخرين؟

ش.م: طبعاً، هو شو؟ اليوم بدو يفكر الواحد بهذه القضية، في عندها طرف معقد وهائل بحجم الجريمة وبحجم الخيوط بالجريمة، إنما بدو ياخذها الواحد مع نوع من التروي من ناحية بيسمّوها الـ *Common sense*. يعني الحسّ الطبيعي عند الأنسان. اليوم في جريمة بدو الواحد يشوف الحقيقة بهاي الجريمة. تتالي هذه الأمور، يعني بيستجوب أول مرّة، بيستجوب مرّة ثانية، بيسوا يستجوبهن أول مرّة ويرجعوا، بعد يومين يطلب يستجوب واحد حتى يستوضح أمر، أو يخالف استجواب ثاني حصل بعدها بنهارين. يعني هذه الأمور عندها طبيعتها الخاصة ومستحيل الواحد يعرف شو رح يقول للقاضي هالشخص الفلاني، وشو قال الشخص الثاني.

هون كيف بتصير التوقيفات؟ بتصير التوقيفات، لمن شخص بيطرح موضوع، هو كيف، كيف اشترك أو ما اشترك، أو عادة طبعاً يكون عم يدافع عن حاله. بيعطي معلومات، هالمعلومات بتتضارب مع معلومات شاهد ثاني أو متورط ثاني عطاها. هالتضارب بييجل الحقيقة تنفجر. هيدي الأمور ما يقدر الواحد يعرفها بمجرد ما الواحد استجوب هول الأشخاص الخمسة.

بيسوا يعرفها بعدين باستجواب ثاني، بيسوا يعرفها بمجابهة هول الأشخاص بالأشخاص الأربعة مثلاً الموقوفين في لبنان. ما يقدر الواحد يحسب هالأمور، هيدا شغل القاضي يعني.

المحاورة: دكتور ملاط، صار إلنا من الإثنين عم منشوف الشاهد هسام هسام يطلّ باطلالات تلفزيونية وعمّ بخبر عن الاشيا اللي صارت معه. أولاً قديّ ظهور هالشخص يللي هو الشاهد الثاني يللي استند لئلو ميليس بتقريره على مصداقية عمل لجنة التحقيق، يعني اليوم وكالة سنا السورية تطلب إعادة النظر في التقرير لأنو هيدا الشاهد الثاني يللي بيتبين أنه شهادته كاذبة. وكيف يمكن استرداد هذا الشخص يللي وقّع على الإفادة يللي أدلى فيها للجنة التحقيق؟

ش.م: خلينا ناخذ شوية بُعد هيدا الموضوع. اليوم خلينا ناخذ إفتراض بيوضح شوي المسار القضائي بالموضوع. اليوم هاللجنة يللي منها إنبتق هالشاهد ما بعرف شو إسمه، حسام شي، هاللجنة شو هبي صلاحيتها القضائية بوجود قرار لمجلس الأمن بيخول الصلاحية للجنة دولية اليوم رئيسها ديتليف ميليس، أي لجنة بتنعمل بأمر كا بالصين بسوريا بلبنان، صلاحيتها منتفية أصلاً، ما بتؤثر حتّى لو أصدرت... اليوم تأعطي مثل، ربما يصدم: إذا اليوم لجنة مثل هاللجنة أصدرت قالت - ما بعرف أنا يللي بقولوا عنو جامع جامع - هو مسؤول، نتيجتها صفر ما بتؤثر، لأنه المهم اليوم شو بيقول ميليس، ميليس مش لأنه ميليس. ميليس لأنه مجلس الامن أعطاه صلاحية...

المحاورة: أعطاه الصلاحية...

ش.م: هاي الصلاحية طاغية على أي صلاحية أخرى. يللي بقوله هالشاهد ما بيؤثر، بيؤثر كيف تجاوب ميليس مع هذا الموضوع، وتجاوب ميليس مع هذا الموضوع رح، ميليس شاف 500/600 شخص، وهدا واحد منهن.

المحاورة: بزيارتك المقبلة الى نيويورك، ماذا سيحصل؟

ش.م: أنا كنت حابب إرجع وضلني لأنه الحملة الواحد ما يقدر يعملها من برّا، بس كان عندي إرتباط وهيدي خليتها تكون واضحة، كان عندي إرتباط سابق بكلية الحقوق في جامعة Yale. لأنه عم بدير حديث إسمه حديث الشرق الأوسط، حديث أكاديمي عن الشرق الأوسط، وكنت داعي عدد من الأشخاص ومنهم مثلاً الصديق يللي هلق بيدرس في Princeton الصديق السوري الشهير الاستاذ صادق جلال العظم إجا، والاستاذ عباس امانات من جامعة

Yale عن موضوع إيران. وسأقت أنه أول ما بدأنا كانت قبل ما أدخل هيدي المعركة الإنتخابية وما كانت واضحة في ذهني هذه المعركة. دعوت الاستاذة ليز تشايني يللي بتعرفوا هي مسؤولة عن الديمقراطية في الشرق الأوسط في الخارجية. إذا سأقت أنه الموعد تأكد الأسبوع الجاي في الولايات المتحدة، هيدا موضوع بحث أكاديمي يعني ما إلو علاقة، ومفتوح أصلاً، يعني الطلاب بيحوا بيسمعوا الخبر. منشان هيك مضطر روح لأنه عندي إرتباط مع الجامعة بالنسبة لهالموعد، لأنه كنا متفقين عليه سابقاً، ورح يوقفلي شوي حملتي في لبنان لأنه رح يبعدي شوي عن البلد، إنما بتكون عابرة وانشالله نستفيد حتى هالحماس اللبناني في الولايات المتحدة، اللبنانيين في الولايات المتحدة نتواصل معهم حتى نشوف كيف منقدر نطور هالبلد ببرنامج يشتركوا فيه هتي كمان إقتصاديًا وثقافيًا.

المحاورة: بالعودة الى الداخل، كيف ترى اليوم الوضع الأمني في لبنان وخصوصاً أنه في الأيام الأخيرة عم نسمع تحذيرات من إمكانية عودة أعمال التفجير الى لبنان؟

ش.م: يعني طبعاً أنه بتشغل البال، أنا معرفتي بالقضايا الأمنية مش موجودة، يعني ما بعرف هيدي أمور متعلقة بناس مختصين بالأمن. بعرف أنه قبل ما إرجع لأسباب تحدثنا عنها إتصلت برئيس الوزراء الاستاذ السنيورة واتصلت بالصيدق وليد جنبلاط تقلن: أمينة نرجع؟ يعني عم نعمل معركة مفتوحة، عم نتصل بالناس. قال خلص نحنا هالحماية مؤمنة والصيدق الاستاذ أشرف ريفي أكد لي أنه الأمور جيدة، انشالله تكون جيدة.

المحاورة: القرار 1559 لا يزال يعني غير مطبّق بكل بنوده، هناك سلاح المقاومة يللي كمان، إذا بدك، يشكل موضوع حساس بالنسبة الى الداخل اللبناني، وموضوع السلاح الفلسطيني يللي لا تزال الحكومة تعين شخص ليطمئنت التفاوض معه من قبل الفصائل الفلسطينية، برأيك كيف رح يتم حلّ هالموضوعين الحساسين؟

ش.م: هلق في 3 أمور بالـ 1559 ومش كلّها تطبقت، أنا برأيي فقط طبّق - ومن ضلنا عتلانين هم إنه ما ترجع الأمور على حالتها السيئة السابقة - موضوع السيادة، يعني انسحاب القوات السورية بشكل خاص من لبنان. من هالناحية تطبّق الـ 1559.

أهمّ بند بالـ 1559 هو البند المتعلق بالرئاسة، وبتذكروا إنه في بندين أصلاً بالنص يقولوا، لأنه صدر القرار في 2 ايلول 2004، انه الانتخابات الرئاسية الآتية المقبلة عليها أن تكون حرّة من أي تدخّل أو تأثير خارجي، هيدا النص. نحنا منعرف اليوم التدخّل اللي صار من قبل

السوريين. عندنا بند سيادي طبق أغلبه، وبند ديمقراطي لا يزال غير مطبق تماماً، وعلينا تطبيقه بأسرع وقت ممكن لنعود الى كنف الشرعية الدولية.

يبقى البند الثالث. البند الثالث متعلق بيلي بسميه أنا هو بند الأمور الطبيعية. غير طبيعي في بلد أنه يكون في مجموعات مسلحة خارج الإطار الدستوري الحصري المناط بالدولة. بهالمعنى، إن كان فلسطينيين أو حزب الله، أمر غير طبيعي أنه يكون عندن ميليشيا، يكون عندن سلاح خارج إطار الدولة. هالبند، بند الطبيعة، بند ال Normalcy لازم يطبق.

هلق أنا أصلاً لما بدأت النصوص تصدر بشكل مفتوح، لما يفكر الواحد إنه في مؤامرة فظيعة، يلي بدو يطالع بيقدّر يطالع على قرارات مجلس الأمن قبل ما تصدر، موجودة بوسائل الإعلام، لما شفت البند المتعلق، نثرت وحاولت حاربه يعني كمان بالأوساط، بالإمكانات المتاحة، الدبلوماسيين الي يعرفهن، السياسيين الي يعرفهن... بوقتها بتذكّر كنت بأستراليا مع السيد صدر الدين الصدر، وشف النص وشفته إنه في خراب للبلد بسبب 1559. بوقتها كتبت كتاب شهير مفتوح للرئيس لحود وللرئيس الأسد إنه دخيلكن ما تجددوا، إذا مددتوا رح يجترب البلد ورح انتوا تختربوه، رح يصير في شرخ واسع بين سوريا والعالم العربي، ورح يصير في عنف في البلد. طبعاً ما حدّاً سمع. البند الثالث المتعلق بحزب الله انا كنت ضده، كنت ضده لأنه تصوّرت أنه رح يعمل شرخ داخلي، وهالشرخ شفناه بعد 6 أشهر بالمظاهرة الشهيرة في 8 آذار.

المحاورة: صحيح.

ش.م: بالمقابل المظاهرة الأشهر في 14 آذار، هيدا البند أنا كان برأيي كئاً بالغنى عنو. ما بيمنع إنه موضوع سلاح حزب الله غير طبيعي وهنيّ أصلاً يقولوا غير طبيعي. طيب كيف منقدر نظورها هاي علماً إنه 1559 شئنا أم أينا هو القانون الدولي. كيف بدنا نظورها؟ هيدا أنا طرح رئاسي كمان، طرح رئاسي أنه اليوم إذا عملنا حكومة جديدة، بشخصية وطنية مثل الرئيس السنيورة أو الاستاذ سعد الحريري، جامعة مع رئيس جامع، عم نطرح نفسنا إنه نكون مع هالطاقم، نقدر نروح عنيويورك مع حزب الله، ونقلنّ هات تنشوف كيف بدنا نعالج ال 1559. إذا ما عملنا هيك رح تضلها الأمور رتبية لا تتطوّر، والبلد بين مدّ وجزر حول موضوع أظنه ثانوي. انا بعتمد لازم نتوصل مع حزب الله لطرّح بيرجعنا لأمر طبيعي، وهالطرح هو إنه مش مقبول بأي بلد إنه يكون في ميليشيا، هته أو الفلسطينية أو غير طرف آخر (...).

الخاتمة

ملاط يطمح الى لبنان ديمقراطي بكل ما للكلمة من معنى، مع دور فاعل لشعب لبناني في إحقاق هذه الديمقراطية. وهو يرى أن أمام اللبنانيين اليوم فرصة ذهبية، فإما ان نستغلها كما يجب ونحقق سيادتنا وإستقلالنا الحقيقيين، وإما أن نضيع هذه الفرصة الثمينة.

55. نقطة نظام (87)

حسن معوض (ح.م)

شبي ملاط (ش.م)

ح.م: مشاهدينا الكرام سلام من الله عليكم ورحمة منه وبركات، شخصية أكاديمية لا تاريخ سياسي لها تقرر الترشح للرئاسة اللبنانية، فهل الانتماء للطائفية المارونية فحسب يؤهل المرء للترشح؟ وهل يمكن لأحد ان ينجح دون الاستناد الى تيار سياسي نافذ؟ وهل تأثر ضيفنا بعلاقاته مع شخصيات من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الاميركية الى حد الإعلان عن ترشحه من هناك؟ واخيراً هل ضيفنا انتقائي في تصيده لمن يستهدفهم بالمحاكمة من زعماء العالم؟ هذه الأسئلة وغيرها إذاً نطرحها على ضيفنا المحامي والمرشح للانتخابات الرئاسية اللبنانية شبي ملاط. سيد ملاط بداية يعني انت في الآونة الاخيرة رشحت نفسك أو أعلنت عن ترشيح نفسك لانتخابات الرئاسة اللبنانية، يا ترى لماذا الآن السؤال المطروح؟

ش.م: أولاً طبعاً تفضلتم بتقديمي كشخصية مثيرة للجدل، أرجو أن لا أكون كذلك. أما الترشح فهو مرتبط بظرف خاص يمر به لبنان وأرى مناسباً وضميرياً لائقاً وفعالاً ممكناً الترشح لهذا المنصب لكسر الجمود السياسي وللتقدم الى اللبنانيين بشخصية مختلفة عما هو موجود وعما أراه ناقصاً لتبوء مثل هذا المنصب.

(87) بتاريخ 2005/12/2، استضاف الإعلامي حسن معوض في برنامجه نقطة نظام على محطة العربية، شبي ملاط المرشح لرئاسة الجمهورية.

ح.م: طيب سيد شبلي يعني يتساءل البعض في الواقع عن مدى جدية ترشحك. البعض يقولون بأنك تريد أن ترشح لكي يقولوا بأن فلاناً هو مرشح. يعني فرصك في النجاح على ما يقال ضئيلة جداً يعني، المؤهل الوحيد ما يقوله البعض هو أنك ماروني، اليس كذلك؟

ش.م: القضية المارونية طبعاً جزء في العرف الدستوري، هو شرط للأسف. عندما تقدمت بهذا الترشح طرحت أن من الممكن اليوم بعد الثورة العارمة في لبنان ديمقراطياً أن تفتح الأمور وعلى الأقل أن يتقدم مسيحيون آخرون الى هذا المنصب.

ح.م: لماذا لم تقل يتقدم لبنانيون آخرون حتى تكون أقل انتقائية بالنسبة مثلاً بالنسبة لهذا الموضوع إن أحببت ما دمت يعني مستقبلياً في رأيك؟

ش.م: مضبوط.

ح.م: لماذا لم تقل هذا؟

ش.م: مستقبلياً ممكن يعني، إنما أظن حتى الموضوع المسيحي عموماً أي ليس الماروني بالتحديد صعب. ولذلك الفكرة هي تدريجية وأصلاً أطرح نفسي من الأمور التي لا أضبطها أنني ماروني، ولذلك فإن طرحي طبعاً مرتكز على لبنانيتي قبل كل شيء.

ح.م: طيب سيد ملاط يعني البعض يتساءل ما هو رصيدك السياسي في الواقع خاصة في لبنان الغني بالأرصدة السياسية. إن أحببت أن توزعها بمختلف الأوصاف، كيف تقارن رصيدك السياسي بالرصيد السياسي لأشخاص أيضاً مرشحة على ما يقال من قبيل الجنرال عون، سمير فرنجية وغيرهما مثلاً؟

ش.م: أقول أن هناك طاقات مختلفة في لبنان، المهم أن نتقدم بشكل تنافسي ومفتوح. أما الرصيد الشخصي فأظنه مترفعاً عن الأشخاص الآخرين، مع احترامي لهم، يضم ذلك تقدماً سياسياً ملموساً في دور خاص في هذه الثورة وما قبل هذه الثورة. صحيح أن الصورة التي تأتي الى العالم عموماً تأتي كمحام لحقوق الإنسان، تأتي كأكاديمي صاحب كتب مختلفة ونظريات جديدة في مختلف المنظومات الفكرية، إنما الرصيد السياسي موجود وأظنه أكثر بكثير من الناحية الفعالة تقدماً لشعبنا من المنافسين الآخرين.

ح.م: يعني عندما تقول بأن... أنا أتحدث عما تسميه برصيدك السياسي سيد شبلي ملاط، أنت تتحدث في الواقع عن بعض المحاكمات الدولية التي أثارت ضجة كبرى في العالم، اليس

كذلك؟

ش.م: ليس فقط، هذا جزء من رصيد كبير أظنه راسخاً في حقوق الأنسان في قضايا داخلية لبنانية وقفنا معها ضد... نعم.

ح.م: من قبيل ماذا قضايا داخلية؟

ش.م: مثلاً منذ ما عدت الى لبنان سنة 1992 عندي مواقف أظن مشرّفة بالنسبة لقضايا مختلفة في لبنان، منها مثلاً في تجديد الرئيس المراهوي كنت ضد ذلك وأعلنته. في تجديد الرئيس لحود كنت الشخص الوحيد الذي رفض تغيير الدستور من أجل شخص. وهذه مواقف مشهودة موجودة في الصحف اللبنانية المرموقة.

ح.م: ولكن سيد ملاط حتى ننتهي من هذه النقطة، لم تكن الوحيد الذي عبّرت عن مواقف من هذا القبيل، على أي حال يعني حتى لا نظل ندور في حلقة واحدة يعني البعض يقولون أو لم يكون...

ش.م: أستاذ حسن بالنسبة لموضوع تغيير الدستور من أجل رئاسة أميل لحود سنة 1998 أظنني كنت وحدي في هذه الحلبة الشخص الوحيد الذي وقف موقفاً ماثلاً، إنها لأسباب مختلفة كان وليد جنبلاط بحجة أن الرئيس لحود عسكري، موقفي كان وحيداً في لبنان بالنسبة لعدم تغيير الدستور من أجل شخص، والصحف تشهد لي ذلك...

ح.م: طيب وهذه نقطة في الواقع سيد ملاط هذه نقطة يعني البعض يلاحظ هذه العلاقة بينك وبين السيد وليد جنبلاط زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي. هل هذا هو القاسم المشترك فقط بينك وبينه فيما يتعلق بقضية الرئيس لحود؟ أم أن المسألة أوسع من ذلك يا ترى؟

ش.م: لا، هناك قواسم مختلفة، علاقتنا بأل جنبلاط تعود الى مائة وخمسين سنة متواصلة ومعروفة صداقة والذي مع المرحوم كمال جنبلاط، وتابعت هذه الصداقة. افترقت مع وليد على أمور مختلفة، وأتفق معه على أمور مختلفة، وأنا أشرف بهذه الصداقة التاريخية والشخصية.

ح.م: هل نصحك مثلاً او استشرته في قضية الترشح يعني، فنصحك بأن تفعل ذلك مثلاً؟

ش.م: لا ابداً، أظن أن وليد أحد الشخصيات التي أظنها تحمست لهذا الترشيح، إنما لم أستشره قبل ذلك، أولاً لئلا أخرج، ثانياً لأن وليد جنبلاط أحد الحلفاء الذين أتكل عليهم

للتجاح في هذه المهمة.

ح.م: أنت تطالب أيضاً سيد ملاط بأن يتم اختيار الرئيس من خلال ما يسمى بالتصويت الشعبي وليس من خلال البرلمان كما يجري في هذه الأيام، أنت تطالب إذن بتعديل الدستور أو بتغييره، اليس كذلك؟

ش.م: ما في شك. أظن أن ذلك مهمة أساسية لرئاستي في لبنان هو التقدم بشكل توافقي وعلمي على طريق انتخاب الشعب لرئيس أو رئيسي أو رؤساء السلطة التنفيذية، كما هو الأمر في جميع الديمقراطيات المتقدمة في العالم.

ح.م: طيب ولماذا قررت في الواقع الترشح للرئاسة ولم تبدأ بالخطوة السابقة لذلك على ما يقال مثلاً بأن ترشح للبرلمان اللبناني، اليس كذلك؟

ش.م: هذا حديث طويل. عُرض عليّ سنة 1991 أن أنتقى من أحد النواب المعينين آنذاك، ورفضت هذا الطرح للأصدقاء آنذاك لأنه طرح غير ديمقراطي. بعد ذلك سنة 1992 رفضت الدخول في الحلبة البرلمانية لأن البطريك الماروني قاطعها ولم أكن أريد من جهة مخالفة من البطرك. سنة 1996 كان والدي رئيساً للمجلس الدستوري مسؤولاً مع المجلس الدستوري عن الانتخابات النيابية وصحتها، ظننته مخالفاً لمبادئ عدم تنافر المصالح أن أتقدم بمثل هذا الموكب.

ح.م: سيد ملاط في الواقع لأن الوقت يدركنا يعني بالنسبة لهذه النقطة تفضل وبسرعة لو سمحت.

ش.م: بس مهمة هيدي استاذ حسن. سنة 2000 الصديق وليد جنبلاط طلب مني ملحاً أن أتقدم الى النيابة ورفضت ذلك لئلا أخرج مع الطرف السوري.

ح.م: في سياق ترشحك يستغرب البعض لماذا أعلنت ترشحك من نيويورك وليس من بيروت، يعني على بعد آلاف الكيلومترات من العاصمة المفترض أن تصبح رئيساً فيها إذا نجحت بترشحك؟

ش.م: عفواً هذا ليس صحيحاً...

ح.م: أين أعلنت ترشحك إذن؟

ش.م: تقدمت بالترشح في الثاني من هذا الشهر على صفحة النهار اللبنانية باللغة العربية وهذا رمزياً أساسياً بالنسبة إلي.

ح.م: هل هذه الطريقة التي يجري بها الترشح للانتخابات في لبنان سيد ملاط؟ هل الطريقة المتبعة في لبنان هي الإعلان على صفحات الجرائد للترشح؟

ش.م: هذا أمر مثير وسؤال جيد. المشكلة في لبنان أن ليس هناك من آلية للترشح. الترشح لا يكون بالنسبة للرئاسة، وهذا نقص أساسي في الدستور علينا أن نعالجه. معالجتني له كانت أن أقول: علينا أن نتقدم بالبرنامج ونفتح النقاش على المتنافسين، وألا ندخل في الكواليس، إما كواليس الأروقة في واشنطن وغيرها وإما الأورقة النيابية، لأن الشعب عليه أن يعرف من يترشح، أن يمتحنه في حديث كالحديث الجاري معكم الآن، ولذلك صحيح أن هذا جديد إنما أظن أن هذا أيضاً أساسياً بالنسبة للديمقراطية التي ينشرها.

ح.م: طيب هذه النقطة وصلت. أيضاً سيد ملاط يعني ما رأيك فيمن يقولون في الواقع بأنك استفدت ربما من المناخ الذي أتاحة ما يسمى بالتدخل أو الضغط الدولي، وإن أحببت، البعض يقول الأميركي في لبنان، هل استفدت من ذلك؟

ش.م: استفدت إذا كان معنى ذلك أن الثورة اللبنانية نجحت أيضاً بسبب المواقف المشرفة التي اتخذها بوش وشيراك طبعاً مثلي مثل غيري.

ح.م: ولكن في هذا السياق يقال أو الحديث يدور عن علاقات ربما حميمة، لا نعلم بالضبط نريد منك أن توضح، تجمع بينك وبين شخصيات من رعييل المحافظين الجدد في الولايات المتحدة من قبيل وولفويتز الذي ذكرك في طابعك وكذلك ريتشارد بيرل، هل لك أن تؤكد ذلك؟

ش.م: أولاً قضية مبدئية، أنا في واشنطن ولديّ كما تفضلتم وصول كما يقال الى شخصيات بارزة، أخذت موقفاً صارماً: لا تدخل للجهات الأميركية أو الفرنسية أو الإيرانية أو أي تدخل آخر لمصلحة مرشح لبناني ضد مرشح آخر، لا احاول ذلك، أرفض ذلك ولا علاقة لي أبداً بأي اتصال مع شخصيات يمكنني أن أتصل بها لأن المبدأ هو أن اللبنانيين يختارون ولا يتدخل الأجانب. أما ما تحدثتم به فهذا من ناحية غير دقيق: ريتشارد بيرل لا أعرفه وعموماً لا يعجبني فكره أبداً، أما وولفويتز فهذا حديث مطوّل إن شاء الله يكون بمناسبة أخرى.

ح.م: طيب هذه النقطة وضحت. اذا مشاهدينا الكرام هذا فاصل قصير نعود بعده اليكم.

[فاصل إعلاني]

ح.م: اذا مشاهدينا الكرام أهلاً بكم من مجدداً، نواصل حوارنا مع شبلي ملاط وهو مرشح لانتخابات الرئاسة اللبنانية وكذلك هو محام وحقوقى معروف. سيد ملاط كنا نتحدث عن علاقتك ببعض المحافظين الجدد في الولايات المتحدة. هناك أيضاً رابطة يقال بأنها تربطك بالمفكر الأميركي من أصل لبناني فؤاد العجمي، هل لك أن تؤكد هذه المعلومة أيضاً؟

ش.م: لا، لا أعرف الأستاذ فؤاد. أحترم بعض ما يكتبه إنما اختلف معه كثيراً لاسيما بالنسبة لمواقفه من اسرائيل.

ح.م: ما هو بالضبط الذي تختلف معه فيما يتعلق بأسرائيل؟

ش.م: أنا موقفي حضاري بالنسبة لموضوع اسرائيل. أظن أن اسرائيل مجتمع غير ديمقراطي وعلينا ان نغير هذا النظام في أساسه بسبب التفاوت العنصري بين اليهودي وغير اليهودي في اسرائيل. لا أظن أن فؤاد عجمي أخذ مواقف على هذه الوتيرة أبداً.

ح.م: طيب هذه النقطة وصلت. دعني أعود مرة أخرى الى موضوع الديمقراطية في لبنان. انت طيلة هذا الحديث وأيضاً في الأدبيات التي قرأناها عنك في الواقع كنت دائماً ترفع وتيرتك بالحديث عن الديمقراطية في لبنان وما الى ذلك. يعني البعض يلاحظون بأنك لم يسمعوا منك أو لم يسمعوا بك أثناء ما تسمى بانتفاضة الرابع عشر من آذار بعد اغتيال الحريري، لماذا يا ترى؟

ش.م: هذا ليس صحيحاً، وإذا راجعتم مثلاً صحف لوموند مثلاً آنذاك فإن هنالك نصف صفحة كاملة عن دوري في هذه الثورة، إنما لم يكن دوراً طناناً. ومعروفة أيضاً الصورة الشهيرة مع وليد جنبلاط عندما التأم المعارضة في أوجها في قصر المختارة، كان دوري فعالاً وكتاباتي موجودة من أيلول 2004 ضد تمديد الرئيس لحود، وتابعت ذلك حتى كانت آخر مداخلتني قبل ترشحي الى الرئاسة مع الصديقة البطلة مي شدياق على التلفزيون يوم اغتيال المرحوم جورج حاوي.

ح.م: طيب سيد ملاط، يعني أنت تطلب باستمرار بتنحي الرئيس لحود، يعني هل توافق مع من يقولون بأن الدستور اللبناني في الواقع لا يجيز إقالة الرئيس رئيس الجمهورية إلا إذا

ارتكب عملاً من أعمال الخيانة، اليس كذلك؟

ش.م: أنا لا أريد أن أتوصل الى درجة أن أقول أن الإتكال بهذا الشكل القاسي على القيادة السورية لفرض إرادتها على الرئيس الحريري يعتبر أم لا خيانة عظمى. إنها موقفى بسيط جداً، موقفى أن التمديد غير ديمقراطي لأن المادة 49 ترفض ذلك في الدستور، التمديد غير دستوري لأن الدستور يقتل عندما يفرض عليه تمديد شخص لا يحق له أن يمدد بحسب نصه، والتمديد مخالف للقرار 1559 لأن القرار 1559 الذي صدر يوماً قبل التمديد يرفض أي تدخل في الانتخابات الرئاسية، وواضح اليوم للملأ أن التدخل السوري فيها كان سافراً.

ح.م: طيب سيد ملاط يعني هل تقول بأن النواب في حينه الذين جدّوا للرئيس لحدود، أنت تقول بأن التجديد لو لم يكن قانونياً، يعني لم يكونوا قانونيين هم أيضاً؟

ش.م: صحيح وأولهم الرئيس الحريري. ضغط عليه وهدد ونحن نعرف اليوم بعد تقرير ميليس ماذا حدث في السادس والعشرين من آب 2004.

ح.م: طيب ماذا تقول عن مجلس النواب اللبناني الحالي بعد الانتخابات؟ الأمور تغيرت على ما توافق على ما أعتقد. لماذا لا تطلب من هؤلاء الناس الذين يشاركونك في الواقع في الرأي أن يُنحوا الرئيس لحدود إذن؟

ش.م: مطبوط، وعندي طريقة سهلة جداً، وبالفعل أتصل بي الرئيس السنيورة وأظننا على وتيرة واحدة في ذلك. على المجلس اليوم بسبب عدم دستورية عدم قانونية ومخالفة التمديد للقانون الدولي، على المجلس أن يلتئم اليوم وينتخب رئيساً بالأغلبية البسيطة.

ح.م: ولكن هذا تمنى وليس فعلاً يعني لم يعدك النواب الحاليون اللبنانيون أن يفعلوا ذلك، أليس كذلك؟

ش.م: هذا الطرح، هذا هو الطرح، وهذا طرح دستوري مهم وبات النقاش مفتوحاً به في لبنان، ولا بد أن يتوصل الى النتيجة العلمية الصحيحة التي أطرحتها.

ح.م: طيب من ناحية أخرى نراك أيضاً سيد ملاط تطالب بإعطاء المغتربين اللبنانيين الحق بالمشاركة في الانتخابات أو بالتصويت بالأحرى من خلال السفارات في الخارج. هل أنت تتحدث مثلاً عن المنحدرين من أصل لبناني يعني الذين أصبحوا جيلاً ثانياً وثالثاً وربما بعضهم لا يعرف لبنان؟

ش.م: سؤال وجيه. موقفي موقف واضح: أقول أن أي شخص لبناني موجود في الخارج له جواز سفر يسمح له أن يرجع ويأخذ الطائرة ويعود الى البلد ويصوت يوم الانتخابات، من الضروري بل من المطلوب دستورياً أن ترتب الآلية البسيطة كما لأي بلد متحضر في العالم ليدي بصوته في السفارة اللبنانية المناسبة. هذا لا يعني أن شخصاً متحدر من أصل لبناني لا يعرف اللغة اللبنانية عايش في البرازيل منذ خمسين عاماً سيصوّت. لا أظن أن ذلك وارد أصلاً.

ح.م: طبعاً في العموم هناك من يقولون سيد ملاط بأن الإحصائيات على الأقل تقول بأن غالبية المغتربين، ونحن نتحدث عن القطاع الأوسع من المغتربين سواء من المتحدرين من أصل لبناني أو الذين يعيشون بشكل مؤقت في الخارج، يعني هم من أبناء الطائفة المسيحية في لبنان، هل توافق على ذلك؟

ش.م: لا أظن ذلك صحيحاً من الناحية العلمية. نعرف الهجرة الكبيرة الشيعية مثلاً إذا تحدثنا طائفيّاً في أفريقيا الغربية، نعرف الهجرة الواسعة في البلاد العربية التي استقبلت اللبنانيين ولا سيما أظن لست أكيداً أن الطائفة السنية غالبية هنالك. والأهم من ذلك حصلت إحصائيات منذ ثلاثة أيام في لبنان، أكثر من ثلاثة أرباع اللبنانيين، بمن فيهم المسيحيين والمسلمين، يؤيدون هذا الطرح الذي تقدمنا به منذ شهرين مع أصدقاء من الساكنين في أوروبا وفي البلاد العربية وفي الولايات المتحدة.

ح.م: طيب في نهاية المطاف في عجالة، يعني لو جمعت كل هذه المطالب التي تعمل من أجلها فيما يتعلق بلبنان سيد ملاط، يعني هناك من يقول لماذا لا تختصر كل هذا وتقول أريد اسقاط الطائفية في لبنان، اليس كذلك؟

ش.م: أظن ليست الأمور على هذه السهولة، لأن الطائفية هي في مجملها سيئة وإنما تقدم أيضاً بعض الضمانات التي ليس من السهل أن نتخلى عنها بمجرد خط قلم.

ح.م: طيب أريد أن أنتقل لنقطة أخرى سيد ملاط في الواقع أنت اشتهرت ببعض المحاكمات التي انخرطت فيها، خاصة في سعيك لمحكمة أرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي فيما يتعلق بمذبحة صيرا وشاتيلا عام 1982. يعني الآن هل انتهيت من هذا الموضوع؟ لم ينجح ولن تتابعه أم ستتابعه من خلال قنوات ربما غير القناة البلجيكية لأنك أثرت الموضوع في بلجيكا في حينه لأسباب معروفة؟

ش.م: أصبتم إن شاء الله يكون مناسبة في هذه الرئاسة أن يطلب من السيد شارون إذا بقي في الحكم أن يعود الى بيته.

ح.م: أيضاً أنت طالبت بمحاكمة الرئيس العراقي السابق صدام حسين. الآن هو قيد المحاكمة في بلاده في العراق، هل هذا يعني يلبي مطلبك أو بالأحرى يشفي غليلك؟

ش.م: في الحقيقة هذا موضوع شائك. طبعاً أظن أن الجرائم العظيمة التي ارتكبتها صدام حسين في الكويت وفي إيران وخاصة تجاه شعبه، عليه أن يحاكم عليها، إنما المحاكمة الحالية ينقصها بعض الأمور الأساسية وإن شاء الله تعالج.

ح.م: طبعاً أنت في هذا السياق قلت في إحدى المراحل، قرأنا لك بأنك تريد أن يشمل المحاكمات الجميع، يعني لا يميز بين شخص وآخر. وذكرت في هذا الإطار أولئك المسؤولين في الواقع عن قتل حوالي 5000 شخص في المعارك الكردية الكردية في شمال العراق بين 1994 و1996. هل كنت تقصد ذلك أيضاً يحاكم المسؤولين عن هذه الأحداث؟

ش.م: يعرف الزملاء الأكراد، الرئيسان الكرديان موقفي من هذه المرحلة الفظيعة في تاريخ العراق الكردي، وأظن ان هنالك أشخاصاً ارتكبوا مجازر في هذه الحرب الأهلية بين 1994 و1996 عليهم أن ينالوا عقابهم.

ح.م: هذه وصلت. إذن في ختام البرنامج أيضاً أشكر ضيفي شبلي ملاط المرشح للانتخابات الرئاسية اللبنانية، كما اشكركم مشاهدينا الكرام على حسن المتابعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تشرين الثاني 2005
Novembre/November

56. خواطر دستورية من وحي بكركي (88)

في المعركة الرئاسية التي اخترنا أن نقدّمها عالية الجبين حرّة الكلمة مُشركةً للشعب، يلتقي فيها السرّ والعلن، لا بدّ من رفع اللثام من محطات أساسية كانت باكورتها في لبنان زيارة غبطة البطيريك مار نصر الله بطرس صفير صباح الجمعة الماضية في بكركي.

أما تريثنا في التعليق المفصّل على الزيارة فكان سببه الحاجة لجمع الأفكار حول حديث معمق وأدبي مثلما هو فقط ممكن في كنف الصرح البطيريك مع غبطته العلامة بلغات أربع على الأقل، وأمنائه الموهوبين، وفي طليعتهم تلك الطاقة العظيمة التي يمثلها سيّد عائلة متألّقة نثراً وشعراً المونسينيور ميشال عويط، وقد جعل الحجر في مخطوطته الأخيرة عن الرسالة الألهية يتكلم روحاً. والإشارة هنا ليست فقط «لموكب دونه النواظرُ تغضي» كما وصفَ محيطُ بكركي المهيب أيام البطيريك الياس حويك شاعرُ الأرز منذ مئة عام، بل لأننا نعلم أن انطلاقة الثورة السلمية في هذا العام لم تكن ممكنة لولا صدارة البطيريك والمطارنة الميمونين في بياناتهم القدوة منذ أعوام، واللقاء التاريخي الذي حضّره في المختارة منذ خمسة أصياف، وهو الذي أعاد الشملَ الوطني بعد مأساة في الجبل امتدّت عقدين طويلين من تاريخ لبنان الأليم.

إذاً حديثٌ سياسي عميق مع البطيريك حول الموضوع الرئاسي، لا يجوز أبدأً أن نبوح هنا فيه بأقوال الرعاية التي عهدناها منه، كما عهدها كل ماروني بل كل لبناني على امتداد الزمن، وإنما لما كان في الحديث من إحياء دستوري أساسي جدّد قراءتنا للموقع الرئاسي اللبناني دستورياً، وكنا قد وضعناه منذ سبعة أعوام في المقالة اللاحقة التي نعيد طرحها مجدداً لإنارة برنامجنا الرئاسي مع ما استشفناه علماً من الحديث مع غبطته الأسبوع الماضي.

الجديد الأول يتعلق بالمنصب الرئاسي بعد التعديلات الدستورية التي طرأت على النص إثر المؤتمر اللبناني في الحجاز سنة 1989 لناحية السلطة المثلثة الأضلاع طائفياً، وهي خاطرة أتصحت لنا شيئاً فشيئاً منذ حديث سابق هذه السنة مع الصديق الدكتور نواف سلام. السؤال دستورياً يتعلق بالتقليص الطارئ على الموقع الرئاسي لناحية توزيع السلطة ثلاثياً ما بين ماروني وسني وشيعي، يوهن الطرف المسيحي فيه ليس من ناحية السلطة التنفيذية كما يجده القارئ في تحليلنا اللاحق، إنما لجهة حصره بالثلث المؤكل الى الرئاسة بمقابل الثلثين الآخرين المؤكلين الى رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس النيابي بالمسح الدستوري المعروف بالترويكاً. وبعبارة أخرى، فإن المناصفة التاريخية بين المسيحيين والمسلمين في التركيبة اللبنانية، والتي يجدها المؤرخ مدونة دستورياً في وثيقة تعود الى سنة 1834 أنشأت في المدن اللبنانية الساحلية - بيروت، صيدا - «ديوان مشورة، مؤلف من ستة إسلام وستة نصارى»، هذا المبدأ الأساسي في تمثيل حكومة لبنان اشتراكاً بالمناصفة قد زال في التركيبة المسوخة الحالية بسبب تقليص المركز الماروني - المسيحي من النصف الى الثلث على مستوى القرار الأعلى في الجمهورية.

نحن نعرف اليوم مكانة الرئيس فؤاد السنيورة الوطنية، وقلماً يذكر اسمه في لبنان من دون هالة الإعجاب الذي نجح في إضفائها على قيادته للحكومة. لا حاجة للمزيد هنا، فالكل مقتنع، بل الحاجة الى النظر في الآلية التي توابك هذا التألق دستورياً في ظلّ الوهن العضال الطارئ على رئاسة الجمهورية بالمستحوذ عليها عنوة اليوم.

هذه الخاطرة الثانية أيضاً مستوحاة من الحديث البطريركي المرهف لجهة استمرار مريب للغياب القيادي المسيحي - الوطني في إدارة البلاد منذ فقدان الرئيس اميل لحود شرعيته قانونياً وشعبياً على ما لم يعد ضرورياً تفصيله. فالإلحاح في التغيير في هذه المقاربة الجديدة، لا يقتصر على ما دأب الكثيرون رسمه ضرورة لمعالجة التدني الصارخ للهيئة الرئاسية. فهذا عابر. الضرورة أشد إيلاماً من الناحية الدستورية نفسها، وهي ليست عابرة لأن الوضع الحالي يشكل سابقة يستمر شواذها معروضاً مبدأ المناصفة المسيحية - المسلمة أساساً للحكم في لبنان في صميمه. هذه السابقة المحدقة يضاف وقّعها على الإنزلاق المستمر منذ الطائف في موقع الرئاسة لجهة ترسيخ طائفية أعمق تجعل الشيعة والسنة في مسؤولية دستورية تُضاعف التمثيل المسلم - أي تجعله ضعفاً - على حساب التمثيل المسيحي بخلاف مبدأ المناصفة التي تقوم عليه البلاد منذ قرنين. وهذا الخلل الرئاسي يندرج أيضاً في موضوع المسيحيين المهمشين، كما يطرح أهل الأمة الإسلامية الرحبة من الدروز وغيرهم، واللبنانيين من اليهود والدهريين، وجميعهم

باقون خارج المدار الدستوري الرسمي بوصفهم أقليات لا تنتمي، دستورياً، الى إطار المناصفة بين 'النصارى والإسلام' في ثوبه الدستوري الممهور بتجربة الترويكاً.

ولئلا يُعَيَّب علينا إيهامنا في العبارة، في هذا الحديث الدستوري الذي أظنُّ بعضه جديداً بفضل عميق ديمقراطية فكر البطريك صفير في موضوع حافل بمخاطر الزلات، وهو إيهامٌ يتنافى مع طرحنا هذه المبادرة الرئاسية على الشعب اللبناني قبل تقديم ترشيحنا على ممثليه في المجلس النيابي في منافسة مفتوحة نرجوها، مع قول الأستاذ نبيل أبو منصف، «طاحنة» - والكلمة لها مرادف شهير في العرف الدستوري الأميركي - 'robust speech' - كما أن رديفها عند المرحوم محمد باقر الصدر بما وصفه يوماً بـ«الضغط في العبارة» جداً موفقة.

لئلا نلامَ إذاً على عدم الوضوح، نقدّم خاتمةً هذا التلخيص المستوحى من الإصغاء الى حديث بكركي: التعجيل في اختيار خلف للرئيس لحدّ مَطْلَبْ دستوري مُلِحّ ليس فقط لفقدان السدة الرئاسية هيبتها باستمراره بها مُهاناً مُقَاطِعاً، بل لأنّ الخلل الناتج يعطل المبدأ المكرّس دستورياً بقاعدة الإشتراك بالمناصفة، إن في التراث التاريخي اللبناني الثابت، أو في الثوب الأنيق الذي كرسته الرسالة البابوية.

لذا نطرح على الشعب اللبناني نفسنا رئيساً جديداً يتحلّى بقيادة النَّدّ الوطني الأفضل لرئيس وزراء بمكانة فؤاد السنيورة، في حكومة جامعة حضارية ناصعة هبّية تناسب الطموحات العظيمة التي أطلققتها ثورتنا السلمية بعد شهادة الرئيس الحريري الأعظم رفضاً للتمديد.

57. EuroMed Program⁽⁸⁹⁾

إيزابيل إده (إ.إ.) طارق متري (ط.م.)
شبلي ملاط (ش.م.) جان بول شانيلو (ج.ب.ش.)
مصباح الأحذب (م.ح.) عليا مبيّض (ع.م.)
باتريك رينو (ب.ر.)

إ.إ.: مساء الخير، وأهلاً وسهلاً فيكم بهذه الحلقة الخاصة والأخيرة لبرنامج يورو ميد Euromed مباشرةً على شاشة الـNBN. سنكون سوى طوال ساعة ونصف لمناسبة مرور 10 سنوات على إتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية برشلونة سنة 1995.

اليوم كانوا رؤساء دول وحكومات البلدان الـ35 المشتركين بالشراكة مجتمعين برشلونة لتقييم الـ10 سنوات الماضية ولرسم مراحل الحياة الجديدة، آخذين بعين الاعتبار حسنات وسيئات المرحلة السابقة.

هذه الحلقة لـEuromed ستكون الحلقة الـ28، خلال 28 أسبوع كل يوم إثنين حاولنا أن نطلعكم على جميع جوانب الشراكة الأوروبية المتوسطية خاصة بما يتعلق بلبنان. حاولنا أن

(89) مقابلة تلفزيونية ضمن برنامج EuroMed على شاشة NBN مع المحاور إيزابيل إده 2005/11/28 الضيوف: الدكتور طارق متري وزير الثقافة، البروفسور شبلي ملاط المرشح لرئاسة الجمهورية، البروفسور جان بول شانيلو استاذ بالعلوم السياسية في باريس، النائب مصباح الأحذب، الاستاذة عليا مبيّض خبيرة اقتصادية، باتريك رينو سفير المفوضية الأوروبية في لبنان.

نشرح ما هي أسس الشراكة وكيف ترجمت عملياً بلبنان من خلال مشاريع إنمائية إجتماعية دعم المؤسسات ودعم سياسي واقتصادي.

هذا البرنامج التلفزيوني جزء من عملية إعلامية أوسع تتضمن أيضاً برنامج تلفزيوني آخر على شاشة تلفزيون العربية إلى جانب ملحق شهري Les Cahiers Euromed صدر عن جريدة L'Orient Le Jour ومجلة Le Commerce du Levant وتم توزيعه من قبل جريدة السفير كما انكم كان بإمكانكم متابعة حلقات راديوفونية مخصصة لمواضيع الشراكة كل أسبوع على موجات راديو فرانس انترناسيونال Radio France Intl. هذه العملية الاعلامية الواسعة النطاق والتي دامت سنة كاملة والتي سوف نختمها الليلة سوياً، نتجت عن إدراك اوروبي ان هذه الشراكة الاوروبية المتوسطة موضوع غير معروف وغير مفهوم من قبل الشعوب. حاولنا تسهيل الامور وتبسيط المضامين، ليعرف أكبر عدد من المواطنين ان هذه الشراكة تتضمن مواضيع تخصهم ويمكن ان تفيدهم كثيراً، فتأمل ان تكون حلقاتنا كلها حققت جزءاً من هذه الاهداف.

حلقتنا هذه الليلة كما سبق وذكرنا، حلقة خاصة نحتفل فيها بالعيد العاشر لاتفاقية الشراكة الاوروبية المتوسطة وسنحاول مع ضيوفنا ان نستعرض نتائج هذه الشراكة ونبحث معهم بأفاقها المرتقبة.

عشر سنوات من بعد برشلونة نلاحظ ان التقييم لهذه الحقبة ليس دوماً إيجابياً لا بل يوجد انتقادات كثيرة لاوروبا ولبلدان شرق وجنوب المتوسط.

اليوم أوروبا تعرض على شركائها المتوسطيين مشروع جديد توفيقاً لشراكة برشلونا وتكملة لها وعنوان هذا المشروع هو السياسة الاوروبية للجوار، او كما يفسرها الاوروبيون امكانية التوصل الى أقصى وأعماق حد من الاندماج لبلدان المتوسط بالسياسات الاوروبية بشتى الميادين.

ما هو التقييم بالنسبة للعشر سنوات التي مضت، ما هي آفاق المرحلة المقبلة بظل التشنج والتطرف المتزايد ان كان باوروبا او بالمتوسط. هل هناك امكانية التوفيق بين ضفتي المتوسط وبناء منطقة مستقرة سياسياً أمنياً اقتصادياً واجتماعياً. كل هذه الاسئلة سيجاب عليها ضيوفنا هذه الليلة.

مساء الخير جميعاً، اهلاً وسهلاً فيكم معنا الليلة معالي الوزير الدكتور طارق متري وزير الثقافة، الاستاذ شبلي ملاط محامي واستاذ جامعي بالحقوق وايضاً مرشح مؤخراً على رئاسة جمهورية لبنان، بروفيسور جان بول شانيولو استاذ علوم سياسية بباريس مساء الخير واهلاً وسهلاً فيكم. سعادة النائب الدكتور مصباح الاحدب، مدام عليا مبيض خبيرة اقتصادية وتعمل الآن بمنظمة عالمية دولية، وسعادة السفير باتريك رينو سفير المفوضية الاوروبية بلبنان، اهلاً وسهلاً فيكم جميعاً.

قبل البدء بالحديث اريد تذكير المشاهدين أن بإمكانهم الاتصال على الارقام 444-444-04 فلا تتأخروا بالاتصال.

مساء الخير جميعاً. اذاً انتهى اليوم مؤتمر برشلونة بمناسبة العشر سنوات للشراكة. من بعد ما انتهى المؤتمر، مؤتمر دول وحكومات، ما صدر بيان ختامي لاعمال القمة بسبب تباين بوجهات النظر حول قضية الارهاب وحول الصدام الفلسطيني الاسرائيلي. صدر فقط نص عن الرئاسة البريطانية يتضمن نقاط مقتضبة حول ضرورة مكافحة الارهاب بشكل اجماعي بالمنطقة، ضرورة مكافحة الهجرة غير الشرعية والتعاون حول هذه القضية، واخيراً الاتفاق على متابعة العمل الذي تحقق من خلال العشر سنوات التي مضت والعمل حول الاستقرار السلام الامن المشترك ودعم حقوق الانسان والقيم المشتركة على صعيد الديموقراطية والاصلاحات بالمنطقة. اريد ان اطلب من معالي الوزير تعليق سريع على «عدم البيان» الاجماعي وعلى هذا النص البريطاني.

ط.م.: التعليق السريع انني لن استخدم عبارات فشل او نجاح، الا انني ارى ان هذا الاجتماع يدل على نوع من قلة التوازن بعملية برشلونة منذ البداية. وقلة التوازن هذه مزدوجة: جزء منها متعلق بموازين القوى، فطرفٌ منها اقوى من طرف آخر، لكن في جزء منها متعلق بمستوى الجدية الموجودة عند طرف وليس موجوداً لسوء الحظ عند الجزء الجنوبي من هذه الشراكة. اعتقد انه على مستوى المنظمات غير الحكومية كان التوازن اكبر. يمكن روح هذه الشراكة بثت اكثر بين المنظمات غير الحكومية منها ما بين الحكومات. ملاحظة سريعة ايضاً هو ان مسائل مهمة بين الشراكة، غير الارهاب وضبط الهجرة من الجنوب الى الشمال، هذه الامور تهم الاوروبيين لاسباب معروفة لكن هذه جزء من مسائل، وايضاً هنا حفظاً لنجاح هذه الشراكة يجب حفظ التوازن بالمسائل، فيجب عدم اختزال الشراكة الاوروبية المتوسطة

على هاتين المسألتين على أهميتهما، والنقطة الأخيرة وهي ان المحرك الرئيس لعملية برشلونة في البداية هو سياسي طبعاً هناك بعد ثقافي-اقتصادي-قيمي مهم، لكن المحرك كان سياسي وكان هناك اهتمام من ناحية الشركاء الاوروبيين بمسألة السلام بالمنطقة.

هناك اشارات تتكرر دائماً لاحترام الشرعية الدولية، وهذه المسألة لا يختلف أحد عليها لكن هناك قصور، عجز، لجهة ترجمة هذا الموقف المبدئي لمبادرات حقيقية.

اعتقد ان الطرف الجنوبي يتوقع من هذه العملية ان تولد مبادرات سياسية، او تتجاوب مع مبادرات سياسية، مثلاً مبادرة بيروت كانت تستحق اكثر من مجرد اشارة ان المجتمعين ببرشلونة يؤيدون المبادرات السياسية...

إ.إ.: معالي الوزير بدأت بالانتقادات حول برشلونة سنعاول لها لاحقاً لنستمع لتعليق سعادة السفير باتريك رينو. حول نتائج مؤتمر اليوم المنعقد ببرشلونة اليوم.

ب.ر.: الاتحاد الاوروبي يدرك تماماً ان النزاع العربي الاسرائيلي هو مشكلة هامة للغاية ويشعر بأن المشكلة موجودة على مستوى التعاون ومستوى العلاقات، لكن لا يجوز ان نستعمل هذا كذريعة للوقوف مكتوفي الايدي ولتكون مجمل دول المتوسط غير راغبة وشارعة في عملية الشراكة المنتظرة من جانب الشعوب. طبعاً من الطبيعي ان يكون هناك نزاع خارجي، ولكن من الضروري ترتيب شؤون البيت الداخلي. من هنا فإن حصيلة عملية برشلونة هي سلبية. لماذا؟ لاننا لم نحل بعد النزاع الفلسطيني-الاسرائيلي، ويبدو ان بغض ذلك النظر على كل المعطيات.

إ.إ.: انها سعادة السفير بعد عشر سنوات من الشراكة لم يصدر بيان ختامي لجميع المؤتمرين. ماذا يعني ذلك؟

ب.ر.: هذا يعني ان الطريق لا يزال طويلاً.

إ.إ.: سعادة النائب ما رأيك بهذه العملية: مؤتمر برشلونة دون بيان ختامي.

م.أ.: يعني طبعاً علينا ان نحافظ على القيم. اسمحي لي ان ابدأ من حيث توقف الحديث قبل ان أعلّق على ما حصل اليوم. هناك دائماً توازناً نحاول ان نقوم به بين المحافظة على القيم وعلى ثقافتنا وعلى انتماء اتنا المحقة والتي لا اعتقد انها لهذا دور في عدم التوازن. لكن هناك عدة امور ايجابية يمكن ان نستفيد، ومن المفروض ان نستفيد منها، ليس لانها آتية عبر الاتحاد الاوروبي،

ولكن لانها قيم اساساً لا تتناقض مع خصوصياتنا، عندما نتكلم نحن بدولة القانون، بمفهومها الفعلي، ليس كما تشوهت دولة القانون مؤخراً. لهذا دورٌ فعلي والمواطن له دور اساس فيها.

نحن في لبنان حصلت امور عدة مؤخراً، ترجمتها ليست الوصول الى الحقيقة بالمعنى المطروح اليوم. فالحقيقة طبعاً بمفهومها الواسع توصلنا الى من اغتال الرئيس الحريري. انما الحقيقة بمعناها الاوسع تقودنا الى كيفية نخرج من الظلام الذي نصل بها الى العدالة بمفهومها الاوسع. هذه الامور ان لم تطرح او لم توجد لن نصل الى الاساس الذي تحرك من اجله الشعب اللبناني، والذي يمكن ان يتحرك من اجله اي شعب آخر، وهو التوصل الى مستوى معيشي افضل والى مستوى اجتماعي افضل. لا يمكننا ان ننسى وان لا نأخذ بعين الاعتبار ان القضية الاسرائيلية او النزاع الفلسطيني-الاسرائيلي هو قضية محورية بالنسبة لجزء كبير من العالم الموجود بهذه الضفة من البحر المتوسط، ولا بد من تطويره. ولكن هناك وجهتي نظر مختلفتين. هناك من يقول ان لم يكن هناك سياسة واضحة بهذا الاتجاه مسبقاً لا يمكنني ان امشي، وهناك من يقول ان هذه الامور يمكن ان تبحث سابقاً للشراكة. يمكن ان يكون هناك تدخل.

إ.إ.: لنرى سوية روبرتاج سريع عن منجزات برشلونة ثم نعود لحديثنا سوى.

Reportage: حوض البحر المتوسط ملتقى الشرق والغرب، بات الى جانب كونه منطقة غنية بتنوعها تحتضن اديان وحضارات مختلفة، منطقة تسودها النزاعات الحادة والتطرف. فقد ادى التخلف في الجنوب الى نشر الاغتراب، فضلاً عن تفاقم الهجرة غير القانونية باتجاه اوروبا الشمالية، فازدادت الخلافات الدينية والسياسية والثقافية حدة، حتى بات بعض المحللين يتحدث عن صراع الحضارات.

من اجل التعامل مع الاختلافات التي تفرّق بينهم، مع الحرص على مراعاة الروابط القديمة التي يجمعهم، استحدث الاتحاد الاوروبي والبلدان غير الشريكة بالاتحاد الاوروبي، شراكة اوروبية منذ عدة سنوات في مدينة برشلونة، تكرست اهدافها فيما بات يعرف بإعلان برشلونة.

اما البلدان غير الاوروبية المنضوية تحت الشراكة الاوروبية المتوسطة في العام 1995 فهي: مالطا، قبرص، تركيا، سوريا، لبنان، الاردن، اسرائيل، الاراضي الفلسطينية، مصر، تونس، الجزائر والمغرب. وحدها ليبيا رغم متاخمتها البحر الابيض المتوسط جنوباً بقيت خارج العملية

بصفتها مراقب. وبصورة اجمالية باتت الشراكة الاوروبية المتوسطة تضم 35 بلد منها 25 دولة عضو بالاتحاد الاوروبي منذ ان انضمت قبرص ومالطا الى الاتحاد الاوروبي و10 بلدان متوسطة.

من اهداف الشراكة الاوروبية المتوسطة تحويل حوض المتوسط الى فسحة حوار وتبادل وتعاون تضمن احقاق السلام والاستقرار والازدهار. وحددت الشراكة الاوروبية المتوسطة 3 محاور هي:

1- شراكة سياسية وامنية.

2- شراكة اقتصادية ومالية.

3- شراكة تتعلق بالشؤون الاجتماعية والثقافية والانسانية.

كما وافقت الدول الموقعة على انشاء منطقة للتجارة الحرة بحلول عام 2010.

التزمت الدول الموقعة على اعلان برشلونة باحترام حقوق الانسان وسيادة القانون وتنمية الديمقراطية ودور المجتمع المدني. تحقق النجاح الابرز في مجال التجارة حيث ابرمت اتفاقيات الشراكة الاوروبية بين الموقعين من قبل الاتحاد الاوروبي وجميع بلدان المتوسط تقريباً بما فيها لبنان. بعد مضي عشر سنوات على انطلاقة عملية برشلونة، ينتهج الشركاء الاوروبيون والمتوسطيون مقاربات مختلفة، بدل التركيز على المنطقة من خلال سياسة الجوار الاوروبية.

لا زالت اهداف عملية برشلونة صالحة لكن سياسة الجوار الاوروبية تسمح بتحديد اولوياته الخاصة. فبالنسبة للبنان تتمسك الاولويات في خلق فرص عمل ودعم المؤسسات الخاصة، فضلاً عن تعزيز المؤسسات الديمقراطية والقضاء والنظام الامني. كما يجوز للبنان ان يصبح مراقباً من مختلف مؤسست الاتحاد الاوروبي، وهي سابقة لا نظير لها. يتيح التعاون الوثيق بين الاتحاد الاوروبي ولبنان فرصة عظيمة لدفع التنمية في مختلف المجالات، وبخاصة في مجال الديمقراطية والامن والتربية والاقتصاد والتجارة تحقيقاً لمستقبل افضل واكثر ازدهاراً.

إ.إ.: بعد هذا الريبورتاج لندخل في التفاصيل ولنرى ما كانت نواقص ونتائج برشلونة:

هناك انتقاد اساسي حول قضية برشلونة، والانتقاد هو ان الخيار اخذ للعمل في الصعيد الاقتصادي. وكان هذا القرار اساسي وكان هناك اهمالاً او نوعاً من النسيان للعنصر السياسي الذي ترك جانباً نوعاً ما. فدون حل جذري او البحث عن حل جذري للصراع الفلسطيني

الاسرائيلي، هل كان هناك فعلاً امكانية للتوصل الى شيء له معنى باطار هذه الشراكة؟ السؤال موجه للدكتور ملاط.

ش.م.: اسمحي لي ان اختلف قليلاً مع قراءة كلمة «فشل» برشلونة في صدور او عدم صدور بيان ختامي للمؤتمر.

المشكلة - بالرغم من انها مشكلة كبيرة ويمكن ان نعالجها بالتفصيل - المشكلة لم تكن مشكلة الصراع الاسرائيلي-الفلسطيني. لا اسرائيل ولا محمود عباس افشلوا برشلونة. الذي افشل برشلونة، ونحن رأينا بالامس البيان الختامي الذي لم يصدر، وهو التركيز الجديد على موضوع الديموقراطية، المقاطعة العربية لبرشلونة هي مقاطعة حكومات، لان الحكومات بتعتل هم البند الثاني المسمى الديموقراطية. وهذا ما رأيناه في المنامة منذ 3 أيام: المشكلة ذاتها. لم يصدر في المنامة بيان في الاجتماع في الفوروم للمستقبل Forum for the Future الذي هو اوسع من برشلونة بانضمام الولايات المتحدة اليه، لان هناك مشكلة عند الحكومات العربية وهو الخوف من تصدير المسألة الديموقراطية - كما طرحتها انت - على المسألة الاقتصادية. وعندما يقول معالي الوزير ان هناك عدم توازن، انني اوافقه، ولكن ان عدم التوازن الاساسي ليس بين البلدان؛ عدم التوازن هو ان المجتمعات الديموقراطية وقيادات ديموقراطية في اوروبا لا يوجد لديها شريك ديموقراطي.

إ.إ.: عظيم في خيار اليوم واضح من خلال السياسة الاوروبية للجوار الى عدم الخوض بهذه المعركة اذا جاز التعبير، على الصعيد الاقتصادي فقط، ولكن المطالبة بعنصر سياسي اكبر واكبر عبر حقوق الانسان.

ش.م.: لهذا ان الازمة التي وجدناها بالامس والتي وجدناها في المنامة، هي ازمة ايجابية لان اوروبا اعترفت ان المشكلة الاساسية في الشرق الاوسط هي الديموقراطية، بما فيها اسرائيل، لان اسرائيل دولة ليست ديموقراطية، وهذا كان خلافاً مع سعادة السفير عندما اجتمعنا في المرة السابقة في حلقة كهذه.

إ.إ.: عليا!

ع.م.: اريد ان اوافق على انه ليس فشلاً. انه بالنسبة لي اقراراً على ان العلاقة بين الاقتصاد والسياسة وطيدة، ولا شيء يسير دون الآخر. كان هناك لا شك تشديد في برشلونة على ان

نعمل على ازدهار البلدان عبر تحديد التجارة والاستثمار ويليها تلقائياً - كما كان هو الظن - التحرر السياسي والنشر الديموقراطي سيتبع مباشرةً. برأيي ان هذا السكوت او هذا الصراع الداخلي داخل مجتمعاتنا، وايضاً داخل المجتمعات الاوروبية، هو اقرار اننا لا يمكن تبديده امر على امر آخر خاصة بمنطقة كمنطقتنا.

الامر الثاني الذي اود ان اقله وهو الايجاب الذي لمستة بهذا النقاش لاسيما عند الاوساط غير الحكومية خبراء او غيرهم، هو ان هناك اجماع على تشخيص المشكلة، بمعنى ان التأخر بتطبيق بعض الاصلاحات الهيكلية باقتصادنا، ان كان على الصعيد المؤسسي او على صعيد تطوير القضاء او الجسم القضائي، على تحسين مناخ الاستثمار واعادة النظر بدور الدولة بمجتمعاتنا، هذا متفق عليه، وهذا مرتبط الى حد بعيد برفض لحد كبير سياسي عند السياسيين لمعالجة الامور الهيكلية الاقتصادية التي هي اصعب.

إ.إ.: الرضا لماذا؟

ع.م.: لان هذا النوع من الاصلاحات هو في مصطلحات المؤسسات الدولية يسمى Second Generation Reform او المرحلة الثانية من الاصلاحات على اساس انه من الاسهل توحيد التعريفات الجمركية وتعديل الاسعار والتي لا تكلف كثيراً على الصعيد السياسي. ولكن عندما تريدون تصغير حجم الدولة او اعادة نظر في المؤسسات نزع الدعم عن بعض السلع، هذه لها اكلاف سياسية ليس الكل مستعد لرفعها.

إ.إ.: سيد شانيولو هل لديكم تعليق على هذا السؤال؟

ج.ب.ش.: بالنسبة لهذا السؤال اظن انه سراب ان نفكر ان الاقتصاد قد يؤثر على الوضع السياسي، لان الرغبة غير متوفرة لدى هذه الدول. هذه الدول هي دول تستنفذ الموارد الاقتصادية بغض النظر عن الحياة الاقتصادية الموروثة والحسية، وهي بالتالي تدير مصالحها بطريقة قانونية اذا جاز التعبير، وبالتالي لا تهمها هذه الشراكة الا بالهامش. لكن من الجانب الاوروبي يمكن انتقاد هذا الموضوع، لكن اذا ما حصل كثير من الفشل على هذا المستوى هذا يعود لانتفاء الديموقراطية وهناك امثلة كثيرة قريبة من هنا، الجزائر، سوريا، تونس، تونس هي مثال جيد على هذا التناقض، فالاقتصاد التونسي يسير على احسن الاحوال والنتائج المحلي مهم والنمو ما بين 3 و 4%. لكن هل هذا مهم بالنسبة الى نظام قائم على الزبائنية، نظام غير ديموقراطي، نظام تدعّمه الولايات المتحدة! كما لاحظنا اذاً ان هناك كثير من الجهود المبذولة

على هذا المستوى. ونلاحظ من ناحية اخرى ان هناك قمة انعقدت في تونس من اجل القول ان هناك مجتمع المعلومات قائم وحدية المعلومات قائمة. برأيي يجب ان نحيد عن هذا السراب ويعود للشعوب ان تكافح من اجل الديمقراطية، وهذه مسألة مهمة، وهذا ما يحصل في لبنان منذ 14 آذار.

أ.أ.: هناك انتقادات من نوع آخر، هناك البعض ممن يعتقد ان اوروبا تخوض معركة عبر هذه الشراكة للتصدي لهيمنة الولايات المتحدة الاميركية، وبالنتيجة كل هذه الاهداف هي اهداف معلنة، ليست الا تغطية اوروبية لوجود مكثف في المنطقة، وتصدي لهيمنة اميركية، كما ان هناك بعض الشعوب والحكام في هذه المنطقة يعتبرون اوروبا قوة استعمارية وتحاول انشاء استعمار جديد لمناطقنا. فما رأيكم بهذه الفكرتين المتشعبة في البلدان عندنا؟

ط.م.: اعتقد ان هناك منافسة بين اوروبا والولايات المتحدة وهذا العنصر يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار، لا اعتقد ان العنصر الذي يتحكم بكل السلوك الاوروبي بهذه الشراكة انها هو عنصر من بين عدة عناصر. نحن لدينا ميل وبعض الاوروبيين لديهم ميل لتضخيم هذا العنصر. لكنني اعتقد ان عدم التوازن، كما حاولت ان اذكر في البداية، له علاقة بتفاوت الاهتمام بمعظم العملية. بالجانب على مستوى الحكومات هناك رغبة في الاستفادة الاقتصادية من هذه الشراكة، لكن الكلام الذي على اساسه يقوم مسار برشلونة، هو الشراكة بالقيم ومن الضروري ان تترجم هذه الشراكة بالقيم باصلاحات سياسية، هذا لم يؤخذ جدياً في الدول الجنوبية. لكن يمكننا ان نقول ان ذلك لم يؤخذ على محور الجد ونهاجم المستبد لانه مستبد والفساد لانه فاسد، نوعظ على الفساد انه لا يجب ان يكون فاسداً وعلى المستبد ان عليه ان لا يكون مستبداً. المشكلة ان عملية الشراكة لم تتمكن - وهذا ليس نقداً هذا تقييم موضوعي ليس مهم، فنحن لا نوزع علامات على احد - لم تكن هناك عملية تسمح للقيم المشتركة ان تزعزع الانظمة الاستبدادية، ولا ان تساعد منظمات المجتمع المدني ان تواجه الفساد. لما تغيب او تشارك جمعيات غير حكومية على نطاق واسع بالاجتماعات التمهيديّة، وان تصل الى نقاط مشتركة مع الشريك الاوروبي، في تغيب ممثلي الحكومات او عدد كبير منهم، نحن عندنا مشكلة لجهة ترجمة القيم المشتركة التي نتكلم انطلاقاً منها الى قوة تغيير سياسية لمواجهة الانظمة الاستبدادية واعتقد ان لبنان ذكر، فلبنان صار له فرصة اكثر من الماضي ان يمضي في هذه الشراكة، في هذه الشراكة السياسية وليس فقط الشراكة الاقتصادية، بايقاع اسرع لجهة حماية ما عنده من ديموقراطية وفصل بين السلطات وتعزيزها وتطوير مؤسساته الديموقراطية

واصلاحها واصلاح ادارته، اعتقد ان لبنان لديه فرصة حقيقية. وكنت اتمنى كلبناني ان يكون لبنان شريكاً بعملية يشارك فيها كل العرب من اجل الافادة من هذه الشراكة، لكن اذا شاءت الظروف ان يكون هناك عدم توازن بين استعدادات الدول العربية او قدراتها، يجب ان يمشي لبنان وأن يتقدم طالما ان هناك اتفاقيات ثنائية تسمح لكل جهة ان تسير بايقاعها الخاص، ونحن كلبنانيين يجب ان نستفيد من هذه الفرصة.

إ.إ.: ما رأي النائب بهذا الحديث؟

م.أ.: انا برأيي طبعاً من الاهداف التي جعلت من سياسة الجيرة ان تكون غير الجيرة الجغرافية ايضاً. هناك قصة الامن الذي ليس امناً عسكرياً فقط انما هو امن اجتماعي. فلتفادي اي اشكاليات على هذا المستوى يجب ان يكون هناك وضع اجتماعي افضل او وضع اقتصادي افضل للعالم الموجودين في الدول القريبة المجاورة. فعندما يكون الجار وضعه مرتاح يشكل ضرراً اقل. الآن طبعاً نعود الى موضوع القيم، فطبعاً من غير المعقول ان يصير هناك تنسيق او اي تطوير او امدادات مالية او اي تدخلات من وراءها افادة، اذا كانت تتوزع بطرق عشوائية زبائية كما تحدث عنها Mr. Chagnoleau. لا يمكن ان نضع مساعدات اقتصادية، وتتوزع بطرق تقليدية للاشخاص الموجودين بالحكم ليغتنوا اكثر، وبنفس الوقت لا يمكن ان يكون تطوراً في بلد من ناحية الوضع الاجتماعي الذي يجعل البلد فيه مرتاحاً في بلده، فهذا يتطور مع بعضه. ان الجيرة ليست بالنسبة لنا فقط مع اوروبا، الجيرة ايضاً مع البلدان العربية، فلبنان يتمنى ان يصير هناك تأسيس لسوق عربية، وانشاء الله يصير هذا مع الوقت، ولكن الواقع اليوم، هناك فعلياً اولويات عند الحكومات الموجودة بكثير من الدول التي هي بعيدة كل البعد عن الاولويات التي يفترض ان تكون موجودة عند الشعوب، تحت ستار قضايا سياسية التي نعتبر كلنا اننا نتبناها، ولكن طريقة تبني هذه القضايا السياسية لا يعني ان المواطن العربي يتراجع وضعه على مستوى الاقتصادي والفكري وكرامته اليومية. صياغة هذا المفهوم بعد خمسين او ستين سنة مرّت، يجب ان تكون لدينا الجرأة ان نتقده هذه الانظمة التي اوصلت هذه البلدان لما واصلت اليه.

اليوم اذا يوجد امكانية ليكون هناك تنسيق لمحل اخذ المواطن فيه دور، برأيي ايضاً يجب ان تكون لدينا الجرأة لنقول ان ذلك لا يقلل من خصوصياتنا، بل بالعكس يجب ان تكون لدينا الجرأة لنمشي ونرى كيف يمكن ان نحصل الوضع الافضل للمواطن هنا، ويمكن ان

نستطيع بهذه الطريقة ان نبني structure محددة مع الجيرة العربية التي نحن جزء منها.
 إ.إ.: سعادة السفير هل لديك تعليق على تهم الاستعمار او التصدي للهيمنة الاميركية من قبل الاوروبيين؟

ب.ر.: بالنسبة لي اظن ان وضع اوروبا والولايات المتحدة في وضعية من التنافس. فهذا يعتبر بمثابة حجة واهية من اجل اذكاء الخلاف وليس من اجل الجواب عن السؤال. ما من نزاع بين اوروبا والولايات المتحدة الاميركية، لماذا لان هناك اختلاف بالرؤية بالنسبة الى العالم العربي، ولسبب آخر كذلك نحن كأوروبيين ننظر الى الدول العربية كجبران، من هنا فإن مقارنة المشكلة مختلفة بيننا وبينهم. اما بالنسبة الى وضعنا في وضعية مناسبة مع الولايات المتحدة الاميركية فهذا يعيد طرح المسألة الاساسية الا وهي النزاع العربي-الاسرائيلي، الفلسطيني-الاسرائيلي وطرح المسائل الداخلية لذلك.

إ.إ.: أتأمل ان يكون هناك مداخلة تلفونية، مساء الخير.

المتكلم: مساء الخير تحيات اليك والى الضيوف اشكرك على هذه الحلقة.
 إ.إ.: اهلاً وسهلاً فيك.

المتكلم: اريد ان اوجه سؤال الى معالي الوزير، اوجه له تحية والى استاذنا، الاستاذ شبلي الملاط. اريد ان اطرح السؤال من المكان الذي انت طرحته، ماذا يريد الاوروبي من دول الجنوب؟ ان برأيي من الناحية الاقتصادية لا يوجد هناك تنافس، كل العالم يعرف ذلك، الاوروبي يفاوض عن طريق 25 دولة مقابل دولة منفردة. فمن الناحية الاقتصادية من الصعب القول اننا نحن منافسين، اتصور من الناحية الاجتماعية، اغالط الدكتور شبلي الملاط ان الديموقراطية تعنيهم لاننا ان نظرنا الى الدول الجنوبية لا يوجد اي دولة بينهم ديموقراطية، حتى ان الاردن لا تطل على البحر المتوسط وهي قد وقعت اتفاقية وقد صدقت عليها. انا برأيي يهتمهم الامن ثم الامن ثم الامن.

لجهة الارهاب الصراع الاقليمي وانهاء اسلحة الدمار. اسلحة الدمار بند إضافي اضيف على اتفاقية الشراكة السورية، لم تطالب به اسرائيل. استراتيجية الامن الاوروبية اكدت هذا الشيء مع دول الجنوب، والفشل التي وصلت اليه اتفاقية برشلونا مبني على هذه المتناقضات التي ساروا فيها. اذاً الارهاب والصراع الاقليمي لا يحلوا المهجرة، مشاكلها كبيرة اسلحة الدمار

معلقة بليبيا وبسوريا فقط. انا اقول ان عدم التوازن الذي تكلم عنه معالي الوزير هو صحيح 100% بسبب الهوة الشاسعة الموجودة بين اوروبا ودول الشرق المتوسطة وجنوب المتوسط، قونة الاتفاقيات القديمة التي عمدت اوروبا الى ان تدخل فيها اوصلتها الى هذه المرحلة، لان الصيغة الافضل لمجتمع استهلاكي حالياً مثل دول الجنوب، نحن نصنع اتفاقيات مبسطة. إ.إ.: سامر سندعوك الى حلقة اخرى انما نريد سؤالاً موجهاً الى معالي الوزير.

المستمع: سؤال الى اي مدى يمكن ان نستفيد نحن في لبنان من اتفاقية الشراكة من الناحية الاقتصادية الزراعية تحديداً، خاصة انه لدينا نحن 25 منتج ترفض اوروبا ادخالهم لانها منتجات حساسة جداً بالنسبة لنا هذه المنتجات اكثر حساسية لنا. شكراً.

إ.إ.: شكراً. معالي الوزير سأطلب منك ومن الاستاذ شبلي الجواب، انما افكر ان عليا يجب ان تجاوب على الشق الاقتصادي من السؤال.

ط.م.: انا جوابي بسيطاً بكل شراكة كل الشركاء لهم مصالح وهذا مشروع الشراكة هي انه حتى نضع المصالح كلها وان نتحاور حتى نضع اسس الشراكة، والاخ سامر اعطى امثلة عن مصالح فعلية لنا في هذه الشراكة. لكن باعتقادي اهمية مسار برشلونة بغض النظر عن نجاحه او اخفاقه، اهميته انه يبحث الشراكة ليس فقط من العقل الاقتصادي البارد ولا حتى بحسابات الربح والخسارة السياسية الباردة، انما يحسبها ويعمل عليها ايضاً بمستوى الثقافي، اي هذا هو المجال الذي يستطيع المرء ان يتحرر منه نسبياً في علاقات القوى. لا يعكس في المجال الاقتصادي ولا حتى في المجال السياسي علاقات القوى. في المجال الثقافي يمكن ان نتناقش حول القيم التي تجمعنا، وكيف ان هذه القيم التي تجمعنا تجعلنا نتكلم لغة مشتركة بكل هذه القضايا وان تترجمها بالسياسة والاقتصاد، واعتقد ان هذا الشيء مهم.

إ.إ.: دكتور ملاط.

ش.م.: انا مع الاستاذ سامر اوافق، المشكلة ان ليس هناك ديموقراطية والتغيب الاساسي الذي منذ عشر سنوات نظرحه على اوروبا، هو تغيب مبدأ الديموقراطية بما فيه موضوع اتفاقية الشراكة، لان هناك مادة اساسية بكل اتفاقيات الشراكة هي المادة الثانية تتعلق بحقوق الانسان، وهذه المادة لا تنطبق حتى الآن، لا باسرائيل ولا عندنا، ولا بسوريا ولا بتونس، هذه المادة تتغير الآن في برشلونا بسبب الامن ولديه حق، لانهم رأوا ان هناك طريق مسدود،

وهذه المجتمعات غير الديمقراطية تصدر عدم استقرار وتصدر ما يسمونه هم ارهاباً. اذاً نحن كمجتمع مدني اصلاً نتقرب من الوجة الاوروبية الحديثة التي تقول ان الديمقراطية وحقوق الانسان اساس المشكلة. نرجع، وطرحي كرئيس جمهورية، ان هؤلاء الاشخاص ليس لهم شراكة بالبلاد بهذه الجهة من حوض المتوسط، ليس لهم شركاء بالسلطة الديمقراطية، لذلك نرى هذا الشرخ اليوم بالمجتمع المدني مع اوروبا، المجتمع المدني العربي مع اوروبا، والحكومات العربية لوحدها لانها خائفة من الديمقراطية.

إ.إ.: هناك سؤال ايضاً في الشراكة بالنسبة للمجتمع المدني، لان الشراكة كان من المفترض ان تقوي وتعطي امكانات لهذا المجتمع.

ش.م.: الذي صنع الازمة بالمنامة وبأوروبا هو أن الحكومات العربية المتسلطة بشكل خاص، بما فيها الاردن الذي ذكرها الاستاذ، ومصر بشكل خاص، تقول انه ممنوع ان يكون هناك مشروع مطروح على المجتمع المدني من غير ان تكون الحكومات قد وافقت عليه. هذا ما افشل البيان الختامي. انما هناك موضوع، موضوع جداً مهم، وهو موضوع الاستعمار. هناك مشكلة، وهو موضوع تدخل ووزن فظيع لاوروبا واميركا اليوم بمجتمعاتنا الداخلية. لكن هناك اوجه مختلفة لهذا التدخل. هناك الاستعمار بثوبه القديم وهناك تدخل نطلبه نحن. فما صنعتها المجموعة الاوروبية في لبنان امر عظيم، سابقة عظيمة وهو المراقبة الدولية للانتخابات، هذا تغيير نوعي بنوعية التدخل. هذا التدخل محمود ديموقراطي ايجابي نحن بحاجة له، وما زال سعادة السفير موجود، طرح رئاسي اساسي. نحن نعلم ان الانتخابات الرئاسية بلبنان ليست شفافة، نحن نريد ان تراقب اوروبا والمجتمع الدولي المتحضر ديموقراطياً الانتخابات الرئاسية المقبلة في لبنان كما راقبوا الانتخابات النيابية.

إ.إ.: سعادة السفير!

م.أ.: اذا سمحت اريد ان ازيد شيئاً بسيطاً هو بالفعل ان ما قاله الاستاذ سامر مهم وهو يطرح في عدة مجالات انما لدي ردة فعل طبيعية عندما اسمع هذا الكلام انه لا شك: الامن الامن الامن ولكن السؤال هو التالي، اننا نعاني منذ 50 سنة من تسويات امنية تصنع بين دول عظمى والحكومات الموجودة، متى سيصبح الامن ملك للناس.

ثم ان كانت المواجهة عسكرية، الجواب معروف ونحن خسرانين، فاذا يجب ان نفكر لنرى كيف يجب ان نواجه بطريقة مختلفة، تطوير الانسان الموجود بهذه المنطقة من العالم الذي دفع

اثماً كبيرة وثقيلة، فردة الفعل بالنسبة للحفاظ على موقعنا وثقافتنا، محقة وصحيحة وكلنا موافقون عليها، اما الوسيلة، الشعارات التي تطرح منذ فترات طويلة وصارت فارغة ونتيجتها بدفع ثمنها فقط المواطن، انا برأيي هذا يكفي ويجب ان ننظر الى الامام، وكيف يجب ان نعمر بلاد ونعمر مجتمع منه مواطن يستطيع ان يعيش بكرامة ويمكن ان يفكر كيف يقدر ان يواجه مستقبلياً.

إ.إ.: سعادة السفير هل لديك تعليق على طلب استاذ شبلي ملاط بالنسبة الى مراقبة الانتخابات الرئاسية، تجربة الانتخابات النيابية كانت عظيمة، هل ممكن ان تتجدد للرئاسيات؟

ب.ر.: نعم كانت التجربة ناجحة بقدر ما سمحت الاضياء على عدد من العيوب في الآليات الانتخابية اللبنانية الموجودة. طبعاً وضع الاصبع عليها في التقرير، وانطلاقاً من هذا التقرير وبمساعدة السيد بطرس نحاول العمل على قانون انتخابي جديد وهنا اسمحوالي ان أعود الى كلمة الاستعمار. تلك برأيي حجج وشعارات ترفع فقط تنتهي الحجج الأخرى في جعبتنا، هل ان اوروبا تبرهن عن نية الاستعمار عندما تقول للبنانيين تطلعوا الى المستقبل وامضوا معنا خطة عمل وتكاملوا معنا واختاروا كيفية التكامل هل هذا استعمار؟ نحن من نتلقى ونحن لا نتوجه الى لبنان. لتطبيق عدد من القواعد، نأخذ بعين الاعتبار تطلعات الشعب اللبناني، خلافاً لما كان يحصل ايام الاستعمار بالنسبة الى الشعب اللبناني نقول ان لدينا مكتسبات نود منكم ان تشاركوها. ايام الاستعمار لا.

إ.إ.: سعادة السفير، اعيد طرح السؤال هل هناك امكانية ان تراقب اوروبا الانتخابات الرئاسية كما راقبت الانتخابات النيابية؟

ب.ر.: طبعاً واتمنى بعد صدور قانون انتخابي جديد ان تتمكن من ان توفر مراقبة بشكل افضل، الممارسة الآن موجودة، والمسألة ليست مسألة تواجد المراقبين الاوروبيين بالميدان، بل تشجيعهم مراقبين محليين على مراقبة الانتخابات، وهذا الامر اساسي.

إ.إ.: تعليق معالي الوزير، تفضل!

ط.م.: تعليق بسيط على هذا الموضوع، موضوع المراقبة.

مهم الكلام الذي قيل من قبل الجميع الشراكة الاوروبية منطقتها منطقتنا والمراقبة وليس منطقتنا، حتى لو استخدم البروفسور ملاط عبارة تدخل لا يقصد التدخل بالمعنى الكلاسيكي

للکلمة، من المعروف ان الاوروبيين يواكبون مراقبة الانتخابات النيابية، يجب ان نتذكر كيف صارت. اولاً هناك علاقات لبنانية تراقب الانتخابات النيابية وتعمل بجدية واتت المراقبة الاوروبية لمواكبة العمل اللبناني الذي كان يحصل. هذه هي الاهمية.

انما الانتخابات الرئاسية ان روقت او لم تراقب، ليس لدي اي مشكلة على هذا الموضوع، انما علينا الاخذ بعين الاعتبار امر بسيط هو ان اللبنانيين بوجه الاجمال، بغض النظر ان كانوا محقين او على خطأ في هذا، اللبنانيين يعتقدون ان في الانتخابات الرئاسية اللاعب الاساسي هو القوى الخارجية. هذا ما يعتقدونه انني لا اقول بالضرورة ان هذا صحيح فمن ينتخب رئيس الجمهورية جهة معروفة عددها قليل، ودائماً يأتي اختيار رئيس الجمهورية نتيجة تسوية بين القوى المؤثرة في لبنان. إما قوى عربية وإما قوى اجنبية، لسوء الحظ هكذا ينتخب رئيس الجمهورية.

ش.م.: يجب ان تكسرها بمواكبة اوروبية.

م.أ.: كيف لنا ان نكسرها؟

ب.ر.: الرئيس على اي حال ينتخب من جانب النواب ماذا تريدنا ان نراقب؟

إ.إ.: نعود لحديثنا من بعد الاعلان.

إ.إ.: نكمل حديثنا ببرنامج يوروميد، اريد ان آخذ تعليق السيد شانبولو

ج.ب.ش.: اريد العودة الى الوراثة بعض الشيء. فالعودة الى الوراثة تتعلق باللايان او البيان والتركيز على الارهاب، فهذا مهم بالنسبة الى نقاشنا هذه الايام والايام والسنوات المقبلة، سيؤدي ذلك الى تقوية الانظمة الاستبدادية. فعندما نتكلم هنا على هاجس الامن، وقد لا يبدو هذا مشروعاً بالنسبة الى البعض، هذا قد يؤدي الى تقوية الانظمة الاستبدادية والى احباط اي محاولة لارساء الديموقراطية، هذه نقطة اولى. نقطة ثانية لاحظ غياب النقاش حول الثقافات. اظن ان الشراكة لها معنى عميق لارتباطها بعد اقتصادي وسياسي وثقافي، وعندما نتكلم عن البعد الثقافي نتكلم عن تبادلات كما تفضل وقال الوزير، نتكلم عن عملية تفكير، لا نتكلم هنا عن نظرية، انا بصفتي استاذ جامعي اتكلم عن تبادل بين الاساتذة وبين الطلاب، فجعل الآخر ولا سيما في الوضع السائد بعد 11 سبتمبر هو سبب لكل ما حصل، فمن هنا ليس التقدم المطلوب.

إ.إ.: سنتكلم عن ذلك. دكتور ملاط هل لديك تعليق على امكانية الرقابة كون بلبنان كما نعلم ان النواب هم الذين ينتخبون رئيس الجمهورية، وكيف يمكن ان تتم رقابة اوروبية او غير اوروبية على الصعيد الانتخابي؟

ش.م.: هذا الموضوع شديد الاهمية وينطلق من ملاحظة سعادة السفير رينو ان المسار قبل الانتخابات مسار اساسي وليس فقط يوم الانتخابات. مواكبة اللبنانيين بطرح اساسي كما قال الدكتور طارق وكما قال الاستاذ مصباح، لدينا في لبنان سياسة رئاسية تسمى «وشوشة» واسمها الثاني تسكع. الوشوشة انه نحن نطبق بعضنا داخل المجلس ونتكلم بين بعضنا ونتخب رئيساً ونرى ماذا سنفعل والشعب ليس له علاقة، وطرح ثانٍ هو اسوأ: التسكع امام السفارات، نركض عند السفير رينو، ارجوك لتجد اوروبا طريقة انه...

إ.إ.: ما هي الطريقة؟

ش.م.: اول قضية هي قضية المسار، المسار يجب ان يكون مفتوحاً. اليوم طرح شخصي وترشيحي شخصياً للرئاسة هو لنتته من النظام البالي. ترشحت، اولاً الطرح امامي، وبعد ذلك امام المجلس من بعد الطرح امام الشعب كما فعلنا اليوم، ليس الطرح امام السفارات بواشنطن او طهران اولاً. ثانياً الرقابة هي بتشجيع هذا المسار لا تأتوا اليّ انا سفير واشنطن او انا سفير باريس، اذهبوا الى شعبكم. انا ما يهمني ان يكون هناك انتخابات رئاسية شفافة ومتنافسة. انا ليس لي هنا دور لأقول هذا افضل من ذاك. اللبنانيون يقررون. هناك تقنيات اساسية، وعندما اتى المسؤول عن الامم المتحدة الذي واكب ايضاً الرقابة والعلاقات، طرحت عليه: ان الانتخابات البرلمانية مهمة لكن عموماً مثي حالها ليس هناك «زعبرة» مثل البلدان المتخلفة. السؤال هل يمكنكم مراقبة انتخابات رئاسية لانه هناك تكمن المشكلة. هناك امور واضحة مثلاً «المفاتيح الانتخابية». فنحن نعرف مثلاً انه منذ سنة 1970 ليس عندنا انتخاب تنافسي في لبنان لكن المشكلة عام 1970 كانت المفاتيح، لازم على النائب ان يقول انا تجاه شعبي لدي مسؤولية، افضل هذا المرشح على ذلك المرشح. ليس هناك شيء محبباً.

النقطة التالية المهمة هي شفافية النائب، فنحن نعرف ان القضية الاساسية بالانتخابات الرئاسية هو انتقال المال الى النواب شراء لاصواتهم. هذه الشفافية عليهم ممارستها.

إ.إ.: عملياً ما هو المطلوب من الاوروبيين بهذه الرقابة؟

ش.م.: المراقبة تكون على 3 أو 4 مستويات:

- 1- ممنوع التسكع امام السفارات، اذهبوا الى شعبيكم.
- 2- القضية تنافسية.
- 3- ليس هناك مفاتيح انتخابية. تحملوا مسؤولياتكم.
- 4- ليس هناك من نقل اموال.

إ.إ.: سنحاول ان نجابو على استاذ سامر الذي كلمنا. سيدة عليا، على الصعيد الاقتصادي، يمكن ان الشق الاقتصادي عليه اقل شيء من الانتقادات بالشراكة. فسنحاول ان نجيب على سامر ونرى سوياً ما كانت حسنات وسيئات الشراكة على الصعيد الاقتصادي ما الذي سار وما الذي كان سيره ابطاً. ماذا حققنا وكيف تقدمت المنطقة؟ ما الذي علينا ان نحققه بعد؟ تفضلي.

ع.م.: سأبدأ بالجواب على سامر الذي تكلم عن الشق الزراعي.

انا استغربت قليلاً عندما سألت كيف يمكننا ان نستفيد من الشراكة اللبنانية.

بالشق الزراعي بالتحديد لبنان هو البلد الوحيد الذي اخذ افضل شروط للولوج الى اسواق الاتحاد الاوروبي بالنسبة الى منتوجاته الزراعية والتصنيع الزراعي، يعني ان هذا بفضل معالي الوزير الشهيد الدكتور باسل فليحان الذي كان لديه نفس طويل ونظر الى اهمية قطاع الزراعة وتطور الزراعة والقطاع الزراعي بلبنان، نظراً لقدرتنا على التصدير في هذا المجال. فبرأيي ومعلوماتي تقول ان ليس هناك منع على اي سلعة، الـ 25 سلعة التي تفضل سامر وتكلم عنها هي سلع خاضعة لـ limits اي كوتا كميات محدودة. لكن هنا ايضا استطاع لبنان ان يحقق عبر المفاوضات نسب او كميات او كوتايات اعلى من البلدان الاخرى وتتخطى اذا اردنا القول المستويات التاريخية التي عادة يصير عليها الاتحاد الاوروبي او المفاوضات الاوروبي. اي اذا كنتم تصدرون 5 طن من البطاطا يجب ان تبقى على 5 طن. فاتصور هنا ان هناك قراءة غير صحيحة للاتفاقية اللبنانية. لكن اكيد لا شك ان الشروط لدخول الاسواق لا تكفي تجدداتها للاستفادة من هذه الاتفاقية. فعلينا داخلياً قطاع عام وقطاع خاص بالشراكة فيما بيننا وبمساعدة الاتحاد الاوروبي، تجديد ما هو قائم حالياً عبر بعض البرامج بتحسين قدرتنا على التصدير وابتاج السلع بالمواصفات المطلوبة وبالمواصفات التي يطلبها المستهلك الاوروبي: هذه المشكلة ليست

فقط في لبنان ولكن يعاني منها كل القطاع الخاص في البلدان المجاورة وهذا الجهد علينا ان نعمل كلنا لتحسين قدرتنا على الانتاج بشروط افضل.

إ.إ.: هناك انتقاد على عدم صرف الاموال من قبل لبنان وسائر بلدان المنطقة. كل هذه الاموال على الطاولة بالنسبة لجميع الاصدقاء ان كان لدعم المؤسسات او لدعم القطاعات المنتجة. هذه الاموال لم تستطع الحكومات استيعابها. لماذا؟

ع.م.: برأيي ان في هذا الموضوع يجب ان ننظر الى تاريخ الشراكة والمساعدات بإطار الشراكة بجزءين، جزء يمتد من 1995 الى 1999 حيث ينطبق هذا الوصف وهو صحيح، وقدرة الصرف للمشاريع من قبل اوروبا كانت جداً محدودة حتى النسبة لم تتعدّ 3 الى 5 % بغضون 5 سنوات. هذا اكيد جزء منه ينتج عن القدرة على الاستيعاب وقدرة ادراك مؤسسات القطاع العام وايضاً القطاع الخاص لادوات المساعدات التي قدمها الاتحاد والتي لجزء كبير ليست مفهومة لدى الجميع. وايضاً هذه الادوات لم تكن سهلة للفهم وهنا اتصور خاصة بلبنان الجانب الاوروبي كان شديد التفهم للصعوبات التي نواجهها ونعاني منها بالادارات اللبنانية لان هناك بيروقراطية معينة داخل كل المنظمات الاوروبية او العالمية لدفع المساعدات ولوضعها بتصرف المستفيدين. وبالشق الآخر من سنة 2000 الى 2005 مع الاصلاح الذي انعمل على الصعيد الاوروبي ببرامج المساعدات وكان هناك المفوض باتن Commissaire Patten بوقتها، وقد ساعد على اعطاء زخم اكبر واعطاء مسؤولية اكبر على مستوى البلدان اي ان الاشياء اصبحت غير مركزية، اي صلاحياتها بالسفارات او البعثات Delegation، وهذا ساعد. هذه المساعدات في الاول كانت اكثر «supply given» برأيي. اي ان الاتحاد الاوروبي كان ينظر الى حاجة البلدان. ما هي الحاجة التي هو بحاجة اليها كل بلد.

إ.إ.: هذا ما سيصبح في السياسة الاوروبية للجوار.

ع.م.: هذا ما نتمناه والذي من المفروض ان يصير ولكن هناك نقطة على الصعيد الاقتصادي الاستشارات العالمية المباشرة لم تأت الى بلدان المتوسط ابداً. هناك عدم ثقة ظاهرياً. المستثمر الاجنبي ليس له الثقة.

ط.م.: هناك عامل الاستقرار.

إ.إ.: عدم استقرار سياسي او ازمات. هذه المنطقة لم تستطع ان تجذب رغم هذه

الشراكة الأوروبية المتوسطة التي كان من المفروض ان تعطي امان الى المستثمرين. فتقولون هناك شراكة مع الاوروبيين لتحسين اوضاعهم ولكن هذه المنطقة تجذب 1,3% من الاستثمارات العالمية فكيف يمكن ان نغير هذا الشيء سيدي السفير.

ب.ر.: هذا لا علاقة له بعدم الاستقرار السياسي تلك مشكلة الامن الامن القضائي. فالمستثمر قد يكتفي بالامن المالي وأكبر دليل على ذلك في البلقان في كوسوفو عندما فتح مصنع للبيرة، لكن عندما وقع التهريب اقفل هذا المصنع. اذاً الامن القضائي هو ما يلزم بالنسبة الى المستثمر. علينا ان نضمن لكل بلد من البلدان، بغض النظر عن الوضع السياسي العام، امناً قضائياً داخلياً، هذا مرتبط بالارادة السياسية الداخلية. واسمحي لي ان اعود الى قدرات استيعاب الموارد المالية المخصصة من جانب الاتحاد الاوروبي. هذا مهم. القدرة الاستيعابية مهمة وهي مسألة مرتبطة بتوافر الارادة السياسية. نحن أطلقنا برنامج لمساعدة الزراعة لماذا؟ لمساعدة المزارعين على الانتاج وتسويق المنتجات الزراعية بشكل سليم، والسوق الأوروبية مفتوحة امام منتجات فائقة النوعية، وهذا يصب في مصلحة لبنان. ان ينتج اطنان من التفاح قد لا يعطيه اي قيمة مضافة، لكن انتاج منتجات متخصصة فائقة النوعية طبعاً يعطي قيمة مضافة للانتاج اللبناني بشكل عام والمزارعين اللبنانيين بشكل خاص. وهنا صعوبة نواجهها ونعود الى المشكلة العامة، مشكلة اللاتقة، لا ثقة للمواطن بشكل عام والمزارع بشكل خاص تجاه حكومته. بعدما اطلقنا هذا البرنامج، برنامج المساعدة الزراعية، قيل لنا: لماذا اطلقتهم هذا البرنامج مع وزارة الزراعة وقيل لنا ان حزب كذا او طرف كذا يتطلع هذه الموارد المالية. طبعاً علينا ان نكافح هذه الظاهرة. منذ 4 سنوات اطلقنا برنامج الاصلاح الاداري بقيمة 38 مليون يورو، وهذا البرنامج ساري منذ 4 سنوات ولم ينفق اكثر من مليوني يورو حتى الآن، والحصيلة سريعة. عدم رغبة الحكومة في اصلاح الادارة، الجميع كان يريد بشكل فردي الاصلاح، لكن بشكل جماعي لا، لا للاصلاح، لماذا؟ لان الاصلاح في الادارة يعني وضع الشخص المناسب في الوقت المناسب، وهنا لا يأبه احد لهذا الموضوع، يتم التوظيف على اساس الطائفة، وقد صرفنا 5 سنوات في محاولة منا لوضع الاشخاص في المكان المناسب مثلاً في المجال القضائي، في المجال التنظيمي، وانطلاقاً من هذا الوضع، لم يهدر الاتحاد امواله بل استعمل امواله مع البلديات، وبدلاً من الاصلاح في الادارة المركزية، قمنا بما يسمى بتنمية الادارات المحلية. اذاً ليست المسألة مسألة استعمار، بل مسألة تكييف وتأقلم والواقع السائد على الارض والمحاولة منا للتقرب اكثر واكثر من المواطن ومن تطلعاته وتطلباته.

ط.م.: ما يتكلم به السفير رينو صحيح تشخيصه لعجزنا على المدى الطويل للقيام باصلاح اداري حقيقي والذي هو المفتاح لاصلاحات ادارية اخرى. انا كنت لفترة محدودة وزير للتنمية الادارية واعرف تماماً ما يقوله. صرنا بما سميناه اولويات وطنية حاولنا ان نستفيد من الدعم الاوروبي من اجل متابعة تنفيذ هذه الاولويات الوطنية، لكن لم نحقق الا القليل بل القليل جداً. اعتقد هنا ان لدينا مشكلة حقيقية. انا ممن يعتقدون ان الاصلاح، بالقضاء او بغيره، يبدأ الاصلاح للمؤسسات سياسية او بالقانون الانتخابي... ان في الادارة يمكن ان يبدأ الاصلاح من المكان الذي نريده او نتمكن من اصلاحه. هذه الحكومة الحالية حاولت من اول الاشياء التي بدأت بها انها هيأت مشروع قانون خاص بتعيين موظفي الفئة الاولى، بعملية مختلفة عن العمليات السابقة. بالواقع نحن نأخذ بعين الاعتبار المعايير الحديثة التي ذكرها السفير رينو، والتي تتناقض مع ثقافتنا السياسية والادارية، صحيح. لكن هناك امر آخر بسيط اذكره دائماً: هناك نص اتفاقيه الطائف، واتفاق الطائف بهذا الموضوع هو متقدم، فنقول مثلاً بالنسبة لتعيين الموظفين بالفئة الاولى يقول تغليب مبدأ الكفاءة والاختصاص، مراعاة المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وعدم تخصيص اية وظيفة لاية طائفة. نحن اذا طبقنا هذا الاصلاح، نكون قد طبقنا الاتفاقات التي وضعناها فيما بيننا، والتي انتهت الحرب فيما بيننا. بين اتفاق الطائف والمنطق السائد باي ادارة تريد ان تصلح نفسها يوجد تلاؤم وليس تناقض.

إ.إ.: بروفيسور شانيلو، تعليق صغير.

ج.ب.ش.: نحن في لب المشكلة وهنا اضم صوتي الى صوت سعادة السفير عندما يتكلم عن الاستعمار ما معناه. اوروبا يمكن ان لا تهتم او تبالي بالصفة الجنوبية. نحن موجودون هنا لوجود مصالح مشتركة ولكن هناك امور لا يمكننا القيام بها. كما تفضلت واحسنت القول بالنسبة الى مشاريعنا، بدأت منذ العام 1989، واظن ان سياسة الجوار الاوروبية تتعاطى مع نفس المسائل. يمكن ان نبلغ حداً بعيداً طبعاً اذا ما توفرت الرغبة لدى الحكام، وفي لبنان تجري الامور بشكل أفضل من البلدان الاخرى. فالامور بدأت تتحرك بخلاف المجتمعات الاخرى والدول الاخرى، وسبق وكلمتكم على تونس، فأى تحرك للمجتمع الاهلي في تونس يقمع، وقد شاركت في كثير من المنتديات المدنية، والثقافية ولاحظت وجود منظمات غير حكومية ولاحظت ان التونسيين كان يتمثلون بمنظمات حكومية للغاية وهذه مشكلة. الاخطر حتى على مستوى الانترنت، من المستحيل التواصل عبر الانترنت مع زملائي التونسيين: اذا ما ارادوا مثلاً بعض الاصدقاء ان يرسلوا لي بريداً فهناك مشكلة. اذا مسألة التركيز على الارهاب،

كذلك اخشى ما اخشاه ان توطد وتقوي دعائم الانظمة الاستبدادية، وان تكون ذهبت جهودنا سدى. لكن عندما ننظر الى حصيلة العشر سنوات نعرف النتيجة. لكن لا يجب ان ننسى ان برشلونة انطلقت بالعام 1995 انطلاقةً من جو كان على ابواب السلام، لكن اليوم هناك جو من الحرب في ظل النزاع العربي الاسرائيلي، طبعاً الحرب، والاميركيون في العراق، وانا لا ادخل هنا مع الاميركيين، لكن اتنفس قليلاً. الاميركيون كما تلاحظون يستعملون المنطقة. ماذا يحصل في العراق. لا اعرف كيف سيخرجون من العراق وكيف ستخرج منطقة الشرق الاوسط من ذلك. لكن هناك مأزق في العراق، وهناك مسؤوليات يجب ان نتحملها. لكن لسوء الحظ ليس للاوروبيين المسؤولية السياسية لتحمل هذا الموضوع، وكنت اتمنى ان السيد رينو يكون سفيراً لاوروبا هذا جيد ويوصلنا الى مسائلنا الدستورية، ولدينا في لبنان 25 سفيراً وطالما لم تكن لدينا سياسة خارجية مشتركة... لكننا نتفق بشكل جيد، اليس كذلك؟ لكن من الافضل.

إ.إ.: هل السياسة الاوروبية للجوار ستعطي اجوبة افضل لكل المشاكل المطروحة؟ هل ستحافظ على وجود مميز للمجتمع المدني، والذي كلكم تنادون ليكون افعل وموجود اكثر على الارض؟ سعادة السفير ممكن ان تشرح لنا بكم نقطة مقتضبة ما هي السياسة الاوروبية للجوار وما هي اهم نقاط التي يمكن ان نقدمها للمشاهدين عن السياسة الاوروبية للجوار قبل ان نناقش هذا الموضوع.

ب.ر.: السياسة الاوروبية للجوار مكتملة لعملية برشلونة. انتم جيراننا ولدينا مصالح تربطنا بهؤلاء الجيران. طالما ان هؤلاء الجيران لا يطرحون اي مشكلة، تلك هي مصلحتنا كأوروبا. كيف يمكن هؤلاء الجيران ان لا يطرحوا لنا اي مشكلة؟ من خلال التنمية ومن خلال الامان، ونحن بالمقابل مستعدون لنقوم بما قمنا به مع بولونيا وتشيكيا وسلوفينيا، اي ان نقترح عليهم التكامل والاندماج مع الاتحاد الاوروبي والانضمام الى برامجه، لان هذا لا يعني ان البولوني الذي انخرط في الاتحاد الاوروبي قد فقد من ثقافته، من لغته؛ فالاسكوتلندي هو اسكوتلندي والبريطاني هو بريطاني. في فرنسا مثلاً الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، نحن نتكلم عن التكامل على الامان والافادة ممن بنيناها معاً، وفي المقابل نطلب من كل دول المتوسط ان تقوم بجهود اصلاحية وهذا ليس سهلاً. الاصلاح ليس سهلاً، وهنا اعطي مثل بولونيا وسلوفينيا والمشاكل التي واجهتها الدولتان على مستوى المؤسسات، وعلى مستوى اصلاح المؤسسات، على مستوى الفساد، على مستوى سيادة القانون ودولة القانون. في غضون عشر

سنوات تمكنت هاتان الدولتان من الارتقاء الى مستوى الدول الاخرى من خلال خطة عمل دبلوماسية، حددت فيها الاهداف وحددت المراحل لبلوغ هذه الاهداف. وهذا ما نقترحه اليوم على لبنان وعلى دول المتوسط الاخرى لنحدد معاً الاهداف. يعود لكم تحديد الاهداف، انتم كدول شريكة، ونحن نواكبكم من اجل بلوغ الهدف اذا ما واجهتكم مشكلة في مجال الصراع او في مجال المؤسساتي. حددوا من فضلكم الاهداف فنواكبكم. وهذا بالغ الاهمية، لكن قد اقول بالوقت نفسه: هناك نوع من الجانب التعليمي، وهذا ثوري ان جاز التعبير، بالنسبة الى دول لا تفكر الا بالغد كما تعلمت باللغة العربية «بكرًا بعد بكرًا». نحن نطلب منهم اسقاط انفسهم بعد خمس سنوات. ونلاحظ ان السياسيين اليوم لا يسقطون انفسهم في المستقبل، في حين ان المجتمع الاهلي والمواطنين هم مثيرون في لبنان وينجزون اموراً رائعة. ونحن بعد المتتدي المتوسطي لاحظنا ان المجتمعات الاهلية تعرف ماذا تريد بعد خمس سنوات.

إ.إ.: المجلس النيابي ما رأيه بخطة العمل التي يجب على الحكومة ان تقدمها؟ وهل هناك عمل على هذا الصعيد؟ هل استشرتم او هل عرضتم انتم طروحات بالنسبة الى خطة العمل التي على الحكومة اللبنانية ان تقدمها الى السلطات الاوروبية؟

م. أ.: اني في المجلس النيابي منذ عشر سنوات، صرت قديم، ويمكنني ان اقول لك بكل صراحة لا، يعني هذه الامور لم تكن مطروحة كاولوية.

إ.إ.: مع ان خطة العمل مطروحة منذ سنة على الاقل.

م. أ.: الخطة مطروحة منذ اكثر من سنة، وقصة الشراكة مطروحة من اكر، ولكن لا تطرح نهائياً لأنها ليست موضوع اولوية، لأنها من ذلك مرتبطة باصلاحات.

اليوم هناك تغير بالبلد بالفعل، هناك شيء تغير بالبلد شئنا ام ابينا، تغير كثير من الامور، وهناك فرص اليوم. الشيء الذي تغير بالبلد لم يتغير لاسباب شخصية او رداً فعل، وكأنها رداً فعل في بعض الامور: هذا مع وهذا ضد. الامور رداً فعل طبيعية، ولكن علينا ان نتخطاها. يجب ان نفكر لماذا صار الذي صار واين نحن ذاهبين. صار الذي صار لان الوضع كان سيء ولان الضغط كان على المواطن على كل المستويات، لان الهجرة كانت كبيرة من جراء اسباب اجتماعية واسباب سياسية واقتصادية. مثلاً، عندما يحكى عن الاستثمارات الاجنبية، دعونا نتكلم عن الاستثمارات المحلية اللبنانية، فهناك مبالغ ضخمة من الاموال اللبنانية الموجودة في الخارج ليست هي موجودة في لبنان، لان ليس هناك من دولة قانون وليس هناك

حماية محلية للاستثمارات. كيف اشجع الاجنبي على الاستثمار في لبنان ان كنت لا تستطيع ان اشجع اللبناني؟ كيف اجعل الاوضاع تتطور بالبلد اذا من كانوا لامعين في نطاقهم لا يمكنهم ان يلعبوا دوراً هنا، لانهم ليسوا من تبعية محددة، وليسوا تابعين لفلان.

اليوم هناك واقع، تحرك الناس ونزلوا الى الشارع وقالوا لا. من هنا يجب ان ننطلق من كل ما حصل لتغيير الامور وليصير اصلاح على كل المستويات. يجب ان نضع اهدافاً واضحة جداً. بكل بساطة انا اريد ان احسن الوضع المعيشي للمواطن في البلد، وان يكون له افق على مستوى العلم، وان يكون لهم نفس الحظوظ، وايضاً ان تكون كرامته مصانة في حال كان عنده مشاكل صحية او اجتماعية، علينا ان نؤمنه. علينا ان نكون بسيطين. هذه امور بسيطة وكلمات بسيطة جداً، انما للوصول اليها علينا ان يكون هناك خط واضح وهدف واضح. هناك تضحيات على الطريق، ويجب ان يكون هناك تواصل مع الناس، وشفافية في هذه المواضيع، وان يكون هناك حسم عندما نصل الى المصاعب التي تعودنا ان ندوخ فيها. نريد ان نخرج منها.

إ.إ.: نحن في هذا البرنامج لنا عادة ان نقدم بأخر البرنامج رزنامة صغيرة لتقديم النشاطات الاوروبية لمدة اسبوع، الليلة الاخيرة مختلفة، أجندة وهمية ولكن ممكن ان تسمى اجندة مثالية لمدة الخمس سنوات القادمة.

ما هي الطروحات لمدة الخمس سنوات، ثم نستمع على تعليق ضيوفنا على هذا الموضوع.

- 14 آذار 2006: مليون لبناني في الشارع تأييداً لخطّة الاصلاح الشاملة.

- أيار 2007: تنهات الاسواق الاوروبية على المنتجات الزراعية العضوية اللبنانية.

- ايلول 2008: الغاء عقوبة الاعدام في لبنان.

- حزيران 2009: اعتماد قانون انتخابي جديد.

- شباط 2010: اوروبا اول عميل للبنان.

- تشرين الثاني 2010: رصيد الهجرة ايجابي والبطالة لا تزيد عن 3%.

- شباط 2011: النمو 8% - الدين 100% من اجمال الناتج المحلي.

إ.إ.: اذاً هذا الاجندة وهمية او يمكن لبعض النقاط ان تكون موجودة.

ش.م.: انا اعتقد انه بإمكاننا ان نعمل افضل من ذلك.

إ.إ.: انشاء الله.

ش.م.: اليوم ونعود، اذا سمح لي سعادة السفير وانا اعرف ان صدره واسع بما في بعض النقد للسياسة الاوروبية سياسياً، لان الموضوع التجاري او الحضاري او الموضوع الفكري مرتبط بقضية اساسية، وقد طرحتها انت يا سعادة السفير وهي الامن القانوني: la sécurité juridique. ما في امن قانوني في بلد يتغير دستوره لمدة واحدة وبشكل استثنائي. عندنا مشكلة اساسية اسمها اميل لحود. وقف الدستور عنوة بمساعدة من السوريين، لكي يجدد لنفسه. ليذهب اميل لحود، وليأت رئيس منتخب بالتنافس ويشكل شفاف. انا في 14 شباط او من لكم اكثر من مليون، لانه علينا جمع حشد 14 آذار وحشد 8 آذار حول قيام حكومة وطنية اساسها الامن القومي، اساسها احترام الدستور. بعد ذلك اسرع. لماذا فقط 8% بعد عشر سنين، اليوم الذي عندنا موضوع هكذا في السنة القادمة يمكن لنصل الى 10% لان وضعنا الاقتصادي بالويل، اي اول سنة تكون سهلة عندما يكون هناك امن قومي اسمه امن دستوري، ومشكلة اوروبا يا سعادة السفير انه لا تتبهن هذه النقطة بشكل كافٍ، لم تقفوا ضد اميل لحود وانا اتصلت بسعادة السفير...

ب.ر.: لسنا استعماريين يا سيد ملاط.

ش.م.: لستم ديموقراطيين، اين موقفكم بالنسبة الى التغيير الدستوري. ليس هناك امن قانوني ما لم يكن هناك تداول في السلطات على مستوى رئاسة الدولة.

ب.ر.: لسنا بصدد هذا النقاش يا سيد ملاط. بالنسبة الى الامن القضائي القانوني، دخلنا من الباب الصغير فقد دربنا 850 كاتباً في القلم، وسنعد قضاة في اطار التدريب المستمر. من خلال هذه الطريقة يمكن لاوروبا ان تكون مميزة، وليس من خلال اختيار رئيس لبلادكم.

ش.م.: نحن نتكلم عن التغيير الاستثنائي.

إ.إ.: سنترك التعليق الاخير للسيد شانيولو.

ج.ب.ش.: بالنسبة الى هذا الموضوع اي موضوع الاجندة، اظن طبعاً ان بإمكاننا ان نحلم، وكان من الجيد ان تتضمن الاجندة بعض المعوقات التي يجب تذليلها وتجاوزها بحلول عام 2010.

إ.إ.: إذا لست متفائلاً. معالي الوزير؟

ط.م.: في موضوع قانون الانتخابات نحن نتقدم جداً ولن نتظر كل هذه الفترة. الاصلاح الشامل، مليون او مليونين او 3 ملايين، المهم ان موضوع الاصلاح الشامل الذي نعمل عليه لن يكون مبعث إضافي يؤدي الى الانقسام الطائفي بين اللبنانيين. يجب ان يجمع اللبنانيين، هذا اهم من المعارك السياسية التي يمكن ان نخوضها ونربحها. ان يجمع اللبنانيين على مشروع الاصلاح للنهوض الحقيقي بلدهم، الحكومة يجب ان تعمل عملها او تجرب القيام بعملها او لا تعمل كفاية متى تصل الى هذا الشيء. انما يجب ان نضع في اذهاننا ان الاصلاح والنهوض والوفاق الوطني متلازمين.

م.أ.: كلمة صغيرة لو سمحت.

إ.إ.: تفضل.

م.أ.: انا ارى ان هناك تحد كبير لهذه الاجندة، تحد على المستوى الداخلي وعلى مستوى اوسع قليلاً من الداخلي، لانه اي نجاح لبناء دولة فعلية على مستوى الطاقات الموجودة في لبنان، لانه اذا ليس هناك طاقات موجودة في لبنان نقول ان هذا حلم، ولكن الطاقات موجودة، وهذا التحدي يضعضع كثيراً في الحكومات المعروفة، ويضعضع ايضاً كثيراً من المصالح الداخلية. ونقطة الضعف الموجودة عندنا هي الناحية الطائفية. طالما ليس لدينا وعي كاف كلبنانيين، نبقى نتسيّر بردات الفعل بمعنى ان لا مانع لدينا من حماية «فلان» اذا كان فاسداً، لانه من طائفة معينة. لا تصح هذه الاجندة. يوم الذي ندرك ان المصلحة الاساسية هي مصلحة الوطن ومصالحتنا مباشرة ككل، ونعرف ان لا احد يمكنه حكم اي كان في هذا البلد، انما الكل مفروض ان يكونوا متوافقين ليحكم هذا البلد، ساعتئذ يمكن ان نتوصل الى شيء. لكن ما نراه اليوم من ردات فعل. الآن كان يتكلم زميلنا عن الرئيس اميل لحود، ان الرئيس اميل لحود محمي لانه من طائفة معينة، ولا يمكن ان نزيح شخص لانه من طائفة معينة. انا مثلاً من طائفة معينة، مسلم سني، كيف لي ان اتكلم عن رئيس جمهورية في لبنان؟ يقال لي انت ما دخلك يجب ان تكون مسيحي ماروني لتتكلم. هذا ليس مقبولاً، وهذا انا ارفضه، وايضاً جزء كبير من اللبنانيين يرفضه. طالما لم نرفضه بعد يعني اننا لا يمكن ان نعتبر انفسنا معنيين لكل شيء في البلد، يعني اننا لن نتوصل حتى على 10% من المطروح هنا. اذا كان عندنا كلنا الوعي الكافي، نعمل افضل بكثير من هذه الاجندة.

إ.إ.: سيده عليا.

ع.م.: انا اجد اكيذاً ان هذه الاجندة ممكنة طالما انها تنم على اولويات وطنية. هنا اذا كنا نريد الرجوع الى سياسة الجوار، هذه اهم اهداف السياسة الجديدة. اننا علينا نحن ان نضع اولويات، التي نحن كلبانيين من كل اقطاب المجتمع اللبناني، كاقصاديين او سياسيين او شباب، هم يقولون ان هذه اهدافنا، ويقولونها بشكل واضح وصريح وليس تحت الطاولة وعبر وثائق لا توزع على الرأي العام. فعندما نضعها ونفق عليها قبل ان نعرضها، يمكن برأيي ان نتقدم بشكل كبير جداً، واهم شيء ان تكون هذه الاولويات المتفق عليها وطنية.

إ.إ.: سعادة السفير كلمة النهاية لكم.

ب.ر.: هذه الاجندة لا تبدولي مستحيلة بل يجب ان نتوقف عن اليأس. يجب الامل، يجب التحرك، ومن اجل التحرك بشكل جيد يجب ان يكون هناك رؤيا وطنية. تكلمنا على الفساد والزبائية؛ يجب حجب كل هذه المسائل، والرؤية الوطنية ليست مستحيلة. في وضع خلافي، وابلغ مثال على ذلك ايرلندا وما حصل على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى السياسي. فقد كانت هذه الدولة عشر سنوات واكثر في نزاع على حدودها. انا اقول الى اللبنانيين اعكفوا على بلدكم، تسلحوا بالرؤية الوطنية، ولا تكفوا عن الامل.

إ.إ.: من اجل ان تحقق السياسة الاوروبية، ان تحقق كل اهدافها وطموحاتها، وبانتظار الدولة اللبنانية والشعب اللبناني ان يقرروا ان يأخذوا مصيرهم بين يديهم، اود ان اشكر جميع المشاهدين الذين كانوا معنا الليلة، اتأمل ان تكونوا قد تعلمتم بعض الاشياء وعلمتم ما هو موقف اوربا وموقف الضيوف الذين هم معنا في هذه الحلقة.

اريد ان اشكر ضيوفنا الليلة: معالي الوزير، دكتور ملاط، السيد شانيولو. شكراً لوجودكم معنا. استاذ مصباح شكراً، سيدة عليا، سعادة السفير شكراً.

شكراً والى اللقاء ان شاء الله. مساء الخير.

58. Judicial redress in Palestine⁽⁹⁰⁾

Killingworth, CT. Many apologies for my absence, due to two special circumstances that make my participation burdensome to the conference organizers. I find myself therefore doubly indebted to their patience.

The first impediment is structural. It comes from a special perception of 'Arab brotherhood'. The term itself should disappear from our vocabulary both on account of its gender exclusivity, and on account of the Cain-Abel character it conjures up for the average Arab listener. Indeed, this is the kind of brotherhood that makes visas far more difficult for Arab brothers to enter an Arab country than for a citizen from any Western country. We have all stood long hours waiting for the policeman at this or that Arab airport combing through our Arab passports, long after Western colleagues had comfortably reached their hotel. Today I cannot be present in person, because there is some silly arrangement which prevents me from participating in such an important event and going back home with an 'enemy' stamp. And I say to the Lebanese authorities I am sorry, I am not prepared to beg some Israeli apparatchik for a separate paper appended to a British passport, and hide the fact of an inadequate and unintelligent policy that ends punishing Palestinian colleagues on account of the supposedly greater Arab good.

(90) 'Special Challenges of Individual versus Collective Claims', paper prepared for Al-Haq international conference, Ramallah 21-24 November 2005. The paper was read by lawyer and author Raja Shehadeh on 23 November.

A personal, serendipitous impediment some of you might have heard of makes it also difficult to attend: I declared a few days ago that I was running for the presidency in Lebanon, and the snowball effect of that declaration is such that I apologize for the approximate nature of this paper. It will hopefully develop into the standards of scholarship the organizers are expecting of the book. Meanwhile, I hope you will wish well the process of an open, competitive, and civilized fight for the top position. Despite its difficulties, Palestine has started that process, and I hope it will not look bizarre any longer, as it does today, to see citizens running for top office in our respective countries.

Now onto 'Special Challenges of Individual versus Collective Claims', the subject of the talk. This is a topic dear to my work as lawyer specializing in those international criminal law cases of which Sabra and Shatila victims v. Ariel Sharon et al. is the paragon. Unfortunately for our region, it is not exceptional, so much mass murder operates to further political ends of people in power: the Indict movement, which was set up in 1996 to bring Saddam Hussein and his aides to accountability, is now vindicated, in a slightly disappointing manner, in the Iraqi Special Court trying them. The disappearance of Imam Musa Sadr and his two companions, Sheikh Yaaqub and journalist Badreddin is presently on the way to accountability in Lebanon and in Italy. Our case against Muammar Qaddafi and seventeen other participants, resulted last year in their indictment before a Lebanese court⁽⁹¹⁾. Darfur is slowly leading to a case before the International Criminal Court, and though my work has been peripheral to that endeavour, we did issue, as a group of concerned Arab democrats, a statement last year denouncing the impunity of those in power in Khartoum who have unleashed so much destruction against their own people. And of course, there is now the ongoing Mehlis investigation, which has already resulted in four high-level Lebanese officials sitting in prison awaiting trial for the assassination of Prime Minister Rafic Hariri.

With that experience in mind, I would like to share with you, less than

(91) Website, imamsadr.net

the scholarly dimensions, what a lawyer confronts for his or her strategy in terms of individual versus collective claims, by drawing on some of the lessons I think I have learnt from those difficult cases.

The first is that you need to do your homework well before starting. Jurisdiction in these cases is difficult, especially since it usually involves various states and governments, a criminal conspiracy with many international strands and actors, issues of immunity, pusillanimous judges and unhappy and hostile diplomats whose life is complicated by international justice, and difficult teams of lawyers, victims and witnesses. Any one serious mistake results in several additional difficulties, if it doesn't simply undermine the case altogether. For the Sharon case, we had to move quickly, after several months of work, because a bunch of well-meaning individuals, having generally heard of Belgium's universal jurisdiction law on account of the success in court against genocidal nuns in Rwanda, and irate at the news that Sharon was about to visit Brussels, went up to some court registrar in the Brussels Palais de Justice and scribbled three of four lines denouncing Sharon's horrible deeds. To avoid being sidestepped, or worse, getting an outright dismissal, I had to organize a complicated chess game with the press and with my colleagues in Belgium, whom I did not know well at the time, so that the rush to jurisdiction does not fall flat on account of a sleight-of-hand rejection by a judge of the 'plainte avec constitution de partie civile' that those probably well-meaning plaintiffs had brought.

In fact, I would have preferred, with the Pinochet case in mind, to bring up the complaint far more discreetly, when Sharon was already in Brussels, possibly leading to his arrest if we had convinced a courageous judge. What is certain is that it would have saved us pages and pages of difficult arguments which Sharon's defence, all focusing on the issue they raised persistently on the accused 'not being on Belgian soil'. Indeed, that was the argument which became the mainstay of our failure before the Belgian Court of Appeal, and, more gravely, the argument of Sharon's lawyer that led in my view to the assassination of Mr Elie Hobeika. One might recall that he, as accused, had repeatedly announced his readiness to come to Brussels to clear his name. As accused, his presence on Belgian territory would have ruined the whole

strategy of Sharon's defence⁽⁹²⁾.

Lesson 1, therefore, prepare carefully: every awkward argument, any false timing, has immense repercussions.

Do not agonise over it, however. Just do your homework properly, decently, as a good lawyer in any case entrusted to you. For Lesson 2 is not to overcomplicate the case. I rest the argument here on the efforts to bring Saddam Hussein and his aides to judicial account in the Indict movement, which I founded, together with some leading Iraqi victims of the regime, in London in 1996⁽⁹³⁾. The inclination then was, because the case came up against such high turbulent waters of Iraq's history, that some moral assurances be secured before embarking on that effort. For me, the assurances were first that it should not, at least symbolically, start at Western level. When the concept of Indict was being formed in the summer of 1996, I sought the Kuwaiti Ambassador in London, whom I did not know previously, to put the idea generally to him. He was cautiously supportive, and my sense is that this was his personal inclination, without him referring back to his government. I haven't seen him since, although Indict did receive financial support two years later from Kuwait, but that was after an amazing success in the House of Commons and in Congress, where it was launched in November 1996 and Spring 1997 respectively. That success eventually turned out to be the undoing of Indict, at least in my work with them, because money followed, and as soon as money started coming into the organization, the best volunteer spirit that made for its success disappeared. We had an unfortunate chairperson, and there is no need to dwell on the boring board disputes which disenchanting us as original founders and crippled Indict. What is important is that the heavy structure that Indict had become, with all the nice words of support repeated by President Clinton and Prime Minister Blair in person, impeded us eventually from the arrest of Duri in Vienna in the summer of 1998, -- he is still at large. One did not need all that structure to go after him, and

(92) More on this in my "Lights on the Sharon case", *The Palestine Yearbook of International Law*, 12, 2002-2003, 183-190.

(93) One can still find a www.indict.org.uk, which lists some of the good work of the organization, but it has been overall marginal to the present trial of Hussein.

a good lawyer represent a genuine group of Iraqi victims might have been more effective. This for short.

On the longer run, the internal squabbles of Indict, and the need to attentiveness to the priorities of Iraqi policy in this or that Western chancery, made it very difficult for the whole case to be effective. By the time the Iraq war was looming at the horizon of the post September 11 mood, Indict was so weakened bureaucratically that it failed to offer to the world the most important reason for bringing Saddam Hussein to account: the genocidal treatment of his people, and the trail of his victims in Iraq, Iran, Palestine (who remembers that Abu Ayad was killed by Iraqi agents because he cast doubts of the pro-Saddam PLO policy chosen by the late Mr Arafat?), Kuwait, and Lebanon.

Lesson 2 therefore: do not complicate matters beyond lawyers and victims. Of course, it is useful to have support, one cannot turn down offers for help, some eventually precious. In the Sharon case, I must have received over three or four hundred messages from colleagues across the globe, offering legal support. You cannot ignore them, you cannot not respond. They are usually genuine, and one in particular proved to be decisive: a message from Deena Hurwitz, at the time the dealt director of the Schell Centre for International Human Rights at Yale Law School, and she dealt with its human rights clinic. She was interested n the case, and she eventually provided with her team, including Greg Khalil who is so well known to you, a world class research that awed the Belgian judges and our opponents alike.

And who will handle the ton of press? Legal matters are delicate, complicated, one wrong word ruins the case. I was fortunate to be part of a team of three lawyers that includes my Belgian colleagues Luc Walleyne and Michael Verhaeghe. In three years of intensive work, I cannot record one instance of disagreement, tension, lack of courtesy or professionalism, indeed not one word they said to the press, the court or otherwise which I found dissonant. And eventually, you need support: with a group of thirty victims and their families, with so many other victims coming forward upon hearing about the case, you cannot deal with the load of expectations on your own. From early on, I decided that my office was open to the

victims as a matter of priority, and I think I was always there for them, and continue to take pride in their trust and friendship. There were exceptions, which hurt marginally, but they did not prevail over those good people whom we represented in Belgium. And there was an effective support committee directed abroad by Dr Laurie King-Irani⁽⁹⁴⁾, and a supportive committee of decent people in Beirut, but like all committees, with its own waste of time and energy. Still, one makes lasting friendships with dedicated people like these.

So simplification is not always available, yet one should pay attention to a decent ratio of legal work as opposed to public relations of all sorts, including scholarship⁽⁹⁵⁾. There are five books done or about to be published on the Sharon case, not counting the excellent work of Dr Bayan al-Hout, a fifteen year endeavour of oral scholarship. We have given a lot of time to all of these books, directly or indirectly, and they are important. In a sense, the present paper is part of it. The record of the Sharon case is crucial to the unfinished history of the massacre, and it must offer, for the sake of the victims, an impeccable record. There is no place for half truths, mistakes, or lies: such would ruin the memory of the massacre, and the victims' right not to be forgotten or manacled by history. In due course, it also ruins any chances of redress, and the Israeli ambassador had a field time with one of the original plaintiffs who started offering contradictory statements on her story.

(94) Excellent website at Indictsharon.net, which includes many references to articles, documentaries, films, and legal material related to the case.

(95) Books by John Borneman ed., *The Case of Ariel Sharon and the Fate of Universal Jurisdiction*, Princeton Institute for International and Regional Studies, 2, 2004; book-length Dossier in *Palestine Yearbook of International Law*, vol. 12, ed. Gail Boling, Kluwer Law International, The Hague, 180-280; book in Italian by Stefania Limiti ed., *I Fantasmi di Sharon*, Sinnos, Rome, 2002; two books forthcoming, in French by Raoul Jennar, in English by Laurie King-Irani. Dr. Bayan al-Hout, who over a period of twenty years carried out the most comprehensive field study on the massacre, published her results in *Sabra and Shatila, Aylul 1982* (Beirut: Institute of Palestinian Studies, 2003; English version, *Sabra and Shatila*, September 1982, Pluto Press, London, 2005); Two films appeared, one by Peter Speetjens, "2000 Terrorists", (2004) the other by Monika Borgmann, Lokman Slim and Hermann Theissen, "Massaker", relating some of the Lebanese perpetrators' testimonies and reflections.

Lesson 3 is more directly related to our topic, although the previous two 'lessons' show the dialectic between various collectives and the individual victims' rights. Lesson 3 says: you have to choose your opponent carefully. One leitmotiv of the Sharon case which I insisted upon time after time, day after day, was that the case was against individuals, not against societies. There was no distinction possible for this or that nationality, indeed, on the side of the victims, it turned out that victims belonged to over ten nationalities, not one though Western. Now this constituted a small problem, indeed constitutes one to date. With the retroactive change in the law in the summer of 2003 to kill our case, there still is a possibility for a Belgian victim to bring up the universal jurisdiction from its slumber, and I believe this is the situation leading to the possible trial in Belgium of Hissene Habre, the former Chad dictator. But it is true that the Israeli army and its Lebanese militia were careful not to assassinate an American nurse, or a French doctor. They knew that the long arm of the law in America or France would not be so easily stilled. More difficult, far more difficult, is collective responsibility. We Arabs recall that the largest demonstration in the history of Israel since 1948 took place in Tel Aviv a week after the massacre of Sabra and Shatila was known. I have always put forward, as well, that there is one other victim of Sabra and Shatila which we, in our accusations against Ariel Sharon, should claim as our very own, that is Emil Grunzweig. He was killed in the smaller demonstration on 10 February 1983, a few days after the Kahane report was released. Now the difference, of course, is that his killer, Yonah Avrushmi, a pro-Sharon Jew, was eventually arrested and jailed, while no one was ever arrested for the massacre proper. So it was wrong to incriminate Israeli society, and indeed we are so very grateful to that collective of Israeli women who, in September 2003, came out in support of our case from within Israel.

And yet, there is a more fundamental problem of what I should describe as state crime, crime d'Etat. In all these large-scale massacres, the killers use the power of the state at their disposal to commit and amplify their crime. You recall that the Israeli army encircled the camps for two days and three nights to allow the killers to do their sinister job. Even worse, we did find the infamous order, signed 'Ministry of Defence', which 'ordered' the Lebanese militia 'to clean up the camps.' These are the very terms of

the order issued by Ariel Sharon on September 15, in the morning. Is there no responsibility, then, for the Israeli Ministry of Defence, for the Israeli army, in addition to the rounding up of the Palestinians after the massacres, as uncovered by Julie Flint in a striking documentary, by the Israeli army, with so many ending up as disappeared, to date?

No collective, state, responsibility? I now have my doubts. We started the case, on behalf of the victims, 'against Sharon, Yaron and all Lebanese or Israelis who participated in the massacres of Sabra and Shatila.' That was the opening line of this now famous criminal complaint, translated in over six languages, including Japanese. I think now, after the evidence our case uncovered, that there is a more collective responsibility, that of the Israeli state and government. I am still uncertain about the collective responsibility of Israeli society, and strongly reluctant towards admitting it. But I wonder.

59. Assemblée Nationale, Paris, 23 Novembre 2005⁽⁹⁶⁾

L'Assemblée Nationale! Quel symbole... Qui aurait imaginé telle circularité de l'histoire? Au gré de cette campagne de moins en moins bonhomme, la France revient encore et toujours: France symbole, France soutien dans l'adversité, France à laquelle le Liban peut tant offrir, après en avoir tant reçu, France 1789 Liban 2005, sujet de ma contribution il y a une semaine à l'université de Princeton sur comment nous pouvons apprendre de la meilleure historiographie actuelle de la Révolution, celle de François Furet et de Michel Troper.

Je vous sais tant gré de ce symbole occasion, parce qu'il faut toucher le public français au Liban, ou est-ce le public libanais de France, augmentant d'autant nos horizons pluriels, enrichis d'une véritable culture, non d'une langue vernis. Culture que portent tant de nos vecteurs, notre quotidien national de plus en plus remarquable, la très belle revue de l'Université Saint Joseph, *Travaux et Jours*, en passant par la mémoire doublement blessée de cette oeuvre d'art que nous a laissée Samir Kassir, *L'Orient Express*, Michel Chiha et Nadia Tueini. Le public français du Liban, ou est-ce le public libanais de France, est au coeur du Liban. Merci donc pour l'occasion de dire que le Liban est inconcevable sans la France, et

(96) Paris, en route to Beirut. 'A l'invitation du Professeur Christian Philip, Député de Lyon et vice-président de la Commission pour les Affaires Etrangères à l'Assemblée Nationale, Mallat présente au Groupe d'Amitié France-Liban à la salle Rodin de l'Assemblée Nationale le texte suivant'.

que cette présidence, nous la voulons aussi pour prouver que la France n'est plus désormais concevable sans le Liban.

Je vous sais gré parce aussi qu'il faut remercier la France pour notre Révolution, pour les aspects d'avenir de la Résolution 1559 et le rôle essentiel qu'a joué le gouvernement français dans un soutien civilisé, sans faille.

Tous les jours, sur la place de la liberté, nous attendions la déclaration de Jacques Chirac. Tous les jours. Et nous nous inquiétions lorsque la France ne se manifestait pas, à l'Elysée, au Quai, ici: parce que nous savions que les tontons macoutes du régime sécuritaire syro-libanais attendaient la faille. Lorsque, la nuit du dimanche 27 au lundi 28 février, l'ordre d'Emile Lahoud a tonné: manifestation interdite, avec une demi-douzaine de signatures sinistres, seul l'élan unique du peuple libanais et des peuples libres, y compris les peuples arabes assoiffés de liberté dans les rues du Caire et bientôt à Damas, seul le sentiment de n'être pas seul, d'être soutenu par les dirigeants de l'occident, a permis la victoire sur l'infame.

Et maintenant, il faut consolider. Vous connaissez nos arguments constitutionnels, et leurs pendants internationaux, pour un départ accéléré d'un président à plaindre de s'être tellement fourvoyé du mauvais côté de l'histoire du Liban, comme de l'histoire mondiale de la démocratie. Ignorons-le cet après-midi, il n'en vaut pas la peine.

Et maintenant, une salve d'avenir. Démocratie avancée au Liban, recul du confessionalisme, protection positive des minorités, activation judiciaire des droits inaliénables de la personne, représentation féminine multipliée au prochain gouvernement que je propose, Liban vert et Méditerranée au bleu assaini, Liban exemple arabe, Liban européen, le débat est enfin ouvert.

Merci encore pour cette tribune, et son symbole.

60. فلنبتعد عن الفخامات

إلتزامان رمزيان في يوم الإستقلال⁽⁹⁷⁾

عيد الإستقلال مناسبة رمزية للمواطنة اللبنانية، يعود بحال فيها الأسى، وفيها الأمل. الأسى لما رافق السنة الماضية من تضحيات كبرى، ولا داعي لإعادة أسماء أحبانا الأبطال الذين نفتقدهم اليوم. الأمل لإطلالة جمهورية جديدة برئيس جديد.

إلتزامان رمزيان لإعادة الجمهورية الى سياقها الأرفع. الأول هو التمسك بالأرزة صورةً رسمية، وحدها ومن دون الأشخاص. شخص الرئيس ليس مهماً، يحدف من الصورة الرسمية على جدران الجمهورية، وتكفيها أرزة خضراء وافرة وسرمدية كما نريد جمهوريتنا سرمدية ووافرة. هذا الإلتزام الأول.

الإلتزام الثاني، أيضاً رمزي، تحقيقه أصعب. علينا التخفيف من الفخامات والمعالي. لا يوجد في الدستور محل لأي تفخيم لرئيس الجمهورية بل هو أولى باحترام الدستور وقوانين البلاد، لأنه مؤتمن عليها. في لغتنا العربية لا يمكننا أن نخاطب الرئيس مباشرة، خلافاً لبعض اللغات الغربية، Monsieur le Président, Herr Praesident أو Mr President. أما «السيد الرئيس»، فقد ضاع معناه المتواضع الأصلي لما طغى على الكلمة من معنى سياديّ، sovereign، أعاد اللقب الى معنى ملكي أكثر منه جمهوري. أفترح إذاً عبارة «حضرة الرئيس» عند المخاطبة، و «الرئيس» أو «رئيس الجمهورية» في الحديث العادي عنه شخصاً ثالثاً. ولا بدّ

(97) تصريح للمرشح الرئاسي شبلي ملاط ، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005.

من الإبتعاد من الألقاب المتعالية، رحم الله كمال جنبلاط متحدثاً عن بعض معاشر الوزراء السيئي الأداء «بالمهابط».

هذه العادات العثمانية من الصعب القضاء عليها. إنما علينا أن نبدأ. فلنبتعد عن الفخامات، لا سيما في ظل ما كابدناه من الرئيس الحالي من أداء جمهوري ناقص.

61. A New York moment: August 1909 - November 2006⁽⁹⁸⁾

In August 1909, Sigmund Freud visited New York on his way to lectures in Massachusetts. Little is known of his less than a week-long stay in New York City, but Jed Rubenfeld, a colleague at Yale Law School, has just completed, around the intriguing visit, a murder mystery book. Knowing the elegance of his style, this book is destined to become an extraordinary bestseller. Great adventure, great fiction.

I am no Sigmund Freud. I still think that this week in NYC, - actually three days in NYC with the right people, thanks to the right people, Ms Sylviane Zehil who kindly introduced me to the UN Press Association, Prof. Nada Anid and Med. Dr. Gaby Sara, who stand behind the impulse to reach to the Lebanese New Yorkers, Mr Raymond Debbane tonight -, might have turned a page for Lebanon, if not for the region. This candidacy is serious and ambitious, and I hope that we shall not wait for a century for its acknowledgment.

Now the two messages to this meeting, and then the larger program.

Message one is an answer to how to make our Lebanese Vote Abroad initiative succeed. No taxation without representation. No citizenship

(98) On November 18, 2006, a group of Lebanese New Yorkers met at the house of Raymond Debbane in Manhattan. This is Mallat's opening presentation.

without a vote. It is simple, it is universal, it is feasible. We missed an opportunity because of a pusillanimous leadership in the run-up to the May elections. We need to make sure, together, that this is the last time Lebanese citizens who happen to be abroad are shorn from their right to vote in Lebanon. And we now have extraordinary figures from Lebanon, just released from a serious polling firm:

‘Question: Do you support allowing expatriates to vote?’

74.25% of the respondents support such a measure, 19.25% does not support it.’ (Statistics Ltd, Al-Balad emigration, report 18 Nov. 2005) This is staggering, overwhelming, and decisive. Ladies and gentlemen, you and I must ensure this is the last time Lebanese who live abroad are prevented from casting their vote abroad if they choose to exercise their constitutional right.

Message two, an even more important one. We know it, 30 years of civil wars, a ridiculous deficit, and no famine. The reason Lebanon survived economically: you here, who have through your remittances to your families, to your friends, to the Lebanese fledgling economy, kept us afloat, kept famine from us. Now the more important question for my presidency: how do we get this partnership on a solid institutional-economic basis, other than the vote, which is political. The answer: a structured program for a partnership Lebanese abroad- Lebanon Lebanese, institutions and individuals. Partnership of programs, a dynamic partnership, in which you also receive something in return to keep it going.

I know that part of this meeting is for purposes of fundraising. My campaign needs funds, and the self-established regulations are there, with a cap of 5k for individuals and 100 k for the campaign expenditures. But my fundraising team in Beirut says: do not cap. Alright, let’s put hold on caps, even better, let us remove caps on expenditures, and unleash the partnership. Let the partnership start now, immediately, say an environmental board on a specific environmental project: a cleaner sea. Mixed composition, minimal state intervention, returns from beach proprietors, municipalities. It won’t go away, indeed it doesn’t need me to be president. But if I am, also thanks to you, imagine the precedent it creates, and the readiness of the whole system of institutions to make it

happen, and to facilitate its profitability and that of similar projects many of which you have already started.

I am often being asked for my program. It was sketched back in 1998, in *Presidential Choices*, already firmly based in research, feasibility, scholarship, and common sense. A good summary appears in the little book's table of contents, of which I can present some samples anon.

More importantly, this basic program develops as I speak with you tonight. Let us now discuss it. This, ladies and gentlemen, can be more fun than Freud in New York in 1909. Great adventure, and it is no fiction.

62. Anchor Mehlis 'effort internationally'⁽⁹⁹⁾

The UN's «Mehlis report» on the assassination of former Prime Minister Rafiq Hariri on February 14, 2005 was released on the night of October 20-21, Beirut time. While doubly provisional, it was nonetheless immediately dramatic.

The report is provisional because Detlev Mehlis' task was extended until mid-December, so one should expect the investigation to continue until then, probably in some other form or by way of extension, and another report to result around that time. Technically also, the report is bound to be provisional. While a prosecutor by profession, Mehlis has acted chiefly as an international criminal investigator in the absence of an international tribunal that could act upon his findings. Indictments and arrests are not technically within his power, although he has «suggested» that the Lebanese judiciary arrest a number of suspects, most notably four generals who were in charge of security services at the time of the assassination. More arrests followed. More dramatically, several top Syrian leaders were called in to appear before him in his headquarters in Lebanon. It is not clear whether the Syrian government will oblige: a tug of war is developing with the Mehlis team, and beyond, with the UN Security Council, which, under chapter VII, unanimously approved Resolution 1636 requesting full Syrian cooperation.

(99) Bitterlemons-international, 17 November 2005, also published in *the Daily Star* and in the *International Herald Tribune*.

The report is severe regarding Syria's leaders: «There is probable cause to believe that the decision to assassinate former Prime Minister Rafiq Hariri could not have been taken without the approval of top-ranked Syrian security officials and could not have been further organized without the collusion of their counterparts in the Lebanese security services.»

Equally dramatic is the evidence pointing to the personal involvement of the Syrian president through his threats to the former prime minister. These threats had been reported by the former UN investigator, Irish police commissioner Peter Fitzgerald, but long quotes, including from Syrian officials, confirm the dramatic scene of the last brief encounter between Hariri and Syrian President Bashar al-Assad on August 26, 2004. This is the political crux of the report, which results from Assad's decision to force Hariri and other Lebanese MPs to extend the term of the Lebanese president despite Security Council Resolution 1559, which was passed a day before. That extension was carried out on September 3, 2004.

We have just argued in an address held at the UN press association (New York, Nov.17) that the extension of Lahoud's presidency not only violated the Lebanese constitution (Art.49) and basic principles of democracy, but that, in the light of the Mehlis findings about the meeting of August 26, 2004, the current Lebanese president sits in violation of international law, specifically of two clauses in Resolution 1559 that required upcoming elections to be free from foreign intervention or influence.

Even the Syrian foreign minister does not seem to deny the fact. In a letter to the UN, he wrote that the meeting between Assad and Hariri discussed «the possible extension of the mandate of Emile Lahoud, the president of Lebanon, in view of the troubled regional conditions and based on the mutual interest in maintaining stability in Lebanon». In Mehlis' report this is also an occasion to underline the Syrian foreign minister's inconsistencies: «While the Syrian authorities, after initial hesitation, have cooperated to a limited degree with the Commission, several interviewees tried to mislead the investigation by giving false or inaccurate statements. The letter addressed to the Commission by the foreign minister of the Syrian Arab Republic proved to contain false information.» On top of the doubts cast on the Syrian leadership's role

in the assassination, both the Syrian foreign minister and his aide were accused of tampering with the investigation.

On the purely criminal level, Mehlis partly uncovered the web of deceit carried out by the conspirators, and his most remarkable advances are based on the trail left by telephone calls, leading to the naming of over 20 individuals busy tracking down the itinerary of Hariri in the month preceding his murder, with the intensity increasing the last day. For the Lebanese president, who has tried to survive the arrest of his top four aides, most troubling is the connection made with one Lebanese extremist uncovered by the report, who «made a call [nine] minutes before the blast, at 12:47 hrs, to the mobile phone of Lebanese President Emile Lahoud». Lahoud was further interrogated for six hours last week by the investigators.

These findings might take some more time to sink in. Their political impact depends on a highly volatile situation inside Lebanon, as well as in Syria since the suicide of the minister of interior the week preceding the report. Legally, the report offers two clear invitations: the follow-up on various leads it has uncovered, and the pursuit of a trial with the active involvement of the UN.

The Security Council will have to decide whether an international tribunal should take on the case. Against the resistance of some Security Council members, including the US government, to establish yet another ad hoc tribunal, we have suggested that the structural inadequacy of the Lebanese judiciary before such a daunting task should be carefully weighed. A compromise between the caution expressed within the UNSC and the insistence of the Hariri bloc and its allies, especially Walid Jumblatt, to have an international tribunal, could take the shape of a mixed tribunal a la Sierra Leone.

Whatever the shape of the trial to come, any investigation will need to remain strongly anchored internationally, if only to reach beyond the Lebanese borders, as is evident from the evidence uncovered.

63. Opening remarks, Luncheon with Lebanese New Yorkers⁽¹⁰⁰⁾

Many thanks indeed for this extraordinary occasion, to be with successful Lebanese for lunch in New York City in the middle of the week...

I am just coming from a press conference arranged by remarkable friends at the UN press association. Being at the UN, albeit on its more important, freer press periphery, I had to deliver a statement on the dysfunctionality of our government so long as Mr Lahoud occupies the presidency with no sense of ridicule or wisdom, endangering our republic's security, and the region's, after having tried to kill our democracy. It pains me to rail against the president of my country, nor do I think history will keep him any further place than a sad footnote of those who were on its wrong side, and offer, against a few occasional bright spots, swathes of incompetence, irresponsibility, and, God forbid, criminality.

Let us keep this issue behind us, now, and look to the future. I suggest, in addition to your questions I am so much looking forward as a brainstorming exercise, to see how Lebanon can benefit from your achievements, to consider a few topics we should perhaps also dwell on.

(100) Prominent Lebanese Americans – political, academic, cultural, and business leaders – met with Mallat over lunch following the UN press conference of November 16. Mallat addressed a number of issues and topics including his presidential program, Lebanese Voters Abroad Initiative, and how to involve actively Lebanese citizens living abroad in a common future; canvassing, forms of support to process, and to candidacy; fundraising, transparency.

64. Opening statement at UNCA press conference, NYC⁽¹⁰¹⁾

When those who plotted to kill our former Prime Minister, a peaceful, larger than life personality, they thought that ‘the assassination could trammel up the consequences’. They were wrong. We the People said enough, we said we wanted Syrian soldiers and security agents out, and we largely succeeded. We the People of Lebanon said that we wanted truth and accountability, and we are succeeding. We the People of Lebanon are saying we want a change in leadership, and we must succeed.

For Lebanon is in crisis, the nature of it is constitutional, and more profoundly democratic. We succeeded in our peaceful fight for sovereignty, but we now need to succeed in our democratic revolution.

Beyond this unrequited frustration, our candidacy is not meant in any way as revenge. It is meant as a rallying call for a competitive process to the highest position in Lebanon. It wants to succeed for the sake of the country and the region, and it is offering the momentum and the scientific apparatus to make that process real.

For the sake of the country. So long as the current president, who has now been proved to connive with the Syrian leadership to see his mandate extended forcefully, remains unaccountable for that usurpation of power, our democratic revolution cannot start. The system is blocked, and will continue to be blocked until Mr Lahoud is replaced in a constitutional,

(101) United Nations Correspondents’ Association, 16 November 2005.

non-violent way. The Republic is in danger, and we need to restore our constitution and our democracy. He is in the way and must return home.

For the sake of the region: there is now an immense potential for democracy to take root in the Middle East, because it rests on the achievements of an immense non-violent movement which culminated on March 14: over half of our active population was on the street, the equivalent, literally, of some 100 million American citizens assembling in Washington. Whatever our reservations on the preceding demonstration led by Hizbullah, also a large one, on March 8, we want to salvage its non-violent nature. Non-violence succeeding is the most cherished achievement of the Cedar Revolution, and it is the central tenet of our presidency: a human rights, non-violent, effective presidency as model for the rest of the region, and -- because the Middle East is what it is, the epitome of continued violence over more than a century now, for the world. The present statu quo, with the unique contradictions, domestic, regional and international, will fester into violence. This we need to avoid, with a new start, on a democratic base. The usurper-president stands in the way, he must return home.

Now the scientific apparatus: the president is unconstitutional. Article 49 of the Lebanese Constitution forbids the incumbent from seeking office before six years have passed upon the end of his mandate. This is a crucial safeguard that has shielded Lebanon from dictatorship so common in the region, anchored in our system despite the dark era of Syrian malversations. The president is undemocratic: regardless of the troubling association with the suspected killers of Mr Hariri which was revealed in Mr Mehlis's latest report, the extension of his mandate flies in the face of a tradition of change at the head of the executive which is 150 years old, more than many countries in most of the world. The president, as it turns out, sits now in flagrant violation of international law. He stands in direct violation of international law, specifically of two clauses in Resolution 1559 which required upcoming elections to be free from foreign intervention or influence.

The solution is simple: parliament must meet as soon as possible, and

after an open debate between contenders, elect a new president. There is little Mr Lahoud can do, indeed could do, to prevent Parliament from meeting to elect his or her successor.

Now the campaign, and the program: the campaign is conceived in two stages. As you know, Parliament elects the president in our country. Until then, which should happen soon, now that the constitutional path is charted clearly, we want the public in. We have started a *Federalist Papers* strategy, and it is snowballing. Letters, emails, calls, supportive statements come from Lebanese in Lebanon and all over the world, with a new humanist, professional, decent spirit setting in. The program was already adumbrated in a little book, *Presidential Choices*, back in 1998. It is now being updated, after the history of Lebanon has been informed with this immense non-violent movement triggered by the assassination of our Prime Minister. We think the process is irresistible, and we will pursue it to victory. Too many hopes, too many potentials have been unleashed by our bid for candidacy, made public only a few days ago, to stop short of the restoration of democracy in our country.»

65. Restaurer la Constitution⁽¹⁰²⁾

Le débat sur la présidence est engagé, et le commentaire remarquable de M. Jean Issa dans *L'Orient-Le Jour* du 8 novembre montre que la rationalité démocratique, dont une des formes est le débat constitutionnel informé, commence à prendre le pas sur le blocage politique. M. Issa m'a très bien entendu: la place de la présidence est vacante en droit. Elle l'est au vu du principe démocratique d'alternance au sommet, que notre pays connaît depuis plus de 150 ans. Elle l'est au vu de l'art. 49 de la Constitution, qui ne peut être changé sans dénaturer la Constitution de tout sens. Elle l'est au vu du droit international, et spécifiquement de la résolution 1559, qui stipule en deux lieux que l'élection présidentielle ne peut être faite sous pression ou même influence étrangère. Or, les révélations du rapport Mehlis et la reconnaissance par M. Farouk el-Chareh lui-même de la sinistre rencontre du 26 août ne laissent aucun doute, s'il en restait, sur la coercition exercée donc en contradiction ouverte avec la résolution 1559. On se souvient que la résolution date du 2 septembre 2004, la prolongation du mandat Lahoud du 3 du même mois.

Également juste et nuancée est sa position sur la comparaison avec le contrat (Jean Issa soulignait dans son article qu'«un contrat conclu sous la contrainte ne vaut strictement rien», NDLR). Le doyen Vedel, je crois, prévenait les juristes contre la confusion de différentes logiques en

(102) Article paru dans *L'Orient-Le Jour* le 15 Novembre 2005, commentant l'article de Jean Issa, 'Souveraineté nationale vs loi internationale', paru dans *L'Orient* le 8 Novembre suite au lancement de la campagne.

droit privé et en droit public. Il faut faire avec certaines conséquences des violations du droit public, et la remise des choses en l'état n'est en général pas possible dans la vie politique, qui continue. De fait, remise des choses en l'état est impossible surtout eu égard aux conséquences graves des grandes violations telles que celle du 3 septembre qui le prouve, car elle entraîne mort d'homme.

Le poste de la présidence est donc vacant, et M. Lahoud usurpe le pouvoir présidentiel. Il ne tient qu'à nous, et à nos députés, de restaurer notre Constitution interrompue.

Jean Issa: Souveraineté nationale vs loi internationale

Une convention s'impose pour régler le dilemme

Chebli Mallat, juriste et candidat, développe le point de vue suivant: la 1559 a été promulguée le 2 septembre 2004. Elle interdit formellement toute immixtion dans l'élection du chef de l'État libanais. L'amendement constitutionnel aboutissant à la prorogation du mandat du président Lahoud a été voté le 3 septembre 2004. En violation flagrante de la 1559, puisque, de leur propre aveu, relatif notamment à leur réunion du 26 août avec le président Hariri qui s'était vu enjoindre de soutenir la réélection, les Syriens sont intervenus, fabriquant l'échéance à leur guise. Or l'arrêt international a force de loi et prime. Donc, conclut Mallat, la Chambre libanaise n'a plus qu'à se réunir pour élire un nouveau chef de l'État.

Ce qui revient à dire, bien que Mallat ne l'ait pas formulé ainsi, que la prorogation est tout simplement nulle et non avenue. L'amendement constitutionnel aussi. Et les évêques maronites, s'ils veulent se référer à la Constitution, ce en quoi ils ont bien raison, doivent réaliser qu'elle n'a pas été amendée.

On peut d'ailleurs estimer, en allant dans le même sens, qu'un contrat, la prorogation, conclu sous la contrainte ne vaut strictement rien. Il est même possible de discuter la légalité (la légitimité, n'en parlons même pas) de tout le système, donc de tous ses produits, depuis la mainmise syrienne en 89-90. En admettant une marge de tolérance dite de fonctionnement, puisqu'on ne peut pratiquement faire table rase de tout. On se posera ainsi des questions non seulement sur la réélection du général Émile Lahoud, mais également tout simplement sur son élection première.

Cependant, à partir du cas précis de la 1559 et de violation immédiate, se pose

avec acuité le dilemme qui prend tant d'importance depuis la fin de la guerre froide: quand et comment la législation internationale doit-elle primer, sinon les législations locales, du moins, ce qui est plus complexe, la notion de souveraineté nationale? Il ne faut pas minimiser un problème que résume puissamment, en cette partie agitée du monde, l'interrogation simple: pourquoi la 1559 et pas la 242?

Certains, répétons-le, avancent qu'une résolution de l'ONU prend automatiquement le pas sur toute considération régionale ou locale, du fait que les États membres sont tenus de la respecter, de l'appliquer. Mais ce n'est pas du tout ainsi que les choses se passent. Sans aller jusqu'à reprendre le thème du défi sioniste, qui ignore avec superbe les édits du Conseil de sécurité, sans jamais en subir les foudres, on peut rappeler notre propre exemple. D'abord la permissivité dont nous bénéficions au sujet du déploiement de l'armée ou du désarmement du Hezbollah. Ensuite, et surtout, que personne ne s'est jamais avancé à dénier sa reconnaissance légale, juridique et diplomatique au régime libanais abusivement prorogé, contre le Conseil, d'Émile Lahoud. Qui a même reçu naguère à Baabda l'un des faucons coauteurs de la 1559, l'Américaine Condoleezza Rice.

En tout cas, le débat bat son plein dans tous les ateliers politiques, ici ou ailleurs. Les arguments s'entrechoquent avec des effets qui dépendent, en fait, bien plus de rapports de force conjoncturels que d'une logique cohérente.

Ou d'une juridiction sensée. En d'autres termes, rien ne sera jamais vraiment résolu tant qu'il n'y aura pas eu signature d'une convention planétaire fixant explicitement les espaces et les primautés, en matière de droit politique des Nations unies comme des États.

66. 2221: A first essay on Lebanon's Cedar Revolution⁽¹⁰³⁾

Fast forward to 2221. What will a historian standing in the 23rd century say about the Cedar Revolution of Lebanon in 2005? When 2221 comes, the bicentenary of the Cedar Revolution will have passed, with many historians' corresponding flurry of writings, maybe even in the order of the 170 conferences worldwide which were held around the bicentenary of the French Revolution in and around 1789. 2221 is a simple arithmetical equation: 2221 to 2005 is what 2005 is to 1789. This represents the historical perspective imagined, and the accumulated knowledge and wisdom that marks the bicentenary of the Lebanese Revolution and a few years more, 216 solar years exactly. Add 216 to 1789, you get 2005. Add the same to 2005, when the Cedar Revolution happened, you get 2221. Now 2221, 2205, even 2021 is a long time in human memory. Maybe

(103) On the occasion of two seminars conducted at Yale University and at Princeton University on 7 and 11 November 2005, a first historical sketch of the Cedar Revolution was attempted. At Yale, the talk was part of the Middle East conversations which Mallat hosted as Senior Fellow at the Yale Law School's Orville Schell Centre on International Human Rights. It focused on the issue of history and justice in the light of the international investigation conducted then by Judge Detlev Mehlis. Professor Paul Kahn, director of the Centre, was in the chair. At Princeton, the reflection centered on how a historian will 'read' the Revolution with the appropriate distance, in the way historians of the French Revolution in 2005 look at 1789 with a distance of two centuries and a few years. Professor John Borneman was in the Chair. The text has since developed and will be published separately. Here only the table of contents is presented, and the first chapter provided as a sample. Footnotes are omitted.

nothing will be written, for nothing comes out of nothing, as we have known at least since *King Lear*. But nothing comes out of nihilism either, either as history or as philosophy, and I believe our Revolution meant something in the long span of human history, Lebanese and otherwise. To protect its memory, and its importance, we need to start building up the meaning that the Lebanese who made the Revolution deserve for its place in human history. This little essay is a battle for the place of our Revolution in history, now and by 2221. It believes in knowledge and its accumulation, and for that the historiography of the French Revolution over two hundred years is one powerful guide for understanding 'what happened' in Lebanon in 2005.

Should the Cedar Revolution rise to a world event on the scale of the French Revolution, there will be some François Furet battling its meaning out with the disciples of a Soboul or a Mathiez, maybe then in a more 'fundamental science' way, with some time warp machine physically revisiting some of the details of that event, including whether it is moral to do so, and what to pick from the February or March scenes in Beirut. One thing which may be certain by 2221, all the protagonists of the Cedar Revolution will be dead. But if I want to be coherent with my own writings, even death as human kind knows it may not be a certain fact then. Death may be behind us by then. Like other questions on where science takes humanity in the age of cloning and stem cells, this is a guess which reason cannot answer. Only time will.

Guessing what a historian standing in the 23d century will say about the Cedar Revolution is easier than anticipating where hard science has in store. One learns from writings on momentous events and from the accumulation of scholarship, if the measure of comparison is kept to a reasonable scale. One pole of that accumulation of scholarship is Furet and his companions two hundred odd years after 1789. Another pole, like today to the Cedar Revolution, is formed by the essays of the contemporaries: Edmund Burke's *Reflections*, Tom Paine's *Rights of Man*, first essays for and against, and first polemics, but also essays and polemics within, including 2539 pamphlets in the four first months of 1789, most lasting being Sieyès's *What is the Third Estate?* The fresh reader of these pamphlets will consider most of them fairly tedious and

fragmentary works. We might find that even the more reflective essays from without France read, with the passage of time, rather dull, Burke as a cautiously appalled royalist, Paine parroting the far more alluring prose of the *Declaration of the rights of man and the citizen*, and Sieyès saying little in his pamphlet beyond asserting that the third order is no less important than the other two; in fact, since he belongs to it, a far more important one; and to simplify, all of it.

Maligning Sieyès, Burke and Paine is preposterous. I wish we had such writings as theirs for the Cedar Revolution. A year has passed, and we'd be hard put to find Paine's memorable lines about the 'Revolutions of America and France': 'Monarchical sovereignty, the enemy of mankind, and the source of misery, is abolished; and the sovereignty itself is restored to its natural and original place, the Nation. Were this the case throughout Europe, the cause of wars would be taken away.' These are momentous words, which have not yet lost their expression of the need to take away the causes of war, a hope that stood high in the Enlightenment, and was crowned in 1795 by Kant's *Treaty on Perpetual Peace*. Paine overshot on that score. He did not when he vested sovereignty in the citizens, peoples and nation rather than in kings, for 'when it is laid down as a maxim, that a *King can do no wrong*, it places him in a state of similar security with that of idiots and persons insane, and responsibility is out of the question with respect to himself'. No person is above the law. This is a message of the Atlantic Revolution that remains to date, as powerful as when it was first expressed.

A year into the French Revolution, the coherence of these authors is remarkable, despite the unease in appreciating the spirit of 1789 just by reading what they say so close to it. Windows opened on the new French reality are real: Burke doesn't like the new Republican order, he sees it as disruptive and wrong. Paine is sympathetic to the Revolution in its (hu)man rights, and that is what will last to date of its legacy. Even Sieyès, pamphleteering for the Tiers Etat, managed to underline the new structure of France as one that cannot exclude anyone from power, least of all the majority of the people.

That was the first year, as decisive for the French Revolution as the first

year, in fact the first month, was for the Lebanese Revolution. With the passage of time, one sees more clearly. Striking is Alexander Hamilton, writing in 1794: 'In the early periods of the French Revolution, a warm zeal for its success was in this Country a sentiment truly universal. The love of Liberty is here the ruling passion of the Citizens of the United States, pervading every class, animating every bosom. As long therefore as the Revolution of France bore the marks of being the cause of liberty, it united all hearts and centered all opinions. But this unanimity of approbation has been for a considerable time decreasing. The excesses which have constantly multiplied, with greater and greater aggravations, have successively though slowly detached reflecting men for their partiality for an object which has appeared less and less to merit their regard.'

These excesses, Hamilton considered them as 'accomplices with Vice, Anarchy, Despotism and Impiety.' They should have stopped soon after the Revolution put the French monarchy in check. Instead of calm and moderation succeeding 'the first shocks of the political earthquake', Hamilton continued, Americans have 'been witnesses to one volcano succeeding another, the last still more dreadful than the former, spreading ruin and devastation far and wide - subverting the foundation of right security and property, of order, morality and religion - sparing neither sex nor age, confounding innocence with guilt, involving the old and the young, the sage and the madman, the long tried friend of virtue and his country and the upstart pretender to purity and patriotism - the bold projection of new treasons with the obscure in indiscriminate and profuse destruction.'

67. International Rule of Law Symposium⁽¹⁰⁴⁾

It may seem odd to have breakfast with a colleague from the Middle East who announced a week earlier his candidacy to the highest executive position in a far away country, but there is some logic to this madness, a human rights logic indeed, the explanation of which we can reserve for the moment.

What message from the Middle East? what message to the Middle East?, especially in the context of a serious leadership bid in a key country, as Lebanon is now informed by a non-violent Cedar Revolution which brought over half of its population onto the street in protest of the assassination of Prime Minister Rafic Hariri.

From the Middle East, I bring a request for coherence and for staying put. One is heartened by Secretary's Rice commitment yesterday, even if the fine print needs to be factored in, if not in the continued support for authoritarianism in 'ally governments' like Saudi Arabia, Jordan, Egypt or Israel's, at least in the perception of double standards which have plagued the region since the establishment of the State of Israel in 1948 over Palestinian ruins. From the Middle East, I bring also a formidable message of non-violence epitomized in recurrent Iraqi elections, the Cedar Revolution, the Kefaya movement in Egypt, Syria's prisoners of

(104) Opening statement, the Middle East session, Symposium on the International Rule of Law, convened in Washington on 9-10 November 2005 by the American Bar Association and featuring keynote speeches by Secretary of State Condoleeza Rice and Senator Hilary Rodham Clinton.

opinion, even some encouraging responses in traditionally autocratic governments like Bahrain.

Always dwarfed in the news by the horror as the one we had in Jordan yesterday, it is important that this non-violent revolution wins, and that the message of non-violent change gets to dwarf the horror news. This informs my bid for the presidency. It is time for human rights lawyers, not people in military fatigues, not underground parties bent on death as vector of speech, to take on the lead, no longer in the streets and in newspaper articles, but in the effective executive and legislative lead in government in each and every single country in our region.

To the Middle East, I would like to bring back a message we have honed over several discussions in Rabat, Beirut, Cairo, Sanaa, Damascus, New York, Brussels over the past decade of networking and, alas, recently paid for with the ultimate price of blood, a price paid colleagues killed and maimed by Ancien Regime defenders. This message is three-fold, which was put together by over 40 civil society groups for the Forum for the Future in New York last year:

1. A judicial message, that we are together to bring to accountability, like we did with the former leader of Iraq, established murderers still in power those responsible in Sudan for Darfur, those in Israel responsible for the massacres at Sabra and Shatila, those responsible in Lebanon and Syria for the killing of Rafic Hariri and countless others this past year, those in Libya who have, amongst others, 'disappeared' the historic leader of Lebanon's Shi'i community, Musa Sadr, and his companions. This is a natural field for the ABA.

2. A freedom message: we cannot have a single prisoner of opinion left in any Middle East prison. There have been successes on this score, for instance the release of our six companions in Saudi Arabia upon the access of King Abdallah to power, and Syrian colleagues in the past few days, but the success must be absolute, without lapses. We have proposed a fund for the prisoners of opinion and their families, and the ABA and the press organisations should be at the forefront of its establishment.

3. A democracy message: not only elections, recurrent free elections, but the choice by the people of the head of their executive branch, be he or

she prime minister or president. We have advocated recently, insistently, for Mssrs Asad, Mubarak and Lahoud to go home as soon as possible, for the benefit of our people and their own. We want this same call repeated everywhere, i.e. the call that says that, in the 21st century, dictatorship is no longer a crime against society, but a crime against humanity.

This is ambitious, but this is also the minimum to take the Middle East out of its misery, inflicted for so many years on its people, more recently onto the world.

Indeed the message to and from the Middle East is the same.

68. تداول الرئاسة: عودة الى تراثنا الدستوري⁽¹⁰⁵⁾

حلّم قديماً مستقى من لحظ تفصيل شيق في التاريخ الدستوري الأميركي، وهو أن كتاب «الأوراق الفيديريالية» باقية في التراث الشعبي والفقهي الأميركي على السواء بأهمية مماثلة للدستور نفسه، ومعلومٌ كيف أن احترام الدستور وتطويره على امتداد قرنين ثابت أساساً للفتوق الأميركي عالمياً.

والحلّم مطبقاً يتجلى في ترشّحنا للرئاسة اللبنانية عبر مساهمةٍ في رسم المستقبل، مبنية على التداول الفكري السباق في الساحة العامة، على غرار الرحلة الصحافية التي خاضها المؤلفون الثلاثة، هاملتون وماديسون وجاي في صحافة نيويورك عن طريق مقالات تناولت مواضيع دستورية وسياسية مختلفة لترافق الحملة من أجل مشروع دستورهم آنذاك، أي سنة 1787، مع حفظ الفروق الكثيرة طبعاً في عملنا من أجل رئاسة نيرةٍ في لبنان.

وكنا قد حاولنا في ما جمع لاحقاً بعنوان «الرئاسة اللبنانية بين الأمس والغدا»، تقديم منذ زهاء سبع سنوات وريقات لتفعيل مثل ذلك الحلّم، نعيد طرحها اليوم مع عمل حقيقي، بعد ردود الفعل المشجعة على إعلاننا الإقدام على المعركة الرئاسية الخميس الماضي على هذه الصفحة، لترجمة البرنامج المنقّح بتجربة الثورة اللبنانية اللاعنافية العظيمة هذا العام.

من هنا إحياء هذه المقالة عن التداول الرئاسي، فيما تسطره من فلسفة ديمقراطية راقية تحلّى بها لبنان في تراث متواصل منذ مئة وخمسين عاماً.

والتداول هو المبدأ الأساس، ومأخذنا على إجهاض العملية الديمقراطية في التمديد القسري الذي أقدم عليه اميل لحود وبشار الأسد في أيلول 2004، والولايات التي جرّها التمديد على البلاد، والتضحيات العظيمة التي دفعها مروان حمادة ورفاقه، ورفيق الحريري وباسل فليحان ورفاقهما، وسمير وجورج وماي والوزير المر والمواطنون المسالمون الآخرون في المسلسل الوحشي الذي بدأ على الكورنيش ذاك الصباح المشؤوم من تشرين الأول سنة 2004 لفرض الصمت على الذين رفضوا التمديد، لا بدّ أن تتكلّل هذه التضحيات بالنجاح الأكبر، وهو عودة الديمقراطية الى تطبيقها الأرفع، وهو التداول الرئاسي معزّة خاصة للبنان من بين جميع الأمم منذ عهد المتصرفية.

في التاريخ

يتمتع النظام اللبناني في تاريخه الدستوري الممتد على مدى عقود السبعة بميزة أساسية، هي تداول السلطة المنتظم والطبيعي في قمّة الهرم. وكان دأب رئاسة الجمهورية منذ سنة 1926 - حتى في زمن عصيب كانت البلاد تعاني فيه من ويلات الحروب والإجتياحات أيام عهد الرئيسين الراحلين سليمان فرنجية والياس سر كيس - تغيير صاحب السدة الرئاسية في الوقت المرسوم له دستورياً.

وحتى من منظور عالمي، فإن التراث الدستوري اللبناني الراسخ منذ دستور سنة 1926 متميز بثبات مبدأ التداول في رئاسة السلطة التنفيذية، وقد عرفه لبنان قبل بلدان أوروبية مثل اسبانيا، وتألّق به في حقبة الترددي الدستوري في إيطاليا والمانيا في الثلاثينات كما على امتداد نصف قرن كانت الديكتاتورية راسخة في العالم الايبيري على مداه أيام سالازار وفرانكو.

بل يتمتع مبدأ التداول الرئاسي بعمق زمني يجعله أعرق من صنوه الدستوري الفرنسي بعقدين. فقد تأسس نظام المتصرفية في جبل لبنان سنة 1861؛ ومنذ ذلك الحين وحتى الحرب العالمية الأولى تمّ تغيير حاكم الجبل بشخص المتصرف بانتظام، على علات بعض المتصرفين المعروفة. فالكل يذكر وقفة القاضي الشاعر الجسور تامر الملاط في يوم تأيين المتصرّف الجشع واصا باشا سنة 1892، ملقياً في المناسبة البيتين الشهيرين:

فأجبتهم وأنا العليم بذاته

وأنا الكفيل لكم برّد حياته

قالوا قضى واصا وواراه الثرى

رتّوا الفلوس على بلاط ضريحه

فجاء في خاتمة موقف مندّد بالهفوات، وما واكب المتصرفية وما تلاها من «مرضية رئاسية» رافقت عهداً مختلفاً.

وعلى علاّته فإن ميزة نظام المتصرفية كانت في التغيير المرحلي والمنتظم لشخص المتصرف، وكان هذا التغيير من أهم القواعد وراء استقرار الجبل اللبناني بين 1861 و1914، وقد رسخ المبدأ فيه حتى عاصفة الحرب العالمية وانهايار الإمبراطورية العثمانية. وبعبارة موجزة، لم يكن الشعب بحاجة الى أية انتفاضة ثورية لأنه كان مطمئناً لزوال الرئيس بحكم العرف الدستوري.

ومن المفيد أيضاً وفي سياق عالمي، التعاطي مع هذا التواصل التاريخي في لبنان مقابل نظريات رائجة على المستوى الكوني عن «صراع الحضارات»، التي يفيد تاريخ المتصرفية المبدئي على دحض واضح لمعالمها: فالتغيير الدستوري المنتظم في المجتمع اللبناني الشرقي تمّ قبل عشرين عاماً من إحلال نظام الجمهورية الثالثة بديلاً عن ديكتاتورية نابوليون الثالث في فرنسا، مما يوحي بأن الأسبقية الديمقراطية ليست مرتبطة بحضارة دون الأخرى، خصوصاً إذا كان التداول في قمة السلطة، وهو معيار محوري، مستمسك به نصاً ووجداناً؛ وقد لحظ الفقيه الدستوري الراحل ادمون رباط في تفسيره الوافي لدستور سنة 1926، أن الثورة الإسلامية في إيران بقضائها على «المشروطة» الفارسية لسنة 1906، جعلت من النص اللبناني عميد الدساتير الحيّة في الشرق الأوسط. وهذا تراث مهم، وفي قلبه مبدأ التداول في الرئاسة.

هنا يكمن جوهر الصدمة المثبّطة التي أحدثها تمديد ولاية الرئيس الهراوي سنة 1995، وإن انتصب بعض المواطنين آنذاك معارضاً هيولياً، في حين لم يعثر على عشرة نواب في البرلمان لطلب المراجعة الدستورية في قانون «المرّة الواحدة وبشكل استثنائي». فقد شكّل هذا التغيير نكسة لما يمكن تشخيصه بإحدى الميزات المؤسساتية الأساسية المرجوة للتراث الدستوري اللبناني، وهو التداول المتواصل والمنتظم في القمة.

هذا الحدث كان نذيراً للسابقة الدستورية التي نواجهها كلّ مرة. فاللبنانيون مفطورون على توديع رئيسهم المنتخب مرة كل ست سنوات، أحبوه أم مقتوه، إلا أن حالة الترقب غير الطبيعي لنهاية الولاية الرئاسية صارت حقيقة مرّة سببها سابقة التجديد في سنة 1995. ففي مطلع الشهر الذي ينص الدستور فيه على ضرورة التّمام المجلس لاختيار الرئيس الجديد، لم يكن أحد قادراً على الجزم بنهاية طبيعية للحكم الراهن. وفي أي تقويم لعهد الرئيس الهراوي في تاريخ الجمهورية، سيبقى تمديد سنة 1995 عنصراً سلبياً في الميزان، وحدها استقالته خلال

السنوات الثلاث المنصرمة كانت كفيلة بإعادة رجحان الكفة الى الأفضل . فالتمديد مثل توهيناً جوهرياً لاستقرار المؤسسات الدستورية وتواصلها .

صحيح أن الديمقراطية ليست محصورة بالتغيير الرئاسي، وهي المتصلة مباشرة بسلطة القانون على كل المستويات، من حقوق السجناء المحدودة في الحبوس حتى التصويت على الثقة في الحكومة، وهو ما يجعل عهد الرئيس المراوي عرضة لأخذ ورد مسهين في التقويم التاريخي لحسناته وسيئاته .

بل هنالك تجليات أخرى لمستقبل الديمقراطية بحاجة الى التدقيق منذ اليوم، منها ضرورة وجود برنامج جديد لرئيس جديد يبدأ التطلع الشعبي الى إتمامه فور استهلال الولاية الجديدة . وإذا كانت سبل اختيار الرئيس المعقدة في نظامنا الدستوري مرهونة بعمليات خفية نابعة من عدم انتخاب الشعب اللبناني لرئيسه مباشرة، وفي ظل الضغط الإقليمي وتاريخنا الخاص، من اللائق التنويه بآراء الرئيس المراوي الصائبة في تطرقه مؤخراً لهذا الخلل الدستوري المزمع . إلا أنه، قبل تناول هذا الموضوع المصيري ودفعه قدماً، لا بد من التداول بما هو حاصل في القمة، صيانة لتاريخ دستوري يحق للبنانيين أن يدلوا ببعضه .

إن احترام الإستحقاق الرئاسي شرط أولي لإعادة الأمور الى نصابها المؤسساتي .

69. كلام الناس (106)

مرسال غانم (م.غ) ميشال سماحة (م.س)
إبراهيم جمبري (إ.ج) شبلي ملاط (ش.م)

م.غ: مسا الخير، فطر سعيد، ينعاد على الجميع بالخير، بالبركة، بالصحة وأكد على الجميع براحة البال في لبنان وفي العالم. تحياتي وتحيات فريق برنامج كلام الناس.

أحداث متسارعة طبعت الأيام الماضية من الانتشار الفلسطيني الى معابر التهريب، الى يوم القدس وكلام السيد حسن نصرالله، مروراً بالقرار 1636، وصولاً الى تقرير تيري رود لارسن ومناقشته أمس في مجلس الأمن الدولي، هذه المحاور محور نقاش الليلة في كلام الناس. بدايةً، بدي رَحّب بمعالّي الأستاذ ميشال سماحة مسا الخير وأهلاً وسهلاً فيك معالي الوزير.

م.س: مسا النور.

م.إ: وبدي قول مسا الخير لوكيل أمين عام الأمم المتحدة للشؤون السياسية إبراهيم جمبري عشية زيارته الى لبنان، مسا الخير سيد جمبري.

إ.ج: Good evening

(106) برنامج كلام الناس مع الإعلامي مرسال غانم في 2005/11/3. ضيوف الحلقة الوزير السابق ميشال سماحة، وكيل أمين عام الأمم المتحدة للشؤون السياسية إبراهيم جمبري، والدكتور شبلي ملاط.

م.غ: سيكون معنا من الاستديو أيضاً من نيويورك، بعد قليل الكاتب المحامي والأستاذ في جامعة القديس يوسف الدكتور شبلي ملاط.

بداية قبل ما أن أتوجه بالسؤال الأول للسيد جمبري، ميشال سماحة عندما يكون السياسي ليس نائباً أو وزيراً، شو بيشتغل؟

م.س: بيشتغل شغلو وإذا كان مهتم بالشأن العام بتابع بدقة الشأن العام هيدا، هيدا الشي للي انا بعملو.

م.غ: عم بتتابع بدقة؟

م.س: بدقة.

م.غ: لهذه الأسباب حضرتك معنا الليلة كمراقب كمفكر ككاتب أيضاً، وكشخص يعمل في الشأن العام خصوصاً في المرحلة الأخيرة، بعد ورود اسم ميشال سماحة في أكثر من ملف، خصوصاً في ما يتعلق بوساطة قام بها في فرنسا للمسؤول السوري آصف شوكت.

م.س: هيدي مش مضبوطة وبس ترجعلي.

م.غ: رح نرجع نحكي فيها.

م.س: منرجع منحكي فيها.

م.غ: منرجع منحكي فيها بعد طبعاً، بعد البريك الإعلاني.

سيد جمبري بدايةً، السؤال الأول ما هو الدور الذي تتطلع إليه الأمم المتحدة للعبه في لبنان والمنطقة؟

إ.ج: من المعروف أن الأمم المتحدة تعمل في مجال الأمن والسلام والانصهار والترويج لحقوق الإنسان، وذلك عبر العالم أجمع، ولبنان والشرق الأوسط ليسا بالاستثناء. ولكن بسبب التطورات التي جرت مؤخراً في لبنان وفي الشرق الأوسط، لا بد أن تأتي الأمم المتحدة وتؤيد السلام والأمن والتنمية الاقتصادية ورفاه شعب لبنان وشعب المنطقة.

م.غ: سيد جمبري علمنا أنكم ستزورون لبنان قريباً. ما هي طبيعة هذه الزيارة ولماذا الاهتمام من جانبكم بلبنان؟

إ.ج: كما تعملون، وبصفتي وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، أنا أقدم المشورة للأمين العام بالنسبة الى المسائل السياسية ونظراً لدور المساعي الحميدة للترويج للأمن والسلام في العالم فننقل ذلك. وانطلاقاً من مهمتي وانطلاقاً من مسؤولياتي، لدينا مهمات خارج نيويورك، لدينا مهمة سياسية اليوم في لبنان، ومهمة في القدس ورام الله، الى جانب مهمة ومهام أخرى. وبصفتي وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، اعتبر أن المهم بالنسبة الي أن آتي وأقوم بزيارة ميدانية. واخترت أن ابدأ بلبنان تحديداً بسبب التطورات الأخيرة التي جرت هناك، وكى أرى كيف ان تفويض الأمم المتحدة الذي ينطوي على مساعدة حكومة لبنان وشعبه لترسيخ السيادة والاستقلال ورفاه الشعب اللبناني، وكيف يمكن القيام بذلك بأفضل طريقة من قبل الأمم المتحدة حيث أن لدينا وجوداً واضحاً للأمم المتحدة هناك، لدينا السيد غير بيترسون ممثل الأمين العام، عندنا الأسكوا، وعندنا فريق الأمم المتحدة المحلي، وأيضا لدينا السيد تيري رود لارسن المسؤول عن تطبيق قرار مجلس الأمن 1559. إذاً كل هذه الأنشطة معاً. اذا أنا آت كي أرى بأمر عيني كيف ان الأمم المتحدة تؤدي دورها، وكيف نستطيع ان نحسن دورنا هناك، ونريد أن نصغي الى السلطات والى شريحة كبرى من الشعب اللبناني والمجتمع اللبناني، لنرى ما هي الحاجة، وكيف نستطيع أن نساعد أفضل شعب لبنان وحكومته.

م.غ: سيد جمبري فلندخل بالموضوع الساخن وهو القرار 1636. ما هي طبيعة الخطوات الإضافية التي نصّ عليها القرار 1636 في حال لم تتعاون سوريا مع التحقيق؟

إ.ج: دعنا نبدأ أولاً بالقرار 1595، وهو القرار الذي انشأ لجنة التحقيق الدولية المستقلة وذلك للنظر في الظروف التي أحاطت بإغتيال رئيس الحكومة اللبناني السابق رفيق الحريري. فمجلس الأمن ومن خلال إنشائه هذه اللجنة الذي يقودها السيد ديتليف ميليس، طلب اذاً هذا القرار أو طلب من الأمين العام أن يبلغ أعضاء مجلس الأمن عن طريقة سير لجنة التحقيق، وكيف على الأمم المتحدة أن تؤيد وتدعم هذه اللجنة. وإذا جاز التمديد لمهمة هذه اللجنة كما تعلمون، لقد تمّ التمديد حتى 15 كانون الأول 2005 ديسمبر، وكما تعلمون لقد رفع السيد ميليس تقريراً الى مجلس الأمن، ولكن التحقيق لم ينتهي وبالتالي فان القرار 1636 عاد فأكد مجدداً أن جميع الدول عليها أن تتعاون، وبخاصة سوريا عليها أن تتعاون مع لجنة التحقيق، بالإضافة الى توقيف أو استجواب المشتبه بهم، بحيث يستطيع السيد ميليس ان يكمل تحقيقه. اذاً هذا هو جوهر القرار 1636. والآن ماذا يحصل في حال لم تتعاون سوريا؟ هناك علينا أن ننتظر، لأننا لا نستطيع أن نحكم سابقاً على أن سوريا لن تتعاون، وبالتالي علينا أن نمنح قرينة

الشك. ولكن مجلس الأمن واضح بهذا الشأن، إذا لم تتعاون سوريا عندئذٍ سنتقل الى مسألة أخرى. وماذا سيفعل مجلس الأمن، نترك ذلك لكي يتخذ القرار بشأنه مجلس الأمن، وعلينا أن ننتظر حتى ذلك الحين.

م.غ: سيد جمبري، ما هو المقصود بالتعاون الكامل؟ ما هي الخطوات المطلوبة من سوريا بالنسبة للتعاون الكامل؟ هناك معايير قد تكون مطاطة.

إ.ج: قال مجلس الأمن انه سيقوم بخطوات إضافية، وهذا يعود إليه، ولكن المقصود بالتعاون الكامل والتام هو التعاون التام. وانطلاقاً من الأحاديث التي تجري بين السيد ميليس وحكومة سوريا، وكما تعلمون ان السلطات السورية قد قالت انها تنوي التعاون، ولكن طبعاً كما يقال في اللغة الانكليزية ان الحلوى نستطيع ان نؤكد انها لذيدة حين نأكلها، وبالتالي علينا ان نرى وسنرى إن كان هذا التعاون الذي يحتاجه ميليس سيأتي. وميليس طبعاً لديه إمكانية انطلاقاً من هذا القرار ان يرفع التقارير الى مجلس الأمن، وان التقدم في التحقيق والتعاون أو غياب التعاون من قبل سوريا أو من قبل أي طرف سيفصح عنه الى مجلس الأمن.

م.غ: هل خطاب وزير الخارجية السورية فاروق الشرع في مجلس الأمن يبشّر بتعاون سوري يرضيكم سيد جمبري؟ هل المؤشرات الأولية حتى الساعة مشجعة؟

إ.ج: لا نريد أن نحزر ونستبق بالنسبة الى حكومة سوريا، في أي حال إن الرسالة في هذا القرار واضحة تماماً. دعونا لا ننسى: هذا القرار اعتمد بالإجماع، وهذا يعني أن مجلس الأمن متّحد بالنسبة الى المطالبة بالتعاون التام وغير المشروط. أما ما قاله وزير خارجية سوريا، وفي الحقيقة لا أريد أن اصف ما قاله، ولكنه تقدم بخطاب أمام مجلس الأمن، وما أقره من خلال هذا القرار هو أن حكومته تريد أن تتعاون، ولكن كما سبق أن ذكرت علينا ان ننتظر ونرى إن كان هذا الالتزام سيحصل تحديداً. ولكن استمعنا إليه بانتباه واستمع إليه أعضاء مجلس الأمن، وأنا شخصياً كنت حاضراً والأمين العام كان حاضراً. وأريد أن أوّمن وأصدق بأن وزير خارجية سوريا لم يكن يحاول أن يقول شيئاً لا تنوي حكومته أن تتبعه.

م.غ: سيد جمبري ماذا لو اعتبرت سوريا أن أحد مطالب ديتليف ميليس أو لجنة التحقيق الدولية أمر يمسّ بسيادتها الوطنية؟ هل يعتبر ذلك عدم تعاون مع لجنة التحقيق، ولذلك يتم الانتقال الى المرحلة التالية؟

إ.ج: على كل دولة أن تقرر ما هو ضمن مصلحتها الوطنية أو ليس ضمنها. ومن الواضح أن هذا القرار تتخذه قيادة كل دولة. ولكن بقولي هذا، أظن ان إحدى المقابلة التي يعطيها الرئيس الأسد، ومداخلة وزير الخارجية يوم الاثنين أمام مجلس الأمن بالنسبة الى مناقشة تقرير ميليس، انطلاقا من هنا استطع أن أرى نوايا في التعاون مع تحقيق ميليس كما طلب مجلس الأمن بالإجماع. وهذا فعلاً ما يتطابق مع المصالح الوطنية. هكذا يبدو الأمر على الأقل. ولكن مجدداً علينا أن نرى ما الذي سيجري في الأيام المقبلة بحلول الخامس عشر من كانون الأول ديسمبر، وما سيحصل أيضاً بعد الخامس عشر من كانون الأول.

م.غ: سيد جمهري كيف تردّون على من يعتبر أن تقريرى...

الترجمة: يريد أن يضيف شيئاً...

م.غ: نعم تفضل...

إ.ج: أريد أن أضيف وأقول ان في القرار 1636 يعبر مجلس الأمن عن استعداده للنظر في التمديد للجنة التحقيق التي يقودها ميليس، وذلك في حال أتى هذا الطلب سواء من حكومة لبنان أو من السيد ميليس شخصياً. إذا هنالك استعداد للتمديد لولاية هذه اللجنة من قبل مجلس الأمن. هذا ما أردت أن أضيفه.

م.غ: سيد جمهري كيف تردّون على من يعتبر أن تقريرى ميليس ولارسن مسيسان؟

إ.ج: برأى هؤلاء الأشخاص لديهم رأيهم طبعاً ولكن أنا لا أعتبر الأمر كذلك. أنظر الى ميليس، فميليس شخص محترف وقام بعمل محترف جداً لأنه قاض ألماني، وقام بالتحقيق في ظروف الاغتيال وبالتحقيق لمعرفة ولكشف من خطط ونفذ عملية اغتيال الرئيس الحريري. ووفقاً للتفويض، يجب الإشارة الى ما نسميه نحن بالإثبات المنطقي، أي الدليل القاطع بأن هذه الجريمة هي ضحمة للغاية، والتخطيط معقد جداً، بحيث أنها ما كانت لتحصل هذه العملية بدون تعاون من خارج لبنان. ويؤ من مجلس الأمن بأن ميليس قام بعمل ممتاز ومهنيّ ومحترف جداً، ودعونا لا ننسى أيضاً أن اللبنانيين المشتبه بهم في الواقع ملفهم حوّل وأحيل الى السلطات اللبنانية لتوقيف هؤلاء الأشخاص، والآن يريد ميليس التعاون من قبل حكومة سوريا أيضاً، ونحن نحترم رأيه حيث يعتبر أن هنالك أشخاصاً هم مشتبه بهم، ويعتبر الناس أن هذا الأمر قد يكون مسيساً ام لا، ولكن من منظور الأمم المتحدة ما زلنا نؤمن بأن ميليس قام بعمل محترف

جداً. أمّا بالنسبة الى من لا يوافقون على استنتاجاته، برأيي يجب انتظار الأدلة، وأظن أن السيد ميليس يجري مناقشات داخل لبنان وخارجه، وذلك كي يسهل التحقيق وكي يكمل تحقيقه، لأنه كما سبق أن ذكرت، هنالك الكثير من الخيوط التي يجب الكشف عنها.

م.غ: ولكن سيد جمبري، ألم يتحول مجلس الأمن والأمم المتحدة الى واجهة تؤمن الغطاء لتصفية الحسابات مع النظام السوري أو إخضاع هذا النظام للشروط الدوليّة حسب الأجندة الأمريكية؟

إ.ج: يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً، وهؤلاء الأعضاء، وبالإجماع لا تنسى ذلك، لم نجد حتى امتناعاً واحداً. فالأغلبية وافقت على القرار 1636. لا ادري من الذي يستخدم من، ولكن لا أريد أن أتكلّم عن هذا، ولكن أريد أن أواجه الواقع القائم بأن الأعضاء الخمسة عشر رحّبوا بالإجماع بتقرير ميليس، ودعوا سوريا الى التعاون بشكل كامل. وهنا أريد أن اذكر القرار 1595 حيث أن تيري رود لارسن رفع تقريره بخصوص هذا القرار البارحة الى مجلس الأمن، أي جرت مناقشة في مجلس الأمن.

م.س: 1559

م.غ: 1559

إ.ج: والتقرير الذي وصلني هو أن الأعضاء كانوا راضين عن نتائج تقرير لارسن، وهو انه اعترف بحصول تقدّم في تطبيق الـ1559، إذ أن القوات السورية قد انسحبت، كذلك فإن الأجهزة الأمنية والاستخباراتية السورية لم تعد مشكلة في لبنان، لم تعد مشكلة تحديداً ولكن هنالك مسائل أخرى مرتبطة بسيادة لبنان، تحديداً بما فيه إقامة العلاقات الدبلوماسية وإقامة علاقات ملائمة بين دولة وأخرى، ورسم حدود واضحة، بالإضافة الى بسط السلطة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية، بالإضافة الى سلطة الحكومة التي ينبغي أن تبسط كلياً وألاً تكون هنالك مجموعات مسلّحة أخرى. وبالطبع هذا مرتبط بالسلطات اللبنانية كي تجد الطرق والإمكانات اللازمة لكي تبسط سيادتها وتحقق استقلالها، وكي تبسط سلطاتها على كامل الأراضي اللبنانية، وكي تنزع أسلحة الجماعات المسلّحة. وبالنسبة الى هذه المسألة فإن الحوار الوطني يجب أن يقوم طبعاً قال أيضاً، قال أيضاً بوجود أسلحة تتسرّب من سوريا. لذا لا أظن أن المسألة هي في معرفة من يستغل ومن يستخدم من، ولكن ما نعرفه هو أننا نستطيع جميعاً أن نساعد لبنان على بسط سيادته وإرساء استقلاله.

م.غ: سيد جمبري، لا أعرف إذا ثمة عطل تقني، يبدو أن عطلاً تقنياً.

أ.ج: Yes I am

م.غ: سيد جمبري؟

الترجمة: ما زال معنا.

م.غ: سيد جمبري هل لدى الأمم المتحدة خطة، خطة ما، لمواجهة تغيير محتمل للنظام السوري تسعى إليه واشنطنون في المرحلة المقبلة؟ هل أنتم تدرسون سيناريو معين لما بعد تغيير النظام السوري في المنطقة؟ هل هناك خطة ما؟

إ.ج: لا لا إطلاقاً. نحن نخطو كل خطوة وحدها منفصلة كأهم متحدة. نحن نتخذ خطوة لمساعدة لبنان على تطبيق القرار 1559 بجميع جوانبه. هذه هي خطتنا، وهذا هو التزامنا. ثانياً، بالنسبة الى تطبيق الـ1595 والـ1636، وحول التقدم في تحقيق أهداف اللجنة الدولية المستقلة التي يقودها ميليس، هذه هي خطتنا حالياً. أما ماذا يجري في الدول أو في هذه الدول، سواء في سوريا أو في سواها، فهذا ليس شأن الأمم المتحدة. قد يكون لبعض الدول إملاء جدول زمني أو أجنده أو جدول أعمال، ولكن ليس للأمم المتحدة.

م.غ: سيد جمبري، كنت تتحدث قبل قليل عن فحوى تقرير لارسن. ولكن أريد أن أسألك سؤالاً مباشراً لك الآن، مباشراً لك كمسؤول في الأمم المتحدة: إفترضنا أنك مسؤول في الحكومة اللبنانية وبدأت حواراً مع حزب الله بشأن إيجاد حل لسلاحه، وأيضاً حواراً مع الفصائل الفلسطينية بالنسبة لسلاح المخيمات. إفترضنا أنك هذا المسؤول اللبناني، وبدأنا الحوار وفشل هذا الحوار، كيف تتصرف في مواجهة الضغوط الدولية لتطبيق القرار 1559؟

إ.ج: لقد فهمت سؤالك تماماً. أنا ما أقوله هو اننا لم نصل الى هذا الوضع بعد، لأن هذا مسار بالنسبة الى المجموعات الفلسطينية المسلحة في المخيمات ومسألة حزب الله. هذه مسائل وطنية ولا أريد حلها. فإن الحكومة اللبنانية هي التي تقود ذلك، وعندئذ يجب ان نقبل فكرتنا هذه. هذا مسار، والمسار ينطوي على حوار وطني، ويجب أن تحل المسألة في هذا الإطار، ويجب إعطاء المسألة بعض الوقت. ونحن كأهم متحدة كيف نستطيع أن نضع خطاً لمسار بدأ للتو؟ أظن من العادل أن نعطي السلطات اللبنانية التي تكتسب المزيد من الثقة والاستقلال والسيادة، لكي ترأس عملية حل هذه المسائل التي ينطوي عليها القرار 1559.

إذا ما هي فترة السماح المعطاة للحكومة اللبنانية؟ سنة، سنتين، عشر سنوات؟ ما هي الفترة؟
انتهاء الصراع العربي الإسرائيلي؟

إ.ج: كلا. هذا موضوع مهم. ولكن لو نظرنا الى القرار 1559، ليس من مهل مفروضة، ولن نفرض مهلاً حالياً. ولكن من الواضح أن هذه مسائل يجمع عليها المجتمع الدولي، وهنالك قرار سيعزز استقلال وسيادة وأمن دولة لبنان. ولكن يجب أن نترك المسألة للحكومة اللبنانية وللشعب اللبناني بدون أن نضع مهلاً اصطناعية. ولكن ما نستطيع أن نقوله كأهم متحدة: بموجب الحق المعطى للأمم المتحدة، هذا ما سنفعله. ولكن دعونا لا ننسى حتى بالنسبة الى الفصائل الفلسطينية المسلحة، وقد جرى إجتماع مع محمود عباس وأيضاً مع رئيس الوزراء السنيورة في باريس، فإن التعليقات أو الاستنتاجات التي صدرت عن هذا الاجتماع وتعليقات الرئيس محمود عباس، فانطلاقاً من هذه الأمور، نرى أن الاستنتاجات والتعليقات كانت مشجعة وواضحة، حيث أنه قال ان الفلسطينيين يجب أن يكونوا في لبنان كمسلمين ولا ينظر اليهم كجانب يسيئ الى لبنان، في أي حال نترك المسألة في أيدي السلطات اللبنانية ولكننا سنؤيد هذا العمل بشكل ناشط من دون أن نفرض مهلاً اصطناعية.

م.غ: سيد جمبري، السؤال ما قبل الاخير: إذا كانت الأمم المتحدة كما قال السيد لارسن في تقريره ليست في وضع يسمح لها بإعطاء تقرير وتقويم عن نوع الأسلحة المتدفقة الى لبنان وغيرها، من هي الجهة القادرة على ذلك؟ من يعرف إذا كانت الأمم المتحدة لا تعرف من أين يتدفق السلاح الى لبنان؟ من يعرف ذلك؟ كيف يتم التأكد من أن تدفق الأسلحة من سوريا هو غير شرعي ولا علاقة لحكومة سوريا به؟

إ.ج: كما تعلمون ان قدرات الأمم المتحدة محدودة في الوقت الحالي. في لبنان نلجأ الى الوسائل الدبلوماسية، ونلجأ الى صكوك الأمم المتحدة، ونلجأ الى المساعي الحميدة وخاصة للأمين العام والمساعي الحميدة الخاصة التي يقوم بها تيري رود لارسن، وأيضاً نلجأ الى عضوية لبنان ولدينا اليونيفيل UNIFIL الموجودة في جنوب لبنان والتي كانت تسهر على إنسحاب القوات الإسرائيلية. إذاً هذه قدرات الامم المتحدة، وبالتالي لا نستطيع أن نتخطى قدراتنا. ونحن ليست لدينا القدرة على مراقبة عملية تسرب الأسلحة ومن أين تأتي هذه الأسلحة. نستطيع أن نساعد حكومة لبنان إذا احتاجت الى مساعدة من دول مانحة أخرى أو من دول أخرى. يمكننا القيام بذلك، ولكن حتى الآن لم نستلم أي طلب من حكومة لبنان حسب معلوماتي لمساعدة لبنان على معرفة هذا الأمر.

م.غ: سيد جبري السؤال الأخير: هل تعتقد أن سير التحقيق بالنسبة لإغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه يتجه الى محاكمة دولية، الى محكمة دولية؟ وبالتالي ما هي شروط هذه المحكمة؟

إ.ج: لم نصل بعد الى هذه المرحلة. برأيي رئيس الوزراء السنيورة كان واضحاً جداً، ونميل الى موافقته الرأي بالقول بأننا لم نصل الى هذه المرحلة لمعرفة بموجب أي محكمة وبموجب أي قضاء ستم محاكمة الأشخاص الموقوفين أو المتهمين. وهناك احتمالات متوافرة وقائمة، ولكننا للوقت الحالي نظن أن نوع الثقة بالذات التي يكتسبها النظام القضائي اللبناني يجب أن يكون مشجعاً، وأظن أن البنى القضائية في لبنان يجب أن تمكن من ذلك بحيث تستطيع أن تقوم بعملية المحاكمة على الصعيد الوطني، ولكن بتشاور مع فرنسا ومع أصدقاء لبنان ومع مجلس الأمن يمكن التوصل الى ذلك. ولكن يبقى على الحكومة اللبنانية أن تقترح ذلك وعلى الاسرة الدولية أن ترد، ولكن لا أظننا وصلنا الى هذه المرحلة حتى الآن. دعونا نستمر كما فعلنا في دعم وتأيد لجنة ميليس، والمطلوب هو تعاون الجميع بحيث يستكمل هذا التحقيق وبالتالي يصدر التقرير النهائي ويصبح جاهزاً، وبعدها ننتقل الى المرحلة التالية ونرى ما هو الشكل الذي من خلاله تخاض محاكمة المشتبه بهم.

م.غ: سيد ابراهيم جبري وكيل أمين عام الامم المتحدة للشؤون السياسية، نتطلع الى لقاءك او الى اللقاء بك في بيروت في زيارتك القريبة جداً الى لبنان. شكراً لك على هذا اللقاء وأهلاً بكم حينما تصلون الى لبنان.

إ.ج: شكراً جزيلاً أنا أتطلع الى القيام بزيارة ميدانية لأرى ما هو مطلوب وما نستطيع أن نفعله بعد، وكيف نستطيع أن نحسن مساعدتنا الى شعب وحكومة لبنان بحيث يستعيدان سيادتهما ويوطدان استقلالهما، وكيف نعزز ازدهار الشعب اللبناني. شكراً جزيلاً.

م.غ: شكراً للسيد جبري، شكراً لونا نعمة على الترجمة الفورية والزميل مالك مكتبي.

ميشال سماحة قبل ما انتقل الى بريك الاعلاني باختصار شديد لأنه رح ندخل بكل النقاط اللي أثارها إبراهيم جبري، شفتك عم تاخذ ملاحظات وتتعجب على بعض الإجابات ليش؟

م.س: رح إقرى كلمة، جملة من كلام لارسن اليوم وسمعتة عم بعلق عليها أن الأمم المتحدة ليست في وضع يسمح لنا باعطاء تقويم عن نوع الاسلحة وكمياتها. وبأكد انه في تدفق سلاح.

م.غ: كيف؟

م.س: تب يعني إذا ما بتعرف شو السلاح، وما بتعرف شو الكميّة، وما بتعرف لوين دخلت وكيف دخلت والطرقات يللي فاتت عليا، ولوين راحت من خلال هالطرقات، كيف بتكتب هيدا الكلام؟ كيف بدو يكون عندك مصداقية؟ كيف بدّي صدقك؟ الأمم المتحدة؟ لا ما بصدقك؟ انت عم تخلق لي إشكال داخلي بكلام عام مستند الى الأمم المتحدة. يعني وبعدين؟ يعني الأمم المتحدة بالمنطقة عندا شتي وصيف على مليون سطح.

م.غ: صحيح عبرت عنو هذا الكلام.

م.س: أبداً، أبداً.

م.غ: والسيد حسن نصرالله حكي عن غياب قرارات دولية بمحل... .

م.س: صحيح. وبالتالي هذا الكلام العام، حتى التلفزيونات مرسيل، وأنتو أول تلفزيون طلع حكي عن هذا الموضوع...

م.غ: نعم

م.س: من يومتها لليوم انا عم برصد بدقة، بدّي أقتنع. لم يأت تلفزيون ولا صحيفة، لا بصورة مباشرة ولا بشهادة حيّة حقيقية ولا بواقعة حقيقية عن دخول، ما بدّي قول تدفق، أسلحة.

م.غ: يلي بيدخل سلاح معالي الوزير، بيعيط للتلفزيون بقلن تعو؟

م.س: لا ما بيعيط للتلفزيون، بس التلفزيون اللي طالع بيرصد على الطرقات، يلي يقول إنه من هون عم يمر السلاح بالـ24 ساعة بالـ48 ساعة، بالثلاث أيام، بالخمسة أيام، بالست أيام، قادر يرصد غير أكل مارق، وغير مازوت مارق وغير جرارة غاز مارقة.

م.غ: شو قصدك تقول بهالقصة معالي الوزير؟

م.س: ليك أنا خايف يكون جهيدي الفترة، لنقول انو الفلسطينيين في لبنان ما معن سلاح، لا بلي معن سلاح ومعروف انو معن سلاح، انن بيهبوا بالقطع وبهربلو لمن بدك تهرب.

م.غ: انو ممن بحاجة؟

م.س: لمن بدك تهرب به الظروف شو بتهرب يا مارسيل؟ قديش بدك تهرب، لنخلق من هالوضع شغله كثير كبيرة؟ أصلاً لارسن بمؤتمره الصحافي اليوم قال انه بعض الإعلام اللبناني عم بضخم هيدا الموضوع، في حين كلامو عم يحكي عن تدفق سلاح.

م.غ: ليش بيضخّمه بتعتقد؟ بتعتقد انو عم بينعطى للمجتمع الدولي انو نحنا مش قادرين نفوت على موضوع حزب الله، عم نعطيكن أول لقمة لي هي موضوع سلاح فلسطيني؟ شو؟

م.س: أو نحنا بدنا نكبّر الإشكال بينا وبين سوريا، وفي رغبة ما عم يخفيها بولوتن...

م.غ: لتحميل سوريا المسؤولية مفاتيح.

م.س: ما عم يخفيا بولتن.

م.غ: بولتن صحيح قرار.

م.س: بولتن انو بيحجب قوات دولية على الحدود بين لبنان وسوريا ويساوي علاقتنا بسوريا بعلاقتنا بإسرائيل!

م.غ: خصوصاً انه أيضاً في مشروع قرار جديد عم بينشغل عليه بموضوع التدخل الاستخباراتي السوري في لبنان وبموضوع

م.س: يعني ليك، يعني هو بيقول بتقريره انه انسحبت الاستخبارات. أما أن نقول انو ولاّ في استخبارات سورية! لبنان كان قبل الـ75 وبعد الـ75 واليوم، المكان الأساسي يلي بتشتغل فيه كل مخبرات العالم وما دام في لبنان على التماس مع القضية الفلسطينية والفلسطينيين، وفي مواضيع طائفية في الداخل وفي حزب الله خاصة بلبنان، وعلى الحدود سوريا وبتقدر تعمل penetration لسوريا من لبنان، المخبرات الإسرائيلية أول وحده موجودة. المخبرات الأميركية وين؟ مش موجودة؟ المخبرات الفرنسية مش موجودة؟ طيب إذا بدنا كل هذه المخبرات تطلع...

م.غ: هودي هلق كانوا موجودين؟

م.س: كلن كانوا موجودين كل الوقت.

م.غ: كل الوقت؟

م.س: كل الوقت.

م.غ: طيب شو كانوا عم يعملوا المخابرات السورية والدور الأمن السوري؟

م.س: وإذا كان، وإذا كان.

م.غ: ما على الحساب كانوا ماسكين الأمن، عم تطلع بالأمن وحاميين الأمن بلبنان؟

م.س: وإذا كان، وإذا كان، وإذا كان. انت بتشك في سفارة من السفارات مش نصفها على الأقل بيتعاطا بهذا الموضوع؟ بشك أنا، بدي شك أنا.

م.غ: بدي مسي، خليني مسي معالي الوزير، بدي مسي الدكتور شبلي الملاط مباشرة من نيويورك. مسا الخير دكتور شبلي.

ش.م: يا هلا أستاذ مرسال.

م.س: مسا الخير دكتور شبلي

ش.م: اهلين أستاذ

م.غ: دكتور ملاط محامي، كاتب وأستاذ في جامعة القديس يوسف، وحالياً موجود في الولايات المتحدة الأميركية، سنناقش مع الدكتور ملاط والأستاذ سماحة الليلة موضوع القرار 1636، موضوع تيري رود لارسن، تقرير ميليس ومسألة المحاكمة الدولية، وموضوع رئاسة الجمهورية.

ما بعرف أستاذ ملاط إذا كنت عم تسمع الكلام بلي عم يحكي الأستاذ ميشال سماحة بالنسبة للموضوع الفلسطيني هذه الأثناء.

عندك شي تعلّق قبل ما نبلّش؟

ش.م: لا، بس الموضوع الفلسطيني موضوع دقيق جداً بلبنان ومعالجته لازم تكون لبنانية ودولية، في مسؤولية دولية للوضع الفلسطيني في لبنان، ولازم انشالله بالعهد الجديد نخلص من موضوع المخيمات، يعني انه الفلسطينيين مش مع التوطين في لبنان.

م.س: بيرجعو على بلادهم إذا الله اراد.

ش.م: قسم عندو علاقات وثيقة بلبنان عائلياً، يقدرُوا يضلوا، بس القسم الأكبر يكون عنده حياة مشرفة في فلسطين، في اسرائيل وفي الغرب، هيدا الحل.

م.س: معناتا الحلّ بحق العودة، بممارسة العودة الى حقوق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقّه في جنسيّته، في مواطنته، في خياره في أن يعود الى إسرائيل والى الدولة الفلسطينية.

ش.م: لا، مش بس اسرائيل والدولة الفلسطينية. أظن في مسؤولية دولية اليوم وعهد ديمقراطي محترم في لبنان قادر اليوم انو هالـ 150/200 ألف فلسطيني يلاقيهن حلّ مشرف في فلسطين، في إسرائيل وفي العالم الأكبر. يعني في كندا وفي أميركا وفي أوروبا.

م.س: وفقاً لخيار...

ش.م: اكثر من حق العودة، حق التحرك، حق المواطنة، الحق الإنساني الأساسي يليها الجماعة محرومين منه من اكثر من 50 سنة.

م.س: بس أهم حق دكتور شيلي، وأنت بتدرس هيدا الموضوع، هو أن يعود الإنسان الى جنسيّته الأساسية الى مواطنته الأساسية، هول فلسطينيين أخرجوا بالقوة من أرضهم على بعد...

ش.م: أستاذ منك بحاجة حتى تقنعني بهالموضوع. يلي عم قولو اليوم هو إنو بدنا نكون مستقبلين.

م.س: مستقبلين؟

ش.م: واقعيين. اليوم إذا إسرائيل منعت حق العودة، منسكّر القضية ومنقول خلص الموضوع انتهى؟ بدنا إنحرّكها شويّ هالقضية ويكون التحريك بمستوى الآلام يليها الأشخاص عاشوها ولا يزالون يعيشونها بلا ما تأثر بالوضع الدقيق الداخلي، في لبنان خاصة، بالظرف الدستوري يلي إسمو رفض للتوطين. ما يقدر الواحد يكون محصور بس بحق العودة، بدو يكون الفكر متقدّم أكثر، مستقى من القانون الدولي فيما هو حق التحرك بحريّة.

م.غ: طيب دكتور ملاط، قبل، قبل...

ش.م: هيدا شي جديد، هيدا للي لازم نبحت عنه.

م.س: يعني أحد الحلول الخروج من الانروا (UNRWA) للادارة الثانية الي هي مسؤولة عن الـ *Integration* للناس اللي بيضهروا خارج بلادهن واللي...

ش.م: ايه هيدي الفكرة.

م.س: هاي الفكرة ما هيك؟

ش.م: في مستويات مختلفة، في مستويات أسمى، مثلاً موضوع انتخابات دولية تحت اشراف الأمم المتحدة للفلسطينيين الموجودين بالمخيمات. هول مش لبنانيين، ما عندن دور بالسياسة اللبنانية، بس لازم صوتن ينسمع دولياً. وإذا رتبّت الأمم المتحدة انتخابات لهذه الجماعة، على الأقل عندن ممثلين يقولوا شو هي المصالح، شو هي الإمكانيات، يتداولوا مع الأوساط الدولية تيلاقوا حلّ لهالمعترّين للي عايشين بالمخيمات.

م.غ: طيب دكتور ملاط قبل...

ش.م: في أمور مختلفة بس بدو يكون تفسير جديد.

م.غ: قبل ما انتقل للـ1636 بعد البريك الإعلاني كان ميشال سماحة عم يقول، الأستاذ ميشال سماحة...

م.س: لا قبل، قبل انا بدّي ارجع لهيدي النقطة. لا، لا، هيدا مدخل للتوطين. معليش، منبّش نظرياً بهذا الموضوع، ومنبّش نخطوا عند غيرنا كمان، وشوي منلاقي حالنا نحنا والفلسطينيين واقعين بمشكل داخلي في لبنان، لأنه عم نبحت out of the box، ايه في كثير out of the box، يعني بتفتّح عند دانيال بيبس عنده، عند دانيال بيبس كميّة من الاقتراحات حول نكون واقعيين ومستقبليين وحدن منها يعني، خدو وطّنوا الفلسطينيين، المهم بالموضوع حلّ مشكلة اسرائيل، في مش بس عدم عودة الفلسطينيين إليها وممارسة حقن، منحكي عن الحقوق المدنية، ومنحكي عن الحقوق السياسية، ومنحكي عن حقوق الشعوب، إنها أيضاً البحث عن الفئاض العربي بكرة بعد فترة لأنه هيدا الفئاض العربي بدو يدوّب، أو يمكن أن يدوّب بعد 50 سنة الهوية الإسرائيلية ذات الطابع اليهودي اللي قبلت فيها الأمم المتحدة مؤخرأً وصارت حق دولي كمان. إذا كمان في ناس ممكن بوكرا بعد ثلاث أربع سنين يظهروا من قلب اسرائيل وبدّي فتشلن على حلّ، أنا يعني أولاً بدّي حافظ على حقّي، اضافة انو في مبعوثين دوليين كما في مبعوثين فلسطينيين، بحثوا بلبنان مؤخرأً اعطاء الجنسية الفلسطينية للبنانيين، الجنسية اللبنانية للفلسطينيين كحلّ مؤقت بين هلالين، بانتظار ياخذوا الجنسية الفلسطينية. لاء أنا ما بدّي، يعني معليش، يسمحلي الدكتور شبلي، بدّي سجّل موقف بهذا الموضوع. نحن لن نقبل بأن نكون هالقدّ مستقبليين وننبّش على حلول لمشاكل إسرائيل على حسابنا.

م.غ: أف، أف. دكتور ملاط تفضّل.

ش.م: ما عندي شي قوله. لازم يكون في شوية إيجابية استاذ ميشال.

م.س: ما، ما فيك تلعب بهويتك وهوية الآخرين، الهوية، الهوية ما بتأخذ وبتعطي دكتور شبلي بموضوع الهوية. أنا بتابعك وبحترمك كثير.

ش.م: القانون الدولي اليوم...

م.س: وحتى القانون الدولي، القانون الدولي اللي ما بدو يعطي حقوق لصاحبها شو؟ يعني هيدا الحق، هيدا المجتمع الدولي اللي جايي يطبقنا كل شي فيه قرارات، وكتر خيرو، انو هيدا إذا ما بدو يعطي للناس حقوقها، شو هالمجتمع الدولي اليوم؟ وشو هالقانون الدولي اللي بدنا صرنا نفتش عن مخارج عديدة تسلب حقوق ناس لتحل مشاكل اغتصاب ناس.

م.غ: سأدخل الى بريك إعلاني، بعد البريك الإعلاني سأدخل مباشرة مع شبلي ملاط وميشال سماحة الى موضوع القرار 1636.

Break

م.غ: متابع كلام الناس مباشرة على الهوى مع معالي الأستاذ ميشال سماحة مباشرة من بيروت والدكتور شبلي ملاط مباشرة من نيويورك.

شبلي ملاط قبل ما إنتقل للأستاذ ميشال بحب إسمع بداية تعليقك على قرار مجلس الأمن 1636. كقانوني حضرتك، كباحث، ماذا يعني الإجماع بالنسبة لهذا القرار؟ هل يمكن اعتبار النتيجة إنتصاراً لسوريا أم خسارة أميركية فرنسية بريطانية؟ كيف بتقرا حضرتك هذا القرار؟ وأين أنت منه؟

ش.م: الموضوع عنده شقين. في شق جنائي- جزائي متعلق بالمسؤولية الجزائية المترتبة على موضوع مصرع الرئيس الحريري وأصدقائه. وفي موضوع هو شق سياسي يعني تداعيات هالقرار سياسياً على الوضع السوري، وانشالله الرئيس الأسد عم يسمع لأنو هيدا موضوع مهم جداً وأنت بتعرف أستاذ مرسل إنو أول مرة اقترحنا على الرئيس الأسد إنو يفتح، يفتح على العالم الجديد في الداخل السوري كان عن طريقك في حلقة بـ8 نيسان 2003، يعني قبل وقوع بغداد بنهار في الأسر الأميركي.

م.غ: صحيح.

ش.م: هلق الشق الجزائي ما عندي تفاصيل كافية، لأنو في أشيا ما منقدر نحسبها. يللي منعرفو من موضوع ميليس، انو في متابعة للجنة مش رح توقف 15 ديسمبر، وفي موضوع ثاني اسمه ضرورة التعاون الجنائي سورياً مع هذا التقرير، وفي موضوع ثالث عنده ملاسبات لأنه صار في هالخطأ العظيم بالأمم المتحدة يللي أصدرت فيه الفقرة الشهيرة عدد من الشخصيات الأساسية في النظام السوري، ومنها المقررين جداً عائلياً وسياسياً من الرئيس الأسد: ماهر الأسد وحسن الخليل وآصف شوكت و... طيب.

م.غ: بهجت سليمان.

ش.م: السؤال المطروح اليوم، لما يقول مجلس الأمن بالقرار 1636 إنو سوريا لازم تتعاون، هيدي بتعني شغله وحدة، وقالوا جمبري، إذا ميليس طلب من هالأشخاص إنو يجو عالتحقيق، السؤال المطروح: هل سوريا مستعدة لقبول أن يتوجه هؤلاء الأشخاص الأساسيون في التركيبة القيادية السورية الى المونتيفردي حيث على الأرجح يتم التحقيق معهم؟ هيدا سؤال أساسي وهدا سؤال رح تضر القيادة السورية أن تجيب عليه بالأيام المقبلة. طيب هيدا موضوع، يعني تصوّر واصل شخص متل ما بعرف آصف شوكت أو ماهر الأسد على المونتيفردي، يعني مش موضوع سهل، وموضوع في خيار صعب جداً على الرئيس السوري إنه يقرّ فيه. إما بيغلق نفسه ومنعرف شو يبصير تداعيات على النسق الصدامي، أو إذا صحّ اللي عم بقوله وبتصوّر هيدا الاتجاه هوّي الصحيح بالنسبة الو، انه يقول لازم نتعاون، رح نتعاون، وإذا لا بأس انو يبصير في استجواب هالأشخاص، نحنا واثقين إنه هالأشخاص ممن ضالعين بمقتل الرئيس الحريري، يتفضلوا عالاستجواب. هيدا الشقّ الجنائي، الشقّ السياسي بعد شوي.

م.غ: طيب قبل ما إسمع تعليق الأستاذ ميشال، يعني بتوقعاتك حسب قراءتك للنظام السوري، لطبيعة أداء وممارسة الدكتور بشار الأسد، أي اتجاه سيسلكه خصوصاً إنه أمام قرارات بتتعلق بسيادة سوريا، أمام قرارات بتتعلق أيضاً بطبيعة نظامه وتركيبته، وتركيبته العائلية، وأمام ضغوط دولية يمكن أن تفرّط بلحظة من اللحظات بمسألة سيادية سورية. ما هي طبيعة الأداء أو الممارسة التي يمكن أن يسلكها بشار الأسد؟

ش.م: O.K، استاذ مرسل عم بتديرنا على الشقّ السياسي، وبرأي ومعك حق الشقّ السياسي أهمّ لأنه الموضوع الأساسي اليوم، مثل ما طرحتمو على الأستاذ جمبري، هو موضوع النظام السوري ومستقبله. أنا عندي طرح، به 8 نيسان طرحتمو على الرئيس الأسد إنو يعيّن

شخص مثل رياض الترك رئيس للوزراء، مثل ما عمل الملك المغربي الراحل مع صديقنا عبد الرحمن اليوسفي يلي أمضى سنوات طويلة بالسجن وعين رئيساً للوزراء، وكانت هذه أرقى فترة في تاريخ المغرب الحديث. اليوم هيدا هوي الطرح يلي كنا طارحينه بـ8 نيسان. للأسف الوقت تحطاه. أنا عندي ثلاث اقتراحات على الرئيس الأسد:

الاقتراح الأول متعلق ببلبنان، الرئيس الأسد، بحديثه الشهير أمام البرلمان السوري السنة الماضية في نهاية شباط قال نحن ارتكبنا أخطاء ببلبنان. هلّق شو تبعة هالأخطاء؟ إذا الأخطاء كانت على المستوى العام، إنه ولا ما كان في انضباط وهالفلان الشخص الأمني ارتشى وأخذ مصاري ما إله حق في والى آخره، هيدا موضوع صار تافه، مش هيدا الموضوع الأساسي. الخطأ الأساسي، وهيدا مترتب أيضاً في تقرير ميليس، الخطأ الأساسي للقيادة السوريّة كانت بـ3 أيلول السنة الماضية عندما فرضوا التمديد على المجتمع اللبناني بشخص الرئيس لحود. اليوم المطلوب لبنانياً وسورياً إنه الرئيس الأسد يعترف بهالخطأ ويقول: نحن نتصل، هذا كان خطأ، نحن نتصل من موضوع الرئيس لحود. هيدا الشق اللبناني يلي برأي لازم يعطينا إياه الرئيس الأسد حتى يرجع شويّة إلفه بين المجتمع اللبناني والمجتمع السوري. بس أهم من هيك طرحين، بس ما بدّي طول عليكن كثير، طرحين أهم من هيك. داخلياً، أنا برأي اليوم الرئيس الأسد لازم ياخذ مبادرتين بدأ بوحدة منها مبارح إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، ولا سيما سجناء الرأي وبالتحديد أولهم رياض سيف وعارف دليّة الصديق المقرب للرئيس الأسد، إطلاقهم وإطلاقهم بلا شروط. يعني بيقدرو يعملوا سياسة. وأنا أفضليتي للمستقبل، للمستقبل السوري والمستقبل اللبناني، وللأهميّة الي نحن منعطينا لرفض العنف سبيلاً للتغيير في مجتمعاتنا، نخلص من موضوع العنف في مجتمعاتنا، لازم برأي الرئيس الأسد يصرّح أنه هوي سنة 2007 لما تنتهي مدته الدستورية بحسب الدستور السوري، ما بدو يرجع يتقدم للرئاسة. نهارتا، إذا هالموضوعين إتخذن الرئيس الأسد ومبارح أطلق سراح 190 سجين، خليت هولي الأشخاص الأساسيين في المجتمع الدولي وفي التركيبة السوريّة، الأشخاص الذين لم يلجأوا الى العنف للتعبير عن آرائهم، إذا أطلق سراحهم وقال أنا والله بعد سنتين خلص بدّي إرجع أعمل طيب عيون وعيش بكرامة بسورياً وبكون أدت دوري الريادي للإنتفتاح السوري، أنا بأكدله للرئيس الأسد وعن طريقك استاذ مرسال إنو منعمله إجتماع مقرب بالأمام المتحدة وبالرئيس بوش.

م.غ: أف، أف، أف، أف، أف. هيدي الـ Tape مباشرة الى مكتب الدكتور بشار الأسد

مفروض يكونوا عم يسجلوها يعني، أو هيدا الكلام إذا كان الدكتور بشار الأسد عم يحضر حلقة كلام الناس أو حداً من مستشارينه في يوصلوا اقتراحاتك. معالي الوزير سماحة قال كلام مهم كتير دقيق وجزء منو خطير. شبلي الملاط، بتمناً إذا عندك تعليق وبدّي سؤال إرجع فيه للدكتور 1636 قبل ما تعلق على المبادرات الثلاثة يلي إقترحا الدكتور ملاط، إندراج القرار 1636 بالفصل السابع شو خطورته؟

م.س: ليك ما بدّي إرجع للشأن، يعني على الـ Plateau عندك بالـ LBC وبكل التلفزيونات شرحوه حقوقيين...

م.غ: نعم.

م.س: دوليين أو اختصاصيين بالقانون الدولي...

م.غ: خطورة القرار أو.

م.س: خطورة القرار وهو خطير بالفصل السابع، وهو خطير. أنا بهالجزء بدّي بس قول، بدّي أتوقف وراقب الكلام يلي عم بقولوه الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن كل واحد لوحدو.

م.غ: نعم.

م.س: وشوف كيف سيتطور هذا الكلام. شخصياً بقلّك مع احترامي لكل ما هو مجتمع دولي ومجلس امن وأمم متحدة، أنا لا أثق.

م.غ: لا تثق؟

م.س: لا أثق. سوابق الأمم المتحدة خاصة بعد سقوط الإتحاد السوفياتي.

م.غ: أيه هم.

م.س: ويعني ولوج باب الأحادية، منحكي كتير عن المجتمع الدولي، بس ما منلاقي هذا المجتمع الدولي ولا بمطرح، ولا بمطرح عمل أي فعل لإستعادة حقوق اغتصبت من دول أو اغتصبت من شعوب أو رفع ظلم عن شعوب. وبدّي ذكر عنا في بلدة قانا وما حصل لتقرير الأمين العام للامم المتحدة في ذلك الوقت، مع العلم إنه القصف تناول موقع للأمم المتحدة وقتل فيه واستشهد فيه لبنانيين. بدّي إرجع لمجزرة جنين وتأليف لجنة من قبل مجلس

الأمن مُنعت من قبل اسرائيل لتنفيذ مهمتها، ومجلس الأمن لا اجتمع ولا أسأل. ما في شي إله علاقة باسرائيل بروح على الفصل السابع. عم بحكي بالمبدأ. أنا بعتبر إنه في سياق عام بالمنطقة عند الولايات المتحدة الأمريكية وبعض أوروبا له علاقة بالضغط، بالضغط على الممانعين في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي، وعم يتغيب كل الوقت أصل المشكلة في المنطقة.

م.غ: ليه هو اسرائيلي؟

م.س: إيه هوي اسرائيل، وعم من روح على الفروع الناتجة عن المشكل الأساسي لنعاقب مرة ثانية من هو الضحية.

م.غ: سوريا بشو كانت عم بتمانع بعدا اليوم، إذا، إذا، يعني ...

م.س: بدا حقوقها. معليش اليوم الرئيس الأسد الأب والرئيس الأسد الابن بادروا قبل الـ 2000، بعد الـ 2000، هيدي يعني للمتابع في المنطقة مثلاً بشوفها.

م.غ: صحيح.

م.س: الرئيس الأسد بعد 11 أيلول إقترح مبادرة العودة الى المفاوضات مع إسرائيل، وذهب الى تركيا في زيارة وكلف الأتراك مساعدته على ذلك. منع من قبل أميركا. مبادرة الأمير عبدالله اليوم الملك عبدالله، بنتيجة مؤتمر ...

م.غ: مؤتمر بيروت

م.س: مؤتمر بيروت، تم الجواب عليها ليلتها، ليلة ..

م.غ: بإجتياح جنين ...

م.س: بإجتياح جنين، وشفنا شو صار بجنين وبالتحقيق فيا، وشفنا إنو ما حداً عاد مشي من الغرب بمبادرة الملك عبدالله.

م.غ: عظيم مانعو.

م.س: لحظة، لحظة، لحظة. بعد 11 أيلول، يعني أنا كنت منتظر وزير خارجية سوريا يثير هذه المواضيع بالأمام المتحدة.

م.غ: تعاون السوري مع ...

م.س: بموضوع الحرب على الإرهاب.

م.غ: الإرهاب، الإرهاب.

م.س: باعتراف الأميركيين، بأنها كانت سوريا ومعها لبنان من أول ناس...

م.غ: اللي أذانوا 11 أيلول وتعاونوا...

م.س: مش بس هيك.

م.غ: تعاونوا وعطوهم أسماء؟

م.س: أول ناس، أول ناس في موضوع التعاون عطيو مضمين تعاونية حقيقية.

م.غ: إيه بس كمان شو بدن يضلن يربحو المجتمع الدولي سنوات بها المسألة، لأنو المسألة

مش بالتضامن معالي الوزير، لأنو المسألة بتمس بالتضامن معالي الوزير؟

م.س: لا ما بتمس بالتضامن.

م.غ: مسألة تعاونه معن، لأنو في شي بيتعلق بالجماعات الإسلامية الأصولية.

م.س: لحظة، لحظة...

م.غ: ممكن تأثر على النظام السوري.

م.س: لحظة، لحظة. ما أخذوا ممن أبدأ. كانوا هني مفلتينلون للأخوان المسلمين عليهن

لكانوا عم يعملوا هيدي.

م.غ: نعم.

م.س: عاونوهن بأنن استبقوا عمليات كانت ستتناول الجيش الأميركي والمجتمعات

الغربية بأميركا وغيرهن.

م.غ: عظيم.

م.س: لم يوضع هذا، اللي عم قولو، لم يفتح هذا باب البحث السياسي بشكل

جدّي والتعاون بشكل جدّي لا مع سوريا ولا مع هذا السياق الكبير في المنطقة. كمان

إنحطت السعودية تحت الضغط، وفي كل ذلك بقيت، يعني بقي كمية من الصقور

الأميركيين والصقور الإسرائيليين عم بيديروا كل ذلك حتّى في أسر العراق اليوم مثل ما بيسمّيها، وحلوة، حلوة التعبير دكتور شبلي. انا بدي إرجع بالآخر، بدي إرجع لاقتراحات الدكتور شبلي...

م.غ: نعم.

م.س: بدي اعتبرها طوباويّة.

م.غ: ليش طوباويّة؟

م.س: ليك.

م.غ: طروحات عمليّة، يعني شو المشكلة إذا أطلق، أطلق سراح...

م.س: لا ما عم بقول شو المشكلة بالعكس.

م.غ: نعم.

م.س: انا بدي روح أكثر، أنا ما بقبل مثل الدكتور شبلي توقف أخطاء سوريا عند موضوع التمديد للي ممكن يكون خطأ وممكن ما يكون خطأ. ولكن إذا في ارتكابات بيشارك فيها سوريون ولبنانيون لا.

م.غ: لازم يتحاكموا.

م.س: أنا للأمام، ولأقدر أقطع للأمام، لجمهورية جديدة، رئيس الجمهورية لوحدها ما بيكفي. بدو الطاقم السياسي كلو من سنة التسعين لليوم والعاملين في الحقل العام، كل المرتكبين معليش...

م.غ: عم بتزايد على شبلي الملاط؟

م.س: لا ما عم زيد على... هيدا موقفي، هيدا موقفي، هيدا موقفي، وموقفي قلتوا عندكن أنا ووزير. بيرفعوا الحصانة عنهن والسريّة المصرفيّة عن حساباتهن. في لبنانيين بدن يعرفوا، يشيلوا الشياطين ممن ليعرفوا من سيحكم غداً. كيف بدن يؤسسوا دولة مش يعملوا تحالف سلطة. نحنا رايحين باستمرار على تحالف سلطة. وتحالف سلطة هو تحالف بين الناس بتحكم وبتمدّ أيدها على المال العام باستمرار وبترتكب، وارتكبت مبارح مع سوريا، رح ترتكب بكرام مع المتتدين الجدد، جاين بقرارات أمميّة أمم متحدة وغيرها.

م.غ: يعني عالفرنساوية والأميركان، قصدك؟

م.س: كلّو، كلّو، كلّو.

م.غ: نعم. دقيقة، دقيقة، دقيقة.

م.س: واحدة، واحدة...

م.غ: خليني لحظة بركي شبلي الملائ عندو ملاحظة...

م.س: تنين: أنا، هل، ليش عم بقول إنّها طوباوية، وأنا بقدر شبلي، أنا معه في ما يطلب. من شأن سوري، للسوريين انهم يحددوا فيه، ولكن هل هذا هو دفتر الشروط الدولي؟ من غيب عن أولويات إدارة أميركا وإدارة أميركا الحالية، اللي بيعرفها كثير منيح الدكتور شبلي. ويعرف ال سكوتر ريبيل اللي توقف واللي إجا محله كل هودي الناس اللي معنيين بموضوع اسرائيل وفلسطين وسوريا ولبنان وايران والعراق، ويعرفوا كثير منيح هودي ما عندن دفتر شروط على سوريا ليروح الرئيس السوري مباشرة إذا نفذ الإصلاحات الداخلية بيستقبله الرئيس بوش ويتفق هويّ ويّا شوي.

م.غ: بس هويّ عندو ضمانات.

م.س: في عندو؟

م.غ: يعني تيقولها شبلي الملائ، عم يحكي معلومات جدية، عم بقول يعمل هيك وأنا بأمن له لقاء مع جورج بوش.

م.س: يا سيدي ما بهمّ اللقاء. ماذا سيبتج عن اللقاء. من أسبوعين، الرئيس عباس الفلسطيني التقى الرئيس بوش، بدل ما يأكّد له، وعده الرئيس بوش إنو رح يكون في دولة فلسطينية قبل نهاية ولايته. قلو انا ما رح اقدر أعملك دولة فلسطينية قبل نهاية الولاية، وبعت الموضوع الى ال Saint Glin Glin. ويانتظار ذلك أنا ارتقب مدايح عند السلطة الفلسطينية ومدايح بقلب، عند العرب.

م.غ: يعني سقوط مشروع محمود عباس إذا بدك.

م.س: أيه وبرجع بقول...

م.غ: انت سبق وقلنا هالمسألة بكلام الناس.

م.س: بكلام الناس وقتلنا، وقتلنا بكلام الناس...

م.غ: بأول الصيف.

م.س: بأول الصيف، وقتلنا واليوم برجع بأكدًا ويقول انتبهوا: المشكلة الفلسطينية في لبنان يظهر ان هناك عربي يقتل عربي، فلسطيني يقتل فلسطيني، لبناني يقتل فلسطيني، ويبررّ مع فلسطيني يقتل فلسطيني في فلسطين، في الضفة، ويبرر للإسرائيلي يقتل فلسطيني في الداخل لتهجيريه من أرض الـ 48 لأنه المشكلة مشكلة ديموغرافية، أولاً بأرض الـ 48، مشكلة موارد بأرض الـ 48، مشكلة تغييرات أساسية في بنية المجتمع الإسرائيلي بأرض الـ 48.

م.غ: دكتور شبلي ملاط، بدي أعطيك حق الرد أو، أو مش حق الردّ، توضيح أو تعليق، وبدي أطرح عليك المسألة الثانية ولكن بعد البريك الإعلاني.

[Break]

م.غ: نتابع كلام الناس في هذه الحلقة الممتعة والشيقة مع ميشال ساحة من بيروت وشبلي الملاط من نيويورك، المرشح الرئاسي حسب ما فهمنا مبارحة بجريدة النهار. على كل حال سنبحث في موضوع رئاسة الجمهورية في المحور التالي مع شبلي ملاط وميشال ساحة، بس بداية لهذا المحور، دكتور ملاط ياريت، ما يعرف، عندك تعليق أو توضيح، أو شي بدك يمكن تعلق على الكلام يلي تفضل وقالوا الأستاذ ميشال ساحة.

ش.م: مهم وإيجابي، ومنفتح كلام الأستاذ ميشال، خليني اتبع موضوعين عمليين، لما عم بطرح الطروحات، يلي بتبين عندها طرف عنجهي على القيادة السورية وعلى الرئيس الأسد بشكل خاص، اللي عم بتقولوا أستاذ مرسال، صح هيدا مرتبط بالقناعة، عندي تأكيد في معرفتي المحدودة للأوساط، أو ساط القرار في أميركا، أنه لما قول إنه إذا صار هالانفتاح، يعني هالأمور الثلاثة، تقدّم فيها الرئيس الأسد على شعبه أول شي، علينا ثانياً، وعلى المجتمع الدولي ثالثاً،

لما قول انو هيدي بتفتح نوعية جديدة بالتاريخ العربي، مش عمّ بالغ فيها، مش بس من هالمنطلق، من المنطلق أيضاً لما قول أنا مرشح للرئاسة، يعني هيدا طلبي إذا كنت رئيس، يعني هيدا موضوع جدّي كثير. لماً، وإن بتعرف أستاذ مرسال، لما يكون عندي أحاديث مع بعض أصحاب القرار يلي بقدر أوصلن في واشنطن، حديثي بيكون، وهيدا مهم تتمّة ليّ قالوا أستاذ

ميشال، في طوباوية، في نوع من الطوباوية، ربما لأنه في دفتر شروط، أنا ما بقولها دفتر شروط، بقول إنه في سياسة أميركية واضحة وجليّة وهالسياسة الأميركية بتقدم إسرائيل على سائر المصالح في المنطقة العربيّة لسنوات عديدة. إنها دوري لما يكون عندي حديث مع أحد أصحاب القرار في واشنطن علناً أو سراً، سراً بمعنى أنه Private يتسم بالخصوصية مش بالسراً، حديثي عنده شقين: شق اسمه ما مننسا الجولان، الجولان مبدأ أساسي، ما في سوري، ما في عربي، ما في إنسان بالعالم رح يتخلّى عنه. والموضوع الثاني هو موضوع الانفتاح الديمقراطي في سوريا. هيدا الأساس. أنا بيهمني بشار الأسد وصل على الحكم أبن الـ 34 وتغير الدستور بسوريا، لأنه كان في فقرة بالدستور السوري بتقول إنه إذا واحد أقل من 40 سنة ما إله حق يكون رئيس للجمهورية. هيدي عملية مش طبيعية واليوم عم ندفع ثمنها، عم يدفع ثمنها المجتمع السوري، وعم يدفع ثمنها بشار الأسد نفسه. هيدي الأمور لما قول إنه الرئيس السوري لازم يفكر، هوي بصير عمره 41 سنة 2007 بحزيران لما ينتقل العهد. إذا استعد من اليوم إنه يترك هالرئاسة ويصير في تداول بالسلطة، يلي هوي إذا سألته أو إذا سألت مرته، واضح إنو مقتنع، مقتنعين فيها. خيلنا نستبق الأمور، خيلنا نتقدم فيها والجواب الغربي، الجواب العربي، الجواب العربي والغربي، جواب طنطان وأساسي بكون أول تداعيات إسرائيل بالمنطقة. انتو بتعرفوا إنه السبب الأساسي للدعم الأميركي اللامتناهي لإسرائيل مرتبط بالقناعة الأميركية إنه إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة بالشرق. نحنا دورنا كعرب، دورنا كشرقيين نقول لا. أول شي مثل ما بيقول الأستاذ ميشال، هذه الديمقراطية مزيّفة لأنه في تفاوت قانوني ما بين اليهودي وغير اليهودي، في موضوع إنو نحنا لازم نكون أحسن، نحنا منكون أحسن من إسرائيل، ولما نصير أحسن من إسرائيل، بصير كثير صعب داخلياً في أميركا لإسرائيل إنو تتابع هالتلازم التام يلي رأيناه بالعقود الثالثة الماضية في السياسة الأميركية تجاه إسرائيل.

موضوع صغير متعلق بالشياطين، بيعرف أستاذ ميشال ويعرفوا الأصدقاء أنو صار في خطأ بنهاية الحرب الأهلية اللبنانية. والخطأ كان التالي: كان في إمكانيتين، إمكانية بتقول نحنا عم نظوي صفحة الماضي ونبلش من الصفر ويلا ماشي الحال ويلا يا شباب عفا الله عمّا مضى. للأسف ما مشيت هالأمر، ما مشيت لأن الناس تألمت، في ناس فقدت أحبابها، ولما بيقول الأستاذ ميشال في سجل، سجل طويل عريض، هيدا السجل منه الوحيد بالعالم. أفريقيا الجنوبية صار فيها هيك، صار في وحشية لامتناهية، خاصة من قبل المتسلّطين في الحكم على فترة خمسين سنة. إجا شخص أسمو نيلسون منديلا قال ما متقدر نقول عفا الله عمّا مضى، خيلنا نشوف

أسلوب، ما رح نحبس كل الناس، بس ما منقدر نقول خلص انتهى. الذاكرة قوية هلق، في تداعيات ما حكينا فيها بالنسبة لموضوع اللبنانيين الذين لا يزالون محتجزين في سوريا، في شي مش طبيعي، هون يفرج عنهم. بطرس خوند إلو من سنة 92 الى 98 خطف في لبنان وقيل إنه ما يزال محبوساً في سوريا...

م.غ: اليوم زوجته سلمت الدكتور سمير جعجع ملف بتأكد فيه أنه زوجها موجود وعندنا معلومات بتأكد فيها أنه زوجها موجود ولا يزال حياً في السجون السورية.

ش.م: ايه طيب، كيف بيقدر الواحد يقول عفا الله عن اللي مضى، ما بدو الرئيس الأسد يطلق هالشخص.

م.غ: طيب.

ش.م: وإذا ما أطلقوه، يقول شو صار. معقول ما يقول شو صار؟ طيب ما في مسؤولية، في عنده عيلة، ما في تعبير لحق...

م.غ: طيب دكتور ملاط أنا، أنا...

ش.م: هيدا طرحي، وطرحي من هالناحية متماثل مع طرح معالي الوزير أستاذ ميشال.

م.غ: رح ارجع للأستاذ ميشال سماحة، بس بتمنى عليك تجاوبني بشكل مختصر، هلّ اليوم، نحننا اليوم أمام تحدي، بشار الأسد اليوم أمام تحدي أساسي هو التعاون مع لجنة التحقيق الدولية في قرار 1636، في موضوع هالإقتراح يللي حضرتك قدمته أو هذه المبادرة اللي قدمتها حضرتك هلق. هل بتعتقد، بغض النظر عما ستؤول إليه لجنة التحقيق، تنقذ النظام السوري؟ هل المطروح اليوم تغيير النظام السوري للمرحلة المقبلة، دكتور ملاط؟

ش.م: أكيد مطروحة، يعني أنت بدأت فيها، وفي حديث قوي في واشنطن وفي غير العواصم، تغيير النظام في سوريا، يعني هيدا منو شي، وفي قناعة بالقيادة السورية أنه هيدا موضوع...

م.غ: تغيير النظام؟ عفواً دكتور ملاط، عفواً دكتور ملاط...

ش.م: تفضّل.

م.غ: تغيير النظام من نظام علوي الى نظام سني؟ يعني خيلنا معليش نطرح الأمور مثل

ما هي، يعني هل المطلوب اليوم الانتقال في النظام السوري من مرحلة الى مرحلة أم المطلوب إنهاكه بطبيعته الحالية، حتّى نطلب منه أن يطبّق الشروط الدوليّة الجديدة؟ خلدنا نعرف ما هي، ما الذي يحضّر للنظام السوري من الـ 1636، من تقرير تيري رود لارسن، وصولاً الى لجنة التحقيق، ما هو المطلوب عملياً؟

ش.م: هلق منرجع عالموضوع. بعتمد لازم ننتبه على الخلط بين الأمور. في شقّ جزائي قانوني جنائي مرتبط بمقتل الرئيس الحريري ومسؤولية الي في شبهة اليوم بعد تقرير ميليس بعدد على الشخصيات البارزة في سوريا. هيدا موضوع، موضوع محاكمة، موضوع جنائي، المطلوب التعاون وحكينا فيه، إنو بكرة بدو ميليس يقول أنا بدّي استمع للأستاذ ماهر الأسد بيتفضّل، بدو ياخذ قرار الرئيس الأسد، منخلي ماهر الأسد يروح أو من سكر. أنا اقتراحي إنو ما...

م.غ: ... في حديث لإبراهيم حميدة، أنو بعد تقرير ميليس يحذّر من سايكس بيكو ترسم المنطقة على أسس طائفية وعرقية. هل عندك التخوف نفسه إنه انطلاقا من مسألة تغيير النظام ليلى جايي أو المطروحة بسوريا؟

ش.م: أكيد عندي خوف، كل شي ممكن، كل شي ممكن، المشكلة الأساسية انه ما لازم يتصوّر الإنسان انه في مخطط لهاأمور. يعني، لو الأميركيان عارفين شو بدو يصير فيهن بالعراق، هل كانوا أقدموا على الاجتياح ليلى اقدموا عليه سابقاً؟ عنّا بالتاريخ كتاب، أعظم كتاب عن فترة سيكس بيكو لدافد فرومكين David Fromkin، وبيظهر انه التاريخ عنده منطوق الأشخاص ما بيسيطروا عليه، نحنا ليلى عم نجرب نعملوا هون ومنا رسالة هاي، ما عندي أنا اتصال، ما بعرف من ليز شاييني أو وولفوويتز بقولولي اطلع على التلفزيون وعمول هالرسالة. مش هيدا الموضوع، مش هيك بتمشي الأمور أصلاً. إذا الموضوع اليوم ليلى بيهمني هو...

م.غ: رد عليك.

ش.م: كيف منقدر ننتهي من هالأزمة الخانقة.

م.س: ما ردّ علي، يعني يمكن يكون أكد ما بعرف، نعم.

م.غ: نعم.

ش.م: حالة أزمة خانقة اليوم، أزمة دولية قلبها لبنان وسوريا جزاء مقتل الرئيس الحريري.

هاي أزمة عميقة. كيف بدنا ننداوها؟ أنا جلّ اللي عم بطرحه من موقع رئاسي، المطلب اليوم إنو يصير في انفتاح داخل سوريا...

م.س: ما فهمت الرئاسة؟

ش.م: الانفتاح داخل سوريا، بغض النظر عن ما هو مبين في واشنطن وما ليس مبيناً في واشنطن، شو بدّي أنا، ما بقدر أنا سيطر عليها، هي الأمور إنما يللي بدّي قوله مبلى...

م.س: مش عم بفهما.

ش.م: اذا اليوم صار في انفتاح، إذا الرئيس الأسد أطلق سراح سجناء الرأي، إذا الرئيس الأسد قال خلص، أنا معلش، أنا بعد سنتين حابب إرجع لعيادتي الطبيّة، أنا بأكد إنه في زلزال لاعنفي عظيم في المنطقة. هاي النتيجة. وهيدا الطرح، وهالطرح طرح شخصي من موقع مسؤوليّة. هيدا الرسم يللي عم بطرحوا رئاسةً للجمهورية اللبنانية.

م.غ: طيب، كمرشح للرئاسة، رح إسألک.

ش.م: إنو بعدين شو بيصير؟

م.غ: نعم.

ش.م: حتى لو طرحتو، حتى لو امتنع الرئيس الأسد، بعد شهرين نحنا منعرف أنا أو الرئيس الأسد، شو رح يصير؟ حسب كيف بيتفاعل الشعب السوري. اليوم عندنا مشكلة. عنّا رياض الترك بقول لازم القيادة السورية تستقيل. O.K. رياض الترك عم منحكي عن منديللا، شخص لجأ، قعد، قضى عشرين سنة بالسجن. طيب، رياض الترك منه موافق على طرحي إنو يضلّ الرئيس الأسد بعد سنتين بشكل طبيعي وإنو الولاية لازم توصل لآخرها تيكون في نوع من الانفتاح المنسجم وغبر العنفي. طيب أنا ما بضمن إذا قلت هيدا الموضوع وعم يسمعي رياض الترك ما يجي يقول لا، مينو هيدا الملاط عم يتفلسف، أنا رئيس المعارضة السوريّة، قعدت عشرين سنة بالحبس، مبارح طرحت أنه الرئيس الأسد لازم يستقيل.

م.غ: طيب، دكتور ملاط.

ش.م: النظرة، نظرة للسيناريوهات، النظرة خاطئة، مش هيك بتمشي الأمور، بتمشي بطروحات إنسانية مبنية على العلم وعلى المعرفة وعلى الاتصالات، إنما تبقى طروحات. لا تأتي

برسائل من فلان و فلان. ما عندا معنى هيك رسائل من شخص متلي على الأقل.

م.غ: بدّي إدخال على بريك إعلاني، قبل أن أدخل مباشرةً بموضوع حزب لله و تقرير تيري رود لارسن.

[Break]

م.غ: نتابع كلام الناس مع الأستاذ ميشال سماحة والبروفسور شبلي ملاط من نيويورك. قبل ما تابع مع الأستاذ شبلي والأستاذ ميشال، السؤال كئنا بلسنا فيه بالحلقة ولكن بدنا ناخذ جواب عليه معالي الوزير، الشراع، أستاذ حسن صبرا، يعني أكثر من وسيلة إعلامية تطرقت للقاء جمع ميشال سماحة بالمسؤول الاستخباراتي السوري آصف شوكت صهر بشار الأسد بالاستخبارات الفرنسية، وساطة قمت فيها حضرتك، شو نوع هالوساطة؟ ليش، ليش بأول قسم ليش نفيت؟ و ليش بدا تطلع الإشارة لإلك من دون غيرك؟ هل بتعتبره تعرّض؟ هل بتعتبره...؟

م.س: يعني ليك يمكن يكون في حدا بدو يدسّ، بس أنا بدّي قول كلام دقيق...

م.غ: اللي هو؟

م.س: صدر بـ17 أيلول بالسياسة الكويتية اللي هي وإيلاف من مطلع حزيران بتفبرك وبتوزع، وبعض الصحف اللبنانية بتاخذ عنا...

م.غ: موقع إيلاف هو موقع محترم!

م.س: معلشي، معلشي، أنا.

م.غ: والسياسة الكويتية .

م.س: أنا عم بحكي، زملائكن واحد ولكن اللي ما بيتحقق، ليش ما بيتحقق، ما بيكون لا مهني ولا جدّي، ولا عم بيتابع مطبوط. عم بيكبّ ليكبّ، ورد ما يلي...

م.غ: نعم.

م.س: وبوصوله الى باريس، نزل آصف شوكت في فندق بلازا آتيني، وشوهد برفقة وزير الإعلام اللبناني الموالي لسوريا، السابق، الموالي لسوريا ميشال سماحة. في نفس النهار بـ17 أصدرت وأنا بباريس البيان التالي: ورد في صحيفة السياسة الكويتية الصادرة أمس السبت

أن الوزير السابق ميشال سماحة شوهد في باريس برفقة اللواء آصف شوكت رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية في سوريا، في خلال زيارته الأخيرة الى العاصمة الفرنسية. إن الوزير سماحة الموجود حالياً في زيارة خاصة الى باريس لم يلتق اللواء آصف شوكت، ولو إلتقاه لكان ذلك تمّ كما كل لقاءاته واتصالاته بشكل علني وفي وضوح النهار، وبالتالي لا يمكن أن يكون شوهد...

م.غ: نعم.

م.س: برفقة اللواء آصف شوكت في باريس. نشر ب18 الشهر هذا النفي بجريدة السياسة، ب18 الشهر بجريدة الديار، ب17 الشهر بالوكالة الوطنية للإعلام، و ب19 الشهر بجريدة الشرق. رجعت اخذته موقع التيار على صفحته الالكترونية، اخذته بتحليل مجلة، مجلة...

م.غ: النفي أو الخبر؟

م.س: - لا، لا، الخبر- مجلة المسيرة كانت عاملته إدارة المسيرة ونزل فيه نفي، رجع مؤخراً الأستاذ...

م.غ: حسن صبرا.

م.س: حسن صبرا، هلق من أسبوع يعمل كمان خبر حول هذا الموضوع. يا خيي، ليك، أنا عندي علاقات بالمسؤولين السوريين إيه. عندي أصدقاء بيناتهم أيه، وأفتخر بهذه العلاقة والصدقة.

م.غ: بيناتهم آصف شوكت.

م.س: بيناتهم في علاقة مع آصف شوكت في موقعه متل كثير من اللبنانيين.

م.غ: علاقة شو؟

م.س: صداقة ما في شي.

م.غ: صداقة؟

م.س: ما في. إيه، إيه، إيه، نعم.

م.غ: صداقة يمكن توصل أنه تقلّو أنو أنا عندي إتصالات بمسؤوليين فرنسيين...

م.س: حبيبي...

م.غ:... أصحابي بعض المخابرات الفرنسيين...

م.س:... حبيبي ليك...

م.غ:... ممكن أمّن لك لقاء مع...

م.س:... حبيبي هيدا مدير المخابرات العسكرية السورية. هيدا منوّ بحاجة لا ميشال سماحة ولا غير ميشال سماحة. في التعاون الأمني اللي عمّ يقوم بين الدولة السورية من خلال أجهزتها وموقعه برئاسة الجهاز وبين الدولة الفرنسية، ولا أتطفل أنا.

م.غ: ليش العلاقات ماشية بين الفرنسيين والسوريين؟

م.س: في، في، يا خبيي ما بعرف وما بدّي أعرف...

م.غ: O.K.

م.س: وما بدّي اعرف ومش شغلتي لا أتوسّط لا هلق ولا بعدين.

م.غ: ليش عمّ تنحطّ بالأخبار؟

م.س: يمكن يكون في حداً بدو، بدو يوصل لمطرح معيّن.

م.غ: لوين؟

م.س: ما بعرف، حرّين.

م.غ: مين هالحدّ؟

م.س: حرّين، اللي فبرك الخبر.

م.غ: مين اللي فبرك الخبر؟

م.س: يا خبيي، بيعرف حالو.

م.غ: طيب ما حاولت تسأل؟

م.س: بيعرف حاله وحتّى إذا عرفته ما رح قولها على التلفزيون. أنا ما بعمل مثلن، أنا ما

بعمل مثلن.

م.غ: بس شو الهدف؟

م.س: ولكن...

م.غ: أنت، قراءتك، شو الهدف؟

م.س: فكرن الإساءة.

م.غ: لإلك؟

م.س: واية فكرن الإساءة، أنا بعلاقتي، ما حدّاً في يسيء إلي، لأنه علاقتي علنيّة والي

بعملو شفاف.

م.غ: طيب إذا طلب منك آصف شوكت التوسّط، خليني إسألك سؤال.

م.س: إيه.

م.غ: إذا طلب منك آصف شوكت التوسّط بتتوسّطه؟

م.س: لا.

م.غ: ليش؟

م.س: لأنو ما شغلتي أتوسط.

م.غ: ولو، الأصدقاء لبعضن.

م.س: لا، ما عندن، لا، هيدي ما خصّ، هيدي شغلة بين دولتين، وبين الدول في قضية

اتصال، وفي، وفي...

م.غ: المحور الثاني، الدكتور، معالي الوزير سماحة...

م.س: وفيه ما يقوم فيه.

م.غ: المحور الثاني، حملة ثانية بيتعلّق بدورك بعقود...

م.س: إيبسييه!!

م.غ: ... مع إعلاميين...

م.س: إيبسييه!!

م.غ: ... أثناء وجودك بوزارة الإعلام يعني، Sorry، دكتور ملاط بعرف إنه نقاطنا، بس هذه النقاط إلهما بمحاسبة أيضاً بمحاسبة مرحلة. حضرتك كمان...

ش.م: عندي تعليق بسيط، بعدين لأستاذ ميشال.

م.غ: نعم؟ عندك تعليق بسيط؟

ش.م: عندي تعليق بسيط، بعدين، بس يتفضل أستاذ ميشال.

م.غ: O.K، عقود مع إعلاميين لعلاقات خارجية، من ضمنها الأشخاص المعروفين، يعني ما بدّي ادخل بأسماء على الهوا مّني. ليش ميشال سماحة كان مضطر يعمل كونترايات بميات ملايين الليرات في سبيل...

م.س: وين؟

م.غ: الإعلام الخارجي.

م.س: وين؟

م.غ: لسوريا مش للبنان.

م.س: لحظة، لحظة، لحظة، لحظة...

م.غ: عم منطلب فيه شغلي...

م.س: لحظة، لحظة، لحظة، لحظة. ذكرت جريدة... مجلة الشراع مرّة وجريدة السفير مرّة، حول هذه العقود. أولاً هذه العقود هي عقود بإجازة من مجلس الوزراء لتأسيس عمل إعلام خارجي في لبنان ووحدة دراسات وتحليل، انشأتها قبل ما أستأذن، وكانت هذه الوحدة تعمل وأدفع لها.

م.غ: من راتبك الخاص؟

م.غ: من راتبي الخاص كوزير طوال 11 شهر.

م.غ: O.K

م.س: لأنه بتساعدني في غياب أجهزة متخصصة في الوزارة على المتابعة والتحليل في

المواضيع الخارجية والتدخل في القصص الخارجية.

م.غ: O.K.

م.س: سوريا ما لها علاقة بالأمر هون.

م.غ: عظيم.

م.س: هيدا لبنان، تين: لمن وصلنا وخصص مجلس الوزراء في موازنة الـ 2004، ووافق مجلس النواب على أن يكون في موازنة للإعلام الخارجي، عملت كونترايات مع هؤلاء الناس إنطلاقاً من مسودة الكونترا التي حضرت في الوزارة. ذهبت كمسودة الى ديوان المحاسبة صححها، وقعنا عليها وبعناها وإجت الموافقة قبل إجراء الكونترا من ديوان المحاسبة وهيدي مش بيلاش.

م.غ: قديش قيمة الكونترايات؟

م.س: وهيدي مش بميات الملايين.

م.غ: قديش قيمتها؟

م.س: كلها هوي بحدود الـ 300.

م.غ: ألف دولار؟

م.س: 300 ألف دولار تشمل 12 شخص.

م.غ: يقال إنه استفاد من شخص واحد؟

م.س: لا، والأشخاص الباقين كان في وحدة شغلتها أترجم الإسرائيليات، ووحدة مؤلفة من أربعة أشخاص.

م.غ: Cellule يعني، نعم.

م.س: Cellule بتشتغل على الإسرائيليات: متابعة تلفزيونية إذاعية وكتابية، بقيت تشتغل من بعدي. كلن أنا وقعت الكونترايات، والوزراء الذين إجو من بعدي هني يليلي استفادوا من...

م.غ: طيب مطبوط. إنو هلق وقفوا يدفعولن؟

م.س: بعتمد فلو كلن، والوحدة، وحدة الاختصاص والدراسة يللي هي كانت مؤهلة لتبلس تصوير Think Tank لإلغاء وزارة الإعلام، ويصير للإذاعة إدارة مستقلة وللتلفزيون إدارة مستقلة، ونلغي وزارة الإعلام والوكالة الوطنية للأبناء تصوير وكالة مستقلة، وتصير وزارة الإعلام وزارة تواصل بمعنى Think Tank داخلي للحكومة اللبنانية، هيدا المشروع راح...

م.غ: O.K، وضحت. شبلي ملاط شو تعليقك؟

ش.م: موضوع أوسع إذا بيسمح الأستاذ ميشال.

م.س: إيه شرف.

ش.م: مستقى من الحديث بالعلاقة بين السياسيين ورجال المخابرات، هيدا موضوع مهم لأن بربطنا بموضوع تغيير النظام.

م.س: صحيح.

ش.م: أهم بكثير برأيي من الناحية الحضارية، من الناحية التاريخية، من تقرير ميليس، كان تقرير بيتر فترزجير الد. ليش كان أهم؟ كان أهم لأنه ما شفت بتاريخ دراستي للتوصيف للأنظمة العربية وصف أكثر دقة من يللي أصدروا بيتر فترزجير الد في تقريره، بمعنى انه طرح السؤال الأساسي بالنسبة لطبيعة الأنظمة في تقريره، بمعنى انه طرح السؤال الأساسي بالنسبة لطبيعة الأنظمة بمنطقتنا ودور الأمن بالنظام. ويقول بشكل مختصر إنه المشكلة الأساسية بأنظمتنا انه الأمن موجود لحماية نفسه ولتقديم مصلحته ومنو موجود للدفاع عن المواطن. هيدا فرق جوهرى وهيدا بجزنا لموضوع متصل بفكرة تغيير النظام. أنا، الأستاذ مرسل بيعرف وكتاباتي شواهد على هيدا الموضوع، أنا عندي تجربة طويلة مع الصراع ضد الديكتاتورية في العراق. يعود هذا الى معرفتي بالسيّد الحكيم رحمه الله عندما كنت أنهي دراستي الدكتوراه في جامعة لندن عن المرحوم محمد باقر الصدر، وهو أيضاً شخص اغتاله النظام العراقي سنة 1980. بوقتها أخذت موقف لأنه كثير تأثرت من مقتل السيد الحكيم في الخرطوم سنة الـ88، وأخذت موقف مع الأصدقاء العراقيين، وتذكر الانسان الواحد بسنة الـ88 كان صدام حسين بأرفع قوته بعد نهاية الحرب الإيرانية العراقية بتفوق، بتفوقه على الطروحات الإيرانية وعلى المعركة نفسها. وقتا أخذنا موقف، وهالموقف تطوّر مع أصدقاء كثيرين بالمعارضة العراقية موجودين اليوم

بالحكم منهم الرئيس جلال طالباني منهم السيد محمد بحر العلوم، أصدقاء كثيرين اليوم منهم إبراهيم الجعفري. Bon، ليش مهمّة هاي؟ مهمّة لأنّه وقتها سنة الـ 98 لما بدأ الطرح بأوساط الكونغرس الأميركي عن موضوع *Regime change* تغيير النظام، بالتحديد بالاختصاص مع العراق، حاولت انه حوّر هالحديث من عن طريق الأصدقاء العراقيين والأميركيين من مقولة تغيير النظام اللي هي مقولة حاوية، فاضية، طبعاً بده يتغيّر النظام، طبيعة أي نظام إنّهُ بيتغيّر، مش هيدا الموضوع، الموضوع الأساسي هو إنهاء الديكتاتورية. يعني كنت حابب أنه يكون الموضوع بالشرق الأوسط، مش هو موضوع تغيير النظام، كل الأنظمة رح تتغيّر، ناس بموتو، في إشيأ أساسية مستحيل، مستحيل أنه الأمور ما تتغيّر. السؤال الأساسي اليوم هو إنهاء الديكتاتورية، بقى بهالفكرة هاي ما في دور للأمن بالسياسة. ما في دور أستاذ ميشال صداقات، صداقات شخصيّة حرّ، بس صداقات سياسية مع رجال أمن مش طبيعيّة، رجال الأمن ما عندن دور سياسي بالمجتمع العربي.

م.س: يعني معلشي، هيدا ما بينقلّي إلي هذا اللانظام اللبناني، كنت أنا الوحيد يلي لا علاقات ولا استفادة لأنه ما بدّي علاقات وإستفادات.

ش.م: *D'accord*، هيدي بحترمها.

م.غ: بس

ش.م: بس عم قول موضوع اليوم أعمق من هيك

م.غ: بس كنت قريب من اللواء جميل السيّد؟

م.س: صديق، صديق المدرسة اللّواء جميل السيّد.

م.غ: نعم، نعم.

م.س: نحننا جيل واحد من أيام المدرسة، أنا واللّواء جميل السيّد. ولكن أنّ ما في خلافات؟ ما سقطت بالانتخابات بتدخّل المخابرات؟ ما خرجت من الحكومة أول مرّة واصطدمت في مرّات متتالية؟ انا في الفترة الماضية يعني يمكن من القلائل يلي فيهن يقولوا، كنت قول نقضي للبنانيين وللأخطاء السورية، حيث يجب أن تقال وبصوت عالي، وما سائل، عن الأثمان لأنو أنا ما بتعاطى بأثمان، انا بدّي دولة بعد الحرب، ما في شي ممكن يخلّينا نتقل، ونخرج شياطيننا من دون ما نوذي حالنا، الى مجتمع جديد الى دولة حقيقيّة تحترم قوانيننا، تضع قوانيننا وتحترم

قوانيننا وتكون فعلاً متفاعلة بين كل عناصرها في وفاق حقيقي. بدل ذلك نعمل طوال الوقت تحالف سلطة، ويأتي اليوم عم ينتقدوا سوريا كانوا متحالفين مع بعضن وعم يشتغلوا مع المخابرات السوريّة ومع المسؤولين السوريين. إنطلاقاً من ذلك وهذا بعقد لينتقدوا الرئيس الأسد.

م.غ: طيب حضرتك، تأدخل على الموضوع الثاني - وهون بتمنى إنو كمان يعني تكون أجوبتنا مختصرة قدر الإمكان لأنه السؤالات رح تكون مباشرة - شاركت باستعراض يوم القدس، وأكد كنت حضرتك موجود وأكد سمعت كلمة السيد حسن نصر الله.

م.س: شاركت لأنو كنت بدّي شارك وخاصة السنة الماضية ويلي قبلا ما شاركت. السنة بدّي شارك.

م.غ: ليش؟

م.س: لقول أنا مع المقاومة، وهيّ يُراد أن تضطهد، وعم ينعمل حملة عليها، محلّية ودوليّة. أنا مع هذه المقاومة التي حرّرت الجنوب والتي تقيم اليوم توازن ردع مع العدو الإسرائيلي يلي أنا مرتقب بديناميكياته السلبية بيلش يصدرلنا بعد فترة إذا ما عنّا، إذا ما عنّا ردع...

م.غ: فلسطينيين يعني.

م.س: يصدرلنا مشاكله الداخلية من خلال إشكالات مهمّة في الجنوب وفي الداخل اللبناني.

م.غ: عم تتوقّع إشكالات مهمّة بالجنوب وبالداخل اللبناني؟

م.س: إذا منّا، إذا ما عنّا قوّة رادعة.

م.غ: عظيم. شو هي القوّة الرادعة، المقاومة؟

م.س: خلينا نتفق مع بعضنا، نقعد، نحكي كلبنانيين، بحوار حقيقي، مش حكي حدّ بعضنا وعلى التلفزيونات. هيدا الكلام ما بينحكا عالتلفزيونات.

م.غ: أيمتى بدو بيلش هالحوار؟

م.س: ما بعرف وقت.

م.غ: السيد لارسن قال، يعني بأنّه بقدر الحملة العنيفة اللي أبداهها السيد حسن نصرالله على كلام السيد لارسن، السيد لارسن بتقريره قال: أبدى تعاون، أبدى تجاوب مع الحوار؟
م.س: أكيد مش... هيدا الحوار أكيد ما بيصير برعاية السيد لارسن ولا بيصير برعاية أي حداً أجنبي.

م.غ: طيب، أيمتى بدو يبّلش هيدا الحوار، إذا الحكومة اللبنانية...

م.س: الحكومة اللبنانية، الحكومة اللبنانية...

م.غ: وعنا قرارات دوليّة، بس قولولنا أيمتى بدو يبّلش هيدا الحوار؟

م.س: مش أنا، أنا منّي بالحكومة اللبنانية، الحكومة اللبنانية والأطراف...

م.غ: طيب حضرتك مع المقاومة.

م.س: والأطراف، أنا بموقفني مع المقاومة ولكن أنا منّي بقيادة المقاومة.

م.غ: طيب سيد جمبري حكى قبل شوي عن مسار. ولكن لما سألتته إذا كان للصراع العربي الإسرائيلي، أكيد قال لا، ولكن هذا المسار قديش بدو ياخذ وقت؟ وقديش في هذا المجتمع الدولي...

م.س: عندما، عندما...

م.غ: والي كان شبلي ملاط عم يحكي إنو واصل يمكن على تغيير النظام السوري...

م.س: عندما، عندما يتفق...

م.غ: ليش، ولقديش بدو يضلّه ناظر أنه في أوراق أمنية من حزب الله والجهاد وحماس بعد معن هذا السلاح، أستاذ ميشال...

م.س: عندما، عندما...

م.غ: ياريت بتعطونا جواب.

م.س: خلينا نحكي كلام دقيق.

م.غ: تفضّل. بدّي اسمع رأيك بعد شواي أستاذ ملاط.

م.س: لبنان منه النمسا. لبنان مش بقرارات دوليّة فيهن ياخدونا من موقعنا الجغرافي وانتمائنا، وانتمائنا لقضايانا ويزرعونا حدّ اللوكسامبورغ ولا حدّ النمسا ولا بجيرة سويسرا. لبنان هو لبنان بما هو جغرافياً، بما هو إنتمائياً، وبما هو مشكّل في الداخل. بالتالي في سؤال أساسي بدنا نظرحة، مش شو بدنا نعمل بسلاح المقاومة. خلينا نظرحة وناقشه في غرف مغلقة وبمسؤولية، كيف نحمي لبنان؟ مررنا بتجربة «قوة لبنان بضعفه» والقرارات الدولية والأمم المتحدة. خسرنا مزارع شبعاً لأننا وقّعنا إتفاق القاهرة وبلّشت إسرائيل تتقدّم بمزارع شبعاً بكانون الأول 69 مش بحرب الـ67 خسرناها...

م.غ: نعم.

م.س: لأنو دولتنا قررت بوقتها إنه عملت إتفاقية القاهرة، من حطّ راسنا بالرمل وما فينا نروح لأنو خرقتنا إتفاقية الهدنة، ما فينا بقى نروح نعترض على هذا التقدم بمزارع شبعاً بالأمم المتحدة، نعملت حرب الـ73. جزء منها نعمل على أرضنا. إجت، عملوا فك الارتباط، حطّوا الأوندوف على أرضنا ووهبوا إسرائيل جزء من أرضنا، وحكومات في تلك الفترة وتواب تلك الفترة اللي بعض مننّ اليوم نواب ومننّ مرشحين للرئاسة، ما فتحوا تمّن. هيدا الموضوع بعيد عننّ. هيدا الموضوع بيكسر منطق قوة لبنان بضعفه، ما منحكي عنه، ما منحطه عالطولة. لا هيدا الموضوع موجود، والتهديد موجود والاحتلال موجود. خلينا نتفق كعناصر الأمة اللبنانية فيما بيننا: كيف نحمي هذا الوطن من كل أنواع الأخطار الخارجية والداخلية، ومنها من خطر إسرائيل لأنو إسرائيل باقية وستبقى خطر لأنها دولة ترحيل في عقيدتنا، دولة ترحيل واغتصاب.

م.غ: شبلي الملاط، يعني هذه الحماية يللي عم يحكي عنها الأستاذ ميشال سباحة، هل أنت مقتنع فيها أم بتعتقد إنه لبنان من خلال هذه الحماية لا يزال ساحة لمواجهة الآخرين وحزب الله، هو غطاء ما بعرف ممكن يكون إحدى النظريات لهذه الساحة؟

ش.م: عفواً ما فهمت، شو الحماية؟

م.غ: شرح.

م.س: شو؟ كيف نحمي لبنان؟ ما بعرف كيف؟ يعني، خلينا نتعد.

ش.م: يعني ما فهمت، شو عنصر الحماية إذا؟

م.س: خيلنا نشوف شو عناصر حماية وطننا في درء كل الأخطار، منتفق انا وياك إنو إسرائيل خطر، خيلنا نشوف كمانا بالتعاطي مع الخطر يلي هو الخطر المركزي بالمنطقة، كيف يمكن أن يجمي... .

م.غ: يعني عم يعتقد الاستاذ ميشال سماحة بتعرف نظريته انو حزب الله هو هذه القوة الرادعة أمام الأخطار المحدقة بنا من إسرائيل.

ش.م: نعم.

م.غ: نعم، تفضل.

ش.م: O.K. أنه الحماية العسكرية اللي بيتتمّع فيها لبنان هي القوة الرادعة لحزب الله؟! .

م.س: نعم، قد تكون إيه، قد تكون لا.

ش.م: هلق.

م.س: قد تكون أوسع بس بدك حوار داخلي.

ش.م: بس أنا بدّي إتقدم شوي بهالموضوع إذا بتسمحوا.

م.غ: تفضل

ش.م: اليوم في عنّا مشكلة اسمها القرار 1559. هلق منقدر نعيّب على القرار وأنا بقلك، أنا دأبت جاهداً قبل صدور القرار، أن يجذف منه العنصر المتعلق بحزب الله، لأنه كنت شايفه موضوع شرح كبير بالمجتمع اللبناني نحنا بغنى عنه. ما نجحنا. O.K، هلق كيف صارت هاي، أحسن ما يصير في تأويلات، وهاي القرار بمجلس الأمن يصدر فيها قبل القرار الأخير Drafts مختلفة ومنها الموجود على وسائل الإعلام. وبالموضوع، بالتحديد بتذكر كنت مع السيد صدر الدين الصدر بأوستراليا، وطبعاً متابع بشكل تقريبا ساعاتي ماذا يحصل في لبنان في الأسبوع الذي سبق التمديد للرئيس لحد وشفته هالنقطة وجربت اتخلى عنها لأنه شفت فيها شرح كبير، وهالشخ الكبير بالفعل ادى الى هذا التناقض القطيع في الساحة اللبنانية الذي رأيناه في الشارع بـ 8 آذار و 14 آذار. طيب. المشكلة اليوم انه هالقرار صادر، ومن ناحية القانون الدولي حتى وإذا أنا ما بحبو للقرار، الشرعية الدولية مرتبطة بهذا القرار وعمل لارسن وغيره مضمونه يكون شاء أم أبى لارسن أو أيّا كان، يكون ضمن هذا القرار. هلق شو في الـ 1559؟

الـ 1559 فيه ثلاثة عناصر: في عنصر مهمّ وهيدا أهم عنصر أنا برأيي هو العنصر المتعلق برئاسة الجمهورية. يقول القرار في مقدمته انه لازم الانتخابات الرئاسية تتمّ بلبنان، بتذكر القرار كان بـ 2 أيلول...

م.غ: نعم .

ش.م: ... تتمّ بلبنان، من دون تدخل أجنبي أو تدخل قصري أو حتّى تأثير (Influence). O.K. النقطة الأولى أعيدت بالفقرة الرابعة من القرار 1559. وفي الموضوع المتعلق بجلاء القوّات الأجنبية جميعها، يعني وقتها طبعاً القوّات السورية، وفسّرت في أول تقرير لارسن بانها تشمل أيضاً المخابرات. وفي الموضوع الثالث، يلي هو حلّ الميليشيات منها طبعاً الفلسطينية واللبنانية بمعنى سلاح حزب الله. طيب منرجع على موضوع الرئاسة بعدين، وأنا برأيي هيدا أهم موضوع، بس منرجعه بعدين.

م.غ: موضوع الرئاسة منرجعه من بعد البريك.

ش.م: نعم.

م.غ: نعم ياريت بتختصر لي هالنقطة.

ش.م: نعم. بالنسبة لموضوع سلاح حزب الله، عنّا مشكلة هلق. كيف منحلّ هالمشكلة؟ عندي تصوّر لحلّ هالمشكلة. بس ما يكون برفض القرار 1559 لأنه ما بينفع.

م.غ: شو هوي هالتصوّر؟

ش.م: قانوناً ما بينفع أنا قوم وقول أنا ضدّ القرار 1559. بدّي حكومة لبنانية متهاسكة تروح على مجلس الأمن وتقول هيدا القرار أمّا لازم يتغيّر وأمّا لازم يتطبّق بهالشكل. هيدا الحل الوحيد. هلق كيف بيطبّق، منرجع على موضوع كان كمان بالحلقة معك أستاذ مرسال، في مشكلة أساسية مرتبطة بسلاح حزب الله، هوي ما سمّاه لارسن بعد حديثنا على الحلقة معكم بالمقولة الأساسية في تركيبة كل دولة وهي *The state monopoly of violence* أي الاستئثار الحصري للعنف من قبل الدولة. وحدها الدولة تتمتع بحق العنف. يعني لما بدنّ يوقفوا شخص ما بتقدر الميليشيا تجي تقول أنا بوقف الشخص. إذا هرب الشخص ما في غير الدولة بتقدر توقفه.

م.س: باستثناء إسرائيل.

ش.م: هون في وضع شاذ لحزب الله.

م.س: بس، بس، بس، بس خليني...

ش.م: وهالوضع لازم نحله...

م.س: باستثناء المستوطنين بإسرائيل.

ش.م: شو هيدا.

م.س: باستثناء المستوطنين في إسرائيل، عندن حق بكسره الـ *Monopoly of the state*.

Monopoly الدولة.

ش.م: أبداً.

م.س: ولو، ولو!

م.غ: لا. هوي عم بقول مش بقانون الدولة، هوي عم بقول عملياً هيك عم بيصير.

م.س: هيك عم بيصير.

م.غ: دكتور ملاط.

ش.م: هلق الاستاذ ميشال بدو يقنعني انه في تفاوت بالشرعية الدولية بين ما يطال إسرائيل

ويطالنا نحن العرب، ما بدو يقنعني، أنا مقتنع قبله.

م.س: إيه *d'accord* مش عم...

م.غ: عظيم. اذاً عم تقول في وضع شاذ عم بيشتغل فيه، عم بيكون في حزب الله كنت عم

بتقول هيك.

ش.م: وعندي تصوّر هلق. تصوّري هو التالي، وهيدا تصوّر عرضته على الأصدقاء بما

يسمى المعارضة، وهيدي مناسبة كمان لطرحة مثل ما طرحنا آنذاك على حلقتك موضوع

ضرورة إشترك، كسرنا الـ *Tabou* معك أستاذ مرسال، إنه ضرورة اشترك حزب الله في

الحكومة اللبنانية وهايّ صارت.

م.غ: نعم

ش.م: أنّها اشترك حزب الله في الحكومة اللبنانية من دون إطار لإعادة الطبيعة الأساسية لاستئثار الدولة الحصري للعنف، هيدي هي المشكلة اليوم يلي عم نواجهها، وبرأيي منقّدر نحلّها. وحتىّ السيد حسن طرح بعض الأفكار، ولا بدّ أنّه تتقدّم، إنّما لا يمكن أن يتقدّم هذا الموضوع بالحكومة الحاليّة، وبالثقة المفقودة لرئاسة الجمهورية. منرجع للـ 1559

م.غ: بريك إعلاني، بعد البريك الإعلاني أصل الى المحور الأخير، يكون معنا 12 دقيقة من الوقت المتبقي مع نيويورك، المرشّح الرئاسي شبلي ملاط والإستاد ميشال سماحة، بدنا نحكي بموضوع رئاسة الجمهورية للمرحلة المقبلة.

[Break]

م.غ: أصل الى المحور الأخير في كلام الناس مع الاستاذ ميشال سماحة والدكتور شبلي الملاط من نيويورك. معنا حوالي 12 دقيقة فقط في هذا المحور.

دكتور ملاط حضرتك مبارحة تحت عنوان «الرئاسة اللبنانية عند المفترق، التنافس خيارنا الحضاري»، كتبت بالنهار حول موضوع رئاسة الجمهورية. واضح إنك ترشّحت لهذه الرئاسة. اللافت أيضاً إنك من الأشخاص الذين يدعون الى انتخاب رئيس جمهورية، مش بالضرورة من المواردنة، يعني مسيحي مش ضروري يكون ماروني. أول شي ليش اعتبرت الرئيس التوافقي مستحيل بالحالة الراهنة، ولماذا اعتبرت انه لا يمكن فصل آلية تغيير الرئيس عن شخص الرئيس الخلف؟

ش.م: الموضوع التوافقي موضوع دقيق، انا برأيي الحالة المارونية الحالية اليوم لا تطلّ بنا بشخص توافقي، في تضارب كبير بين الأشخاص، ما في إتفاق. من شان هيك عدت الحديث عن لو ريمون اده الله يرحموا موجود، ما كان حدّاً تأخر تقول إنّهُ هوّي الشخص يلي بيابائه بشجاعته يستحق هوي الرئاسة. اليوم، ما عنّا بالطاقم الماروني شخص بمواصفات الرئيس التوافقي، هيدي حالة. بس بيسوا يختلف الشخص وفي ناس يعتبروا حالن هنّ توافقيين، بس مش شايفها أنا اليوم.

م.غ: نعم.

ش.م: هلق إذا شخص ثاني من غير الموضوع الماروني، خليني كون كثير واضح بهالقضيّة أستاذ مرسل إذا بتسمح، أنا برأيي اليوم في شخصين ممكن يصير في توافق عليهم من مجمع

اللبنانيين. شخص غير ماروني اسمه غسان تويني، عنده صفة رئيس دولة، عنده صفة رجل دولة. رجل دولة يعني ما مهمّة المنصب، المنصب بحاجة إله. للأسف غسان تويني منه ماروني شو منعمل؟ عنّا خيارين أو منساها تماماً أو منقول معلشيّ خرينا اليوم بلحظة ثورية تتقدّم ونقول يلاً هيدا الرجل بيشدّ إله المجتمع اللبناني. في ناس بيختلفه معي بهالموضوع طبعاً. الموضوع الثاني وهيدا موضوع دقيق أكثر كمان، هوي انا برأبي وهي ممكن ندرسها، أنا برأبي البطريك الماروني شخص بيقدّر اليوم يتحمّل والمسؤولية وعودة الى التاريخ، أنا بتذكر أنّو والدي وجدي الملاط سنة 76 طرح هالموضوع على كمال جنبلاط، وكمال جنبلاط وافق لو يومتها البطريك الماروني إجا بمرحلة *Provisoire* يعني...

م.غ: انتقالية.

ش.م: انتقالية. انو يجمع شوي هالشمل. البطريك بيقدّر، عندي مشكلة، أنا حكيت مع البطريك السنة الماضية بالموضوع، المشكلة اللي عندنا وهيّ الفاتيكان، الفاتيكان بترفض انه الأساقفة يتحملوا دور سياسي، وهيدي ظاهرها بيمنع بطريركنا انو يكون رجل توافقي، إنّها...

م.غ: بس هل البطريك وافق دكتور شبلي؟

ش.م: في حال عدم وجود هذا التوافق منضّلنا بالأزمة؟ خرينا نعمل آلية وهالآلية تنافسية، خرينا يتفضلوا المواردنة ويقولوا شو برنامجن، وليش هنيّ متأهلين أكثر من غيرن. وهيدا حديثي وعمّ بتقدّم بالمثل وقول: يلا خرينا نخوض هالمعركة الرئاسية هي معركة مشرّفة، معركة مهمّة منخوضها مثل ما عم خوضها اليوم عن طريق مرسال غانم، عم خوضها على الملاء اللبناني بشكل مفتوح مع برنامج وسيرة.

م.غ: طيب قبل ما أسألك عالبرنامج والسيرة وإسمع تعليق ورأي الاستاذ ميشال سماحة لموضوع رئاسة الجمهورية، أول شي: هل تعتقد أنّ المسألة حتميّة، يعني صار موضوع تغيير رئيس الجمهورية الحالي العماد أميل لحود حتمي؟ تنين: هل إعلان برنامج أو الترشح على أسباب البرنامج هو مسألة ينصّ عليها الدستور؟ انو ماذا يملك رئيس الجمهورية حتّى يطرح برنامجاً، دكتور ملاط؟

ش.م: طيب موضوعين: الموضوع الأسهل هو انه عنّا دستور غريب الشكل عادة اللي

بينزل على الرئاسة بدو عدد من التوقيعات بدو عدد من بدو، بدو، بدو يطرح المال. هلق لما الواحد بيترشح على النيابة بدو يحط ما بعرف 10 ملايين؟ هيدي مش موجودة بدستورنا لأسباب غريبة الشكل ما في حاجة تاريخياً نعود اليها. اذا اليوم الوضع المطروح الوحيد هو أنه بدو يتقدم الواحد يقول انو انا نازل على الرئاسة وهول طروحاتي ويستفيد من حرية الإعلام ومن المكانة يلي عندا الإعلام حتى يصير في جو عام يقول ولا هيدا الشخص أحسن من غيره.

بالنسبة للموضوع الأول يلي طرحتة، يلي هو موضوع الرئيس لحد، أنا برأيي اليوم، تقدمت الأمور كثيراً في هذا الموضوع لسبب بسيط: ان شرعية الرئيس لحد اليوم شرعية غائبة تماماً، ليس سياسياً فقط إنما قانونياً. اليوم رجعنا للـ 1559، ما لازم يكون في تدخل أجنبي، ولا حتى Influence ولا حتى تأثير أجنبي.

اليوم حتى تقرير ميليس، بتقرير ميليس، الوزير الشرع يقول: نحننا عملنا هالاجتماع بالفعل بـ 26 آب ونحننا رأينا انو إعادة اميل لحد الى الرئاسة أو تمديده هي لمصلحة الوضع العربي أو الوضع العام.

اذا اليوم عنّا شي واضح حتى القيادة السورية بتعترف فيه، انو في تأثير، وأنا برأيي هالتأثير كان قسري، لأنو أنا أو من بالتهديد يلي وصل للرئيس الحريري هالاجتماع الحزين بـ 26 آب.

اذا اليوم اميل لحد عندو فقدان تام للشرعية اللبنانية، لأن دستورياً وين مبدأنا الأساسي بالعالم العربي انه الرئيس بيتغير كل 6 سنين؟ صرنا مثل باقي العالم العربي ديكتاتورية، لما يجي الرئيس ويغير الدستور يقول: أنا بدّي ضلني هلق في شوائب كثيرة، عملها الهراوي، وعملوها غيره. بس هيده ما بيكفي حتى يبرر هالوضع القسري الفظيع يلي فرض اميل لحد وجرّ علينا الولايات، وكنا معك بالحلقات...

م.غ: لما نصحتة.

ش.م: عم تبه قبل بـ 6 أشهر.

م.غ: صحيح.

ش.م: انو اذا فرضوا علينا تمديد الرئيس لحد يصير في كارثة للبلد. مش حرام الرئيس الحريري ضيعناه هيك، والأصدقاء سمير وجورج حاوي وغازي بو كروم، وكلها هيدي

سببها التمديد القسري للرئيس . *Bon*، هل حق آلياً كيف تنتقل؟ أنا مع البعض، مع البطريك الماروني، في آلية دستورية سهلة كثير.

م.غ: شو هي؟

ش.م: اليوم الإنتفاء القانوني لإميل لحود ثابت دولياً وداخلياً. خلي يجتمع المجلس ويختب رئيس. أنا لما أقدم على ترشيحي، أود أن يترشح غيري، وأن ندخل في الحلبة بغض النظر عما يقوله الرئيس لحود، لأنه غير قادر على منع المجلس النيابي من الاجتماع وانتخاب خلف له بآلية تنافسية واضحة نبدأ بها اليوم إنشاء الله على هذه الحلقة.

م.غ: بدي، لأنه بدي اختم معك دكتور ملاط، بدي 3 عناوين تطل فيهن أنت للبنانيين تطل على أساسهم أنا مرشح لرئاسة الجمهورية، 3 عناوين.

ش.م: 3 عناوين. أنا إنشاء الله من هلق ليومين، طرح مفصل أكثر للبرنامج.

موضوع ثاني، طرح للآلية التنافسية بتفصيل أكثر، كيف ممكن الواحد يخوض معركة ويكون فيها شفافية، ما دور المال، كيف يمكن كبح دور المال.

وثالثاً، وهو الأهم، سأطرح في الأيام المقبلة ما هو تصوّر للحكومة الجديدة. معقول نعمل اليوم رئاسة جمهورية وما نقول شو هي الحكومة؟ الأفضل يلي حابين انو تشارك فيها الدولة في إعادة بناء مستقبلها.

م.غ: معالي الوزير سماحة.

م.س: قبل ما يروح، يعني عندي تعليقات بس عندي سؤال يعني الآلية يلي...

ش.م: تفضل.

م.س: مطروحة والحكومة دكتور ملاط، منافية لنصّ الدستور ومضمون وثيقة الوفاق الوطني بلبنان، لأنه رئيس الجمهورية ممكن يكون عنده برنامج يتقدم في للناس.

ش.م: طبعاً.

م.س: وممكن ينتخب ولكن...

ش.م: طبعاً.

م.س: برنامجها لا يلزم الحكومات ولا يلزم مجلس النواب...

ش.م: مطبوط.

م.س: مجلس النواب سلطة...

ش.م: ما هيدا يللي كنت عم قوله

م.س: مستقلة للتشريع...

ش.م: مطبوط

م.س: والحكومة تجتمع معه وبدونه، والحكومة هي السلطة الإجرائية، هي اللي بتحطّ برنامجها بتوافق ما بين أعضائها، وبالتالي نحننا منّا بنظام رئاسي، يعني ممكن يطلّ الرئيس أو المرشّح للرئاسة بشو أفكاره، شو رؤيته ولكن هذا لا يلزم أحد إذا عنده برنامج وانتخب.

ش.م: طبعاً.

م.س: لا يلزم أحد بتبني برنامجي وحتى لا، ما يقدر يقول انا جايي على أساس هذا البرنامج، بدّي اشتغل عليه.

ش.م: ليه؟

م.س: هيدا من حيث...

ش.م: لا مطبوط، ما يلزم حداً، هيدي طبيعة الديمقراطية، هلق النائب لما بينزل عن الانتخابات بقدم برنامج، بس ما في شي قانونياً يلزمه إنه يطبق برنامجي.

م.س: صحيح، صحيح.

ش.م: أصلاً، يبجي برنامج، بعدين في تفاعلات سياسية، في أولويات بتتغير، هاي طبيعي. بس شو بيمنع أنو يقدم برنامج، الحضارة أن يتقدم ببرنامج، حاج بقي نحكي...

م.س: لا، لا، ما عم قول ما يتقدم...

م.س: على أمور عامة...

م.س: أنا ما عم قول ما يتقدم ببرنامج...

ش.م: طيب

م.س: انا ما عم بقول بس...

ش.م: ما فيكن، طبعاً ما فيكن...

م.س: انا عم بحدد شي، لأنو انت بالجزء الثالث قلت، ما هو تصوّري للحكومة الجديدة.

ش.م: إيه

م.س: يمكن يكون عندك تصوّر للحكومة الجديدة...

ش.م: طبعاً أكيد

م.س: والواقع في المجلس النيابي يفرز حكومة من نوع آخر تماماً.

م.غ: طيب أستاذ...

ش.م: أكيد.

م.غ: أستاذ ميشال شو تصوّراتك؟ يعني بضوء كلام الأستاذ شبلي ملاط، وهيدا كلام جريء جداً ومن هنيئه عليه، أول شي مقارنة الموضوع، فتح الموضوع، فتح النقاش حول هذه المسألة، طرح الآلية.

م.س: أيه، ليك أنا...

م.غ: ويمكن البعض يفسّروا انطلاقة شبلي الملاط بترشحه ولكن فتح الباب... أول شي: ما هي حتمية هذا الموضوع؟ ما هو دور بكركي؟ من هي الأغلبية التي ستختار إذا مش ميشال عون رئيس جمهورية؟ هل حداً غيره؟ هل نحنا إذا بدو يفلّ جنرال ممكن يجي جنرال؟ هل جنرال يقطع الطريق على الجنرال؟ كل ما يثار حول موضوع رئاسة الجمهورية، كيف تقرأه ميشال سماحة؟

م.س: أولاً من حيث المبدأ، انا محكوم.

م.غ: بشو؟

م.س: بالدستور، بالوفاق الوطني.

م.غ: عظيم. يلي قاله مجلس المطارنة الموارنة مبارحة.

م.س: ومحكوم بالتنين، مش بوحدي ممن.

م.غ: انت كيف قرئت تقرير مجلس المطارنة، فتح الملف أو إقفاله.

م.س: عم بقولوا للي بدو يفوت على هذا الملف، بفوت من هذا الباب.

م.غ: للي حكي عنه شبلي الملاط؟

م.س: عم بيجتهد بطريقة تنفيذ الملف دكتور شبلي...

م.غ: إيه

م.س: ولكن، ولكن، موقف مجلس المطارنة مبارح كان موقف العودة الى الأصول، أي العودة الى النصّ الدستوري. في كلّ هذا النقاش من جهة، ومن جهة ثانية الوفاق لنخرج من التشرذم والتشققات.

م.غ: يعني روحية الدستور هيّ الوفاق؟

م.س: الوفاق.

م.غ: ولكن هل في آلية؟

م.س: ونص الدستور.

م.غ: هل في آلية؟ ولكن هل في آلية في الدستور؟ حكي شبلي الملاط عن شغلة.

م.س: ما في آلية، ما في آلية.

م.غ: الأ الخيانة العظيمة.

م.س: ما في آلية، ما في آلية، في آليات معيّنة بالدستور بدك ترجعلها وتحترمها، هاي وحدة.

تنين، ليك، انا من الناس يللي وقفوا سنة 95 ضد التمديد...

م.غ: صحيح إيه.

م.س: بالرغم انو قبل بكمّ يوم بحلقة معك انت تحدّثتني شو رح يكون موقعي، وقلت

لا.

م.غ: صحيح.

م.س: بس أنا بدّي اتوقف عند محطّتين.

م.غ: نعم

م.س: ليش بال 95 ما انعملت مظاهرة دولية لعدم احترام الدستور والمواقفة على التمديد للرئيس الهراوي؟ مش لأنه في توافق داخلي على ذلك.

م.غ: نعم.

م.س: لأنه كنا بعزّ عملية السلام وبعد لم يغتل راين، الذي اغتيل، التمديد حصل بتشرين الأول، راين يا بأخر تشرين الثاني يا بمطلع كانون الأول، وبدأ تراجع عمليّة السلام.

م.غ: نعم.

م.س: كان مطلوب الاستقرار، كان مطلوب Keep cycling بالمفاوضات بال Process، انعمل هذا التمديد بسنة ال 2004، تغيّر الجوّ الدولي تماماً وصارت الأولوية هي أولويات إسرائيل وما في مفاوضات، في حصارات، في، في، وحتى بعد تحرير الجنوب اللبناني من قبل حزب الله وحسن إدارة الدولة وحزب الله لما بعد، لفترة ما بعد التحرير في الجنوب، صار حزب الله هو المطلوب، ومطلوب الامتداد السوري و، و، وكل هذه الأمور.

م.غ: نعم.

م.س: أسبابهم غير أسبابنا، بتقلّي ولا أنا بقول في رجال بلبنان وأنا ضدّ تعديلات الدستور. أنا بقول في رجال بلبنان وهؤلاء الرجال بلبنان قادر يفرز من بين الموارنة منهم ما دمنا في هذا النظام، ماروني يكون رئيس جامع للجمهورية، لأنه حسب الدستور رئيس الجمهورية هو حكيم الجمهورية، هو حكيم الجمهورية مش طرف في الجمهورية هوي مش...

م.غ: هل لا يزال الرئيس لحد هيك ليوم؟

م.س: من الصعب اعطائه هذا الوصف.

م.غ: طيب. شبلي الملاط بعد في لحظات معك قبل ما ينقطع الارسال مع نيويورك، واختم الحلقة مع الاستاذ ميشال ساحة. عندك شي كلام بعد تقوله بموضوع رئاسة الجمهورية قبل ما نختم على أمل لقاء آخر معك في بيروت مطوّل؟

ش.م: موضوع جدّي ترشيحي للرئاسة وموضوع جدّي استشرافي من صفحات النهار، من مبارح أصلاً بدأت الاتصالات بشكل مؤثّر حقيقة من طوكيو الى نيويورك بالنسبة لهذا

الموضوع، فتح باب آمال للبنانيين واللبنانيات. وهيدا حديث، صار حديث حملة انتخابية. أنا بشكرك أستاذ مرسل غانم وهيدي مش صدفة انه إنت استقبلتنا للإطالة على اللبنانيين بمستقبل، نحنا بخدمتهم فيه، للبنان أفضل.

م.غ: شكراً للإلك.

م.س: دكتور شبلي، دكتور شبلي، أنا اولاً بدي حبي جراتك وبدي حبي جراتك بالشيء بالشيئين: بإقدامك على هذه الخطوة، وجراتك بالآراء الخارجة عن الواقع ويخلي أنا بسميها طوباوية في مقاربة الأمور، وبدي حبيك على تكثيف عقلك وفكرك في ما صدر في جريدة النهار بتوقيعك مبارح حول هذا الموضوع وهذا الترشيح. بحبيك عليه، وأفتخر أن يكون في وطني ناس من هذا النوع.

م.غ: شكراً للإلك شبلي ملاط، شكراً لمداخلتك معنا أهلاً وسهلاً فيك، على أمل لقاء مطول في بيروت تعرض من خلاله برنامجك الرئاسي. كنت معنا مباشرة من نيويورك، ميشال سماحة آخر لحظات معك.

إنطلاقاً من المعطيات، على شو داخلين اللبنانيين بالمرحلة المقبلة؟ على فتح ملف رئاسة الجمهورية؟ على حوار بالنسبة لموضوع الـ1559؟ أم على Statu quo بالوضع الحالية؟

م.س: لمن حكي دكتور شبلي من شوي عن العميد ريمون إده، رنّ بذهني الحديث عن القامات.

م.غ: صحيح.

م.س: بعد غياب الرئيس الحريري، قلت القامات. في قامة حزب الله، في قامة عند وليد جنبلاط، بدنا أو ما بدنا، بدنا نعترف بالوقائع، في قامة البطريرك الماروني، في عائدين إلى الحياة السياسية ويحييهم، دكتور سمير جعجع الذي حرم هو وحرم لبنان، وأرجو أن يكون هذا الحرمان يلي هو حرمان حقيقي، ولكن نشكر الله على قيد الحياة وقادر أن يكون قد استفاد إيجابياً من هذا الحرمان القاسي ليفوت على الحياة السياسية عن جديد بالكلام بوقائع الكلام يلي عم بيقوله حول الانفتاح والربط مع الآخرين. وفي العماد ميشال عون...

م.غ: نعم.

م.س: الذي يعني أثبت قدرة تمثيلية في الانتخابات النيابية واثبت قدرة ثقة من الذين

صوّتوا ويتمتعّ بالنزاهة يلبي فيها تكون نزاهة مسائلة عن الحاضر والماضي في كلّ الميادين، دون أن تكون هذه المسألة مسائلة مسيئة، إنما مسائلة لإخراج الشياطين، ولو لنعرف شو صار فينا بالـ15 وبالـ30 سنة الماضية، لأن نحن ما عملنا القراءة...

م.غ: صحيح.

م.س: الذاتية الضرورية. ما دام ما عملنا القراءة الذاتية، شو مرّ علينا؟ وليش وصلنا لهون؟ وين أخطائنا؟ لأنّ ما في حداً ما أخطأ...

م.غ: صحيح.

م.س: ونعترف بأخطائنا لبعضنا لما نرّجّعها، مش لنبني متاريس عن جديد بين بعضنا، إنما لنحمي بلدنا. برأيي نحنا رايحين، بس اسمع وشوف، نحنا رايحين، مستكملين الذهاب الى الفوضى.

م.غ: فوضى في الداخل أيضاً؟

م.س: فوضى في الداخل، فوضى سياسية في الداخل. وقد نكون ذاهبين الى فوضى في المنطقة. وبقول أن الموضوع، أن المنطقة لا بدّ يضلّ يؤثر علينا، وما ندّعي، نحنا في هذا الموضوع أدوات، مش أصحاب قرار. موضوع اسرائيل ومصلحة اسرائيل بالـ50 سنة يّلي جايي ومشاكل اسرائيل وما ستصدّره من مشاكل. نحن، سوريا، العراق، الله يحمي الاردن، الله يحمي الخليج، والسعودية، والمفتاح الكبير واللغم الكبير في هذه المنطقة سيكون إيران.

م.غ: صحيح.

م.س: بالتالي انا ما عندي، أنا ما شايف صورة بهيّة، وأنا بقول الاستقلال يؤخذ بالممارسة والسيادة. تؤخذ بالممارسة اليوم، مع احترامي للجميع، هذا الاحتضان الكبير، والانتقال من حضن لخصن من اللبنانيين، لا بعد ما انتقلنا للسيادة والاستقلال، أنا سيّد ومستقلّ إذا كنت أنا بتصرّف.

م.غ: بشكل جيّد.

م.س: بالأول سيّد ومستقل. ولأتصرّف بشكل سيّد ومستقل، بدي كون شفاف في كل المواضيع، ما بدي يكون عندي عيوب في حياتي السياسيّة والشخصيّة، الماليّة والعامة لأقدر

إذا سفير عنده شي بده يقلي اياه، ما كون عاوزه لشي، قلّه هاي بتصير لمصلحة وطني وهاي ما بتصير لمصلحة وطني.

م.غ: الى ذلك بعد، كم سنة ضوئية؟

م.س: لا، إذا كان الى ذلك، شو عم منقول للشباب، الشباب يلي تناقشوا عندك بهذه الحدّة الأسبوع الماضي، ويللي إنت واعد بأنن يكملوا ولازم يكملوا.

م.غ: صحيح.

م.س: طيب يعني شو عم نقدّم لن، أي طاقم سياسي عم نقدّم لن، أي مرشّحين ونوعية المرشّحين، ونوعية المرشّحين لرئاسة الجمهوريّة أو للمجلس النيابي أو للمحكومات عم نقدّم لن. يعني أنا برأبي حامل صليب كبير فؤاد السنيورة بهذه الفترة، ما نحمل البلد أكثر وما نحملو أكثر.

م.غ: صحيح، على كل حال، تحيّة للرئيس السنيورة.

م.س: قبل ما أخلص، بدّي قول، بدّي هنيّ المسلمين في هذا العيد الذي هو عيد فطر مشوب بدماء الشهداء في مقدمتهم خسارتنا الكبيرة بالشهيد الرئيس رفيق الحريري.

م.غ: يلي كان عيد ميلاده وعيد ميلادك سوا.

م.س: يلي عيد ميلاده معي، معي، عيد جميع القديسين. الله في هذه الأعياد، نحن لمن منروح لأنو تاني يوم بيكون عنّا تذكّار الموتى بعد جميع القديسين لبسمة جراحنا في هذا العيد، لبسمة جراحهن في هذا العيد، بدّي أتوجه من عندك لمي، ميّ العزيزة الحبيبة، كأن حامله صليب ورح تحمل صليب كبير بجسمها، بالأمها، بالأم وأمال عائلتها، ويعني أنا مش مستعجل ترجع، بهمنيّ ترجع بس بهمنيّ ترجع سليمة، بهمنيّ ترجع بصحة جيّدة.

م.غ: على كل حال هيّ بتقول Je reviens، متأمل إنها ترجع.

م.س: وبالآخر، من هذه الشاشة بدّي قول، الله يحميك، أهلاً وسهلاً فيك للدكتور سمير جعجع.

م.غ: طبعاً، كأن نحنا منضمّ صوتنا لالك بهذا الدعاء بنهاية هذه الحلقة. شكراً إلك استاذ ميشال سماحة على هذه الإطلالة الليلة، يعني نحنا بدنا نعتذر ولكن يمكن ما قدرنا نعمل

إعلان قبل بوقت نظراً يمكن لدواعي فرص الموظفين بالـ L.B.C بالنسبة للـ Promotion ما قدرنا حضرنا قبل بوقت لأنها...

م.س: لأنها تقرر مبارح عشية.

م.غ: صحيح، بقى في أي حال، نحننا منشكر معالي الاستاذ ميشال سماحة. بدّي إشكر شبلي الملاط. بدّي قول فطر سعيد لجميع اللبنانيين في لبنان والعالم أيضاً، لجميع مشاهدنا. بدّي اشكر من جديد مالك مكتبي ورننا نعمة يللي ترجمتلنا حديث السيد جهري. حكّي قبل شوي الأستاذ ميشال سماحة عن موضوع الشباب، مثل ما قلت كل الي إتصلوا زملاء، كتّاب، حللوا وكتبوا عن حلقة كلام الشباب الخميس الماضي. أيضاً زملائنا من الـ C.N.N. أيضاً الأستاذ حكمت أبو زيد، بسام الشيخ، جهاد باسيل، زهير هواري، سحر مندور، شارل نصرالله. شكراً على كل الي كتبه من نقد بناء حلقة الشباب. أشير الى ان إجتماعات تحضيرية يبدأها البروفسور أو بدأها البروفسور باسكال موانان مع خلية عمل يللي تكوّنت لهذه الغاية من الشباب بحلقة الأسبوع الماضي سنطلعكم على تفاصيلها بحينه.

أيضاً بدّي إشكر بنهاية هالحلقة لجنة الإدارة والعمل، النائب بهيج طّبارة، النائب وليد عيدو، على الشّي يللي عملوه بالنسبة للتعديلات في أصول المحاكمات الجزائية طبقاً وإستتباعاً لما وعدا به في كلام سجين إنطلاقاً من قضية يوسف شعبان.

شكراً لكل المشاهدين الي تابعوني بهالليلة، شكر لكل الفريق التقني. تصبحوا على خير.

70. الرئاسة اللبنانية عند المفترق: خيارنا الحضاري⁽¹⁰⁷⁾

جاء الجزء الصداق في تقرير ميليس عن مهاتفة أجزاها مع رئيس الجمهورية أحد المشبوهين دقائق قبل مقتل رفيق الحريري ليضيف أسئلة مقلقة عن تورط اميل لحود الجنائي بعدما اتضحت مسؤوليته السياسية في التردّي الأمني المتواصل منذ تمديده القصري لولايته بضغط شديد من القيادة السورية. وبات واضحاً مسلسل التمديد من نقد خارق للسيادة اللبنانية، ولبدأ تداول السلطة الذي يتميز به لبنان في المنطقة العربية وللشريعة الدولية في بندين أساسيين من القرار 1559 لجهة سلامة الإنتخابات الرئاسية من شوائب أبرزها رسمياً في ما بعد تقرير فيتزجرالد وثبتها بتفصيل مخرج تقرير ميليس. وفي هذا الخرق ما ينتظر أن يعيد شجبه تقرير تيري رود لارسن هذا الأسبوع، وكان قد سبق أن رفع موضوعه الى الأمين العام للأمم المتحدة في تشرين الماضي، فاعتنقه كوفي أنان بشجبه «تمديد الولاية الرئاسية بخلاف المنطق الدستوري» كما جاء آنذاك إشارةً جليةً في أول تقرير عن قرار 1559.

وفي حثيث المرحلة البالغة الدقة، لا يمكن فصل آلية تغيير الرئيس عن شخص الرئيس الخلف، فلا بد من رسم الطريق الأفضل لجعل العملية ترقى الى المفصل التاريخي الذي وصلت اليه الديمقراطية اللبنانية. فإما رئيس توافقي يشترك في الإلتفاف حوله جل اللبنانيين، وإما عملية تنافسية بحسب ضوابط غير التي عهدناها في ظل السيطرة السورية، بما يسمح للبنانيين في جوٍ من الحرية أن يساعدوا على تقديم طالب رئاسة على آخر في الحلبة البرلمانية بعدما تتحمل

(107) مقال نشر في جريدة النهار في 2005/11/2 أعلن فيه شبلي ملاط ترشيحه لرئاسة الجمهورية. هنا النص الأصلي.

وسائل الإعلام دورها الرائد في عرض المرشحين الى الملأ في سجال مفتوح وحضاري. ولأن الرئيس التوافقي في الحالة الراهنة مستحيل لما يمثل الطاقم الماروني من تجاذبات عميقة في غياب شخصية تاريخية يمثلها وحده، لو كان تاريخ لبنان أرحم، العميد ريمون اده، - هذا إذا اقتصر الحديث على رئاسة مارونية، والأمر غير محسوم في الدستور، ولأن الرئيس التوافقي غير موجود مارونياً.

هنا لحظة فريدة، هي لحظة ثورية نادرة متاحة للبنانيين لكسر الجمود الطائفي الذي يعطل الإنفتاح الديمقراطي المنشود في المدد الشعبي الواسع طلباً للتغيير، وهي لحظة تطلق الأذهان من عقالها في اتجاه حضارات ديمقراطيات أرقى. وكان قد سبق أن شجعنا بعض الشخصيات المسيحية غير المارونية على خوض المعركة الرئاسية سنة 1998 لتحرير النظام من جمود لا يضعه الدستور. ولأن بلادنا على المشرق نعيد إداءنا بدلونا بشكل أكثر تحديداً، وعندنا أن رئيساً توافقياً وطنياً ممكن اليوم فقط في شخص الأستاذ غسان تويني، وهو السياسي الوحيد في لبنان كما في العالم العربي يجدر إضفاء صفات رجل الدولة عليه، وسمات رجل الدولة أن المنصب بحاجة اليه، وهو لا يحتاج الى المنصب.

ولئن صار البحث جدياً عن رئيس توافقي في جو الثورة الديمقراطية المترفعة عن العنف، والتي لا نزال نعيشها أثراً تاريخياً لتداعيات مقتل الرئيس الحريري ورفاقه، ومصراع المسلمين وتشويههم من غازي بو كروم الى مي شدياق، كان لا بد من تسطير الإمكانيات التوافقية محطة فريدة لنقله نوعية في مجتمعنا الطامح الى توسيع مبدأ المساواة فالمواطنة ورسم مستقبل لبناني من نوع آخر.

أما الطريق البديل، وهو لرئاسة مارونية تنافسية، بدأ طرحه في مقالة شجاعة للصديق جهاد الزين أيّدت منحاه في تعقيب عليها وفي برنامج كلام الناس شهراً قبل موعد التداول الدستوري، لكن المعارضة للتمديد بقيت مرتبطة بكواليس السياسة حتى ذلك اللقاء المشؤوم في 26 آب 2004 بين الرئيسين الحريري والأسد، وهو الآن نصب المساءلة الدولية. وخلافاً لما عهدناه في العقود الثلاثة الماضية، لا بد اليوم من التقدم بطرح جديد يجعل المنافسة على الرئاسة بحجم التطلع التاريخي الى رئيس يأتي الى الحكم مرفوع الجبين، يتكلم على حملة وطنية وليس على الإتصالات القائمة في السفارات وفي العواصم الأجنبية، من طهران الى واشنطن.

وإذا شئنا تحطى الأزمة الراهنة، وبعضها ناتج من تضافر الطاقات العديدة في الوسط

الماروني بشخصيات لها تاريخها قدراً وقيمةً، يجدر بكل من يرغب المسؤولية الكبيرة أن يطرحها علناً وأن يدافع عن معناها له، وعن كيفية إستيضاحه ضماها، وعن كفاءته لاستلامها، وعن تميز مشروعاته عن غيره في حقل السيرة والأفكار والبرامج التي يتقدم بها أمام أهل البلد رغبة بتحمل وزرها.

وطالما أن اللحظة مفصلية، فلا بأس من تقدمنا أيضاً هذه الحلقة الحضارية، والإطلاقات على الإنسان اللبناني بمشروع متماسك حيال الرئاسة، وسيرة مؤهلة له.

أما السيرة، فهي تلك المرتبطة بمواقف قانونية ورسمية نخالها متقدمة على سائر المرشحين، في الحقل اللبناني الصرف كما في المواقف العربية والدولية، نذكر في أولها المقاومة السلمية المتواصلة تحت راية واسعة أول من مثلها سنة 1996 زميلنا الكبير سليم عبو، وقد أتت هذه المواقف بعض ثمارها في ساحة الحرية كما في بكركي والمختارة؛ وفي الحقل العربي والدولي في بحث حثيث عن معاقبة المجرمين الكبار في منطقتنا، من أرييل شارون الى صدام حسين الى معمر القذافي الى قتلة رفيق الحريري، كما المعركة الديمقراطية المفتوحة من إسلام آباد الى الرباط، والتي قمنا بتوجيهها قدر استطاعتنا في اجتماعات عربية متواصلة كما في البرلمان الغربية وفي مجلس الأمن.

وأما مشروعنا الرئاسي، فاستبقناه في كتاب عن «الرئاسة بين الأمس والغد» في صيف 1998، في محاولة آنذاك لفتح المعركة الرئاسية على النقاش العام، ولا بأس من تطويره على ضوء مستجدات التاريخ اللبناني مذكاً، وهذا التزامنا في الأسابيع المقبلة بحسب المستطاع، رغم ما كنا اخترناه لتخفيف الأخطار المداهمة لكل شريف في الوطن بقبول مركز لتطوير أبحاثنا القانونية في كلية الحقوق في جامعة يال Yale هذه السنة.

هذا طرحي عند المفترق التاريخي الذي يمر به لبنان: إما موقف توافقي حول غسان تويني رئيساً للبنان إذا شاء، وإما موقف تنافسي يبدأ بدخولنا الحلقة الرئاسية بما هي موقع مشرف للبنانيين جميعاً، وإن قست المنظومة السياسية اللبنانية بحصرها بمواطني لبنان الموارنة.

ملاحق
Annexes

أول مرشح ديمقراطي للرئاسة اللبنانية

البيان الرئاسي

أنا، شبلي ملاط، عزمًا وعهداً على رئاسة تشمل جميع اللبنانيين، رئاسة ترفعنا الى مستوى أعلى من الديمقراطية، وتعيد البلاد الى موقعها التاريخي بطليعة الدول على الصعيد الإقليمي، بل على الصعيد الدولي، رئاسة تشرك الناس في حملة انتخابية متصاعدة، في مسار منفتح وتنافسي، بحيث ينجح المرشح الأفضل بالإستناد الى برنامج معلن وإنجازات شاهدة وقوة إقناع، رئاسة تقدم للشعب اللبناني عهداً فعالاً - منفتحاً - شاملاً - مبدعاً - علمياً - مترفعاً عن كل شهوة وفساد، رئاسة تأخذ الأفضل من تقاليدنا الدينية وتعدد أطيافنا ضمن المساواة في المواطنة، وتقلص من الضغائن الطائفية وتدرأ زلاتها، رئاسة مبنية على صدقية راسخة في لبنان، في المنطقة العربية، وفي العالم، رئاسة تمكن لبنان - القوي بالحركة اللاعنفية الممتدة على كامل أراضيه، البالغة أوجها في 14 آذار 2005 والمتجددة في 14 شباط 2006 - من المطالبة بموقعه بين الدول كمجتمع مزدهر ومسالم ومتنوع، يكون رائداً اقتصادياً، وقدوةً في السياسة، وعلامة ثقافية سرمدية من بين الأمم.

سيرة ذاتية مختصرة

شبلي ملاط، أستاذ كرسي جان موني لدى كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف، أستاذ زائر في كلية «يال للحقوق» في الولايات المتحدة، وصاحب مكتب ملاط للمحاماة في بيروت. شارك بفعالية في ثورة الأرز، على مستوى الحضور الشعبي في الشارع وعلى المستوى القيادي،

هو مناصر فاعل لحق التصويت للبنانيين المقيمين في الخارج. تصدى للتعديل «الإستثنائي» للدستور الذي تم بموجبه، في المرة الأولى، تعيين اميل لحود رئيساً للجمهورية سنة 1998، وفي المرة الثانية، تمديد ولايته سنة 2004. بصفته مدافعاً عن حقوق الإنسان، نسق شبلي ملاط وساهم في إنشاء منظمات للمحاسبة الديمقراطية والقضائية عن الجرائم الجماعية في العراق، كما في الدعوى القضائية ضد معمر القذافي لخطفه الإمام موسى الصدر ورفيقه في ليبيا. وريح الدعوى القضائية التي رفعها سنة 2001 أهل الضحايا في مجازر صبرا وشاتيلا أمام محكمة التمييز البلجيكية، قبل تعطيل ملاحقة أرييل شارون بموجب قانون صدر مع مفعول رجعي.

عمل ملاط كمدبر مركز الفقه الإسلامي وقوانين الشرق الأوسط في جامعة لندن. وهو ناشر لأكثر من عشرين كتاباً، عضو فاعل في عدد من مجالس إدارة دولية تعنى بحقوق الإنسان وبالمجتمعات العربية والإسلامية. هو أول مرشح ديمقراطي للرئاسة في لبنان من خلال قيامه بحملة مفتوحة وشفافة وديمقراطية غير مسبوقة في تاريخ الرئاسة اللبنانية.

برنامج لبنان الديمقراطي

الاصلاح المؤسسي: حكم القانون

- مكافحة الفساد عبر ترسيخ حكم القانون ويبدأ ذلك بتقديم المثل الرائد للامثال الى حكم القانون من قبل الاشخاص في موقع القرار والمسؤولية، وأولها رئاسة الجمهورية.
- تعزيز القضاء المستقل بترفع رئيس الجمهورية والحكومة عن أي تدخل في عمله. لا مخبرات هاتفية بعد اليوم من قبل السياسيين للقضاة.

الاصلاح الدستوري: «الاقتراع العام المباشر»

- الاعتراف بدور المرأة الأساسي في المجتمع وضمان تمثيلها تمثيلاً متقدماً في صناعة القرار السياسي.
- الإرتفاع بنظامنا الى درجة أعلى من النضج الديمقراطي: ينتخب الشعب مباشرة رؤساءه في السلطة التنفيذية وفقاً لآلية تتلاءم مع الوضع اللبناني.
- تعزيز فصل السلطات وإصلاح العملية الانتخابية على كافة المستويات الحكومية.
- مواجهة مشكلة التركيبة الطائفية الشائكة للبلاد. استعمال منطقتها في فصل السلطات عبر منع القرارات المتفردة، وفي نفس الوقت توسيع المساحة العامة غير الطائفية للمواطنين.

الاقتصاد: إجراءات متوازنة وجريئة

- فتح الحوار على طاقات اللبنانيين واللبنانيات البشرية، وعكس عملية هجرة الأدمغة،

ورفع مستوى مشاركة المغتربين في الاقتصاد وفي صناعة القرار.

• اعتماد دولة مساحة تدخلها في شأن المواطنين مقلّصة واعتماد إدارة مرنة وفاعلة، وترشيد اقتصاد الدولة عن طريق مزاجية بين المشاركة والتخصيص لمواجهة العجز المتنامي.

• تطوير سياسة الجوار مع المجموعة الأوروبية وتبني المعايير الأربعة لنموذج اليورو: منع التضخم، ترتيب موازنات بعجز ملائم، استقرار سعر صرف العملة، معدلات فائدة متّزنة لتشجيع الاستثمارات الطويلة الأمد.

• تهيئة لبنان مركزاً متقدماً للشرق الأوسط بالتركيز على التكنولوجيا العالية، والقيمة المضافة للاقتصادات النفطية، والخدمات المتقدمة لاسيما المصرفية والتعليمية.

البيئة: أداة للنمو الاقتصادي

• فرض سياسة بيئية تتناسب مع النمو الاقتصادي واستدامة الموارد الطبيعية: نموذج «قيمة حضارية» يزاوج بين الاقتصاد وحماية البيئة.

• أولوية للتخطيط المدني وإعادة النظر في إدارة المنطقة الساحلية لعكس التدهور في نوعية الحياة اليومية ولتحسين الإنجازات البيئية والصحية والسياحية.

• تبني ومباشرة عملية «إعادة التشجير» على نطاق واسع تدرج كجزء من مسؤولية جماعية واجتماعية.

ريادة ثقافية إقليمية ونشر اللاعنّف على المستوى الدولي

• تعزيز ثقافة متعددة الأوجه في العالم العربي واستثمار الجوانب المميزة في الثقافة اللبنانية الناطقة باللغات الثلاث، العربية والانكليزية والفرنسية.

• إنهاء منطق العنف في الصراع العربي-الاسرائيلي، وحل المشكلة الفلسطينية في لبنان من خلال مخطط محلي - دولي شامل يعتمد على المبادئ القانونية الراسخة وعلى المعايير الإنسانية المتقدمة.

• نشر رسالة اللاعنّف إرثاً دائماً من وحي سيرة رفيق الحريري، وتثبيت المحاسبة القضائية الدولية المرتبطة بتضحيتيه وتضحية المواطنين الأبرياء الذين قضوا من أجلنا في لبنان منذ تشرين 2004.

Lebanon's First democratic presidential candidate

Presidential Statement

I, Chibli Mallat, want to be president for all Lebanese. My presidency is one that would bring the Lebanese together, onto a higher stage of democracy, and return the country to its historic position in the forefront of nations, not only regionally but internationally.

I propose that this campaign, through a competitive and open process, brings people to the debate so that the best candidate wins on account of a declared program, achievements, and power of persuasion.

I can offer to the Lebanese people a presidency that is efficient - open - inclusive - creative - learned - and incorruptible. A presidency that takes the best from our religious traditions and diversity for equal citizenships, and weakens the worst sectarian atavisms and hatreds.

A presidency to be founded on unimpeachable credentials in Lebanon, the Arab region, and the world. A presidency that will allow Lebanon, strong with a non-violent movement across the board that culminated on 14 March 2005, and was renewed on 14 February 2006, to claim its place among nations as a prosperous, peaceful and varied society which leads economically, sets the example politically, and makes an eternal mark culturally.

Short biography

Chibli Mallat is EU Jean Monnet Professor of Law at Saint Joseph's

University in Lebanon, Senior Fellow at Yale law school in the US, and Principal at Mallat Law Offices in Beirut. He was an active member in the cedar Revolution, both in street participation and at the leadership level, and an active supporter of voting rights for Lebanese abroad in 2005. He spearheaded the constitutional opposition to the 'exceptional' appointment and extension of Lahoud mandate in 1998 and 2004. As a human rights advocate, Chibli Mallat co-founded and coordinated organizations for democracy and judicial accountability in mass crimes in Iraq, and conducted judicial action leading to indictment of Muammar Qaddafi for the disappearance of Imam Musa Sadr in Libya. He won his case in Belgian courts against Ariel Sharon in 2001, before it was stopped by retroactive legislation.

Chibli Mallat served as the Director of the Centre of Islamic and Middle Eastern Law at the University of London. He is the author or editor of some twenty books and is active on a number of international boards for human rights. He is the first democratic candidate to the presidency of the Lebanon, developing since he announced his bid an unprecedented open, transparent campaign in close touch with the people.

Platform for a democratic Lebanon

Institutional reform: rule of law

- A determined fight against corruption by bolstering the rule of law. Corruption is first fought by good example set by the president and government members, acting equally with other citizens under the law.
 - Strengthen an impartial judiciary coupled with the president's personal detachment. No more phone calls from politicians to judges.

Constitutional reform: «suffrage universel»

- Recognize the essential role of women in society and ensure their adequate representation in political decision-making.
- Bring up our democratic system to the next degree of democratic maturation: people voting directly for the presidency of the executive branch.
- Enhance separation of powers and reform the electoral process at all levels of governments.
- Confront the more intractable problem of our country's confessional setup. Use its logic of separation-of-power in preventing authoritarian decisions made by one, unchecked ruler, but enlarges the public, non-sectarian space of citizens.

Economy: balanced and bold measures

- Open up the debate by the convergence of brainpower, reverse brain drain, and maximize economic and decision-making participation of Lebanese abroad.

- Work for a smaller government through a lean and effective bureaucracy and an intelligent disengagement of the state by a mixture of participation and gradual denationalization to face the deficit.
- Adopt the four criteria of the Euro - model: price stability, budgetary position for a checked deficit, stability of the currency, and long-term production-enhancing interest levels. Intensify work with the EU politics of proximity.
- Position Lebanon to become the 21st century center of the Middle East by focusing on high-technology, added-value to oil economies, advanced services, especially banking and education.

Environmental diligence: An instrument of economic growth

- Enforce an environmental policy that matches economic development and sustainability of resources; a win-win paradigm that «marries» economy and environmental protection.
- Prioritize effective urban planning and coastal zone re-management to reverse degradation and enhance environmental, health and tourism assets.
- Adopt and conduct large-scale «re-greening» as part of a collective societal responsibility.

Regional cultural leadership and international projection of non-violence

- Enhance multi-media cultural leadership in the Arab world. Capitalize on the extraordinary facets of Lebanese culture operating in Arabic, French and English.
- End the logic of force in the Arab-Israeli conflict; solve the Palestinian problem in Lebanon in a comprehensive domestic-international plan.
- Project the message of non-violence as the lasting legacy of Rafic Hariri, and establish the centrality of judicial accountability for him and dozens of other innocent victims since October 2004.

Le premier candidat démocratique à la Présidence de la République

Déclaration d'intention pour la Présidence

La présidence de la République que je propose aux Libanaises et aux Libanais, est celle du rassemblement de tous au cœur d'une démocratie avancée, avec une présidence qui rendra au pays sa position historique à l'avant-garde des nations, aux niveaux régional et international.

Je m'engage dans une campagne présidentielle ouverte et compétitive, attentive à la formation d'un débat public, débat qui permettra au meilleur candidat de vaincre selon un programme, un profil de compétences prouvées, un passé d'accomplissements reconnus, et son pouvoir de persuasion.

J'offre au peuple libanais la perspective d'une présidence efficace - ouverte - unificatrice - créative - éclairée - et incorruptible.

Une présidence qui puise le meilleur dans nos traditions et notre pluralisme, pour renforcer l'égalité dans la citoyenneté, et qui réduit nos haines et atavismes confessionnels jusqu'à les rendre inopérants.

Une présidence qui se fonde sur une renommée et une autorité établies au Liban, dans les pays arabes, et dans le monde.

Une présidence qui permettra au Liban, fort de l'immense mouvement non-violent qui a culminé le 14 mars 2005, et qui s'est renouvelé le 14 février 2006, de revendiquer au sein des nations sa place de société riche, pacifique et plurielle.

La présidence d'un Liban qui participe des Etats de pointe dans l'économie mondiale, trace l'exemple d'une politique démocratique avancée, et marque l'histoire d'une empreinte culturelle éternelle.

Biographie

Chibli Mallat est professeur de droit à l'Université Saint Joseph, titulaire de la Chaire Jean Monnet de l'Union Européenne, Senior Fellow à Yale Law School. Avocat praticien, il dirige l'Etude Mallat à Beyrouth.

Membre actif de la Révolution du Cèdre, dans la rue comme dans son orientation stratégique au niveau du leadership, il avait déjà été à la tête de l'opposition constitutionnelle à l'amendement 'exceptionnel' en faveur d'Emile Lahoud en 1998, et à la prorogation forcée de son mandat en 2004.

En sa qualité de défenseur des droits de l'homme, Chibli Mallat a été coordinateur et co-fondateur de nombre d'organisations en soutien à la démocratie, contre la peine de mort, et pour la responsabilisation criminelle d'auteurs de crimes contre l'humanité, notamment dans le cas de Saddam Hussein en Irak. Il est l'avocat de la famille de l'Imam Moussa Sadr, et a entrepris une action en justice concrétisée en 2004 dans un acte d'accusation du Procureur Général Libanais contre Mouammar Kadhafi et 17 complices dans l'enlèvement de l'Imam et de ses deux compagnons en Libye. Il a également gagné en février 2003 le procès intenté contre Ariel Sharon devant les tribunaux belges, suspendu depuis par législation rétroactive. Il œuvre depuis 2005 pour l'octroi du droit de vote aux libanais de l'étranger.

Chibli Mallat a occupé le poste de directeur du Centre of Islamic and Middle Eastern Law à l'Université de Londres, et il est l'auteur de plus de vingt ouvrages.

Mallat est le premier candidat à la présidence libanaise qui mène une campagne populaire, démocratique et transparente.

Programme d'un Liban démocratique

Réforme institutionnelle: l'Etat de droit

- Lutte concertée contre la corruption par la consolidation de l'Etat de droit, qui doit être menée en premier par les hauts responsables, appelés à donner le bon exemple en se soumettant, à l'instar de tous les citoyens, à la transparence et à la loi, la présidence en premier.

- Renforcement de l'indépendance de l'appareil judiciaire en assurant la neutralité du président de la République et du gouvernement, et en mettant un terme aux interventions personnelles des hommes politiques auprès des juges.

Réforme constitutionnelle: «suffrage universel »

- Reconnaissance du rôle fondamental des femmes dans la vie publique à travers une représentation expressive au niveau des fonctions politiques et une participation active à la prise de décision.

- Evolution du système politique dans le sens d'une plus grande maturation démocratique, par l'instauration de l'élection directe au suffrage universel par le peuple de la présidence de l'Exécutif suivant un modèle adapté aux exigences délicates du système libanais.

- Renforcement du principe de la séparation des pouvoirs et réforme du système électoral au niveau de l'ensemble des corps élus.

- Confrontation du problème épineux du confessionnalisme dans le pays, par le respect du principe de la séparation des pouvoirs pour proscrire les décisions prises arbitrairement, et l'élargissement

de l'espace public non-confessionnel citoyen.

Economie: Mesures équilibrées et entrepreneurantes

- Elargissement du champ économique en privilégiant l'apport de personnes qualifiées, en inversant le processus de la fuite des cerveaux et en maximisant la participation des libanais de l'étranger à la prise de décision.

- Principe de l'Etat-moins, administration flexible et efficace assurant un désengagement de l'Etat dans le quotidien du citoyen, combinaison équilibrée du public et du privé selon une formule de participation-dénationalisation pour réduire le déficit grave dans le pays.

- Adoption des quatre critères du modèle de l'Euro: stabilité des prix, positionnement budgétaire en vue du contrôle du déficit, stabilité monétaire, taux d'intérêts favorisant les conditions de production à long terme, ainsi que le développement intensifié de la politique de proximité proposée par l'UE.

- Promotion du Liban sur l'échelle du Moyen-Orient sur base de technologies de pointe, insertion de valeurs ajoutées dans l'économie pétrolière, renforcement des services de pointe, notamment la banque et l'enseignement.

L'Environnement: un outil de croissance économique

- Mise en place d'une politique environnementale adaptée au développement économique et aux ressources durables ; développement d'un paradigme qui marie croissance économique de qualité et protection de l'environnement.

- Priorité à la planification routière, au développement urbain et au réaménagement des zones côtières, avec pour objectif d'inverser le processus de dégradation de l'environnement, et de renforcer le secteur de la santé et de l'éco-tourisme.

- Adoption d'une politique de reforestation à large échelle entendue comme responsabilité privée et adaptation collective des talents adéquats.

Leadership culturel au plan régional et promotion internationale de la non-violence

- Renforcement du leadership culturel et médiatique dans le monde arabe. Mise à profit de la richesse culturelle d'un pays dont la population maîtrise la langue arabe, française et anglaise.
- Contribution active au renversement de la logique de violence dominante dans le conflit israélo-arabe, et plan d'action établi conjointement par les autorités locales et la communauté internationale pour atténuer et éventuellement résoudre le problème des réfugiés palestiniens au Liban.
- Promotion du message de la non-violence, legs principal du sacrifice de Rafic Hariri, et renforcement de la justice internationale pour sanctionner les coupables de son assassinat et des autres victimes innocentes de la violence depuis octobre 2004.

ԼԻԲԱՆԱՆԻ ԱՌԱՋԻՆ ԱՆԿԱԽ

ԺՈՂՈՎՐԴԱՎԱՐ ՆԱԽԱԳԱՀԱԿԱՆ ԹԵԿՆԱԾՈՒՆ

ՇԸՊԼԻ ՄԱԼԼԱԴ

ՆԱԽԱԳԱՀԱԿԱՆ ՅԱՅՏԱՐԱՐՈՒԹԻՒՆ:

- Ես, ՇԸՊԼԻ ՄԱԼԼԱԴ, կը փափաքիմ ըլլալ նախագահ բոլոր Լիբանանցիներուն: Նախագահ մը՝ որ միացնէ բոլոր Լիբանանցիները ու զանոնք առաջնորդէ դէպի ժողովրդավարութեան աւելի առողջ մակարդակի մը ու վերադարձնէ Լիբանանը իր պատմական առաջնակարգ դիրքին, ոչ միայն շրջանային այլ նաեւ միջազգային առումով:

- Կ'առաջարկեմ որ մրցակցութեան առողջ ոգիով տարուող այս ընտրապայքարը բանավէճի մը շուրջ համախմբէ թեկնածուները որմէ յաղթական դուրս գայ լաւագոյն թեկնածուն որ կ'ապաւինի իր յայտարարած ծրագրին, յաջողութիւններուն ու շահած վստահութեան:

- Լիբանանցիներուն կը վստահեցնեմ, թէ նախագահութեանս շրջանը պիտի ըլլայ գործօն, բացայայտ, ընդհանրական, ստեղծագործող ու գիտական, հեռու փտածութենէ: Նախագահական շրջան մը՝ որ պիտի օգտագործէ լաւագոյնը մեր կրօնական արանքութիւններէն ու այլազանութենէն, ընծայելու համար հաւասար քաղաքացիութիւն ու ջնջելու դաւանանքային յիւերն ու ատելութիւնը:

- Նախագահական շրջան մը՝ որ Լիբանանը հաստատէ անկեղծութեան ու հաւաստիացման ամուր հիմքերու վրայ Արաբական ու միջազգային գետնի վրայ:

- Նախագահական շրջան մը՝ որ առիթ կու տայ այն Լիբանանին որ 14 Մարտին խաղաղ ձեւերով փաստեց իր կեցուածքը արտայայտելու շարժումը՝ որ գտնէ իր դիրքը միջազգային ընտանիքին մէջ իբրեւ զարգացած, խաղաղ,

զանազան համայնքներ է կազմուած հաւաքականութեամբ, տնտեսութեամբ առողջ եւ օրինակելի իր քաղաքականութեամբ:

Հակիրճ Կենսագրական:

Շրպլի Մալլադ կը պատկանի Մարոնի համայնքին, իրաւաբանութեան դասախօս է Լիբանանի Սէն ժոզէֆ համալսարանէն ներս, այցելու դասախօս ԱՄՆ-ի Ել համալսարանի Իրաւաբանական բաժնին մէջ, գործադիր Տնօրէն Պէյրութի մէջ գտնուող Մալլադ Իրաւաբանական Գրասենեակներուն: Ան մասնակցած է «Մայրիներու» Յեղափոխութեան թէ շարքային եւ թէ դէկավար դիրքերու վրայ, ինչպէս նաեւ պաշտպանած է 2005 թուականին արտերկրի Լիբանանցիներուն քուէարկելու իրաւունքը: Նեցուկ կանգնած է ընդդիմութեան 1998-ին Լահուտի արտակարգ նախագահ նշանակումին ու անոր նախագահութեան երկարաձգման 2004-ին: Շրպլի Մալլադ՝ որպէս մարդկային իրաւունքներու պաշտպան, ուրիշներու կողքին հիմնած է ու համագործակցած Իրաքի մէջ գործուած զանգուածային ոճիրները հետապնդելու ժողովրդավարական ու արդարադատական հաշուետուութեան կազմակերպութիւններու հետ ու մասնակցած է Մուամմար Քատտաֆիի դատավարութեան Իմամ Մուսա Սատրի Լիպիոյ մէջ անհետացման ամբաստանութեամբ: Իսկ 2001-ին շահած է Արիէլ Շարոնի դէմ ներկայացուցած իր դատը Պելճիքայի մէջ, նախքան այս դատին չեզոքացումը հետեւ օրէնսդրութեան համաձայն:

Շրպլի Մալլադ ծառայած է Լոնտոնի մէջ իբր Տնօրէն Իսլամական ու Միջին Արեւելքի Իրաւաբանական Կեդրոնէն ներս: Եղած է հեղինակը կամ խմբագիրը մօտ քսան գիրքերու եւ գործօն անդամ մարդկային իրաւունքներու եւ Իսլամական շրջանակներու միջազգային յանձնախումբերու: Ան կը ներկայանայ որպէս առաջին ժողովրդավար թեկնածուն Լիբանանի նախագահութեան, սկսեալ այն օրէն երբ յայտարարեց իր թեկնածութիւնը որպէս աննախընթաց, թափանցիկ ու ժողովրդավար ընտրապայքարի ոճ:

Ժողովրդավար Լիբանանի Ծրագիր

- Հաստատություններու բարեկարգումի օրէնքներ:

- Գործադրել օրէնքը դիմադրելու համար փտածութեան: Դիմադրելու համար փտածութեան, բարձրաստիճան պաշտօնեաներ լաւագոյն օրինակը կրնան հանդիսանալ երբ հաւասար կերպով գործադրեն օրէնքը բոլոր քաղաքացիներուն նկատմամբ:

- Ամրապնդել անկախ արդարադատական հաստատութիւնը, այսինքն ոչ մէկ հեռաձայնային միջամտութիւն քաղաքական անձնաւորութիւններու կողմէ արդարադատական մարմիններու հետ:

- Սահմանադրական բարեկարգումներ «Ուղղակի Քուէարկութիւն»:

- Ընդունել կնոջ իւրայատուկ դերը Լիբանանեան կեանքի տարբեր ոլորտներուն մէջ անոնց ապահովելով լաւագոյն հնարաւորութիւնը քաղաքական որոշումներ առնելու ծիրէն ներս:

- Բարձրացնել մեր ժողովրդավարական դրութիւնը ժողովրդավարական հասունութեան յաջորդ փուլին՝ ժողովուրդը ուղղակիօրէն ընտրել երկրին վարչակարգը:

- Ամրապնդել իշխանութիւններու անջատումը եւ կառավարութեան բոլոր հատուածներու քուէարկումի գործողութեան բարեկարգումը:

- Դիմագրաւել մեր երկրին դաւանանքային փշոտ հարցերը: Օգտագործել իշխանութիւններու անջատման դրութիւնը կանխարգելու համար միակողմանի որոշումներու գոյացումը, եւ քաղաքացիին շնորհելու համար լայնածաւալ ոչ-դաւանանքային տարածութիւն մը:

- Տնտեսական գետնի վրայ՝ հաւասարակշռուած ու յանդուգն քայլեր:

- Լիբանանցի կարող անհատներուն միջեւ բանավեճ գոյացնել եւ հակառակ

ուղղութեան տալ մտաւորականներու գաղթին, ինչպէս նաեւ զարգացնել արտերկրի Լիբանանցիներու քուէարկումի եւ որոշումներ առնելու մասնակցութիւնը:

- Պետութիւն մը՝ որ ունենայ սահմանափակ միջամտութիւն քաղաքացիին կեանքին մէջ, ու որդեգրէ ճկուն ու արդիւնաւէտ գործունէութիւն: Դիմագրաւ տնտեսական տազնապը սահմանափակելով պետութեան միջամտութիւնը միաժամանակ մասնակցութեամբ ու սեփականացման լծակներով:

- Որդեգրել Եւրոպական դրամանիշի օրինակի չորս արժէչափերը՝ սակերու կայունութիւն, նուազագոյն փասս հասցնող պիտճէներու ճշդում, սակարանի կայունութիւն, վարկերու յատուկ միջինի մը գոյացում քաջալերելու համար երկար ժամանակի վրայ ներդրումները:

- Լիբանանը վերածել 20-րդ դարու Միջին Արեւելքի կեդրոնը զայն օժտելով արուեստագիտական լուսագոյն սարքերով, նաֆթի տնտեսութեան յաւելումը արժէքով, եւ զարգացած դրամատնային եւ ուսումնական ծառայութիւններով:

- Կենսոլորտային ծրագիրներու մշակում իբրեւ տնտեսական բարելաման միջոց:

- Պարտադրել կենսոլորտային քաղաքականութիւն մը որ կը համակերպի տնտեսական ու բնական աղբիւրներու փայտն գործածութեան: Օրինակ մը՝ փոխադարձ շահերու վրայ հիմնուած:

- Առաջնահերթ նկատել քաղաքաշինութեան ծրագրումը եւ ծովեզերեայ շրջաններու կառավարման վերատեսութեան ենթարկելը բարելաւելու համար կենսոլորտային, առողջապահական ու զբօսաշրջիկային հնարաւորութիւնները:

- Որդեգրել ու գործադրել «Ծառատնկում» ծրագիրը որպէս մասնիկ մը հասարակական կեանքի պատասխանատուութիւններուն: Մշակութային զարգացում շրջանային գետնի վրայ եւ վայրագութեան մերժումի տարածում միջազգային գետնի վրայ:

- Քաջալերել Արաբական աշխարհի մէջ մշակոյթի այլազան տեսակներ: Օգտուիլ Լիբանանեան մշակոյթի իւրայատկութիւններէն իր երեք լեզուներով՝ Արաբերէն, Անգլերէն եւ Ֆրանսերէն:

- Վերջ տալ վայրագութեան արաբեւիստալէան խնդրին նկատմամբ եւ Լիբանանի մէջ Պաղեստինցիներուն խնդիրը լուծել տեղական ու միջազգային ծրագիրի մը հիման վրայ որ կ'որդեգրէ արդար իրաւաբանական սկզբունքներ ու զարգացած մարդկային չափանիշներ:

- Տարածել Բաֆիք Հարիրիի համոզումներէն վայրագութեան դէմ

շարժումը եւ պահանջել միջազգային արդարադատութենէն Լիբանանի համար նահատակուած անմեղ քաղաքացիներու զոհողութեան արդար հաշուետուութիւն: